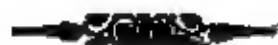


رُوحُ الْمَعَانِي

في

تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَالسَّبْعِ الْمُبِينِ

لخاتمة المحققين وعمدة المدققين مرجع أهل العراق
ومفتى بغداد العلامة أبي الفضل
شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي
المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ مفتي الله ثراه
صيب الرحمة وأفاض عليه سجال
الاحسان والنعمة آمين



للمجلد الثاني

عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه للمرة الثانية بأذن من ورثة المؤلف بخط وامضاء علامة العراق
المرحوم السيد محمود شبكري الألوسي البغدادي

إدارة المطبعة الميمنية
وذكر

إحياء التراث العربي

مطبعة - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(تِلْكَ الرُّسُلُ) استئناف مشعر بالترقي كأنه قيل : إنك لمن المرسلين وأفضلهم فضلاً ، والإشارة بجماعة الرسل الذين منهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وما فيه من معنى البعد - كما قيل - للايضاح بعلو طبقتهم وبعد منزلتهم ، واللام للاستغراق ، ويجوز أن تكون لجماعة المدلومة له (صلى الله عليه وسلم) أو المذكورة قصصها في السيرة ، واللام للمهد ، واختيار جمع التفسير لقرب جمع التصحيح (فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) بأن خصصنا بعضهم بمناقب ليست تلك المناقب للبعض الآخر ، وقيل : المراد تفصيل بالذرائع - فمنهم من شرع - ومنهم من لم يشرع ، وقيل : هو تفصيل بالدرجات الأخروية ولا يخفى ما في كل ، ويؤيد الأول قوله تعالى : (مَنَّمْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ) فإنه تفصيل للتفصيل المذكور إجمالاً ، والجملة لا محل لها من الإعراب ، وقيل : بذلك من (فضلنا) والمراد بالموصول إمام موسى عليه السلام فالتعريف عهدي ، أو كل من كلمه الله تعالى عن رضا بلا واسطة ، وهم آدم - كما ثبت في الأحاديث الصحيحة - وموسى وهو أشهر بذلك ، وثبتا (صلى الله عليه وسلم) وهو المخصوص بمقام قابو القاترين رائس خطاب ما تعرض بالتعريض لها الخطاب ، وقرئ (لم الله) بالنصب وقرأ النجاشي - كالم الله - من المسألة قيل : وفي إيراد الاسم الجليل بطريق الالتفات تربية للذهاية ورمز إلى ما بين التكلم والرفع وبين ما سبق من إطلاق التفصيل وما لحق من إتياء البيئات والتأييد بروح القدس من التفاوت (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ) أي ومنهم من رفعه الله تعالى على غيره من الرسل بمراتب متباعدة ومن وجوه متعددة ، وتغيير الأسلوب لتربية ما بينهم من اختلاف الحال في درجات الشرف ، والمراد ببعضهم هنا النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كما يفتي عنه الأخبار بكونه (صلى الله عليه وسلم) منهم فإنه قد خص بمزايا تقف دونها الاماني حسرى - واستاز بمخوفا عليه وعملية لا يستطيع لسان الدهر لها سحراً - ورق أقلام فضل رفعت له على كواوله الاعلام - وطأ طأت لدهر وس شرفات الشرف فقبلت منه الاقدام - فهو المبحوث رحمة للعالمين - والمنعوت بالخلق العظيم بين المرسلين - والمنزل عليه قرآن مجيد (لا يأتية الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) والمؤيد دينه المؤيد بالمعجزات المستمرة الباهرة ، والفائز بالمقام محمود والشفاعة المظلى في الآخرة ، والابهام لتفخيم شأنه وللإشعار بأنه العلم الفرد النقي عن التعمين ، وقيل : المراد به إبراهيم حيث خصه الله تعالى بمقام الخلقة التي هي أعلا المراتب ولا يخفى ما فيه ، وقيل : إدريس لقوله تعالى : (وَرَفَعْنَاهُ مَكَاناً عَلِيّاً) ، وقيل : أولو العزم من الرسل ، وفيه - كما في الكشف - أنه لا يلائم ذوق المقام الذي فيه الكلام البتة ، وكذا الكلام عندى في سابقه إذ الرفعة عليه حقيقة والمقام يقتضى المجاز كما لا يخفى ،

ودرجات - قيل: حال من بعضهم على معنى: دارجات بوقيل: انصابه على المصداق لأن الدرجة بمعنى الرتبة فكأنه قيل: ورفعتهم من درجات بوقيل: التقدير - على - أو - إلى - أو - في - درجات فلما حذف حرف الجر وصل الفعل بنفسه وقيل: إنه مفعول ثان لرفع على أنه ضمن معنى بالغ وقيل: إنه بدل اشتمال وليس بشئ **﴿وَأَنبَأْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَنَاتِ﴾** أى الآيات الباهرات والمعجزات الواضحات كإبراء الأكمه والأبرص - وإحياء الموتى - والأخبار بما يكون ويخرون - أو الإنجيل - أو كلما يدل على نبوته - وفى ذكر ذلك فى مقام التفضيل إشارة إلى أنه السبب فيه - وهذا يقتضى أنضية نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر الأنبياء إذ أنه من قداس ذلك الماهل والرقيب - **﴿وَأَنبَأْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ﴾** قد تقدم تفسيره - وإفراد عليه السلام بما ذكر لرد ما بين أهل الكتابين في شأنه من التفريط والأفراط - والآية ناطقة بأن الأنبياء عليهم السلام متفاوتة الأقدار فيجوز تفضيل بعضهم على بعض ولكن بباطح لأن الظن فى الاعتقادات لا يلقى من الحق شيئاً **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتُلُ الَّذِينَ﴾** من تقدمهم أى جاءوا من بعد كل رسول كما تقتضيه المعنى لاجتماع الرسل فهو ظاهر الماخذ من الأمم المختلفة أى لو شاء الله تعالى عدم اقتتلهم ماقتلوا بأن جعلهم متفقين على الحق واتباع الرسل الذين جاءوا به فمفعول المشية محذوف لكونه مضمون الجراء على القاعدة المعروفة - ومن قدر - ولو شاء الله هدى الناس جميعاً ماقتل - الخ وعدل عما تقتضيه القاعدة ظناً بأن هذا عدم الاحتياج إلى مشية وإرادة بل يكفى فيه عدم تعاق الاداة بالوجود لمأت بشئ **﴿مِنْ بَعْدَ مَا جَاءَتْهُمْ﴾** من جهة أولئك الرسل - وقيل: الضمير عائد إلى الذين من قبلهم وهم الرسل - والمجروح متعاق - باقتل - وقيل: يدل من نظيره بمقابلته **﴿الْبَنَاتِ﴾** أى المعجزات الباهرة والآيات الظاهرة الدالة على حقية الحق الموجبة للاتباع الزاجرة عن الاعراض المزدية إلى الاقتتال **﴿وَلَكِنْ ائْتَلَفُوا﴾** استدراك من الشرطية أشير به إلى قياس استثنائى مؤلف من وضع تفيض مقدمها منتج لتفيض أليها إلا أنه قد وضع فيه الاختلاف موضع تفيض المقدم المتراب عليه للايدان بأن الاقتتال ناشئ من قباهم وسوء اختيارهم لا من جهة تعالى ابتداء كما أنه قيل - ولكن لم يشأ عدم اقتتلهم لأنهم اختلفوا اختلافاً حاشاً **﴿فَتَهُمَّ مِنْ﴾** أى بما جاءت به أولئك الرسل وثبت على إيمانه وعمل بموجبه وهذا بيان للاختلاف فلا محل للجمعة من الأعراب **﴿وَهُمْ مِنْ كَفَرٍ﴾** بذلك ككفر الأعراب والله عنه فاقضت الحكمة عدم مشيئته لعدم اقتتلهم فاقتلوا بموجب ما اقضته أحوالهم **﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾** عدم اقتتلهم بعد هذه المرتبة أيضاً من الاختلاف المستتبع للفشل عادة **﴿مَا أَقْتُلُوا﴾** وما دفعوا رأس الطاول والعمادى لما أن الكل بيد قهره بالنكرير ليس للتأكيد فاقض بل فأنشيه على أن اختلافهم ذلك ليس مرجعاً لعدم مشيئته تعالى لعدم اقتتلهم كما يفهم ذلك من وضعه فى الاستدراك موضعه بل هو سبحانه عتار في ذلك حتى لو شاء بعد ذلك عدم اقتتلهم ماقتلوا كما يفسح عنه الاستدراك بقوله عز وجل: **﴿وَلَكِنْ اللَّهُ يَقَعْلُ مَا يَرِيدُ﴾** ٢٥٣ - حسب ما يريد من غير أن يوجه عليه موجب أو يمنع عنه مانع كما نقره المولى أبو السعود قدس سره وهو من الحسن بمكان إلا أنه قد اعترضه العلامة عبد الباقي البغدادي فى تفسيره بنحو ما تقدم آنفاً فى نظير هذا القياس، وذكر أنه خلاف استعمال (لو) عند أبواب العربية وأرباب الاستدلال

ولعل الجواب من هذا هو الجواب عن ذلك مع أدنى تذيير فلا تغفل ، وما ذكره من توجيه التكرير بما خرد به فيما أعلم ، والآكرون على أنه للتأكيد إلا أن وراه سراً خص منه - كما ذكره صاحب الانتصاف - وهو أن العرب متى بنت أول كلامها على مقصد ثم اعترضها مقصد آخر وأرادت الرجوع إلى الأول طرأت ذكره إما بتلك العبارة أو بقريب منها ، وذلك عندهم مهيج من الفصاحة مملوك وطريق معبد ، وفي كتاب الله تعالى مواضع من ذلك منها قوله تعالى : (من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً) وهذه الآية من هذا القطع فإنه لما صدر الكلام بأن اقتتلهم كان على وفق المشيئة ثم لما طال الكلام وأريد بيان أن مشيئة الله تعالى كانت في هذا الأمر الخاص وهو اقتتال هؤلاء فهي نافذة في كل فعل واقع وهو المبرر عنه في قوله تعالى : (ولكن الله يفعل ما يريد) طرأ ذكر تعلق المشيئة بالاعتقال ليلتزم عموم تعلق المشيئة ليناسب الكلام ويقرن كل بشكله وهذا سر يشرح ليانه الصدر ويرتاح به السر ولعله أحسن من القول بأن الأول بلا واسطة والثاني بواسطة المؤمنين أو بالعكس ، هذا وفي الآتي دليل على أن الحوادث تابعة لمشيئة الله تعالى خيراً كانت أو شراً إيماناً أو كفراً .

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ مَا رَزَقْنَكُمْ﴾ قيل : أراد به الفرض كالزكاة دون النفل لأن الأمر حقيقة في الوجوب ولا قرآن الوعيد به وهو المروى من الحسن ، وقيل : يدخل فيه الفرض والنفل وهو المروى عن ابن جرير واختاره البعض ، ويجعل الأمر لمطلق الطلب وليس فيما بعد سوى الأخبار بأحوال يوم القيامة وشدائدها ترغيباً في الاتفاق وليس فيه وعيد على تركه لينعين الوجوب ، وقال الأعمش : المراد به الاتفاق في الجهاد ، والدليل عليه أنه مذكور بعد الأمر بالجهاد معنى ، وبذلك ترتبط الآية بما قبلها ولا ينبغي أن هذا الدليل بما لا ينبغي أن يسمع لأن الارتباط على تقدير العموم حاصل أيضاً بدخول الاتفاق المذكور فيه دخولا أولياً ، وكذا على تقدير إرادة الفرض لأن الاتفاق في الجهاد قد يكون فرضاً إذا توقف الفرض عليه ، و(ما) موصولة حذف عائدها والتعرض لوصوله منه تعالى للبحث على الاتفاق والترغيب فيه .

﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ﴾ أي لا مودة ولا صداقة ﴿وَلَا شَفَعَةٌ﴾ أي لا أحد إلا من بعد أن يأذن الرحمن لمن يشاء ويرضى وأراد بذلك يوم القيامة ، والمراد - من رصفه بما ذكر - الإشارة إلى أنه لا قدرة لأحد فيه على تحصيل ما ينتفع به بوجه من الوجوه لأن من في ذمته حق مثلاً إما أن يأخذ بالبيع ما يؤديه به ، وإما أن يعينه أصدقاؤه - وإما أن ينتجى إلى من يشفع له في حظه والكل متف ولا مستعان إلا بالله عز وجل : و(من) متعلقة بما تعلق به أختها ولا ضمير لاختلاف معنيهما إذ الأولى تبيضية وهذه لا ابتداء للغاية وإنما رفعت هذه المنفيات الثلاثة مع أن المقام يقتضي التعميم والمناسب له الفتح لأن الكلام على تقدير - هل يبيع فيه أو خلة أو شفاعة - والبيع وأخواه فيه مرفوعة فتاسب رفعها في الجواب مع حصول العموم في الجملة ولأن لم يكن بمثابة العموم الحاصل على تقدير الفتح ، وقد فتحها ابن كثير - وأبو عمرو - ويعقوب على الأصل في ذكر ما هو نص في العموم كذا قالوا ، ولعل الأوجه القول بأن الرفع لضعف العموم في غالبها وهو الخلة والشفاعة للاستثناء الواقع في بعض الآيات ، والمغالوب عند الحكم الغالب ، وأما مقالوه فير دليلاً ما بعد (يوم) جملة وقعت بعد نكرة فهي صفة غير مقطوعة ، ولا يقدر بين الصفة والموصوف إذا لم يكن قطع سؤال قطعا ، واعتبار كون

النكرة موصوفة بما يفهمه المتن من التعظيم فتقدر الجملة صفة مقطوعة تحقيقاً لذلك وتقرر له فيصع تقدير السؤال حينئذ بما لا يكاد يقبله الفهم السليم (وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ٢٥٤) أي المستحقون لاطلاق هذا الوصف عليهم لتناهي ظلمهم، والجملة معطوفة على محذوف أي فالقائمون بالمتقون موفون والكافرون الخ والمراد بهم تاركوا الاتفاق رأساً، وعبر عن التارك بالكافر تظليفاً حيث شبه فعله وهو ترك الاتفاق بالكفر، أو جعل مشاركة عليه، أو عبر بالملزوم من اللازم فهو إما استعارة تسمية أو مجاز مشاركة أو مجاز مرسل أو كناية ومثل ذلك وضع من كفر موضع من لم يصح آخر آية الحج، وبعضهم لم يتجاوز بالكفر وقال: إنه عبارة عن الكفر بالله تعالى حقيقة، وفائدة الإخبار حينئذ الإشارة إلى أن نفي تلك الأشياء بالنسبة إليهم وأن ذلك لا يبعد منا ظلالهم لأنهم هم الظالمون لأنفسهم المتسبون لذلك (لَقَدْ لَعَنَّاهُ) مبتدأ وخبر والمراد هو المستحق للعبودية لا غير، قيل: وللناس - فرفع الضمير المنفصل وكذا في الاسم الكريم إذا حل محل - أقوال خصة تقولان معتبران، وثلاثة لا معول عليها، فالتعديان المعتبران: أحدهما أن يكون رفعه على البدلية، والثاني أن يكون على الخبرية - والاول هو الجاري على السنة المبرين - وهو رأي ابن مالك، وعليه إما أن يقدر للآخر أولاً، والقائلون بالتقدير اختلفوا فمن مقدر أمراً علماً كالوجود والامكان، ومن مقدر أمراً خاصاً ككنا وللخلق، واعترض تقدير العام بأنه يلزم منه أحد المحضرين إما عدم إثبات الوجود بالفعل لله تعالى شأنه وإما عدم تنزهه سبحانه عن إمكان الشراكة، وكذا تقدير الخاص يرد عليه أنه لا دليل عليه أو فيه غفاه، ويمكن الجواب باختيار تقديره عاماً، ولا محذور أما على تقدير الوجود فلا نفي الوجود يستلزم نفي الإمكان إذ لو اتصف فرد آخر بوجوب الوجود لوجد ضرورة حيث لم يوجد علم عدم اتصافه به ومالم يتصف بوجوب الوجود لم يمكن أن يتصف به لاستحالة الانقلاب، وأما على تقدير الإمكان فلا تناقض فقد ظهر أن إمكان اتصاف شيء بوجوب الوجود يستلزم اتصافه بالفعل بالضرورة فإذا استفيد إمكانه يستفاد وجوده أيضاً إذ كل عالم يوجد يستحيل أن يكون واجب الوجود على أنه قد ذكر غير واحد أن نفي وجود إله غيره تعالى يجوز أن يكون مرتبة من التوحيد يناط بها الاسلام ويكتفى بها من أكثر العوام، وإن لم يملوا نفي إمكانه سبباً مع الغفلة وعدم الشعور به فلا يضر عدم دلالة الكلمة عليه بل قال بعضهم: إن إيجاب النفي جاء والآلة غير الله تعالى موجودة، وقد قامت عبادتها على ساق، وعكف عليها المشركون في سائر الأفاق، فأمر الناس بنفي وجودها من حيث أنها آلهة حقة ولو كان إذ ذاك قوم يقولون بإمكان وجود إله حق غيره تعالى لكنه غير موجود أصلاً لا مروا بنفي ذلك الإمكان ولا يخفى أن هذا ليس من المثانة بمكان ويمكن الجواب باختيار تقديره خاصاً بأن يكون ذلك الخاص مستحقاً للعبادة والمقام فريته واضحة عليه، واعترض بأنه لا يدل على نفي التعدد لا بالإمكان ولا بالفعل لجواز وجود إله غيره سبحانه لا يستحق العبادة وبأنه يمكن أن يقال: إن المراد إما نفي المستحق غيره تعالى بالفعل أو الإمكان، والاول لا ينفي الإمكان، والثاني لا يدل على استحقاقه تعالى بالفعل، وأجيب بأن من المعلوم بأن وجوب الوجود مبدأ جميع الكمالات فلا ريب أنه يوجب استحقاق التعظيم والتبجيل ولا معنى لاستحقاق العبادة سواء فإذا لم يستحق غيره تعالى للعبادة لم يوجد غيره تعالى وإلا لاستحقاق العبادة قطعاً وإذا لم يوجد لم يكن ممكناً أيضاً على ما أشير إليه فثبت أن نفي الاستحقاق يستلزم نفي التعدد مطلقاً، والقائلون بعدم

تقدير الخبر ذهب الاكثر منهم إلى أن (لا) هذه لا خبر لها ، واعتبرض بأنه يلزم حيثما انتفاء الحكم والعقد وهو باطل قطعاً ضرورة انتضاء التوحيد ذلك ، وأجيب بأن القول بعدم الاحتياج لا يخرج المركب من (لا) واسمها عن العقد لأن معناه اتفى هذا الجنس من غير هذا الفرد وإلا عند هؤلاء بمعنى غير تابعة لمحل اسم (لا) وظهر إعرابها فيها بعدها ولا محل لجمعها للاستثناء إذ لو كانت له لما أفاد الكلام التوحيد لأن حاصله حينئذ أن هذا الجنس على تقدير عدم دخول هذا الفرد فيه منتفٍ فيفهم منه عدم انتفاء أفراد غير خارج عنها ذلك وهو بمنزلة عن التوحيد كما لا يخفى ، واستشكل الإبدال من جهتين ، الأول أنه بدل بمض ولا ضمير للمبدل منه وهو شرط فيه ، الثاني أن بينهما مخالفة فإن البديل موجب والمبدل منه منفي ، وأجيب عن الأول بأن (إلا) تنفي عن الضمير لإنهاهما البدئية ، وعن الثاني بأنه بدل عن الأول في محل العامل ، ومخالفتها في الإيجاب والنفي لا يمنع البدلية على أنه لو قيل إن البديل في الاستثناء على حدة لم يعد .
والثاني من القولين الأولين وهو القول بخبرية ما بعد (إلا) ذهب إليه جماعة وضعف بأنه يلزم عمل (لا) في المعارض هي لا تعمل فيها وبأن اسمها عام وما بعد (إلا) خاص فكيف يكون خبراً أو قد قالوا بامتناع الحيوان إنسان - وأجيب عن الأول بأن (لا) لا عمل لها في الخبر على رأي سيويه وأنه حين دخوله مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل فلم يلزم عملها في المعرفة وهو كما نرى ، وعن الثاني بأنها لا نسلم أن في التركيب قد أخبر بالخاص عن العام إذ العموم منفي والكلام مسوق للعموم ، والتخصيص بواحد من أفراد ما دل عليه العام وفيه ما فيه .

وأما الأقوال الثلاثة التي لا يعمل عليها فأولها أن (إلا) ليست أدنى استثناء وإنما هي بمعنى غير وهي مع اسمه تعالى شأنه صفة لا اسم لا باعتبار المحل ، والتقدير لا إله غير الله تعالى في الوجود ، وثانيها - وقد نسب للمعشرى - أن (لا) في موضع الخبر ، (إلا) وما بعده هي موضع المبتدأ ، والاصل هو ، أو الله إله فلا أريد قصر الصفة على الموصوف قدم الخبر وقرن المبتدأ - إلا - إذ المقصور عليه هو الذي على (إلا) والمقصود هو الواقع في سياق النفي ، والمبتدأ إذا اقترن - إلا - وجب تقديم الخبر عليه كما قرر في موضعه ، وثالثها أن ما بعد (إلا) مرفوع - بإله - كما هو حال المبتدأ إذا كان وصفاً لأن (لا) بمعنى مألوه فيكون قائماً مقام الفاعل وساد أسد الخبر كما في ما مضى وبالعمران ، ويرد على الأول أن فيه خللاً من جهة المعنى لأن المقصود من الكلمة أمران نفي الألوية عن غيره تعالى وإثباتها له سبحانه وهذا إنما يتم إذا كان (إلا) فيها للاستثناء إذ يستفاد النفي والاثبات حينئذ بالخطرق ، وأما إذا كانت بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه إلا نفي الألوية عن غيره تعالى ، وأما إثباتها للمعز اسمه فلا يستفاد من التركيب واستفادته من المفهوم لا نكاد نقبل لأنه إن كان مفهوماً لقب فلا عبرة به ولو عند القائلين بالمفهوم إذ لم يقل به إلا اتفاق بعض الختابة ، وإن كان مفهوم صفة فمن الين أنه غير مجمع عليه ، ويرد على الثاني أنه مع ما فيه من التعمل يلزم منه أن يكون الخبر مبنياً مع (لا) وهي لا يبنى معها إلا المبتدأ ، وأيضاً لو كان الأمر كما ذكر لم يكن لنصب الاسم الواقع بعد (إلا) في مثل هذا التركيب وجه ، وقد جوزوه فيه جماعة ، وعلى الثالث أنها لا نسلم أن (لا) وصف وإلا لوجب إعرابه وتوحيته ولا قائل به .

هذا ولي إن شاء الله تعالى عودة بعد عودة إلى ما في هذه الكلمة الطيبة من الكلام ، وفي قوله تعالى :

﴿ وَآتَيْنَاهُ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَقَالُوا لَا تَنْزِّلْهُ ﴾ : الأول أن يكون خبراً ثانياً للفظ الجلالة ، الثاني أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف أي هو الخي ، الثالث أن يكون بدلاً من قوله سبحانه : (لا إله إلا هو) ، الرابع أن يكون

بدلاً من (هو) وحده ، الخامس أن يكون مبتدأ خبره (لأنأخذه) ، السادس أنه يدل من الله ، السابع أنه صفة له وبعضه القراءة بالنصب على المدح لاختصاصه بالنعمة ، وفي أصله قولان : الأول أن أصله - حى - يمين من حى يحيى ، والثاني أنه حيو فقلت الواو المتطرفة المنكسر ما قبلها ياء ، ولذلك كتبوا الحياة الواو في رسم المصحف نفيها على هذا الأصل ، ويزيده الحيوان لظهور هذا الأصل فيه ، ووزنه قيل : فعل ، وقيل : فاعل : فعمل تخفيف كمت في ميت ، والحياة عندنا ظيعى القوة التابعة للاعتدال النوعى التى تفيض عنها سائر القوى الحيوانية . أو قوة التغذية ، أو قوة الحس . أو قوة تقتضى الحس والحركة . والكل بما يتمتع اتصاف الله تعالى به لأنه من صفات الجسمانيات فهى فيه سبحانه صفة موجودة حقيقة قائمة بذاته لا يكتسبها ولا تعلم حقيقتها كسائر صفاته جل شأنه رائدة على مجموع العلم والقدر فليست نفس الذات حقيقة ولا ثابتة لامتداد وجوده لامتداد مدومه - كما قيل بكل - فالحى ذات قامت به تلك الصفة ، وفسره بعض المتكلمين بأنه الذى يصح أن يعلم ويقدر ، واعترضه الامام بأن هذا القدر حاصل لجميع الحيوانات فكيف يحسن أن يمدح الله تعالى نفسه بصفة يشارك بها أخس الحيوانات ، ثم قال والذى عندي في هذا الباب أن الحى في أصل اللغة ليس عبارة عن نفس هذه الصفة بل كل شئ كان كاملاً في جنسه يسمى حياً ألا يرى أن عمارة الأرض الخربة تسمى إحياء الموات ، والصفة المشابهة في عرف المتكلمين حياة إنما سميت بها لأنها تملأ الجسم أن يكون موصوفاً بتلك الصفة فلا جرم سميت تلك الصفة حياة ، وكال حال الاشجار أن تكون مورقة خضرة فلا جرم سميت هذه الحال حياة فالمفهوم الاصلى من الحى كونه واقعاً على أكل أحواله وصفاته وإذا كان كذلك زال الاشكال لأن المفهوم من الحى هو الكمال ولما لم يكن ذلك مقيداً دل على أنه كامل على الإطلاق والكمال كذلك من لا يكون قابلاً للعدم لاقى ذاته ولا فى صفاته الحقيقية ولا فى صفاته التسلية والاضافية انتهى ، ولا يخفى أنه صرح بمرد من قوارير (أما أولاً) فلان قوله : إن الحى - بمعنى الذى يصح أن يعلم ويقدر بما يشترك به سائر الحيوانات فلا يحسن أن يمدح الله تعالى به نفسه - في غاية السقوط لأنه إن أراد الاشتراك في إطلاق اللفظ فليس الحى وحده كذلك بل السميع ، والبصير أيضاً مثله في الإطلاق على أخس الحيوانات ، وقد مدح الله تعالى بهما نفسه ولم يستشكل ذلك أهل السنة ، وإن أراد الاشتراك في الحقيقة فعاد الله تعالى من ذلك إذ الاشتراك فيها مستحيل بين التراب ورب الارباب ، وبين الازلى والزائل ، ومتى قلت إن الاشتراك في إطلاق اللفظ يوجب ذلك الاشتراك حقيقة ولا مناص عنه إلا بالخل على المجاز لمك مثل ذلك في سائر الصفات ولا قائل به من أهل السنة ، وأما ثانياً فلأن كون الحياة في اللغة بمعنى الكمال مما لم يثبت في شئ من كتب اللغة أصلاً وإنما التفتت فيها غير ذلك ووصف المجادات بها إنما هو على سبيل المجاز دون الحقيقة كما هم قال : إنها مجاز في الله تعالى أيضاً بذلك المعنى عاد الاشكال بحصول الاشتراك في الكمال مع المجادات فضلاً عن الحيوان فإن قال : قال كل شئ بالنسبة إلى ما يلحق به فلنا : حياة كل شئ حقيقة بالنسبة إلى ما يلحق به ، وليس كمثل الله تعالى شئ ، وكأنى بك نعم من كلامى المبل إلى حذهب السلف في مثل هذه المواطن فليكن ذلك فهم للقوم كل القوم ، ويا حبذا هند وأرض بها هند ، والزخشرى فسر الحى بالباقي الذى لا سبيل عليه للموت والفناء وجعلوا ذلك منه تفسيراً بما هو المتعارف من كلام العرب وأرى أن في القلب منه شئ ، ولعل من وراء المنع لذلك ، نعم روى عن قتادة أنه الذى لا يموت وهو ليس بنوع من (القيوم) صيغة مبالغة للقيام وأصله فيروم على فيعمل فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلت الواو ياءاً

وأدغمت ؛ ولا يجوز أن يكون فعولا وإلا لكان قووماً لأنه ولوى ، ويجوز فيه قيام وقم وبهما قرئ ، وروى أولهما عن عمر رضي الله تعالى عنه ، وقرئ القائم والقيوم بالنصب ومعناه كما قال الضحاك . وابن جبير : الدائم الوجود ، وقيل : القائم بذاته ، وقيل : القائم بتدبير خلقه من إنشائهم ابتدائاً ، وإيصال أرزاقهم إليهم . وهو المروي عن قتادة . وقيل : هو العالم بالأمور من قولهم فلان يقوم بالكتاب أى يعلم ما فيه ، وقال بعضهم : هو الدائم القيام بتدبير الخلق وحفظه ، وذكر الراغب أنه يقال : قام كذا أى دام وقام بكذا أى حفظه ، والقيوم القائم الحافظ لكل شئ والمطلوب له ما به قوامه ، والظاهر منه أن القيام بمعنى الدوام ثم يصير بالتعدية بمعنى الإدامة وهو الحفظ فأورد عليه أن المبالغة ليست من أسباب التعدية فإذا عرى القيوم عن أدائها كان بمعنى اللازم فلا يصح تفسيره بالحفاظ ثم إن المبالغة في الحفظ كيف تفيد إعطاء ما به القوام ، ولعله من حيث أن الاستقلال بالحفظ إنما يتحقق بذلك كما لا يخفى ، وأورد على تفسيره بنحو القائم بذاته أن يكون معنى قيوم السموات والأرض الوارد في الأدعية المأثورة واجب السموات والأرض وهو كما ترى ، فالظاهر أنه فيه معنى آخر مما يليق إذ لا يصح ذلك إلا بتوهم محل ، وذهب جمع إلى أن القيوم هو اسم الله تعالى الأعظم ، وفسره هؤلاء بأنه القائم بذاته والمقوم لغيره ، وفسروا القيام بالذات بوجوب الوجود المستلزم لجميع الكمالات والنزاهة عن سائر وجوه النقص وجعلوا التقويم للغير متضمناً جميع الصفات الفعلية فصح لهم القول بذلك ، وأغرب الأقوال أنه لفظ سرياني ومعناه بالسريانية النى لا ينام ، ولا يخفى بعده لأنه يتكرر حيث في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ ﴾ السنه بكسر أوله - فتور بتقديم النوم وليس بنوم لقول عدي بن الرقاع :

وسنان أقصده الناس فرنقت في عينه (سنه) وليس بنائم

والنوم بدهى التصور يمرض للحيوان من استرخاء أعصاب الدماغ من رطوبات الأبخرة المتصاعدة بحيث تقف الحواس الظاهرة عن الاحساس رأساً ، ودغم السيوطي في بعض رسائله أن سببه ثم هو أهيب من تحت العرش ، ولعله أراد تصاعد الأبخرة من المعدة تحت القلب الذي هو عرش الروح وإلا فلا أعقله ، وتقديم السنه عليه وقياس المبالغة يقتضى التأخير مراعاة للترتيب الوجودى فلتقدمها على النوم في الخارج قدمت عليه في اللفظ ، وقيل : إنه على طريق التعميم وهو أبلغ لما فيه من التأكيد إذ نفي السنه - يقضى نفي النوم ضمناً فإذا نفي ثانياً كان أبلغ ، ورد بأنه إنما هو على أسلوب الإحاطة والإحصاء وهو متعين فيه مراعاة الترتيب الوجودى والابتداء من الأخف فالأخف كما في قوله تعالى : (لا ينادر صغيرة ولا كبيرة) ولهذا توسطت كلمة (لا) تنصيصاً على الإحاطة وشمول النفي لكل منهما ، وقيل : إن تأخير النوم رعاية للفواصل ولا يخفى أنه من ضيق العطن ، وقال بعض المحققين : هذا كله إنما يحتاج إليه إذا أخذ الأخذ بمعنى العروض والاعتراء ، وأما لو أخذ بمعنى القهر والغلبة مع ذكره الراغب ، وغيره من أئمة اللغة ومنه قوله تعالى : (أخذ عزيز مقتدر) فالترتيب على مقتضى الظاهر إذ يكون المعنى لا تغلبه السنه ، ولا النوم - الذى هو أكثر غلبة منها ، والجملة نفى للتشبيه وتنزيه له تعالى أن يكون له مثل من الأحياء لأنها لا تخلو من ذلك فكيف تشابهه ، وفيها تأكيد لكونه تعالى حياً قيوماً لأن النوم آفة تنافي دوام الحياة وبقيامها وصفاته تعالى قديمة لا زوال لها ولأن من يعتريه النوم والغلبة لا يكون واجب الوجود دائماً ولا عالمًا مستمر العلم ولا حافظاً قوى الحفظ ، وأخرج ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس

رضي الله تعالى عنهما «أن بنى إسرائيل قالوا: يا موسى هل ينال ربك؟ قال: اتقوا الله تعالى فإداه ربهم يعلمون
سألوكم هل ينال ربك غفد زجاجتين في يديك فثم الليل ففعل موسى فلما ذهب من الليل ثلث نعل فوقه
لو كتبه ثم اتش ففبطهما حتى إذا كان آخر الليل نعل فسقط الزجاجتان فانكسرتا فقال: يا موسى لو كنت
أنا لم سقطت السموات والأرض فهل يكن يا هلك الزجاجتان في يديك، ولما فيها من التأكد كالتأكي بعد ما
ترك العاطف فيها وهي إما استثنائية لا محل لها من الأعراب وإما حال مؤكدة من الضمير المستكن في القيوم،
وجوز أن تكون خبراً عن المحي أو عن الاسم الجليل (لَمَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) تقريراً لقبولته
تعالى واحتجاج على تفرد في الألوهية والمراد بما فيها ما هو أعم من أجزائها الداخلة فيها ومن الأمور
الخارجة عنها المتمكنة فيهما من العقلاء وغيرهم فيعلم من الآية نفى كون الشمس والقمر وسائر النجوم
والملائكة والاحصاء والطواغيت آله مستحقة للعبادة (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ) استغفار إنكارى
ولما دخلت (إلا) المفعول منه بيان كبرياء شأنه تعالى وأنه لا أحد يساويه أو يدانيه بحيث يستقل أن يدفع
ما يريد دفعاً على وجه الشفاعة والاستكانة والخضوع فضلاً عن أن يستقل بدفعه عناداً أو مناصبة وعداوة وفي
ذلك تأييد للكفار حيث زعموا أن آلهتهم شفعا لهم عند الله تعالى (يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) أى أمر الدنيا
(وَمَا خَلْفَهُمْ) أى أمر الآخرة قاله مجاهد وابن جرير وغيرهما، وروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
وقادة عكس ذلك، وقيل: يعلم ما كان قبلهم وما كان بعدهم وقيل: ما بين أيديهم من خير أو شر وما خلفهم بما
فعلوه كذلك، وقيل: ما يدركونه وما لا يدركونه أو ما يحسونه ويمقلونه والكل محتمل، ووجه الإحلاق فيه
ظاهر، وضمير الجمع يعود على مافى (مافى السموات) الخ إلا أنه غلب من يقل على غيره، وقيل: للعقلاء
في ضمنه فلا تغليب، وجوز أن يعود على ما دل عليه (من ذا) من الملائكة والأنبياء، وقيل: الأنبياء خاصة
والعلم - ما بين أيديهم وما خلفهم - كناية عن إحاطة علمه سبحانه، والجملة إما استئناف أو خبر عما قبل أو حال
من ضمير يشفع أو من المجرور في - بإذنه - (وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ) أى معلومه كقولهم: اللهم اغفر
لنا علمك فينا، والإحاطة بالشيء علمه بما هو على الحقيقة، والمعنى لا يعلم أحد من هؤلاء عنه شيء ما من معلوماته
تعالى (إِلَّا بِمَا شَاءَ) أن يعلم، وجوز أن يراد من علمه معلومه الخاص وهو كل مافى الغيب (فلا يظهر على
فيه أحداً إلا من ارتضى من رسول) وعطفت هذه الجملة على ما قبلها لمغايرتها له لأن ذلك يشعر بأنه سبحانه
يعلم كل شيء وهذه تفيد أنه لا يعلمه غيره ومجوعهما دال على تفرد تعالى بالعلم الذاتي الذي هو من أصول
صفات الكمال التي يجب أن ينصف الإله تعالى شأنه بها بالفعل (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) -
الكرسي جسم بين يدي العرش يحيط بالسموات السبع، وقد أخرج ابن جرير وابن المنذر عن ابن عباس
رضي الله تعالى عنهما قال: لو أن السموات السبع والأرضين السبع بسطن ثم وصلن ببعضهن إلى بعض ما كن
في سمته - أى الكرسي - إلا بمنزلة الحلقة في المفازة وهو غير العرش كما يدل عليه ما أخرجه ابن جرير
وأبو الشيخ وابن مردويه عن أبي ذر أنه سأل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن الكرسي فقال: «بأيا ذرما السموات
السبع والأرضون السبع عند الكرسي إلا كحلقة ملقاة بأرض فلاة وأن فضل العرش على الكرسي
كفضل الفلاة على تلك الحلقة» وفي رواية الدارقطني، والخطيب عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما

قال : سئل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم عن قوله تعالى : (وسع كرسيه) الخ : قال : كرسية موضع قدميه والعرش لا يقدر قدره ، وقيل : هو العرش نفسه ، ونسب ذلك إلى الحسن ، وقيل : قدرة الله تعالى ، وقيل : تدبيره ، وقيل : ملك من ملائكته ، وقيل : مجاز عن العلم من تسمية الشيء بمكانه لأن الكرسي مكان العالم الذي فيه العلم فيكون مكانا للعلم بتبعيته لأن العرض يتبع المحل في التحيز حتى ذهبوا إلى أنه معنى قيام تعرض بالمحل ، وحكى ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وقيل : عن الملك أخذاً من كرسي الملك ، وقيل : أصل الكرسي ما يجلس عليه ولا يفضل عن مقعد القاعد والكلام مساق على سبيل التثيل لعظمته تعالى شأنه وسعة سلطانه وإحاطة علمه بالأشياء فاطبة غني الكلام استعارة تمثيلية وليس ثمة كرسي ولا قاعد ولا قعود . وهذا الذي اختاره الجهم التغير من الخلف - فرأى من توهم التجسيم ، وحملوا الاحاديث التي ظاهرها حمل الكرسي على الجسم المحيط على مثل ذلك لاسيما الاحاديث التي فيها ذكر القدم في القدماء وكالحديث الذي أخرجه البيهقي وغيره عن أن موسى الأشعري - الكرسي - موضع القدمين وله أطياف كأطياف الرجل ؛ وفي رواية عن عمر مرفوعة : «له أطياف كأطياف الرجل الجدد إذا ركب عليه من يثقله ما يفضل منه أربع أصابع» وأنت تعلم أن ذلك وأمثاله ليس بالداعي القوي لنفي الكرسي بالسكينة فالحق أنه ثابت كما نطق به الأخبار الصحيحة وتوهم التجسيم لا يعبأ به وإلا لزم نفي الكثير من الصفات وهو معزول عن اتباع الشارح والتسليم له .

وأكثر السلف الصالح جعلوا ذلك من المثلثة الذي لا يحيطون به علما وقوضوا عليه إلى الله تعالى مع القول ببناء التنزيه والتقديس له تعالى شأنه والقائلون بالمظاهر من ساداتنا الصوفية قدس الله تعالى أسيادهم لم يشكك عليهم شيء من أمثال ذلك ، وقد ذكر بعض العارفين منهم أن الكرسي عبارة عن تحلي جلة الصفات الفعلية فهو مظهر إلمى ومحل نقوذ الامر والنهي والإيجاد والاعدام المعبر عنهما بالتقدمين ، وقد وسع السموات والأرض وسع وجود عيني ووسع حكمي لأن وجودهما المقيد من آثار الصفات الفعلية التي هو مظهرها وليست القدمان في الاحاديث عبارة عن قدمي الرجلين ومحل التعلين تعالى الله سبحانه عن ذلك علواً كبيراً ، ولا «الأطياف» عبارة عما نسمعه وتفهيمه في الشاهد بل هو إن لم تفوض عليه إلى العلم الخبير إشارة إلى بروز الأشياء المتضادة أو اجتماعها في ذلك المظهر الذي هو منشأ التفصيل والابهام وعمل الإيجاد والاعدام ومركز الضر وانفع والتفريق والجمع ، ومعنى ما يفضل منه إلا أربع أصابع إن كان الضمير راجعاً إلى الرجل ظاهر وإن كان راجعاً إلى الكرسي فهو إشارة إلى وجود حضرات هي مظاهر لبعض الاسماء لم تبرز إلى عالم الحس ولا يمكن أن يراها إلا من ولده مرتين ، وليس المراد من الأصابع الأربع ما تعرفه من نفسك ، وللعارفين في هذا المقام ظلام غير هذا ، ولعلنا نشير إلى بعض منه إن شاء الله تعالى ثم المشهور أن الياء في الكرسي لغیر النسب ، واشتقاقه من الكرسي - وهو الجمع - ومنه الكراسة للصحنات الجامعة للعلم ، وقيل : كانه منسوب إلى - الكرسي - بالسكر وهو الملبد وجمعه كراسي - كيجتي وحناني - وفيه لغتان ضم كانه - وهي المشهورة - وكرها للاتباع والجمهور على فتح الواو والعين ، وكسر السين في (وسم) على أنه فعل والكرسي فاعله ، وقرئ بسكون السين مع كسر الواو - كعلم - في علم ، وفتح الواو وسكون السين ورفع العين مع جر - كرسية - ورفع السموات فهو حينئذ مبتدأ مضاف إلى ما بعده (السموات والأرض) خبره (وَلَا يُوَدُّهُ) أي لا يثقله - كما قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وهو مأخوذ من الأود بمعنى الأعوجاج لأن الثقل يميل له مائحته ، وما ضيه آده والضمير لله تعالى ؛ وقيل : الكرسي (حفظوها)

أى السموات والأرض وإنما تعرض له كرمافهما لما أن حفظهما مستقيم لحفظهما، وخصهما بالذ كر دون الكرسي لأن حفظهما هو المشاهد المحسوس، والقول بالاستخدام ليدخل هو والعرش وغيرهما بما لا يعمله إلا الله تعالى بعدد (وَهُوَ الْعَلِيُّ) أى المعطى عن لأشياء . والانداد . والأسمال . والأضداد . وعن أمارات النقص . ودلالات الحدوث ، وقيل : هو من العلويات هو بمعنى القدرة والسلطان والملك وعلو الشأن والقهر والاعتلاء والجلال والكبرياء (الْعَظِيمُ) ١٠٠ ١٠١ ذو العظمة وكل شئ بالإضافة إليه حقير ولما جئنا على منصة هذه الآية الكرسي عرائس المسائل الإلهية وأشرفت على صفحاتها أنوار الصفات العلية حيث جمعت أصول الصفات من الألوهية والوحانية والحياة والعلم والملك . والقدرة والإرادة ، واشتملت على سبعة عشر موصفاً فيها اسم الله تعالى طاهراً في بعضها ومستتراً في البعض ونظقت بأه سبحانه موجود منفرد في ألوهيته حتى واجب الوجود لذاته موجود لغيره منزوع عن التحير والخلو له برأ عن التعمير والضرورة لا مناسبة بينه وبين الأشياء ولا يحل بساحة جلاله ما يعرض النفوس والآراء ما لك الملك والملكوت ومدح الأصول والفروع والبطش الشديد العالم وحده بحسب الأشياء وحماها وكلها وحريتها واسع الملك والقدرة لكل ما من شأنه أن يملك ويقدر عليه لا يشق عليه شاق ولا يثقل شئ لديه متعال عن كل ما لا يليق بجناحه عظيم لا يستطيع طير الفكر أن يحوم في بيده صفات قامت به نفدت بقلائد فضل خلقت عبداً أحياء أحوالها الجياد وجواهر خواص تهادى بها بين أنسابها ولا كما تهادى بيني وسعادته أخرج مسلم . وأحمد . وغيرهم عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إن أعظم آية في القرآن آية الكرسي » وأخرج البيهقي من حديث أسمر مرفوعاً « من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة حفظ إلى الصلاة الأخرى ولا يحاطب عليها إلا نبي أو صديق أو شهيد » وأخرج الديلمي عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال : « لو تعلمون ما فيها لما تركتموها على حال أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : أعطيت آية الكرسي من كنز تحت العرش لم يؤت بها سى قبلى » والأخبار في فضلها كثيرة شهيرة إلا أن بعضها مما لا أصل له كدبر من قرأها نكت الله تعالى ما كما يكتب من حسنة ويحوم من سيئاته إلى العدد من تلك الساعة ، وبعضها منكر جداً كغيره « إن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام أن اقرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة فإنه من يقرأها في دبر كل صلاة مكتوبة أجعل له قلب الشاكرين ولسان الثاكرين وثواب المنيدين وأعمال الصديقين » . ولا يخفى أن أكثر الأسماء في هذا الباب حجة لمن قال : إن بعض القرآن قد بفضل على غيره وفيه خلاف فتنعه بعضهم كالأشعري . والباقون لا يفرقون بينهما لاقتضائه نفس المفضل وكلام الله تعالى لا نقص فيه ، وأولوا أعظم بعظم وأفضل فافضل ، وأجازته إسحق بن راهويه . وكثير من العلماء . والمتكلمين . وهو المختار . ويرجع إلى عظم أجر قارئه والله تعالى إن يحصى ما شاء بما شاء لما شاء ، ومناسبة هذه الآية الكرسي لما قبلها أنه سبحانه لما ذكر أن الكافرين هم الظالمون بالنسب أن ينهمج جل شأنه على العقيدة الصحيحة التي هي محض التوحيد الذي درج عليه المرسلون على اختلاف درجاتهم ونعاهات مراتبهم بما أتيحت من ذلك رياضته وتدقيق حياته وصدق عندليه وصدق على منابر البيان خطيه فقه الحمد على ما أوضح الحق وأزال الفار عن وجه المحجة .

هذا (ومن باب الإشارة في الآيات) تلك آيات الله أى أسرارها وأنوارها ورموزها وإشاراته تتلوها باللسان الالهي عليك ملازمة للحق الثالث الذي لا يغيره تغيير (وإليك لمن المرسلين) الذين عبروا هذه المقامات

الحقيقة ونفس الامر وأما ما يظهر بخلافه فليس إكراهاً حقيقياً ، وجوراً أن تكون إخباراً في معنى انتهى أي لا تكرهوا في الدين ونجروا عليه وهو حيثما ما عام منسوخ بقوله تعالى (جاهد الكفار والمنافقين) وهو المحكى عن ابن مسعود ، وابن زيد ، وسليمان بن موسى ، أو محصور أهل الكتاب الذين قبلوا الجزية وهو المحكى عن الحسن ، وقنادة ، والضحك - وفي سبب النزول ما يؤيده فقد أخرج ابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما «أن رجلاً من الأنصار من بني - الم من ذوقية له الحصيد كان له إيمان نصراني وكان هو رجلاً مسلماً فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ألا أستكرهما فأنتم ما قد آيا إلا النصرانية ؟ فأمر الله تعالى به ذلك » هـ
وال في (الدين) للعهد ، وقيل : بدل من - الاضافة أي دين الله وهو علة الاسلام ، وقاعل الإكراه على كل تقدير غيره تعالى ، ومن الناس من قال إن المراد ليس في الدين إكراه من الله تعالى وقسر بل عبي الامر على التمكن والاختيار ولو لا ذلك لما حصل الابتلاء لبطل الامتحان فالآية نظير قوله تعالى: (من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وإلى ذلك ذهب الثعالبي (قديين الرشد من النفي) بتطيل صدر الكلمة التحفيق لزيادة تقرير مضمونه أي قد تميز بما ذكر من نعوته تعالى التي يتمتع تروهم اشتراك الغير في شيء منها الايمان من الكفر والصواب من الخطأ والرشد - بضم الراء وسكون الشين على المشهور مصدر - يرشد - يفتح الشين يرشد بهما ، ويقرأ بفتح الراء والشين ، وفعله يرشد يرشد مثل علم يعلم وهو قبيض - النفي - وأصله سلوك طريق الهلاك ، وقال الراغب ، هو كالجهل إلا أن الجهل يقال اعتباراً بالاعتقاد ، والنفي اعتباراً بالأفعال ، ولهذا قيل : زوال الجهل بالعلم ، وزوال النفي بالرشد ، ويقال لمن أصاب - رشد ، ولم يخطأ - عوى ، ويقال لمن غاب - غوى أيضاً ، ومنه قوله -

ومن يلقى خيراً يحمد الناس أمره ومن يعو لم يقدم على النفي (لانما)

(قَسَرَ يَكْفُرُ بِالطُّغُوتِ) أي الشيطان وهو المروي عن عمر بن الخطاب والحسين بن علي رضي الله تعالى عنهم - وبه قال مجاهد ، وقنادة - وعن سعيد بن جبير - وعكرمة أنه الكاهن ، وعن أبي العالية أنه الساحر ، وعن مالك بن أنس كل ما عبد من دون الله تعالى ، وعن بعضهم الأصنام ، والاولى أن يقال معومه سائر ما يطمى ، ويجعل الاقتصار على بعض في تلك الاحوال من باب التخييل وهو بناء صالحه كالجبروت والمسكوت ، واختلف فيه فقيل : هو مصدر في الأصل ولذلك يوجد كسر كسائر المصادر الواقعة على الاعيان - وإلى ذلك ذهب الهروي - وقيل : هو اسم جنس ممرود لذلك لزم الافراد والتذكير - وإلى ذهب سيوريه - وقيل : هو جمع - وهو مذهب المنبرد - وقد يؤثرت ضميره كما في قوله تعالى : (والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها) وهو تأييد اعتباري واشتقاقه من طغى أو طغى - طغى وهو مصدر الاول الطغيان - والثاني الطغوان - وأصله على الاول طغيوت ، وعلى الثاني طغوت فتقدمت اللام وأحرزت العين فتحرك حروف اللعة واجتمع ما قبله فقلب ألفاً فوزنه من قبل فعلوت والآن فعلوت هو قدم ذكر الكفر بالطاغوت على ذكر الايمان بالله تعالى اهتماماً بجواب التخيبة أو مراعاة للترتيب الواقعي أو للاتصال بلفظ النفي (وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ) أي يصدق به طبق ما جاءت به رساله عليهم الصلاة والسلام (فَقَدْ اسْتَمْسَكَ) أي بالغ في التمسك حتى كانه وهو متمسك به يطلب من نفسه الزيادة فيه والثبات عليه (بِالْقُرْآنِ لَوْحَيْنِ) وهي الايمان - قاله مجاهد - أو القرآن - قاله أنس بن مالك - أو كلمة

الاخلاص - قاله بن عباس - أو الاعتقاد الحق أو السبب لموصل إلى رضا الله تعالى أو أهدى ، وعلى كل تقدير يجوز أن يكون في العروة استعارة نصريحية واستمسك فرشيح لها أو استعارة أخرى تبعية ، ويجوز أن يجعل الكلام تمثيلاً مبنياً على تشبيه الهبة لهبة المنتزعة من ملازمه الحق الذي لا يمتنع الدقيص بوجه أصلاً لثبوته بالبراهين الثيرة القطعية بالهيئة الحسية المنتزعة من القسك بالحيل المحكم المأمور انقطاعه من غير تعرض للمفردات ، واختار ذلك بعض المحققين ولا يخلو عن حسن ، وجعل العروة مستعارة للظن الصحيح المؤدي للاعتقاد الحق - كما قيل - ليس بالحسن لأن ذلك غير مذكور في حيز الشرط أصلاً (لا أنقصاً لها) أي لا انقطاع لها ، والانعصام والانعصام لغتان وبالفاء فصح كما قال العلماء - وعرق بعضهم بينهما بأن الأول انكسار بغير بيوت ، والثاني انكسار بها وحيداً يكون انتهاء الثاني معلوماً من نفي الأول بالأولوية ، والجملة إما مستأنفة لتقرير ما قبلها من وثاقة العروة وإدخالها من العروة ، ولما هل (استمسك) أو من الضمير المستكن في (لو تقي) لأنها للضمير تأنيث الأوثق ، و (لها) في موضع الخبر (والله تسميع) بالافعال (عليهم ٢٦٩) بالعرائم والعقائد ، والجملة تذييل حامل على الإيمان رادع عن الكفر والعاق لما يهاجم الوعد والوعيد ، قيل : وفيها أيضاً إشارة إلى أنه لا بد في الإيمان من الاعتقاد ، والافعال .

(الله ولي الذين آمنوا) أي ميسهم أو عبيهم أو متولي أمورهم والمراد بهم من أراد الإيمان أو ثبت في عبه تعالى إيمانه أو آمن بالفعل (يخرجهم) هدايته ونوحيته وهو تفسير للولاية ، وخبر ثان عندهم يجوز كونه جملة أو حال من الضمير في (ولي) (من أخلص) التابعة للكفر أو طيات المصاحي أو الشبه كيف كانت (إلى النور) أي نور الإيمان أو نور الطاعات أو نور الإيقان بمراتبه ، وعن الحسن أنه سر الإخراجها مانع فالمنع بمنعهم عن أن يدخلوا في شيء من الظلمات ، واقتصر الواقدي في تفسير الظلمات ، والنور - على ذكر الكفر والإيمان وحل كل ما في القرآن على ذلك - سوى ما في الانعام من قوله تعالى : (وجعل الظلمات والنور) فإن المراد بهما هناك اللين والهار ، والأولى أن يحمل الظلمات على المعنى الذي يعم سائر أنواعها ويحمل النور أيضاً على ما يعم سائر أنواعه ، ويجمع في مقابلة كل ظلمة يخرج منها نور يخرج إليه حتى أنه سبحانه ليخرج من شاء من ظلمة الليل إلى نور العين ، ومن ظلمة الوحشة إلى نور الوصلة ، ومن ظلمة عالم الانبجاء إلى نور عالم لارواح إلى غير ذلك ومثلاً ، ولأه وأمرد النور لوحدة الحق كما أن جمع الظلمات لعدد قوت الصلال ، وأن الأول إيماء إلى القلة والثاني إلى الكثرة (والذين كفروا) أي أرادوا الكفر أو ثبت كفرهم في علمه سبحانه أو كفروا بالفعل (أولياؤهم) حقيقة أو فنياً عدم (الطاغوت) أي الشياطين أو الأصنام أو سائر المضلين عن طرق الحق ، وأمر صول مبتدأ أول ، و (أولياؤهم) مبتدأ ثان ، و (الطاغوت) خبره ، والجملة خبر الأول والجملة الحاصلة مسطوية على ما قبلها ، قيل : ولعل تعبير السبك للاستعارة عن وضع (الطاغوت) في مقابلة الاسم الجليل ولتصدي الملائكة بتكرير الاسناد مع الإيماء إلى التباين بين الفريقين من كل وجه حتى من جهة التعبير أيضاً ، وقرئ الطواغيت على الجمع وصرح جمه على القول بأنه مصدر لأنه صار اسماً لما يعبد من دون الله تعالى (يخرجهم) بالوحدان وإلقاء الشبه أو بكونهم بحالة جرت اعتقادهم فيهم النفع والضرر وأنهم يقرّبونهم إلى الله تعالى ، لني ، والتعبير

عهم بصير العقلاء. إيمانهم منهم حقيقة أو ادعاء. رتبة الإخراج إليهم مجاز من باب السببه إلى السبب فلا يأتي تعلق قدرته وإرادته تعالى بذلك ﴿مَنْ أَلْهَى﴾ أى المفطرى لئذى حبل عنه الذس كافة ، أو نور الينيات المتتامة التى يشاهدونها بتزليل تمكنهم من الاستصفاة بما منلة نفسها فلا يردأهم حتى كانوا فى نور لينخرجوا منه ، وقيل: التعبير بذلك للمقابلة ، وقيل - إن الإخراج قد يكون بمعنى المبع وهو لا يقتضى سابقبة الدخول، وعن مجاهد إن الآية رلت فى قوم ارتدوا فلا شك فى أنهم حينئذ أخرجوا من النور الذى كانوا فيه وهو نور لايمان ﴿إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ وهى ظلمات الكفر والاممات فى السى وعدم الارعواء والاهتداء بما يترى من الآيات وينبئ ، والجملة تفسر لولاية الطاغوت فالافصل لكالم الاتصال، ومحور أن تكون خيراً ذائباً طامراً ﴿أَوَّلَئِكَ﴾ إشارة إلى الموصول باعتبار اتصافه بما فى حيز الصفة وما يتبع ذلك من القبايح، وجوز أن تكون إشارة إلى الكفار وأوليائهم ، وفيه بعد ﴿أَمْحَسَّ النَّارُ﴾ أى ملأها وملأها العظم ما م عليه ﴿وَمِنْهَا حُلْدُونَ ٢٥٧﴾ ما كانوا أبدأ، وفى هذا وعد وتحذير للكافرين، ولعل عدم مقابله بوعده المؤمنين كقيل. للإشعار شطبيهم وأن أمرهم غير محتاج إلى البيان وأن شأنهم أعلى من مقابلة هؤلاء ، أو أن ما عظم لا تفى ببيان العارة ، وقيل : إن قوله سبحانه (ولى المؤمنين) دل على الوعد وكفى به

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ سَاحَّ إِبرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾ بيان لتسديد المؤمنين إذ كان وليهم وخذلان غيرهم ولذا لم يحطف، واهتم ببيانهم لأن مسكرى ولايته تعالى للمؤمنين كثيرون، وقيل: استشهاد على ما ذكر من أن الكفرة (أولئهم الطاغوت) وتقرير لهم كما أن ما بعده استشهاد على ولايته تعالى للمؤمنين وتقرير لها ، وبدأ به لرعاية الاقتران بينه وبين مدلوله والاستقلاله أمر عجيب حقيق بأن يصدر به المقال وهو اجتراؤه على الحاجة فى الله عز وجل ، وما أتى به فى أنشأ من العظمة المنادية بكالم حماقة، ولأن فيها بعده تعداداً وتفصيلاً يورث تقدمة أشار العظم على أنه قد أشير فى تضاعيفه إلى هدايته تعالى أيضاً بواسطة إبراهيم عليه الصلاة والسلام فإن ما يحكى عنه من الدعوة إلى الحق وادحاس حجة الكافرين من أنار ولايته تعالى ولا يخفى ما فيه ، وهى والاستفهام لانكار النفى وتقرير النفى ، والجمهور على أن فى الكلام معنى لتعجب أى - ألم تنظر ، أو ألم يته عليك - إلى قصة هذا الكافر الذى لست بولى له كيف تصدى لحاجة من تكلمت بنصرته وأخبرت بأنى رلى له ولمل كان من شيعته أى قد تحققت رؤية هذه القصة المعجبة وتحررت بناء على أن الامر من الظهور بحيث لا يكاد يخفى على أحد من له حظ من الخطاب فلسكر فى الغاية المقصوى من تحقق ما ذكرته لك من ولايتى للمؤمنين وعدمها للكافرين ولتطلب منك أيها الحبيب وأبشر بالنصر فقد نصرت الخليل ، وأبى مقام الخليل من الحبيب ، وحذلت رأس الطاعين فكيف بالادب الأردين، والمراد بالموصول نمرود بن كنعان بن سنجاريب - وهو أول من تحير وادعى الربوبية ، كما قاله مجاهد وغيره - ولما أطلق على ما دفع لفظ الحاجة وإن كانت مجادلة بالباطل لإيرادها مودده ، واختلف فى وقتها قليل - عند كسر الاصنام وقتل إلفائه فى النار - وهو المروى عن مقاتل - وقيل : بعد إلفائه فى النار وجعلها عليه برداً وسلاماً - وهو المروى عن جعفر الصادق رضى الله تعالى عنه - وفى النعرض لعنوان الرواية مع الإضافة إلى ضمير عليه الصلاة والسلام تشريف لعوايذ

من أول الأمر بتأييد وليه له في الحاجة فإن القرية موضع من الولاية **إِنْ أَنْشَأَهُ اللَّهُ الْمَلِكَ** أي لأن آتاه الله تعالى ذلك الكلام على حذف اللام وهو مطرد في - أن ، وإن - وليس هناك مفعولاً لاجله منصوب لعدم اتحاد الفاعل ، والتحليل فيه على وجهين : إما أن إيتاء الملك حملة على ذلك لأنه أورثه الكبير والبطر فنشأت الحاجة عنهما ، وإما أنه من باب العكس في الكلام بمعنى أنه وضع المحقق موضع الشكر إذ كان من حقه أن يشكر على ذلك فعلى الأول العلة تحقيقية ، وعلى الثاني تهكمية - كما تقول عادة فلاي لأني أحسنت إليه - وجوز أن يكون (آتاه) نسخ واقفاً وقع الظرف بدون تقدير أو بتقدير مضاف أي حاج وقت أن آتاه الله وأورد عليه أن الحاجة لم تقع وقت إيتاء الملك بل الإيتاء سابق عليها ، وبأن النسخة نصوا على أنه لا يقوم مقام الظرف الزماني إلا المصدر الصريح لفظه - كجئت خفوق النجم ، وصباح الديك - ولا يجوز إن حقق وإن صاح ، وأجيب باعتبار الوقت متداً ، وبأن النص معارض بأسم نصوا على أن (ما) المصدرية تنوب عن الرمن وبأست بمصدر صريح والذي جوز ذلك ابن جني ، والصغار في شرح الكتب والحق أن التحليل لا أمكن - وهو متفق عليه - حال عما يقال لا ينبغي أن يعدل عنه لاسيما وتقدير المضاف مع القول بالامداد والتزام قول ابن جني - والصغار مع مخالفة الكلام الجمهور - في غاية من التعسف ، والآية حجة على من صنع إيتاء الله الملك للكافر وحمله على إيتاء الله تعالى ما غلب به وتسلط من المالك والخدم والاتباع وأو على أن الله تعالى مسكه امتداداً بالعبادة كما فعل المانع الفاعل بوجوب رعاية الصالح - ليس شئ إذ من له مسكه من الانصاف يعلم أنه لا معنى لإيتاء الملك والتسليط إلا إيتاءاً لاسلب ولو سلم فني إيتاء الأسباب يتوجه السؤال ولو سلم فام قدح إلا ويمكن أن يعتبر فيه غرض صحيح كالامتنان ، ولقوة هذا الاعتراض التزم بعضهم جعل ضمير (آتاه) لإبراهيم عليه السلام لأنه تعالى قال: (لا يزال عهدي الطالين) وقال سبحانه: (قد آتينا آل إبراهيم الكتاب والحكمة وآتيناهم ملكاً عظيماً) وهو المحكي عن أبي قاسم البلخي - ولا ينبغي أنه خلاف المساق إلى الدهر - وخلاف التعبير المأثور عن السلف الصالح ، والواقع مع هذا يكذب إدريس لإبراهيم عليه السلام إذ ذلك ملك ولا تصرف ولا نفوذ أمره .

ودهم بعض الامامية إلى أن الملك الذي لا يؤبه الله للكافر هو ما كان تملك الأمر والهي ، وإيجاب الطاعة على الخلق ، وأما ما كان بالعدة وسعة المال ونفوذ الكلمة فغير ذلك مرود فهو عما لا ينبغي أن ينطاع فيه كبشار . أو تكون فيه كتمان ، والقول : بأن هذا المارد أعطى الملك ، لا عتار لاول خارج عن الانصاف ، والذي أوفى ذلك في الحقيقة إبراهيم عليه الصلاة والسلام إلا أنه قد عورض في ملكه وغولب على ما أن الله تعالى به عليه إلى أن قضى الله تعالى ما قضى ومضى من مصي وللأهل جولة ثم يزول ، وهو كلام أقرب ما يكون إلى الصواب لكني أشم منه ريح الضلال ، ويلوح لي أنه تعريض بالامتنان والله تعالى يعلم حائنة الأعين وما تخفي الصدور - وفي العدول عن الإصرار إلى الاظهار في هذا المقام ما لا ينبغي (إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ) طرف لحاج ، وجوز أن يكون بدلاً من آتاه مناداً على القول الذي علمت ، واعترضه أبو حيان بأن الطرفين مختلفان إذ وقت إيتاء الملك ليس وقت إبراهيم عليه السلام (رَبِّ الَّذِي بَعَثَ وَيَمِيتُ) فانه على ما روى فانه بعد أن سجن لكسره الأصنام وإذ قول نمرود له وقد كان أوفى قبل الملك من ربك الذي تدعو إليه ؟ وأجاب السفاقي بالتجوز في (آتاه) وعدم إردافه ابتداءً للإنين منه بل زه أن الملك وهو محمد يسع قولين بل أقوالاً ، واعترض أبو البقاء أيضاً بأن المصدر غير الظرف فلو كان

بدلاً لكان عطفاً إلا أن يجعل إحداهما بمعنى أن المصدرية ، وقد جاء ذلك ، وقال الخليل : وهذا بناء منه على أن
إن مفعول من أجله وليست واقعة موقع الطرف أما إذا كانت واقعة موقعه فلا يكون بدل - غلط بر بدل كل
من كل ، وفيه ما تقدم من الكلام ، وقيل : يجوز أن يكون بدلاً من (آتاه) بدل اشتباه ، واستشكل بعضهم
على جميع ذلك موقع قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيَى وَأَمِيتُ ﴾ إلا أن يجعل استثناءً جواب سؤال ، وجعله بمنزلة
المرفوع يأتي ذلك ، ومن هنا قيل : إن الطرف مطابق بقوله سبحانه - (قال أنا) الخ ، ويصدر السؤال قبل إذ قال
كأنه قيل : كيف حاج إبراهيم ؟ فأجيب بما أجيب ، ولا يخفى أن الإجابة هو الإجابة ، فلا ولي القول من أول الأمر
بأن هذا القول بيان لقوله سبحانه : (حاج) ، و(رفى) بفتح الراء ، وقرئ بخذها ، وأراد عليه السلام - ينبغي
ويعت - يخلق الحياة والموت في الأجساد ، وأراد القميين غير ذلك فقد روى عنه أنه أتى برجلين فقتل
أحدهما وترك الآخر وقال ما قال : ولما كان هذا معزول عن المقصود وكان إطلاقه من الجلاء والظهور بحيث
لا يخفى على أحد والتعرض لا يبطال مثل ذلك من قبيل السمي في تحصيل الحاصل أعرض الخليل عليه الصلاة
والسلام عن إطلاقه وأتى بدليل آخر أظهر من الشمس .

﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ ﴾ وفيه دليل على جوار انتقال المجاز
من جهة إلى أخرى أوضح منها ، وهي مسألة متعارف فيها ، وحل ذلك على هذا أحد طريقين مشهورين في
الآية ، ونائبهما أن الانتقال إنما هو في المثال كأنه قال : ربي الذي يوجد المحكمات وبمدها وأتى بالأحياء
والآيات مثلاً فلا يعترض جاء بمثال أجلى دعماً لبشاعة ، قال الإمام : والإشارة شكل عليهما من وجوه .

الأول أن صاحب الشبهة إذا ذكر الشبهة ووقعت تلك الشبهة في الاستماع وجب على المحقق القادر على ذكر الجواب
وذكر الجواب في الحال إزالة للتلبس والجهل عن العقول ، فلما طعن الماردي في الدليل أو في المثال الأول تلك العيبة
كان الاشتغال ما زالت لها واجباً مضيقاً فكيف يطبق المعصوم تركه والانتقال إلى شيء آخر هو الثاني أنه لما أورد الممثل
ذلك السؤال كان ترك المحقق الكلام عليه واستغنى عن ضعفه بما يوجب سقوط وقع الرسول وحقارة شأنه وأما غير
جائز الثالث أنه وإن كان الانتقال من دليل إلى آخر أو من مثال إلى غير مثله يجب أن يكون الانتقال إليه أوضح
وأقرب وهذا ليس كذلك لأن جنس الحياة لا قدرة للخلق عليه ، وأما جنس تحريك الأجسام فلخلق قدرة
عليه فلا يبعد وجود ملك عظيم الجته يكون محرراً للسماوات فلي هذا الاستدلال بالإمامة والأحياء أظهر وأقوى
من الاستدلال بطلوع الشمس فكيف يطبق بالنبي المعصوم أن يتقن من الدليل الاوضح إلى الدليل الخفي ، والرابع
أن الماردي لما لم يستح من معارضة الأحياء والإمامة الصادرين من الله تعالى بالقتل والتخيلة فكيف يؤمن به عند
الانتقال إلى طلوع الشمس أن يقول بل طلوع الشمس من المشرق منى فإن كان لك إله فقل له حق يظلمها من
المغرب وعند ذلك التزم المحققون أنه لو أورد هذا السؤال لكان الواجب أن يظلمها من المغرب ، ومن المعلوم
أن الاشتغال بإظهار فساد سؤاله في الأحياء والإمامة أسهل بكثير من التزام هذا الاطلاع ، وأضاف بتقدير أن يحصل
طلوع الشمس من المغرب يكون الدليل على وجود الصانع هو هذا الطلوع لا الطلوع الأول ، وحيث يصير ذلك ضامناً
في صار الأول كذلك ، وأيضاً فما الذي حل الخليل عليه السلام على ترك الجواب عن ذلك السؤال الركيك
وتمسك بدليل لا يمكن نمشيت إلا بالتزام اطلاع الشمس من المغرب وتقدير ذلك بضعف الدليل الثاني كما صاع

الأول، ومن المعلوم أن التزام هذه رات لا يتيق نقل الناس على فضلا عن أفضل العباد وأعلم الأوصلاء،
 فالحق أن هذا ليس دليلاً حراً ولا مثلاً لـ هو من تنمى الدليل الأول، وذلك أنه ما احتج إمامهم عليه السلام
 بالإمامة والاحياء وأورد الخصم عليه سؤالاً وهو أثبت إبداعات الاحياء والامانة بلا واسطة وذلك لا يتجدد إلى
 إثباته سبباً وإن ادعيت حصولها بواسطة حركات الافلاك فتعبره أو يعبر منه حاصل للنشر فأجاب الخليل
 عليه السلام بأن الاحياء والامانة وإن حصلت بواسطة حركات الافلاك لكن تلك الحركات حصلت من الله
 تعالى وذلك لا يقدح في كون الاحياء والامانة منه بخلاف الحق قائم لا قدر ولهم على تحريك الافلاك فلا حرم
 لا يكون لاجاء والامانة تصادق منهن، ومضى حمل الآية على هذا، لوجه لم يلزم شئ من محدودات علمه انتهى
 ولا يخفى ما به، أما أولاً فلا شك في إمكانية في غاية السقوط وبهاية الطلال بحيث لا يكاد يخفى
 حالها ولا يعبر أحد من الناس المهائم يتبع الاعراض عنها إلى وهو بعيد عن غلبة دفعها للشعب وتخصيلاً لما
 هو المقصود من غير كثير تعب، ولا يوجب ذلك سقوط وقع ولا حتمية شئ وأى شئ يحصل من هذه
 الشبهة للمقول حتى يكون الاشتغال بمراتبه، وجباً مضيئاً فحل تركه بالمقصود على أنه روى أنه ما نقل حتى
 بن لبارد فسا قوله حيث قال له: إني أحييت أخرى ولم تنجى الميت، وعن الصادق رضي الله تعالى عنه أنه
 قال له: أحى من قدته إن كنت صادقاً لكن لم يقصصه على ما في ذلك لإلزام غيبان الكتاب كعلمياً بظهور العباد
 جداً، وأما ثانياً فلا بد من التوضيح أن المتعلق به أوضح في المقصود من المنقول عنه يكاد لقول به كونه يكون مكابرة،
 وما ذكره في معرض الاستدلال لا يخفى ما به، وأما ثالثاً فلا بد من ذكره راجعاً أيضاً على الوجه الذي احتاره
 رد لا يؤمن المارد من أن يقول لو كانت حركات الافلاك من زريك فقل له حتى يطعمه من المغرب وهو الجواب
 هنا هو اجواب وقد أحاطوا من عدم قوب التبعين ذلك بأن الحاجة كانت بعد خلاصه من النار فمر أن من قدر
 على ذلك قدر على الاتيان بالشمس من ممرها فكذلك، أو أن الله تعالى أنسا ذلك نصره إليه عليه السلام وهو
 ضعيف - بل الجواب أنه عليه السلام استدلل بأنه لا بد من تحريك مخصوصه والمحرك به من محرك لأن حاجة
 المحرك في الحركة إلى المحرك سببية، ويذهب أنه ليس بمرود فقال هو دار في قال ادعيت أنك الذي تفعل
 (فأت بها من المغرب) وهذا لا يتوجه عنه السؤال بوجه رد لو ادعى أن الحركة دوسية - مع أنها مسوقة باليد
 ولو كانت حركات - فإن مع الديهي ولو ادعى أنه الفاعل مع ظهور استعدادهم للتغير عن تلك الحالة
 فلا بد من الاعتراف به على يأتي بما من المشرق، والمدة على أن ذلك الفاعل هو الرب، وأما رابعاً فلا بد من احتاره
 لا بد عليه الآية " كريمة بوجه - وليس في كلام الكافر سوى دعوه الإحياء والإمامة ولم يستشعر منها بحث
 أو سط حركات الافلاك ولم يوقف له على أثر إيجاب بأن تلك الحركات أيضاً من الله تعالى فلا بد من توضيحها
 في كون الاحياء والامانة منه تعالى شأنه - ولا أضل في مرة من هذا - ولعل الاظهر مما ذهب إليه الإمام ما ذكره
 بعض المحققين من أن المار قد كان يجوز التعدد لأفقه لم يسكن مدعية أنه إله العالم ولو ادعاه الجهن على محو من مذهب
 الصائبة أن الله تعالى هو من إلى الكراكت النسيب والافعال من الإيجاد وغيره منسوبة إليهم، فجوز أن يكون
 في الارض أيضاً من نفوس إليه إما قولاً بالخلق أو لا كفسه - خواص فلكية أو غير ذلك أراء إمامهم عليه
 السلام أن يدعى على قصوره عن هذه الرتبة وقد رأى من جهة عنه الضرورى بأنه مولود - أحدث بعد أن لم يكن

وأن من لا وجود له في نفسه لا يمكنه الإيجاد الذي هو إخاصة الوجود ألبتة ضرورة احتياجه إلى الموجد إذاً
ودواماً وهذا خلف في إبطال دعوى اللهين فلم يعمم الدعوى في نفيه تعالى بالالهيّة على أنه اقترح اليه من حيث أنه
لا فرق بين الإيجاد والإعدام بوعين هما الأحياء والإماتة والقادر على إيجاد كل ممكن وإعدامه بإزمه أن يكون
خارجاً عن الممكنات واحداً من كل الوجوه لأن التعدد يوجب الامكان والافتقار كما رهن عليه في محله، فصار منه
الظن بما أوم أنه يجوز أن يكون الممكن لاستغنائه عن الفاعل والقلة - كما عند بعض الفاضلين من المتكلمين -
مفوضاً إليه بعد إيجاده ما يستقل بإيجاد الغير وتغيير الغير، وهذا قد خفي على الأكدياء فضلاً عن الأغبياء، وقال:
- أنا أحيى وأميت وأبدى بغيره مشيراً إلى أن الدورام حكم الاشياء في طرف الأحياء وهو في ذلك منقضى نفسه من
حيث لا يشعر إذ لو كان كذلك لم يكن التدبير مفوضاً إلى غير الباري ولم يكن مستعياً عن الموجد طرفه عين
وإلا فليس المقور إحياءاً إن سلم أن القل إماتة فأزعمه الخليل عليه السلام بأن القادر لا يهترق باسببه إليه الدورام
والابتداء - فإن الله تعالى يأتي بالشمس من المشرق وأت من المغرب - معها على الماتعة المذكورة ههنا
بأنه غلط في إسناد الفعل دواماً إلى غير ما أسند إليه ابتداءً، أمظهر أن الذي السامعين ما كان عسى أن يفتي على البعض
فهذا كلام وارد على الخطأ، والبرهان يتلقاه المواجهه طوعاً أو كرهاً بالاذعان ليس فيه محال للاعتراض سابع
عن العراض، وعليه يكون المجموع دليلاً واحداً وليس من الانتقال إلى دليل آخر لمطابقه من القيل والقال،
ولا من العدول إلى مثاله واضح حتى يقال كأنه قل: ربي الذي يوجد الممكنات وأنى بالإحياء إماتة مثلاً،
فلما اعترض جاء - بأحر أجلى دهماً للمشاغبة لانه مع أن فيه ما في الاول يرد عليه أن الكلام لم يسبق فدلنا المساق
- كما لا يخفى - هذا والله تعالى أعلم بحقائق كتابه المجيد فندبره.

وإما أني في الجملة الثانية بالاسم الكريم ولم يؤت بعنوان الربوبية كما أتى بها في الجملة الاولى بأن يقال إن
ربى ليكون في مقابلة أما ذلك القول مع ما فيه من الدلالة على ربوبيته تعالى عليه السلام ولذلك المارد عليه
اللعنة فيه رقى عما في تلك الجملة كالترقى من الأرض إلى السماء وهو في هذا المقام حسن حسن التأكيد بأن
والامر للتعجيز والفاء الاولى للابدان شعاق ما بعدها بما قبلها، والمعنى إذا ادعيت الإحياء والإماتة لله تعالى
وأحطأت أنت في الفهم أو عاظمت فرج المال ومزيج الالتباس والاشكال (إن الله يأتي بالشمس) الخ
والباء للتعدية، و(من) في الموضعين لابتداء العاية متعطفة بما تقدمها من الفعل، وقيل: متعطفة بمحذوف
وقم حالاً أي مسخرة أو متفاداة ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ أي غلب وحار مهوتا منقطعاً عن الكلام متحيراً
لاستيلاء الحجة عليه، وقرئ - بهت - بفتح الباء وضم الهاء - وبهت - بفتح الاولى و كسر الثانية وهما لغتان
والفعل فيهما لازم - وبهت - بفتحهما فيجوز أن يكون لازماً أيضاً، و(الذي) فاعله وأن يكون متعدياً وفاعله
ضهير إبراهيم، و(الذي) معموله - أي فغلب إبراهيم عليه السلام الكافر وأسكته - وإيراد الكفر في خبر
الصلة للاستعارة بعلّة الحكيم، قال الحكيم: توفي الآية دليل على حوار الحاجة في الدين وإن كانت محاجة هذا الكافر
كفراً ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ٢٥٨﴾ أي إلى مناصح الحق كما هدى أوليائه، وقيل: لا يهديهم إلى
طريق الجنة يوم القبة ﴿أَرَأَيْتَ مَرُّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾ عطفت على سابقه والكاف إما اسمية بمعنى مثل معموله
- لأرأيت - محذوفاً أي - أو أرأيت - مثل الذي مر - وإلى ذلك ذهب الكسائي والعمدة - وأبو علي - وأكثر

التحويين وحذف لئلا لا ألم تر - عليه على أنه قد قيل - إن مثال هذا العظم كثير أما يحذف منه فعل الرؤية كقوله:
قال لها فلاها أسرع كاللوم (طلوبا، ولا طالبا)

وجئ بهذه الكاف للتفيه على تعدد الشواهد وعدم انحصارها فيها ذكر كما في قولك - الفعل الماضي - مثل:
نصر، وتخصيص هذا بذلك على ما قيل: لأن متكررا لحياء كثير، والجاهل بكيفيته أكثر من أن يحصى بحلاف
مدعى الروية، وقيل: إنها (ألم تر إلى ذلك ذهب الأخش - أي (ألم تر إلى الذي حاج إبراهيم) أو (الذي
مر) الخ، وقيل - إنه عطف محمول على المعنى كأنه قيل: (ألم تر) كالذي حاج، أو (كالذي مر) وقيل: إنه
من كلام إبراهيم عليه السلام ذكره جوابا لمعارضة ذلك الكافر، وتقديره وإن كنت تحي فأحيي كإحياء الذي
مر، ولا يخفى ضمه للفعل وكثرة التقدير، وإنما لم يجعل الكاف أصلية والمطعم على (الذي) نفسه في
الآية السابقة لاسترامه دخول إلى على الكاف، وفيه إشكال لأنها إلى كانت حرفية فظاهر وإن كانت اسمية
فلا تها مشبهة بالحرف في عدم التصرف لا يدخل عليها من الحروف إلا ما تدب في كلامهم، وهو - عن - وذلك
على قلة أيضا، وقال بعضهم: إن فلا من لفظ (ألم تر) (وَأَرَأَيْتَ) مستعمل لقصد التعجب إلا أن الأول
تعلق بالتعجب منه فيقال: (ألم تر إلى الذي) صنع كذا بمعنى أنظر إليه فتعجب من حاله، والثاني بمنى المتعجب
منه فيقال - أَرَأَيْتَ مثل الذي صنع كذا بمعنى إنه من الغرابة بحيث لا يرى له مثل ولا يصح (ألم تر إلى) مثله إذ يكون
المعنى أنظر إلى المثل وتعجب من الذي صنع، ولذا لم يستعمل عطفك (الذي مر) على (الذي حاج) ويحتاج
إلى التناوب في المعطوف بمحله متعلقا بمحذوف - أي أَرَأَيْتَ كالذي مر - فيكون من عطف الجملة أو في
المعطوف عليه ظرا إلى أنه في معنى - أَرَأَيْتَ كالذي حاج - يصح المطعم عليه: ومن هذا يعلم أن عدم
الاستقامة ليس مجرد امتناع دخول إلى على الكاف بل لو قلت (ألم تر إلى الذي حاج) أو مثل (الذي مر)
فعدم الاستقامة بحاله عند من له معرفة بأساليب الكلام، وإن هذا ليس من زيادة الكاف في شيء بل
لا بد في التعجب بكلمة (أَرَأَيْتَ) من إثبات كاف، أو ما في معناه - ولا يخفى أن هذا من الغرابة بمكان -
فإن (ألم تر) يستعمل للتعجب مع التشبيه في كلام العرب كما يشير إليه كلام سيوبه، و(أَرَأَيْتَ) كثير أما يستعمل
بدون الكاف أو ما في معناه، وهو في القرآن كثير وكيف يفرق بينهما بأن الأول تعلق بالتعجب منه هو في
الثاني بمنى، والمثلية إنما جاءت من ذكر الكاف ولو ذكرت في الأول لكان مثله بلا فرق فهذا مصادرة على
المطلوب فليس إلا ما ذكر أو لا سوى أو تقدير (أَرَأَيْتَ) مع الكاف أولى لأن استعماله معها أكثر فتدبره
(أو) للتخيير أو للتفصيل - والمأر - هو عريز برش حيا - كما أخرجه الحاكم عن علي كرم الله تعالى وجهه .
وإسحق بن بشر عن ابن عباس . وعبد الله بن سلام، وإليه ذهب قتادة . وعكرمة . والريعم . والضحاك . والسدي .
وخلق كثير - وقيل: هو أرميا بن خطايا من سبط هرون عليه السلام - وهو المروي عن أبي حمزة رضي
الله تعالى عنه - وإليه ذهب وهب، وقيل: هو الخضر عليه السلام - وحكي ذلك عن ابن إسحق - ورسم
بعضهم إن هذين القولين واحد، وإن أرميا هو الخضر بعينه، وقيل: شعيا، وقيل: غلام لوط عليه السلام،
وقال مجاهد: كان المار رجلا كافرا بالبهت وأيد بنطه مع تمرود في سلك واحد حيث سبق الكلام للتعجب
من حاله، وبأنه الاستبعاد في هذا المقام تشعر بالانكار طاهرا وليست هي فيه مثلها في (أني يكون غلام)
(وأن يكون لي ولد) وعورض بما بين قصته وقصة إبراهيم الآتية بعد من الناسب المعنوي فإن كليهما طلبا

معابة الأحياء مع أن ما جرى له في القصة ، يبعد أن يجرى مع كافر - وإذا انهم إلى ذلك تحريه الظاهر في الاحتراز عن الكذب في القول الصادر قبل التبيين الموجب لا يمانه على زعم من يدعى كرهه - قوى المعارض جداً ، وإن قلنا ، بأن دلالة الانتماء في سلك نمرود على الإيمان أحق لينطق على التفصيل المقدم في (الله ولي الذين آمنوا) الح حسب ما أثرنا إليه في القيل قبل لم يكذبهم القول بالكفر كما لا يخفى ، - والقرية غالان زيد : هي التي خرج منها الألوف ، وقال الكلبي : دير ساراباد - وقال السدي : دير سارباد ، وقيل : دير هرقل ، وقيل : المؤتفكة ، وقيل : قرية العنب على فرسحين من بيت المقدس ، وقال عكرمة ، والربيع : وهب : هي بيت المقدس وكان قد حرسها بختصر وهذا هو الأشهر ، واشتقاقها من القرى وهو الجمع (وهي حامية على عروشا) أي ساقطة على سقوطها بلس سقط السقف أو لاسم تهدمت الجدران عليه ، وقيل : المعنى خالة عن أهلها ثابتة على عروشها أي إن بيوتها قائمه والجدار وانحرور على لأدل متملق - بخوية - وعلى الذي يمحذوف وقع خبراً بعد خبر - هي - والخلة فين : في موضع الحال من الضمير المستتر في (مر) وقيل : من (قرية) ويحتمل الحال من النكرة على القلة ، وقد : في موضع الصفة لها ويحده توسط الواو ، ومن الناس من جوز كون (على عروشها) بدلاً من (قرية) بإعادتها لكونه صفة لها ، وحنه (وهي حامية) إما حاد من - العروش - أو من - القرية - أو من - ها - والعامل معنى الإحصاء والكل بما لا ينفى حل سربل عليه قال : في نفسه أو بلسانه

أَيَّ يَحْيَى هَذِهِ أَنَّهُ تَعَدَّ مَوْتَهَا الْمَشَارِ إِلَى إِمَّا نَهِيَ الْقَرْيَةَ دُونَ تَقْدِيرِ كَيْفَ هُوَ الظَّاهِرُ ، فَلَا حَيَاءَ وَالْإِمَامَةُ بِحَازِئِ عَنِ الْعِمَارَةِ وَالْخُرَابِ ، أَوْ تَقْدِيرِ مَضَافٍ - أَيَّ أَصْحَابِ هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَلَا حَيَاءَ وَالْإِمَامَةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا ، وَإِمَامَةُ الْقَرْيَةِ الْبَائِيَّةُ وَجَنَّتْهُمُ الْمَرْقَةُ ، وَالسِّيَاقُ دَالٌّ عَلَى ذَلِكَ ، وَالْحَيَاءُ وَالْإِمَامَةُ عَلَى حَالِهَا أَيْضًا يَعْلَى الْقَوْلُ بِالْحَازِ يَكُونُ هَذَا الْمَوْجُودُ عَلَى سَبِيلِ التَّهْلُفِ وَالشُّوْقِ إِلَى عِمَارَةِ ثَلَاثِ الْقَرْيَةِ لَكِنْ مَعَ اسْتِغْنَاءِ الْيَاسْرِ عَنْهَا عَلَى أَيْضَ وَجْهِه وَأَوْ كَرِهَ وَلَمَّا أَرَادَ أَنَّهُ تَعَدَّى لَأَسْرِيْنَ فِي نَفْسِهِ ، ثُمَّ فِي عَمْرٍاءَ ، ثُمَّ أَرَادَ مَا سَبَقَ مِنْهُ صَرْحًا بِإِمَامَتِهِ فِي إِزَاحَةِ مَا عَصِيَ يَحْتَاجُ فِي غُلْظِهِ ، وَعَلَى الْقَوْلِ الَّذِي يَكُونُ اقْتِرَافًا بِالْمَجْزُوعِ ، مَرْقَةُ طَرِيقِ الْإِحْيَاءِ وَاسْتِعْظَامًا لِقُدْرَةِ إِبْرَاهِيمَ إِذَا قُلْنَا : إِنَّ الْفَائِلَ كَانَ مُؤْمَرًا بِإِنْكَارٍ لِلْقُدْرَةِ عَلَى ذَلِكَ إِنْ كَانَ كَارِئًا ، وَرَجَحَ أَوَّلَ الْإِحْتِمَالَاتِ الثَّلَاثَةِ فِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِأَنَّ إِرَادَةَ إِحْيَاءِ - لِأَهْلِ - أَوْ عِظَامِهِمْ - بِأَمَّا التَّعَرُّضُ لِحَالِ الْقَرْيَةِ دُونَ حَالِهَا ذَكَرَ ، وَالْإِقْتِصَارُ عَلَى ذِكْرِ مَوْتِهِمْ دُونَ كَوْنِهِمْ مَرَابَا أَوْ عِظَامًا نَحْرًا مَعَ كَرِهِهِ أَدْخَلَ فِي الْإِسْبَاعِ أَشَدَّ مَبَايِدَةٍ لِلْحَيَاةِ وَغَايَةَ بَعْدِهِ عَنْ قَوْلِهَا عَلَى أَنَّهُ لَمْ تَتَعَلَّقْ إِرَادَتُهُ تَعَالَى بِحَيَاتِهِمْ كَمَا تَعَلَّقَتْ إِرَادَتُهُ تَعَالَى بِمَوْتِهِمْ وَمَبَايِدَتِهِ الْمَالِكِ لَهَا بِسِتْمِهِ ، وَتَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْعَاوِلِ بِالْإِعْتِنَاءِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْإِسْبَاعَ طَائِفٌ مِنْ جِهَتِهِ لَامِنْ جِهَةِ الْعَاوِلِ ، وَ(أَيَّ) نَصَبٌ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى مَتَى ، وَعَلَى الْحَالِيَّةِ مِنْ هَذِهِ إِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى كَيْفَ ، وَالْعَاوِلُ فِيهِ عَلَى أَيْ حَالٍ (يَحْيَى)

(فَأَمَّا اللَّهُ فَمَاتَ عَامٌ) أَيَّ قَاتَبَتْهُ مَبْدَأُ عَامٍ وَلَا يَدُ مِنْ اِعْتِبَارِ هَذَا التَّضْمِينِ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ بِمَعْنَى إِخْرَاجِ الرُّوحِ وَسَلْبِ الْحَيَاةِ عَمَّا لَا تَمْتَدُّ - وَالْعَامُ - السَّنَةُ مِنَ الْعُومِ وَهُوَ السَّابِقَةُ ، وَجُمِعَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ الشَّمْسَ تَعُومُ فِي جَمِيعِ رُوجِهَا (ثُمَّ بَعَثَ) أَيَّ أَحْيَا مِنْ بَعَثَ النِّفَاقَ إِذَا اقْتَبَحَ مِنْ مَكَانِهَا وَلَعَلَّ لِإِثَارَتِهِ عَلَى أَحْيَاءِ لَدَلَالَةٍ عَلَى سُرْعَتِهِ وَسَهُولَةِ

فيه على لادى سر اسسه ، والإيدان بأنه قام كهينه يوم مات عاقلاً قائماً مسعداً للطر والاسدلال وكان ذلك بعد عمارة القرية ، منى البحر أنه لما مر له سجون سه من موته وقد منعه الله تعالى من السباع والطيور ومع انبيون ان تراه أرى ملكاً إلى ملك نظام من ملوك مصر يقال له: كوسك فقال: إن الله تعالى يأمرك أن تفر فقومك فعمير بيت المقدس وإيليا وأرضها حتى تدود أحسن ما كانت فأنشد الملك في ثلاثة آلاف فهران مع كل قه مان ألف عامن وجعلوا بعمر وها وأهلك الله تعالى مختصر بعوضة دخات دماغه ونجى الله تعالى من قى من مى إسرائيل وردهم إلى بيت المقدس فعمروها ثلاثين سنة وحكروا حتى كانوا كأحسن ما كانوا عليه بعد ذلك أحياء الله تعالى . قَالَ : سَقَطَ مِنِّي عَلَى السُّؤْلِ كَأَنَّهُ قَبْلُ : فَلَذَا قَالَ لَهُ : فَقِيلَ قَالَ :

كَمْ لُتُّ لِيَطْرَ لَهُ التَّحْزَنُ عَنِ الْإِحْاطَةِ بِشُئُونِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى أَتَمِّ وَجْهِهِ وَتَنْجِسُ مَادَّةَ اسْتِعَادَةِ بِالْمَرَّةِ (كَمْ) نَصَبَ عَلَى الطَّرْفَةِ وَتَبَرَّهَا مَخْشَوْفَ تَغْيِيرِهِ (كَمْ) بَوَاقُ وَالنَّاصِبُ لَهُ (لُتُّ) وَالْقَصْدُ أَنَّ الْعَاقِلَ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقِيلَ : هَاجَرَ مِنَ السَّيَاءِ ، وَقِيلَ : حَبِيرٌ ، وَقِيلَ : بِي وَقِيلَ : رَجُلٌ مُؤْمِنٌ شَاهِدَهُ يَوْمَ مَاتَ وَعَمَرَ إِلَى حَيْثُ إِحْيَايَتِهِ فَكَوْنَ الْأَسَدُ إِلَى تَعَالَى بِحَدِّهِ قَالَ لُتُّ يَوْمًا أَرْنَهْ يَوْمَ كَمْ قَالَ نَامًا عَلَى التَّغْيِيرِ وَالتَّخْمِينِ أَوْ اسْتِغْصَارِ لَمُدَّةِ لَمَةٍ . وَقِيلَ : يَه مَاتَ صَحِيحٌ وَعَثَ بَعْدَ الْمُدَّةِ قَبْلَ الْغُرُوبِ فَقَالَ قَبْلَ الْمَطَرِ (يَوْمًا) ثُمَّ التَّفْتُّ فَرَأَى نَفِيَةً مِنْهَا فَقَالَ : (أَوْ حَصْرٌ يَوْمٌ) عَلَى الْأَصْرَابِ ، وَاعْتَرَضَ أَنَّهُ لَا وَجْهَ لِلْحَزَمِ نَهَامَ الْيَوْمِ لَوْ شَاءَ عَلَى حَسْبَانَا الْعُرُوبَ سَحَقَ النِّقْصَانِ مِنْ أَوْه . قَالَ بَلِ لُتُّ مَائَةً عَامٍ عَطَفَ عَلَى مَقْدَرِ أَى مَا لُتُّ ذَلِكَ الْفَرَسَ مِنْ هَذَا الْمَقْدَرِ فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ كَمْ قَبْلُ : ذَلِكُنْ طَعَامُهُ عِشَاءً أَوْ تَدَا وَشَرَابُهُ عَصْرًا أَوْ لَنَا (لَمْ يَتَّهَ) أَى لَمْ يَتَغَيَّرْ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ الْمُطَاوَلَةِ ، وَاسْتِنَافَةٍ مِنَ السَّقَطِ وَفِي لَهَا الْحَالَافُ ضَمِنَ هَذَا مَدَائِلَ سَائِلَ فَلَا مَا هُوَ بِحُزْمٍ بِسُكُونِ الْهَاءِ ، وَقِيلَ : وَأَوْ بِذَلِيلِ الْجَمْعِ عَلَى سَوَابِ فَهُوَ بِحُزْمٍ بِحَدِّفِ الْآخِرِ وَالْهَاءِ هـ . سَكَتَ ثَبَتَ الْقَصْدُ فِي الْوَصْلِ لِأَجْرَاتِهِ بِجَرَاءِ ، وَبِحُزْمٍ أَنْ يَكُونَ التَّسْعَةُ عَادَةً عَنْ مَضَى السَّيْرِ فَهُوَ الْأَصْلُ وَيَكُونُ عَدَمُ التَّسْعَةِ كِتَابَةً عَنْ بَدَلِهِ عَلَى حَالِهِ عِشَاءً طَرَفًا غَيْرَ مُتَكْرَجٍ ، وَقِيلَ : أَصْلُهُ لَمْ يَتَّهَ ، وَمِنْهُ الْخُ الْمُسَوَّى - أَى الْعَيْنِ الْمُنْتَعِبِ وَهِيَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ حُرُوفٍ مِنْ جَانِبِهِ يَنْسَبُ أَحَدُهَا حَرْفٌ عِةً كَمَا قَالُوا فِي تَقَاتِلِ : تَقَاتِلَتْ ، وَفِي تَقَضُّضِ : تَقَضُّضَتْ ، وَقَدْ أَدْبَتِ هَا لَوْنُ الْأَحْبَرَةِ فِي أَى يَاءٍ ، ثُمَّ أَدْبَتِ الْهَاءَ ، ثُمَّ حَذَفَتْ لِأَجَارِمْ وَالْحَلَّةِ الْخَفِيَّةِ حَالٍ ، وَقَدْ جَلَّ مَثَلُهُ بِغَيْرِ وَأَوْ خِلَافًا لِمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (لَمْ يَتَّهَ سَوْهَ) وَ(أَوْ حَى إِلَى) (وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْءٌ) وَصَاحِبِهَا إِمَّا الضَّعَامَ وَالشَّرَابَ ، وَإِفْرَادَ الضَّمِيرِ لِأَجْرِ ثَمَرٍ يَجْرَى الْوَاحِدُ ظَالِمًا وَإِمَّا الْآخِرَ وَانْكِسَ بِدَلَالَةِ حَالِهِ عَلَى حَالِ الْأَوَّلِ وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ عِدَائِهِ ، وَهَذَا شَرَابُكَ - لَمْ يَتَّهَ - رَفَرَأَ أَنْ لَمْ يَتَّهَ بِإِدْعَامِ الْبَقِيَّةِ السَّيْرِ وَاسْتِشْكَالِ تَفَرُّعِ (فَانْظُرْ) عَلَى لُتِّ أَمَاتِهِ - بِالْهَاءِ - وَهُوَ يَقْتَضِي التَّغْيِيرَ بِوَأَجِبَ بِأَنَّ الْمَطَرِ عَلَيْهِ لَيْسَ - لُتُّ أَمَاتِهِ - بَلِ لُتُّ أَمَاتِهِ مِنْ غَيْرِ مَدِيرٍ فِي جَسَمِهِ حَتَّى طَنَهُ رَحْمَانًا فَطِيلًا هَرَعَ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَضْهَرُ مِنْهُ وَهُوَ عَدَمُ تَغْيِيرِ طَعَامِهِ وَالشَّرَابِ بِوَقَاءِ الْحَيَوَانِ حَيًّا مِنْ غَيْرِ عَدَاءٍ ، وَغَيْرُ : إِنَّ التَّقْدِيرَ - إِنَّ حَصَلَ لَكَ عَدَمُ طَمَائِنَتِهِ فِي أَمْرِ التَّحْتِ - فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ الْمُسَرِّحِ التَّغْيِيرِ حَتَّى تَعْرِفَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ يَفْقَدُ عَلَى الْبَيْتِ وَفِيهِ طَرَفٌ لَمْ يَتَّهَ كَوْنُهُ خِلَافَ الظَّاهِرِ بِعَكْزِ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ) كَيْفَ تَعْرِفُ عِظَامَهُ وَتَعْرِفُ أَوْصَالَهُ وَهَذَا

هو الطاهر لأنه أدل على الحال وأوفق بما بعده وكون المراد - انظر إليه سالماً في مكانه في ربطته حفظه بلاماء وعطف في حفظها الطعام والشراب - ليس بشئ ولا يساعد المأثور ﴿ وَلَتَجْعَلَنَّكَ ﴾ متعلق بمقدر أي وفعلنا ذلك لتجعلك ومنهم من قدره متأخراً ، وقيل : إنه متعلق بما قبله والواو زائدة وعلى تقديره فهو معطوف على (لبت) أو على مقدر طريق الاستئناف أي فعلنا ذلك لتعان ما استبعدت أو لتهدى ولتجعلك ، وقيل : إنه عطف على (قل) فيه التفات ﴿ آية ﴾ أي عبرة أو مرشداً ﴿ النَّاس ﴾ أي جنسهم أو من جنى من قومه أو الموجودين في هذا القرن بأن يشاهدوك رأيت من أهل القرون الخالية يأخذوا عنك ما انطوى عنهم منذ أحقاب من علم التوراة ، وجه دليل على ما ذكر من اللبث المتديد ولذلك قرئ بينه وبين الامر بالنظر إلى حمارة ﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ ﴾ أي عظام الحمار - كما قاله السدي - وكرر الامر لما أن المأمور به أولاً هو النظر إليها من حيث الدلالة على المكث المتديد ، وثانياً هو النظر إليها من حيث اعتبارها الحياة وماديتها ، وقيل : عظام أموات أهل القرية ، وعن قتادة ، والضحاك ، والربيع - عظام غنم قالوا : أول ما أحيا الله تعالى من عيانه وسائر جسده ميت وعظامه نخرة فأمر بالنظر إليها ، وقيل : عظامه وعظام حمارة والكل لا يعول عليه .

﴿ كَيْفَ نُشْرُهَا ﴾ بالزاي المعجمة من الإنشاز وهو الرفع أي كيف نرفعها من الأرض فندرها إلى ما كناها من الجسد ، وقال الكسائي : نلبيها ونعقلها ، وقرأ أبي نضيب ، وابن كثير ، وداود ، وأبو عمرو ، ويعقوب - نشرها - من أنشر الله تعالى الموتي أحياءا ولعل المراد بالاحياء ما تقدم لامعناه الحقيقي لقوله تعالى ﴿ ثُمَّ نَكُونُهَا لَحْمًا ﴾ أي نسترها به كما نستر الجسد باللباس ، وقرأ أبو الهيثم عن عاصم - نشرها - بفتح النون وضم الشين والراء وهو جئت من النشر صد الطي - كما قال الفراء - فالله في كيف تبسطها ، والجله قيل : إما حال من العظام أي وانظر إليها مركبة مدسوسة لحماً أو بدل استبدال أي وانظر إلى العظام كيفية إنشازها وبسط اللحم عليها ، واعترضت الحالية بأن الجملة استفهامية وهي لا تقع حالا ، وأجيب بأن الاستفهام ليس على حقيقته فالواقع من الحالية ، وليس عدم التضرع لكيفية فسخ الروح - كما قيل - لما أنها لا تقتضي الحكمة بإنهاء وفي بعض الآثار إن ملكا نادى العظام فأجابته وأقيبات من كل جهة ثم البسها العروق والعصب ثم كساها اللحم ثم أنبت عليها الجلد والشر ثم فسخ فيه الروح فقام الحمار رافعا رأسه وأذنيه إلى السماء تاهقا ﴿ طَبَّائِينَ لَهُ ﴾ أي انضح انصاحا تاما له ما دل عليه الامر من كفية الاحياء بماديه ، والهاء للتعطف على مقدر يستدعيه الامر المذكور وإنما حذف للايذان بظهور تحققه واستغنائه عن الذكر وللإشعار بصرعة وقوعه كأنه قيل : فأنشرها الله تعالى وكساها لحما فحفظ

إليها فبين له كيفية فلما زين ذلك ﴿ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ﴾ ومن جمله ما شوهد ﴿ قَدِيرٌ ٢٥٩ ﴾ وقيل : فاعل تبين مضمرة بفسره مفعول أعلم فالكلام من باب التنازع على مذهب البصريين ، وأورد عليه أن شرط التنازع في نص عليه الجملة اشتراك العاملين بعطف ونحوه بحيث يرتبطان فلا يجوز حصرني أخت زيدا قيل : وليس بشئ لأنه لم يشترطه إلا ابن عصفور ، وقد صرح بأنات ألفن بخلافه - كما في علي - وغيره مع أنه لم يخص بالعطف إذ هو جار في قوله تعالى : (هاؤم اقروا كنيته) و - لما - رابطة للجمتين فيكون مثله في

الربط وإن لم يصرحوا به ، ومن الناس من استحسن أن يحمل من باب ما يكون المراد بالفعل نفس وقوعه لا التلبس بالفعل فكان معناه ونسباً حصل له التبين (قال أعلم) الخ . ويساعده قراءة ابن عباس رضي الله عنهما (فلذا تبين له) على البناء للمفعول ، وإيثار صيغة المصارع للدلالة على أن عليه بذلك مستمر طرأ إلى أن أصله لم يتغير بل إنما تبدل بالبيان وصفه ، وفيه إشعار أنه إنما كان ما قال مناداً على الاستعداد العادي واستعظام الأمر ، وقرأ ابن مسعود - قيل أعلم - على وجه الأمر ، وأخرج سعيد بن منصور . وابن شاذان عن ابن عباس أنه كان يقرأ (قال أعلم) ويقول : لم يكن بأفضل من إبراهيم عليه السلام قال الله تعالى له . (أعلم أن الله) وبذلك قرأ حمزة . والكسائي ، والأمر هو الله تعالى . أو النبي . أو الملك ، ويحتمل أن يكون الخطاب هو نفسه على سبيل التحريد مبتدأ لها موبخاً على ما عتراه من ذلك الاستعداد ، يروى أنه بعد هذا القول قام فركب حماره حتى أتى محله وأسكره الناس وأنكرهم وأسكرهم مبارطهم فأنطلق على وهم مهم حتى أتى منزله فإذا هو بمحور عبياء مفسدة قد أتى عليها مائة وعشرون سنة كانت أمة له وكان قد خرج عزير وهي بئس عشرين سنة فقال لها يا هذه أهدنا منزل عزير ؟ قالت : نعم وبكت وقالت : ما رأيت أحداً منك كذا وكذا سنة يذكر عزيراً وقد سبه الناس قال : فإني أما عزير قالت : سبحان الله فإن عزيراً قد فقدناه منذ مائة سنة فلم يسمع به يذكر قال : فإني عزير كان الله تعالى أمانتي مائة سنة ثم بعثني قالت : فإن عزيراً كان رجلاً مستجاباً لدعوة يدعو للمرضى ولصاحب البلاء بالعافية والشدة فادع الله تعالى أن يرد علي نصري حتى أراك فإن كنت عزيراً عرفتك فدعاً ربه ومسح يده على عيني فصحت وأخذ يدها فقال : قومي ياد الله تعالى فأطلق الله تعالى رجليها فقامت صحبة كأنما نشطت من عقال ففطرت فقالت . أشهد أنك عزير فأنطلقت إلى محلة بني إسرائيل وأندبتهم وبخالتهم ، وابن العزيز شيخ ابن مائة سنة وثمان عشرة سنة وبنو بنيه شيوخ في المجلس فنادتهم فقالت : هذا عزير قد جعلكم فكذبوها فقالت : أما فلانة مولاتكم دعا إلى ربه فردعن نصري وأطرق رجلي ورغم أن الله تعالى كان أمانه مائة سنة ثم بعث منهنص الناس فأقبلوا عليه ففطروا إليه فقال الله . كانت لاني شدة سوداء بين كتفيه فكشف عن كتفيه فإذا هو عزير فقالت بنو إسرائيل : فانه لم يكن فسا أحد حفظ التوراة فيما حدثنا غير عزير وقد حرق بحتصر التوراة ولم يبق منها شيء إلا ما حفظت الرجال فكتبنا لنا وكان أبوه قد دفن التوراة أيام مختصر في موضع لم يعرفه غير عزير فأنطلق بهم إلى ذلك الموضع ففردنا حرج التوراة فوكان قد غفر الو. ق ودوس الكتاب فجلس في ظل شجرة ونو إسرائيل حوله فزل من السماء شهابان حتى دخلا حوه فتذكر التوراة لجدها لبني إسرائيل ، وفي رواية أنه قرأها عليهم حين طلبوا منه ذلك عن ظهر قلب من غير أن يحرم منها حرفه فقال رجل من أولاد المسييين بما ورد في المقدس بعد مهالك مختصر : حدثني أبي عن جدي أنه دفن التوراة يوم سينا في خاية في كرم فإن أريتموني كرم جدي أخرجها لكم فذهبوا إلى كرم جده ففتشوها فوجدوها معارضوها بما أملى عليهم عزير عن ظهر قلب فما اختلفوا حرفاً واحداً بعد ذلك قالوا عزير ابن الله تعالى من ذلك علواً كبيراً

هو ومن باب الإشارة والتأويل في الآيات (لا إكراه في الدين) لأنه في الحقيقة هو الهدى المستفاد من البور القلبي اللام للقطرة وهو لا مدخل للإكراه فيه (قد تبين) ووضح (الرشد) الذي هو طريق الوحدة وتميز (من الغي) الذي هو النظر إلى الأغيار (فرى بكفر بالطاغوت) وهو ما سوى الله تعالى (ويؤمن بالله) إيماناً حقيقياً شهودياً (وقد استمسك بالعروة الوثقى) التي هي الوحدة الثابتة (لا انحصار لها) في نفسها

لأنها الموافقة لما في نفس الأمر والممكنات والشئون داخلية في دائرتها غير مقطعة عنها (والله سبحانه) يسمع قول كل ذي دين (عليم) بينه (الله ولى الدين آمنوا) وليس ولى سواه ولا ناصر ولا معين لهم غيره (يخرجهم من) ظلمات - النفس وشبه الخيل والوهم إلى نورانيين والهداية وقضاء عالم الأرواح (والذين كفروا) بالميل إلى لاغير (أولياؤهم الضاعون) الذي حاب بهم وبين الله تعالى فلم يلتفتوا إليه (يخرجونهم من) نور الاستعداد وهداية الفطرية إلى ظلمات صفات النفس والشكوك والشبهات (أولئك) المبعدون عن الحضرة (أصحاب النار) الطليعة (هم فيها خالدون) ألم تر الذي حاج إبراهيم في ربه (وهو نمرود النفس الامارة بالمجادلة لإبراهيم الروح القدس التي أقيمت في نار الطليعة فمادت عنها رداً وسلاماً ، أو نمرود الجبار وإبراهيم الخليل عليه السلام (أن آتاه الله الملك) الذي هو عالم القوى السنية وملك هذا الدنيا الدنية (إذ قال إبراهيم) الروح أو إبراهيم الخليل (ربى) أى من غديت بين أنواره أو بحجاده وهدايته (الذى يحيى) من توجه إليه (ويميت) من أعرض عنه . أو يحيى ويميت الأحياء والابناء الممهورين (قال) نمرود النفس الامارة ، أو الجبار (أما أحيى) بعض القوى بصرفه في ميادين اللذات واستغنى قريح الشهوات (وأميت) بعضها بتعطيله عز ذلك ربه . أو أحيى بالنفوس وأميت بالقتل (قال إبراهيم) الروح ، أو الخليل (إن الله بأتى) بشمس العرفان (من مشرقها) وهو جانب المبدأ لقياس رقاتها من المغرب (أى أظهرها بعد عروها وحيلولة أرض الوجود بينك وبينها ، أو أن الله - بأتى بشمس الروح من مشرقها - وهو مبدأها الاصل فتشرق أنوارها على صفحات ليل - فأتى بها بعد ما عرفت - أى فأرجعها إلى من قبله وأتمته ، وعلى هذا يكون من تنمة الأول (فبئت) وغلب (الذى كفر) وهو النفس الامارة المدعية للربوبية على عرش ابدن أو نمرود اللعين (أو كالذى سر) وهو العمل الانسانى (على قرية) لقب الذى هو بيت المقدس ، أو هو عزير التي وكان قدم على بيت المقدس قبل التجلى باسمه تعالى المحيى (وهى محاولة) خالية من التجليات النعمة ثابتة (على عروشها) أو ساقطة مهدمة تضيف أس الاستعداد على عروش المراتم (قال) لدهونه عن النظر إلى الحقائق (أى) متى أو كيف (يحيى هذه) القرية لله الجامع لصفات الخلال (بعد موتها) بقاء الجهل والالذات إلى السوى (فأما تاهه) أبقاه جاهلاً مائة عام أى مدة طويلة . وقيل : هى عبارة فى الأصل عن تنمية أعوام وأربعة أشهر أو خمسة وعشرين سنة ثم يمته بالحياة الحقيقية وطلب منه الوقوف على منه للث فاضها - إلا يوماً أو بعض يوم - استصداً لمدة الميث في موت الجهل المنقصية بالنسبة إلى الحياة الأبدية ، أو أماته بالموت الإرادى فى إحدى المدد المذكورة فتكون المدة زمان رياضته وسلوكه ومجاهدته فى سبيل الله تعالى ، أو أماته بحسب أسفه بالموت الطبيعي ثم يمته بالاحياء قال : بل لبنت فى الحقيقة مائة عام (فانظر إلى ضماث) وكان التين أو العنب ، والأول إشارة إلى المدرجات المكيكة لكونه لباً كله وكون الجريبات فيه بالعودة فالحجبت التي فى التين ، والثانى إشارة إلى الجزئات البقاء اللواحق الدنية معها فى الابدان كالقشر والمعجم (وشرائك) وكان عصير العنب أو اللبن ، والأول إشارة إلى العشق والإرادة وعلوم المعارف والحقائق ، والثانى إشارة إلى العلم النافع بالشرائع (لم يتسنه) أى لم يتغير عما كان فى الأول بحسب الفطر مودعاً حيث كان العلوم محروقة فى كل نفس بحسب استعدادها وناسر معدن كمعادن الذهب والفضة وإن حوت بالمواد وحفبت مدة بالتقلب فى البرازخ وطلماتها لم تبطل ولم تتغير عن حالها حتى إذا رفع الحجاب ظهرت كما كانت (وانظر إلى حمارك) وهو القلب الحامل للقلب أو

(٤٢ - ج ٣ - تفجير روح المعاني)

المعنى الطاهر (ولجعلك آية) أى دليلاً للناس بشاك (وانظر إلى المقام) من القوى (كيف نشرها) وورودها
 عن أرض الطبيعة (نعم نكسوه) وهو المعروف الذى يكون لباساً لها، وعبر عنه باللحم لعمدة وزادته كلها
 تعدت لروح بأصعدة الشهود وأثر به لوصول، والمعنى الطاهر طاهر فلها تين ووضح له ذلك (قال أعلم)
 عبداً مستمراً (إن الله على كل شئ) ومن جملة ما كان (قدير) لا يستصعب عليه ولا يهجره (وإذ قال إبراهيم)
 يا للشدائد المؤمنين إثر بيان ولما برته لما تقدم كما يشير إليه إن شاء الله تعالى غير الاستناب والظرف منصب
 به بمصر صرح بمثله في قوله تعالى: (وادكروا إذ جعلكم خلفاء) وإيجاز ذكر الوقت لإيجاب لذكر ما فيه بطريق
 بهى وإما بقوله الآتى وقد تقدم تحقيق ذلك (رب) كلمة استعطف شرع ذكرها دلالة على مبالغة في
 استعداد الإجابة (أرى) من الرؤية البصرية المتعدية بهزة النفل إلى مفعولين فالله مفعوله الأول وقوله
 تعالى: (وَكَيْفَ تَحْيِي الْمَوْتَى) في محل مفعوله الثانى المعلق عنه، وإلى ذلك ذهب أكثر المعربين، واعتراض بأن
 البصرية لا تنطق، وأجيب بأن ذلك إنما ذكره بعض الحاشية، ورده ابن هشام بأنه سمع تعليلها، وفي شرح التوضيح
 يجوز كونها علوية، ومن الناس من لم يجعل (م) هنا من التعليق في شئ وجعل كلمة (كيف) (الح) في تأويل
 مصدر هو المفعول كما قاله ابن مالك في قوله تعالى: (وتبين لكم كيف فعلنا بهم) ثم الاستفهام بكيفية إنما هو
 سؤال عن شئ متقرر الوجود عند السائل والمسئول، فالاستفهام هنا عن هيئة الأحياء المتقرر عند السائل
 أى: بصرفي كيفية إحيائك للنور - وإنما سلمه عليه السلام لتقل من مرتبة علم اليقين إلى عين اليقين، وفي
 الخبر «ليس الخبر كالمعاينة» وكان ذلك حين رأى جيفة تمزقها أسباع البر والبحر والهواء، قاله الحسن. والضحاك،
 وقتادة، وهو المروي عن أهل البيت، وروى عن ابن عباس، والسدى، وسعيد بن جبير أن أهلك بشره عليه
 السلام بأن الله تعالى قد أحمده خليلاً وأنه يحب دعوته ونحى الموتى بدعائه فسأل لذلك، وروى عن محمد بن
 إسحق بن يسار أن سبب السؤال من أمة البروذ إياه في الأحياء حيث رد عليه لما زعم أن أحمده إحياء ونوعه
 بالمثل إن لم يحي الله تعالى الميت بحبت يشاهده فدعا حينئذ (قَالَ) استئناف مبنى على السؤال والتصميم للرب
 (أَوْ لَمْ تَقُمْ) عطف على مقدر - أى ألم تعلم ولم تؤمن بأقادر على الأحياء كيف أشاء حتى تسألني عنه
 - أو أى قد أحمده خليلاً، أو بأن الخبر لا يقتلك (قَالَ) أى إبراهيم (بَلَى) آمنت بذلك (وَلَكِنْ)
 صَدَقْتُ (لَبَطَمْتُ) أى يسكن (قلبي) بمضامة الأعين إلى الإيمان والإيمان بأنك قادر على ذلك، أو
 (لَبَطَمْتُ قَلْبِي) بالخلة أو بأن الخبر لا يقتلني، وعلى كل تقدير لا يعود قصص على إبراهيم من هذا السؤال ولا
 يد في منصب النوة أصلاً، والناس ولوع بالسؤال عن هذه الآية وما ذكره هو المشهور فيها. ويعني ما مرره
 بعض المحققين في هذا المقام وسطه في المنع عن التحليل عليه السلام من الكلام، وهو أن السؤال لم يكن
 عن شئ في أمر دني والعباد بالله ولكنه سؤال عن كيفية الأحياء ليحيط علماً بها وكيفية الإحياء لا يشترط
 في الإيمان الإحاطة بصورتها، والتحليل عليه السلام طالب علم ما لا يتوقف الإيمان على علمه، ويدل على ذلك
 ورود السؤال بصفه (كيف) وموضوعها السؤال عن الحال، ونظير هذا أن يقول القائل: كيف يحكم
 زيد في الناس فهو لا يشك أنه يحكم فيهم ولكنه سأل عن كيفية حكمه المعلوم بثبوته ولو كان سائلاً عن

ثبوت ذلك لقال - أحكم يد في الناس - ولما كان الوهم قد تلاعب ببعض الخواطر فنسب إلى إبراهيم وحاشاه شكاً من هذه الآية فقام النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دافعاً لهذا الوهم بقوله على سبعين الواضع - « يحيى أحق بالشك من إبراهيم » أي ونحن لم نشك لأن لا يشك إبراهيم أخرى ، وقيل : إن الكلام مع أفضل حاله هنا ليس المعنى عن الحبيب والحليل عنهما الصلاة والسلام أي لا شك عند جميعاً ، ومن هذا الباب (أنهم جبراً قومهم) أي لا حيز في إيمانيهم ، وإنما جاء التفسير بعد لأن تلك الصيغة وإن كانت تستعمل ظاهراً في السؤال عن كيفية ما علمت إلا أنها قد تستعمل أيضاً في الاستعجال كما إذا ادعى مدعي أنه يعمل مثلاً من الأعمال وأنت جازم بعجزه عن عمله فتقول له بآري كيف تعمل هذا وتريد أنك عاجز عن عمله فأراد سبحانه لما علم برأيه الخليل عن الخوم حول معنى هذا المعنى أن يطقه في الجواب بما يدفع عنه ذلك الاحتمال اللفظي في العبارة الأولى ليكون إيمانه مخلصاً بعبارة تنص عليه يجهلها كل من يسميها مهما لا يتخالفه فيه شك ، ومعنى الطمأنينة حينئذ سكون القلب عن الحولان في كيفية الأحاد المحتملة بظهور التصوير المشاهد ، وعدم حصول هذه الطمأنينة قبل لا يتأتى حصول الإيمان بالقدرة على الاحتمال على أقل الوجوه ، ولا أرى رؤية الكيفية زادت في إيمانه المطلوب منه عليه السلام شيئاً وإنما أفادت أمر ألا يجب الإيمان به ، ومن هاتاهل أن عياً كرم الله تعالى وجهه لم يثبت نفسه مرتبة في الإيمان أعلى من مرتبة الخليل فيه بقوله بلو كشفت لي العطاء ، ارددت يقيناً كطائفة جهلة الشيعة وكثير من أصحابنا لما لم يقف على ما حرروا بنحتم لدفع ما عسى أن يتوهم من كلامي الخليل والامير من أمضيه الثاني على الأول بعض دفعه بأن اليقين يتصور أن يطرأ عليه الجحود لقوله تعالى : (ووجدوا بها ما ياتونهم) والطمأنينة لا يتصور طرؤ ذلك عليها - ونسب هذا الحجة الاسلام الغزالي - وفي النفس منه شيء ، وبعض قرر في دفعه أن مقام النبوة مغاير لمقام الصديقية ، معام النبوة طمأنينة وعدم طمأنينة بحسبه ، ول مقام الصديقية طمأنينة وعدم طمأنينة بحسبه أيضاً هو طمأنينة مقدم النبوة كانت الخاتم النبيين صلى الله تعالى عليه وسلم كما كشف عنها بقوله تعالى (ألم تر إلى ربك كيف مد الطل) على ما يعرف أهل الدوق من الآية وكان الاستعداد من إبراهيم كدامن موسى عليها السلام متوجهاً إلى ابتغاء تلك الطمأنينة كما آمانا عن أنفسهما - يرب أرى كيف يحيى الموتى ، يرب أرى أنظر اليك وطمأنينة مقام الصديقية كانت للصدقين من أمه محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كما أبدى عن نفسه إمام الصديقين كرم الله تعالى وجهه بقوله : « لو كشف الح » وكان الاستعداد في صديقي سائر الانبياء متوجهاً إلى ابتغاء تلك الطمأنينة فثبتت القصيدة لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم على سائر إخوانه من الانبياء والصديقية على سائر الصديقين من أمهم وم يثبت لصدقيهم لو جدهم طمأنينتهم القصيدة على الانبياء عند خذلانهم طمأنينتهم لأن ما فقدوه من الطمأنينة غير ما وجدته الصديقون منها لأنهم إنما يفقدون الطمأنينة بالاتفاق بمقام النبوة والصديقون لم يجدوا مثل تلك الطمأنينة وإنما وجدوا طمأنينة لاتقاه بمقام الصديقين ولو رضى النبيون مثله لكان حاصلها لهم ، وأجل من ذلك بعدة مراتب ولقد اعترف الصديق الأكبر رضى الله تعالى عنه بهذا التحلف حين بلغه عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال إني لأسهر سهر ما ياتني كنت سهر محمد صلى الله تعالى عليه وسلم إذ علم أن ما بعده رسول الله ﷺ من نفسه الكريمة سهرأ فوق أعلى يقظان الصديق إذ حسنت الإبرار سياآت المفريز وحسنت المقرين سياآت النجيين ، وهذا أولى مما سبق ، وبعض من المتصوره كجهلة الشيعة التزموا بظاهر كل من الكلامين ورعوا أن أولياء هذه الأمة وصديقيهم أعني كعبان الانبياء ولو بالواقم الصديقية

محجور بما روى عن الامام الباقر سيدي وسدي عند الفادر السكلافي قدس سره أنه قال : «معاشر الايما
الفرق بيننا وبينكم باللقب وأوتينا به لم تؤوه» ومعنى عبارات الشيخ الأكبر قدس سره بنطق بذلك، وأنت
تعم أن التبرام ذلك والقوب به حرق لاجتماع المسلمين ومصادم للارله انقطعية على أفضلية الانبياء على سائر
اخلاق اجمعين ، ويوشك أن يكون القول «كبراً بل قد قيل به» وما روى عن الشيخ «بالله» قدس سره
فما لم يثبت نقله عنه في كتاب يقول عليه ، وما يرمى إلى النسخ الاكثر قدس سره فتعاضده عبارات له أحر
مثل قوله قدس سره - وهو الذي تعلم ترجمته لنفسه وعده «ها» من أكبر الصديقين بل حاتم اولاد «الحصه»
والمقام المحمدي فبحر في قدر حرم إبرة من مقام السوة تجللاً لا دخولاً فكذلك أحتق ، بتقدير تسليم ما نقل عن
نص والنص بعدم قوه لمعرض لنا أن هولاء ذلك القول صدر عن اقبال عندائه في الحقيقة الشمدية وادانت
الاحدية فاللسان جيد لسامها والقول قولها لم يصدر ذلك منه حين روى به ، ولوقوف عند ترجمته وهذا غير
مذهب اليه الشيعة وبعيد عنه مما حل «وعلل» لوجه «هوى» في تحقيه «أهم» من «هنا» شاء الله تعالى «فرائس» الصكر
ولله الحمد مخلوق وكل مقدم مقال «هذا» ذكر «المحشر» أن المراد بالظلمة «بها» ان تعلم لدى لا يحل للتشكيك فيه وهو
علم الصرور والتخالف لعلم الاستدلال حيث يجوز معه ذلك ، واعتراض بأن العلم المحفوظ على سبب لا يتصور فيه
تشكيك ما دام سببه مذكور في نفس العالم وإنما الذي قبل التشكيك فيه لا مطلقاً هو «لا» فتأدوا «إن كان» محصياً
وسببه باقي في الوجود هذا يحط الاعقاد الصحيح عن العلم ، وأجيب بأن هذا مبني على تفسير العلم بأنه صفة توجب
تغيير ألا يحتمل النقص وجهه على مادته من الحاجة في محصره - وقد قيل عليه قيل قد ير «واللام» في (الضم) «لام»
في والفعل منصوب بعده بأصبار أن «وليس» بمعنى «أنا» - راق «سمن» - ومنع «اللام» محذوف «أشرف» حذفت «بها»
الاستدراك «وقد» انتم «أرى» ولا أراه شيئاً ، «ولما» للفعل «اطمأن» على وزن «تضرع» واختصه هو مقولوب أم
لا؟ قد ذهب سببه أنه مقولوب من «اطمأن» - فالظلمة «الكلمة» - والهمزة عسها «والله» لا «ما» قدمت «اللام» إلى هي الميم
على العين وهي الهمزة «فوز» بما قبله ، «مذهب» أخرى أنه غير مقولوب وكأنه بقول «اطمأن» و «طمأن» مدتان مستقلتان
ومصدره العلم «أبنة» يكون الميم وفتح همزة ، وقيل «طمأنينه» تخفيف الهمزة وهو قياس مطر دعند الكوفيين
وهو على غير قياس المصادر عند الجميع إذ قياس الضمان أن يكون مصدره على الاصحاح ، وقرأ «أرى»
بكون الراء «قال» في «أرى» الرب في «مخذ» في الغاء الجواب شرط محذوف أي من أردت ذلك عند

«أربعة» من «الطير» المشهور أنه اسم جمع كركب وسفر ، وقيل : بل هو جمع طائر كتاجر ونجر - «والله» ذهب
أبو الحسن - وقيل : بل هو تخفيف من طير بالتشديد ، وقال أبو البقاء : هو في الاصل مصدر طار يضرب ثم
سمي به هذا الجنس وألحقت اسماء في عدده لا عساره مذكراً واسم الجنس للملايعين يذكرون ويؤثرون والجرم من
محذوف وقع صفة لما قبله أو متعلق - محذوف - والمراد عن بن عباس رضي الله عنهما أنها «الغروب»
والظلمة - «والله» والخامسة ، وعن معاهد بدل الغروب «المراب» ، وفي رواية بدل «المرابطة» ، وفي رواية «نسر»
وتخصيص الصير بذلك لأنه أقرب إلى الانسان «بما» عار ظلمة المعاش والمساكن ولذلك وقع في الحديث «أو
توكلتم على الله تعالى حق موكله» لربكم كما ترون في «الطير» تعدد حروف «توكل» «طائراً» «ولأنه» أجمع لخواص الحيوان
ولسهولة تأني ، يفعل به من العجزة والخرقة «و» فيه من مزيداً «جاء» من الريش في «حياتها» أمر يظهر «القدرة»

ولان من صفته الطير ان في السماء وكان من همه ابراهيم عليه الصلاة والسلام الميل إلى جهة املو والوصول إلى المسكوت فكانت معجزة، وشاكلة لعمته (نصره من) قرأ حرة، ويعقوب، كسر الصاد، والاقول، وضهها مع التخميف من - صار به، ويصيره - لعنان معنى قطعه أو أماله لانه مشترك بينهما كما ذكره أبو علي، وقال الفراء: الضم مشترك بين المعنيين، والكسر بمعنى القطع فقط، وقيل: الكسر بمعنى القطع، والضم بمعنى الإمالة، وعن الفراء إن صار معتلوب صراعاً كذا قطعه، والصحيح أنه عري، وعن ذكرمة أنه بطن، وعن قتادة أنه حبشي، وعن وهب أنه رومي، فإن كان المراد - أمهين - قوله تعالى: ﴿إِلَيْكَ﴾ متعلق به وإن كان المراد - قطامهن - فهو متعلق - بحد - باعتبار تضمنه معنى الضم، واختار أبو الفداء أن يكون حالاً من المفعول المصير أي - قططنهن مقرباً بمالة - إليك - وزعم ابن هشام - تبعاً لغيره - أنه لا يصح تعليق الجار - نصره من - مطلقاً، إن لم يقدر مضاف أي إلى نفسك محتجاً بأنه لا يتعدى فعل غير على عامل في ضمير متصل إلى المفعول - ورداً بأنه إما يمنع إذا كان متعدياً بنفسه أما المتعدي بحرف فهو جائز كما صرح به علماء العربية، وقرأ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - نصره من - بتشديد الراء مع ضم الصاد وكسرها من صره إذا جمعه، والراء إما مصمومة للأنواع أو مفتوحة للتخفيف - أو مكسورة لانفعال الساكنين، وعنه أيضاً - نصره من - من النصيرية بفتح الصاد وكسر الراء المشددة وأصلها نصرة فأبدل أحد أحرف التصغير بآء وهي في الأصل من - صريت الشدة إذا لم تحلها أياً ما حتى يجتمع اللين في صرعها ثم استعمل في مجرد معنى الجمع - أي اجتمع وضهين إليك لتعلمها ويعرف شأنها، فصلة حتى تعلم بعد الإحياء أن جزءاً من أجزائها لم يسبق من موضعه الأول أصلاً -

﴿ثُمَّ جَعَلَ﴾ أي التي، أو صير بعد ذبحهم وخلاط لحومهم وريشهم ودعائهم كما قاله قتادة

﴿عَلَى كُلِّ جَبَلٍ﴾ يمكنك الوضع عليه ولم يبين له ذلك - ياروى عن مجاهد - والصحاك - ياروى عن ابن عباس والحسن - وقادة أن الجبال كانت أربعة، وعن ابن جريح - والسدي أنها كانت سبعه، وعن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه أنها كانت عشرة ﴿مَنْشُ﴾ أي من تلك الطير - جرماً - أي قطعة، وبمعنى أرمياً، أو سماً، أو عسراً، أو غير ذلك وفري جرماً صمغين وجرأ طرح همرته تحميماً ثم تشدده عند الوقف ثم إجراء الوصل بحري الوقف وهو مفعول - لاحق - والحال أن ذلك متعلقان بالفعل ويحور أن يكون على كل مفعولاً تالياً له إن كان بمعنى صير، و(منه) حال من (جرماً) لآيه في الأصل صمه للذكره قدمت عليها ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ﴾ أي يادهن، أخرج ابن المنذر عن الحسن قال: إنه عليه الصلاة والسلام نادى آيتها العظام المنشرة واللحوم المنفردة والعروق المتقطعة اجتمعي برد الله تعالى فيك أرواحكن فوثب العظم إلى العظام وحارت الرشة إلى الربهة وحرى اللحم إلى اللحم حتى رجع إلى كل طائر دمه ولحمه وريشه ثم أوحى الله تعالى إلى إبراهيم إنك سألتني كيف أحيي الموتى وأني خلقت الأرض وجعلت فيها أربعة أرواح الشمال - واليمين - والنور حتى إذا كان يوم القيامة نفخ في الصور فيجمع من في الأرض من القتل والموتى كالجمعة أربعة أطياف من أربعة جبال ثم قرأ (ما حلفكم ولا بعثكم إلا كهم واحد) وعن مجاهد أنه دعاهن باسم إله إبراهيم تعالى، وقد تشكك بأن دعاه الخلد غير مفعول، وأجيب بأنه من قبيل دعاه النكوب، وقيل: في الآية حذف كأنه قيل: قططنهن ثم اجعل على كل جبل من كل واحد منهن جزءاً فإن الله تعالى يحبسها إذا أحياهن فادعهن هـ

(يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) فالتعب إلى وضع بعد الاحياء ولا يخفى أن الآثار مع ما فيه من التكليف لا بد منه، وأعضائه منه قسداً ما قيل: إنه عليه الصلاة والسلام جعل على كل جبل من طير أحيائه دهاها بجانب من ذلك مما يطر قائدة الطلب وبما عرض الاخير الصحة فإن أكثرها ما طلق به دهاها مبتدعة الإجراء، وفي بعضها أن ريسهن كانت يده قل دهاهن جعل كل جزء منهن يأتي إلى صاحبه حتى صارت جثثهن ثم قلن إلى ريسهن فالتصفت كل حبة إلى رأسها فصادت كل واحدة منهن إلى مكانات عليه من الهيئة، ومعياً حال من فاعل - يأتيتك - أي ساعيات مسرعات، أو ذوات سعي طير راء أو مشيا، وقبل: إطلاق السعي على الطيران محار - وجود أن يكون مصوباً على المصدرية كفعدت جلوساً، ومن العرب ما نقل عن النصر بن شميل قال - سأئت الخليل بن أحمد عن قوله تعالى: (يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا) هل يقال الطير إذا صار سعي؟ هل لا قلت: فقامت به، قال: نعمته (يَأْتِيَنَّكَ) وأنت تسعى سعيًا - وهو من التكليف غير محتاج إليه - يمكن - وإنما قصر سبحانه على حكاية أو امره جل شأنه من غير تعرض لامتثال حمله عليه الصلاة والسلام، ولا لما ترتب عليه من آثار قدرته التي علت البز منها للأياد أن ترتب تلك الأمور على الإوامر الخفية واستعانة تحلفها عنها من الجلاء والظهور بحيث لا حاجة له إلى التذكر أصلاً، ورغم بعضهم أن الخليل عليه الصلاة والسلام لم يفعل شيئاً مما قصاه طاهر الكلام وأن الإوامر فيه مثلها في قولك لمن لا يعرف تركيب الحجر مثلاً - حد كذا وكذا وأمكنها - سحها وألق عليها كذا وكذا وضع ذلك في الشمس مدة أيام ثم استعمله نحوه جبراً جيداً أنه لا يقتضي الامتثال إذا قل العرض مجرد تعليم، و - الرقية - ما عية فاعل عن شرح التوضيح، وإبراهيم حصل له العلم التام بمجرد وصف الكفة وأطاع قلبه وسكن إليه، وهذا لم يذكر الله تعالى ما ترتب على هذه الإوامر من هائيك الأمور ولم يتعرض للامتثال ولم يعأه لا إيمان - الله - يقال - أو حال، وما إلى هذا أقول أبو مسلم فأذكر القصة أيضاً، وقال: إن إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما طلب إحياء الموتى من ربه سبحانه وأراه مثالا محسوساً قرب الأمر عليه، والمراد - بصرهم - أهلهم ومرس على الإجابة - أي عود الظهور الأربعة بحيث إذا دعوا أجابته حال الحياة - والعرض منه ذكر مثال محسوس لعود الأرواح إلى الأجساد على - سبل السهولة ولا يخفى أن هذا خلاف إجماع المسلمين، وحسب من لهديان لا يركن إليه أرباب الدين وعدول عما يقتضيه ظاهر الآية المؤيد بالأخبار الصحيحة والآثار الرجعية إلى ما تنبأه الاسماع ولا يدعو إليه داع فالحق اتباع الجماعة ويد الله تعالى معهم، وفي الآية دليل لمن ذهب إلى أن إحياء الموتى يوم القيامة يجمع الاجزاء المتفرقة وإرسال الروح إليها بعد تركيبها وليس هو من باب إعادة المدوم الصرف لأنه سبحانه من الكيفية بالتفريق ثم الجمع وإعادة الروح ولم يعدم هناك سوى الجزء الصوري والهيئة التركيبية دون الأجزاء المادية، واحتج بها بعضهم أيضاً على أن البنية ليست شرطاً في الحياة لأنه صلى الله عليه وسلم جعل كل واحد من تلك الأجزاء ولا بد من حياً قادراً على السمع والعدو، وقال القاضي: دلت الآية على أنه لا بد من البنية حيث أوجب التقطيع بطلان الحياة، وأجبت أن - حصول المقارنة لا يدل على وجوب المقارنة، والامسكك في بعض الاحوال يدل على أن المقارنة حيث حصلت ما كانت واجبة وما دلت الآية على - حصول فهم النداء لتلك الاجزاء كانت دليلاً قطعاً على أن البنية ليست شرطاً للحياة - وفيه تأمل - والمشهور أنها حجة على من ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد

ولا ينقص وهي ظاهرة في أنه يزيد في الكيف وإن كان لا يريد في الكم لكن المكلف به هو الجرم الخاص بالنظر والاستدلال، وبسميه المعص علم اليقين لا الجزم المكاتب بالمشاهدة المسمى بين اليقين في التكليف به حرجاً في الدين، وأنت تعلم أن في دلالة الآية على زيادها لايمان ونقصه بناءً على الوجه الذي أشرنا إلى اختياره تردداً كما لا يخفى؛ وفيها أيضاً دليل على فصل الخليل عليه الصلاة والسلام وبين الضراعة في الدعاء وحسن الأدب في السؤال حيث أراه سبحانه ما سأله في الحال على أسر ما يكون من الرجوع، وأرى عزيزاً عليه السلام ما أراه بعد ما أماته مائة عام ﴿وَأَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾ غالب على أمره ﴿حَكِيمٌ ٢٦٠﴾ ذو حكمة بالغة في أعماله عيس بناءً أعماله على الأسباب العادية لمجره عن خرق العادات بل لكونه متضمناً للحكم والمصالح، حكى أن الله سبحانه لما وفي لإبراهيم عليه الصلاة والسلام بما سأل قال له: إبراهيم نحن أريتك كيف يحيى الموتى فأرأيت كيف تميت الأحياء مشيراً إلى ما سألهم به من ذبح ولده عليه الصلاة والسلام وهو من باب الانبساط مع الخليل ودائرة الخلة واسعة إلا أن حفاظ المحدثين لم يذكروا هذا الخبر وليس له رواية في كتب الأحاديث أصلاً.

﴿ومن باب الإشارة في هذه القصة﴾ (وإذا قال إبراهيم رب أرى كيف يحيى الموتى) أي موتى القلوب بداء الجهول (قال أو لم تؤمن) أي ألم تعلم ذلك علماً يقينياً (قال بلى) أعلم ذلك.

ولكن للبيان لطيف معنى له سأل المشاهدة الخليل

وهو المشار إليه بقوله سبحانه: (يطمئن قلبي) الذي هو عرشك (قال لخدأ ربعة من الطير) إشارة إلى طيور الناطل التي في قصص الجسم، وهي أربعة من أطياف العيب: العقل، والقلب، والنفوس، والروح (فصرهم إليك) أي ضمهم واذبحهم، واذبح طير العقل بسكين المحبة على باب الملكوت، واذبح طير القلب بسكين الشوق على باب الجبروت، واذبح طير النفس بسكين العشق في مبدئين الفردانية، واذبح طير الروح بسكين المعجز في تبه عزة أسرار الربوبية (ثم اجعل على كل جبل منهم جبلاً) واجعل العقل على جبل العظمة حتى يقرأ كم عليه أنوار سلطنة الربوبية فيصير موصوفاً بها ليدرك في بعدفاته في، واجعل القلب على جبل الكبرياء حتى ألتسه سناء قدسى فيته في يدها التفكير منعوتاً بصرف نور الهية، واجعل النفس على جبل العزة حتى ألبسها نور العظمة لتصير مطمئة عند حريان رويته عليها فلا تثار غنى في العبودية ولا تطلب أوصاف الربوبية، واجعل الروح على جبل جمال الأزل حتى ألبسها نور النور وعرف العرف وقدس القدس لتكون متبسطة في السكر مطمئة في الصحو عاشقة في الانبساط راسخة في التجليات (ثم ادعهم) ونادهم بصوت سر العشق (ياأيتهن سعباً) إلى محض العبودية بجمال الأحديث (واعلم أن الله عزيز) يعرك بعرفانك هذه المعاني وإطلاعتك على صفاته القديمة (حكيم) في ظهوره بغرائب التجلي لأسرار باطنك، وقد يقال: أشار سبحانه بالأربعة من الطير إلى القوى الأربعة التي تمتع العبد عن مقام البيان وشهود الحياة الحقيقية، ووقع في أثر أنها كانت طاروساً، وديكاً، وغراباً، وحمامة، ولعل الطاروس إشارة إلى العجب، والديك إلى الشهوة، والغراب إلى الحرص، والحمامة إلى حب الدنيا لا لفها أبوكر والبرج، وفي أثر يدل الحمامة بطة، وفي آخر نسر، وكأن الأزل إشارة إلى الشره للقلب، والثاني إلى طول الأمل، ومعنى (فصرهم إليك) حيث ضمهم وأملهم إليك بضبطها ومنعها عن الخروج إلى طلب لذاتها والتزوم إلى مألوفاتها، وفي الأثر أنه عليه الصلاة والسلام أمر بأن يذبحها ويستقر يشها ويحلق لحومها ودمها بالحق ويحفظ رموسها عنه أي يمنعها عن أفعالها ويزيل حياتها عن النفس ويقمع دواعيها وطبائعها، عادت بالرياسة

ويبقى أصولها فيه - ثم أمر أن يجعل على كل جبل من الجبال التي محصرته وهي الناصر الآرمة التي هي أركان
 يده حزامهين وكان عليه الصلاة والسلام أمرهم بها وإماتها حتى لا يبقى إلا أصولها المرموزة في الوجود والمراد
 المدة في طبائع الناصر التي هي فيه وفي رواية أن الجبال كانت سبعة مع هذا يشير بها إلى الأعضاء السبعة التي هي
 أجزاء البدن ، وفي أخرى أنها كانت عشرة وعليها ربما تكون إشارة إلى الخراس الطاهرة والباطنة ، وأشار
 سبحانه بالامر بالدعاء إلى أنه إذا كانت هاتيك الصعاب حية بجهاها كانت غير مقداه وحشية ممتعة عن قبول الامر
 فإذا قتلت كانت حية بالحياة الحقيقية الموهومة بعد انهاء والنحو وهي حياة العبد وعند ذلك تكون مطيعة مقادة
 متى دعيته تسعياً واستلقت طوعاً وذلك هو الفوز العظيم ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾
 أي في وجوه الخير الشاملة للجهاد وغيره ، وقيل المراد الاتفاق في الجهاد لأنه الذي يضاعف هذه الاضعاف ،
 وأما الاتفاق في غير هذا فلا يضاعف كذلك وإنما يحزى الحسنة عشر أمثالها ﴿كَذَلْ حَتَّى﴾ خبر عن المبتدأ قبله ولا
 بد من تقدير مضاعف في أحد الطرفين أي مثل نفقة الذين (كثّل حنة) أو مشهم قتل بأذحية ولو لا ذلك لم
 يصح التمثيل ، والحنة واحد الحب وهو مديرع للانبياء وأكثر إطلاقه على البر وبذر مالا يقتات به من القل حنة
 بالكسر ﴿أَبْنَتْ سَبْعَ سَائِلٍ﴾ أي أخرجت تلك الحبة ساقا تسع من سبع شعبل لكل واحد منها سبعة •
 ﴿وَكُلُّ سُنَّةٍ مِائَةٌ حَنَّةٌ﴾ كما رى ذلك في كثير من الحب في الاراضي المغلة بل أكثر من ذلك ، والسنة
 على وزن فعلة فالنور زائدة لقولهم أسبل الررع بمعنى سبل إذ صار فيه السبل ، وقيل : وزنه فسله فالنور
 أصاية والاول هو المشهور وإستاد الانبياء إلى الحبة بحار لانها سبب الانبياء - والمنصب في الحقيقة هو الله تعالى -
 وهذا التمثيل تصوير للإضعاف كأنها حاضرة بين يدي الناظر فهو من تشبيه لمقول بالمخسوس •

﴿وَلِلَّهِ يَضَعُ﴾ هذه المضاعفة أو فوقها إلى مشاء الله تعالى ، واقتصر بعض على الاول ، وبعض على الثاني ،
 والنعيم ثم يعا ﴿لَمْ يَشَأْ﴾ من عباده المتففين على حسب حاجهم من الاخلاص والتعب وإيقاع الاتفاق
 في أحسن مواضعه ، أخرج ابن ماجه . وابن أبي حاتم عن علي كرم الله تعالى وجهه . وأبي الدرداء . وأبي هريرة .
 وعمران بن حصين . وأبي أمامة . وعبد الله بن عمر . وجابر بن عبد الله رضي الله عنهم ظهروا بحديث عن رسول الله ﷺ
 قال : « من أرسل بنفقة في سبيل الله وأقام في بيته فله بكل درهم سبعة درهم ومن غزا بنفسه في سبيل الله
 تعالى وأعتق في وجهه ذلك فله بكل درهم يوم القيامة سبعة مائة ألف درهم » ثم تلا هذه الآية وعن معاذ بن جبل
 « إن غزاة المطففين قد حب الله تعالى لهم من خزائن رحمته ما يتقطع عنه علم العباد » ﴿وَلِلَّهِ رُءُوسُ الْعَرْشِ الْمُبِينِ﴾ لا يصيق
 عليه ما يفضل به من الزيادة ﴿عَلِيمٌ﴾ بنية المفق وسائر أحواله ، ومناسبة هذه الآية لما قبلها هو أنه
 تعالى لما ذكر قصة المار على القرية ، وقصة إبراهيم عليه الصلاة والسلام - وكما من أدل دليل على البعث - ذكر
 ما يتقطع به يوم البعث وما يجد جزاءه هناك وهو الاتفاق في سبيل الله تعالى كما أعقب قصة (الذين خرجوا من
 ديارهم وهم ألوف حذر الموت) بقوله تعالى عز شأنه : (من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا) ويقا عصب قتل
 داود جالوت وقوله تعالى : (ولوشاء الله ملاقتوا) بقوله سبحانه : (يا أيها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم) الخ ،

وفي ذكره اخيه في انجيل ما إشارة أيضاً إلى ايمت وعظيم القدرة إذ من كان قادراً على أن يخرج من حبه واحدة من الارض سمائة حبة فهو قادر على أن يخرج المائتين من قلوبهم بجمع اشتراك فيه من تنفذه ونحو (لَا يَذُوبُونَ انوارهم في سبيل الله) استئناف حتى به لبيان كيفية الاتفاق الذي من فضله .

(ثُمَّ لَا يَذُوبُونَ انوارهم في سبيل الله) أي ما فهموا من قوله تعالى (وَلَا آتَى بِهِ آيٌ لَهُ) - وأنس - عدد الاحسان وهو في الاصل القطع ، ومنه قوله - حسن مدين - أي صديق - وقد يصدق على النعمة لأن المنعم يقطع به ماله قطعة للمنع عليه . و - الاذنى - المتناول والتفاخر على المنعم عليه سبب إضافته ، وإن قدم لمن اكثره ونوعه وتوسط كلمة (لا) لشمول الثاني لانزاع كل واحد منهما ، و (ثُمَّ) للتفاوت بين الاتفاق ترك المن والاذنى في الزينة والبعد بينهما في الدرجة ، وقد استعيرت من معناه لاصل وهو تاعد الازمنة لذلك - وهذا هو المشهور في أمثال هذه المقامات - وذكر في الانصاف وحياً آخر في ذلك وهو الدلالة على دوام الفعل المعطوف به وإرخاء الحول في استصحابه وعلى هذا لا يخرج عن الاشعار بعد الزمن ولكن معناه الاصل تراخي زمن وقوع الفعل وحدوثه ومعناها لمستدامة له دوام وجود الفعل وراحى زمن بقائه وعليه يعمل قوله تعالى: (ثُمَّ سَفَعُوا) أي داوموا على الاستقامة دواماً متراحياً بمتد الأمد وتلك الاستقامة هي المعبرة لادامته منقطع إلى صده من الخلد إلى الهوى والشهوات ، وكذلك (ثُمَّ لَا يَذُوبُونَ) يخ أي يدومون على تسي الاحسان وعلى ترك الاعتداد به الامتنان ليسوا بشاركية في أرمته ثم شوبون إلى الاساءة وتقليد الخن ، وسببه مثله يقع في التسين نحو (إِنْ هَبَّ لِي رِيحٌ مِنْ رَبِّي) إذ ليس شأهر الهداية معنى فيحمل شيء دوام الهداية خاصة له وترخي بقائه وتة دي أمده وهو كلام حسن - ولعله أولى بما ذكره لأنه أبهى بحقيقة وأقرب للوضع على أحسن طريقة - والآية كما أخرج الوحدى عن الكبي - والعهد عليه - رأت في عثمان بن عفان - وعبد الرحمن بن عوف أما عبد الرحمن فإنه جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم صدقة فدفعها له كل عدى ثمانية آلاف درهم فمكت منها لعمري وعين أربعة آلاف درهم وأربعة آلاف أخرى فقل له رسول الله صلى الله عليه وسلم : «بارك الله لك فيما أمسك وبما أسطبت» وأما عثمان رضي الله تعالى عنه فقال : على جهار من لا جهار له في غزوة تبوك لجهز المسلمين بأربع مائة ألفاً وأحلاسها وتصدق برزقه ركة كانت له على المسلمين ، وقال أبو سعيد خدرى : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعاً يديه يدعو لعثمان ويقول : «يا رب عثمان بن عفان رصبت عنه فارص عنه فإزاًن وفعاً يديه حتى طلح للنجس» فأمر الله تعالى فيه (الذين يذوبون) - أي - هم آخرهم - حسبما وعدم في صميم التثبيل وهو جملة من مبدأ وخبر وقعت حبراً عن الموصوف ، وفي تكرير الإسناد وتقيد الأجر بقوله تعالى (لهم) (يُحِبُّ عِنْدَ رَبِّهِمْ) من التأكيد والتشريف مالا يعنى وكان مقتضى الظاهر أن يدخل القادة حين لموصول لخدمته معنى الشرط كما في قولك : لى يأتى فله درهم لكنه عدل عن ذلك إلى ما ران هؤلاء المعقدين مستحقون للأجر لذواتهم وما ذكر في هوسهم من بية الخبر لا توصف الإتيان بأن الاستحقاق به استحقاق وصفي ، وفيه ترغيب بدقيق لا يبدى به ، لا توفى وجود أن يكون تحية لخبر عن الماء المصيبة لسبب ما قلها لما بعدها للابدان أن

ترتيب الأجر على ما ذكر من الاتفاق وترا اذاع المن والأذى أمر من لا يحتاج إلى التصريح بالسببية
 ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ المراد من دوام انتفاعهما لا بيان انتهاء دوامهما وقد تقدم الكلام
 على نظرها ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أى كلام جميل يرد به السائل مثل برحمتك الله يرزقك الله إن شاء الله تعالى
 أعطيك بهذا ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ أى ستر لما وقع من السائل من الإلحاف في المسألة وغيره بما ينقل على
 المسئول وصح عنه (خير) للسائل من صدقة عليه (يتبعها) من التصديق (أدى) له لكونها
 مشوبة بضرر ما يتبعها وخصوص الأولين من الضرر وقيل: يحتمل أن يراد بالمغفرة مغفرة الله تعالى للمسئول
 بسبب نعمه ما يكره من السائل أو مغفرة السائل ما يشق عليه من رد المسئول (خير) للمسئول من تلك
 الصدقة. وفيه أن الأنسب أن يكون المفضل والمفضل عليه في هذا المقام كلاهما صفتي شخص واحد وعلى
 هذين الوجهين - ليس كذلك على أن اعتبار الخيرية فيهما يؤدى إلى أن يكون في القصة الموصوفة بالنسبة
 إليه (خير) في الجملة مع بطلانها بالضرورة وجعل الكلام من باب هو خير من لا شئ ليس بشئ، والجملة مسألة
 مقررة لا تحتاج رك اتباع المن والأذى، وإنما لم يذكر المن لأن لادى يشملته وغيره، وذكره فيما تقدم
 أهمام به لكثرة وقوعه من المتصدقين وعسر محضهم عنه، وصح الابتداء بالكرة في الأول للاختصاص
 بالوصف وفي الثاني بالخطاب أو بالصفة المقدرة، وقد يقال: إن المعطوف تابع لا يفتقر إلى مسوغ.

﴿وَأَنَّهُ غَنَىٰ﴾ عن صدقات العباد وإنما أمرهم بها لمصلحة تعود إليهم أو عن اصدقة بالمن والأذى فلا يقلها،
 أو على لا يحتاج انفراد إلى عمل مثوبه المن والأذى ويرزقهم من جهة أخرى ﴿حَسْبُ﴾ فلا يعجز بالعقوبة
 على المن والايذاء لأهم لا يستحقونها بسببهما، والجملة تدل على قبيلها مشتملة على الوعد وانوعيد مقرره
 لا اعتبار الخيرية بالنسبة إلى السائل قطعا ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أقبل عليهم بالخطاب إثر بيان ما بين بصريق لغية
 البلية في إيجاب العمل بموجب النهي ولذلك أدام وصف الإيمان ﴿لَا تَطْلُبُوا أَصْدَقَتَكُمْ دَلَسَ وَالْأَدَى﴾ أى
 بكل واحد منهم الآن أننى أحق بالعموم وأدلى عنه هو المراد ما من المن على الفقير كما تقدم وهو المشهور، وعن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما المراد به لمن على الله تعالى، و (بالأذى) لادى للفقير، واستشكل ابن عطية هذه الآية بأن
 ظاهرها يستدعى أن أحرا تصدق بطلن بأحد هذين الأمرين ولا يمكن توجه الاطعان بذلك إلى نفس الصدقة لأنها قد
 ثبت في الواقع فلا يغل بطلانها ومن العقيدة أن السيئات لا تسقط الحسبات خلافا للمعتزلة، والآية أحد
 مسككهم، وأوجب بأن الصدقة التى يعطى الله تعالى من حبها أنه بمن ويؤدى لاتص حتى قيل: إنه سبحانه
 يحسن للملك علامة فلا يكتب، والاصول المتعارف فيه إنما هو في عمل صحيح وقع عند الله تعالى في خير له ول
 وما هنا ليس كذلك، فعلى (لا تطلبوا) حينئذ لا تأتوا بهذا العمل باطلا كذا قالوا، ولا يحفى أنه خلاف
 الظاهر إلا أن قوله تعالى ﴿كَأَنَّى يَنْفَقُ مَنَهُ رِثَاءُ النَّاسِ﴾ فيه نوع تأييد له سائما على أن (كالذى) في محل
 نصب إما على أنه نعمت لمصدر محذوف أى لا تطلبوا باطلا كما بطل الذى الخ وما على أنه حاسم فاعل
 (لا تطلبوا) أى لا تطلبوا مشايهي الذى ينفق أى ادى بطل إفاقه بالرياء، ووجه التأييد أن لمرأى بالاجماع

لم يأت العن مفبو لا صححاً ، وإنما أتى به باطلا مردداً . وقد وقع التشبيه في البين فندبر ، واصحاب (رياء)
 إما على أنه عنة ليعنى أى لاجل رياتهم ، أو على أنه حال من فاعله أى ينفق ماله مراثياً ، وجعله نعتاً ، صدر عن عرف
 أى إصغار رياء الناس ليس بشئ ، وقريب منه جعل أجار حالاً من ضمير المصدر لمقدر لانه لا يمتشى إلا على
 رأى سيديه ، واصح رياء (رثاء) فالمهزة الاولى عين الكلمة والثانية بدل من ياء من لام لانه وقت طرعا
 بعد ألف زائدة ، ويجوز بحذف المهزة الاولى بأن قلب ياءاً وقرأ من تقل المهزة بعد الكسرة ، وقد قرأه
 الخراسي والشموني وغيرهما ، والمفاعلة في فعله عند السمين على بابها لأن المراثي يرى الناس أعماله والناس
 يرونه ثناء عليه والتعظيم له : والمراد من الموصول ما يشمل المؤمن والكافر - كما قيل - وغالب المفسرين على
 أن المراد به لما في لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَرْزُقُ يَاقَةَ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ حتى يرجو ثواباً أو يحشى عقاباً ﴿ قَتَلَهُ ﴾
 أى المراثي في الاتفاق ، وإعاده لربط ما بعدها بما قبله ﴿ كَمَثَلِ صَفْوَانَ ﴾ أى حجر كبير أبيض وهو جمع
 صفوانة (١) أو صفاء . أو اسم جنس ورجع يعود الضمير اليه مفرداً في قوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِ رَبِّ ﴾ أى شئ
 يسير منه ﴿ فَأَصَابَهُ وَابِلٌ ﴾ أى مطرد شديد اوقع - والضمير للصفون - وقيل : للتراب .

﴿ فَتَرَكَّهُ مَلْدًا ﴾ أى أجلس ليس عليه شئ من العبار أصلاً وهذا لتشبهه يحوز أن يكون مفرداً فالإفق
 المدق كالخجر في عدم الانتفاع وطفته كالتراب لرجاء النفع منها ، لا لاجر والانبات ، ورياءه كالأوس المذهب
 له سريعاً الصار من حيث يظن النفع ولو جعل مركب لصح ، وقيل : إنه هو الوجه والاول ليس بشئ .
 ﴿ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مَّا كَسَبُوا ﴾ أى لا يجدون ثواب شئ مما أنفقوا رياءاً ولا يتمتعون به قطعاً ، والجملة
 مبنية لوجه الله أو استهدف مبنى على السؤال كأنه قيل : لماذا يكون حالهم حيث فقير : لا يقدرُونَ ، وجعلها
 حالاً من الذى قال : السمين مهزول من القول كما لا يخفى ، والضمير راجع إلى الموصول باعتبار المعنى بعد
 ما روى لفظة إذ هو صفة للمفرد لفظاً مجموع معنى كالحج والعريق ، أو هو مستعمل للجمع كما قوله تعالى :
 (ونضضم كالتى غاصوا) على رأى ، وقوله .

إن الذى حانت بهج دماؤهم هم لعوم كل القوم يا أم خالد (٢)
 وقيل : إن من والذى يتعاقبان معوم ها معاملة ، ولا يخفى بعده ، ورجوع الضمير (إل الذين آمنوا) من
 قبل بالانتماء ، لا بالتلفظ إليه ﴿ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ ٢٦٤ إلى ما ينفعهم ، واجلة تدليل
 مقرر لمضمون ما قبله ، وفيه تعريض بأن كلام الرياء وابن الأذى على الاتفاق من صفات الكفار ولا بد
 للمؤمنين أن يحتدوها ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُبْعَثُونَ أَمْوَالُهُمْ بَتَّةً وَرَحْمَةً اللَّهُ ﴾ أى لطلب رضاء أو طالبين له .
 ﴿ وَتَنِيَّتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ أى وتشتت أو متشتتين ، من أنفسهم على الإيمان - فمن تضيعة كافي فوهمهم من

(١) قوله وهو جمع لبح كذا خطأ رحمه الله (٢) هو من شعر الأشهب البهلى وهو شاعر إسلامي من طبقة
 القردق ، وقيل : لحرث بن حمض ، و« حانت » بمعنى حلت وذبح ، و« نالج » بالسكون موضع بقرب البصرة .
 والمراد دعائهم همهم أه إدارة الطاعة المنجبة

إلى الخط على الأخير حيث قصد بعملة رؤية من لا تفرق رؤيته من لا تفرق رؤيته شيئاً وترك وجهه نصب الحقيقة الذي تعي وتقرر رؤيته عز شأنه

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) أي أيحب أحدكم ، وكذلك قرأ عمر رضي الله تعالى عنه في رواية عنه والهمزة فيه للإسكان (أَنْ تَكُونُوا لَهُ جَنَّةً) وفريق حنات (مَنْ تَحِلُّ وَأَعْدَابُ) أي كائنة من هذين الجديس العسرين على معنى أهمها الركن والاصل فيها لا على أن لا يكون فيها غيرهما ، والنجيل - قيل : اسم جمع ، وقيل : جمع على وهو اسم جنس جمع ، و (أعداب) جمع عنه وبهال عتباء فلا يصرف لأن ثبت أنه مدودة وحيث جاء في القرآن ذكر هذين الأمرين قائماً يوص على التحل دون ثمرتها وعلى ثمرة الكرم دون شجرتها وأصل ذلك - لأن الجنة كلها منافع - ونعمت النعمات ، هي أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ، وأعظم منافع الكرم ثمرة دون سائر ، وفي بعض الآثار - ولم أجده في كتاب يقول عنه - إن الله تعالى يقول : أن تكفرون بي وأنا خالق العنب ، و - الجنة - تطلق على الأشجار للثمرة المتكاثرة ، وعلى الأرض لشمسيتها عليها ، والاول أنسب لقوله تعالى : (يَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ) - يد على الثاني يحتاج إلى تدبير موصوف أي من تحت شجره وكذا يحتاج إلى جعل يساد الأخير واليهما سبباً في تدبير ، وخلة في موضع رفع صفة (جنة) أولى موضع نصب حال منها لوصفها بالخازن والمجرور قبل (لَهُ فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ) الظرف الأول على رفع خبر مقدم ، والثاني حال من الضمير المستتر في الخبر ، والثالث بعد لشداد محووف أي رقيق أو شرا كثرة من كل ثمرة ، وجوز زياده (من) على مذهب الإحصاء ، وحينئذ لا يحتاج إلى القول بحرف ابتداء ، وعلى تقدير أن المراد بالثمرات الموم بل إنما هو الكثير ، ومن الناس من جوز كون المراد من ثمرات النافع ، وهذا يعمل ذكر ذلك الجديس لعدم احتوائه الجنة على مساوئها ، ومهم من قال إن هذا من ذكر النافع بعد الإحصاء لا تتم وليس ثمة (وَأَصَابَةُ الْكَرْمِ) أي أثر منه على الأرض والاشجوخة وهو أبلغ من كرم ، واولوا للعبارة وخلة بتقدير قد في موضع نصب على الحال من فاعل يود - أي أيود أحدكم ذلك في هذه الحال أي هي مظنة شدة الحاجة إلى منافع تلك الجنة ومثمة العجز عن تدرك أسباب النافع ، وقيل : التواضع ووصف لما في موضع المصارع كإفاله الغراء ، أو أول المصارع لما في أي نوكت له حبه وأصابه الكبر ، وعرضه أمر حيان أن ذلك يقتضي دخول الإصانة في حيز التواضع (وأصابه الكبر) لا يتمها أحد ، والجواب بأن ذلك غير وارد لما أن الاستفهام للإسكان هو ينكر الجمع بينهما لا يفي ما فيه (وَهُنَّ ذُرِّيَّةٌ مِمَّنْ آمَنَ) في موضع الحال من الضمير في - أصابه أي أصابه الكبر ، والحال أن له صبية صفة لا يعزرون على الكسب وترتيب معاشه ومعاشهم ، والضعفاء - جمع صبيغ كشركاء جمع شريك ، ويرك التعمير تصاعداً مع معابة الكبر لانه أسبب كالأبني ، وفريق - صدادف - (فَأَصَابَهُ إِعْصَارٌ) أي ريح تستدير على مهابتها وتكون مثل المارة وتسمى لوردة وهي فتكون هائلة ، وقد يكون صعدة حلا لا يفهمه ظاهر كلامهم من تخصيصها بالثانية ، وسبب الأولى أنه إذا انفصل ريح من سحابة وقصدت التزول معارضها في طريق نزولها قطعت من السحاب صدمتها من تحتها ودفعها من فوقها سائر الرياح بقيت ما بين داعيين داعم من أعلى وداعم من أسفل فيعرض من الداعمين المهينين أي يستدير وربما

زادها تنوع الخلق فذكره بما يعرض للشعر أن لا يتجدد بسبب التوالد منه ، وسبب الثانية أن المادة لا تحية إذا وصلت إلى الأرض وقرعها فزعها فم أثبتت فليتهر مع أخرى من جهتها التوت واستدريت وقد تحدث أيضاً عن ثلاثين شديدين وربما بلغت موتها إلى حيث تقلم الأشجار وتحطط المراكب من البحر ، وعلامة البشارة أن تكون لهاتفاً تصعد وتنزل معاً كالأرقص ، وعلامة المساعدة أن لا يرى لها نظيراً إلا تصعد وقد يكون كل منهما بمحض قدرة الله تعالى من غير توسط سم ظاهر ورمي أشتمل دور الزوابع على محار شتمل موى فيكون باراً تدور أبداً ، ولنعين هذا النوع ووصف الإحصار قوله سبحانه لا فيه مأزك وتذكر الضمير لا عتد التذكير فيه ، بما سمي ذلك الهوايا عصاراً لأنه يصف ما يثقل الثوب المعصور وقيل لأنه ينصر السحاب أو ينصر الأجسام الملتهبة لتسوين في النار لتعظيم وروى عن ابن عباس أن الإحصار أربع شديده معلقاً وأن المراد من النار السوم وذكر سبحانه الإحصار ووصفه بما ذكره ، ولم يقتصر على ذكر النار كأن يقال فأصابها نار (فَأَحْرَقَتْ) لما في تلك الجملة من البلاغة ما فيها من دقة النظر ، والمعلل المقرون بالفاء عطف على (أصابها) وقيل : على محذوف معطوف عليه أي فأحرقها فأحترق - وهذا لا يروى عن السدي تمثيل حال من يعق ويصم إلى أنه قد يحبطه في الحسد أو لأشبه إذا كان يوم القيامة واشتدت حاجته إلى ذلك ووجده ههنا مشوراً حال من هذا شأنه .

وأخرج عبيد بن حميد عن عطاء بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال : آية من كتاب الله تعالى ما وجدت أحداً يشقني عنها قوله تعالى : (أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ) الخ فقال ابن عباس : يا أمير المؤمنين إني أجد في نفسي ما أفعال له عمر : فلم تحقر نفسك ؟ فقال : يا أمير المؤمنين هذا مثل ضرب به الله تعالى فقال : أَيْحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَكُونَ عَمْرَهُ يَمْعَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ وَأَهْلِ السَّعَادَةِ حَتَّى إِذَا كَبُرَ سَهْ وَفَرَّ أَحَلَّهُ وَرَقَّ عَطْمُهُ ، وَكَانَ أَحْوَجَ مَا يَكُونُ إِلَى أَنْ يَحْتَمَّ عَمَلُهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَأُفْسِدَ عَمَلَهُ فَأَحْرَقَهُ قَالَ : فوجدت على قلب عمر وأعجبته .

وفي رواية البخاري ، والخاكم بن جرير . وجماعة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ما قال : قال عمر يوماً لأصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : هم قرون هذه الآية زلات (أَيْبُودُ أَحَدَكُمْ) الخ فقالوا : الله تعالى أعلم وهو غضب عمر فقال : قولوا نعم أو لا نعلم فقال ابن عباس : في نفسي منها شيء يا أمير المؤمنين فقال عمر : يا ابن أخي قل ولا تحقر نفسك قال ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما صرمت لرجل غي عمل طاعة الله تعالى ثم عدت الله له الشيطان فعمل بالمعاصي حتى أحرق أعماله ، قيل : وهذا أحسن من أن يكون تمثيلاً لمن يظلم صدقته بالحق والادى والرباء ، وفصل عنه لانصافه ، ذكر بعده أيضاً لأن ذلك لا عمل له ، وأجيب بأن له عملاً يجازى عليه بحسب ظاهر حاله ووطئه وهو يكفي للتمثيل المذكور ، وأنت تعلم أن هذا لا يدع أحسية ذلك لاسباباً وقد قاله ترمذاني القرآن وأرضاه الأمير المحدث رضي الله تعالى عنه (كَذَلِكَ) أي مثل ذلك

البيان الواضح الجري في الظهور مجرى الامور المحصورة بين الله لكم الآية لعلكم تتفكرون (٢٦٦) أي في تفكروا فيها وتعتبروا بما تضمنته من العبر وتعلموا بموجها ، أو لعلكم تعلموا أذكركم بما يعني ويضمحل من الدنيا وفيها هو باق لكم في الآخرة فترهون في الدنيا وتنفقون بما أنكم الله تعالى مهوون عنون في الآخرة ولا تعلمون ما يحزنكم فيها (يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا مِنْ طَيْبَتٍ) أي جهاد أو حلال

(مَا كُنْتُمْ) أي الذي كنتموه أو كنتم أي كنتم من النقد وعروض التجارة والمواشي ه
 وأخرج ابن جرير عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال في (طيات ما كنتم) : من الذهب والعصاة وفي قوله تعالى :
 (وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ) يعني من الحب والتمر وكل شئ عليه زكاة ، والجملة لبيان حال ما ينق
 منه إثر بيان أصل الإعاق وكيفية وأعاد (من) في المعطوف لأن كلا من المتناطلين موع مستقل ، وأولنا كيد
 ولعله أولى - وترك ذكر - الطسات - لعله بما قبله ، وقيل : لعله بما بعده ، وبعض جعل (ما) عبارة عن ذلك
 (وَلَا تَقْتُمُوا) أي تقصدوا وأصه تيمموا ، بتأين خدمت إحداهما تخفيفاً إما الأولى وإما الثانية على الخلاف
 ورأى عبد الله لا تأموا ، وابن عباس تيمموا بضم التاء والكل بمعنى هو الخديث أي الردي وهو كالطيب
 من الصعات العالبة التي لا تذكر بوصفاتها (مَنْ تَعْفُونَ) الضمير المجرور للخديث وهو متعلق بتفقون -
 والتقديم للتخصيص ، واخته حاله فدره من فاعل (يتمموا) أي لا تقصدوا الخديث قاصرين الإعاق عنه ،
 أو من الخديث أي محصا به الإعاق ، وأيا ما كان لا يرد أنه ينفذ أن يكون التهي عن الخديث الصرف فقط
 مع أن المحلوط أيضاً كذلك لأن التخصيص لتوبيخهم بما كانوا يتعاملون من إعاق الخديث خاصة ه
 فمن عبيد السباقي قال : سألت علياً كرم الله تعالى وجهه عن هذه الآية فقال : بزلت في إركاء المعروضة كان الرجل
 يمد إلى التمر يصرمه فيعزل الجيد فإذا جاء صاحب الصدقة أعطاه من الردي فقال الله تعالى (ولا تمموا
 الخديث منه تفقون) وقيل - متعلق بمحذوف وقع حالا من الخديث ، والصمير راجع إلى المال الذي في صمن
 القسمين ، أو لما أخرجنا وتخصيصه بذلك لأن (داخية) أكثر وكذا الحرمة لتفاوت أصنافه ومجاليه ، و(تفقون)
 حال من الفاعل المذكور - أي ولا تقصدوا الخديث فأتينا من المال - أو بما أخرجنا لكم مسقين إياه وقوله
 تعالى : (وَلَسَّمْ تَحَادِيهِ) حال على قل حال من ضمير (تفقون) أي - والحال أسكن لستم بأخذيه فوفت
 من الاوقات - أو بوجه من الوجوه (إِلَّا أَنْ تُفْمَضُوا فِيهِ) إلا وقت إعماضكم أو إيا عاصمكم فيه والإغماض
 كالتمضض يطبق الجفن لما يعرض من النوم ، وقد استعيرها - كما قال الراغب - للتعامل والتساهل ، وقيل إنه
 كناية عن ذلك ولا يخلو عن تساهل وتعطل ، وذكر أبو البقاء أنه يستعمل متعدياً - وهو الأكثر - ولارما
 مثل أغصى عن كذا ، والآية محتملة للامرئين ، وعلى الأول يكون المفعول محذوفاً أي أصاركم ، والجمهور على
 ضم لتاء وإسكان العين و كسر الميم ، وقرأ الزهري - تمضوا - بتشديد الميم ، وعنه أيضاً تمضوا - بضم الميم
 وكسرها مع فتح التاء ، وقرأ قتادة - تمضوا - على الساء للمفعول أي تحملوا على الإغماض أي توجدوا مغمضين
 وظلا المعنيين بما أثبتته الحفاظ ومن حفظ حجة عن من لم يحفظ ، والمنسك من (أن) والمعمل على كل تقدير في موضع
 الجرح كما أشرنا إليه ، وجوز أبو البقاء أن يكون في موضع النصب على الحالية ، وسيبويه لا يجوز أن تقع (أن) وما
 في جبرها حالا ، ودعم الراء (أن) ما شرطية لأن معناها إن أعظمتم أحدتم ، وينبغي أن يفهم طرف القبول عنه ،
 ومن البعيد في الآية ما قيل : إن الكلام تم بعد قوله تعالى : (ولا تيمموا الخديث) ثم استؤنف فقيل على طريقة
 التوبيخ والتفريع : (من تفقون) والحال - أنكم لا تخطونه إلا إن أعظمتم - فيه وما له الاستفهام الإنكارى
 فكأنه قيل : أمه تفقون الخ ، وهو على رده خلاف التفسير المأثورة عن السلف الصالح - صلى الله تعالى عنهم ه

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَیٌّ﴾ عن عقابكم وإيمانكم بها لا تتأخرون في الأمر بأن يعملوا ذلك مع ظهور علمهم به توخيهم على ما يصعدون من إعطاء الحديث وإيدان أن ذلك من آثار الجهن بشأه عن شأنه ﴿حَبِيبٌ ٢٦٧﴾ أي مستحق للحمد على نعمه، ومن حلة الحمد اللاتق بجلاله تحي إلقاء العطب بما أنعم به، وقيل: حامد يقبل الجيد والإثابة عليه، واحتج بالآية على وجوب ركاة قن من محرجه الأرض وكثيره حتى القل، واستدل بها على أن من زرع في أرض أكثرها فالركاة عليه لا على رب الأرض لأن أمرجه لكم يقتضي كونه على الزارع وعلى أن صاحب الحق لا يجبر على أحد المذهب بل له الرد وأحد ما يردله ﴿الْشَيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ﴾ استئناف لبيان سبب تبعم الحديث في الإنفاق وتوهين شأنه والوعد في أصل وضعه له شائع في الخير والشر، وأما في الاستعمال الشائع فالوعد في الخير والابتعاد في الشر حتى يحملوا خلاصه على المحر والتهكم، وقد استعمل هنا الشر نظراً إلى أصل الوضع لأن الفقر مما يراه الإنسان شراً، ولهذا يخوف الشيطان به المتصدقين فيقول لهم: لا اسمعوا الجيد من أموركم وأن عاقبة إنفاقكم أن تفقرُوا، وتسمية ذلك وعداً مع أنه اعتبر فيه الإخبار بما سيكون من جهة الخير والشيطان لم يصف بجن الفقر إلى جهته لإيذان بهالة اللعين في الاحسار بنقص مجته كأنه زله في تقرر الوفوع منزلة أفعاله الواقعة حسب إرادته، أو وقوعه في مصدق وعده تعالى على طريق المشاكسة، ومن الناس من زعم أن استعمال الوعد هنا في الخير حسب الاستعمال الشائع، والمراد أن ما يخوفكم به هو وعد الخير لأن الفقر للإيق أجل خير، ولا يخفى أنه يبرأ من مدق التنزيل، وقرئ: المقمر - بالضم والسكون ويفتحين وصفتين وكلها لدت في الفقر وأصله كسر فقد الظاهر ﴿وَأَسْرُكُمْ بِالْعَمَشَاءِ﴾ أي الخصلة المعشاة وهي البجل ذلك الصدقات والعرب تسمى البخل فاحشاً قال كعب:

أخى بأخى (لا فاحشاً) عند بيته ولا يرم عند اللقاء هبوب

والمراد بالأمر بذلك الإغراء والحث عليه في الكلام اسمارة مصروفة تبعية، وقيل: المراد بالعشاة سائر المعصي وحملها على الزمان تعود الله به وجود أن تكون بمعنى الكلمة السيئة فتكون هذه الجملة كالتأكيد للآتي وقدم وعد الشيطان على أمره لأنه بالوعد يحصل الاطمئنان إليه فإذا أطمأن إليه وخاف الفقر تسلط عليه بالأمر إليه استعلاء على المأمور ﴿وَأَنَّ يَعِدُكُمْ﴾ في الإنفاق على لسان نبيكم صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿مُفْقَرَةً﴾ لدنوبكم وعن فتادة لعشائكم، والتوير فيها التعجيم وكذا وصفها بقوله تعالى ﴿مُتَّة﴾ فهو مؤكد لفتحاتها، وفيه تصريح بما علم ضم من الوعد كما علمت مباغتة في توهين أمر الشيطان ﴿وَهَضَلًا﴾ أي رزقاً وخلعاً - وهو المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فكأن المفقرة إشارة إلى منافع الآخرة، وبعد إشارة إلى منافع الدنيا وفي الحديث: «ما من يوم يصبح فيه العباد إلا لا يمكن أن يقول أحدهما اللهم أعط منافعاً حاشا» ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكاً تمناً، وقدم منافع الآخرة لأنها أهم عند المصدق بها، وقيل: المعصرة والفصل كلاماً في الآخرة وتقديم الآخرة حيث تقدم التحلية على التحلية ولكون ربح المعاصد أولى من جلب المصالح في الآية ﴿فَرَحَزَجَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ ظَلَمَ﴾ وحذف صفة الثاني لدلالة المذكور عليها ﴿وَأَنَّ دَمْعٌ﴾ بالرحمة والمصل ﴿عَلِيمٌ ٢٦٨﴾ بما سقره فبجازيكم عليه، والجملة تدبيل مقدر لمضمون ما قبله ومثلها في قوله تعالى:

﴿يُؤْتَى الْحِكْمَةَ﴾ أخرجه ابن جرير ، وغيره عن ابن عباس أنها المعرفة بالقرآن بأسخه ومنسوخه ومتشابهه وعكمه ومقدمه ومؤخره وحلاله وحرامه وأمثاله ، وفي رواية عنه العفة في القرآن ، ومثله عن قتادة ، والنسحاب ، وخلق كثير ، وما روى ابن المنذر عن ابن عباس أنها النبوة يمكن أن يحمل على هذا لما أخرجه البيهقي عن أبي ألفة قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : من قرأ ثلث القرآن أعطى ثلث النبوة ومن قرأ نصف القرآن أعطى نصف النبوة ومن قرأ ثلثه أعطى ثلث النبوة ومن قرأ القرآن كله أعطى كل النبوة ويقال له يوم القيامة اقرأ وارق بكل آية درجة حتى ينجر مامعه من القرآن فيقال له اقبط فيقبض فيقال له فعل تدرى ما في يدك ؟ فإذا في يده الخبي الخلد وفي الأخرى النعيم » وليس المراد من القراءة في هذا الخبر مجرد ما إذا شارك فيه البر والفاجر ولكن المراد قراءة بعقه ويؤيد ذلك ما أخرجه ابن أبي حاتم عن أبي الدرداء - الحكمة قرأه القرآن والفكرة فيه - وعن مجاهد أنها الإصابة في القول والعمل ، وفي رواية عنه أنها القرآن والعلم والعفة ، وفي أخرى العلم الذي تعظم منعمته وتجل فائدته ، وعن عطاء أنها المعرفة بالله تعالى ، وقال أبو عثمان : هي نور يفرق به بين الوسواس والأفهام ، وقيل : غير ذلك ، وفي البحر أن فيها تسعة وعشرين قولاً لاهل العلم قريب بعضها من بعض ، وعد بعضهم الأكثر منها اصطلاحوا اقتصاراً على ما رآه القائل فرداً مهماً من الحكمة والإلهي في الأصل مصدر من الاحكام وهو الاتقان في علم أو عمل أو قول أو فيها كلها ، وعن مقاتل أنها هسرت في القرآن بأربعة أوجه فارة بمراعاة القرآن وأخرى بما فيه من عجائب الاسرار وحرارة العلم والفهم وأخرى بالنبوة قيل : ولعل الانسب بالمقام ما يتنظام الاحكام المبينة في تضاعيف الآية الكريمة من أحد الوجهين الاولين ومعنى إيتائها تبيينها والتوفيق للعمل بها أي تبيينها ويوفق للعمل بها ﴿مَنْ شَاءَ﴾ من عهده أن يؤتيها إياه بموجب سعة فصله وإحاطة عليه بما آتاكم ما بينه في ضمن الآية من الحكم البالغة التي يدور عليها ملك منافعكم فاعتموها وسارعوا إلى العمل بها ﴿وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ﴾ بناء للفعول إما لأن المقصود بيان فضيلة من نال الحكمة بقطع النظر عن الفاعل وإما لتعين الفاعل والاعطال في مقام الاضمار للاعتناء بشأن هذا المظهر وهذا قدم من قبل على المفعول الاول وللإشعار بعلية الحكم ، وقرأ يعقوب - يؤتى - على البناء للفاعل وجعل (من) الشرطية مفعولاً مقديماً أو مستنداً والمصدر محذوف ، ويؤيد الثاني قراءة الاعمش ومن - يؤته الحكمة -

﴿قَدْ أُوتِيَ حَبِيراً﴾ عطياً (كثيراً) إذ قد جمع له حبر البارين *

أخرج الطبراني عن أبي أمامة قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إن لقمان قال لابنه : يا بني عليك بمجالسة العلماء واسمع كلام الحكماء فان الله تعالى يحيي القلوب الميت ببور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل المطر » وأخرج البخاري . ومسلم عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال : « قال رسول الله ﷺ : لا حسد إلا في اثنين رجل آتاه الله تعالى مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل آتاه الله تعالى الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها » وأخرج الطبراني عن أبي موسى قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : يبعث الله تعالى العباد يوم القيامة ثم يميز العلماء فيقول : يا معشر العبادي لم أصم بكم على لأعذبكم اذهبوا فخذوا فغفرت لكم » وفي رواية عن ثعلبة بن الحكم أنه سبغته يقول : « إن لم أجعل على وحكمي فيكم إلا وأنا أريد أن

أغفر لكم على ما كان منكم ولا أبالي » وهذا بالنسبة إلى حملة العلم الشرعي الذي جاء به حكم الآيات وبي
الحكام حضرة خاتم الرسالة ومحدد جهات العدالة والسياسة صلى الله تعالى عليه وسلم لا مذهب إليه جالينوس
وديمقراطيس ، وأفلاطون وإرسطاليس ومن مشى على آثارهم واعتكف في رواق أكسكارهم من الجهل أو
بكثير مما ذهبوا إليه وأسلم عرائب مما حولوا عليه حتى أن كثيراً من العلماء نهوا عن النظر في كتبهم واستدلوا
على ذلك بما أخرجه الإمام أحمد ، وأبو يعلى من حديث جابر « أن عمر رضي الله تعالى عنه استأذن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم في جوامع كتبها من التوراة ليقرأها ويردأ بها علناً إلى عليه فصحب ولم يأذن له وقال
لو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعي » وفي رواية « يكفكم كتاب الله تعالى » ووجه الاستدلال أنه ﷺ لم
يسح استعمال الكتاب لندي جاء به موسى هدى وورداً في وقت كانت فيه أنوار النبوة ساحطة وسحاب النبوة
والشكوك بالرجوع إليه متفشية فكيف يباح الاشتغال بما وضعه المتحفظون من فلاسفة اليونان إفسكاً وورداً
في وقت كثرت فيه الظنون وعظمت فيه الاوهام وعاد الإسلام فيه غرباء ، وفي كتاب الله تعالى غنى مما سواه
كما لا يخفى على من ميز الفسر من اللبس والخطأ من الصواب (وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ٢٦٩) أي ما ينعت
أو ما يتذكر في الآيات إلا ذوو العقول الخالصة عن شوائب الوهم وحلم انداع الهوى وهؤلاء هم الذين أوتوا
الحكمة ولا طهار الاعناء بمدحهم بهذه الصفة أقيم الصاهر مقام المنصير ، والجملة إما حال أو اعتراض تذييل ،
ومن باب الإشارة في الآيات ﴿ أنها اشتملت على ثلاثة إعاقات متعاضدة ، الأول الانفاق في سبيل
الله تعالى وهو إنفاق في عالم الملك من مقام تحلي الانعزال ، وإلى هذا أشار بقوله سبحانه (الذين ينفقون أموالهم
في سبيل الله كمثل حبة) الخ ، والثاني الانفاق عن مقام مشاهدة الصفات وهو الانفاق لطلب رضا الله تعالى ،
والله أشار بقوله تعالى : (الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله) ومن تمثله بحبة يعلم مقدار فضله على
الأول الممثل بحبة ، ولعل فصل أحدهما على الآخر كفضل الحبة على الحبة ، وما يريد في لفرق أن الحبة مع إيتاء
أطرافها تبقى بجافها بخلاف الحبة ولنا كيد الإشارة إلى ارتضاع رتبة هذا الانفاق على الأول أي بالربوة وهي
المرتفع من الأرض ، والثالث الانفاق بالله تعالى وهو عن مقام شهود الذات وهو إفاق النفس بعد تركها
والله الإشارة بقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا آمنوا أنفسكم ما كنتم) والنفس مكنسية بهذا الاعتبار
وجزاء الانفاق الأول الاصعاف إلى سعيانة وتزويد لأن يد الطول طويلة ، وجزاء الثاني الجنة الصفاتية المثمرة
للاضعاف ؛ وجزاء الثالث الحكمة اللازمة للوجود الموهوب بعد النذلو هي الخير العظيم الكثير لا بما أخص
صفاته تعالى ، وصاحب هذا الانفاق لا يزال ينفق من الحكم الإلهية والعلوم الدينية لارتضاع البين وشهود العين
وقد به سبحانه في أثناء ذلك على أن الانفاق بطله المن والاذى لأنه إنما يكون محمداً لثلاثاً أوجه كونه مواظاً
للامر - وهو حال له بالنسبة إليه تعالى - وكونه مريلاً لردائل البخر - وهو حال له بالنسبة إلى المنفق نفسه -
وكونه ناعماً مريحاً - وهو حال له بالنسبة إلى المستحق - فإذا من صاحبه وآدى فقد خالف أمر الله تعالى وأتى
بما ينافي راحته المستحق ونفعه وظهرت نفسه بالاستطالة والاعتداد والعجسوا الاحتجاب بفعلها ورؤية النعمة
منها لا من الله تعالى وكلها ردائل أردأ من البخل ولهذا ثان القول الجميل خيراً من الصدقة المتبوعة بالاذى بل
لأنسبة ﴿ وَمَا أَهْمُكُمْ مِنْ هَقَّةٍ ﴾ قليلة أو كثيرة سراً أو علانية في حق أو باطل ، فالآية بيان الحكم كلى شامل

جميع أفراد السمات أو متى حكمها إثرياً بل حكم ما كان منها في سبيل الله تعالى (أَوْ تَذَرْتُمْ مَنْ نُّذِرُ) متعلق بالمثال أو بالفعال بشرط أو بغير شرط في طاعة أو معصية، والنذر عقد القلب على شيء والتمسك على وجه مخصوص قيل وأصله الخوف لأن الشخص يعقد ذلك على نفسه خوفاً لتقصير أو خوف وقوع أمر خطير ومنه سر الدم وهو العقد على سعة الخوف من مصرة صاحبه قال عمرو بن معدى كرب :

هم (يندرون دى) وأنهدن إن لقيت بأن أشدا

ومله كضرب نصر، وعربون في حكمه لا حش تقول النذر، نذر على نفسه نذر أو نذرت مولى أو بالذود نذراً (إِنَّا لَنَنذِرُكَ كِتَابَةً مِّن مَّجَازَاتِهِ سَجَانَهُ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَعْلُومٌ وَالْعِلْمُ دَاخِلَةٌ فِي الْجَوَابِ إِنْ كَانَتْ (مَا) شرطية وصلة في الخبر إن كانت موصولة وتوحيد للضمير مع أن متعلق العلم متعدد لانحداد المرجع بالأدأ على كون العطف بكلمة أو وهي لأحد الشيتين، وقال ابن عطية : إن التوحيد باعتبار المذكور وكأنه م يعتبر المذكور لا اعتبار المرجع العقبة والنذر المذكورين دون المصدرين المفهومين من فعليهما وهما المنة، طعان - أو دوسهما، وعلى تسليم أن عطف الفعلين مستلزم لعطفها لا ينبغي اعتبارهما أيضاً لأن الضمير مذكر فطعنا وهما مذكر ومؤنث، واعتبار أحدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح ولا يحق ما فيه فإن مثل هذا الضمير قد يعتبر فيه حال المقدم مراعاة الأولية كما في قوله تعالى : (وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انفذوا إليها) وقد يعتبر به حال المؤخر مراعاة القرب كما في قوله تعالى : (وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ رِيثًا) وكل منهما مانع شائع في التصحيح وما نحن فيه من الثاني باعتبار المذكور صريحاً والتزام التأويل في جميع ماورد تصنف مستغنى عنه كما لا يخفى، نعم يجوز إرجاع الضمير إلى (ما) لك على تقدير كونها موصولة كما قاله غير واحد (وَمَا لِلظَّالِمِينَ) أى الواضحين للأشياء في غير موضعها التي يحق أن توصف بها فاشتمل المتعقبات بالرياء والمن والادى . والمنحرفين للخبث في الإنفاق . والمنعمين في باطل والناذرين في معصية والمنتهين عن أداء ما نذروا في حق . والباخلين بالصدقة بما أنام الله تعالى من فضله، وخصهم أبو سليمان الدمشقي بالمنفقين بالمان والادى والرياء والمبشرين في المعصية : ومقتضى المنشركين ولعل التعميم أولى - (مِّنْ أَنْصَر ٢٧٠) أى أعدوا بصروبه من بأس الله تعالى لاشعاعه ولا مداومة وهو جمع نصير - كحبيب، وأحباب - أو ناصر - كشاهد وأشهد - والائتيا به جمعاً على طريق المقابلة فلا يرد أن تنفى الانصار لا يقيد نفي الناصر وهو المراد والفول - بأن هذا إنما يحتاج إليه إذا جعلت (من) زائدة ولك أن تجعلها تعيضية أى شئ من الانصار ليس بشئ كما يحق والجملة استئناف مقرر للوعد المشتمل عليه مضمون ماقوله، ونبي أن يكون للظالم على رأى مقاتل، صر مطلقاً ظاهراً أما على تقدير أخذ المظالم عاماً أو خاصاً بما قاله أبو سليمان فيحتاج إلى القول بأن الآية خارجة عن خرج التهديد أن العاصي غير المشرك كيف ما كانت معصيته يجوز أن يكون له ناصر يشجع له عند رده، واسدل بالآية على مشروعيه الأمر والوفاء به مالم يكن معصية أو إفلا وفاء، فقد أخرج النسائي عن عمران بن الحصين قال : « قال رسول الله ﷺ : النذر نذران فما كان من نذر في طاعة الله تعالى فذلك لله تعالى وفيه الوفاء وما كان من نذر في معصية الله تعالى فذلك للشيطان ولا وفاء فيه، ويكره ما يكفر العبد » وتفصيل الكلام في النذريات بعد إن شاء الله تعالى .

(إِنْ تَبَيَّنُوا الصِّدْقَ) أى تظهروا إعطاءها، قال الكلبي : لما نزلت (وما أنفقتم من عقة) الآية قالوا : يا رسول الله

أصدقة السر أفضل أم صدقة العلانية؟ فنزلت ، فالجملة نوع تفصيل لبعض ما أحل في الشريعة ويان له ولذلك ترك لعطف بينهما ، والمراد من الصدقات على ما ذهب إليه جمهور المفسرين صدقات التطوع ، وقيل : الصدقات المفروضة ، وقيل : العموم ﴿ قَدْ عَلِمَ ﴾ هي ﴿ ١٠٠ ﴾ - العاء - جواب للشرط ، - ونعم - فعل مضارع ، و (ما) كما قال ابن جني : إنكرة تامة منصوبة على أنها تميز وهي مستندة عائدة للصدقات على حذف مضاف أي إبدائها أو إلحافها ، والجملة خبر عن هي ، والرايط العموم ، وقرأ ابن كثير ، وورش . وحفص بكسر النون والعين للاتباع وهي لغة هذيل قليلة ويحتمل أنه سكن ثم كسر لالتقاء الساكنين ، وقرأ ابن عامر . وحمزة والكسائي بفتح النون وكسر العين على الأصل كعلم ، وقرأ أبو عمرو . وقانون . وأبو بكر بكسر النون وإخفاء حركة العين ، وروى عنهم الإسكان أيضاً - واختاره أبو عبيدة - وحكاها لغة ، والجمهور على اختبار الاختلاس على الإسكان حتى جعله بعضهم من وهم الرواة ، وعن أنكره المبرد . والزجاج . والدارمي لأن فيه حمداً بين ساكنين على غير حده ﴿ وَإِنْ تُخْصَوْهَا ﴾ أي تسروها والضمير المنصوب إما للصدقات مطلقاً وإما إليها لفظاً لامتني بناءً على أن المراد بالصدقات المبداء المفروضة والمخففة المتطوع بها فيكون من باب - عندي درهم ونصفه - أي نصف درهم آخر . وفي جمع الابداء والاختفاء من أنواع الدبع الطائى اللفظي كما أن في قوله تعالى : ﴿ وَتَوَّعَا أَنْقَرًا ﴾ الطباق المعنوي لأنه لا يؤرق الصدقات إلا الاغنياء قليل يولعل التصريح باتباق الفقراء مع أنه لا بد منه في الاساء أيضاً لما أن الاختفاء مظنة الالتباس والاشتباه فان الغنى بما يدعى الفقر ويقدم على قبول الصدقة سرّاً ولا يفعل ذلك عند الناس ، ويخصص الفقراء بالذكر اهتماماً بشأنهم ، وقيل إن المبداء لما كانت الزكاة لم يذكرها الفقراء لأن مصرفها غير محصور بينهم ، والمخففة لما كانت التطوع بين أن مصارفها الفقراء فقط وليس شئ لآله بعد تسليم أن المبداء رقاوة المخففة تطوع لأنسلم أن مصارف الثانية الفقراء فقط بدون إثبات ذلك الموت الآخر . وكأنه لهذا فسر بعضهم الفقراء بالمصارف ﴿ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ أي بالإخفاء (خير لكم) من الإبداء ، و (خير لكم) من جملة الخيور ، والاول هو الذي دلل عليه الآثار والأحاديث في فضيلة الإخفاء أكثر من أن تحصى .

أخرج الإمام أحمد عن أبي أمامة أن أبا ذر قال : يا رسول الله أي الصدقة أفضل ؟ قال : « صدقة سر إلى فقير أو جهد من مقل ثم قرأ الآية » ، وأخرج الطبراني مرفوعاً « إن صدقة السر تطفي غضب الرب » .

وأخرج البخاري « سبعة يطعمهم الله تعالى في ظله يوم لا ظل إلا ظله - إلى أن قال - ورجل تصدق بصدقة وأخفاها حتى لا تعلم شئ منه ما تنفق به » والآخرون على أن هذه الأصلية فيما إذا كان كل من صدق السر والعلانية طوعاً أم لم يعرف بمال وإلّا فإبداء الغرض لغيره أفضل لنق التهمة وكذا الإظهار أفضل لمن يقتدي به وأمن نفسه ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما « صدقة السر في التطوع تفصل على علانيتها سبعين ضعفاً وصدقة الفريضة علانيتها أفضل من سرها بحمس وعشرين ضعفاً » وكذلك جميع الفرائض والنوافل في الأشياء كلها ﴿ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ أي والله يكفر أو الإخفاء ، والإسناد مجازي ، و (من) تبعيضية لأن الصدقات لا يكفر بها جميع السيئات ، وقيل : مريده على رأى لإخفاء ، وقرأ ابن كثير . وأبو عمرو وعاصم في رواية ابن عباس . وبه يقرب - تكفر - بأنون مرفوعاً على أنه جملة مبتدأة أو اسمية معطوفة على ما بعدها

أي وبحر تكفر ، وقيل : لأحاجة إلى تقدير المشاء والفعل نفسه معطوف على محل (ما) بعد الفاء لأنه وحده مرفوع لأن اعد لراضة مائة من جزئه ثلاثين عدد لراطة ، وقرأ أحزة والكافي . نكح . بالنون مجزوماً بالمعطوف على محل الفاء مع ما بعدها لأنه جواب الشرط قاله غير واحد ، واستشكله السرازميني بأنه صريح في أن الفاء . و (ع) دخلت عليه في محل جزمه ، وقد تقرر أن الجملة لا تكون ذات محل من الاعراب إلا إذا كانت وقع موقع المفرد وليس هذا من محال المفرد حتى تكون الجملة واقعة موقع ذات محل من الاعراب وذلك لأن جواب الشرط إنما يكون جملة ولا يصح أن يكون مفرداً فالموضع للجملة بالأصالة وادعى أن حزم الفعل ليس بالمعطوف على محل الجملة وإنما هو لكونه مضارعاً وقع صدر جملة معطوفة على جملة جواب الشرط الجازم وهي أو صدرت بمصارع كان مجزوماً وعُطيت الجملة المعطوفة حكم الجملة المطرف عليها وهو جزم صدرها إذا كان فعلاً مضارعاً ونكح دفعه بالعبارة وديره ، وقرئ هو تكفر . بآله مرفوعاً ومجزوماً على حسب ما عابت رالفعل للصدقات . **وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ** في صدقاتكم من الإبداء والإخفاء **﴿ خَيْرٌ ۖ ﴾** علم لا يخفى عليه شيء فيجازيكم على ذلك كله . في الجملة زغب في الإعلان والإسرار وإن اختلفا في الأفضلية ، ويجوز أن يكون الكلام مضافاً لزغب في الثاني لقرنه ولكون خبره بلا بداء ليس فيها كثير مدح .

﴿ أَلَيْسَ عَلَيْكُمْ هُدًى ﴾ أي لا يجب عليك أيها الرسول أن تجعل هؤلاء المأمورين بتلك المحاسن المبين عن هاتيك الرذائل مبدئين إلى الاتهام والانهاء . إن أنت إلا شير وتدير ، وما عليه إلا البلاغ المبين .

﴿ وَكَأَنَّهُ يَهْدِي ﴾ هدايته الخاصة الموصلة إلى المطلوب قطعاً **﴿ مَن يَشَاء ﴾** هدايته مهم ، والجملة معترضة حتى سما على صريق تلوين الخطاب ونوجهه إلى سيد المخاطبين صلى الله تعالى عليه وسلم مع الانفات إلى العبارة فيما بين الخطابات المتعلقة بأولئك المكلفين ، مائة في حملهم على الامتثال ، وإلى هذا المعنى ذهب الحسن . وأبو على الخدافي ، وهو مني على رجوع ضمير (هداهم) إلى المخاطبين في تلك الآيات السابقة ، والذي يستدعيه سبب النزول رجوعه إلى الكفار ، فقد أخرج ابن أبي حاتم وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم أنه أنلى صلى الله تعالى عليه وسلم كان يأمرنا أن لا نصبح إلا على أهل الإسلام حتى رلت هذه الآية ، وأخرج ابن جرير عنه قال : كان آتياً من الانصار لهم أسباه ورايه وكانوا يغفون أن يصدفوا عليهم ويريدونهم أن يسلبوا فزلته وأخرج ابن أبي شيبة عن سعد بن جبير قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لا تصدقوا إلا على أهل دينكم ، فأرسل الله تعالى (ليس عليك هدام) أي ليس عليك هدى من خالفك حتى تمنعهم الصدقة لأجل دخولهم في الإسلام وحينئذ لا تنفدت ، وإنما هناك تلوين الخطاب فقط ، والآية حث على الصدقة أيضاً والى بوجه آخر والارتباط على التقديرين طاهر ، وجعلها مربية بقوله سبحانه : (يزن الحكمة من يشاء) إشارة إلى قسم آخر من الناس لم يؤمنوا . ليس بشيء **﴿ وَمَا تُعْمَلُوا ﴾** في وجوه البر **﴿ مَن خَيْر ﴾** أي مال **﴿ فَلَا تُقْسَم ﴾** أي فهو لا تقسم لا يتنعم به في الآخرة غيركم (فلا تيمموا الخبيث) ولا تطلوه بالمان والاذي ورتاء الناس ، أو فلا تمنعوه عن الفقراء كيف كانوا فإن نعمكم به دني وتنع الكافر منهم دنيوى ، و(ما) شرطية جازمة لتنفيها انتصت به على المقبول (من) تبعيضه متعلقة بمحذوف وقع صفة لاسم الشرط مربية ومخصصة له **﴿ وَمَا تُعْمَلُونَ إِلَّا بِتَعَاوُجْهَاتِهِ ﴾**

استثناء من أعم العمل وأتم الأحوال أي ما تنفقون بسبب من الأسباب إلا لهذا السبب أو في حال من الأحوال إلا
في هذه الحال، والحنة إما حال أو مبطونة على ما قلناه أي معنى (وما تنفقوه من خير) فإنا يكون لكم لا عليكم إذا كان
حالك أن لا تنفقوا إلا لأجل طلب وجه الله تعالى، أو لإطالين وجهه سبحانه لا مؤذرين ولا مانين ولا مرائين
ولا متبهمين الحديث، أو على معنى ليست نفقكم إلا لكدا أو حال كذا فما بالكتم تمدون به وتنفقون الحديث
أو تمنعونها فقراء المشركين من أهل الكتاب وغيرهم، وقيل: إنه في معنى الهوى أي لا تنفقوا إلا كذا وإقحام
الوجه للتصميم ودفع الشبهة لأنك إذا قلت فعلته لوجه ريد كان أجمل من قولك: فعلته له لأن وجه شيء
أشرف مافيه ثم كثر حتى عبر به عن الشرف مطابقة وأيض قول القتال: فعلت هذا الفعل لعلان يحتمل الشبهة
وأبعد صلة له وبغيره ومعنى قال: فعلته لوجهه انقطع عرق الشبهة عرقاً، وجعله كثر من الخلق بمعنى الذات
وبعضهم حمله على الرضا وجعل الآية على حد (لا استعاضوا الله) تعالى والسلف سدان زهو وفوضوا كعادتهم
في المتشابه (وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤْتِ إِلَيْكُمْ) أي تعطون جزاءه وأما واقياً كما تشر به صيغة تنفيل في
الآخرة حسماً تضمنت الآيات من قبل وهو المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهم والمرادني أن يكون
لهم عذر في مخالفة الأمر المشار إليه في الإنفاق، فأخذه تأكيد للشرطة السابقة وليس تأكيداً صرف ولا لفصلت
ولكنها تضمنت ذلك من كون سياقها للاستدلال على فتح ترك ذلك الأمر فكأنه قيل: كيف ين أو يقصر
عما يرجع إليه بعمه أو كيف يفعل ذلك فيما له عوض وريادة، وهي بهذا الاعتبار أمر مستعمل، وقيل: إن
المعنى يوفى عليكم حله في الدنيا ولا يقصر به من ما لك شئ استجابه له قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «اللهم
اجعل لمفق خلفه ولمسك تلها» والتوفية إكمال الشئ وإتمام حسن معها اليكم لتضمنها معنى التأدية وإسنادها
إلى (ما) محاذي وحقيقته ما سمعت، والآية بناء على صلب النزول دليل على جواز دفع الصدقة للكفار وهو
في غير الواجبة أمر مقرر وأما الواجبة التي لإمام أحدها كالزكاة فلابد من وجوبه، وأما غيرها كصدقة الفطر ونذر
والكفارة فهي بخلاف، والامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يجوز، وظاهر قوله تعالى: (ويطعمون)
العلم على حبه مسكياً وبنياً وأسيراً) يؤيده إذ الأسير في دار الإسلام لا يكون إلا مشركاً •

(وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُرُونَ ٢٧٢) أي لا تنفون شيئاً عما وعدتم وإحالة حال من ضمير (اليكم) والعامل يرف
(للفقراء) متعلق محذوف ينساق إليه الكلام ولهذا حذف أي اعتمدوا للفقراء أو اجعلوا ما تنفقونه للفقراء
أو صدقاتكم للفقراء، وإحالة استفهام على السؤال، وجوز أن يكون الجار متعلقاً بقوله تعالى: (وما تنفقوا)،
وقوله سبحانه: (وَأَنْتُمْ لَا تَنْظُرُونَ) اعتراض أي وما تنفقوا للفقراء (الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي
حسبهم الجهاد أو العمل في مرضاه الله تعالى يوفى اليكم ولا ينقص بعهده (لَا يَسْطِیْهُونَ) لا يستعالمهم بذلك
(ضُرَبُوا فِي الْأَرْضِ) أي مشياً فيها وذهاباً للتكسب والتجارة وهم أهل أصفه رضي الله تعالى عنهم، قاله
ابن عباس، ومحمد بن كعب القرطبي، وكانوا نحواً من ثلثمائة يربسون ويقصون من فقراء المهاجرين يسكنون
سقيفة المسجد يستخرجون أوقافهم بالتعلم والجهاد وكانوا يخرجون في كل سرية يعيها رسول الله ﷺ،
وعن سعيد بن جبير هم قوم أصابهم الجراحات في سبيل الله تعالى فصاروا رمي فجعل لهم في أموال المسلمين

حقاً ، ولعل المقصود في الروايتين بيان بعض أمر هذا المجهول ودخوله فيه إذ ذاك دخولا أوليا لا الحصر
إذ هنا الحكم نافي إلى يوم الدين ﴿يَتَجَبَّبُهُمْ﴾ أي يطعمهم ﴿الْجَاهِلُ﴾ الذي لا خبرة له بحالهم .
﴿أَعْيَاءٌ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ أي من أجل تعففهم على المسألة - من - السبل وأي - لا فقد شرط من شروط النصب
وهو اتحاد الماعل ، وقيل ، لانداء العاية والمعنى إن حسان الجاهل عنهم بشأ من تعففهم ، والتعفف ترك الشيء
والاعراض عنه مع القدرة على تعاطيه ، ومفعوله محذوف اختصاراً كما أثرنا له ، وحال هذه الجملة كحال سابقها
﴿تَعْرِفُهُمْ سِيمَهُمْ﴾ أي تعرف فقرهم واضطرارهم بالعلامة الظاهرة عليهم كالخشع والجهد ، وثلاثة الخ .
أخرج أبو يعين عن فضالة بن عبيد قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى بالناس تحر
رجال من قيمهم في صلاتهم لما بهم من الخصاصة وهم أهل الصفة حتى يقول الأعراب إن هؤلاء مجابين » .
وأخرج هو أيضاً عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : « كان من أهل لصفه سبعون رجلاً ليس
لواحد منهم رداء » والحظ للناس رسول صلى الله عليه وسلم أو لكل من له حظ من الخطاب مألوفة في بيان
وصوح فقرهم . ووزن - سيماء - عفاً لأن من الوسم بمعنى السمة نقلت الفاء إلى موضع العين وقلت ياءاً لوقعها
بعد كسرة - لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَاءً أي إلحاحاً وهو أن يلزم المسئول حتى يعطيه من قوطم لحفي من
ضخ الحافة أي أعطائي من فضل ما عنده ، وقيل : سمي الإلحاح بذلك لأنه يخطي القلب كما يعطي اللعاف من تحت
ونفسه على المصدر فانه كنوع من السؤال أو على الحال أي ملحين ، والمعنى أنهم لا يسألون أصلاً ، وهو المروي
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ، وأليه ذهب الفراء ، والزجاج . وأكثر أرباب المعاني - وعيه يكون التثني
متوجها لأميرين على حد قول الاعشى :

لا يفتر الساق من - أين ومن وصب - ولا يعص على - شرسوفة الصفر -

واعترض بأن هذا إما يحسن إذا كان القدر لازماً لتقدير أو كاللزام حتى يلزم من نفيه نفيه بطريق برهاني
وما هنا ليس كذلك إذ الإلحاح ليس لازماً للسؤال ولا كلاً ، وأجيب بأن هنا مسلم إنهم يكن في الكلام
ما ينصبه وهو كذلك هذا لأن التعفف حتى يظنوا أعياء يقتضي عدم السؤال رأساً أو أيضاً (تعرفهم سيماء)
مؤيد لذلك إذ لو سألوا العرموا بالسؤال الوسم حتى عن تعرفان - السيماء - وقيل : المراد بهم لا يسألون وإن سألوا
عن ضروره لم يلجأوا ، ومن الناس من جعل المصوب مفعولاً مطلقاً للنبي أي يتركون السؤال إلحاحاً أي ملحين
في الترك وهو كما ترى ﴿وَمَا تَسْأَلُوا مِنْ حَبِيرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ٢٧٣﴾ فيجدر بكم به وهو ترغيب في الإلحاح
لا سيما على هؤلاء ، أخرج الخ - ومسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم : « ليس لمسكين الذي ترده القرة والتمران والمقمة والفصل إنما المسكين الذي يتعفف ، وافرخوا إن
شتم (لا يسألون الناس إلحافاً) » وتقديم الطرف مراعاة للنواصل أو إيماناً للبالغة .

﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ أي يعمرون الأوقات والأحوال بالخير والصدقة ،
فالمراد بالليل والنهار جميع الأوقات كما أن المراد بما عنده جميع الأحوال ، وقدم الليل على النهار والسر على العلانية
للإيمان بمرية الإحفاء على الإظهار ، وانتصاب (سراً وعلانية) على أيها مصدران في موضع الحال أي مبرين

ومعاني ، أو على أيهما حالان من صميم الإتيان على مذهب سيويه ، أو نعتن لمصدر محذوف أي الله ، فأقرأ ،
والله يعنى في ، واختلف فيمن نزلت ، فأخرج عبد الرزاق ، وابن المنذر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
أنها نزلت في علي كرم الله تعالى وجهه كانت له أربعة دراهم وأفق بالليل درهما والنهار درهما ، وسراً درهماً
وعلاية درهماً ، وفي رواية الكلبي : فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما حملك على هذا ؟ قال :
حملني أن استوجب على الله تعالى الذي وعدني فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ألا إن ذلك لك ؟
وأخرج ابن المنذر عن ابن المسيب أن الآية كلها في عثمان بن عفان ، وعبد الرحمن بن عوف في حقهم
في جيش العسرة ، وأخرج عبد بن حميد ، وابن أبي حاتم ، والنواحي عن طريق حسن بن عبد الله الصنعاني
أنه سمع ابن عباس رضي الله تعالى عنهما يقول في هذه الآية : (الذين ينفقون) الخ هم الذين ينفقون الخيل
في سبيل الله تعالى وهو قول أبي أمامة ، وأبي الدرداء ، ومكحول ، والأوزاعي ، ورواح بن يزيد ، ولا يأتي
ذلك ذكر السر والعلاية فلا يخفى ، وقال بعضهم إنها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه تصديق
بأربعين ألف دينار عشرة بالليل وعشرة بالنهار وعشرة بالسر وعشرة بالعلاية ، وتعلقه الإمام السيوطي -
بأن حديث تصدقه بأربعين ألف دينار رواه ابن عساکر في تاريخه عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، وحسن
الآية نزلت فيه - لم أقف عليه وكان من ادعى ذلك فيه ، أخرجه ابن المنذر عن ابن إسحاق قال : لما قص
أبو بكر رضي الله تعالى عنه واستخلف عمر خطب الناس فحمد الله تعالى وأثنى عليه ، وهو أهله ثم قال : أيها
الناس إن بعض الطمع فقر وإن بعض اليأس غنى وإنكم يجمعون مالا تاكلون وتؤملون مالا تتركون واعصوا
أن بعضاً من الشيع شعبة من النفاق فأنهفوا خيراً لأنفسكم فأين أصحاب هذه الآية وقرأ الآية الكريمة ، وأنت
تعلم أنها لا دلالة فيها على المدعى ﴿ فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ ﴾ انصوب لهم في خزائن الفصل ﴿ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ والقاء داحية في حيز
الموصول للدلالة على سببية ما قبله ، وقبله للمعظم والخبر محذوف أي - ومنهم الذين - اخبر ، ولذلك جاز الوقف على
علاية ﴿ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٢٧٤ تقدم تفسيره والإشارة في الآيات ظاهرة .
﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا ﴾ أي يأخذونه قيم سائر أنواع الانواع والتعبير عنه بالاكل لانه معظم مقصده ،
والربا في الأصل الزيادة من قولهم : ربا الشيء يربو إذا زاد ، وفي انشراح عبارة عن فضل مال لا يعايله عوض
في معاوضة مال بمال وإنما يكتب بالواو كالصلاة للتفخيم على لغة من يختم وزيدت الألف بعد هاتسهما الواو
الجمع فصار اللفظ به على طلق المعنى في كون كل منهما مشتملاً على زيادة غير مستحقة فأخذ لفظ الربا الحرف
الرائد وهو الألف بسبب اللفظ الذي يشابهه وهو الواو الجمع حيث زيدت فيه الألف كما أخذ معنى لفظ الربا
بمشابته معنى لفظ البيع لاشتغال المعين على معاوضته بالمال الرضا وإن كان أحد العوضين أزيد من الآخر
الكتابة بالواو والألف لأن اللفظ نصيباً ، وإنما لم يكتب الصلاة والزكاة هما لثلاثا يكون في مظنة الانبساط
ما جمع ، وقال الفراء : إنهم نعلوا الحط من أهل الخبرة وهم بطلانهم - ربوا - بواو ساكنة فكتب كذلك وهذا
مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون كتابته وكذا تثنيته بالياء لاجل الكسرة التي في أوله ، قال أبو البقاء .
وهو خطأ عندنا ﴿ لَا يَقُومُونَ ﴾ أي يوم القيامة - وهو قرئ في المند المشور - .

﴿ إِلَّا تَأْتِيَهُمُ اللَّيْلُ يَجْذِبُ الشَّيْطَانُ أَيْ إِلَّا قَبْلَهُ كَقَبْلِهِ الْمَصْرُوعُ فِي اللَّيْلِ - وَالْجَبْطُ - تَعْمَلُ
 تَعْمَلُ مَعْلٍ وَأَصْلُهُ ضَرَبَ مَنَازِلَ عَلَى أَعْيَانِهِ مُخْتَلَفَةً ثُمَّ يَجُورُ بِهِ عَنْ كُلِّ صَرْبٍ عَيْرٍ مَحْمُودٍ ، وَقِيَامُ الْمَرَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
 كَذَلِكَ مَخَاطَفَتُهُ - الْآثَارُ ، فَقَدْ أَخْرَجَ أَهْبَارِي عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِيَّاكَ اللَّهُ يَبْغِي
 لَا تَعْمَلُ الْمَوْلُوفُ عَنْ شَيْءٍ أَوْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَأَكْلُ الرِّبَا قَبْلَ أَكْلِ الرِّبَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَجُوبُ بِجَبْطٍ ثُمَّ
 قَرَأَ الْآيَةَ وَهُوَ يَمْلِكُ الْعَقْلَ وَلَا يَمْلِكُهُ ، وَأَمَلُ اللَّهِ تَعَالَى جَعَلَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَهُ يَعْرِفُ بِهَا يَوْمَ جَمْعِ الْأَعْظَمِ
 عَقُوبَةُ لَهُ كَيْ جَعَلَ لِبَعْضِ الْأَطْيَعِينَ أَمَارَةً تَلِيْقُ بِهِ يَعْرِفُ بِهَا كَرَامَةً لَهُ ، وَيَشْهَدُ لِنَاكَ - أَنْ هَذِهِ الْآيَةُ - يَمْنُونُ
 يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَمَّا مَحْبُوبِينَ مِنْ آثَارِ أَوْصِيَاءِهِ وَرَأَى هَذَا دَهَبُ أَرْعَاسٍ - وَأَبْنُ مَسْعُودٍ وَقْتَدَةُ ، وَاخْتَارَهُ الزَّجَاجُ -
 وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ : أَمْرٌ أَنْ يَشْبَهَ الْمَرَاتِ فِي حَرْصِهِ وَتَحَرُّكِهِ الْكَاسِبِ فِي الدُّنْيَا بِتَجَبُّطِ الْمَصْرُوعِ كَمَا يَقَالُ لِمَنْ يَسْرِعُ
 بِحَرَكَاتٍ مُتَعَمِّدَةٍ : قَدْ حَسَّ ، وَلَا يَبْقَى أَنَّهُ مُضَادٌّ لَهَا عَلَيْهِ سَلَفُ الْآيَةِ ، وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ دَاعٍ
 سِوَى الْإِسْتِعَادَةِ الَّتِي لَا يَمْتَنِعُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَقَامَاتِ فِي الْمَسِّ بِهَا أَيْ الْخَنُونِ يَقَالُ : مِنَ الرَّجُلِ هُوَ مُسَوِّسٌ
 إِذَا حَسَّ رَأْسَهُ الْمَسِّ بِأَلَدٍ وَسَمِيَ بِهِ لِأَنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَمْسُ الرَّجُلَ وَأَحْلَاطُهُ مُسْتَعِدَّةٌ لِلْمَسِّ فَتَفْسُدُ وَيَحْدُثُ
 الْجَنُونُ ، وَهَذَا لَا يَبْقَى مَا ذَكَرَهُ الْأَطْمَاءُ مِنْ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ عِلَّةٍ مَرَّةً سَوْدَاءُ لِأَنَّ مَا ذَكَرُوهُ سَبَبٌ قَرِيبٌ - وَمَا شِيرُ
 إِلَيْهِ الْآيَةُ - سَبَبٌ بَعِيدٌ - وَلَيْسَ مُضَادٌّ أَيْضًا بَلْ وَلَا مُتَعَكِّسٌ فَقَدْ يَحْصُلُ مِنَ وَلَا يَحْصُلُ جَنُونٌ كَمَا إِذَا كَانَ الْمَزَاجُ
 مُوَبَّغًا وَقَدْ يَحْصُلُ جَنُونٌ وَلَمْ يَحْصُرْ مِنْ كَمَا إِذَا مَدَّ الْخُرْجَ مِنْ دُونَ عُرْوَصٍ أُخْضِي ، وَالْجَنُونُ أَحْصَلُ الْمَسِّ قَدْ
 يَقَعُ أَحْيَانًا ، وَلَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ أَمَارَاتٌ يَعْرِفُ بِهَا ، وَقَدْ يَدْخُلُ فِي بَعْضِ الْأَجْسَادِ عَلَى بَعْضِ الْكَيْفِيَّاتِ رِيحٌ
 مُتَعَمِّدَةٌ تَعْلَقُ بِهَ رُوحٌ خَفِيَّةٌ تَنَاسِبُهُ فَيَحْدُثُ جَنُونٌ أَيْضًا عَلَى أُنْمٍ وَجْهِهِ وَرَعْمَا اسْتَوْلَى ذَلِكَ الْبُخَارُ عَلَى الْخَوَاسِ
 وَعَطْفُهَا ، وَاسْتَعْلَتْ تِلْكَ الرُّوحُ الْخَفِيَّةُ بِالتَّصَرُّفِ فِي تَكَلُّمٍ وَتَهَلُّسٍ وَتَسْمِيٍّ ، كَلَامُ ذَلِكَ الشَّخْصِ الَّتِي هَامَتْ بِهِ مِنْ
 غَيْرِ شُعُورٍ لِلشَّخْصِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا ، وَهَذَا كَالْمُشَاهِدِ لِمُحَرِّسٍ لَدَى يَكَادِيمٍ مَذْمُومَةٍ مَكَارِمًا مَكْرًا لِلْمُشَاهِدَاتِ
 وَقَالَ الْمُعْتَرِضُ وَافْقَالُ مِنَ التَّنَافُوتِ : إِنْ كَوْنُ الصَّرَعِ وَالْجَنُونِ مِنَ الشَّيْطَانِ - بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ
 كَمَا قَالَ تَسَالَى حِكَايَةُ عَنْهُ - (وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ) الْآيَةُ (مَا) هَذَا وَارِدٌ عَلَى مَا يَزْعُمُهُ الْعَرَبُ
 وَيَعْتَقِدُونَهُ مِنْ أَنَّ الشَّيْطَانَ يَجْبُطُ الْإِنْسَانَ فَيَصْرَعُ وَأَنَّ الْحَيَّ يَمْسُهُ فَيَخْلُطُ عَقْلُهُ وَلَيْسَ لِبَذَلِكَ حَقِيقَةٌ - وَلَيْسَ
 شَيْءٌ بَلْ هُوَ مِنَ تَحْطُّ الشَّيْطَانِ بِقَاتِنِهِ وَمِنْ رَعْمَانِهِ الْخُرُودُ بِقَوَاطِعِ لَشَرِّهِ فَقَدْ وَرَدَ : مَا مِنْ مَوْلُودٍ يُولَدُ إِلَّا
 يَمْسُهُ الشَّيْطَانُ فَيَسْتَهْلِكُ صَارِعًا ، وَفِي بَعْضِ الْأَطْرَاقِ « لَا تُنْعِنُ الشَّيْطَانُ حَاصِرَتُهُ » وَمِنْ ذَلِكَ يَسْتَهْلِكُ صَارِعًا
 إِلَّا مَرِيضًا وَأَنَّهُ لَقَوْلُ أَهْلِهَا (وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتُهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) ، وَهُوَ لَهُ مَعْنَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « كَمَا وَصَّيَانُكُمْ أَوَّلَ الْعِشَاءِ فَإِنَّهُ وَقْتُ انْتِشَارِ الشَّيَاطِينِ » وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ لِمُقَوِّدٍ الَّذِي اخْتَنَفَتْهُ الشَّيَاطِينُ
 وَرَدَتْهُ فِي زَمَانِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ حَدَّثَ مِنْ شَأْنِهِ مَعَهُمْ قَالَ : « لَجَأْتُ خَاطِرَ كَأَنَّهُ جَمَلٌ قَبْعَثَرِي فَأَحْتَمَلِي
 عَلَى حَافِيهِ مِنْ حَوَائِجِهِ » إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْآثَارِ ، وَفِي لَفْظِ الْمَرْجَانِ فِي أَحْكَامِ الْخَانِ كَثِيرٌ مِنْهَا ، وَاعْتِقَادُ تَأْسُفٍ
 وَأَمَّا السَّنَةُ مِنْ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ أُمُورٌ حَقِيقِيَّةٌ وَهِيَ كَمَا أَحْبَبَ الشَّرْعُ عَلَيْهَا وَالْإِزَامُ تَأْوِيلُهَا كُلُّهَا يَسْلُظُ مَخْطُاطُ طَوِيلًا
 لَا يَمِيلُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُعْتَرِضُ وَمِنْ حِدَا حُدُودِهِ وَمِنْهَا وَنَحْوَهُ خَرَجُوا عَنْ قَوْعِ شَرِّهِ الْقَوِيمِ فَاحْذَرُوا قَاتِلَهُمْ اللَّهُ
 أَيْ يُؤْفِكُهُمْ ، وَالْآيَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي مَعْرِضٍ لَا اسْتِدْلَالَ عَلَى مَدْعَاهُمْ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ إِذَا السَّاطَانُ الَّذِي فِيهَا إِنَّمَا

هو القهر والإجبار، التي تمنعته لا تعرض للإبداء والتصدى لما يحصل سببه الهلاك، ومن تتبع الآثار
الروية وجد التأثير عما فطنت بحور وقوع تلك من الشيطان بل وقوعه بالفعل، وحبر الطاعون من
حر أعانتكم أخيراً صريح في ذلك، وقد حمل بعض مشايخ المأخزين على نحو ما حملنا عليه مسألة السجدة
والنس حيث قال: «يبي هو» إذا تعص نعماً خصوصاً مستعداً للحل والتركيب، فسر منه وتجاوز آخره
سببه نأيه على هو تيمناً أو مقصد، فجزء مارية محرقه ابتدع به روح خديعة تناسبها في الشارة وذلك نوع من
الحيل فيها على ما عرف في الكلام أحسام حية لا ترى إلا العلب علم الموائية أو المارية ولها أروع عقلاء
وعه عقلاء تتوالت وتكون فلا بد واحد منها طبعاً أو إرادة على شخص أو نفذ في مثله، أو صرت
وذلك منه به يحصل فيه محبة في ذلك لشر من القوة السمية وما في الشخص من الاستعداد لتأثره
بما هو مقصود الأسباب العادية في المسألة - أنه شديد ههناك غالباً مظهر للتعاويل والتهرب في الأكثر
سبب إفساده للراح المستعد، وهذا يحصل أضع بين الأقوال في هذا الباب - وهو تحقيق حسن لم يجد له
بما يجد ما مضاه في شأن المس - لأحد سواها وبهذه ط.

والخبر والمجور، وتعلق بما فعله من الفعل المسمى ساءاً - على أن نفس (بلا) يعص فيما بعدها إذا كان ظرفاً
في اندر المصنوع أي لا يقومون من جهة المس الذي هم سبب - أكلهم الربا أو - يقوم - أو - ينتجبه -
(ذلك) إشارة إلى الأكل أو إلى ما نزل بهم من العذاب - «أَتَسْمِعُونَ لَأَنَّمَا يُبَيِّعُ مِثْلُ الْبُيُوتِ» أرادوا تضمها
في ذلك واحد لا يهتبهما إلى نوع حيث حل بيع - فبعض درهم بدرهمين حل بيع درهم بدرهمين إلا أنهم
جعلوا الربا أصلاً في الحل وشبهوا ببيع درهم بدرهمين كما في قوله -
ومهمه معدة أرباؤه - كأل (لون أرباؤه سماءه).

وقد يجوز أن يكون التشبيه غير مقلوب ساءاً على ما فهموه أن البيع إنما حل لأجل الكسب والفائدة
وذلك في الربا متحقق وفي غيره موهوم - وأحل الله البيع وحرم الربا - جملة مسأفة من قد تعالى رداً عليهم
وإسكاراً لتسويتهم، وحاصله أن ما ذكرهم فياس فاسد الوضع لأنه معارض للنص فهو من عمل الشيطان على
أن بين البابين فرقاً، وهو أن من باع نوباً تساوى درهم بدرهمين فقد جعل الثوب مقابلاً لدرهمين فلا شيء
منهما إلا وهو في مقابلة شيء من الثوب، وأما إذا باع درهمين بدرهمين فقد أحده الدرهم الزائد غير عوض ولا يمكن
جعل الامهال عوضاً إذا الامهال ليس بمال حتى يكون في مقابلة المال - وقيل - الفرق بينهما أن أحدهما درهمين
في الثاني صائم حتماً وفي الأول مجبر عسائس الحاجة إلى الساعة أو بتوقع رواجها، وجوز أن تكون الخلقة
من نسبة كلام الإسكار إسكاراً لتشريع ورداً لها أي مثل هذا من الفرق بين المماتلات لا يكون عند الله تعالى
فهو حينئذ حاليه وفيها - قد - مقدرة ولا يخفى أنه من بعد مكانه، ويظهر عموم البيع والربا في كل ربا
إلا ما حصه الدين من محرم بعض البيوع وإحلال بعض الربا، وقيل: هما مجملان فلا يقدم على تحليل بيع
ولا تحريم ربا إلا بدين، ويؤيده ما أخرجه الإمام أحمد - وابن ماجة - وابن جرير عن عمر بن الخطاب رضي
الله تعالى عنه أنه قال: من أحرما أول آية الربا وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يفسرها
لأعدوا الربا والريه (فمن جاءه مؤرخة) أي من بلغه وعطو وجر كالتى عن الربا واستحلاله، و (من)

شرطية أو موصولة. و (موعظة) فاعل جاء. وسقطت التاء لأنه صل وكون التأنيث مجازياً مع ما في الموعظة معنى من التذكير، وقرأ أي. والخس جاءته بالحق التاء (من ربه) متعلق بحاله أو بمحذوف وقع صفة لموعظة وعلى التقديرين فيه تعظيم لشأنها وفي ذكر ذلك تأنيص لقبول الموعظة إذ فيه إشعار بإصلاح عبده و (من) لا ابتداء العاية أو للتبويض وحذف المضاف (فَاتَتْهُ) عطفت على جاءه أي فانتظت بلا تراخ وتمع النهي (فَلَهُ مَا سَلَفَ) أي ما تقدم أخذه قبل التحريم لا يسترد منه، وهذا هو المروي عن الباقر وسعيد بن جبير، وقيل: المراد لا مؤاخذه عليه في الدنيا ولا في الآخرة فيما تقدم له أخذه من الربا قبل، وإلقاء إمام للجواب أو صلة والخبر، و (ما) في موضع الرفع بالطرف إن جعلت (من) موصولة، وبلا ابتداء إن جعلت شرطية على رأى من يشترط الاعتماد، وكون المرفوع اسم حدث، ومن لا يشترطها يجوز كونه فاعل الظرف (وَأَمْرُهُ) أي انتهى بعد التحريم (إِلَى اللَّهِ) إن شاء عصمه من الربا فلم يفعل وإن شاء لم يفعل، وقيل: المراد إنه يجازيه على انتهائه إن كان قول الموعظة وصدق الية أو يحكم في شأنه يوم القيامة بما شاء لا اعتراض لحكم عليه.

ومن الناس من جعل الصمير المجرور لما (سلف) أو للربا وظاهراً خلاف الظاهر (وَمَنْ عَادَ) أي رجع إلى ما سلف ذكره من فعل الربا واعتقاد جوازه والاحتجاج عليه بقياسه على البيع (فَأُولَئِكَ) إشارة إلى من عاصوا الجمع باعتبار المعنى (أَتَحْبِبُ النَّارَ) أي ملازموها (هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٧٥) أي ما كانوا أبداً لكرهم، واحدة مفررة لما قبلها: وجعل الرعشى متعلق - عاد - الربا فاستدل بالآية على تحبب مرتكب الكبيرة وعلى ما ذكرنا وهو التفسير المأثور. لا يبقى للاستدلال بها مسأغ، واعتراض بأن الخلود لو جعل جرماً للاستحلال بقى جزء مرتكب الفعل من غير استحلال غير مذكور في الكلام أصلاً لا عبارة ولا إشارة مع أنه المقصود الأهم بخلاف ما لو جعل ذلك جزء أصل الفعل فإن المقصود يكون مذكوراً صريحاً مع إقادته جزء الاستحلال وأنه أمر فوق الخلود، وأجب بأن ما يكفر مستحله لا يكون إلا من كبائر المحرمات وجزاؤها معلوم ولذا لم ينفه عليه لظهوره، وقال بعض المحققين في الجواب: إن جعل ذلك إشارة إلى الأقل كان الجراء القيام المذكور من القبور إلى الموقف ركني به نكالا، ثم أجبر أن حاملهم على الأقل كان هذا القول فأشهر الوصف أولاً أن الوعيد به ثم ذكر موجب اجترأهم فعل على أنه وعيد كل آكل سواء كان حامله عليه ذلك القول أو لا. وأما قوله سبحانه: (فإن جاءته موعظة من ربه فاتته) وقوله تعالى: (من عاد) فهو في القائل المعتقد وإن جعل إشارة إلى القيام المذكور فالجزء ما يفهم من ضم الفعل إلى القول فإنه لو لم يكن له مدخل في التعذيب لم يحسن في معرض الوعيد، والقول بأن المعلق الربا والآية محمولة على التعليظ خلاف الظاهر فتدبر.

(يَسْحَقُ اللَّهُ الرِّبَّوْنَ) أي يذهب بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه، أخرج أحمد وابن ماجه، وابن جريج، والحاكم وصححه عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إن الربا وإن كثرت معاقبته تصير إلى قتل»، وأخرج عبد الرزاق عن معمر قال: سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الربا أربعون سنة حتى يموت، ولعل هذا مخرج مخرج الناب، وعن الضحاك أن هذا الحق في الآخرة بأن يظل ما يكون منه ما يثوم فثمه فلا يفي.

لأمله منه شيء. **وَيَرْبِي أَوْلَادَهُ** يربده، ويصاعب ثوابها ويكثر المال الذي أحرحت منه الصدقة
أخرج ابن عساق. ومسلم عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: من تصدق بعدل
ثمرة من كسب طيب - ولا يصل الله تعالى إلا طيباً - قال الله تعالى يصله، يمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم
فلوه حتى تكون مثل الجبل». وأخرج الشافعي. وأحمد مثل ذلك، والنسبة في الآية أن المربي إنما طاب
الربا زيادة في المال ومع الصدقة إنما يمنها لطلب زيادة المال، فحين سبحانه أن الربا سبب نقصان دون العبد
وأن الصدقة سبب النماء دون نقصان - كذا قيل - وحملوه وجهاً لتعقيب آيات الإفاق بآية الربا
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ لا يرهى **قُلْ كَسَبُكُمْ** متمسك بالكفر مقيم عليه معادله **﴿أَنْتُمْ﴾** ٢٧٦ متمسك في ارتكابه
والآية لعموم السلب لا لسبب العموم إذ لا فرق بين واحد وواحد، واختيار صيغة المبالغة للتنبيه على مطاعة
أهل الربا ومستحله، وقد ورد في شأن الربا وحده ما ورد فكيف حاله مع الاستحلال؟ العادة أن الله تعالى من ذلك
وقد أخرج الطبراني. والبيهقي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
قال: «درهم ربا أشد على الله تعالى من ست وثلاثين ذبّة» وقال: «من نكح لجه من سحت فأنار أولى به»
وأخرج ابن ماجه وغيره عن أبي هريرة قال: «قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: إن الراسعون
باباً أدناها مثل أن يقع الرجل على أمه وإن أرى الربا استطالة المرء في عرض أحبه»
وأخرج جميل بن دراج عن الإمامية عن أبي عبد الله الحسين رضي الله تعالى عنه قال: «درهم ربا أعظم
عند الله تعالى من سبعين ذبّة كلها، بدأت محرم في بيت الله الحرام». وأخرج عبد الرزاق. وغيره عن أبي كرم
الله تعالى وجهه أنه قال: «لئن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في الربا حمة آكله وموكله وشاهد يهتك به»
﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بما وجب لايمان به **﴿وَعَمِلُوا﴾** الاعمال **﴿الصَّالِحَاتِ﴾** على الوجه الذي أمروا به
﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ تخصبهما بالذكر مع إدراجهما في الاعمال للتنبيه على عظم نصابهما،
فإن الأولى أعظم الاعمال البدنية. والثانية أفضل الاعمال الدالية **﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾** الموعود لهم حال كونه
﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ وفي التعبير بذلك يريد نصف وشريف **﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾** ٢٧٧
لوفور حظهم **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾** في الطاهر **﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾** أي قوا أنفسكم عقابه وذروا **﴿أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾** أي اتقوا
﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ لكم عند الناس **﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾** ٢٧٨ عن مصمم القلب فإن دليله امتثال
ما أمرتم به وهو شرط حذف جوابه ثقة بما فيه، و (من) تبعية متعلقة بمحذوف ومع حالاً من فاعل بقى،
وقيل: متعلقة - بقى - وقرأ الحسن - بقى - بطلب الياء ألقا على لغة طيء، والآية ما قال السدي: نزلت في
العباس رضي الله تعالى عنه ابن عبد المطلب. ورجل من بني المغيرة كان شريكاً في الجاهلية يسلمان والربا
إلى ناس من ثقيف من بني حمزة وعمرو بن عمرو بن عبد المطلب ولها أموال عظيمة من الربا فتركوا حين نزلت
وأخرج ابن أبي حاتم عن مقاتل قال: نزلت هذه الآية في بني عمرو بن عمرو بن عوف الثقفي. ومسعود
ابن عمرو بن عبد المطلب بن عمرو - وبيعة بن عمرو - وجبيب بن عمرو وكلهم أخوة وعم الطالون، والمطلوبون

بنو المغيرة من بني مخزوم وكانوا يدينون بني المغيبة في الجاهلية بالربا وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم صالح قديما فطلبوا ربهم إلى بني المغيبة وكانه الاعطيا فقال بنو المغيرة : والله لا نعطي الربا في الاسلام وقد وصحه الله تعالى ورسوله عن المسلمين فعمروا شأهم معاذ بن جبل - ويقال - كتاب بن أسيد وكتب إلى رسول الله ﷺ أن بني عمرو بن عبيد يطلبون ربهم عند بني المغيبة فأمر الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) الح ، فكتب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى معاذ بن جبل أن أعرض عليهم هذه الآية فإن فعلوا عليهم رموس أموالهم وإن أبوا فآذنتهم بحرب من الله تعالى ورسوله وذلك قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْمَلُوا فِيهِ فَأُولَئِكَ نَتُخَدُّهُمْ بَمُحَرَّبٍ ذُو فَرْسٍ مَرَّةً ﴾ . وقيل : لا تحرب من الله تعالى وهما ﴿ تَحْرَبُ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ وهو تحرب المرتدين على الأول ولو كره البغايا لإمامهم إنكار حرمة وإمام مع الاعتراف ﴿ قَادُوا فِيهِ أَيْ قَاتِلُوا ﴾ . وبذلك قرأ الحسن - وهو التفسير المأثور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ﴿ تَحْرَبُ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ وهو تحرب المرتدين على الأول ولو كره البغايا على الثاني ، وقيل : لا تحرب حقيقة وإنما هو تهديد ونحوه وجمهور المفسرين على الأول - وقرأ حمزة وعاصم فروايتان عياش فآذنا المدا أي فأعلموا بها أسكنكم أو بعضكم مصالحو غيركم بوجه مستلزم لطلبهم بالحرب على أئمتهم وجه وتكثير - حرب - للتعظيم ، ولنا بمن قبل بحرب الله تعالى بالأصالة ، أخرج أبو يعنى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها لما نزلت قال : بقيت لا يدري لنا تحرب الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ وَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ ﴾ عما يوجب الحرب ﴿ فَلَكُمْ رُءُوسُ أُولَئِكَ ﴾ تأخذونها لا عبر ﴿ لَا تَنْظُلُّونَ ﴾ غرامكم مأخذ الزيادة ﴿ وَلَا تَنْظُلُّونَ ٢٧٩ ﴾ أئمتهم من ملهم بالفصل من رأس المال أو به وببحر الماهل وقرأ المفضل عن عاصم - لا تظلمون - الأول بالسالم المول والثاني بالسالم الماهل على عكس القراءة الأولى والخطأ إماتة - وهو الظاهر - وإما في محل نصب على الحال من الصبر في (لكم) والعامل ما تضمنته الجار من الاستقرار لوقوعه خبراً - وهو وآى الاحش - ومن ضرورة تعلق هذا الحكم بتوهم عدم ثبوته عند عدمه لأن عدمها إن كان مع إنكار الحرمة فهم المرتدون ومالهم المكسب في حال الردة في المسلمين عند الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وكذا سائر أموالهم عند الشافعي رضي الله تعالى عنه ، وعدده هو لورثتهم ولا شيء لهم على كل حال وإن كان مع الاعتراف فإن كان لهم شوكه فهم على شرف العتق لم يكن تسليم لهم رموسهم فكيف رموس أموالهم وإلا فكذلك عدا بن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقد أخرج ابن جرير عنه أنه قال : من كان مقيما على الربا لا يزع عنه حتى على إمام المسلمين أن يسديه فإن زرع وإلا صرب عنقه ، ومثله عن الصادق رضي الله تعالى عنه ، وأما عند غيرهما فهم محبسون إلى أن تظهر توهمهم ولا يمكنون من التعريفات رأسا فالمل يتوالم يسلم لهم شيء من أموالهم ، إنما يسلم بموتهم لورثتهم ، قال المولى أبو السعود - وغيره : واستدل بالآية على أن المنتفع عن أداء الدين مع القدرة ظلم يعاقب بالخس وغيره وقد حص ذلك الفقهاء أتم تفصيل ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ ﴾ أي لمن وقع المطلوب - ذا عسار لضيق حاله من جهة عدم المال على - إذ - فإن قلعة موجود بعض الكوفيين - إن - تكون ناقصة ، و (ذو) اسمها والخبر محذوف أي - وإن كان ذو عسرة أكم عليه حق أو غريبا أو من عراكمه وقرأ عثمان رضي الله تعالى عنه ذا عسرة - وقرئ - ومن كان ذاعمة - وعلى القراءتين (كان) ناقصة واسمها ضمير مستكن فيها يعود للعريم ، وإن لم يذكر ، والآية نزلت - كما قال الكلبي - حين قالت بنو المغيرة لبني عمرو

ابن عمير : نحن اليوم أهل عسرة فأخرونا إلى أن تدرك البثرة فأبوا أن يؤخروهم في فطرة في الفاء جواب الشرط - ونظرة - مبتدأ خبره محذوف أي فليكن نظرة أو فاعل بفعل مصر أي فليكن نظرة ، وقيل : خبر مبتدأ محذوف أي فالأمر ، أو قالوا يجب طهره ، والنظرة كالنظرة - بسكون الهمزة الانتظار ، والمراد به الإهمال والتأخير ، وقرأ عطاف فناظره بضمزة ناظر إلى ضمير (دو عسرة) أي فالاستحقاق ماطره أي مستطره وبهله وصاحب فطرته على طريق - لابن ، وتندر - وعنه أيضا فناظره - أمراً من المفعلة أي فاعله بالنظرة إلى ميسرة

أي إلى وقت أو وجود يسار ، وقرأ حمزة ، وناقم - ميسرة - بصم السين وهما لغتان كشر ففهم مشقة ، وقرئ بهما مصافين بحذف التاء وإقامة الإصاقه مقامها فاندفع ما أورد على هذه القراءة بأن مفعلاً بالصم معدوم أو شاذ وحاصله أنها مفعلة لا مفعول وأجيب أيضاً بأنه معدوم في الاتحاد وهذا جمع ميسره - كما قيل في مكرم - جمع مكرمه ، وقيل : أصله ميسورة تخففت بحذف الواو دلالة الضمة عليها (وَأَنْ تَصَدَّقُوا) بحذف إحدى التائين ، وقرئ بتشديد الصاد على أن أصله تصدقوا فقلبت التاء الثانية صاداً وأدغمت أي وتصدقكم على معسري غرما تمكم ربوس

أموالكم كلا أو بعضاً (خَيْرُكُمْ) أي أكثر نواباً من الاظهار ، أو خير مما تأخذونه سفاد ذلك وبما هذا أخرج ابن المنذر عن الضحاك قال : النظر موجه وحير الله تعالى الصدقة على النظرة ، وقيل : المراد بالتصدق الإظهار لما أخرج أحمد عن عمران بن الحصير قال : قال رسول الله ﷺ من كان له على رجل حق فأخذه كأنه بكل يوم صدقة ، وصحفه الإمام مع مخالفته للأثر بأن وجوب الإظهار ثبت بالآية الأولى فلا بد من حمل هذه الآية على فائدة زائدة وبأن قوله سبحانه (خَيْرُكُمْ) لا يليق بالواجب بل بالمعصية ، واستدل بطلاق الآية من قال بوجوب إظهار المعسر مطلقاً سواء كان الدين ديناً أم لا ، وهو الذي ذهب إليه ابن عباس رضي الله تعالى عنه ، والحسن ، والضحاك ، وأئمة أهل البيت ، وذهب شريح ، وإبراهيم النخعي ، وابن عباس رضي الله تعالى عنهما في رواية عنه إلى أنه لا يجب إلا في دين الربا خاصة وتأولوا الآية على ذلك (إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٢٨٠) جواب (إِنْ)

تخفون أي إن كنتم تعلمون أنه خبر لكم علمتموه - وجهه تحريض على الفعل (وَاتَّقُوا يَوْمًا) وهو يوم القيامة أو يوم الموت وتكثيره للتفخيم كما أن تعليق الانقضاء بالمعالي في التحذير عما فيه من الشدائد التي تجعل الولدان شيئاً (تَرْجِعُونَ فِيهِ) على البناء للمفعول من الرجوع يقرئ على البناء للمفاعل من الرجوع والاول أدخل كما قيل : في التهربل ، وقرئ - يرجعون - على طريق الالتفات ، وقرأ أبي - تصيرون - وعبد الله - ردون -

(إِلَى اللَّهِ) أي حكمه وفصله (ثُمَّ تَوَفَّى) أي تعطي كلا (كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ) أي جزاء ذلك إن خيراً أو غير ، وإن شراً فشر ، والكسب العمل كيف كان كما نطق به اللغة وذلك عليهما لا تارة ، وكسب الاشعري لا يشعر به سوى الاشاعرة (وَهُمْ لَا يَبْطُلُونَ ٢٨١) جملة حالية من كل نفس وجمع باعتبار المعنى ، أو أعاد الضمير أولاً مفرداً اعتباراً باللفظ ، وقدم اعتبار اللفظ لأنه الأصل ولأن اعتبار المعنى وقع رأس فاصلة فكان تأخيرها أحسن ، وذلك أن تقول : إن الجمع أنسب بما يكون في يومه ، كما أن المراد أولى فيها إذا كان قبله • أخرج غير واحد من غير طريق عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن آية (وَاتَّقُوا يَوْمًا) الخ آخر

من القرآن، واحداً في مدة حياته بعدها عليه الصلاة والسلام فقبل: سبع يال، وقيل: سبعة أيام، وقيل: ثلاث ساعات، وقيل: أحداً وعشرين يوماً، وقيل: أحداً وثلاثين يوماً ثم مات - نسي هو - حياً ومناً ﷺ •
 روى أنه قال: اجعلوها من آية الرماة آية الدين، وفي رواية أخرى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال: «جاءني جبرائيل فقال اجعلوها على رأس مائتين وثلاثين آية من التفرقة ولا يعارض الرواية عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في أن هذه آخر آية نزلت - أخرجه البخاري - وأبو عبد - وابن جرير والبيهقي من طريق النعماني عن رضي الله تعالى عنه أنه قال: آخر آية أنزل الله تعالى على رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم آية الرماة، ومنه ما أخرجه البيهقي من طريق ابن المسيب عن عمر بن الخطاب - كما قاله محمد بن سبعة فيما نقله عنه علي بن أحمد الكرماني - أن المراد من هذا أن آخر ما رز من الآيات في السور آية الرماة، أو أن المراد من ذلك من آخر ما نزل كما يصرح به ما أخرجه الإمام أحمد، ولما أمر سبحانه بإظهار المصير وتأجيله عقبه بدان أحكام الحقوة المواجهة وعقود المداينة فقال عمر من قال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا** فانه تعالى وبما جاء منه **﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ﴾** أي تعاملتم وداين بعضكم بعضاً **﴿بِدين﴾** فائدة ذكره تخلص المشترك ودفع الإيهام بها لأن (تداينتم) بمعنى تعاملتم بدين، وبمعنى تجاريتهم، ولا يرد عليه أن السياق يرעה لأن الكلام في العوصبة على أن السياق قد لا يتد له إلا القطر، (وقيل ذكر لرحم إليه الضمير إذ لولاه لفسد فكتبوا الدين فلم يكن النظم بذلك الحسن عند ذي الذوق العارف بأساليب الكلام، واعتراض أن لتداين يدل عليه فيكون من باب (اعتدلوا دواً أقرب) وأجيب بأن الدين لا يراد به المصدر بل هو أحد العوصين ولادالة للتداين عليه إلا من حيث السياق ولا يكتفى به في معرض البيان لاسيما وهو ملتبس، وقيل: ذكر لانه أبين لتوزيع الدين إلى مؤجل، وحال ما في التكسير من التشيع والتضييق لخص بالدية ولأنه يذكر لاحسن أن الدين لا يكون إلا كذلك **﴿إلى أجل﴾** أي وقت وهو متعلق بتداينتم، ويجوز أن يكون صفة للدين أي مؤجل أو مؤجل إلى أجل - أي - مسمى كمال أيام أو الأشهر، أو نظائرهما، فيب العلم ويرفع الجهالة لا بسحو الحصاد ولا يعود على موضوعه بالفض **﴿فأكثره﴾** أي الدين لأجله لانه أرفق وأوثق، والجمهور على استحبابه لقوله سبحانه: (فان آمن بعضكم بعضاً) والآية عند بعض متأخرة في أن كل دين حكمه ذلك، وابن عباس يخص الدين بالسلم فقد أخرج البخاري عنه أنه قال: أشهد أن السلف المصور إلى أجل مسمى أن الله تعالى أحله وأذن فيه - ثم قرأ الآية - واستدل الإمام مالك به على جواز تأجيل العرص **﴿وَلْيَكُتَبْ بَيْنَكُمُ قَاتِبٌ بِالْعَدْلِ﴾** بيان لكيفية الكتابة المتأخر بها وتعيين من يتولاها أثر الأمر بها إجمالاً، ومفعول - يكتب - محذوف لغة، فنهامه أو لفصده إلى إيفاء نفس العمل والتقييد بالطرفين اللذين بأنهم ينبغي للكتاب أن لا ينفرد به أحد المتعاملين دعماً للثبته والحار متعلق محذوف وقع صفة للكتاب - أي ليس الكتاب من شأنه التسوية وعدم الميل إلى أحد الجانبين: بزيادة أو نقص - ويجوز أن يكون ظرها لغواً متعلقاً بكتاب - أو جعله، والمراد أمر المتداينين على طريق الكتابة بكتابة عدل لخصه دين حتى يكون ما يكتبه موثقاً متفقاً عليه بين أهل العلم، قال الكلام - كما قال الطيبي - مسوق لمعي، ومدمع فيه آخر بإشارة النص - وهو اشتراط الفهامة في الكتاب لانه لا يقدر على التسوية في الأمور

الخطوة إلا من كان فيها - ولهذا استدل بعضهم بالآية على أنه لا يكتب الوثائق إلا عارف بها عدل مأمون،
 ولم يكن كذلك يجب على الإمام أو نائبه منه لئلا يقع الفساد ويكثر النزاع والله لا يحب المفسدين •
 ﴿وَلَا يَأْتِ كَاتِبٌ﴾ أى لا يسمع أحد من الكتاب الموصوفين بما ذكر ﴿أَنْ يَكْتُبَ﴾ بين المتدابين كتاب
 الدين - ﴿فَاعْتَبِرْهُ﴾ أى لا حل ماعليه الله تعالى من كتابه الوثائق وتفضل به عليه وهو متعلق بكتبه والكلام
 على حد - وأحسن كما أحسن الله تعالى اليك - أى - لا يأتى أن يتفضل على الناس بكتابه لاجل أن الله تعالى
 تفصل عليه وميزه - ويجوز أن يتعلق بالكاتب - بأن يكتب - على أنه نعمت مصدر محذوف أو حال من ضمير
 المصدر على رأى سيوفيه، والتقدير أن يكتب كتابة مثل ماعليه الله تعالى أو أن يكتبه أى الكتب مثل ماعليه الله
 تعالى وبه له بقوله سبحانه : (بالعدل) وجوز أن يتعلق بقوله تعالى ﴿وَيَكْتُبُ﴾ والعلم عبر مائة كفى
 (وربك فكبر) لا يصح فيه فى المعنى هو الأمر بالكتابة بعد النهى عن الأداء منها على الإزالة كيد، وأصحح إليه
 لأن النهى عن الشيء ليس أمراً بقضه صريحاً على الأصح فلهذا ذكره صريحاً اعتناء بشأن الكتابة، ومن هذا
 ذهب بعضهم إلى أن الأمر هو جوسوس من روص الكفاية ولكن الأمر لما كان لئلا يعين صرّف عن ذلك لئلا يعود
 مانعهم فى مسألة جهالة الاجل، وأما على الوجه الثانى فلا تأكيد وإنما هو أمر بالكتابة المقيدة بعد النهى عن الامتناع
 من المنفعة وهذا لا يفيد التأكيد لأن النهى عن الامتناع عن المطلق لا يدل على الأمر بالمقيد لكون ذكر منعه
 تأكيداً، ودعاه بعضهم لأنه إذا كان الامتناع عن مطلق الكتابة منياً فلأن يكون الامتناع عن الكتابة الشرعية
 منياً بطريق الأولى، وانتهى عن الامتناع من الكتابة لشرعية أمرها فيكون الأمر بالكتابة لشرعية صريحاً
 للتأكيد، وأيضاً إذا ورد مطلق ومقيد والحديث واحدة بمحذوف المطلق على المقيد سواء تقدم المطلق أو تأخر فكما
 حمل الأمر بمطلق الكتابة فى الوجه الأول على الكتابة المقيدة ليفيد التأكيد فلم يحمل النهى عن الامتناع عن
 مطلق الكتابة على الكتابة المقيدة للتأكيد، وهل التفرقة بين الأمرين إلا تحكم تحت كما لا يخفى ١٤ •
 (و) قيل إما مصيرية أو كافة - وجوز أن تكون موصولة أو موصوفة - وعليهما فالضمير لها، وعلى الأولين
 للكتاب، وقدر بعضهم على كل تقدير المفعول الثانى لعلم كتابة الوثائق فانهم ﴿وَلْيَسِّرْ﴾ من الإملال
 بمعنى الإلقاء على الكاتب ما يمكنه وفعله أمثلت، وقد يدل أحد المضاعفين ياءاً وبينه المصدر
 فيه وتبدل هرة لتطرفها بعد ألف زائدة فيقال : إملأ فهو الإملال بمعنى أى، وليكن الملقى على
 الكتاب ما يكتبه من الدين ﴿لَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ وهو المطلوب لأنه المشهود عليه فلا بد أن يكون هو المقر
 لا غيره وانتهى المقصر من تعليق الحكم بالوصف فإن ترتيب الحكم على الوصف مشعر بالدية ولا حصل عدم
 على أخرى ﴿وَلْيَسِّرْ﴾ أى الذى عليه الحق ﴿لَا يَسِّرْهُ﴾ جمع بين الإيسر والخيل والوصف الجليل بمبالغة فى المحث
 على التقوى يذكر ما يشعر بالجلال والجمال ﴿وَلَا يَسِّرْهُ﴾ أى لا يسهل منه أى من الحق الذى يملكه على
 الكاتب ﴿شَيْئاً﴾ وإن كان حقيراً، وقرئ شأ بطرح الهزة وشياً بالتشديد. وهذا هو التفسير المأثور عن
 سعيد بن جبير، وقيل: يجوز أن يرجع ضمير - يتق - للكاتب وليس شئ لأن ضمير يتقس لمن عليه الحق إذ
 هو الذى يوقع منه البخش حاصه، وأما الكاتب فيتوقع منه الريادة كما يتوقع منه التقص فلا يريد منه لئله

عن كليهما ، وقد قيل ذلك حيث أمر بالعدل ، راجع على معاد كل مهماتكم لا يدل عليه دليل ، وإن شدد في تكليف الحمل حيث جمع فيه بين الأمر بالانقار والبهى عن البخس لما فيه من الدواعى إلى المهي عنه فإن الإنسان مجبول على دفع الضرر عنه ما أمكن ، وفي (منه) وجهان : أحدهما أن يكون متعلقاً ببخس و - من - لا ابتداءً بالغاية ، وثانيهما أن يكون متعلقاً بمحذوف لأنه في الأصل صفة للذكرة فقدمت عليه نصبت حالاً ، و (شيتاً) إما معقول به وإما مصدر **﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾** صرح بذلك في موضع الاختيار لزيادة الكشف لا لأن الأمر والنهي لغيره ، وعليه متعلق بمحذوف أى وجب والحق فاعل ، وجوز أن يكون (عليه) خبراً مقدماً ، (الحق) مبتدئاً مؤخراً فنكون الجملة اسمية ، وعلى التقديرين لا محل لها من الأعراب لأنها صلة الموصول **﴿سفيهاً﴾** أى عاجزاً أحق قاله ابن زيد ، أو جافلاً بالاملاء قاله مجاهد ، أو مبغضاً لما له ومفسداً لديه قاله الشافعي **﴿أو ضعيفاً﴾** أى صيماً أو شبيهاً حرماً **﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُلْهُهُهُ﴾** جملة مبطوئة على مفرد هو خبر كان لتأويلها بالمفرد أى - أو غير مستطيع للاملاء بنفسه لخرس - كما روى عن ابن عباس رضوان الله تعالى عنهما أو لما هو أعم منه ومن الجهل باللغة وسائر العوارض المانعة ، والضمير البارز توكيد للضمير المستتر في - أن يمل - وفائدة التوكيد به رفع المحار الذى كان يحتمل إسناد الفعل إلى الضمير والتنصيص على أنه غير مستطيع بنفسه ، وقيل : إن الضمير فاعل - ليل - وتغيير الأسلوب اعتناءً بشأن النفي ، ولا يخفى حسن الإدغام هنا والعلك فيها تقدم ، ومثله الفلك في قوله تعالى : **﴿فَيَمْلَأُ وِلْيَهُ﴾** أى - تولى أمره - وإن لم يكن خصوص الولي الشرعي فشمل القيم والوكيل والمترجم ، والإقرار عن الغير في مثل هذه الصورة مقبول وفرق بينه وبين الإقرار على الغير فاعرفه **﴿بِالْعَدْلِ﴾** بين صاحب الحق والمولى عليه فلا يزيد ولا ينقص ولم يكلف به من ما كلف به من غير الحق لأنه يتوقع منه الزيادة كما يتوقع منه البخس ، واستدل بعضهم - بالآية - على أنه لا يجوز أن يكون الوصى ذمياً ولا فاسقاً وأنه يجوز أن يكون عبداً أو امرأة لأنه لم يشترط في الأولياء إلا العدالة ذكره ابن الفرس - وليس بشئ كما لا يخفى •

ومر الناس من استدلل بقوله سبحانه : **﴿فَلْيَكْتَسِبْ﴾** (ولاباب) على وجوب الكتابة بوجه إلى ذلك ذهب الشعبي . والجبائي . والرمانى إلا أنهم قالوا : إنها واجبة على الكتابة - وله قيل كلام الحسن - وقال مجاهد ، والصحاك : واجب عليه أن يكتب إذا أمر ، وقيل : هي مندوبة ، وروى عن الصحاك أنها كانت واجبة ثم نسخ ذلك •

﴿وَأَشْهَدُوا شَهِدَيْنِ﴾ أى اطلوهما ليتحملا الشهادة على ما جرى بينكما ، وجوز أن تكون السين والنال زائدتين أى اشهدوا ، وفي اختيار صيغة المبالغة إيماء إلى طلب من تكررت منه الشهادة فهو عالم بحقوقها مقتدر على أدائها وكان فيه رمزاً إلى العدالة لأنه لا يتكرر ذلك من الشخص عدل الأحكام إلا وهو مقبول عدم ولعله لم يمل رجلين لذلك ، والأمر للندب أو الوجوب على الخلاف في ذلك **﴿من رجالكم﴾** متعلق باستشهدوا - و (من) لا ابتداءً بالغاية أو بمحذوف على أنه صفة لشهيدين ، و (من) بعبسية والخطب للنؤمنين المصدر بهم الآية ، وفي ذكر الرجل مصافاً إلى ضمير المخاطبين دلالة على اشتراط الإسلام والبلوغ والدكورة في الشاهدين ، والحرية لأن المتبادر من الرجال السكاملون والارقاء بمنزلة الهائم ، وأيضاً خطابات الشرع لا تنظم العبد بطريق العبارة كما بين في محله ، وذهب الامامية إلى عدم اشتراط الحرية في قول الشهادة وإعما

الشرط فيه عدم الإسلام والعداوة ، وإلى ذلك ذهب شريح . وابن سيرين ، وأبو ثور ، وعثمان بنى وهو خلاف المروى عن علي كرم الله تعالى وجهه . فإنه لم يجوز شهادة العبد في شيء ولم يتعرض الآية لشهادة الكفار بعضهم على بعض ، وأجاز ذلك فاسداً الإمام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه وإن اختلفت مللهم **﴿ فَإِنْ تَمَّ يَكُونَا ﴾** أى لشهيدان **﴿ رَجُلَيْنِ ﴾** أى لم يقصد إشهدهما ولو كانا موجودين والحكم من قيب نبي العموم لا عموم النبي وإلا لم يصح قوله تعالى **﴿ فَرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ ﴾** أى فإن لم يكونا رجولين مجتمعين فيشهد رجل وامرأتان ، أو رجل وامرأتان يشهدون ، أو يكفون ، أو فالشاهد رجل وامرأتان أو فليشهد رجل وامرأتان ، أو فليكن رجل وامرأتان شهداء ، وإن جمعت يكن . تأمة استغنى عن تقدير شهودهم كفاية الرجل والمرأتين في الشهادة فيما عدا الحدود والقصاص عتداً ، وعند الشافعي في الأمور الخاصة لافى غيرها كعقد الكساح ، وقال مالك : لا يجوز شهادة أولئك في الحدود ولا القصاص . ولا الولاء ولا الإحصان ، وتجوز في الوكالة ولوصية إذا لم يكن فيها عتق ، وأما قبول شهادة النساء مردد بعد قولوا به في الولادة والبيكارة والاستهلال وما يجري مجرى ذلك مما بين في الكتب الفقهية . وقرئ - ومرتأتين - بهزة ساكنة . وأمل ذلك لاجتماع المتحركات **﴿ مَنْ تَرْضَوْنَ ﴾** متعلق بمحذوف وقع صفة لرجل وامرأتان أى كائناً من ترضونهن والنصر يح ذلك هاهنا مع تحقق اعتباره في كل شاهد لقلة اتصاف النساء به فلا يرد ما في الحر من أن جعله صفة للمذكور بشر باتقاء هذا الوصف عن شهيدين ، وقيل ، هو صفة لشهيدين . وضعف الفصل الواقع بينهما ، وقيل : بدل من - وجالكم - بتكرير التعامل وصعب بالفصل أيضاً واختار أبو حنيفة تعينه . يستشهدون . ليكون قيدا في الجميع ويلزمه الفصل بين اشتراط المرأتين وتعليقه . وهو لا ترى . والخطاب للمؤمنين ، وقيل : للحكام ولم يقل من المرضين لفهامه اشتراط كونهن كذلك في نفس الأمر ولا طريق لنا إلى معرفته فإن لنا ظاهر واقعه تعالى يتولى السرائر **﴿ مَنْ تُشْهَدُ ﴾** متعلق بمحذوف على أنه حال من الدند المحذوف أى من ترصوهم حال كونهم كائنين بهن الشهادة لعلكم بعدلهم وإدراج النساء واجمع بطريق التغليب .

﴿ أَنْ قَصَلَ إْحْدَهُمَا قَدْ كَرَّ إْحْدُهُمَا الْآخَرَى ﴾ بيان لحكمة مشروعية الحكم واشتراط العدد في النساء أى شرع ذلك إرادة أن تذكر إحداهما الآخري بأن صلت إحداهما لما أن السيار غاب على ضيق النساء لكثرة الرطوبة في أمر جهن ، وقدرت الإرادة لما أن بعد اطلب يجب أن يكون فعلا للأمر . وعن عليه ونيس هو هذا إلا إرادة الله تعالى لنقطع بأن الضلال والتذكير بعده ليس هو الباعث على الأمر بل إرادة ذلك ، واعتصر بأن الإنسان وعدم الاهتمام للشهادة لا ينفى أن يكون مراد الله تعالى بالإرادة الشرعية سيما وقداً أمر بالاستشهاد ، وأجيب بأن الإرادة لم تتعلق بالضلال نفسه أعني عدم الاهتمام بالشهادة بل بالضلال المرتب عليه الإذكار ، ومن قواعدهم أن القيد هو مصب الغرض فصار كأنه علو الإرادة بالإذكار المسبب عن الضلال المرتب عليه فيتناول التعليل إلى ما ذكرنا ، وهذا أولى بما ذهب إليه البعض في لجواب من أن المراد من الضلال الإذكار لأن الضلال سبب للإذكار فأطلق السبب وأريد المسبب لظهور أنه لا يبقى على ظاهره معنى لقوله تعالى : **﴿ قَدْ كَرَّ ﴾** قيل . والشك في إيتار (أن تفضل) البع على - أن تذكر إحداهما - الإيعاء إلى شدة الاهتمام بشأن الإذكار بحيث صار

ما هو مكروه كأنه مطلوب لأجله من حيث كونه مفضياً إليه، و(إحداهما) الثانية يجوز أن تكون فاعل - تذكر - وليس من وضع المظهر موضع المضمر إذ ليست المذكرة هي السالبة بجوز أن تكون مفعولاً لا تذكرة - والآخرى - فاعل وليس من قبيل صرب موسى عيسى - كما وهم - حتى يمين الأول بل من قبل - أرصدت الصعري الكبرى - لأن سبق إحداهما بموان نسبة الضلال رافع للضلال وانسب في تقديم المفعول على الفاعل التنبيه على الاهتمام بتذكير الصلح ولهذا - كما قيل - عدل عن الضمير إلى الظاهر لأن التقديم حينئذ لا يفي على الاهتمام كما يذهب عليه تقديم المفعول الظاهر الذي لو أخر لم يلزم شيء سوى وضعه موضعه الأصلي ، وذكر غير واحد أن العدول عن - فتذكرها - الأخرى - وهي قراءة ابن مسعود كما رواه الأعمش - إلى ما في النظم الكريم لتأكيد الإيهام والمبالغة في الاحتراز عن توهم اختصاص الضلال - بإحداهما - بغيرها والتذكير بالأخرى ، وأبعد الحسين بن علي المغربي في هذا الحظم لجعل ضمير (إحداهما) الأولى راجعاً إلى الشهادتين ، وضمه به (إحداهما) الأخرى إلى المرأتين فالمرءى - أن فصل إحدى الشهادتين أي تنصيح بالسيان فتذكر إحدى المرأتين الأخرى منهما - وأيده الطبرسي بأنه لا يسمى ناسي الشهادة ضالاً وإنما يقال ضلت الشهادة إذا ضاعت كما قال سبحانه: (ضلوا عنها) أي ضاعوا منها وعليه يكون الكلام عارياً عن شائبة توهم الاختصار في مقام الإظهار رأياً وليس شيء إلا لا يكون لإحداهما أخرى في الكلام مع حصول التفكيك وعدم الانتظام وما ذكر في التأييد يفي عن قلنا الإطلاع على اللغة - ففي نهاية ابن الأثير وغيره إصلاق الضل على انفسى ، وقد روى ذلك في الآية عن سعيد بن جبير

والضحك - والربيع - والسدي - وغيرهم ، ويقرب هذا في التراب عما قيل : إنه من بدع التفسير وهو ما حكى عن ابن عيينة أن معنى (فتذكر) الح فتجمل إحداهما الأخرى ذكر أي أيقن أنها إذا اجتمعتا كانتا بمنزلة الذكر فإن فيه قصوراً من جهة المعنى واللفظ لأن التذكير في مقابلة السيان معنى مكشوف وغرض بين ورعايه العدد لأن السوء محل التسبان كذلك ولأن جعلها ذكراً مجاز عن إقامتها مقام الذكر ثم يجوز ثانياً لاسمها الفاتحتين مقامه فلم يحمل إحداهما الأخرى قائمة مقامه - وبعد الجوز ليس على ظاهره لأن الاحتياج إلى اقتراح ذكر البتة معها ، وقوله سبحانه : (فإن لم يكونا رحلين) ينشأ عن قصورها عن ذلك أيضاً والتزام توحه مثل ذلك ، وعرضه في سوق قبوله لا يبعد فضلاً بل هو عند أبواب النوق عين الفضول ، ولقد رأيت في طراز المجالس أن الحفاجي سأل قاضي القضاة شهاب الدين القزويني عن سر تكرار - إحدى - معرضاً بما ذكره المغربي فقال :

يارأس أهل العلوم السادة البررة	ومن نداء على كل الورى نثره
أسر تكرار - إحدى - دون تذكرها	في آية لقوى الإشهاد في القوة
وظهر الحال إيجاز الضمير على	تكرار (إحداها) لو أنه ذكره
وحمل الإحدى على نفس الشهادة في	أولاهما ليس مرضياً لدى المهره
فخص بذكرك لاستخراج جوهره	من بحر علمك ثم أبعت لنا درره

(فأجاب القاضي)

يا من فوائده بالعلم منتشره	ومن فضائله في الكون مشتهره
يا من نوره في كشف العلوم لقد	وافى سزالك والاسر مستقره

(نضل إحداهما) فالعول محتمل كليهما في الاطوار معتقده
ولو أتى بضمير ثان مقتضياً تعيين واحدة للحكم معتبرة
ومن ددتم عليه اجل فهو ذا أشرتم ليس مرضياً لمن سده
هذا الذي سمح الذهن السكابين به والله أعلم في الفحوى بما ذكره

وقرئ (أن نضل) بالساء للمفعول والتأنيث وقرئ - فذاكر - وقرأ ابن كثير ويعقوب . وأبو عمرو
والحسن - فتذكر - سكون الباء وكسر الكاف ، وحزة (أن نضل) عن الشرط فتذكر بالرفع وعلى ذلك
فالمعلل مجزوم والفتح لانتهاء السكبين ، والفاء في الجزء قيل : لتعدير المبدأ وهو ضمير القصة أو الشهادة ،
وقيل : لا تقدير لان الجزاء إذا كان مضارعاً مثبناً يجوز فيه تفاعله ، وقيل : الأوجه أن يقدر المتدا صمير -
الذاكرة - و (إحداها) بدل عنه أو عن الضمير في (تذكر) وقال بعض المحققين : الأوجه من هذا كله تقدير
ضمير الثانية أي فهما - تذكر إحداها الأخرى - وعليه كلام كثير من المحدثين ، والقاتلون عن ذلك تفرقوا
أيدي سباً لما رأوا تطهير الرخشي قراءة الرفع بقوله تعالى : (ومن عاد فينقم الله عنه) ولم يتدققوا بأن ذلك
إنما هو من جهة تقدير ضمير بعد الفاء بحسب ما يقتضيه المقام لامن جهة خصوص الضمير أفراداً وتثنية واثنه
تعالى الملهم للرشاد فتدبر ﴿ وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةَ إِذَا مَدَّعُوا ﴾ لاداء الشهادة أو لتعديها وهو المروي عن ابن عباس ،
والحسن رضى الله تعالى عنهم مخصص ذلك بمجاهد وابن جرير بالاول وهو الظاهر لعدم احتياجه إلى ارتكاب
المخار إلا ان المروي عن الربيع أن الآية نزلت حين كان الرجل يطوف في القوم الكثير فيدعوم إلى الشهادة
فلا يقعه أحد منهم فان طاهره يستدعي القول بمجار المشاركة ، و (ما) صلة وهي قاعدة مطردة بعد (إذا)
﴿ وَلَا تَسْمَعُوا ﴾ أي تملوا أو تعجبوا ، ومنه قول زهير :

سئمت تكاليف الحياة ومن يشئ
نماين حولاً لا أبالك يسأم

﴿ أَوْ تَكْتَبُوهُ ﴾ أي الدين أو الحق - أو الكتاب المشعر به الفعل والمنسبك مفعول به - فاسأموا -
ويتعدى بنفسه ، وقيل : يتعدى بحرف الجر وحذف العلم به ، وقيل : المراد من السأم - السمل إلا أنه كنى
به عنه لانه وقع في القرآن صفة للنساءين كقوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ولما وقع في الحديث
« لا يقول المؤمن كسلاً » إنما يقول ثقاته وقرئ - ولا يسأموا - أن يكتسوه ما ياء فيهما ﴿ صَمِيرًا أَوْ كُفْرًا ﴾
حالان من الصمير أي على كل حال قليلاً أو كثيراً أو مفصلاً ، وقيل : منصوبان على أهما خبرا كان
المضمر فوقفم الصمير على الكبراهتماماً به وانتقالاً من لادن إلى الأعلى ﴿ إِلَى أَجَلِهِ ﴾ حال من المصدق - تكتسوه -
أي مستقراً في ذمة المدين إلى وقت حلولها لدى أمر به وليس متعلقاً بتكتسوه لعدم استمرار الدتابة إلى الاجن
إذ هي بما ينقض في زمن يسير ﴿ ذَلِكَ ﴾ أي الكتب - وهو الاقرب - أو الاشهد - وهو الاعد - أو جميع ما ذكر -
وهو الاحسن - والخطاب للتؤمنين ﴿ أَنْسَطَ ﴾ أي أعدل ﴿ عَدَّ اللَّهُ ﴾ أي في حكمه سبحانه (وَأَقْرَمَ لِلشَّهَادَةِ)
أثبت ما وأقرن على إقامتها وأدائها وما مبيان من أصطد وأقام على رأي - سيويه فإنه يحجر بناء أفعل من الافعال ،
من غير شلنوذ ، وقيل : من قاسط بمعنى ذى قسط وقويم ، وقال أبو حيان : نسط يكون بمعنى جار وعدل وأقسط

بمعنى عدل لا غير حكاية ابن القطائع - وعليه لاجابة إلى رأى سيدييه في أقسط - وقيل: هو من قسط بورن كرم
بمعنى صا ذا قسط أى عدل ، وإنما صححت الواو في أقوم ولم يزل أقام لأنها لم تنقلب في فعل التعجب نحو ما أوومه
بجوده إذ هو لا يصرف وأفضل التفضيل يناسبه معنى حمل طه ﴿وَأَدْنَى الْأَثَرِ تَأْوِيًّا﴾ أى أقرب إلى انتقاء ريعكم
وشمكم في جنس الدين وقدره وأجله ونحو ذلك . قيل : وهذا حكمة خلق اللوح المحفوظ . والكرام الكاتبين
مع أنه الفنى الكامل عن كل شئ تعليلها العباد وإرشاداً للحكام ، وحرف الجر مقدر هنا - وهو أى كما سمعوا من
اللام ، وقيل من . وقيل في مولكل وجهة ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاصِرَةً تُدِيرُوهَا بَيْنَكُمْ﴾ استثناء منقطع
من الأمر بالكتابة فهو له تعالى . (فليكتب بيسمى كاتب بالعدل) إلها جملة معترضة بين المستثنى والمستثنى منه
أى بمر وقت كون تدابركم أو تجارتكم تجارة حاضرة محصورة الدارين تدبروها بيسمى بتعاطفها بدأيد - كما قيل -
وفي الدر المنصور يجوز أن يكون استثناء متصل من الاستشهاد فيكون قد أمر بالاستشهاد في كل حال
إلا في حال حضور التجارة ، وقيل : إنه استثناء من هذا وذلك وهو منقطع أيضاً أى لكر التجارة الحاضرة يجوز
فيها عدم الاستشهاد والكتابة ، وقيل : غير ذلك - لعل الأول أولى ونصير عاصم تجارة على أنها غير تكون
واسمها مستتر فيها يعود إلى التجارة - قال الفراء - وعود الضمير في مثل ذلك على متأخر لفظاً وروية جاز في
فصيح الكلام ، وقال بعضهم : يعود إلى المدابة واسمها المفعولة من الكلام ، وعليه فالتجارة مصدر للتلازم
الاجبار عن المعنى بالعين ، وفيها الباقيون على أنها اسم (تكون) والتجارة حرة (تدبرونها) يجوز أن تدبر (تكون)
تامة لجملة (تدبرونها) صفة ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا﴾ أى فلا مصرة عليكم أولاً ثم في عدم كتابتها
لما لم يد ذلك عن التارخ والسيان ، أولان في تكليفكم الكتابة حينئذ مشقة جداً وإدخال العادلاتان تعلق
بما بعدها بما قبلها ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ أى هذا التبايع المذكور أو مطلقاً ﴿وَلَا يُبْصَرُ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾ -
عن المضارع والعامل المحتمل لبناء الفعل والتناء للمفعول والدليل عليه قراءة عمرو بن عبد الله تعالى عنه - ولا يصار
بالكسر والكسر ، وقراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بالكسر والفتح - والمعنى على الأول - نهى الكاتب والشاهد
عن ترك الإجابة إلى ما يطالبهم بها وعن التحريف والزيادة والنقصان ، وعلى الثاني السعي عن الصراد هما أن
يعجلا عن مهم أولاه على الكاتب حق من الجمل أو يحمل الله عدم ثبوته الخفى من الله ويؤيد هذا المعنى ما أخرجه
ابن جرير عن الربيع قال : لما رأت هذه الآية (ولا يأت كاتب) الخ كان أحدهم يحج إلى الكاتب فيقول اكتب
لي فيقول إني مشغول أو لى حاجة فاطلق إلى غيرى فيلزمه ويقول إنك قد أمرت أن يكتب لي فلا بدعه ويصاره
ذلك . وهو يحد غيره فأمر الله تعالى (ولا يصار كاتب ولا شهود) وحسن به سهم الصبغة على المعيين وليس شئ
بالا يخفى ، وقراء الحسن - ولا يصار - بالكسر - وقرئ بالرفع على أنه نهي النهى ﴿وَأَنْ تَعْمَلُوا فِي مِلْهَتُمْ﴾
عنه من الصرار أو منه ومن غيره ويعتدوقه مسك ﴿فَبَرِّهْ﴾ أى ذلك العمل ﴿فَسَوْفَ يَكُنْ﴾ أى خروج عن طاعة
متلبس بكم ويجوز كون الباء للظرفية ، قيل : وهو أن يبعثوا جعلوا محلاً للفق ﴿وَأَنْتُمْ أَلْفٌ﴾ فيما أمركم به ما حكمه
﴿وَيَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾ أحكامه المنصبة أصلاً الحكماء والله بكل شئ عليم ٢٨٢ فلا يخفى عليه حالكم وهو عار بكم بذلك
(فان قيل) كيف كرر سبحانه الاسم الجليل في الحثل الثلاث وقد استكرهوا مثل قوله :

هـ ثلث النوى جذ النوى قطع النوى • حتى قيل : ساطع الله تعالى عليه شاة تأكل نواه ؟ أحب أن التكرير منه المستحسن ومنه المستفح ، فالمستحسن كل تكرير يقع على طريق التعظيم أو التحقير في حمل منواليات كل جملة منها مستقلة بنفسها والمستفح هو أن يكون التكرير في جملة واحدة أو في جنس بمعنى ولم يكن فيه التعظيم والتحقيق ، وما في البيت من القسم الثاني لأن - جذ النوى قطع النوى - فيه معنى واحد وهـ في الآية درة تاج القسم الأول لأن (اتقوا الله) حدث على تقوى الله تعالى (ويعلمكم الله) وعد يسامه سبحانه (والله بكل شيء عليم) تعظيم لشأنه هو شأنه ، ومن هنا عدت وجه العطف فيها من اخلافتها في الظاهر خبراً وبشأنه ، ومن الناس من يجوز كون الجملة الوسطى حالاً من فاعل (اتقوا) أى اتقوا الله مضموناً لكم التظيم ، ويجوز أن تكون حالاً مقدرة ، والأولى ما قدمنا لقلة اقتران الفعل المصارع المثبت الواقع حالاً بالواو •

(وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ) أى مسافرين فيه اسمارة تسمية حيث شبه تمكثهم في السفر بتمكن لراكب من مركبه • (وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا) يكتب لكم حسماً بين قتل ، والجملة عطف على فعل اشترط أو حال • وقرأ أبو العالية كتباً ، والخس وابن عباس - كتاباً جمع كاتب (قَرِهْنِ مَقْبُوضَةً) أى مالى يستوثق به - أو صليكم ، أو ظيؤخذ - أو المشرع رهن . وهو جمع رهن وهو في الأصل مصدر ثم أطلق على المرهون من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول وليس هذا التعليق لاشتراط السر وعدم الكاتب في شرعية الارتهان لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رهن درعه في المدينة من يهودى على ثلاثين صاعاً من شعير كما في البخارى - بل لا فائدة التوثق بالارتهان مقام التوثق بالكتابة في السفر الذى هو محطة إعرارها ، وأحد مجاهد فظاهر الآية فذهب إلى أن الرهن لا يجوز إلا في السفر . وكذا الفصحاك فذهب إلى أنه لا يجوز في السفر إلا عند فقد الكاتب ، وإنما لم يتعرض لحال الشاهد لما أنه في حكم الكاتب توثقاً وإعواراً ، والجمهور على وجوب القبض في تمام الرهن ، وذهب مالك إلى أنه يعم بالإيجاب والوصول ويلزم الرهن بالمقد سلبه وبشرط عده بقاؤه في يد المرتهن حتى لو عاد إلى يد الرهن بأن أودعه المرتهن إياه أو أعده له إعادة مطلقة فقد خرج من الرهن فلو قام الغرماء وهو بيد الرهن على أحد هذين الوجهين مثلاً كان أسوة للعرض ، فيه وكأنه إنما ذهب إلى ذلك لما في الرهن من اقتضاء الدوام أشد أو على :

فلنحز واللحم لمن رهن • وقهوة راووفها ساكب

وفي التعبير - بمقبوضة - دون تضمنونها إيماناً إلى الاكتفاء بقض الوكيل ولا يتوقف على قبض المرتهن نفسه وقرئ - قرهن - كسقف وهو جمع رهن أيضاً ، وقرئ بسكون الهاء تخفيفاً (فَإِنْ أُمِرَ بِكُمْ يَبْعَا) أى ببعض الدائنين بعض المديونين يحسن ظله سفر أو حصر أو لم يتوثق بالكتابة والشهود والرهن ، وقرأ أنى حان أو من - أى أمنه الناس ووصفوا المديون بالامانة والوفاء والاستغناء عن التوثق من مثله ، و (يبعأ) على على هذا منصوب بزرع الخافض - كما قيل - (طَلَبُوا الَّذِي تَوَسَّلَ) وهو المديون وعبر عنه بذلك العنوان تبيينه طريقاً للاعلام ولعله على الاداء (أَمْتَهُ) أى دينه ، والضمير لرب الدين أو للمديون باعتبار أنه عليه ، والامانة مصدر أطلق على الدين الذي في الهمزة وإما حى أمانة وهو مضمون لانتباهه عليه بترك الإرسال به

وقرى - بنعيم - بقلب الحمرة باباً، وعن عاصم أنه قرأ - التمن - بدعم اليه في التاء، وقيل هو خطأ لأن المعطلة عن الحمرة في حكمها فلا يدعم، ورد أنه مسموح في كلام العرب، وقد نقل ابن مالك جواره لأنه قال: إنه مقصور على إسماع، ومنه قرآنان محضن - آمن - ونقل الصغاني أن القول بجواره مذهب الكوفيين، وورد مثله في كلام أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها وهي من لفصحاء المشهود لهم، ففي البخاري عنها كان صلى الله تعالى عليه وسلم يأمرني أنزور الفاحش محطى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَثِيرًا﴾ وفي الجمع بين عيون الألوهية وصفه الرواية من التأكيد والتحذير ما لا يخفى، وقد أمر سبحانه - بالتعوى - عند الوفاء حسياً أمرها عند الإقرار تعطيلها لحقوق العباد وتحذيراً عما يوجب وقوع الفساد.

﴿وَلَا تَكُنُوا الشُّهَدَاءَ﴾ أي لا تحفوها بالامتناع عن أدائها إذا دعيت إليها وهو حطاط للشهود المؤمنين كما روى عن سعيد بن جبير وغيره وجعله خطاباً للمدعويين على معنى لا تكتموا وشهادتكم على أنفسكم بأن تقرروا بالحق عند المعاملة، أو لا تحتلوا بإبطال شهادة الشهود عليكم بالخرج ونحوه عند المرافعة خلاف الظاهر، لما أثر عن السائب السامح: وقرئ يكتموا على العيب ﴿وَمَنْ يَكْتُمْ فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾ الضمير في أنه راجع إلى (من) وهو الظاهر، وقيل: إنه ضمير الشأن والجملة بعده مفسرة له، و (آثم) خبر إن وقله فاعل له لا ضمارة ولا يحمي هذا على القول بأن الضمير للشأن لأنه لا يفسر إلا بالجملة والوصف مع مرفوعه ليس بجملة عند المصري والكوفي يجوز ذلك، وقيل: إنه خبر مقدم وقلبه مبتدأ مؤخر، والجملة خبر إن وعيه يجوز أن يكون الضمير للشأن وأن يكون - لمن - وقيل - (آثم) خبر إن وبه ضمير عائد إلى معاد إليه ضمير - إنه - وقلبه بدل من ذلك الضمير بدل بعض من كل، وقيل: (آثم) مبتدأ وفيه فاعل سد مسد الخبر، وجملة خبر إن. وهذا جازع عند الفراء من الكوفيين. والاحفش من البصريين وجهور النحاة لا يجوز وبه وأصاف الإثم إلى القلب مع أنه لوقين: (فإنه آثم) تم المعنى مع الاختصار، لأن الإثم بالكنيان وهو بما يقع بالقلب وإسناده على الجارحة التي يعمل بها أبلغ، ألا نراك تقول إذا أردت التوكيد هذا ما أصبرته عيني وما سمعته أذني وما عرفه قلبي؟ ولأن الإثم وإن كان منسباً إلى جملة الشخص لكنه اعتبر الاستناد إلى هذا الجزء المخصوص منجوزاً به عن الكل لأنه أشرف الأجزاء ورئيسها، وفعله أعظم من أعمال سائر الجوارح، فيكون في الكلام تنبيه على أن الكتمان من أعظم الذنوب، وقيل: أسد الإثم إلى القلب لثلاث بطل أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط ويعلم أن القلب أصل متعلقه ومعدن اقتراحه، وقيل: للإشارة إلى أن أثر الكتمان يظهر في قلبه كما جاء في الخبر: «إذا أذنب العبد يحدث في قلبه سكتة سوداء وكل أذنب راد ذلك حتى يسود ذلك تمامه»، أو للإشارة إلى أنه يفسد قلبه فيفسد دمه كله، فقد ورد: «إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب» والكل ليس شئاً لا يخفى، وقرئ قلبه بالنصب على التشبيه بالمفعول به. و (آثم) صفة مشبهة، وجوز أبو حنن كونه بدلاً من اسم إن بدل بعض من كل، وبمعهم كونه مميّزاً واستبعده أبو البقاء يقرأ ابن أبي عمير (آثم قلبه) أي جعله آثماً ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ من كتمان الشهادة وأدائها على وجهها وغير ذلك (عليه ٢٨٣) فيجوزكم بذلك إن خيراً غير إن شرّاً فشر.

﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ من لا دور يداعية في حقيقتهما والخارجة عما كيف كانت
 أي كلها ملك له تعالى ومختصة به فله أن يدرج من شاء من ماله كانه بما شاء من تكلية الله تعالى لا حد أن يقول
 المال مالي أتصرف به كيف شئت ، ومن الناس من جعل هذه الآية دليلاً لما قبلها من ﴿وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ أي تظهروا
 للناس ﴿لَهُ مَا فِي أَرْضِكُمْ﴾ أي ما حصل فيها حصولاً أصلياً بحيث يوجب انصافها له كماله ملكاً رديئة والاحلاق
 الدعيمة بالحسد والكبر والتعجب والكفران وكتار الشهادة ﴿أَوْ تَخْفَوْهُ﴾ بأن لا يظهره .

﴿يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ أي يحاسبكم به يوم القيمة ، وأما تصور المعاصي والاحلاق الدعيمة فهو لعدم إيجابه
 انصاف النفس به لا يعاقب عليه من يوجد في الأفعال ، وزيل هذا لإشارة بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم :
 «إن الله تجاوز عن أمتي ما حدثت به أنفسها من لم يعم أو تسكتم » أي إن الله تعالى لا يعاقب أمتي على تصور
 المعصية وإنما يعاقب على عملها ، ولا منافاة بين الحديث والآية خلافاً لما توهم ذلك ووقع في حيز مصرده .
 ولا يشك على هذا أنهم قالوا : إذا صار التصور إلى حد التصميم والعزم يؤخذ به بقوله تعالى : (والذي
 يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) لا أقول : لمواحدة بالحقيقة على تصميم العزم على إيقاع المعصية في الاعيان وهو
 أيضاً من الكيفيات المعنوية التي تحقق الملكات ولا كذلك ما تر من حيث في النفس وطعمه ، يصحهم بقوله
 مراتب القصد خمس ما جسدكروا . فحاضر حديث النفس فاصبح

بليبه هم ففرم ككها رعت سوى الاحير فيه الاخذ قد وقعا

الآية على ما قررته محكمة ، وادعى بعضهم أنها ماسوخة محتجاً بما أخرجه أحمد . ومسلم عن أبي هريرة قال :
 « لما رثي رسول الله ﷺ (وإن تدوا ما في أنفسكم) الآية اشتد ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ
 فتو رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ثم جئوا على الركب فقالوا : يا رسول الله كفا من الأعمال ما نطبق
 الصلاة والصوم والجهاد والصدقة وقد أنزل الله تعالى عليك هذه الآية ولا طيقها ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 أتريدون أن تقولوا يا قال أهل الكتابين من قلبكم : سمعوا وعصوا ، بل قولوا سمعوا وأطعوا ، سمعنا ما نأمرنا به منكم
 المصير ، فقلنا قتلناها ، فموزلت بها أنسنتهم أنزل الله تعالى في إثرها (من رسول) الآية فقلنا فعلوا ذلك سمعنا
 الله تعالى فأنزل سبحانه (لا يكلف الله شيئاً ولا وسعها) الخ وصح من ذلك عن علي كرم الله تعالى وجهه .
 وابن عباس . وابن مسعود . وعائشة رضي الله تعالى عنهم ، وأخرج البيهقي عن مروان الأصغر عن رجل
 من أصحاب رسول الله ﷺ - أحسبه ابن عمر (إن تدوا ما في أنفسكم أو تخفوها) قال سمعنا ما نأمرنا به منكم
 وعلى هذا لا يحتاج إلى التوفيق بين الآية . وذلك الحديث الصحيح بوجه ، ويكون الحديث إخباراً عما كان
 بعد النسخ ، وانما شكل ذلك بأن النسخ يختص بالانشاء ولا يجري في الخبر والآية الكريمة من القدم الشيء .
 ومن هنا قال الصبرسي ، وأخطأ أن الروايات في النسخ كلها صريحة ، وأجيب بأن النسخ بوجه ، بل مدلول الخبر
 نفسه سواء قلنا إنه لا يتغير كما يريد . وكذا عمرو أم لا كوجود الصانع وحديث القدم بل إن النبي صلى الله
 عليه وآله قال بل الله قول الصحابة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « قلنا من الأعمال ما نطبق وقد أنزل الله تعالى
 عليك هذه الآية ولا نطقها » فإن ذلك صريح في أنهم فهموا من الآية تكليفاً ، والحكم الشرعي المفهوم من

الخبر يجوز نسخه بالاتفاق لا يدل عليه كلام المصنف وغيره : وبعض من ادعى أن الآية محكمة ونفس في قبول هذا الجواب ذهب إلى أن المراد من النسخ البيان والإيضاح المراد مجازاً كما مرّت الإشارة إليه عند قوله تعالى : (فاعموا واصلحوا) كأنه قيل كيف يحمل ما في أنفسكم على ما يعم الأساس الضرورية وهو يستلزم التكليف بما ليس في الوسخ والله لا يكلف ممسأ إلا وسعها ، واعترض هنا بأنه على بعده يسلم أنه صلى الله تعالى عليه وسلم أقر الصحابة على ما تمعوه وهو بمنزلة عن مراد الله تعالى ولم يمه لهم مع ما هم فيهم الاضطراب والوحل الذي جثوا بسببه على الركب حتى نزلت الآية الأخرى ، ويمكن أن يجاب على بعد بأنه لا يحذور في هذا اللازم ويلزم بأنه من قيل إقراره صلى الله تعالى عليه وسلم أما بكر الصديق رضي الله تعالى عنه حين فسر الرزيا بين يديه عليه الصلاة والسلام قال : أخطأت أم أصبت يا رسول الله ؟ فقال له صلى الله عليه وسلم : أصبت بعضها وأخطأت بعضها ، ولم يبين له فيما أصاب وفيما أخطأ لأمر ما ، ولعله هنا ابتلاؤهم وأن محض ما في صدورهم هو هذا على العلل أولى من حمل النسخ على التخصيص لاستلزامه مع ما فيه وقوع التكليف بما لا يطلق في لا يحق ، وقيل معنى الآية إن تعملوا ما في أنفسكم من السوء ، أولم تمنعوه بأن تأتوا به خفية يعاقبكم الله تعالى عليه ، ويؤول إلى قولنا أن تدخلوا الأعمال السيئة في الوجود طاهراً أو خفية بحاسمها الله تعالى وإن ظهر ما في أنفسكم من كتمان الشهادة بأن تقولوا الرب الشهادة عدنا شهادة ولكن مكتمها ولا تؤذيها لك عند الحكم ، أو نخفوه بأن نقولوا له ليس في عدنا خبر ما تريد أن تشهد به وأنتم كاذبون في ذلك - بحسبكم به الله - وأبدها بما أخرجه سعيد بن منصور . وابن جرير . وابن أبي حاتم من طريق مجاهد عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه في الآية الكريمة قال : نزلت في الشهادة : رقل : الآية على طاهرها ، و(ما في أنفسكم) على عمومها الشامل لجميع الخواطر إلا أن معنى (بحاسمكم) يخبركم به الله تعالى يوم القيامة ، وقد عدوا من حلة معنى الحسب العالم ، وجميع هذه الأقوال لا تخلو عن نظر قدس . وأرجع إلى ذهنك فلا إعمالك تجد فوقه ذكرناه أو مثله في كتاب .

وتقديم الجار والمجرور على الفاعل للاعتناء به ، وأما تقديم الأبناء على الإخفاء على عكس ما في قوله تعالى : (قل إن تمعوا ما في أنفسكم أو تبدوه بعلمه الله) فبالتأويل : إن الملقى : ما في أنفسهم - ها هنا الحاسبة والأصل فيها الأعمال البادية ، وأما العلم بعلمها كتمه بالأعمال الخفية ولا يحلف الخال عليه تعالى بين الأشياء الباردة والكامنة بل لا كامن بالنسبة إليه سبحانه خلا أن مرتبة الإخفاء متقدمة على مرتبة الإبداء من شئ يبدو إلا وهو أو مباديه قبل ذلك مضمرة في النفس فتعلق عليه تعالى بحالته الأولى متقدم على تعلق عليه بحالته الثانية ﴿ فيخفر ﴾ بالرفع على الاستئناف أي هو يعفر بمضاهي ﴿ من يشاء ﴾ أن يعفر له من عباده ﴿ ويعتب ﴾ بعده .

﴿ من يشاء ﴾ أن يعفده من عباده ، وتقديم المغفرة على التعذيب لتقديم رحمة على غضبه يوقر غير أن عامر . وعاصم . وسقوب يحرم الفعلين عطفاً على جواب الشرط ، وقرأ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بنصيحتهما بإضمار أن - وتكون هي وما في حيزها بتأويل مصدر معطوف على المصدر المعلوم من الفعل السابق ، والتقدير تكن عاسبة فغير أن وعذاب ، ومن القواعد المطردة أنه إذا وقع بعد حرف الشرط فعل بعد أو أو فاجاء فيه الأوجه الثلاثة وقد أشار لها ابن مالك .

والعمل من بعد الجزاء إن يقرن - بالفاء أو الواو بثلاث فن

وقرأ بن مسعود - يصر، ويعذب - بالخزء يعير فادس وجهه عند آفة ثل عوار تعدد الجاه لا لغير طاهر -
 وأما عند غير معاذزم على أيها يدل من (بحاسكم) يدل العوض من الكل أو الاشتغال بالكل من خضرة والتعذيب
 بعض من حسب السلول عبه - بحاسكم - ومطلق الخسب جامع فها كان اغتبر جمعه لهما على طريق اشتغال
 الكل على الاجراء يكون يدل البعض من الكل وإن اغتبر من طريق الشمول كشمول السكى لا مراده يكون
 يدل اشتغال كذا قبل فونيل: إن أريد به - بحاسكم معناه الخبيثي الدل من اشتغال - كأحب ريد عليه - وإن أريد
 به المعارة فالدل يدل بعض - كضربك وبدأ رأسه - وفن: غير ذلك، وذهب أبو حيان إلى معنى الاشتغال قال:
 و، قوعه في الأبدال صحيح لأن الفعل يدل على حسن تحته أنواع يشتمل عليها ذلك إذا وقع عليه "نهي انتفت
 جميع أنواع الجنس، وأما يدل العوض من الكل فلا يمكن في العمل إذ "فعل لا يقبل انحرى فلا يقل
 فيه له كل وبعض إلا بمجانز بعد - واعتز به الخلق بأنه ليس ظاهر لأن الكتابة والبعض صا - قل على الجنس
 ويوعه قبل الجنس كل والبرع مضف فيصح وقوعه في نوع غير في فعله وفيه من هما في قوله

مضى فاما - تلم - بما في ديار - محمد خير ما رعدا حير مرقد

فانهم جعلوا الا لنام بدلا من الاينان إما يدل بعض لانه إين لا توقف فيه فهو بعضه أو شهاد لانه رول
 حفيف، وروى عن أبي عمرو دغام الز في اللام، وطس ال عتد - على عاتقه الطام في القراءات السبع فلم تكن
 على قواعد العربية ومن قواعدهم أن الزاء لا تدغم إلا في إراء لما فيها من التكرار الفات بالادغام في اللام
 وقد يجاب أن القراءات السبع متواترة والنقل بالمتواتر إثبات على، وقول النحاة في طي ولور - م عدم التواتر
 فقل الأمر أن تثبت لغة بقى العدول وترجح بكونه إثبات - وقيل إدغام الزاء في اللام عن أبي عمرو من
 الشهرة ولو صوح بحيث لا مدغم له - ومن روى ذلك عنه - أبو محمد البريدي وهو إمام في النحو إمام في
 القراءات إمام في اللغة، ووجهه من حيث التعديل ما بينهما من شدة التقارب حتى كأنهما ثلاث دليل زوم إمام اللام
 في الزاء في اللغة الصحيحة إلا أنه لمح نكرار الزاء فلم يجعل إدغامه في اللام لازما على أن مع إدغام الزاء في
 اللام مذهب البصريين، وقد أحازة الكوفون وحكوه سمعهم السكتي والعراء وأبو جعفر الرواسي،
 ولما العرب ليس محصوراً فيما يقفه البصريون فقط - والقراء من الكوفيين ليسوا بمنحطين عن قراءة
 البصر فتوقفا أجروه عن العرب فوجب قوله والترجوع فيه إلى عنهم وفهم إذ من علم حجة على من لم يعلمه

بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٢٨٤، تدين مقرر لمضمون ما قبله من كمال قدرته تعالى على جميع الأشياء موجب
 لقدرته على مذكر من المحاسة وما فرع عليه من المغفرة والتعذيب، وفي الآية دلل لأهل السنة في نفي
 وجوب التعذيب حيث علق بالمشيئة واحتمال أن تلك المشيئة واجبة كمن يشاء صلاة الفرض فإنه لا يقتضي
 عدم توجوب خلاف الظاهر (وَأَمَّا الرُّسُوبُ) قال الزجاج: لما ذكر الله تعالى عز وجل في هذه السورة
 الخلة الشأن الواضحة البرهان فرض الصلاة - الزكاة - والطلاق - والخير - والايلاء - والجهاد - وتقصير
 الأسماء عليه الصلاة والسلام - والدين - ولما اختتمها بهذا تعظيماً لنبه صلى الله تعالى عليه وسلم وأتباعه،
 وتأكيذاً وفداً لك جميع ذلك المذكور من قبل، وقد شهد سبحانه وتعالى هنا لما تقدم في صدر السورة بكمال
 الإيمان وحسن الطاعة وأصاوبهم بذلك بالفعل وذكره صلى الله تعالى عليه وسلم بطريق التبع مع ذكره هناك

نظري الخطأ لما أن حق الشهادة القائمة على مر الدهور أن لا يتخاطب بها المشهود له ولم يتعرض سبحانه
ههنا لبيان فورهم عظامهم التي من حملها ما حكي عنهم من الدعوات الآتية إيذا ما بأنه أمر محقق غيبي عن التصريح
لا سيما بعد نص عليه فيما سلف وإيراده صلى الله تعالى عليه وسلم عنوان الرسل القدوس تعرض لاسمه الشريف
تعظيم له وتعبيد لما يذكر بعده •

أخرج الحاكم . والبيهقي عن أنس قال: « لما نزلت هذه الآية على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
(آمن الرسول) قال عليه الصلاة والسلام : « وحق له أن يؤمن » وفي رواية عبيد بن جريد عن قتادة وهو شاهد
لحديث أنس - « في بحر انقطاعه وبحق له أن يؤمن » بما أرسل إليه من ربه من الأحكام المذكورة
في هذه السورة وغيره . والمراد بإيمانه بذلك إيمانا تفصيليا ، وأحمله إجلالا للحلقة صلى الله تعالى عليه وسلم وإشعارا
بأن سلق إيمانه عليه الصلاة والسلام بتفاصيل ما أرسل إليه من خاصته بجميع ما تلوى عليه بما لا يكتفه كنهه ولا
تصل الأسرار وإن حلفت أنه قد نام من الظهور إلى حيث استعنى عن ذكره واكتفى عن بيانه ، وفي تقديم الاسماء
على الأسماء مع التعرض لعنوان الرتبة والإضافة إلى صميره عليه السلام ما لا يخفى من التعظيم لقدمه الشريف
والنويه برفعة محله المنيب عليه السلام يجوز أن يكون معطوفا على الرسول مرفوعا بالفاعلية فيوقف عليه .
ويدل عليه ما أخرجه أبو داود في المصاحف عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قرأ - وآمن المؤمنون - وعليه
يكون قوله تعالى « قل آمنوا » حلة مستأنفة من مبتدأ وحده وسوء الاستداء بالكرة كونها في تقدير
الإضافة ويجوز أن يكون مبتدأ ، و (كل) مبتدأ ثان ، و (آمن) خبره ، والخلة خبر الأول والواحد مقدر ولا
يجوز كون (كل) ناكدا لأنهم صرحوا بأنه لا يكون ناكدا للمعرفة إلا إذا أصيب لفظا إلى ضميرها
- ورجع الوجه الأول - بأنه أقصى الحق الثلاثة وأولى في التلقي « يقول لأن الرسول عليه السلام حينئذ يكون أصلا
في حكم لا يتبين ما أرسل الله والمؤمنون ، يهون له ويأخروهم بذلك ، ويلزم على الوجه في الثاني أن حكم المؤمنين
أقوى من حكم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم لكون جملتهم إسمية ومؤكدة ، وهو ض بأن في الثاني إيذا ما
تدعيم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وتأكيدا للإشعار بما بين إيمانه صلى الله تعالى عليه وسلم المنبني على
المشاهدة والعدان وبين إيمان سائر المؤمنين الناشئ عن الحججة والبرهان من التفاوت البين والفرق الواضح كأنهما
مختلفان من كل وجه حتى في هيئة التركيب ويلزم على الأول أنه إن حمل كل من اليمينين على ما يليق شأنه عليه السلام
من حيث الذات ومن حيث التعلق امتثال إسادهما إلى غيره عليه الصلاة والسلام وصاع التكرير ، وإن حمل
على ما يليق بشأن آحاد الأمة كان ذلك خطأ لرتبته العلية وإذا حمل على ما يليق بكل واحد مما نسب إليه ذاتا
وتعلقا بأن محملا بالنسبة إليه صلى الله تعالى عليه وسلم على الإيمان العيان المتعلق بجميع التفاصيل وبالنسبة إلى
آحاد الأمة على الإيمان المكتسب من مشكاته صلى الله تعالى عليه وسلم الاتق بحالهم من الاجمال والتفصيل
كان اعتسافا ينافي بزمه عنه النزول . والشبهة التي طلت معارضة مدفوعة بأن الآتين بالخلة الاسمية مع تكرار
الاستناد المقوى للحكم لما في الحكم بإيمان كل واحد منهم على الوجه الآتي من نوع خطأ عروج لذلك ، وتوحيد
الضمير في (آمن) مع رجوعه إلى كل المؤمنين لما أن المراد ببيان إيمان كل فرد منهم من غير اعتبار الاجتماع
بما اعتبر في قوله تعالى : (وكل أتوه داحرين) وهو أبعد عن التقليد الذي هو إن لم يخرج حدش أي كل واحد

مهم على حباله - آم - ﴿بِأَنَّهُ﴾ أي صدقه وصفاته وبني التشبه عنه وتبرهه عما لا يليق بكبر مائه من نحو الشريك في الألوهية والربوبية وغير ذلك ﴿وَمَدَّتْ يَدَهُ﴾ من حيث أنهم معصومون مطهرون لا يعضون الله مآثرهم ويعطون ما يؤمرون من شأنهم التوسط بينه تعالى وبين الرسل بإزالة الكتب وإلقاء الوحي ولهذا ذكروا في العظم قبل قوله تعالى : ﴿وَكُتِبَ رَسُولُهُ﴾ أي من حيث محبتهم له تعالى على وجه يليق بشأن كل منهما ويلزم الإيمان التفصيلي فيما علم تفصيلا من كل من ذلك والاحتمالي فيما علم إجمالاً وإنما لم يذكر ههنا الإيمان باليوم الآخر كما ذكر في قوله تعالى : (ولكن ابراهيم آمن) الخ لا تدرجه في الإيمان بكتبه والتواني كثيراً ما يختصر فيها ، وقرأ ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وكناه - بالافراد فيحتمل أن يراد به القرآن بحمل الاصطلاح على العهد أو يراد الجنس فلا يخص به والعرق بينهما وبين الجمع - على ما ذهب إليه إمام الحرمين - والرحمى - وروى عن الإمام ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - أن استفراق المفرد أشمل من استفراق الجمع لأن المفرد يتناول جميع الأعداد ابتداءً فلا يخرج عنه شيء منه قليلاً أو كثيراً بخلاف الجمع فإنه يستغرق الجوع أو لا والمذات ثم يسرى إلى الآحاد وهذا المبحث من معصلات علم المعاني وقد فرغ من تحقيقه هناك .

﴿لَا تَفْرُقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رَسُولِهِ﴾ في حيز نصب بقول مقدر مسند إلى ضمير (كل) مراعى فيه اللفظ فيفرد أو المعنى فيجمع - ولعله أولى - والجملة منصوبة المحل على أنها حال من ضمير (آم) أو مرفوعة على أنها خبر آخر - لكل - أي يقولون أو يقول لا تفرق بين رسل الله تعالى بأن تؤمن ببعض ونكفر ببعض كما فعل أهل الكتابين بل تؤمن بهم جميعاً وتصدق بصدق رسالة كل واحد منهم وقيدوا إيمانهم بذلك تحقيقاً للحق وتصحيحاً على مخالفة أولئك المفرقين من الفريقين بإظهار الإيمان بما كفروا به فبعض الله على الكافرين .

ومن هنا يعلم أن القائلين هم آحاد المؤمنين خاصة إذ يبعد أن يسند إليه صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول لا أفرق بين أحد من رسله وهو يريد إظهار إيمانه برسالة نفسه وتصديقه في دعواها ، ومن اعتبر إدراج الرسول في (كل) واستبعد هذا قال : بالتخصيص ههنا ، ومن لم يستبعد إذ كان صلى الله تعالى عليه وسلم يأتي بكلمة الشهادة فلا يأتي بها سائر الناس أو يدل العلم بها بصير المتكلم لم يحتاج إلى القول بالتعليق ، وعدم التعرض لنفي التفریق بين الكتب لاستلزام المذكور إياه وإيمانه لم يعكس مع تحقق التلازم لما أن الأصل في تفریق المفرقين هو الرسل وكفرهم بالكتب متفرع على كفرهم بهم وإيثار إظهار الرسل على الإضممار الواقع مثله في قوله تعالى : (وما أوفى للنبیین من ربهم لا تفرق بين أحد منهم) إما للاحتراز عن قوم اندراج الملائكة ولو على تعدد في الحكم وهو وإن لم يكن فيه بأس إلا أنه ليس في التعرض له كثير جدوى إذ لا مزاحم في الظاهر عما إن كان قليل أو لا شعاع بعبء عدم التفریق أو للإيماء إلى عنوانه لأن الاعتبار عدم التفریق من حيث الرسالة دون سائر الخفيات ، وقرأ يعقوب ، وأبو عمرو في روايه عنه - لا يفرق - بالياء على لفظ (كل) وفريق لا يفرقون حملاً على معناه ، والجملة نفسها حينئذ حال أو خبر على نحو ما تقدم في القول بالمقدر ولا حاجة إليه هنا ، والكلام على (أحد) وإدخال (بين) عليه قد سبق في تفسير قوله تعالى (لا تفرق بين أحد منهم) ﴿وَقَالُوا﴾ عطف على (آم) والجمع باعتبار المعنى وهو حكماء لامثالهم الأول مر والواهي إثر حكماء لإيمانهم ﴿سَمِعْنَا﴾ أي أجابوا هو المعنى

العرفي للسمع (وَأَطَعْنَا) وفلنا عن طوع ما دعوتنا اليه في الأمر والنهي ، وقيل : (سمعنا) ما جله مان الحق وتيقنا بصحته ، و (أطيعنا) بما فيه من الأمر والنهي (غُفِرَ لَكَ رَبِّهَا) أي اغفر عذرا لك ما ينقص حظوظنا لديك ، أو سألك غفرانك ذلك ، فغفران مصدر إما مفعول مطلق أو مفعول به - ولعل الاول أولى - لما في الثاني من تقدير العمل الخاص المخوح إلى اعتبار القرينة وتقديم ذكر السمع على الطاعة لتقدم العام على الخاص ، أو لان التكليف طريقه السمع والطاعة بعدهم تقديم ذكرهما على طلب الغفران لما أن تقدم الوسيلة على المستول أقرب إلى الاجابة والقبول ، والتعرض لعنوان الربوبية قد تقدم سره غير مرة (وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ٢٨٥) أي الرجوع بالموت والبعث وهو مصدر مبني ، والجملة قيل : معطوفة على مقدار أي قتلك المبدأ واليك المصير وهي تدبيل لما قبله مقرر للحاجة إلى المعصرة وفيها إقرار بالمعاد الذي لم يصحج به قبل •

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) جملة مستأنفة سبقت بإخباراً منه تعالى بعد تلقيهم لتكليفه سبحانه بالطاعة والقبول بحاله عليهم في ضمن التكليف من محاسن آثار الفضل والرحمة ابتداء لا بعد السؤال التأسيسي - والتكليف إلزام مافيه كثرة ومشقة ، و - الوسخ - مانسه فقرة الانسان أو مايسهل عليه من المقدور وهو مادون مدى طاقته أي - منه تعالى أنه - لا يكلف نفساً - من النفوس إلا ما يطيق وإلا ما هو دون ذلك كما في سائر ما كلفنا به من الصلاة والصيام مثلاً فانه كلفنا خمس صلوات والطاقة تسع - تأ وزيادة - وكلفنا صوم رمضان والطاقة تسع شعبان معه وفعل ذلك فضلا منه ورحمة بالعباد أو كرامة ومنه على هذه الأمة خاصة •

وقرأ ابن أبي عمير - وسعها - بفتح السين (١) والآية على التفسيرين تدل على عدم وقوع التكليف بالمحال لاعلى امتناعه ، أما على الاول فظاهر ، وأما على الثاني فبطريق الأولى ، وقيل - إنها على التفسير الثاني لاتدل على ذلك لان الخطاب حيث مخصوص بهذه الأمة وعلى كل تقدير لا دليل فيها على امتناع التكليف بالمحال كما وقد تقدم لك بمصر ما يعلق بها المبحث وربما يأتيك ما يتفدك فيه إن شاء الله تعالى •

(لَمَّا مَأْكَسْتُمْ وَعَلَيْهَا مَا أَكْسَسْتُمْ) جملة أخرى مستأنفة سبقت للترغيب والمحافظة على مواجب التكليف والتحذير عن الاخلال بها بيان أن تكليف كل نفس مع مقارنته لعممة التخفيف والتيسير يتضمن مراعاته منفعة زائدة وأنها تعود إليها لا إلى غيرها ويستمتع الاخلال بها مصرة بتحقيقها لاجيرها فإن اختصاص منفعة الفعل بفعله من أقوى الدواعي إلى تحصيله واقتصار مصرته عليه من أشد الرواجع مباشرة - قاله المولى مفتي الديار الرومية قدس سره - وهو الذي ذهب إليه الكثير ، وقيل : يجوز أن تجعل الجملة في حيز القول ويكون ذلك حكاية للاقوال المتفرقة الغير المعطوفة بعضها على بعض للؤمنين ويكون مدحا لهم بأنهم شكروا الله تعالى في تكليفه حيث يرونه بأنه لم يخرج عن وسعهم وبأنهم يرون أن الله تعالى لا ينقص بعملهم الخير بل هو لهم ولا ينقص بعملهم الشر بل هو عليهم - ولا يخفى أنه بعد - من جهة - قريب من أخرى - والضمير في (لَمَّا) للنفس العامة والكلام على حذف مضاف هو ثواب في الاول وعقاب في الآخر ، ومبين (ما) الأولى الخير لدلالة التلام الدالة على النفع عليه ، ومبين (ما) الثانية الشر لدلالة - على - الدالة على الضرر عليه وإيراد الإكساب في جانب الآخر لما فيه من زيادة المعنى وهو الاعتبال ، والشر تشبهه النفس وتجذب إليه فكانت أجد في تحصيله ،

(١) قوله : بفتح السين كذا بالأصل ولعله يحرف عن فتح الواو لان الواو ، تلت في العاوس اه مصححه

ففيه إشارة إلى ما حلت عليه النفوس ولم يكن مثل ذلك في الخير استعمال الصيغة المجردة عن الاعتبار •
 ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا فِي نَسَبٍ أَوْ أَهْوَآءٍ﴾ شروع في حكاية بنية دعوتهم بترتيب سر التكليف بوقيل استبعاد
 لحكاية الأقوال ، وفي البحر - وهو لم يروى عن الحسن - أن ذلك على تقدير الأمر أي قولوا في دعائكم ذلك
 هو تعليم منه تعالى لبداهة كيفية الدعاء والصلوة وهذه من غاية الكرم وبهاية الاحسان يعلمهم الغالب يعظمهم
 ويرشدكم للسؤال ليثيبهم ، ولذلك قس وقد تقدم •

لو لم ترد نيل ما أرحو وأطلبه من فيض جودك ما علمتني الطلأ
 والمؤاخضة المعاقبة ، وفاعل هنا معنى ضل ، وقيل : المدعلة على بابها لأن الله تعالى يؤاخذ المذنب بالمعقوبة
 والمذنب كأنه يؤاخذ ربه بالمطالبة بما هو إد لا يجد من يخلصه من عذابه سواء بذلك يتمسك العبد بعد الخوف
 منه به صبر عن كل واحد بلهظ المؤاخضة ولا يجبي فساد هذا إلا بتكافؤ واحتموا في المراد من النسيان والخطأ
 على وجهه ، الأول أن المراد من الأول الترك ومنه قوله :

ولم أك عند الجود للعود قالياً ولا كنت يوم الروع لظعن باسماً

والمراد من الثاني النسيان لأن المعاصي توصف بالخطأ الذي هو ضد الصواب وإن كان فاعلها متممداً
 كأنه قيل ربنا لا تعاقبنا على ترك الواجبات وفعل لم يمت ، الثاني أن المراد منهما ما هما مسميان عنه من التفريط
 والاعتمال إذ قلنا بيقين إلا عن تقصير سابق فالله لا يؤاخذ بذلك التقصير ، الثالث أن المراد بهما أحدهما
 من حيث نرسم على ما ذكر ، أو مطلقاً لإدلائه استعاضة في المؤاخضة بهما عقلاً فإن المعاصي كالسوء فكما أن توارها
 ولو سهواً أو حظاً ، وقد إلى الخلاك معاصي المعاصي أبصاً لا بعد أن يفهم إلى العتاب وإن لم يكن عن عريضة
 ولكنه تعالى وعد التجاوز عنه رحمة به وفصلاً ويجوز أن يدور الأسان به استدماه واعتداداً بالعمية به •

ويؤيد ذلك مفهوم قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما أخرجه الطبراني ، وقال النووي حديث حسن . «دع عن أمي
 الخطأ والسن وما أكرهوا عبي» وأورد على هذا بأنه لا يتم على مذهب المحققين من أهل السنة . والمعتلة
 من أن التكليف بغير المقدور غير جائز عقلاً منه تعالى إذ لا يكون ترك المؤاخضة على الخطأ والنسيان حينئذ
 فصلاً يسداه ونعمه يستد بها ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا﴾ أي عبثاً ثقلاً بأمر صريح في بحسه مكانه •
 والمراد به التكليف الشاق ، وقيل . الإصر الدائم الذي لا توبة له فالله أعلم من اقتضاه ، وقرئ أصراراً
 على الجمع ، وقرأ أني - لا تحتل - بالتشديد للسعة ﴿كَمَا حَكَتْ عَلَى الْهَيْبِ مِنْ قَلْبًا﴾ في حيز الصب على أنه
 صفة لمصدر محذوف أي حلا مثل حملك إياه على من قلنا ، أو عني أنه صفة لا يصرأ أي إصرأ مثل لا يصر إلى
 حلك على من بك - وهو ما كلفه بنو إسرائيل - من قتل النفس في التوبة أو في القصاص لأنه كان لا يجوز غيره
 في شريعتهم ، وقطع موضع الجحامة من الثياب ونحوها ، وقيل : من البدن وصرف ربع المال في الزكاة •

﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا أَوَّلَ ظُلْمٍ﴾ استعفاء عن العقوبات التي لا تطلق بعد الاستعفاء عما يؤدي إليها والتعصير
 عن إزائها ذلك بالتحميل مجاز باعتبار ما يؤدي إليه ، وجوز أن يكون طلباً لذهاب أعظم الأول لتخصيصه بالتشبه
 إلا أنه صور به الإصر بصورة ما لا يستطاع مبالغة ، وقيل هو استعفاء عن التكليف بما لا يتقرب به بقدر الشريعة
 حقيقة فتكون الآية دليلاً على جواز التكليف بما لا يطاق وإلا فاستل التحلص عنه وليس بالقوي من التشديد وهنا

لمجرد تعدية الفعل لمفعول ثان دون التكثير ﴿وَاعْفُ عَنَّا﴾ أي ارحمنا دوننا بترك العفوة هـ
 ﴿وَاعْفُ عَنَّا﴾ ستر الفسح وإظهار الجليل ﴿وَارْحَمْنَا﴾ ونعطف عليها بما يوجب المريس، وقيل (اعف عدا)
 من الأفعال (واعف لنا) من الأقوال (وارحمنا) بقل الممران، وقيل (واعف عدا) في سكرات الموت (واعف
 لنا) في طلبة القبور (وارحمنا) في أهوال يوم الشورى، قال أبو حيان: ولم يأت في هذه الجمل الثلاث لفظ (ولنا)
 لأنها نتائج ما نضم من أجل التي افتتحت بذلك جملة ما عطفنا - مع فلا لقوله تعالى: (لا تأخذوا) (واعف لنا)
 لقوله سبحانه: (ولا تحمل علينا إصراً) (وارحمنا) لقوله عز وجل: (ولا تحملوا ملامة لنا) لأن من آثار عدم
 المؤازعة بالنسيان والخطأ المعفو، ومن آثار عدم حمل الإصر عليهم المغفرة ومن آثار عدم تحميل ملامة باطلاق
 الرحمة ولا يخفى حسن الترتيب ﴿أَنْتَ مَوْسَى﴾ أي مالكننا وسيدنا، وحوز أن يكون بمعنى منولى الأمر
 وأصله مصدر أريد به الفاعل وإذا ذكر المولى والسيد وحب في الاستعمال تقدم المولى يقال: مولانا
 وسيدنا كما في قول الخنساء:

وإن صخرأ - لمولانا وسيدنا - وإن صخرأ إذا اشتوا المنحار

وحفظوا من قال: سيدنا ومولانا بتقديم اسيد على المولى كما قاله ابن أبيك: ولي فيه تردد فيل واحطة على
 معنى القول أي قولوا أنت مولانا ﴿فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ أي الأعداء في القدس المحاربين سا
 أو مطلق الكفرة وفي بالفاء إيداء بالسببية لأن الله تعالى لما كان مولاهم ومالكهم ومدير أمورهم تصب عنه أن
 دعوه أن ينصرهم على أعدائهم فهو كقولك أنت الجواد فتكرم على وأنت البطل فاحزم الحار هـ
 ﴿ومن باب الإشارة في هذه الآيات﴾ (فما في السموات) أي العوالم الروحانية كلها وما استتر في
 أستار غيوبه وحوزان عنه (وما في الأرض) أي العالم الجسماني والطواهر المشاهدة التي هي مظاهر الاسماء
 والأفعال (وإن تدوا ما في أنفسكم) يشهده بأسمائه وطواهره (فبحاسبكم به) وإن تحموه يشهده بصماته
 وبواطنه بحاسبكم به فيغفر لكم لمن يشاء) لتوحيده وقوة بفيه وعروضه سبحانه وتعالى عن رسومها في ذاته (ويعذب
 من يشاء) لفساد اعتقاده ووجود شكه، أو رسوخ مبادئه في نفسه (والله على كل شيء قدير) لأن به ظهور
 كل ظاهر وظنون كل باطل فيقدر على المعصرة والتعذيب (آمن الرسول) الكامل الإكمال (بما أنزل إليه من
 ربه) أي صدق بقوله والتجلى به ههنا حلقه صلى الله تعالى عليه وسلم القرآن والترقى بمبانيه والتحقق به
 (والمؤمنون كل آمن بالله) وحده وشاهده حين لم يروا في وجود سواه (وملائكته وكتبه ورسله) حين
 رجوعهم إلى مشاهدتهم تلك المكننة مظاهر للوحدة يقولون (لا فرق بين أحسن رسله) برده بعض وقول
 بعض لمشاهدة الحق فيهم بالحق (وقالوا سمعنا) أجبنا ربنا في كنهه ورسله وزود ملائكته واستمعنا في
 سيرنا (غفرانك ربنا) أي اغفر وجودنا وصماتنا واستدرك وجودك وصماتك تلك المبدأ (وابيك المصير)
 بالفناء فيك (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) إلا ما يسعها ولا يضيق به طوقها واستعدادها من التجليات (لما
 ما كسبت) من الخير والكمال لا تنكشف سواه كان ذلك ما غفل أو بغفرا عما (وعليها ما كسبت) وتوجهت
 إليه بالقصد من السوء (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا) عهدك بيمنا إلى طلبة الطبيعة (أو أخطأنا) بالعمل على
 غير الوجه اللائق لمصرتك (ربنا ولا تحمل علينا إصراً) وهو عبء الصفات والأفعال الحابسة للقلوب من

معاينة النيوب (كما حمله على الذين من قبلنا) من المحتجبين بظواهر الافعال أو مواطن الصمات (ربنا ولا نعمنا
 مالا طاقة لنا به) من ثقل الهجران والحرمان عن وصالك ومشاهدة جمالك بحجب جلالك (واعف عنا)
 سيئات أفعالنا وصماتنا ظلمات حجبتنا عنك وحرمتنا برد وصالك ولذة رضوانك (واغفر لنا) ذنوب
 وحرودنا فانه أكبر الكبائر (وارحمنا) بالوجود الموهوب بعد الفناء (أنت مولانا) أي سيدنا ومتولي أمورنا
 لا مظاهر لك وآثار قدرتك (فانصرنا على القوم السكارين) من قوى موسى الامارة وصفاتها وجنود شياطين
 أو هامنا المجهولين عنك الخاجين إيانا لكفرهم وطلبهم ، هذا وقد أخرج مسلم ، والترمذي من حديث ابن
 عباس لما نزلت هذه الآية فقرأها صلى الله تعالى عليه وسلم قبله عقب كل كلمة قد فعلت ، وأخرج أبو سعيد
 والبيهقي عن الضحاك أن جبريل لما جاء بهذه الآية ومعه ماشاء الله تعالى من الملائكة وقرأها رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم قال فبعد كل كلمة لك ذلك حتى فرغ منها ، وأخرج أبو عبيد عن أبي ميسرة أن جبريل
 لقن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند خاتمة البقرة آمين ، وأخرج الاثمة الستة في كتبهم عن ابن مسعود
 عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « من قرأ الآيتين من آخر سورة البقرة في ليلة كفتاه » وأخرج الطبراني
 بسند جيد عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « إن الله تعالى كسب كتابا قبل
 أن يخلق السموات والأرض مائة عام فأزل منه آيتين ختم بهما سورة البقرة ولا يقرآن في دار ثلاث ليال
 فيقرأ بها شيطان » وأخرج ابن عدي عن ابن مسعود الانصاري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال :
 « أنزل الله تعالى آيتين من كنوز الجنة كتبهما الرحمن بيده قبل أن يخلق الخلق مائة عام من قرأهما بعد العشاء الآخرة
 أجزأته عن قيام الليل » وأخرج الحاكم ومحمد والبيهقي في الشعب عن أبي ذر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 قال : « إن الله ختم سورة البقرة بآيتين أعطانيهما من كثره الذي تحت العرش فعملوهما وعلوهما نسلهكم وأبناكم
 فانهما صلاة وقرآن ودعاء » وفي رواية أبي عبيد عن محمد بن المسكندر أنه قرآن وأهن دعاء وأهن يدخلن
 الجنة وأهن يرضين الرحمن ، وأخرج مسدد عن عمر رضى الله تعالى عنه ، والدارمي عن علي كرم الله تعالى
 وجهه كلاهما قال : ما كنت أرى أحدا يفعل بتمام حتى يقرأ هؤلاء الآيات من آخر سورة البقرة .

والآثار في فضلها كثيرة وفيها ذكرنا كفاية لمن وفقه الله تعالى اللهم اجعل لنا من إجابة هذه الدعوات
 أو فر نصيب ، ووفقنا للعمل الصالح والقول المصيب ، واجعل القرآن دبيع قلوبنا وحلاء أسماعنا وزهرة أرواحنا
 ويسر لنا إتمام ما قصدناه ولا تجعل لنا ماسأ عما بتوفيقك أردناه ، وحصل وسلم على حليفتك الاعظم ، وكرمك
 المعظم ، وعلى آله الواقفين على أسرار كتابك ، وأصحابه العائرين بحكم خطابك ما ارتاحت روح وحصل لقارع
 باب جودك فتوح .



(٣ - سورة آل عمران)

(وهي مائتا آية) أخرج ابن الصريس . والنحاس . والبيهقي من طرق عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنها نزلت بالمدينة واسمها في التوراة - كاري - سميد بن منصور - طيبة ، وفي صحيح مسلم - سميهاو البقرة الزهراوين - وتسمى الامان . والكبر - والمعية . والمجادلة . وسورة الاستعصار ، ووجه مناسبتها تلك السورة أن كثيراً من مجملاتها تشرح بما في هذه السورة وإن سورة البقرة بمنزلة إقامة الحجية وهذه بمنزلة إزالة الشبهة ولهذا تكرر فيها ما يتعلق بالمقصود الذي هو بيان حقية الكتاب من إزال الكتاب وتصديقه للكتب قبله الهدى إلى الصراط المستقيم ، وتكررت آية (قولوا آمنا بالله وما أُنزل) كمالها ولذلك ذكر في هذه ما هو تال لما ذكر في تلك أولاً لزم له ، قد ذكر هناك خلق الناس ، وذكر كيف تصورهم في الارحام ، وذكر هناك مبدأ خلق آدم ، وذكر هنا مبدأ خلق أولاده ؛ وألطف من ذلك أنه اتضح البقرة بقصة آدم وخلق من تراب ولا أم ، وذكر في هذه نظيره في الخلق من غير أب وهو عيسى ، ولذلك صرح له المثل بآدم ، واختصت البقرة ما آدم لآلها أول السور وهو أول في الوجود وسابق ، وآلها الاصل وهذه كالفرع والتمعة لها فاختصت بالآغرب ، ولأنها خطاب لليهود الذين قالوا في مريم ما قالوا وأنكروا وجود ولد بلا أب ففرتهم بقصة آدم تثبت في أذهانهم فلا تأتي قصة عيسى إلا وقد ذكر عندم ما يشهد لها من جنسها هو لان قصة عيسى قيس على قصة آدم والمقياس عليه لا بد وأن يكون معلوماً لتمام الحجية بالقياس فكانت قصة آدم - والسورة التي هي فيها - جديرة بالتقديم . وقد ذكر بعض المحققين من وجوه التلازم بين الصورتين أنه قال في البقرة في صفة النار : (أعدت للكافرين) مع افتتاحها بذكر المتقين والكافرين معاً ، وقال في آخر هذه : (وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين) فكان السورتين بمنزلة سورة واحدة ، وما يقوى المناسبة والتلازم بينهما أن خاتمة هذه مناسبة لعاية تلك لان الأولى افتتحت بذكر المتقين وأهمهم المفلحون وختمت هذه بقوله تعالى : (وانقوا الله لعلكم تفلحون) وافتتحت الأولى بقوله سبحانه : (الذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك) وختمت آل عمران بقوله تعالى : (وإن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله وما أنزل اليكم وما أنزل اليهم) وقد ورد أن اليهود قالوا لما نزل (من ذا الذي يقرض الله) الآية : يا محمد افتقر ربك بسأل عباده الفرض فنزل (لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء) وهنا بما يقوى التلازم أيضاً ، ومثله أنه وقع في البقرة حكايه قول إبراهيم : (ربنا وابعث فيهم رسولا منهم) الآية وهنا (فقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم) الآية إلى غير ذلك (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ١ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ٢) قرأ أبو جعفر . والاعشى . والبرحمي عن أبي بكر عن عاصم سكون الميم وقطع الهمة ولا إشكال فيها لأن طريق التلظف فيما لا تكون من هذه الفوائج مفردة - كص - ولا موازنة المفرد - كهم - حسبما ذكر في الكتاب الحكاية فقط ساكنة الابعجاز على الوقف سواء جعلت أسماء ، أو مسرودة على نطق التعميد وإلزامها التقاء الساكنين لما أنه متعذر في باب الوقف قطعاً ، ولذا ضمنت قراءة عمرو بن عبدي بكر الميم ، والجمهور يفتحون الميم ويخرجون الهمة من الاسم الكريم قبل : (١٠٢ - ج ٣ - تفسير روح المعاني)

وإما تحت إلقاء حركة الهمزة عليها ليدل على أنها في حكم الكسرة لأنها أسقطت التحفيف لالذرح فإن الميم في حكم الوقف كقوله : واحد . اتان لا لاتقاء الساكنين - كما قال سيديه - فإنه غير محذور في باب الوقف ولذلك لم تحرك في لام - وإلى ذلك ذهب القراء - وفي الحر إيه صعيق لاجتماعهم على أن الألف الموصولة في التعريف تسقط في الوصل وما يسقط لا تلقى حركته - كما قاله أبو علي وقولهم : إن الميم في حكم الوقف وحركتها حركة الإلقاء بخلاف لاجتماع العرب ، والنحاة أنه لا يوقف على متحرك ألبتة سواء في ذلك حركة الأعراب والنساء والنقل - النقاء الساكنين والحكاية والاتباع فلا يجوز في (قد أفلح) إذا حذف الهمزة ونقلت حركتها إلى الدال أن تنصب على دال (قد) بالفتحة بل تسكتها قولاً واحداً ، وأما نظيرهم بواحد اثنان بإلقاء حركة الهمزة على الدال فإن سيويه ذكر أنهم يسمون آخر واحد لثمة - ولم يحك الكسرة - لعله فإن صح الكسر فليس واحد موقفاً عليه كما رعموا ، ولا حركته حركة نعل من همزة الوصل ولكنه موصول بقولهم : اتان فالنقى ساكنان دال واحد ، وثمة اثنين فكسرت الدال لالتقاء ما وحذفت الهمزة لأنها لا تثبت في الوصل ، وأما قولهم : إنه غير محذور في باب الوقف ولذلك لم يحرك في لام ، فجوابه إن الذي قال : إن الحركة لاتقاء الساكنين لم يرد بهما التقاء الياء والميم من - ألم - في الوقف ، بل أراد الميم الأخير من - ألم - والام التعريف فهو كالتقاء نون م ، ولام الرحل - إذا قلت من الرجل ؟ على أن في قولهم نداءً فإن سكون آخر الميم إنما هو على نية الوقف عليها وإلقاء حركة الهمزة عليها إما هو على نية الوصل ، ونية الوصل توجب حذف الهمزة ، ونية الوقف على ما قبلها توجب ثباته وقطعها ، وهذا متناقص ، ولذا قال الجاردي : الوجه ما قاله سيويه ، والكثير من النحاة أن تحريك الميم لاتقاء الساكنين واختيار الفتحة لحقته وللحفاظة على تعظيم الاسم الجليل ، وخيار ذلك ابن الحاجب - وادعى أن في مذهب القراء حملاً على الضمب لأن إجراء الوصل بحري الوقف ليس بقوى في اللغة . وقال غير واحد : لا بد من القول بإجراء الوصل بحري الوقف ، والقول : بأنه ضمب غير مسلم ولئن سلم فغير تامهض لأنه قوى فيها المطلوب منه الخفة - كثلاثة أربعة - وهذا الاحتياج إلى التضعيف أمرٌ ولهذا جعلوه من موجبات المنع ، وإما قيل ذلك لأن هذه الأسماء من قبيل العربات وسكونها سكون وقف لا بناء وحققا أن يوقف عليها ، و(ألم) رأس آية ثم إن جعلت اسم السورة فالوقف عليها لأنها كلام تام وإن جعلت على غلط التعديد لاسماء الحروف إما فرعا للمصا أو مقدمة له لا تلي الإعجاز فالواجب أيضاً القطع والابتداء بما بعدها بترقة بينها وبين الكلام المستقل المعيد بنفسه فإذن القول بمقل الحركة هو المقبول لأن به إسماء آياته أثر الهمزة المحفوفة بالانصباء بالابتداء والوضوح لا كذلك القول بأن الحركة لاتقاء الساكنين وحيث كانت حركة الميم لغيرها كانت في حكم الوقف على السكون دون الحركة كما توهم كلا يلزم المحذور - وكلام الزمخشري في هذا المقام مضطرب ففي الكشف اختار مذهب القراء ، وفي المفصل اختار مذهب سيويه ، ولعل الأول مبنى على الاجتهاد ، والثاني على التقليد والنقل لما في الكتاب - لأن المفصل مختصره قدبر .

وقد تقدم الكلام على ما يتعلق بالفوائهم من حيث الإعراب وغير متوحيه كفاية لمن أحتت العناية يده هو الاسم الجليل متبداً وما بعده خبره ، والجملة مستأنفة أي هو المستحق للمودة لا غير ، و(الحى القيوم) خبر بدخبر له أو خبر لمبتدأ محذوف أي هو (الحى القيوم) لا غير ، وقيل : هو صفة لمبتدأ أو بدل منه أو من الخبر الأول أو هو الخبر وما قبله اعتراض بين ابتداء الخبر مقرر لما يفيد الاسم الكريم ، أو حال منه على رأي من يرى صحة ذلك وأباً ما كان فهو كالدليل

على اختصاص استحقاق المعبودية به سبحانه ، وقد أخرج الطبراني وابن مردويه عن حديث أبي أمامة مرفوعاً
 عن اسم الله الأعظم في ثلاث سور : سورة البقرة وآل عمران . وقله ، وقال أبو أمامة فالتفتها وجدت في الآية
 (الله لا إله إلا هو الحق القيوم) وفي آل عمران (الله لا إله إلا هو الحق القيوم) وفي طه (وعدت أبو جود للحق القيوم)
 وقرا عمر ، وابن مسعود . وأبو . وعقبة . الحق القيوم . وهذا رد على النصارى الزاعمين أن عيسى
 عليه السلام كان رباً ، فقد أخرج ابن إسحق . وابن جرير ، وابن المنذر عن محمد بن جعفر بن الزبير قال وندم
 على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقد نجران وكانوا يستنوا كبا فيهم أربعة عشر جلاماً أشراهم فكلهم رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم منهم أبو حارثة بن علقمة . والعاقب . وعبد المسبح والابن السيد وهو من النصارى
 على دين الملك مع اختلاف أمرهم يقولون : هو الله تعالى ويقولون : هو ولد الله تعالى ، ويقولون : هو ثالث ثلاثة
 كذلك قول النصارى ، وهم يخرجون لقولهم يقولون : هو الله تعالى فله كان يحيى الموتى ويرى الآسماء ويمر
 بالعبوب ويخلق من الطين كهيئة الطير فينفخ فيه فيكون طيراً . ويخرجون في قولهم إنه ولد الله تعالى : بأنه لم
 يكن له أب يعلم وقد تكلم في المهد وصنع مالم يصنع أحد من ولد آدم قبله ، ويخرجون في قولهم إنه ثالث ثلاثة
 إن الله تعالى يقول فعلوا أمراً وخلقنا وقضينا فوكان واحداً ما قال لأصوات وأمرت وخلقتم ووضعت ولكنه هو
 وعيسى ومريم ، وفي كل ذلك من قولهم من القرآن وذكر الله تعالى لنيه صلى الله تعالى عليه وسلم في قولهم فلما كلفه
 الخيران وهما - العاقب ، والسيد - كما في رواية الكشي والريبع عن أنس قال لهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :
 اسلما قالوا : قد أسلمنا فملك قال : كفتما منكما من الإسلام دعاؤا لله تعالى ولداً أو عادتكما الصلابة أو كلكما الخبزير ؟
 قالوا : في أئوه يا محمد وصمت فلم يحب شيئاً فأمر الله تعالى في ذلك من قولهم ، واختلاف أمرهم طه صدر سورة
 آل عمران إلى بضع وثمانين آية منها ففتح السورة بتزويد نفسه بما قالوا وتوحيد إياها بالخلق والأمر لا شريك
 له فيه ، ورد عليهم ما ابتدعوا من الكفر وحطوا منه من الأبدان ، واحتج عليهم بقولهم في صاحبهم ليرفعهم
 بذلك صلاتهم فقال : (ألم الله لا إله إلا هو الحق القيوم) أي ليس معك غيره شريك في أمره الحق الذي لا يموت
 وقد مات عيسى عليه السلام في قولهم : (القيوم) القائم على سلطانه لا يزول وقد رآه عيسى ، وفي رواية ابن
 جرير عن الربيع قال : ه إن النصارى أتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فخاصموه في عيسى ابن مريم
 وقالوا له : من أئوه ؟ وقالوا على الله تعالى الكذب والبهتان فقال لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : ألستم تعلمون
 أنه لا يكون ولد إلا وهو يشبه أباه ؟ قالوا بلى قال : ألستم تعلمون أن ربنا حي لا يموت وأن عيسى بآتي عليه
 الفناء ؟ قالوا : بلى قال : ألستم تعلمون أن ربنا قيم على كل شيء يكلوه ويحفظه ويرزقه ؟ قالوا : بلى قال : فهل
 يملك عيسى من ذلك شيئاً ؟ قالوا لا قال : ألستم تعلمون أن الله تعالى لا يموت عابثي - في الأرض ولا في السماء ؟
 قالوا : بلى قال : فهل يعلم عيسى من ذلك شيئاً إلا ما علم ؟ قالوا : لا قال : ألستم تعلمون أن ربنا صور عيسى في
 الرحم كيف شاء وأن ربنا لا يأكل الطعام ولا يشرب الشراب ولا يحدث الحدث ؟ قالوا : بلى قال : ألستم تعلمون
 أن عيسى حملته أمه كما تحمل المرأة ثم وضعت في بطن المراقولدها ثم غدى كما يغدى الصبي ثم كان يأكل الطعام
 ويشرب الشراب ويحدث الحدث ؟ قالوا : بلى قال : فكيف يكون هذا كما زعمتم ؟ فعرفوا أنهم أتوا الإله وحده
 فأمر الله تعالى (ألم الله لا إله إلا هو الحق القيوم) (زَلَّ عَلَيْكَ الْكِتَابُ) أي القرآن الجامع للأصول والفروع وما
 كان وما يكون إلى يوم القيامة في التعبير عنه باسم الجنس إيمان بفرقة على جهة الأفراد في الألفاظ على ثلاث

الجنس كأنه هو الحقيق بأن يخلق عليه اسم الكتاب دون ما عدها في لوح اليه التصريح باسم التوراة والاحليل، وفي الايتان بالظرف وتقدمه على المفعول الصريح واحتيار ضمير الخطاب، وإشارة - على - على إلى ما لا يخفى من تعظيم صلى الله تعالى عليه وسلم والتنويه رفعة شأنه عليه الصلاة والسلام؛ والخلة إمامتها أو خبر آخر للاسم الخليل أو هي الخبر، وما قبله اعتراض أو حال، و(الحى القيوم) صفة أو بدل، وقرأ الأعمش (زل) بالتحفيف، ورفع الكتاب والخلة حيث منقطعة عما قبلها، وقيل متعلقة به بتقدير من عنده (الحق) أى بالصدق في أخباره أو بالعدل - كما هو عليه الرأى - أو بما يحقق أنه من عند الله تعالى من الحجج القطعية وهو في موضع الحال أى مثلبا بالحق أو محقا، وفي الحر يحتمل أن يكون - للسمية أى نسب - إناث الحق (مصدقاً) حال من الكتاب إثر حال أو بدل من موضع الحال الأول أو حال من الضمير في المحرور وعلى كل حال هو حال مؤكدة (لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهِ) أى الكتب السالفة والظرف مفعول مصدق واللام لقوية العزم وكيفية تصديقه لما تقدم تقدمت (وَأُزِّلَ التَّورَةُ وَالْإِنْجِيلُ ٣) ذكرهما تعييناً لما بين يديه وتبعا لرضه حله بذلك تأكيد لما قبل وتعميد لما بعد ولم يذكر المنزل عليه فيهما لأن الكلام في الكتابين لا يقيم نزلا عليهما والتعريف - بأرل - فيهما للإشارة إلى أنه لم يكن لها إلا نزول واحد وهذا بخلاف القرآن فإن له نزولين، نزول من اللوح المحفوظ إلى بيت العزة من سماء الدنيا جملة واحدة، ونزول من ذلك إليه صلى الله تعالى عليه وسلم مجمعا في ثلاث وعشرين سنة على المشهور، ولهذا يقال فيه : نزول أنزل وهذا أولى بما قيل : إن - نزول - يقتضى التدرج، ونزول يقتضى الإنزال الدفئ إذ يشكل عليه (لولا أنزل عليه القرآن حمة واحدة) حيث قرن - نزول - به جملة، وقوله تعالى : (وقد نزل عليكم في الكتاب) وذكر بعض المحققين لهذا المقام أن التدرج ليس هو التثنية بل الفعل شيئا قسباً في تسلسل، والالفاظ لا بد فيها من ذلك صبيعة - رأى - تدل عليه، والإنزال مطلق بكونه إذا قامت القرينة براد بالتدرج التمجيد، وبالإنزال الذى قد قيل به خلافة، أو المطلق بحسب ما يقتضيه المقام، واختلف في اشتقاق التوراة والاحليل فعيل اشتقاق لا وليس يرى الزيادة إذا قدح فظهر منه البار لاها صياء ونور بالنسبة لما عدا القرآن تجلر ظله الضلال، وقيل : من ورى في كلام إذا عرض لأن صهارمورا كثيرة وتلويحات جليلة، وورثها عند الخليل - وسيبويه فوعلة كصومعة، وأصله وورية يواويز فأبدلت الأولى تاءاً وتحركت الياء وانفتح ما قبلها فحقت ألفا فصارت توراة - وكنت بآباء تسمى على الأصل وذلك أميلت، وقال الفراء : و - نها ففعل بكسر العين فأبدلت الكسرة فتحه وفتحت العين ففتحت الياء ألفاً، ومنه النحيل لما بدت فيه ويطلق على الوالد والوالد وهو أعراف فهو ضد - كما قاله الزجاج - وهو من محل بمعنى ظهر سمي به لانه مستخرج من اللوح المحفوظ وطاهر منه أو من التوراة، وقيل : من النحل وهو التوسعة، ومنه عين نجلاء لسعتها لأن فيه توسعة ما لم تكن في التوراة إذ حلل فيه بعض ما حرم فيها، وقيل : مشتق من التناجل وهو التنازع يقال تناجل الناس إذا تنازعوا وسمي

له لكثرة التنازع فيه - كذا قيل - ولا يحى أن أمر الاشتقاق والنون على تقدير عرية اللقطين طاهر ، وأما على تقدير - انهما أنجمين أولهما عبري ولا حر مرياني وهو الطاهر - فلا معنى له على الحقيقة لان الاشتقاق من ألفاظ أخر أنجمية لا مجال لاثباته ، ومن ألفاظ عرية كما سمعت استنتاج للصب من الخوب ظم يوق ، لا أنه بعد التعريب أحروه بحرى أبيهم في الزيادة والاصابة وحرصوا له أصلا ليتعرف ذلك كما أنشأنا إليه فيما قبل ، والاستدلال - على عريتهما - حول اللام لان دخولها في الاعلام أنجمية محل نظر - محل نظر لانهم ألزموا بعض الاعلام الأنجمية اللام علامة للتعريف - كما في الاسكندرية - فإن أمان كريا التبريزي قال : إنه لا يستعمل بدونها مع الاتفاق على أنجمته . وما يؤيد أنجمية الالحيل ما روى عن الحسن أنه قرأه بفتح الهجزة ، وأقبل ليس من أبيه العرب (من قبل) متعلق - بأرسل - أي أنزه من قبل ريل الكتب . وقيل من فلك والتصريح بمعم ظهور الأمر للبلغة في الذين كذا قالوا رمتهم . وأنا أقول التصريح به لم يزل إلى أن يلزمها متضمن للإرهاص لبعثه عليه السلام حيث قيد الأثرال المنقذ من قبل قوله سبحانه : ﴿ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ أي أنزلها كذلك لاجل هداية الناس الذين أنزلوا عليهم إلى الحق الذي من جملة الأيمان به عليه السلام واتباعه حين يبعث لما اشتملنا عليه من البشارة به ولحث على طاعته عليه الصلاة والسلام والهداية بهما بعد نسخ أحكامهما بالقرآن إيماني من هذا الوجه لا غير ، والقول بأنه يهدي بهما أيضا فيما عدا الشرائع المنسوخة من الأمور التي يصدقها القرآن - ليس بشئ لان الهداية إذ ذاك بالقرآن المصدق لهما كما لا يخفى على المصنف ، ويعور أن ينصب هدى على أنه حال منهما والأفراد لما أنه مصدر جعلا من الهدى مبالغة أو حذف منه المضاف أي دوى هدى ، وجعله حالا من الكتب بما لا يبنى أن يرتكب فيه ﴿ وَأَنزَلَ الْقُرْآنَ ﴾ أخرج عبد بن حميد عن قتادة أنه القرآن فرق به بين الحق والباطل فأحل فيه حلاله وحرم حرامه وشرع شرائعه وحد حدوده ورائضه وبين بيانه وأمر بطاعته ونهى عن معصيته ، وذكر بهذا العنوان بعد ذكره باسم الناس تعظيها لشأنه ورفعاً لمكانته ، وأخرج ابن جرير عن محمد بن جعفر بن الزبير أنه العاقل بين الحق والباطل فيما اختلف به الأحرار من أمر عيسى عليه السلام وغيره : وأيد هذا أن صدر السورة كما قد... زلت في حاجة البصاري للبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر أخيه عيسى عليه السلام وعليه يكون المراد - بالعراقان - بعض القرآن ولم يكتب بأسراره وضمن الكل اعتماداً به ، ومثل هذا أقول ما روى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه أن المراد به كل آية محكمة ، وقيل : المراد به جسس الكتب الإلهية عبر عنها بوصف شامل لما ذكر منها وما لم يذكر عن طريق التبيين بالتميم إثر تخصيص بعض مشهريها بالذكر ، وقيل : نفس الكتب المذكورة أعيد ذكرها بوصف خاص لم يذكر فيما سبق على طريق المطف بتكرير لفظ الأثرال تحريلا للتغاير الوصفي منزلة التغاير الذاتي ، وقيل : المراد به الزبور وتقديم الالحيل عليه مع أخره عنه زولا لقوة مأسسته للتوراة في الاشتغال على الأحكام وشروع اقتزها في الذكر ، واعتراض تأتب الزبور مواعظ فليس فيه ما يفرق بين الحق والباطل من الأحكام . وأجيب بأن المواعظ لما فيها من الرجوع والترغيب فارفعه أيص ولحماء الفرق فيها حصت بالتوصيف به ، وأورد عليه أن ذكر الوصف دون الموصوف يصحى شهره به حتى يعنى عن ذكر موصوفه والخفاء بما يقتضى إثبات الوصف دون التعبير به ، ومن : المراد به المعجرات المقررة بأثرال الكتب المذكورة القارعة بين الحق

والمبطل، وعلى أي تقدير كان فهو مصدر في الأصل كالنفران أطلق على الفعل بالعن **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾** يحتمل أن تكون الإضافة للمهد إشارة إلى ما تقدم من آيات الكتاب المنزلة، ويحتمل أن تكون للجسم فتصدق الآيات على ما يتحقق في صمن ما تقدم وعلى غيره كالمجرات وأضاعتها إلى الاسم الجليل تعديداً لطيفة كفرهم وتحويلاً لامرهم وتأكيداً لاستحقاقهم العذاب، والمراد بالموصول إيمانهم تقدم في سبب النزول أو أهل الكتابين أو جنس الكفرة وعلى التقديرين يدخل أو تلك فيه دخلاً أولياً **﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾** ابتداءً وحبر في موضع خبر إن وبحور أن يرتفع العذاب بالطرف والتذكير للتخيم فيه إشارة إلى أنه لا يقدر قدره وهو مسط الحصر المستفاد من تقديم الطرف والتعليق بالموصول الذي هو في حكم الماشق يشعر بالديقوه معنى تضمنه الشرط وترك به العاء لظهوره فهو أبلغ إذا اقتضاه المقام **﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾** أي غالب على أمره يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد **﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾** أي انتقام من الظمة وهي السطوة والتسلط يقال: انتقم منه إذا عاقبه بخبايته، ويجزده - نقم - بالفتح والكسر وجعله بعضهم بمعنى كره لا غير واستوين للتفخيم، واحسار هذا التركيب على منتقم مع احتضاره لأنه أبلغ منه إذ لا يقال صاحب سيف إلا لمن يذكر القتل لا لمن معه السيف مطلقاً، وإجملة اعتراض تدبلي مقرر للوعيد مؤكداً له **﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾** استئناف بيان سعة علمه سبحانه وإحاطته بجميع ما في العالم الذي من جلته إيمان من آمن وكفر من كفر إثر بيان حال قدره وعظيم عرته وفي بيان ذلك تربية للوعيد وإشارة إلى دليل كونه حياً ونبيه على أن الوهم على بعض المنيات كما وقع لبني علي السلام بمزل من بلوغ رتبة الصفات الإلهية، والمراد من الأرض والسما العالم بأسره، وجعله الكثير مجازاً من إطلاق الجزء وإرادة الكل، ومن قال: إنه لا يصح في (كل) كل وجزء بناءً على اشتراط التركيب الحقيقي وزوال ذلك الكل بزوال ذلك الجزء جعل المذكور كناية لا مجزاً، وتقدير الأرض على السماء إظهاراً للاعتناء بشأن أسوال أهلها واهتماماً بما شير إلى وعيد ذوي الضلالة منهم وليكون ذكر السماء بعد من باب العروج قيل: ولذا وسط حرف النقي بينهما، وإجملة المنية خبر لأن، وتكرير الاساد لتقوية الحكم وكلمة - في - متعلقة بمحذوف وقع صفة لشيء من كدة لعمومه المستفاد من زوجه في سياق لشيء لا يخفى عليه شيء ما كان في العالم بأسره كيفاً كانت الظرفية، والتعبير بعدم الخفاء أبلغ من التعبير بالعلم، وجوز أبو البقاء تعلق الطرف - يعني - به وقوله تعالى: **﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾** جملة مستأنفة على الصحيح ناطقة ببعض أحكام قيمته تعالى مشيرة إلى تقرير علمه مع زيادة بيان لتعلقه بالاشياء قبل وجودها هو - التصوير - جعل الشيء على صورة لم يكن عليها، والصورة هيئة يكون عليها الشيء بالتأليف، و(الأرحام) جمع رحم وهي معدومة وكأهم أخذت من الرحمة لأنها بما يتراسم بها ويتماط، و(في) متعلقة - يصور - وجوز أن يكون حالاً من المفعول أي يصوركم وأنتم في الأرحام مضغ، و(كيف) في موضع نصب - يشاء - وهو حال، والمفعول محذوف تقديره يشاء تصويركم، وقيل: (كيف) ظرف - يشاء - وإجملة في موضع الحال أي (يصوركم) على مشيئة أي مريداً إن كان الحال من الفاعل أو يصوركم متغلبين على مشيئته تابعين لها في قبول الأحوال المتغيرة من كونكم تعلقاً ثم علقاً ثم مضماً - ثم، وثم - وفي الاتصاف بالصفات المختلفة من الذكورة والانوثة والخصن

والتمسح بغير ذلك ، وفيه من الدلالة على بطلان زعم من زعم روية عيسى عليه السلام مع تقبله في الاطوار وورده في تلك هذه الادوار حسب شاء الملك القهار وركاكة عقولهم ما لا يحصى ، وقرأ طائوس - تصوركم - على صيغة الماضي من التفعّل أى اتخذ صوركم لنفسه وعبادته هو من باب توعد التراب أى اتخذوه وسادة لما قيل : كانه من تصورات الشئ بمعنى توهمت صورته فالتصديق أنه توهم محض ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ ﴿٦﴾ كثر اخلة الدالة على بى الالهية عن غيره تعالى وابطحارها فيه تو كيداً لما قبلها ومبالغة في الرد على من ادعى إلهية عيسى عليه السلام وبأسب محشها بعد الوصفين السابقين من العلم والقدرة إذ من هذان الوصفان له هو المتصف بالالوهية لا غيره ثم أتى بوصف العزة الدالة على عدم التطير أو الشاهي في القدرة والحكمة لأن خلقهم على ما ذكر من النمط البديع أثر من - تار ذلك ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ استئناف لابطال شبه الوحد : وحواسهم انشئت عمه بطق به القرآن في ست المسيح عليه السلام إثر بيان اختصاص الروبيعو ومطالبها به سبحانه .

قيل : لئلا الوحد قالوا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ألسنت زعم أن عيسى كله الله تعالى وروح منه ؟ قال : بلى قالوا : فحسبنا ذلك ففى سبحانه عليهم زيفهم وفتنهم ومن أن الكتاب مؤسس على أصول رصينة وفروع مبنية عليها ناضقة بالحق قاصبة بطلان ما هم عليه - كما قيل - ومنه يعلم وجه مناسبة الآية لما قبلها ، واعتصر بأن هذا الاثر لم يوجد له أثر في الصحاح ولا سند يعول عليه في غيرها ، وقصارى ما وجد عن الربيع أن المراد بالموصول الآتى اوهده ، وفيه أن الاثر يبيحه أخرجه في لئلا المتشور عن أبي حاتم ، وابن جرير عن الربيع ، وعن بعضهم أن الآية رئت في اليهود ، وذلك حين « مر أبو يسر من أحطب في رجال من يهود رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو يتلو فاتحة سورة القرة (ألم ذلك الكتاب) فأتى أحده حتى أن أحطب في رجال من يهود فقال : أتؤمنون والله لقد سمعت محمداً يتلو فيما أُرسل عليه (ألم ذلك الكتاب) فقال : أمت سمعته ؟ قال : نعم فثنى حتى في أولئك الفر إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال : ألم يذكر أمك يتلو فيما أُرسل عليك (ألم ذلك الكتاب) ؟ فقال : بلى فقال : لقد بعث الله تعالى ملكاً أنبياء ما نعلمه بيننا من منهم مائة ملكة وما أجل أمته غيرك . الألف واحدة . واللام ثلاثون . والميم أربعون فهذه إحدى وسبعون سنة من مع هذا غير ما قال : نعم (المص) قال : هذه أنقل وأطول . الألف واحدة . واللام ثلاثون . والميم أربعون . والصاد تسعون فهذه مائة وإحدى وستون سنة هل مع هذا غيره ؟ قال : نعم (المر) قال : هذه أنقل وأطول ثم قال : لقد لبس علينا أمرك حتى ما ندري أقبلاً أعطيت أم كثيراً ثم قال : قوموا ثم قال أبو ياسر لأخيه ومن معه : وما يدريك لعله لقد جمع هذا كله لمحمد ؟ فقالوا : لقد تشابه علينا أمره .

وقد أخرج ذلك البخارى في التاريخ . وابن جرير . وغيرهما عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما إلا أن فيه فيزعمون أن هذه الآيات رئت فيهم وهو مؤذن بدم الجرم بذلك ومع هذا يعمد ما تقدم من رواية إن الله تعالى أنزل في شأن أولئك الوحد من مصدر آل عمران إلى نضع وثمانين آية ، وعلى تقدير الاعراض عن هذا احتمال أن يكون وجه اتصال الآية بما قبلها أن في المنشأ به خطأ كما أن تصوير ما في الارحام كذلك أو أن في هذه تصوير الروح بالملم وتكيله به وفيها قبلها تصوير الجسد ونسوته علما أن في كل منهما تصوير أو تكيل في الجملة مناسب

ذكره معه ولما أن بين للتصوير الحقيقي الجسماني والذي ليس هو كذلك من الوجداني من التفاوت والتباين ترك العطف، وقوله سبحانه: ﴿مِنْ آيَاتِهِ﴾ الطرف به خبر مقدم، و(آيات) مبتدأ مؤخر أو بالعكس، ورجح الأول بأنه الأوفق بمواعيد الصاعقة، والثاني أنه أدخل في جزالة المعنى إذ المقصود الأصلي انقسام الكتاب إلى القسمين المعبودين لا كونهما من الكتاب، وإحالة إما مستأنفة أو في حيز النصب على الحلية من الكتاب أي هو الذي أزل عليك الكتاب كائناً على هذه الحالة أي منقسماً إلى محكم وغيره أو الظرف وحده حاله (آيات) مرصع به على "العاطلة" محركات صفة آيات أي وصحة المعنى طاهرة فالدلالة بحكمة العبارة محفوظة من الاحتمال والاستنباط

﴿هِيَ أَمْ أَنْكَتَبَ﴾ أي أحده ولعمدة فيه يرد إليها غير ما والعرب تسمى كل جامع يكون مرجعاً أملاً والجملة إما صفة لما قبلها أو مستأنفة وإما أمر دالة مع أن الآيات متعددة لما أن المراد بيان أصلية كل واحدة منها أو بيان أن الشكل منزلة آية واحدة ﴿وَأَحْرُ﴾ صحت لمحدوف معطوف على (آيات) أي - وآيات أخرى - وهي بقا قال الرضي جمع أخرى التي هي مؤنث آخر ومعناه في الأصل أشد تأخراً فمضى - جاء زيد، ورجل آخر - جاء زيد، ورجل آخر تأخر منه في معنى من المعاني، ثم نقل إلى معنى غيره فمضى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أو لا فلا يقال جاء زيد وجماد آخر ولا امرأة أخرى، ولما خرج عن معنى التفضيل استعمال من دون لوازم أفضل التفصيل أعني من - والاضافة واللام وضو في المحررد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان أحمران، ورجل آخر، وامرأتان أحريان، ونسوة أخرى، وذهباً أكثر النحويين إلى أنه غير مصروف لأنه موصوف معدول عن الآخر قالوا: لأن الأصل في أفضل التفصيل أن لا يجمع إلا مفروفاً بالآلف واللام - كالكر والصفر - معدل عن أصله وأعطى من الجملة مجرداً مالا يمدى غيره إلا مقروناً، وقبل: الدليل على عدل (أخر) أنه لو كان مع من المقدرة كما في الله أكبر للزم أن يقال بنسوة أخرى على وزن أفضل لأن أصل التفضيل مادام من ظاهرة أو مقصورة لا يجوز مطابقة لم هو له بل يجب إفراجه، ولا يجوز أن يكون تقدير الاضافة لأن مضاف إليه لا يحدف إلا مع ثناء المضاف، أو مع مدد مسد المضاف إليه، أو مع دلالة ماضيف إليه تابع المضاف أخذ من استمرار كلامهم فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام وهو عترض عليه أو على بانه لأن كذلك وجب أن يكون معرفة كسر (وأجب) بانه لا يبرم في المعدول عن شيء أن يكون معناه من كل وجه وإنما يلزم أن يكون قد أخرج عما يستحقه وما هو القياس فيه إلى صيغة أخرى، نعم قد تفقد إرادة تعريفه بعد النقل إما بالآلف واللام يضمن معناها فيبي، أو إما بعلية كما في سحر فيمنع من الصرف، ولما لم يقصد في (أخر) إرادة الالفت واللام أعرب، ولا يصح إرادة العلوية لأنها تضاد الوصفية المقصودة منه: وقادحين جنى: إنه معدول عن آخر من، وزعم ابن مالك أنه التحديق وطاهر كلام أبي حيان اختياره واستدلوا عليه بما لا يغلو عن نظر - ووصف آخر قوله سبحانه: ﴿مُنْتَشِبَاتٌ﴾ وهي في الحقيقة صفة لمحدوف أي محتملات لمان متشابهات لا يمتاز بعضها عن بعض في استحقاق الإرادة ولا يتضح الأمر إلا بالنظر الدقيق، وعدم الاتصاح قد يكون للاشتراك، أو للاجمال، أو لأن طاهره التشبيه فالتشابه في الحقيقة وصف لتلك المعاني وصف به الآيات على طريقة وصف الدال بما هو وصف للمعدول بسقط مايل: إن واحد (متشابهات) متشابهة،

وواحد (آخر) أخرى ، والواحد هنا لا يصح أن يوصف بهذا الواحد فلا يقال : أخرى متشابهة إلا أن يكون بعض الواحد يشبه بعضاً - وليس المعنى على ذلك - وإنما المعنى أن كل آية تشبه آية أخرى فكيف يصح وصف الجمع بهذا الجمع ولم يصح وصف مفردة بمفرده ؟ ولا حاجة إلى ما تكلف في الجواب عنه بأنه ليس من شرط صحة وصف المتن والمجموع صحة بسط مفردات الأوصاف على أفراد الموصوفات كما أنه لا يلزم من الاستناد إليهما صحة إسناده إلى كل واحد كما في (فوجد في رحلين يقتلان) إذا الرجل لا يقتل ، وقيل : إنه لما كان من شأن الأمور التشابه أن يعجز العقل عن التمييز بينهما ممي كل ما لا يتبدى العقل إليه متشابهاً وإن لم يكن ذلك سبب التشابه كما أن التشكل في الأصل ما دخل في إشكاله وأمثاله ولم يعلم بعينه ثم أطلق على كل غامض وإن لم يكن غموضه من تلك الجهة وعليه يكون التشابه مجازاً أو كناية عما لا ينصح معناه مثلاً فيكون السؤال المناطقة غير واردة رأساً وهذا الذي ذكره في تفسير المحكم والتشابه هو مذهب كثير من الناس وعليه الشافعية .
وتقسم الكتاب اليهما من تقسيم الكل إلى أجزائه ، سواء على أن المراد من الكتاب ما بين الدفتين ولأما لتعريف العهد ، وحيث إذا أن يراد بالكتاب الثاني المضاف إليه أم الأول الواقع مقسماً كما يشعر به حديث إعادة الشيء معرفة ويكون وضع المظهر موضع المضمحل اعتناءً بشأن المظهر وتخيماً له والاضافة على معنى في - كما في واحد العشرة - فلا يلزم كون الشيء أصلاً لنفسه لأن المعنى على أن الآيات المحكمات التي هي جزء ما بين الدفتين أصل فيها بين الدفتين يرجع إليه التشابه منه . واعتبار ظرفية الكل للمعز بدفع نوم لروم ظرفية الشيء نفسه - وهذا أولى من القول بتقدير مضاف بين المتضامين - ما أن يقل التقدير أم بعض الكتاب فإنه وإن بقي فيه الكتاب على حاله إلا أنه لا يجوز عن تكلف ، إنما أن يراد به الجنس فإنه كالقرآن يطلق على القدر المشترك بين المجموع وبين كل بعض منه له به نوع اختصاص كما بين في الأصول ، ويراد من هذا الجنس ما هو في ضمن الآيات المتشابهات فاللام حيث للجنس والاضافة على معنى اللام ولا يدرى حديث إعادة إذ هو أصل كثيراً ما يعدل عنه ولا يتوهم منه كون الشيء - أمأ - نفسه أصلاً ولا أن المقام مقام الاختيار لبحثنا إلى الجواب عن ذلك ، وبعض فضلاء العصر - المعاصرين حب العلم من كرم أذهانهم الكريمة أحسن عصر - جوز كون الاضافية - لأما - ، و(اسكناب) المنصاف إليه هو الكتاب الأول بعينه وليس في الكلام مضاف محذوف ما يلازم على ذلك من كون الشيء - أمأ - نفسه أصلاً لما لا يضر لاختلاف الاعتبار فإن - أمومته - لغيره من التشابه ، اعتبار رده إليه وإرجاعه له - وأمومته - لنفسه باعتبار عدم احتياجه بظهور معناه إلى شيء سوى نفسه ، ولا يخفى عليك أن - الأم - إن كانت في كلا الاعتارين حقيقة لزم استعمال المشترك في معنييه وإن كانت في كليهما مجزاً لزم الجمع بين معنيين مجازيين ، وإن كانت حقيقة في الأصل باعتبار ما يرجع إليه غيره كما يفهم من بعض عباراتهم مجازاً في الأصل بمعنى المستغنى عن غيره لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يخفى عن ذلك إلا بار - كتاب عموم المجاز ، هذا وجوز أن يكون التقسيم إلى القسمين المحكم والمتشابه من تقسيم الكل إلى جريته قال في الكتاب - للجنس أولاً وآخر ، إلا أن المراد من الكتاب في الأول الماهية من حيث هي كما هو الأمر المعروف في مثل هذا التقسيم ، وفي الثاني الماهية باعتبار تحققها في ضمن بعض الأجزاء من التشابه ، ويحوز أن يراد من الثاني أيضاً مجموع ما بين الدفتين والكلام فيه حيث قد على نحو منسقب ، قبل : وتصارى ما يلزم من هذا التقسيم بعد تحمس القول بأنه خلاف الظاهر صدق الكتاب على الإباحض وهو

لا يتحاشى منه بل هو عرص من فسر الكتاب بالقدر المشترك ، وأنت تعلم أن فيه غير ذلك إلا أنه يمكن دمه بالغة قدر

ورهب - ذاتنا المقتضى إلى أن المحكم الواضح الدلالة الظاهر الذي لا يحمل الدح ، والمنشأ به الحق الذي لا يدرك معناه عقلاً ولا نقلاً وهو ما سائر الله تعالى بحسبه كقيم الساعة والخروف المقطعة في أو ثل أسود ، وقيل : المحكم "مراض" والوعود والوعيد ، والمنشأ به المصص والامثال ، أخرج ابن أبي حاتم عن طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قال - المحكمات - بالأسح وحواله وحرامه وحدوده وفرائضه ، و - المنشآت - من به ولا يعمل به ، وأخرج القرطبي عن مجاهد قال - المحكمات - منه الحلال والحرام وما سوى ذلك منسأه ، وأخرج عبيد بن عمير عن الصادق قال - المحكمات - ما لم ينسخ - والمنشآت - ما قد نسخ ، وقال أبو رزدي : المحكم ما كان معقول المعنى ، والمنشأ به بخلافه كأعداد أصوات ، واختصاص الأصنام ، مضان دون شعاع ، وقيل : المحكم ما لم يتكرر ألفاظه - والمنشأ به ما به - وقيل : غير ذلك ، وهذا الخلاف في - المحكم ، والمنشأ به هنا وإلا فقد يطبق المحكم بمعنى المتقن "نظم" والمنشأ به على ما يشبه بحسبه بعضاً في البلاغة ، وهما ما معنى يطلقه على جميع القرآن وعلى ذلك حرج قوله تعالى : (أنزل كتاباً أحكمت آياته) وقوله سبحانه : (كتاباً مثقلاً مثنى)

وقال الراغب : الراجح الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين ، زاعجوز المودال - متفرقة لكن زاع لا يقال إلا فيما كان عن حق إلى بطل ومصدره زناً و يفوقه وزيداً و يوغاً والمراد بالموصول فصلارى بحران أو اليهود - واليه ذهب ابن عباس - وقيل : منكره العث ، وقيل : المدفون ، وأخرج الإمام أحمد وغيره عن أبي أمامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنهم الخوارج وظاهر للعظم العموم لسائر من راع عن الحق فليحمل ما ذكر على بيان حضر ما صدق عليه العام دون التخصيص ، وفي جعل قلوبهم مقراً للريغ مبالغة في عدوهم عن سنن الرشاد وإصرارهم على الشر والعبد . وزيد مبتدأ أو فاعل (فتنهون ما تشبه منه) أى يتفقون بذلك وحده بأن لا ينظروا إلى ما يطأفه من المحكم ويردوه له وهو إما أخذ ظاهره الغير المراد له تعالى أو أخذ أحد طونه الباطلة وحينئذ يصرحون القرآن ببعضه بعض ويظهر من الناقص بين معانيه إلحاداً منهم وكفراً ويحملون لفظه على أحد محتملاته التي توافق أعراضهم الفاسدة في ذلك وهذا هو المراد بقوله سبحانه : (أتبعه الفتن وأتبعه تأويله) أى طلب أن يفسوا المؤمنين والمؤمنات عن دينهم بالتشكيك واللبس ومناقضه المحكم بالمنشأ به - كما نقل عن لو قدي - وطلب أن يؤوبه حسبما يشتهون ، فالإضافة في (تأويله) للمؤيد أى تأويل محصور وهو ما لم يوافق المحكم - كما كان موافقاً للتشهي والتأويل التفسير - كما قاله غير واحد - وقال الراغب : إيه من الاول وهو الرجوع إلى لاص - ومنه الموثل - للموضع الذي يرجع إليه وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه عما كان أو فعلاً ، ومن الاول ما ذكره ، ومن الثاني قوله : وللتأويل قبل يوم الدين تأويل - وقوله تعالى (يوم يأتي تأويله) أى بيانه قدي هو غاية المقصودة منه وقوله سبحانه : (ذلك خير وأحسن تأويلاً) قيل : أحسن ترجمة ومعنى ، وقيل : أحسن تأويلاً في الآخر انتهى وجوز في هاتين الطبعين أن يكونا على سبيل التوزيع بأن يكون (ابتداء الفتنه) طلبة بعض واتقاء التأويل

حسب الشهى طلبة آخرين ، ويجوز أن يكون الاتباع لمجموع الطلعتين وهو الخلق بالمعاند لانه لقوة عباده ومزيد فساده يقتضئ بهما معاً وأن يكون ذلك لكل واحدة منهما على التماقب وهو المناسب بحال الجاهل لانه متغير تارة بتبع ظاهره وتارة يؤوله بما يشتهيه لكونه في قبضة هواه ينمعه كلما دعاه ، ومن الناس من حمل الفتنة على المال فان الله سبحانه قد سماه فتنة في مواضع من كلامه ولا يعني أنه ليس بشئ مدعى - ودليلاً ، وفي تعليل الاتباع - باقتناء تأويله - دون نفس (تأويله) وتجريد - التأويل - عن الوصف بالصحة والحقية لإذان بأنهم ليسوا من التأويل - في غير ولا نفير ، ولا قيل ولا دبير - وأن ما يتبعونه ليس بتأويل أصلاً لانه تأويل غير صحيح قد يندر صاحبه (وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسُخُونَ فِي الْعِلْمِ) في موضع الحال من صدير - يتبعون - باعتبار العلة الاخيرة أي يتبعون المتشابه لا تنفاه تأويله ، والحال أن التأويل المطابق للواقع كما يشعر به التعبير بالعلم والاضافة إلى الله تعالى مخصوص به سبحانه وعن وقته من شأنه من عباده الراسخين في العلم أي الذين ثبتوا وتمكنوا فيه ولم يتزلزلوا في مزال الاقدام ومداحض الافهام دونهم حيث أنهم بمزول عن تلك الرتبة هذا ما يقتضيه الطاهر في تفسير الراسخين ، وأخرج ابن عساكر من طريق عبد الله بن يزيد الأزدي قال : سمعت أنس بن مالك يقول . سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن الراسخين في العلم فقال : من صدق حديثه وبرق بعبه وصف بظنه وفرجه فذلك الراسخون في العلم ولعل ذلك بيان علامتهم وما ينبغي أن يكونوا عليه ، والمراد بالعلم العلم الشرعي المتفحص من مشكاة النبوة قال أهلهم الممدوحون •

(يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ) استئناف موضع لحال الراسخين ولعلنا فصل ، والعبارة يقدرون له مبتدأ دائماً أي هم يقولون - وقد قيل . إنه لا حاجة اليه ولم يعرف وجه التزامهم لذلك فلي نظر ، ويجوز أن يكون حالاً من الراسخين - والصمير المجرور راجع إلى المتشابه وعدم التعرض لإيمانهم بالحكم لظهوره وإن رجع إلى الكتاب فله وجه أيضاً لان ما كنه كل من أجراء الكتاب أو جرياته وذلك لا يخلو عن الأمرين ، ثم هذا القول وإن لم يخص - الراسخين - لكر فيه تعريض بأن مقتضى الايمان به أن لا يسلك به طريق لا يليق من تأويله على مامر فكان غيرهم ليس بمؤمن (كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا) من ممل مقولهم مؤكداً لما قبله ومقرر له أي كل واحد منه ومن المحكم - أو كل واحد من مثابه ومحكمه منزل من عنده تعالى لا مخالفة بينها ، وفي التعبير بالرب إشارة إلى سر إزال المتشابه ، والحكمة فيه لما أنه متضمن معنى الترية والنظر في المصلحة والايصال إلى معارج الكمال أو لا مأولاً ، وقد قالوا : إنما أنزل المتشابه لذلك ليظهر فضل العلية ويرداد حرصهم على الاجتهاد في تدبره وتحصيل العلوم التي ببطها استنباط ما أريد به من الاحكام الحقيقية فينالوا بذلك ويأتعب القرائح واستخراج المقاصد الراقية والمعاني اللاتقة المدارج العالية ويعرجوا بالتوفيق بينه وبين المحكم إلى رفرف الايقان وعرش الاطمئنان ويفوروا بالمشاهد السامية وحيثد يكتشف لهم الحجاب ويطلب لهم المقام في رياض الصواب ، وذلك من الترية والإرشاد أقصى غاية وهاية في رعاية المصلحة ليس ورامها نهاية •

(وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ) عطف على جملة (يقولون) سبق من جهته تعالى مدحا للراسخين بجودة الذهن وحسن النظر لما أنهم قد تجردت عقولهم عما ينشأها من الركون إلى الاهواء الراقية المكثرة لها واستعدوا إلى الاهتداء إلى معالم الحق والعروج إلى معارج الصنق ، وللإشارة إلى ذلك وضع الظاهر موضع

اعظم هذا على تقدير أن يكون الوقف على (الراسخون) وهو الذي ذهب إليه الشافعية. وسائر من يفسر
 المتشابه بما لم ينضج معناه، وأما على تقدير أن يكون الوقف على (إلا الله) وهو الذي ذهب إليه الحنفية
 القائلون بأن المتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه فالراسخون متداً وحكمة (يقولون) خبر عنه، ورجح الأول
 بوجوه: أما أولاً فلا أنه لو أريد بيان حط الراسخين مقابلاً لبيان حفظ الرافضين لكان المناسب أن يقال
 وأما لراسخون يقولون، وأما ثانياً فلا أنه لا فائدة حينئذ في جد الرسوخ بل هذا حكم عالمين كلهم، وأما ثالثاً فلا أنه
 لا ينحصر حينئذ الكتاب في المحكم والمتشابه على ما هو مقتضى ظاهر العبارة حيث لم يعل - ومنه منشآت - لأن
 ما لا يكون متضح المعنى ويهتدى العلماء أن تأويله، ورده إلى المحكم لا يكون محكوماً ولا متشابهاً بالمعنى المذكور وهو كثير
 جداً، وأما رابعاً فلا أن المحكم حينئذ لا يكون - أم الكتاب - بمعنى رجوع المتشابه إليه إذ لا رجوع إليه فيما استأثر
 الله تعالى بعلمه كعدد الربانية مثلاً، وإنما حاصلاً فلا أنه قد ثبت في الصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم دعا لابن
 عباس فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل» وهو كان الأول عملاً بعلمه إلا الله تعالى لما كان للدعاء معنى،
 وأما سادساً فلا أن ابن عباس رضي الله تعالى عنه كان يقول: أنا ممن يعلم تأويله، وأما سابغاً فلا أنه سبحانه وتعالى
 مدح الراسخين بالذكر في هذا المقام وهو يشعر بأن لهم الخط الأول من معرفة ذلك، وأما ثامناً فلا أنه يبعد
 أن يحاطب الله تعالى عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلى معرفته، ونقول: «إنما ما لا تفصيل فلا بد في مقابلة الحكم
 على الزائعين من حكم على الراسخين ليتحقق التفصيل. غاية الأمر أنه حذف - أما - والصمد، وبأن الآية من قبيل
 الجمع والتقسيم والتفريق فأنجم في قوله سبحانه (أزول عليك الكتاب) والتقسيم في قوله تعالى: (منه آيات محكمات
 هن أم الكتاب وأخر متشابهات) والتفريق في قوله عز شأنه: (فأما الذين في قلوبهم زيغ) الخ فلا بد في مقابلة ذلك
 من حكم يتعلق بالمحكم وهو أن الراسخين يجهلون ويرجعون المتشابه إليه عن ما هو مضمون قوله سبحانه: (والراسخون
 في العلم) الخ بحسب ما كان كون - أما - للتفصيل أكثرى لا كلى ولو سلم طائفة ذكر المقابل في اللفظ بل لزم
 ثم لو سلم بأن الآية من قبيل الجمع والتقسيم والتفريق فذكر المقابل على سبيل الاستئناف أو الحال أعني (يقولون)
 الخ كاف في ذلك، ورجح الثاني بأنه مذهب الأكثرين من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والتابعين.
 وأتباعهم خصوصاً أهل السنة، وهو أصح الروايات عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو لم يذهب إلى القول الأول
 إلا شريطة قليلة بالنسبة إلى الأكثرين كما يصح عليه ابن السمعاني وغيره - ويد الله تعالى مع الجماعة - ويد على صحة
 مذهبهم أخبار كثيرة، الأول ما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره - والحاكم في مسنده عن ابن عباس أنه كان
 يقرأ - وما يعلم تأويله إلا الله - ويقول الراسخون في العلم آمين - فهذا يدل على أن الروايات لا تستوفى لأن هذه الرواية
 وإن لم تثبت بها العمدة فإل درجتها أن تكون خبراً يأسد صحيح إلى رحمان القرآن فيقدم كلامه على من دونه،
 وحكى القراء أن في مراده أبي بن كعب أيضاً - ويقول الراسخون في العلم -
 وأخرج ابن أبي دلود في لمصاحف من طريق الأعمش قال في قراءة ابن مسعود - وإن تأويله إلا عند الله
 والراسخون في العلم يقولون آمين - لثاني ما أخرج الطبري في الكبير عن أبي مالك الأشعري أنه سمع رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم يقول: لا أخاف على أمتي ثلاث خلال أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا
 بأن يفتح لهم الكتاب فأخذ المؤمن يتلى تأويله وما يشق تأويله إلا الله تعالى»
 (الحديث الثالث) ما أخرجه ابن مردويه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « إن القرآن لم ينزل لكذب به منه بعضا فاعرفتم منه فاعلموا به وما تشابهوا فيه » .
الرابع ما أخرجه الحاكم عن ابن مسعود عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « لا تنكحوا الأول ينزل من
باب واحد على حرف واحد ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة : زاهر وأمر . وحلال . وحرام .
وحكم . ومثله . وأمثال فأحلوا أحلاله وحرموا أحرامه وأعطوا أمركهم وأتوا أوامرهم ثم عهرا عنهم وأبأهم
وأعبروا بحكمه وآمنوا بآثاره وقولوا : آمنا به كل من عند ربنا » .

وأخرج البيهقي في الشعب نحوه عن أبي هريرة ، الخامس ما أخرجه ابن جرير عن ابن عباس مرفوعاً
« أنزل القرآن على أربعة أحرف حلال ، وحرام لا يفسد أحد جهاته وتفسير تفسره العلماء ومثابه لا ينفك إلا الله
تعالى ومن ادعى عليه سوى الله فهو كاذب » إلى غير ذلك من الآثار الثمانية على أن مثابه لا يفسد تأويله إلا الله
تعالى ، يذهب بعض المحققين إلى أن ثلاثة أوجه ، والوجه الرابع ، ولكل منهما وجه ، ومن ذلك الرابع أن
القرآن عند تأويله يفسر ثلاثة أضراب ، يحكم على الإطلاق ، ومثابه على الإطلاق ، ومثابه من وجه من وجه ، ومثابه من وجه ،
فالمثابه في الحجة ثلاثة أضرب ، مثابه من جهة التذوق ، ومن جهة المعنى ، ومن جهة ادعاء الأول ، ومن جهة
يرجع إلى الألفاظ المفردة أمام جهة العرابة نحو الالف والباء ، أو الاشتراك باليد والعين ، وإليه ما يرجع
إلى حجة الكلام المركب ، وذلك ثلاثة أضرب ، ضرب لا يختصر الكلام نحو (وإن حمتم أن لا تقسطوا في
اليتامى فلكموا ما طلب لكم) وضرب لفظه (نحو ليس كمثل شيء) لأنه لو قيل ليس مثله شيء كان أضرب
للمسامح ، وضرب لفظ الكلام نحو (أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً) ، إذ هديره - أنزل على
عبده الكتاب فيما لم يجعل له عوجاً - والمثابه من جهة ادعاء أوصاف الله تعالى وأوصاف يوم القيامة ، وإن
تلك الصفات لا تتصور لنا إذ لا يحصل في عوينا صورة ما يحسه أو ليس من حسه ، والمثابه من جهة ما
حسه أضرب ، الأول من جهة الحكمة كالعلم والخصم من نحو (اقبلوا الذراري) ، والثاني من جهة الحكمة
كالوجوب والندب في نحو (فأنكحوا ما طاب لكم من النساء) ، والثالث من جهة الرشد كالناسخ والمنسوخ
نحو (اتقوا الله حق تقاته) ، والرابع من جهة المكان والأمر التي نزلت بها الآية نحو (وليس البر أن
تأثروا السيوف من صهورها) (وإنا سئرينا في الكهف) ومن لا يعرف عادتهم في الحجة يتعذر عليه
تفسير هذه ، والخامس من جهة الشروط التي يصح بها التفسير كشرط الصلاح كالحاج ، ثم قال بوجه
بغله إذا بصورت علم أن كل ما ذكره المفسرون في تفسيره مثابه لا يخرج من هذه التفسير ، ثم جميع التفسير به
على ثلاثة أضرب ، ضرب لا يميل الوقوف عليه كوقت النسخة وحجج ذلك ، وقدر الأساس
سبيل إلى معرفته كالألفاظ الثمانية ، والضرب الثاني من الأمرين يختص معرفته بعض الراسخين
في العلم وغنى على من دونهم ، وهو المشار إليه بقوله عنه لا بأس رضي الله تعالى عنه : اللهم نقه من الدين
وعله التأويل .

وإذا عرفت هذا طه لك جواز الأمرين أو وقف على (إلا الله) والوقف على (الأسحار) وقال بعض أئمة التحقيق: الحق أنه إن أراد بالمشابهة ما لا يدور عليه المخلوق فالخلق الوقف على (إلا الله) وإن أراد ما لا يتصح بحيث يتناول الجسم ونحوه فالخلق العظام. ويجوز الوقف أيضا لانه لا يعلم حقيقته أو لا يعلمه بذلك إلا الله تعالى، وأما إذا مر بحد القاطع أي الصانع التلقائي أو تدليل الجازم تعقلي على أظهاره غير مراد ولم يقم

دليل على ما هو المراد فيه هذه ان فهم من يجوز الخوض فيه وتأويله بما يرجع إلى الخلق في ذاته فبحسب
 عدده الوقت وعدمه . ومنهم من يجمع الخوض فيه ويمتنع تأويله ويحب الوقف عنه ، والله اعلم بان الوقت
 من السادة الحنفية أجابوا عما ذكره غيرهم في ترجيح ما ذهبوا إليه من الوجود ، من الاول به أن في كل
 الراسخين مقابلا لبان حفظ الزائعين ، لا أنه لم يقل - وأما الزائعون - فبما به في الاعتناء بشأن الراسخين حيث لم
 يسلك بهم سبيل المعادلة لله في الخلو لا الزائعين وصيغوا عن أن يدكروا معهم كما يذكر المتفلسفان في الغائب
 في مثل هذه المقامات وقرئ من هذا قوله تعالى : (الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور والذين
 كفروا أولياؤهم الظلمات) حيث لم يقل - وظلمات أولئك - كما هو الأول الذي أتوا به الله - تعظيما
 لشأنه تعالى ورعاية للاعتناء بشأن المؤمنين ، وعن ثنائي بأن ثلثه قيد روح سألته في قصر علم تأويل المتشابه
 عليه تعالى لأنه قد علم بعلومهم كما ظهر به الحكم عليهم بأنهم يقولون آت به فقيرهم أو لي بعدم العلم به إلا أنه قد لي
 وعن ذلك بأنه يلزم القول بعدم الخسر وفي الاعتناء - مضافا إلى الآية لا تدل على إحصاء اثنين
 إلا من فيها شيء من طرفة ولو لا ذلك لاشكل قوله تعالى : (الذين آمنوا بالله واليوم الآخر) لأن الحكم لا يوجب معرفته
 على ثنائ والتمشاه لا يرجح بانه فما هذا الذي بيده إلى صلي الله تعالى عليه وسلم فمقتضى لزوم ما مراد أن يضافه
 - أم - إلى (الكتاب) على معنى في ، والمحكم - أم - في (الكتاب) ولكن لا للمتشابه الذي استأثر الله تعالى
 بجله بل هو - أم - وأصل في فهم المع - ذات الشرعية كوجوب معرفته وتصديق سله ومثال أو امرده اجابات
 بواقعية ، وعن تقدير القول أن الاضطرار لا يوجب الامتناع للكاتب بانه - ر - مضمون وهو الواسطة بين القسمين
 لأن منصح ابداله كثيرا يرجع به في جميعها على ما يصل إلى حد الاختيار ، وعن الحائس بان استأثر الله
 دعا به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأن عيسى لا يتبين حقه على تأويل ما احصى عنه به تعالى بل
 يجوز حمله على تفسير ما يعنى تفسيره من القسم المتعدد من الامور المقدسة ذكرهم لراغب كما ذكره .

وعن السادس أن الرواية عن ابن عباس أنه قال : أنه لم يقل تأويله معارضة لما هو أصح مما يدرجات فيسقط
 عن درجة الاعتناء ، وعلى تقدير تسليم اعتباره يمكن أن يقال مراده رضى الله تعالى عنه " تأويله " بغير تأويله
 أى ، المشابهة في الجملة حسنا دعاه به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم - لم يرد - بل قيل - إنه متشابه الحكم في
 الحقيقة واسطة بين الحكم والمشابهة بمعنى مراد ، وعن سابع أن مدح الراسخين بالذكر ليس لأب
 لهم حفظ في معرفته بل لأنهم انقضوا خافوا دواهم ورفقوا بعد ما حاط بهم مولاهم ولم يسلكوا مسلك الزائعين
 ولم يخصصوا مع الخائفين ويمدح على الله أن يرد ما ذكر ، لا معاد بعد أى بان الراسخين هم الذين يصحون
 به حيث يؤمنون به خلوص عقولهم عن عشوائهم فى أنهم امنوا بالعيب وهذا خلاف الزائعين حيث
 صار المشابهة ضررا عنهم ووالا لهم إدمانها فيه كثيرا أو صلوا عن سواء السبيل ، وقد قال سبحانه من
 قبل فيما صرح به من المثل : (صل به كثيرا وحيدى به كثيرا وما يصل به إلا الخاسفين) وعن الثامن أنه
 لا بد من أن يخاطب الله تعالى عباده بما لا يسيئ لأحد من الخلق إلى معرفته ويكون ذلك من باب لا يخلو
 ابتلى سبحانه عباده بمكاليب كثيرة وعادته وفيه لم يعرف أحد حقيقة أسر فيها ، والسر في هذا الانبلاء
 هو جنته المصل وكسر سورة التكملة وإذهاب غيب طائوس النفس لتوحيها قلب شره تحفه كنهه ليعوديه
 ويضع تحت سرادقات الرؤى ويصرف بالصور ويقر بالمعجز عن الوصول إلى ما في هاتيك الصور وفي

ذلك علة اقترية ونهية المصلحة هذا، إذ أريدنا لاسن لأحد من الخلق إلى معرفته ما لا سبل لأحد منهم إلى معرفته من طريق صدق، وأما إذا بدأ بالأسبيل إلى معرفته مطلقاً سواء كانت على الاحتمال أو التصديق بالوحي أو بالالهام لشي أو لولي فوجود مثل هذا المطلب في الله تعالى في حيز لمع، وتعلل القائل بكون التشبيه استأثر الله تعالى بعلمه لا شمع تعسمة لشي صلى الله تعالى عليه وسلم بواسطة الوحي مثلاً ولا إلهام في روع الولي الكامل مفصلاً لكي لا يصب إلى درجة الاحاطة - كعلم الله تعالى سواي لم يكن مفصلاً فلا أقل من أن يكون عملاً ومع هذا ودك، لا يكاد يقول به من يعرف رتبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورثة أولياء أمه الكاملين وإي المدع من الاحاطة ومن معرفته على سبيل النظر والعكر وهو الطريق المعتاد والسبيل المسترك في معرفته المشكلات واستحصل النظريات وتصدر هذا المدعى من يعلم إذ أسد إلى الر سبحانه مع إسناده اليهم ومتى أريد منه العلم لا من طريق العكر صح الاستناد وجار التعطف ولكن دون توهم هذه الإرادة من ظاهر الكلام غير ط اعتقاد، فلهذا شاع القول بعدم التعطف وكان يقول به أسلم *

ويؤيد هذا ما ذكره الإمام الشعراني قال: أحمد بن شيبان على الخواص قدس سره إن الله تعالى أطلعني على معاني سور الفاتحة فخرج منها مائتي ألف علم، أرى أنف علم وتسعمائة وتسعين علماً وكان يقول لا يسمى عالماً أي عند أهل الله تعالى إلا من عرف كل لفظ حاتم به الشريعة، وقال في الكشف عن نحو (ق) (ص) (حم) (طس) لعن إدراك ما تحته عدد أهله كثيراً كما ثلاثيات ولا يسعد، فليس ليباري عم بونه غير محصور، واسعداد لاسنان الكامل عن أقول غير محصور - ومن لم يصدق إجمالاً - نوراً مدركات لفكره ومبادئ ظوراً أو أحواراً حفظ الله من مباحظ أحسن من الماهولات - فهو غير محذور عن مضيق التعطين أو التسيه وإن لم يتدرك حاله بقي بعد كشف المعط في هذا سبه، ويتحقق من هذا أن المراتب مختلفة وأن الاحاطة على الحقائق الإلهية بما هي مستحبة إلا للدرى حل ذكره وأنه لا يدل على عرف ووصول إلى أعلى المراتب أن يبقى له بحسب الإيمان به غيباً وهو من التشابه الذي يقول الراسخون فيه (أما به كل من عذر بما) فهذا ما يجب أن يعتقدي لا يلحظه ثم علم أن كثير أمر الناس جعل الصفات النفسية من الاستواء والبدوافقه وانزول إلى السماء الدنيا والصحك والتعجب وأمثالها من التشبيه، ومذهب السلف والاشعري رحمه الله تعالى من أعيانهم بما أدت عن حاله الإلهية (١) - أم صفة تشبهه وراء بعض ما كلف إلا اعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التحسيم، التشبيه ثلاثاً بضاد الثقل العقل، ومذهب الحديث في تأويله وتعيين مراد الله تعالى منها فيقولون: الاستواء مثلاً بمعنى الامتلاء والعلية، وذلك أثر من آثار بعض الصفات الثمينة التي ليس لله تعالى عدم ورأها صفة حق ادعى لسكوني - وليه سكت - أن ما وراء ذلك سمع إذ لا يلزم من فيه محل وكل ما لا يلزم من فيه حال لا يكون واحداً، والله تعالى لا ينصف إلا بواجب، وذكر اشعري في البدر المشورة أن مذهب السلف أسلم وأحكم إذ المؤل تتعل عن شرح الاستواء الجسماني على أمرش المكاني، متوهمه عنه إلى التشبيه السلطاني لحادث وهو الاستلاء على المكان فهو انتقال عن التشبيه بمحدث ما إلى التشبيه بمحدث آخر فما لمع عقله في التزيه ملغ اشعري وفي قوله تعالى: (ليس كمثل شيء) ألا ترى أنه استشهد في التزيه العقلي في الاستواء بقوله تعالى:

(١) الآية اسم كتاب نلام الاشعري أنه في آخر عمره فجع فيه لمذهب السلف ومذهب السلف هو الاعلم والاسلم عليك به اه إدارة

قد استوى - بشر على العراق - من غير حرب ودم مہراق

وَأَيْنَ اسْتَوَاء - بشر على العراق - من استوى - الرحمن على العرش ، وعبارة الامر يحتاج إلى القول بأن المراد استيلاء يليق بشأن الرحمن جل شأنه فيقتل من أول الامر قبل تحمل مؤنة هذا التأويل استواء يليق بشأن من عز شأنه وتعالى عن إدراك العقور سلطانة ، وهذا أليق بالأدب وأوفق بكمال اعوذية وعليه درج صدر الامة وساداتها - وإياه اخبار أئمة الفقهاء وفاداتهم - وبها دعاء أنه الحديث في القديم والحديث حتى قال محمد ابن الحسن في أخرجه عنه اللالكائي : اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإجماع بالصواب من غير تفسير ولا تشبه ، وورد عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقاض له ضيعة : قدم المديته فجعل يسأل عن منشأه القرآن فأرسل إليه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقد أعذله عمر اجيب النحل فقال : من أنت ؟ فقال - أنا عبد الله صبيغ وأخذ عمر عمر حوا من تلك العراحين فضربه حتى أدى رأسه - وفي رواية - فضربه بالجرديد حتى ترك طهره دبراً ثم تركه حتى رأى ثم عد إليه ثم تركه حتى رأى فدعا به ليعود فقال : إن كنت تريد قتلي فاقبلي قتلاً حياً فأذن به إلى أرضه وكتب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يجالساً أحداً من المسلمين (لا يقال) : إن تركت أمثال هذه التشابهات على طوهرها دل على التجسيم وإن لم ترد ظواهرها فقد أدلت لأن التأويل على ما قالو : إخراج الكلام عن ظاهره لا ما يقول بخلاف الشق الثاني ولا سلم أن التأويل إخراج الكلام عن ظاهره مضمناً بل إخراجاً إلى معنى معين معلوم كما يقال الاستواء مثلاً بمعنى الاستيلاء على أن التأويل معين مشهورين لا يصدق شيء منهما على نفي الظاهر من غير تعيين للبراد ، أحدهما ترجمة الشق وتفسيره الموضح له ، والثاني بيان حقيقة وإبرارها إما يعلم أو بالعرض فإن من قال : بعد التنزيه لا أدري من هذه التشابهات سوى أن الله تعالى وصف به نفسه وأراد منها معنى لا يفهم بجلاله جل جلاله ولا أعرف ذلك المعنى لم يقر في حقه أنه ترجم وأوضح ولا بين الحقيقة وأرذ المراد حتى يقال إنه أول ومن أمعن النظر في مأخذ التأويل لم يشك في صحة ما قلناه نعم ذهبت شريحة قليلة من السلف إلى إبقاء نحو المذكورات على ظواهرها إلا أنهم ينفون لوازمها المنقذة للنفس الموجبة لنسبة النقص إليه عز شأنه ويقولون : إنما هي لوازم لا تصح انفكاكها عن ماز وما فيها في صفاتنا الحادثة ، وأما في صفات من ليس كونه شيء فليست بلوازم في الحقيقة ليكون القول بامسكا كها مسطرة - وأين التراب من رب الأرباب - وكأنهم إنما قالوا ذلك طمأً منهم أن قول الآخرين من السلف تأويل هو (الرسخون في العلم) لا يذهبون إليه أو أنهم وجدوا بعض الانوار يشعر بذلك مثل ما حكى مقاس والكافي عن ابن عباس في (استوى) أنه بمعنى استقر ، وما أخرجه أبو القاسم من طريق قره بن خالد عن الحسن ع أنه عن أم سبه في قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) إنما قالت : كيف غير معقول والاستواء غير مجعول والإقرار به من الإيمان والجحود به كفره وقريب من هذا القول ما بصرح به ظلام كثير من سادات الصوفية فأنهم قالوا : إن هذه التشابهات تجري على ظواهرها مع القول بالتنزيه الدال على قوله تعالى (ليس كمثله شيء) حيث أن وجود الحق تعالى شأنه لا تقيدته الأكوان وإن تجلى فيما شاء منها فإنه قال الإطلاق حتى عن قيد الإطلاق ولا يخفى أن إخراج التشابهات على طوهرها مع التنزيه لا يلائق بجلال ذاته سبحانه طور ما وراء طور العقل وبحر لا يسبح فيه إلا من فاز بقرب التواضع وذكر بعض أئمة التدقيق إن العقل سبيله في العلم بالصفات الثمانية المشهورة ككله بتلك الصفات التي يدعى الخلقة جوعها إلى إذا أحد النظر فقد ظلم البرهان وشاهد العيان على عدم الملائمة ذاتاً وصفات أيضاً

لكر صفاته المتعاليه وأسمائه الحسنى قسماً ، قسم يناسب ما عديداً من الصفات ومع مناسبة وإن كانت جيدة ولا يقال ملائمة فيه في أفهامنا معاشر الناقصين من أن يسمى بتلك الأسماء المشتهرة عندنا فيسمى علماً مثلاً - لا دولة ولا قلباً - وقسم ليس كذلك وهو المشار إليه بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو ما أثرت به من علم الغيب عندك فقد يذكر له أسماء مشوقة لأن منه ما لا لسان الكامل منه نصيب بطريق التحق والتحقق فيذكر تارة اليد والنزول والقدم ونحو ذلك من الخيلات مع العلم البرهاني والشهود الوجداني تنزهه تعالى عن كل كمال يتصوره الإنسان ويحيط به فضلاً عن النقصان ، فيعلم أنه ما أشار إلى ذلك القسم الذي علم بالأجل ويتروجه إذ ذاك بكميته شطر كمة الجلال والجلال فيما مضى عليه من ينبوع الكمال ما يستأنس بعده وينكشف له حلية الحال ، وإذ ليس له مناسبة بما عندنا لا توجد عبارة بترجم عنه إلا على سبيل الخيال ، وإليه الإشارة بقوله عليه الصلاة والسلام : « من عرف الله تعالى قل لسانه » وأخرى بين مقصد الكل ومن أحبه سبحانه ما يصفان عن تسمية إدراك لا غير من نحو تلك القوائم ولعل إدراكها عند أهلها كادراك لأولياب إلا أنه لا إحاطة بل لا بد من مدح شيء كما أشير إليه ، وعلى هذا أيضاً الأليق أن يوقف لأنه شعار من دأبهم الأمارة الخمسة مع ظهور وجهه لكن لا تجعل الآية حجة على من تأول نحو (والأرض حينما قبضته يوم القيامة) مثلاً إذ لا يسلم أنه داخل في ذلك المتشابه والخل على لجوار الشافع في كلام العرب والحنانية البالغة في الشهرة ملغ الحقيقة أظهر من الخل على معنى مجهول ، نعم لو قيل : إن تصوير المظلمة على هذا الوجه دال على أن العقل غير مستقل بإدراكها وأنها أجل من أن يحيط بها العقول فالكفة من المتشابه الذي دلت الآية عليه ويجب الإيمان به كان حسناً ، وحسبنا ما عليه السلف ومشي عليه الخلف وهو الذي يجب أن يعتقد كيلا يلزم إرداء بأحد الفريقين كما فعل ابن القيم حتى قال : لا من الأشعرية كنون اليهودية أعاد الله تعالى من ذلك ، وعلى هذا يجب أن يفسر المتشابه في الآية بما يعنى القسمين ، والمحكم (أم) يرجع إليه في تبيين القسمين أحدهما فرع الإيمان ، والثاني فرع الإيقان ، وإن دقيق العد توسط في مسألة التأويل ، ويحتمل أنه لم يخرج ما قلناه هذا المدقق أحيراً من المتشابه فقال : إذا كان التأويل قريباً من لسان العرب لم نكر أو بعيداً توفى عنه وآمننا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التزبه وما كان معناه من هذه الالفاظ ظهراً معهوداً من مخاطب العرب قلنا به من غير توقف كما في قوله تعالى (يا حسرتنا على ما فرطت في جنب الله) فتحمله على حق الله تعالى وما يجب له فليفهم هذا المقام فكذلك فيه أقوام بعد أقوام (ربنا لا ترغ قلوبنا بعد إذ هديتنا) يحتمل أن يكون من تمام مقالة الراسخين ، ويحتمل أن يكون على معنى التعليم - أى قولوا (ربنا لا ترغ قلوبنا) عن نهج الحق إلى اتباع المتشابه بتأويل لا ترغضيه (سعد إذ هديتنا) إلى معالم الحق من التفويض في المتشابه أو الإيمان بالقسمين ، أو التأويل الصحيح ، وبقول المعنى إلى لا تصلنا بعد الهداية لأن ذبغ القلوب في مقابلة الهداية ومقابلة الهداية الاتصال ، وصحة نسبة ذلك إلى الله تعالى - على مذهب أهل السنة في فضائل العباد - ظاهرة ، والمعزلة يقولون ذلك لنحو لا تبلى لا يلبا ترغض بسبب قلوبها ولا تمنعنا أطلالكم بعد أن أطفئتم ، وإنما دعوا بذلك أو أمروا بالدعاء به لأن القلوب لا تنقلب ، ففي الصحيح عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كثيراً ما يدعو يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك قالت : يا رسول الله ما أكثر ما تدعو بهذا الدعاء ؟ فقال : ليس من قلب إلا وهو بين إصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أن يقيمه أقامه وإن شاء أن يزيه أزاله »

وأخرج الحكم الترمذي من صريق عتبة بن عبد الله بن خالد بن معدان عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : إنما الإيمان بمنزلة انقبص مرة ونمصه مرة نزعته ، والروايات عن ذلك كثيرة ، وهي تدل على جوار عروص الكفر بعد الإيمان ، طرقت الشك مثلاً والعباد بالله تعالى ، وفي كلام الصحابة رضي الله تعالى عنهم أيضاً ما يدل على ذلك فقد أخرج ابن سعد عن أبي عطف أن أبا هريرة كان يقول أي رب لا أزين أي رب لا أسرق أي رب لا أكفر قيل له : أو تخاف ؟ قال : آمنت بمحرف القلوب ثلاثاً ، وأخرج الحكم الترمذي عن أبي الدرداء قال : كان عبد الله بن رواحة إذا لقيني قال : اجلس يا عويمر فلتؤم ساعة فاجلس فذكر الله تعالى على ما يشاء ثم قال : يا عويمر هذه مجالس الإيمان إن مش الإيمان ومثل ذلك قيصك يا أبا أنت قد نزعته إذ نزعته وبيتاً أنت قد لست إذ رعت يا عويمر للقلب أسرع قلباً من القدر إذا استجمعت غاياتها ، وعن أبي أيوب الأنصاري لبيتين على الرجل أسابين وما في جلده موضع إبرة من النفاق وليأتين عليه أحيان وداني جلده موضع إبرة من الإيمان .
وادعى بعضهم أن هذا بالنسبة إلى الإيمان العبر الكامل وما رجح من رجح إلا من الطريق ، وأما بعد حصول الإيمان الكامل والتصديق الجارم والعلم الثابت المطابق فلا يتصور رجعة وكفر أصلاً لئلا يلزم انقلاب العلم جهلاً وهو محال ، والترجم تأويل جميع ما يدل على ذلك ، ولا يخفى أن هذا القول بما يسكاد يجر إلى الأمن من مكر الله تعالى والتزام تأويل النصوص لشبهة اختلجت في الصدر هي أو هي من بيت الضنكوت في التحقق بما لا يقدم عليه من له أدنى مسكة لا يخفى فتدبر ، و (بعد) منصوب على الطرية والعامل به (نزع) ، و (إذ) مضاف إليه وهي متصرفه كما ذكره أجلة النحويين ، وأما القول بأنها بمعنى أن المصدرية المفتوحة الهزلة ، والمعنى - بعد هذا يتألف ما ذكره الخوف في إعراب القرآن ولم ير لغيره ، والمذكور في النحر أنها تكون حرف تعليل فتول مع ما بعدها بالمصدر نحو (وإن ينفعكم اليوم إذ ظننتم) أي لطبكم فإن كان أخذ من هذا فهو كما ترى . وغري - لا ترع - بالياء والتاء ورمع القلوب في وهب نساء من لذنك ، كلا الجارين متعلق بهب .
وتقديم الأول اعسامة وتنويفاً إلى الذي ، ويجوز تعلق الثاني بمحذوف هو حال من المفعول أي كاتبة من لذنك ، و (من) لا ابتداء العاية المجزئية ، و - لن - ظرف ، وهي لا أولوية زمن أو مكان أو غيرهما من الذوات نحو - من لذي زيد - وليست مرادة لذنك بل قد تكون بمعناها ، وبعضهم يقيدها بظرف المكان وهي ملازمة بلاضافة فلا تملك عنها محال ، فتارة تضاف إلى المفرد ، وتارة إلى الجملة الاسمية أو الفعلية وفلا تحلو عن (من) ، وهما لذنك ، الأعراب - وهي لغة قيس - والبناء وهي اللغة المشهورة فوسيه شبهها بالحرف في لزوم استعمال الواحد واستماع الإخبار بها بخلاف - عند ، ولدى - فإنها لا يارمان استعمالاً واحداً إذ يكونان فضلة . ومعدة - وغاية - وغير غاية ، قيل : ولقوة هذا الشبه لا تعرب إذا أضيفت في المشهور والفتان المذكوران من الأعراب والبناء مختصان - بلن - المفتوحة اللام المصنوعة الدال الواقعة آخرها نون ، وأما بقية لغاتها فإنها فيها مية عند جميع العرب وهي لغات المشهورة منها تقدم - ولدن ولدن - بفتح الدال وكسرهما - ولدن ، بفتح اللام وصهما مع - كون الدال - ولدن - بفتح اللام وصم الدال ويأيد ذلك الدال تاماً ساكنة متى أضيفت المحذوفة النون إلى ضمير وجب رد النون في راحة مفعول - لهد - وتنوينه للتفخيم ، والمراد بالرحمة الإحسان والإعلاء مطلقاً ، وقيل : الإتمام المخصوص وهو التوفيق للثبات على الحق ، وفي سؤال ذلك بلفظ الحبة إشارة إلى أن ذلك منه تعالى تفضل محض من غير شائبة وجوب عليه عز شأنه وتأخير المفعول

أصرح لنشوق رَيْكَ أَتِ الْوَهَّابُ ٨) تعليق للسؤال أو لاعتطاء المسئول ، و (أت) إما مبتدأ أو فصل أو تأكيد لاسم ين . وحذف المتعول لإفادة العموم كما في قوله فلا يعطى واختيار صيغة المبالغة على فعال قبل . فائدة رموس الآية (رَسَا إِلَيْكَ جَانِعٌ لِنَاسٍ) المكلفين وعمرهم في اليوم كأي الحساب يوم ، أو الجزاء يوم تحذف المضاف وتقدم المضاف إليه مقامه فهو لا لما يقع فيه ، وقيل : اللام بمعنى إلى أي حاتمهم في "فجور" أو يوم في "لَارِيْب" فيه أي لا يسمى أب يرثاب في وقوعه ووقوع ما فيه من الحشر والحساب والحجرات ، ومن الغريب المحرور للحكم أي لاريب في هذا الحسب ، فالحلة على الأول صفة ليوم ، وعلى الثاني تأكيد الحكم ومقصوده من هذه - كما قال غير واحد - عرض بل تقادهم إلى الرحمة وأنها المقصد الأساسي عنهم ، والتأكيد لإظهار ما هم عليه من كمال الضمينة وفرة البقية بأحوال الآخرة لمزيد الرغبة في استبدال طائر الاحياء ، وفيه (جامع الناس) - تنوير - بين الله لا يخلف الوعد ٩) كج تعديل مصور - الحلة المؤكدة أو لاعتناء الغريب ، وقيل : تأكيد بعد تأكيد للحكم السابق وظهر الاسم الجليل مع الإشارات لاشارة إلى عظيم الموعود والاحلال الثالث من ذكر يوم المحيى الهائل ، والاشارة بعملة الحكم بأن الألوهية مائة للإحلاف : وهذا بخلاف ما في آخر السورة حيث أتى بفعل إعطاب فيه لما أن مقامه مقام طالب الامام . وقيل المكرحى - المعروف بينهم أن ما لا متصل بما قبله اتصالاً فعلياً فقط وما في الآخر متصل به لا مد وبإياه تقدم فقط الوعد وجور أن يكون هذه الجملة من كلامه تعالى لتعريف قول لاراحين لامين كلام لاراحين فلا التعاطف حينئذ ، قال اسمعني وهو الظاهر ، و (الميعاد) مصدر ميمي بمعنى الحدث لا بمعنى الزمان والمكان وهو اللائق بمعوليه بخلاف غيره . مقابلة عن واد لانكسار ما قبلها واستدلال الوعيدة على وجوب الاعتدال للعاصي عليه تعالى وإلا يلزم الخلف . وأجيب عنه بأن وعيد الفساق مشروط بعدم المعصية بدلائل منقصة كما هو مشروط بعدم ثبوت وقوله . وقيل : هو إنشاء فلا يلزم محذور في تخلفه ، وقيل : ما في الآية ليس محلاً للبراع لأن المعاد فيه مصدر بمعنى الوعد ولا يلزم من عدم خلف الوعد عدم خلف الوعيد لأن الأول مقصود التكميم كما قال - وإن : أو وعده أو وعده . الخلف إيعادى ومنجز موعدى وعرض أن الوعد الذي هو محل النزاع داخل تحت الوعد بدليل قوله تعالى (قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً) وأجيب بأن الاسم الدخول والآية من باب التكميم فهي على حس (فشرهم بعداب أليم) واعتصر أيضاً بأن كون - خلف في الإبعاد - مصحى - كرم لا يجوز الخلف على الله تعالى لأنه يرم حينئذ صحه أن يسمى الله تعالى مكذب نفسه وهو مما لا يصح عليه أحد من المسلمين ، وأجيب عنه بما ذكره

أصوب من ذكره فالحق الرجوع إلى الجواب الأول

هذا (ومن رب الإشارة في الآيات) (ألم) تقدم الكلام عليه ، وذكر بعض مدائنا فيه أنه أشير به إلى كل الوجود من حيث هو كل لأن (أ) إشارة إلى الذات التي هو أول الوجود وهو مرتبة الإطلاق ، و (ل) إلى العنصر المسمى بمجرى بل للذي هو وسط الوجود الذي يستفص من المبدأ وينفض إلى المنتهى ، و (م) إلى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الذي هو آخر الوجود ، وبه تمام دائرته ولهذا كان الختم . وقال بعضهم : إن (ل) ركبت من أولين أي وضعت بذاته الذات مع صفة العلم القديين هما عالمان من العوالم الثلاثة الإلهية التي أشيرنا

الها فهو اسم من أسمائه تعالى ، وأما (م) فهي إشارة إلى الذات مع جميع الصفات والافعال التي احتجبت بها في الصورة المحمدية التي هي اسم الله تعالى الاعظم بحيث لا يعرفها إلا من يعرفها ألا ترى أن (أ) التي هي لصورة الذات كيف احتجبت فيها فإن الميم في الياء وفي الياء ألف ولنضم (أ) الإشارة إلى مراتب الوجود والحقيقة المحمدية بالنسبة أن تقتضيهما هذه الآيات المتضمنة للرد على النصارى الذين أخذوا في التوحيد ولم يعرفوه عن وجهه ، ولهذا أردوه سبحانه بقوله : (الله لا إله إلا هو) إذ لا موجود في سائر العوالم حقيقة إلا هو إذ لا أحد أغبر من الله تعالى جل جلاله (الحق) أي المتصف بالحياة الكاملة على وجه يليق بعباده (القيوم) تقويم تدبير الالهيان لثباته بظهوره فيها حسب استعدادها لا إلى غير المجعول (نور ذلك الكتاب) وهو العلم المفيد لمقام الجمع وهو التوحيد الذي تنفي فيه كثرة ولا يشاهد فيه التعدد متلبس بالحق وهو الثابت الذي لا يغيره تغير في ذاته (معاداً بين يديه) من التوحيد لا أول لا رلى السابق المعلوم في العهد الأول المجزى في عيب الاستعداد (وأنزل التوراة والإنجيل من قبل هدى للناس) إلى عالم التوحيد (وأنزل الفرقان) وهو التوحيد التفصيلي الذي هو الحق باعتبار الفرق وهو منشأ الاستقامة ومبدأ الدعوة (إلى الذين كفروا) أي احججوا عن هذين النبيين بالمظاهر والأحوال ورواية الأعيان (ولم يؤمنوا بآيات الله) تعالى لدلة على أن له سبحانه رتبة الإطلاق وله تضرع والجلل عا شأ ر لهم عتاب شديد في تبعده والحرمان عن حظائر المرحان (والله عزيز) قاهر (ذو اسم) تدبير بمصص صفاته الجلالية (هو الذي يصوركم) في أرحام الوجود (كيف يشاء) لأنكم أنما هي لاسمائه والجلل لدته (لا إله) في الوجود (إلا هو العزيز) القاهر للالهيان الثابت فلا تشبه ونحوه يوجد بنفسه أولاً (الحكيم) الذي يظهرها بوجوه الحق ويتعالى بها حسبما تقتضيه الحكمة (هو الذي أرسل إليك الكتاب) متنوعاً في الظهور (هذه آيات محكمات أحكمت من أن يتطرق إليها الاحتمال والاشتباه ولا تخفى إلا معنى واحداً (هو أم الكتاب) ولا أصل (وأحر من مشبهات) تخفى معسرفاً كثر ويقع فيها الاشتباه وذلك أن الحق تعالى له وجه واحد وهو المطلق الباقي بعدهما خلقه لا يحتمل التكرار من ذلك الوجه وله وجوه متكررة بحسب المراتب والمظاهر بما يقع الاشتباه فورد التبريل كذلك (فأم الذين في قلوبهم زيغ) أي ميل عن الحق (فيبعثون ما تشاء) لاحتجاجهم بالكثرة عن لوحده (وما يعلم تأويله) الذي يرجع إليه إلا الله تعالى لا سحر في العلم - الذين لم يحججوا بأحد الأمرين عن الآخر بعينه الذي منحوه بوسعه قرب التوابع لا بالعلم التفكير الخاص بواسطة الأقبسة المنطقية بوجهها يحصل الجمع بين الوقف على (إلا الله) والوقف على (الراسخون) (وما يذكر) بذلك العلم الواحد المفصل في التفاصيل المتكثرة (إلا أولو الألباب) الذين صفت عقولهم سور الهداية وجردت عن قشر الهوى والعادة (رنا لا نزاع قلوبنا) بالنظر إلى الأحوال والاحتجاب بها عن مكنونها (بعد إذ هدينا) بتورك إلى صراطك المستقيم ومشاهدتك في مراتب الوجود والمرايا المتعددة (وهب لنا من لدنك رحمة) خاصة تمنحو صفاتنا بصفتك وطلقاتنا بتواريك (يهت أ ت لوهب) المعطى للقوايل حسب القابليات (رنا بك جامع الناس) على اختلاف مراتبهم (اليوم لأدب فيه) وهو يوم الجمع الذي هو الوصول إلى مقام الوحدة عند كشف العطر وظلوع شمس البيان (إن الله لا يخلف الميعاد) لظهر صفاته الخالية والجلالية ولذلك خلق الخلق والجلل للالهيان فأظهرها كيف شاء وهذا ثم لم بين سبحانه الذين الحق والتوحيد وذكر أحوال الكتب المنطقية به

وشرح حال القرآن العظيم وكيفية إيمان الراسخين به أودف ذلك بيان حال من كفر به بقوله جل شأنه : (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا) الظاهر أن المراد بهم جنس الكفرة الشامل لجميع الاصناف ، وقيل : وقد يجزان ، أو اليهود من فريضة والنضير ، وحكى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما : أو مشركو العرب (لَنْ تُنْفِيَ عَنْهُمْ) أي لن تنفيهم ، وقرئ بالتذكير وسكون الياء وهو من الجذ في استئصال الحرمة على حروف اللين (أَمْوَالَهُمْ) التي أعدوها لدعم المصار وجلب المصلح (وَلَا أَوْلَادَهُمْ) الذين يتناصرون بهم في الأمور المهمة ويقولون عليهم في الملمات المدهمة وتأخيرهم عن الأموال مع توسيط حرف النفي - كما قال شيخ الإسلام إمام لعراقهم في كشف الكروب أو لأن الأموال أول عدة يمزع اليها عند نزول الخطوب (مَنْ أَشَى) أي من عذابه تعالى - فس - لا ابتداء العاية كما قال المبرد ، وقوله تعالى : (شَيْئاً) نصب على المصدرية أي شيئاً من الإغناء وجوز أن يكون معمولاً به لما في (أعني) من معنى الدعم و (من) للتمييز وهي متعلقة بمحذوف وقع صفة له إلا أنها قدمت عليه فصارت حالا ، وأن يكون مفعولاً ثانياً بناءً على أن معنى أضى عنه كفاه ولا يخفى ما فيه ، وقال أبو عبيدة : (من) ها بمعنى عند وهو ضعيف ، وقال غير واحد : هي بدلثة مثلها في قوله :

فليت لنا (من) ماء رمزم مشربة مبردة يانت على طهيان

ومن ذلك قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «ولا ينفع ذا الجند منك الجند» وقوله تعالى : (ولو نشاء لجلنا منكم ملائكة في الأرض) والمعنى لن تنفي عنهم بدل رحمة الله تعالى ، أو بدله طاعته سبحانه أموالهم وأولادهم ونفى ذلك سبحانه مع أن احتمال سد أموالهم وأولادهم مسد رحمة الله تعالى وطاعته عز شأنه مما يعبد بل لا يكاد يحطر بال حتى يصدى لفيه إشارة إلى أن هؤلاء الكفار قد أهتهم أموالهم وأولادهم عن الله تعالى والنظر فيما ينفى له إلى حيث يحيل للرائي أنهم ممن يعتقد أنها تسد مسد رحمة الله تعالى وطاعته .

وقريب من ذلك قوله تعالى : (وما أموالكم ولا أولادكم مالتي بقرمكم عندنا لنفي) واعتراض بأن أكثر الحاجة - كما في البحر - شكرون إثبات الدلية - لمن - مع أن الأول هو الاليق في الظاهر تنهويل أمر الكفرة والأنايب بقوله تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ) . وكذا بما بعد ، والوقود - بمنح الراوي وهي قراءة الجمهور - الحطب - أي أولئك المتصفون بالكفر المعدون عن عز الحصور - حطب النار التي تسمر به الكفرهم ، وقيل : الوقود بالفتح له في الوقود بالضم - وبه قرأ الحسن - مصدر بمعنى الإيقاد فيندر حينئذ يضاف أي أهل وقودها - والاول هو الصحيح - وإشارة الخلة الاسمية للدلالة على تحقق الامر وتقررره ، أو للايقان بأن حقيقة حالهم ذلك وأنهم في حال كونهم في الدنيا وقود النار بأعيانهم ، وهي بما ستأنفة مقرررة لعدم الإغناء أو معطوفة على الخلة الاولى الواقعة خيراً لأن (هم) يحتمل أن يكون مستأً ويحتمل أن يكون مصلاً . (كنداب آل فرعون) الداب العادة والشأن ، وأصله من دأب في الشئ دأباً ودعواً إذا اجتهد فيه وبالغ - أي حال هؤلاء في الكفر واستحقاق العذاب كحال آل فرعون الجار والمجور حبر لمبتداً محذوف ، والخلة منصلة عما قبله مستأنفة استئنافاً بيانياً بتقدير - ما سب هذا - على ما قاله بعض المحققين . ومن الناس من يجوز أن يكون الجار متعلقاً بمحذوف وقع صفة للمصدر - تنفي - أي إغناءاً فائتاً كعدم إغناءه

أو يوقود أدتوقد بهم كما توقد مأثلك ولا ينبغي ما في الوحيين - أما الأول فقد قال فيه أبو حيان إنه صديق للفصل بين العامل والمعمول بالحق التي هي ، و (أو لك) الخ إذا قدرت معطوفة فإن قدرت استثنائية وهو بعد جازم . وأما الثاني فقد اعترضه الحلبي بأن "يوقود" عن المشهور الاظهر فيه اسم لما يوقد به وإذا كان اسماً فلا عمل له (فان قيل) إنه مصدر كما في قرأ ، الحسن صحيح لكنه لم يصح وأورد عليهما معاً أيهما خلاف الظاهر لأن المذكور في تفسير الدأب إنما هو التاكديب والاحد من غير تعرض لعدم الإغناء لاسيما على تقدير كون (من) بدلية - ولا لإيقاد النار (١) فليغهم (٢) والذين من قبلهم (٣) وهو كراهة الامم الماضية فالصير لآدم عون ، وقيل للذين كفروا ، والمراد بالوصول معاصرو رسول الله ﷺ (٤) كدثوا (٥) بقا (٦) تفسير لدأبهم لئلا يعلوا على سبيل الاستئناف البياني ، والمرد (بالآيات) إما المتكلم في كتب الله تعالى أو العلامة بالدلالة على توحيد الله تعالى وصدق آياته عليهم الصلاة والسلام (٧) فأخذهم الله (٨) تفسير - لدأبهم - الذي فعل بهم أي فداهم الله تعالى ولم يحدوا من أمر الله تعالى محضاً ، وقيل : إن حجة (كدوا) الخ في حيز النصب على الحذف (الفرعون والذين من قبلهم) بإصهار قد ، ويجوز على بعد أن تكون في حيز الرفع على أنها خبر عن الذين والآيات لتلككم أولاً في آياتنا للجرى على سنن الكبرياء ، وإلى لغيره تاب بإظهار الجلالة لتربيته للمهاجرة وإرخال الروعة .

(٩) يدثوهم أي يسلبها أو متلبسين بها غير تائبين ، والمراد من الذنوب - على الأول - التكبذب بالآيات المتعددة ، وحق النسبة تأكيداً لما تعيده القام ، وعلى الثاني سائر الذنوب ، وفي ذلك إشارة إلى أن لهم دنواً آخر ، وأصل الذنب الخ والتابع ثم أطلق على الجريمة لأنها يتلو - أي يتبع - عفاها فاعاها (١٠) والله شديد العقاب (١١) لم كفر بآياته ، والخلة تدبيل مقرر لمصومين مقبلها من الأخذ (١٢) فللذين كفروا ستنقون (١٣) روى أبو صالح عن ابن عباس رضي الله عنهما أن يهوداً أمر المدينة قالوا لما هزم الله تعالى المشركين يوم بدر ، هداؤ الله النبي الأمي صلى الله عليه وسلم عليه الصلاة والسلام ومحمد في كتابات بنعمته وصعته وأنه لا يرد له رابح وأردوا تصديقه واناعه ثم قال بعضهم لبعض : لا نعلموا حتى ننظر إلى الواقعة له أخرى فلما كان يوم أحد ونكب أصحاب رسول الله ﷺ شكوا وقالوا : لا والله ما هربوا وغلب عليهم الشقاء فلم يسلوا وكان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد إلى مدة ففصوا ذلك العهد وانطلق كذب من الأشرف في حين راكباً إلى أهل مكة أو سميل وأصحابه فوقعوا وأحجموا أمرهم وقالوا : لكونن كلمتنا واحدة ثم رجعوا إلى المدينة فأرسل الله تعالى فيهم هذه الآية وأخرج ابن جرير ، وابن اسحاق ، والبيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصاب ما أصاب من بدر ورجع إلى المدينة جمع اليهود في سوق بني قينقاع وقال : يا معشر يهود أسلموا قبل أن يصيبكم الله تعالى بما أصاب قريشاً فقالوا ، يا محمد لا يعرك من نفسك أن قلت نفراً من قريش كانوا أغماراً لا يعرفون القتال إليك والله لو قاتلتهم لعرفت أناسي السروا لك لم تكن بمش » فأرسل الله تعالى (١٤) قن للذين كفروا (١٥) إلى قوله سبحانه : (لأول الانصر) فالمراد من الوصول اليهود والذين لقرب الوجود أي تعلبون عن قريب وأريد منه في الحديث ، وقد صدق الله تعالى وعده رسوله صلى الله عليه وسلم

فقتل كما قيل - من بين قرية في يوم واحد سبائة جمعهم في سوق بني قينقاع وأمر السيف بصرب أعدائهم وأمر بحفر حفرة ورقيم فيها وأجل في الضير ونجح حير وصرب الجرية عليهم - وهذا من أوضح شواهد النبوة -
 ﴿وَتُخْشَرُونَ﴾ عطف على (ستسبون) والمراد في الآخرة (إلى جهنم) وهي غاية حشرهم ومنتهى -
 - قال - على معناها المتبادر بوقيل : بمعنى - في - والمعنى أنهم يجمعون فيها ، ولاية كالو كسلًا قلها بن ابنه تصل بعدم الانتفاع بالأموال والأولاد - والحشر إلى جهنم مبدأ كونهم وقوداً لها ، وفرا أهل الكوفة غير عاصم -
 - سيعلمون ويخشرون - بالياء ، والفون بالياء ، وقرق بين اقراءين بأن المعنى على تقديره ، الخطاب أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يحبرهم من عند نفسه بضمون الكلام حتى لو كذبوا كان التكذيب راجعاً إليه ، وعلى تقدير بقاء العينة أمره بأن يزدى ما أحبر الله تعالى به من الحكم بأهم - سيعلمون - بحيث لو كذبوا كان التكذيب راجعاً إلى الله تعالى ، وقوله سبحانه : ﴿وَيُنْسِ الْمُهَادَ ١٢﴾ إما من تمام ما قال لهم أو استئناف لهم ويل جهنم ونفطع حال أهلها ، ومهاد - كفرأش لفظاً ومعنى ، والمخصوص بالدم مقدر وهو جهنم ، أو ما مهدوه لأنفسهم ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ من تنه القول المأمور به جئ به لتقرير ضمون ما قبله وتحقيقه والخطاب لليهود أيضاً - واختاره شيخ الإسلام - وذهب إليه ابن أبي عمير أي قد كان لكم أيها اليهود المخفرون بعددكم وعددهم ﴿آيَةً﴾ أي علامة عظيمة دالة على صدق ما أقول لكم أنكم - ستعبدون - ﴿فِي شَيْءٍ﴾ أي فرقتين أو جماعتين من الناس كانت المعلوبة مهمدة مدلة بكثرتها معجبة بمرتها فأصاب ما أصاب ﴿فِي النَّفْسِ﴾ يوم بدر ﴿فَتَنَّا تَقَاتُلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهو في أعلى درجات الإيمان ولا يقل مؤمنة مدحاهم بما يليق بالمقام ورمزاً إلى الاعتماد بقتالهم ، وقرئ - يقاتل - على تأويل الفتنه بالقوم أو الفريق ﴿وَأُخْرَى كَافَّةً﴾ بالله تعالى وهي أبعد من أن تقاتل في سبيله وإيماناً لم توصف بما يقابل صفة الفتنه الأولى إسقاطاً لقتالهم عن درجة الاعتبار وإيماناً بأنه لم يتصدوا له لما عرفهم من الهبة ولو حل ، و(كان) ناقصة وعليه جمهور المعريين و(آية) اسمها وترك التأنيث في العمل لأن المرفوع غير حقيقى التأنيث ولا منه موصول لأن الآية والدليل معنى ، وفي الخبر وجهان أحدهما (لكم) و(فقتل) نعمت - الآية - والثاني أن الخبر هو هذا نعمت و(لكم) متعلق ب(كان) على رأي من يرى ذلك ، وجوز أن يكون (لكم) في موضع نصب على الحال - وقد تقدم مراراً أن وصف النكرة إذا قدم عليها كان حالاً و(التقت) في حيز الجر نعمت - نعمتين - وقتة خير محذوف أي إحداها وقتة وأخرى نعمت المقدر أي - وقتة أخرى - والجملة مستأنفة لتقرير ما في الفنتين من الآية ، وقيل : وقتة وما عطف عليها بدل من الضمير في (التقت) وما بعدهما صفة فلا بد من ضمير محذوف عائد إلى المبدل منه مسوغ لوصف البدل بالجملة العارية عن ضمير أي وقتة منهما تقاتل الخ ، وجوز أن يكون كل من المعاصفين مبتدأ وما بعدهما خبر أي وقتة منهما تقاتل الخ ، وقتة أخرى كافرة ، وقيل : كل منهما مبتدأ محذوف الخبر أي منهما وقتة الخ ، وقرئ - وقتة - وأخرى كافرة - بالنصب فيهما وهو على المدح في الأولى والدم في الثانية ، وقيل : على الاختصاص ، واعتزله أبو حيان بأن المصوب عليه لا يكون نكرة ، وأجيب بأن القائل لم يبن الاختصاص المبوب له في النحو كما في «نحو معاشر الانبياء لا نورث» وإنما عني النصب بإضمار فعل لائق وأهل البيان يسمون هذا النحو اختصاصاً - كما قاله الحلبي -

وجوز أن يكونا حالين كأنه قيل: (التصا) مؤمنة وكافرة يهتدي على هذا توطئه للحال وقيل: فيها على البديهة من (فتين) يدل بعض من كل والضمير العائد إلى المدخل منه مقدر على نحو ما مروى يسمى بذلك تفصيلاً في قوله: وكنت كذبي حليلين - رجل صحيحه - ورجل رماها صائب الحدثن -

وقوله سبحانه: ﴿بَرَاءَتُهُمْ مِّمَّنَّاهُمْ﴾ في حيز الرمح صفة للفتنة الأخيرة أو مستأمة مدينة لكسبه لآفة والمراد كما قال السدي: رى الفتنة الأخيرة الكافرة الفتنة الأولى المؤمنة مثلى عند الراثين وقد كانوا نسماهم وخسبهم مقاتلاً كلهم شاكو سلاحاً، وعن علي كرم الله تعالى وجهه، وأن مسعود كانوا أغا وسقف بيت حلهم ورطلمه عتة بن ربيعة من عبد شمس، وفيهم من صادد قريش ورؤساء انضلائاً أو جهل، وأبو سفيان، وغيرهما، ومن الأبل والخيل سمائة بن عمرو فرس، روى محمد بن الفرات عن سعيد بن أوس أنه قال: أسر المشركون رجلاً من المسلمين فآلوه كم كنتم؟ قال: ثلثائه وبضعة عشر فارساً: ما كنا نراكم إلا بضمفون علينا وأردونا ألفاً وتسعمائة - وهو المراد من (براءتهم ميمم) ورسم الفراء أنه يحتمل إرادة ثلاثة أمثالهم لأنك إذا قلت: عندى ألف وأحسب إلى مثيها فإعما تريد إلى ألفين من أهلها لا سلا منها هم كانوا وروى عنهم ثلاثة أمثالهم، وأنكر هذا الوجه بزجاج لحالته لظاهر الكلام، أو مثلى عند المرثيين أى ستائة ونفاً وعشرين حيث كانوا عدة المرثيين سبعة وسبعون رجلاً من المهاجرين ومائتان وستة وثلاثون من الأنصار وكان صاحب لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم والمهاجرين على الكرر كرم الله تعالى وجهه، وصاحب راية الأنصار سعد بن عبيدة وكان معهم من الأبل سبعون بيراً، ومن الخيل فرسان فرس للقداد بن عمرو - وفرس لمروء بن أبي مرثد، ومن السلاح ست أدرع ونمايه سيوف وكان أكثرهم رجالة، واستشهد منهم يومئذ أربعة عشر رجلاً ستة من المهاجرين وثمانية من الأنصار - وقد مرث إليه الإشارة - وإعما أراهم الله تعالى كذلك مع أنهم ليسوا كذلك ليها يوم وخسوا عن قناتهم وهو نوع من التبريد والمدد المعنوي وكان ذلك عدتاً في الفتين بعد أن ظلمهم الله تعالى في أعينهم عند الترائى ليعتروا عليهم ولا يرهوا يهربوا حيث يبعهم الحرب، ودفع جماعة من العلماء إلى أن المراد ترى الفتنة المؤمنة اعنة الكافرة مثلى أنفسهم مع كونهم ثلاثة أمثالهم ليشتوا ويظهروا بالصر الموعود في قوله تعالى: (فإن يكرهكم مائة صارة يعلموا ما تدين) قال شيخ الإسلام مولانا معنى الديار الرومية والأول هو أولى لأن رؤية المسلمين غير ممتنة من جانب المؤمنين بل وقد وقعت رؤية الخليل بن أقرمه أيضاً فانه روى أن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قال: نظرنا إلى المشركين فرأيناهم يضمفون علينا ثم نظروا إليهم فآراهم يرددون علينا واحداً ثم فتلهم الله تعالى أيضاً في أعينهم حتى رأوهم عدداً يسيراً أقل من أنفسهم قال ابن مسعود رضى الله تعالى عنه: لقد فلو أنى أعيننا يوم بدر حتى قلت لرجل إلى جنبي تراهم - عين - قال أراهم مائة فأمرهم رجلاً فقالا كم كنتم؟ قال: ألفاً فلو أنى أعيننا يوم بدر المشركين أقل من عددهم في نفس الأمر فكان الآفة له فكانت رؤيتهم إياهم أقل من أنفسهم أحق بالذكر في كونهما آفة من رؤيتهم مثليهم على أن إبانة آثار قدره الله تعالى وحكته للكفرة إراهم أقل كثيراً والضعف قوياً وإفاء العرب في قلوبهم بسبب ذلك أدخل في كونهما آفة لهم وحنة عليهم وأقرب إلى عتواف المخاطبين بذلك لكثرة محاللتهم للكفرة المشاهدين له حال وكذا جعلوا عمل بالفاعل أشدهم تعلقه بالمفعول لجعل أقرب المذكورين السابقين فاعلاً وأندهما مفعولاً سواء جعل أحدهما صفة أو مستأمة أو من العكس انتهى *

ويمكن أن يقال من طرف الجمهور الداهين إلى أن المراد رؤية المؤمنين المشركين مثل أنفسهم بأنه التفسير المأثور عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه، ولا نسل أن رؤيتهم إياهم أقل من أنفسهم أحق بالذكر في كونها آية من رؤيتهم مثلهم لجواز أن تكون الآية والعلامة لليهود على أنهم سيطلبون قتال المؤمنين هؤلاء المشركين وغلبتهم عليهم مع وجود السبب العادي للجبن وهو رؤية المؤمنين إياهم أكثر من أنفسهم وأوفر من عددهم فكأنه قيل : يا معشر اليهود تحققوا قتال المسلمين لكم وغلبتهم عليكم ولا تقتروا بعلهم بقتلهم وكثرتكم قاتهم يقدمون على قتال من يرويه أكثر منهم عدداً ولا يحسنون ولا يهابون ويفتصرون فما ذلك إلا لأن الله تعالى قد ملا قلوبهم إيماناً وشدة على من خالفهم وأحاطهم بتأييده وقصره ووعدهم الوعد الجليل .

(لا يقال) : إن الأوفق لهذا الفرض أن يرى المؤمنون المشركين على ما هم عليه من كون المشركين ثلاثة أمثالهم أو يرونيهم أكثر من ذلك لأن إقدامهم حيث أنه أدل على سبب الغلبة على اليهود لأننا نقول : نعم الأمر كما ذكر إلا أن هذه الرؤية لو فاتها بالمقصود مع تضمينها مدح المؤمنين بالثبات الناشئ من قوة الإيمان بالنصر الموعود آخر بقوله تعالى : (فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) اختيرت على ما ليس فيها إلا أمر واحد غير متضمن لذلك المدح المخصوص وعلى هذا لا يحتاج إلى التزام كون الثنية مجازاً عن التشكيك كما في قوله تعالى : (ثم أرجع البصر كرتين) ولا إلى القول بأن صميم (مثلهم) راجع إلى - الفتنة - الأخيرة أي ترى الفتنة المؤمنة العنة الكافرة مثل عدد العنة الكافرة أعني قريباً من ألفين سواء ذهب إلى ذلك البعض - ويرد أيضاً على قوله : على أن إبانة الخ بعد تسليم أن الإبانة نفسها كانت هي الآية أن إبانة القليل كثيراً لم تقع لليهود المخاطبين بصدر الآية لتكون إبانة آثار قدرته تعالى بذلك أدخل في كونها آية لهم وحجة عليهم وكون ذلك أقرب لاعترافيهم لكثرة مخالفتهم الكفرة الرائين بتوقف على أن الرائين قد أخبرهم بذلك وأهم صدقوا به ولم يحملوه على أنه خيل لم تخوفهم بسبب عدم علمهم بالحرب والخائف - يحيل إليه أن أشجار اليباء شجعتان شاكيتان ، وأسد ضارية - وإثبات كل من هذه الأمور صعب على أن فياروي سعيد بن جبير وعكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - من أن اليهود قالوا له صلى الله تعالى عليه وسلم بعد تلك الواقعة : لا يفرئك أنك أقيت قوماً أغماراً لا علم لهم بالحرب فأصابت منهم فرقة وثلاث فالتنا علمت أن نحن الناس - ما يشعر في الجملة بأنهم لو أخبرهم بذلك وصدقوا لحلوه على نحو ما ذكرنا ، وما ذكر من أن تعلق الفعل بالفاعل أشد الخ ، فسلم إلا أن لا سلم أنه يستدعي أولوية جعل أول المذكورين السابقين فعلا وأبدها معمولاً من العكس مطلقاً بل ذلك إذا لم يكن في العكس معنى لطيف تحسن مراعاته نظراً للقيام - وهنا قد ثبت ذلك - لاسيما وقد سبق مدح العنة الأولى بالمقارنة في سبيل الله تعالى وعدل عن مدحهم بالإيمان الذي هو الأساس إليه ولا شك أن مقاتلتهم للمشركين مع رؤيتهم إياهم أكثر من أنفسهم ومثلهم أمدح وأمدح لا يحنى ، رقرأ نافع ، ويعقوب ورونيهم بالناء - واستشكلت - على تقدير كون الخطاب لليهود بأنهم لم يروا المؤمنين مثل أنفسهم ولا مثل الكافرين ولم يروا الكافرين أيضاً مثل أنفسهم ولا مثل المؤمنين هو أوجب بأنه يصح أن يقال : إنهم رأوا المؤمنين مثل أنفسهم أو مثل الكافرين على سبيل المجاز حيث زلت رؤية المشركين منزلة رؤيتهم لما بينهم من الاتحاد في الكفر والاتفاق في الكلمة لاسيما بعد ما وقع بينهم بواسطة كتب من الأشرف من العهد والميثاق فأسندت الرؤية إليهم بالغة في البيان وتخصيلاً لعروض مثل تلك الحالة لهم ، وكذا يصح أن يقال : إنهم رأوا حقيقة الكافرين مثل المؤمنين ،

ونجعل الرؤية على العلم والاعتقاد لئلا يثقل على الشهادة والتواتر ويلتزم كون الآية لهم قتال المؤمنين الكافرين وعدة الارباب الا حريص مع كونهم اكثر منهم إلا أنه اقتصر على أقل اللازم ويعلم منه كون قتال المؤمنين وغدتهم على الفئة الكافرة مع كونها ثلاثة أمثالهم في نفس الأمر المعلوم لهم أيضاً آية من باب أولى •
ولما في هذين الجوابين - كيفما كان التزم بعضهم كون الخطاب أول الأمر لمشر كين لينضح أمر هذه القراءة بأنه يجب عليه أن يكون قوله سبحانه . (قد كان لكم) خطاباً لهم بعد ذلك ولا يكون داخلاً تحت الأمر بناءً على أن أو عبد كان بوجه بدر ولا معنى للاستدلال بها قبل وقوعها ، وجعل ذلك داخلاً في معمول الأمر إلا أنه عبر عن المستقبل بمفط الماضي لتحقق وقوعه لا يحجر عن ثبوت ، وجعل بعضهم الخطاب في فراه ناهم لئلا يس والزم كون الخطاب السابق لهم أيضاً على أنه استدعاء خطاب في معرض الامتنان عليهم بما سبق الوعد به ، وقيل إنه جمع الكفرة ، وقال بعض أئمة التحقيق . القول بأن الخطاب عام للمؤمنين واليهود ومشركي مكة هو الذي يختص به المقام لئلا يقطع الكلام ويقع التذليل بقوله سبحانه : (والله يؤيد) الخ موقع المسك في الحام ، ثم إن من عد التعبير عن جماعة بطريق من الطرق الثلاثة مع التعبير بعد عن البعض بطريق آخر يحاميه منها من الالتفات قال بوجوده في الآية على دعوى احتمالها ، ومن لم يجد ذلك منه كما هو الظاهر أنكر الالتفات فيها وبهذا يجمع بين أقوال الناصرين في الآية من هذه الحيثية واحتلالهم في وجود الالتفات وعدمه فيها قائم النظر فإنه لعل هذا المبحث كله يدخره

وقرأ ابن مصر قد برهونهم على الباطل المعمول بالبلوغ التاء أي يريهم الله تعالى ذلك بقدرته (رأى النبي) مصدر مؤكد - يروهم - على تقدير جعلها بصرية - فثلهم - حيث حال ، ويجوز أن يكون مصدراً تشبيهاً على تقدير جعلها عليه اعتقاده - أي رأيا من رأى العين - فثلهم حيث قد فعلون ، وقيل : إن - رأى - منصوب على الظرفية أي في رأى العين (والله) المتصف بصفات الجمال والحلال (يؤيد) أي يقوى (بنصره) أي بعونه ، وقيل بحجته وليس بالشورى (من يشاء) أن يؤيده من غير توسط الاسباب المعتادة كما أيد الله المقادير في بيده وهو من تمام القول المتأمر به (إن في ذلك) المذكور من النصر ، وقيل : من تلك الرؤية (آية) أي تعظاً ودلالة فهو فعل من العبور كالركبة والجلسة وهو التعارض ، ومنه عبرت المهر وسى الامعط عبرة لأن المعظ يعبر من الجهل إلى العلم ومن الهلاك إلى النجاة ، والتنوين للتعظيم أي عبرة عظيمة كائنة (لا أول الا بصر) ١٣ (جمع بصر بمعنى بصيرة مجازاً أو عناء المعروف أي لذوى العقوب والاصابر أول من أنصروهم وراهم بمعنى رأسه ، وهذه الجملة إما من تمام الكلام الداخل تحت القول مقرر لما قبلها بطريق التذليل وإما وارده من جهة تعالى تصديقا لقلة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم (زبر للناس) كلام منأف سبق للتفكير عن المحفوظ النعسا به التي كثيراً ما يقع القتال بسببها إثر بيان حال الكفرة والتصيص عن عدم نفع أموالهم وأولادهم لهم وقد كانوا يعتززون بذلك ، والمراد من الناس الجنس (حب الشهوات) أي امشهيات وجعلها نفس الشهوات إشارة إلى ما ركز في الطامع من محبتها والمحرص عليها حتى كأنهم يشتهون اشتهاها كما قيل لمريض : مات شهى ؟ فقال : أشتهى أذ أشتهى ، أو تنبها على خستها لان الشهوات خسيمة عند الحكماء

والعلماء في ذلك سفير عنها وترغيب فيها عند الله تعالى ، وامرين هو الله تعالى في أحرجه ابن أبي حاتم
عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وروى عن الحسن - الشيطان - والله ربنا له لا اله الا الله
أحد آدم لها من خالقها ، وفي الاتصاف التزين للشهوات يخلق ويراد به خلق حبها في القلوب وهو هذا
المعنى مضاف الى تعالى حقيقة لانه لا خالق إلا هو ، ويطلق ويراد به الحصص على تطل الشهوات المحظورة
فتريدها بالمعنى الثاني مضاف إلى الشيطان تنزيلا أو سوسة وتحميه منة الأمر - والحض على تباطؤها ، وهو م
الحسن رحمه الله تعالى يحول على التزين بالمعنى الثاني لا بالمعنى الاول فانه يحتاج إلى أن يستحق الله تعالى
إلى غيره والامتناد في كل حقيقة بما أشرفا إليه فيها ، ومن قول : لظاهر أنه من قبيل - أهدى الملك حق
في عليك - إذ لا إقدام هنا بل يقوم محض أن ثبت له مقدم لسانه ، والمراد أن الشهوات زينت في أعينهم لقصاصهم
ولا زينة لها في الحقيقة من غير أن يكون هناك مزين ، لا أنه أثبت مزين مبالغة في الزينة وقز لا نسب
الزينة مرة الفعل فقد تعسف وتصلف هو من قال : المزمين في الحقيقة هو الشيطان لأن التزين صفة تقوم به
والقابل : بأنه هو الله تعالى لانه الخالق الافعال والبواعي مخطن في الدعوى وغير مصيد في الدليل
فالمخطئ ابن أخت خاتمه ، وقرأ مجاهد - زين - بأية الفعل ونصب (حب) من النساء والنسب في عن
النصب على الخلل من الشهوات وهي مفسرة لها في المعنى - وقيل : (من) لبيان الجنس وعدم نسبة تعريف
في معنى الشهوة وهي حبائش الشيطان ، وقد روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « ما تركت بعدى فتنة أصبر
على الرجال من النساء » ويقال : ابن ، فتش تطعم الرحم وجمع المال من الحلال والحرام وثني بالنسب لأنهم
من ثمرات النساء في الفس ، وقد روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « الولد مخلقة محبة » ويقال يوم فتنة
واحدة وهي جمع المال ولم يتعرض لذكر الشئ لعدم الاطراد في حينه ، وقيل : إن الذين تشملون على سير
التمليب : « والقفاطير انقضت » جمع قطار وهو مال اسكثير كما أخرجه ابن جرير عن الضحاك .
وأخرج أحمد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « القطار إثنا عشر ألف أوقية »
وأخرج الحاكم عن أسد قال : سئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن ذلك فقال : « القطار ألف أوقية »
وفي رواية ابن أبي حاتم عمالة قطار ألف دينار . وأخرج ابن جرير عن أبي من كعب قال : قال رسول الله ﷺ :
« القطار ألف أوقية وثمان مائة دينار » وعن معاذ ألف ومائتا أوقية ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه
عشر ألف درهم وألف دينار ، وفي رواية أخرى عنه ألف وثمان مائة دينار . وعن الحسن ألف ومائتا مثقال ، وعن
أبي سعيد الخدري - جلد الثور ذهباً ، وعن مجاهد سبعة آلاف دينار . وعن أبي المسيب ثمانون ألفاً ، وعن
أبي صالح مائة رطل ، وعن حماد قال : كنا نحدث أن القطار مائة رطل من الذهب أو ثمانون ألفاً من الورق ،
وعن أبي جعفر خمسة عشر ألف مثقال وثمان مائة وعشرون مثقالاً ، وقيل : القطار عند العرب رطل
لا يحد - وقيل : ما بين السماء والأرض من مال وغير ذلك ، ولعل الأولى ما قيل : ما روى عن الصدوق ويحتمل
التنصيص على المقدار المسمى في هذه الأقوال على التمثيل لا التحصيص . والكثرة تختلف بحسب الاعتبارات
والاضافات ، واختلف في وزنه فقيل : معلال ، وقيل : معلال طالون على الاول أصية وعلى الثاني رائدة ، وعط
(المقطرة) مأخوذة من معانة العرب أن يصغروا الشيء بما يشق منه لباليه - كظل ظليل - وهو كثير

في وزن فاعل ويرد في المفعول كـ (حجراً محجوراً) و (نسياً مسياً) وقيل : المنقطرة المضعفة، وخصها بصيغتهم
 بتسمة فاطر ، وقيل : المنقطرة المحركة المحضة من فطرت شيء إذا عقدته وأحكمته ، وقيل : المنقطرة دأب
 أودام ، وقيل : المنقطرة التي مصها فوق بعض ، وقيل : المدفونة المذكورة ﴿ مِنْ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ ﴾ بيد
 الفاطير وهو في موضع الحال منها ، والذهب مؤنث يقال : هي الذهب الحمراء ولذلك يصدر عن ذهبة ، وقال
 الفراء وربما ذكر ، ويقال في جمعه : أذهاب وذهب وذهبان ، وقيل إنه جمع في المعنى لذهبة واشتقاقه من
 الذهاب ، والفضة جمع على فعض واشتقاقه من افض الشيء إذا تفرق ﴿ وَأَخْيَلِ ﴾ عطف على (النساء)
 أو (الفاطر) لا على (الذهب والفضة) لأنها لا تسمى قطراً وواحدة خائل وهو مشتق من الخلاء مثل
 طائر وطير ، وقال قوم : لا واحدة من لفظة لي هو اسم جمع واحدة فرس ولعله لفظ المصدر وجوز أن
 يكون مخفف من خيل ﴿ السَّوْمَةِ ﴾ أي الزاوية قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في إحدى الروايات
 عنه فهي من سوم ماشيته إذا أرسلها في المرعى ، أو المظومة الحسان - قاله مجاهد - فهي من السبا بمعنى الحس
 أو المعبة ذات الغرة والتحمل - قاله عكرمة - فهي من السمة أو السومة بمعنى العلامة ﴿ وَلَا تَنْفَعُكُمْ ﴾ أي لا بل
 ولقر والعم وسميت بذلك لعمومه مشيها ولينه ، وانعم مختصة بالادل ﴿ وَتَحَيَّرْتُ ﴾ مصدر بمعنى المفعول
 أي المروع سواء كان حروباً أم قلا أم عمراً ﴿ ذَلِكَ ﴾ أي ما من لهم من المذكور - ولهذا ذكر - وأمر دأب
 الإشارة وبصح أن يكون ذلك لتذكير الخبر وإفراد وهو ﴿ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ أي ما يتمتع به أياماً
 قلائل ثم يرول عن صاحبه ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ١٤ ﴾ أي المرجع الحسن فالماتاب مفعول من آب
 يؤب أي جمع وأصله مأوب فبقلت حركة لواد إلى لمررة الساكنة قبلها ثم قلبت ألماً وهو اسم مصدر وضم
 اسم مكان وزمان والمصدر أوب وإياب .

أخرج ابن جرير عن السدي أنه قال : (حسن الماتاب) حسن المقلب وهي الجنة ، وفي تكرير الإحسان
 إلى الإسم الجليل ريادة تأكيد وصحيم ومزيد إعلاء بالترغيب فيما عند الله تعالى من العيم العيم والترغيب في
 ملاذ الدنيا السبعة الزواجر من عريب ما سقط من الآية - قال أبو حيان - وجوب أثره في أحيل السائمة
 لذكرها مع ما يجب فيه الصدقة أو الفقة ، وإثاق النساء والبنون ولا يعني ما فيه .

﴿ قُلْ أُوْنَسِكُمْ بِحَيْرٍ مِّنْ دَأْكُمْ ﴾ تقرير وتذيب لدايمهم ناقص من أن ثواب الله تعالى خير من مستلذات الدني ،
 والمراد من الإباء لا جبار و (ذلكم) إشارة إلى المذكور من العيب وما معه ، ولقراءه إذا جتمع هموس
 أو لا همامتنوحة والذنية مضمومة فهاها وكفى سورة (ص) (الأنزل) وسورة القدر (ألف) على خمس مراتب :
 إحداها مرتبة فالون وهي تسهيل الثانية بين بين وإدخال ألف بين الهمزتين . الثانية مرتبة ووش . واس كثير
 وهي تسهيل الذنية أيضاً بين بين من غير إدخال ألف بينهما . الثالثة مرتبة الكوفيين . وابن دكوان عن ابن
 عامر وهي تحقيق الثانية من غير إدخال ألف . الرابعة مرتبة هشام وهي أنه روى عنه ثلاثة أوجه الأول التحقيق
 وعدم إدخال ألف بين الهمزتين . الوجه الثاني "تحقيق وإدخال ألف بينهما في السور الثلاث . الوجه الثالث

التفرقة بين السور فيحقق ويقتصر هنا ويعد في الأخير بين الخامسة مرتبة أي عمرو وهي تسهيل الثانية مع إدخال الألف وعدمه هو الطرف الأول متعلق بالعلم قلبه . والثاني متعلق بأصل الفضيل ولا يجوز أن يكون صفة . كما قال أبو البقاء . لأنه يوجب أن تكون الجنة وما فيها ما رغوا فيه بعضاً لما زهدوا عنه من الأموال ونحوها ، وقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ اتَّقَوْا عَذْرَبَهُمْ حَسَنَاتٌ ﴾ استئناف مبين لذلك الخبر المهم على أن (الذين) خبر مقدم ، و(جنات) متدا مؤخر ، و(عند ربهم) يحتمل وجهين كونه ظرفاً للاستقرار وكونه صفة للجنات في الأصل قدم فالتصنيف حالاً منها ، وفي ذكر ذلك إشارة إلى علو رتبة الجنات ورفعة شأنها . وفي التعرض لعنوان الربوبية مع الإضافة إلى ضمير لتعين إيذاناً بزيادة اللطف بهم ، والمراد منهم المبتلون إليه تعالى المعصرون عرساً كما ينبغي عن ذلك الأوصاف الآتية . ويطبق حصول الجنب وما يأتي بعد هذا العنوان للترغيب في تحصيله والتباعد عنه ، وجوز أن تكون اللام متعلقة بـ(خير) أيضاً أو بمحذوف صفة له . و(جنات) حيث خبر محذوف أي . هي جنات . والجنة مبينة . لخبر . و(عند ربهم) حيث خبر ما أن يتعلق بالفعل على معنى ثبت تقواهم عنده شهادة لهم بالاخلاص ، وحاز أن يحمل خبراً مقدماً فلا يحتاج إلى حذف المستند ، واعتراض بأنه يقال : عد الله تعالى الثواب ولا يقال عند الله تعالى الجنة ، وبذلك يصرح كلام السعد وغيره . وفي النفس منه شيء . وقرئ . جنات . بكسر التاء وفيه وجهان : أحدهما أنه محذوف على البدلية من لفظ . خير . وثانيهما أنه منصوب على إضمار أعمى مثلاً أو البدلية من محل . بخير . (تجزي) في محل الرفع أو نصب أو الجر صفة . لجنات . على القراءةتين (من تحبها الآخرة) تقدم ما فيه (خالد بن برمك) حال مقدرة من المستكن في الدين . والعامل ما فيه من معنى الاستقرار ، وجوز أبو البقاء كونه حالاً من الماء في تحبها أو من الضمير في اتقوا . ولا يخفى ما فيه (وَارْجُ مَصْرَةً) أي مرجه ما يسقذ من النساء حشناً وحشاً ، والعطف على جنات . على قراءة الرفع وأما على قراءة النصب فلا بد من تقدير . لهم . في الكلام (وَرَضُونَ) أي رضا عظيم على ما يشعر به التنوين ، وقراءه عاصم - بصم الزاء - وهما لغتان وقراءتان سبعيتان في جميع القرآن إلا في قوله تعالى : (من اتبع رضوانه سب السلام) فإنه بالكسر بالاتفاق ، وقبله : المكسور اسم والمضموم مصدر وهو قول لا ثبت له (من الله) صفة لرضوان مؤكدة لما أفاده السور من الصفة (وَاللَّهُ تَصِيرُ بِالْعَمَادِ ١٥) أي خير بهم وأحوالهم وأفعالهم فليت المحسن فضلاً وعاقب المئسراً عدلاً ، وأخير بأحوال الدين اتقوا فذلك أعدت لهم ما أعدت ، فالعماد على الأول عام ، وعلى الثاني خاص ، وقد بدأ سبحانه في هذه الآية أولاً بذكر (المؤمن) وهو الجنات ، ثم نسي ذكر ما يحصل به الأثر التام وهو الأزواج المطهرة ، ثم ذكر ما هو الأكبر الأعظم والروح لقواد لواله المعظم وهو رضا الله عز وجل .

(وفي الحديث) أنه سبحانه « يسأل أهل الجنة هل ربيتم؟ فيقولون ما لنا لا نرضى يا رب وقد أعطيتنا ما لم نطلب أحداً من خلقك فيقول هل شأنه إلا أعطيكم أفضل من ذلك؟ فيقولون يا رب رأى شيء أفضل من ذلك قال : أحل طمكم رضوانى فلا أسخط عليكم أبداً » .

(الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا) يجوز أن يكون في محل الرفع على أنه خبر محذوف كقوله

أو تلك المتقون؟ فقيل: هم الذين اتقوا، وأن يكون في موضع نصب على المدح، وأن يكون في حيز الجر على أنه تابع للذين اتقوا - نعماً أو بدلاً، أو العاد كذلك، وعترض كونه نعماً للعباد بأن فيه تخصص الإحصاء ببعض العباد، وفيه أن ذلك التخصيص لا يوم، الاختصاص لظهور الأمر بل يفيد الاهتمام بشأنهم ورفع مكانتهم، وعارض أيضاً كونه تابعاً للذين اتقوا بأنه بعيد جداً لاسيما إذا جعل التلام متعلقاً - بحيز - لكثرة المواضع بين التامع والتبوع، وأجيب بأنه لا بأس بهذا الفصل كالأبأس بافصل بين المدح والندح إذ الصفة المدحة المقطوعة تابعة في المعنى وهذا يلزم حذف لنصب أو المبدأ كالتأخرج الكلام عن صورته لتبعه فالمرق بين هذه وسائر أنواع في فتح الفصل وعدمه خفي لا بد له من دليل، ويل، وفيه أن قياس التبعية لخصاً ومعنى على اتبعية معنى فقط، لا ينبغي من جمل مصلا عن عالم فاضل، والزام حذف النصب أو المبدأ في صورة القطع للندح أو للندم قد يقال - إنه لدفع توهم الاختار والمقصود الانشاء لا للتأخرج الكلام عن صورة التبعية، وتأكيد الجملة لاظهار أن إيمانهم نشئ من وفور الرعية وقيل النشاط، وفي ترتيب طلب المغفرة في قوله تعالى:

﴿ فَأَعْرِضْ عَنْ سَخِرَافَ وَهَاتِبِ النَّسَارَى ﴾ على مجرد الإتيان دليل على كفايته في استحقاق المعرفة والتوقا من النار

من غير توقف على الصاعات هو المراد من التوسل الكماز والصهارف (الصدارين) بحور أن يكون محروراً وأن يكون منصوباً صفة - للذين - إن جعلته في موضع جر أو نصب وإذا حملته في محروم كان هذا منصوباً على المدح.

والمراد بالصبر - الصبر على طاعة الله تعالى والصبر عن محرمه - قاله قتادة وهو حذف المتعلق يشعر بالعموم ويشمل

الصبر على الأساء والصراء وحيز البأس ﴿ وَالصَّادِقِينَ ﴾ في بيانهم أو أقوالهم سرراً - وعلاية وهو المروي عن

قتادة أيضاً - ﴿ وَالْقَسِينَ ﴾ أي المطيعين - قاله ابن جرير - أو المدومين على الطاعة والعبادة - قاله الزجاج -

أو القائمين بالواجبات - قاله القاسمي - ﴿ وَالْمُسْمِقِينَ ﴾ من أموالهم في حق الله تعالى - قاله ابن جرير - أيضاً

﴿ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴾ قال مجاهد - والكلي - وغيرهم أي المصلين بالاسحار.

وأخرج ابن شبة عن زيد بن أسلم قال: هم الذين يشهدون صلاة الصبح، وأخرج ابن جرير عن ابن عمر

أنه كان يحكي الليل صلاة ثم يقول: يا باغي أسحرنا؟ فيقول: لا فيعاد الصلاة فإذا قال: نعم فقد يستغفر الله

تعالى ويدعو حتى يصبح، وأخرج ابن مردويه عن أنس بن مالك قال: «أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم

أن نستغفر بالاسحار سبعين استغفارة» وروى الرضا عن أبيه عن أبي عبد الله: «أن من استغفر الله تعالى في

وقت السحر سبعين مرة فهو من أهل هذه الآية» واليه في - بالاسحار - بمعنى في، وهي جمع - سحر - بضع

الحاء المهملة وسكونها سميت أو آخر الليالي ذلك لما فيه من الخفاء - كالسحر - للشئ الخفي، وقال بعضهم: السحر

من تلك الليل الأخير إلى طلوع الفجر.

وتخصيص الاسحار بالاستغفار لأن الدعاء فيها أقرب إلى الاجابة إذ العبادة حينئذ أشق والنفس أصغر

والروع أجمع، وفي الصحيح: «أنه تعالى وتبره عن سماء الحدوث ينزل إلى سماء الدنيا في تلك الليل الأخير فيقول:

من يدعوني فأستجيب له من يألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يطلع الفجر».

وأخرج ابن جرير، وأحمد عن سعيد الجري قال: «بلغنا أن داود عليه الصلاة والسلام سأل جبريل

عليه السلام فقال : يا جبريل أي قلب أفضل قال : بأدود ما أدري سوى أن العرش بهز في السحر « وتوسيط
 الواو بين هذه الصفات المذكورة إما لأن الموصوف بها متعدد وما للدلالة على استقلال كل منها ومثلهم فيها ،
 وقول أبي حيان : لا تعلم أن نعلم في الصفة بالواو يدل على الكمال وذهاب الحجب عن عباد الياس عليه وهم هم •
 هذا (ومن باب الإشارة في الآيات) (قد كان لكم) يا معشر السالكين إلى مقصد الكل (آية)
 دالة على نيلكم وبلوغكم إلى ذروة التوحيد (في قمتن التفتا) للعرب (قمتن) منها وهي قمتن القوى الروحانية
 التي هي جذابة تعالى (تفتا في سبيل الله) وطريق الوصول إليه (وأخرى) مهمما وهي جنود النفس وأحوال
 الشيطان (ذفرة) سائرة للحق محجوبة عن حظائر الصدق ترى القمة الأخيرة القمة الأولى للحول عين بصيرتها
 (مثلهم) عند الالتقاء في معركة الدر رؤية مكشوفة مظهرة لاختفاء فيها مثل رؤية العين ، وذلك بتأييد القمة
 المؤمنة بالأنوار الإلهية والإشراقات الجبروتية ، ويعد لأن القمة الكافرة بما استولى عليها من تراكم ظلمات الطبيعة
 وذلك البعد عن المحصرة (والله) تعالى (يؤيد بنصره من يشاء) تأييده لقبول استعداده لذلك (إن في ذلك)
 التأييد لعبه أي اعتباراً أو أمراً يعتبر به في الوصول إلى حيث المأمول ليستنصرين العاصمين أعين بصائرهم
 لمشاهدة الأنوار الالهية في آفاق لمظاهر الالهية (زين للناس حب الشهوات) بسبب ما فهم من العالم السفلي
 والغشاة الطمعية والفواشي البدنية (من النساء) وهي النفوس (والبنين) وهي الحالات الخولية منها الناشئة
 عنها (والقاضير المنقطرة من الذهب والفضة) وهي العلوم المتداولة وغير المتداولة ، أو الأصول والفروع
 (والحيل المسومة) وهي مراكب الهوى وأفراس اللهو (والآنعام) وهي روائح جمع الحطام وأسباب جلب
 المنافع الدنيوية (والحراث) وهو روع الحرص وطول الأمل (ذلك متاع الحياة الدنيا) الرائل عما طيل بالرجوع
 إلى المبدأ الأصلي والموطن القديم •

ولذلك أن تبقى هذه المذكورات على ظواهرها فإن النفوس المنغمسة في أحوال الطبيعة لها مثل كل إلى ذلك
 أيضا (قل أؤمنكم بخير من ذلكم) المذكور للذين اتفوا الطر إلى الاغيار (جنات) جنة يقين . وجنة مكاشفة
 وجنة مشاهدة . وجنة رضاء . وجنة لا أقولها . وهي التي فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على
 قلب بشر . وليس في تلك الجنة عند المعارف إلا الله عز وجل (تجري من تحتها) أنهار التجليات المتفرعة عن
 العيوب (حاليين فيها) يبقاؤهم بعد فناءهم (وأزواج مطهرة) وهي الأرواح المقدسة عن أدماس الطبيعة
 المنصورة في حياض اصغيات الالهية (ورصوا من الله) لا يدر قدره (والله بصير بالعباد) في قلب أرواحهم
 في عالم الملكوت بحركات من سطوات أنوار الجبروت حبا لجوارحه وشوقا إلى لقاءه بجوارحه بقدر همومها في
 طلب وجهه الارلى وجهه الأبدى (الذين يقولون ربنا آتنا) بأنوار آمالك وصفاتك (فاعلم لنا) دنوب
 وجوداتنا بذاتك (وقنا عذاب) نار الحرمان ووجود البقية (الصارين) على مهنض المجاهدة والرياضة
 (الصادقين) في المحبة والإرادة (والقانتين) في السلوك اليه (والمنفقين) ما عنده في (والمستغفرين) من
 ذنوب تلوناتهم وتعباتهم في أسرار التجليات ، ويقال : (الصابرين) الذين صبروا على الطلب ولم يحنثوا
 من التعب وهجروا كل راحة وطرب فصبروا على اللوى ورفضوا العكوى حتى وصلوا إلى المولى ولم يقطعهم
 شيء من التعب والمضي (والصادقين) الذين صدقوا في الطلب فوردوا ، ثم صدقوا بشهودهم صدقوا هو جدوا ،
 ثم صدقوا بتقدروا الخلق قصد . ثم ورود . ثم شهود . ثم وجود . ثم خور (والقانتين) الذين لازموا الباب

وإمراعى تخرج لاكتتاب ونزول لحجاب إلى أن تحفروا بالاقتراب (والمحققين) الذين جاءوا ، فوسمهم من حيث الاعمال . ثم جدوا فيسورهم من الاموال - ثم جدوا فيقولهم لصديق الاحوال - ثم جدوا بكل حط لهم في العجل والاجل سهلا في اوار اوصول (واستعمرين) هم الذين يستغفرون عن جميع ذلك إذا رجعوا إلى الصحو وقت رسول الرب إلى انسياء الدين وإثراق أوار جهله على آفاق انفسهم أنه « هل من سائل . هل من مستغفر . هل من كذا . هل من كذا » ثم لما مدح سبحانه أحيائه أبواب الدين وذم أعدائه الكافرين عقب ذلك بيان الدين الحق والعروة الوثقى على أهم وجه وآكده فقال سبحانه :

﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ قال الكلابي لما ظهر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مائة سنة قدم عليه حبران من أحرار أهل الشام فلب أبصر المدينة قال أحدهما لصاحبه : ما أشبه هذه المدينة همة مدينة التي صلى الله تعالى عليه وسلم الذي يخرج في آخر الزمان فلما دخل على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عرفاه بالصحة وسمعت قلاله . أنت محمد ؟ قال : نعم قال : أنت أحمد ؟ قال : نعم قال : إنا نسألك عن شهادة فإن أنت أحسننا بها آمنا بك وصدقك فقال لهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم سلا في قلاله : أحسننا عن أعظم شهادة في كتب الله تعالى ؟ فأمر الله تعالى الآفة وأسأله : وقيل ترك في هضرى نجران لما حاحوا في أمر عيسى عليه السلام وهو الذي يشعر به ما أشرفا إليه قبل من الآثار . ويميل إليه كلام محمد ابن جعفر بن ابرير - وقيل ترك في اليهود والصارى لما تركوا اسم الاسلام وتسموا باليهودية والنصرانية ، وقبل إسم قالوا ديننا أفضل من دينك فزلت .

والجمهور على قراءة (شهد) بلفظ الماضي وفتح همزة (أنه) على معنى بأنه أو على أنه ، وقرئ (إنه) بكسر الهمزة ، بإدخاله (شهد) بجري قاله . ما يحمل الحملة عتراصا وإيقاعا فعل على (إن الدين) الخ على قراءة من يفتح الهمزة بما ستره والضمير راجع إليه تعالى ، ويحتمل أن يكون ضمير الشأن وقرئ شهداء شهداء بضم السين وفتح على أنه جمع شهد - كطرفاء - في جمع طريق ، أو جمع شهد - كعمران في جمع شعراء ، الصواب ما عني الحاشية من المذكورين ، وإما على المدح والروم على أنه خير لمبتدأ محذوف وما كنه المنح أي هم شهداء ، والاسم الحلي في لوجهين بجرور باللام متعلق بـ عنده ، وقرئ - شهد - أنه - بالرفع والاصحفة . وفي (شهد) مسند إلى الله تعالى استعاره نصريجة نعية لأن المراد أنه سبحانه عدل على وحدانيته وسائر قالاته بأفعاله الخاصة التي لا بد من عليها غيره وما خصه من الدلائل التكوينية في لآفاق وانفس وما أوحى من آياته الناطقة بذلك - كسورة الاخلاص ، وآية بكرى وغيرهما شبه سبحانه تلك الدلالة الواضحة بشهادة الشاهد في الدين والكشف ثم استعير لفظ المنص به للمشهد ثم سرت الاستعارة من المصدر إلى الفع ، وجوز أن يكون هناك مجاز مرسل تسمى لما أدالين لازم لشهادة هو ذكر للفظ الداء عن المعلوم وأريد به للارم وهذا حمل ضروري على قراءة الجمهور دون القرينة شاذة ﴿ وَتَعْلَمُ كُنْهُهُ ﴾ وأولوا القم كمن علف على الاسم الحديل ولا بد حيث من حمل الشهادة على معنى بخارى شامل لما يستدل إلى هذين المعنيين بطريق عموم فجاز أي أقر الملائكة بذلك وآمن العباد به واحتجوا عليه ، وبعضهم قدر في كل من المعطوفين لفظ (شهد) مراد أنه ما أصبح نسبته إلى ما أسند إليه ، وليس انقول به وهو المجزأ أولى منه ، قيل والمراد - بأولوا العلم - الأبياء عليهم السلام ، وقيل المهاجرون والانصار ،

وقيل : علماء مؤمنى الكتاب ، وقيل : جميع علماء المؤمنين الذين عرفوا وحدانيته تعالى بالدلائل القاطعة والجميع الباهرة ، وقدم الملائكة - لأن فهم من هو واسطة لإفادة العلم لذويه ، وقيل : لأن عليهم كنه ضرورى بخلاف البشر فإن عليهم ضرورى واكتسابى ، ثم إن ارتفاع هذين المرفوعين على ما شذ من القراءة على الاستدانة والخبر محذوف لدلالة الكلام عليه أى (والملائكة وأولوا العلم) شهدا بذلك ، وقيل : بالمعطف على الضمير في شهداء وصح ذلك للفصل ، واعتراض بأن ذلك على قراءة نصب على الحالية يودى إلى تقييد حال المذكورين - بشهادة الملائكة وأولوا العلم - وليس فيه كثير فائدة كما لا يخفى .

وقوله تعالى : (قَاتِمًا بِالْقِطْ) بيان لكيفية تعالى في أفعاله إثر بيان كماله في ذاته ، و - القسط - العدل ، والباء للتعدية أى مقبياً بالعدل ، وفي انتصاب (قَاتِمًا) وحوه : الأول أن يكون حالاً لازماً من فاعل (شهد) ويحوز أفراد المعطوف عليه ، بالحال دون المعطوف إذا قامت قرينة تبعه معنوية أو لفظية ، ومنه (ووهينا له إسحق ويعقوب نافلة) وأحرث الحال عن المعطوفين للدلالة على علو مرتبتهما وقرب منزلتهما ، والمسارعة إلى إقامة شهود التوحيد اعتناءً بشأنه ولعله السر في تقديمه على المعطوفين مع الإيقان بأصالة تعالى في الشهادة به ، والثاني أن يكون منصوباً على المدح وهو وإن كان مرفوعاً في المعرفة لكنه ثابت في غيرها أيضاً ، والثالث أن يكون وصفاً لاسم - لا - المبنى ، واستبعد بأنهم إنما يتسعون بالفصل بين الموصوف والصفة بهاصل ليس أجنبياً من كل وجه ، والمعطوف على فاعل (شهد) أجنبى عما هو في صلة - أن - لقصا ومعنى ، وبأنه منبسط بالحال فينبغى على هذا أن يرفع حملاً على محل اسم - لا - رعباً للإلتباس .

والرابع أن يكون مفعول العلم أى (وأولوا) المعرفة (قَاتِمًا بِالْقِطْ) ولا يخفى بعده ، الخامس بولده الأوجه - أن يكون حالاً من الضمير والعامل فيها معنى الجملة أى تفرد أو أحق له لا محال مؤكدة ولا يضر تحلل المعطوفين هنا بخلافه في الصفة لأن الحال المؤكدة في هذا القسم حلوبة بحرى جملة مفسرة نوع تفسير مناسب أن يقدم المعطوفان لأن المشهود به واحد هو نوع من تأكيده نعم الحال المفسرة وعلى تقدير الحالة من الفاعل والمفعولية للعلم لا يندرج في المشهود به وعلى تقدير نصب على المدح يحتمل الإندراج وعدمه ، وعلى التقديرين الأخيرين يدرج لا محالة .

وقرأ عبد الله - القائم بالقسط - على أنه خبر مبتدأ محذوف وكونه بدلاً من (هو) لا يتخلو عن شئ ،

وقرأ أبو حنيفة : (قِيَا بِالْقِطْ) (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) تكرير للشهود به لتأكيد وفيه إشارة إلى مزيد الاعتناء بعمرة أدلة لأن تبيت المدعى إنما يكون بالدليل ، والاعتناء به يقتضى الاعتناء بأدلة ولينى عليه قوله تعالى : **الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ١٨** فيعلم أنه المنصوت بهما ، وقيل : لان تكرار لأن الأول شهادة الله تعالى وحده والثاني شهادة الملائكة . وأولى العلم ، وهو ظاهر عند من يرفع - الملائكة - بفعل مضمرة ، ووجه التقريب تقدم العلم بقدرته التى يفهمها (العزيز) على العلم بحكمته تعالى التى يؤذن بها (الحكيم) بوجمل بعضهم (العزيز) ناظراً إلى قوله سبحانه : (لا إله إلا هو) و (الحكيم) ناظراً إلى قوله تعالى : (قَاتِمًا بِالْقِطْ) ورفعهما على الخبرية لمبتدأ محذوف أو البدلية من (هو) أو الوصفية له بناءً على ما ذهب إليه السكاكى من جواز وصف ضمير الغائب ، ووجملها نعتاً لفاعل (شهد) بعيد ، وقد روى في فضل الآية أخبار .

أخرج الديلمى عن أبي أيوب الأنصارى مرفوعاً : « لما نزلت الحمد شرب المالمين وآية الكرسي . وشهادته .

وقل اللهم مالك الملك - إلى غير حساب - ملقن العرش وفن: أنزلنا على قوم يعملون بمعاصيك ؟ فقال: وعزني وحلال وارتفاع مكان لا يتوكل عند عدد در كل صلاة مكتوبة إلا غفرت له ما كان فيه وأسكنته حنة العر درس وطرقت له كل يوم سبعين مرة وقضت له سبعين حاجة أدناها المعفرة . .
وأخرج ابن عدي . والطبري . والبيهقي - وصنفه الخطيب - وابن الجار عن غالب القطان قال : أتت تكوفة هزئت قريباً من الأعشى فلما كان ليلى أردت أن أجد فام فوجدت من الليل فمر بهذه الآية (شهد الله) الخ فقال : وأما أشهد بما شهد الله تعالى به واستودع الله تعالى هذه الشهادة وهي ولي وديعة عند الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتيت فقلت : لقد سمع فيها شيئاً فسأله فقال : حدثني أبو وائل بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القامة فقول الله تعالى عسى عهد إلى عهداً وأنا أحق من وفي بالعهود أدخلوا عدي الجنة . وروى عن سعيد بن حبر « أنه كان حول المدينة ثمانية وستون صباحاً فلما نزلت هذه الآية الكريمة خروا سجداً للكعبة » .

﴿ إِنْ لَدَيْكَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ جملة مبتدأة وقعت تأكيداً للاولى ، وتعريف الجزئين للحصر - أي لادين مرضى عند الله تعالى سوى الاسلام وهو على ما أخرج ابن جرير عن قتادة « شهادة أن لا إله إلا الله تعالى والاقرار بما جاء من عند الله تعالى وهو دين الله تعالى الذي شرع لنفسه وبعث به رسوله ودل عليه أوليائه لا نقل غيره ولا يحزى إلا به » . وروى على بن إبراهيم عن أمير المؤمنين كرم الله تعالى وجهه أنه قال في خطبة له لأنسب الاسلام فسته لم يعبها أحد قبله ، لاسلام هو التسليم ، والتسليم هو البقية ، واليقين هو التصديق ، والتصديق هو الاقرار ، والاقرار هو الاداء ، والاداء هو العمل ثم قال إن المؤمن أحد دينه عن ربه ولم يأخذه عن رأيه إن المؤمن من يعرف إيمانه في عمله وإن الكافر يعرف كفره بإنكاره أيها الناس دينكم دينكم فإن أسبته فيه خير من الحسنة في غيره إن أسبته فيه تغفر وإن الحسنة في غيره لا تقبل ، وفراً أبى - إن الدين عند الله للاسلام - والكسائي - أن الدين - فتح المعزة على أنه بدل الشيء من الشيء إن فسر الاسلام بالايمن وأريد به الاقرار بوحداية الله تعالى والتصديق بما الذي هو الجزء الاعظم وكذا إن فسر بالتصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة لان ذلك عين الشهادة مما ذكر باعتداله يلزمها فهي عنه ما لا ، وأما إذا فسر بالشريعة فالدل يدل اشتغال لان الشريعة شاملة للايمان والاقرار بالوحداية ، ودرها بعضهم يعلم الاحكام وادعى أولوية هذا الشيء نظراً لسياق الكلام مسدداً بأنه لم يبعد علم الاصول بالعندية لأبها أمور بحسب نفس الامر لا تدور على الاعتبار ولهذا تتحد فيها الاديان الحقة كلها ، وفي كون الدين الاسلام بالعندية لان الشرائع دائرة على اعتبار الشارع وهذا تغير وتبدل بحسب المصالح والافات ، ولا يحق ما فيه ، أو على أي (شهد) واضح عليه على تقدير قراءته - بالكسر ثم أشير اليه هو (عند) عن كل تقدير ظرف العامل فيه الثبوت الذي يشير اليه الجملة . وقيل : متعلق بكون خاص ينساق اليه الدهن بقدر معرفة وقع صفة للدين أي - إن الدين المرضي عند الله الاسلام - وقيل : متعلق بمحذوف وقع حالاً من الدين ، وقيل : متعلق به ، وقيل : متعلق بمحذوف وقع خبراً عن مسدداً محذوف ، الجملة معترضة أي هذا الحكم ثابت عند الله ، أي الكل ليس بشئ (أما الاول) فلا خلاف القاعدة المعروفة في الظروف إذا وقعت بعد ذلك كرات ، وأما الثاني

فلان المشهور أن (إن) لاتعمل في الحال ، وأما الثالث فلازمه لوجه التعلق بلفظ (الذين) إلا أن يكتب بأنه في الاصل بمعنى الجزاء ، وأما الرابع فلأن التكلف فيه المستغنى عنه أظهر من أن يحصى ، وهذا وقد اختلف في إطلاق الاسلام على غير ما جاء به نبينا ﷺ ، والاكثرون على لا إطلاق وأصل أنه بعد تحرير النزاع لا ينبغي أن يقع اختلاف في (وَمَا اُخْتَلَفَ الَّذِينَ اُوتُوا الْكِتَابَ) قيل : المراد بهم اليهود واحتدهوا فيما عهد اليهم موسى عليه الصلاة والسلام ، أخرج ابن جرير عن الربيع قال : « إن موسى عليه الصلاة والسلام لما حضره الموت دعا سبعين جبراً من أجباز بني إسرائيل فأسود عنهم التوراة وجعلهم أمناه عليها واستخلف يوشع بن نون فلما مضى اقرون الاول والثاني والثالث وقعت الفرقة بينهم وهم الذين اوتوا العلم من آباء السبعين حتى أهرقوا بينهم الدماء ووقع الشرط لسلطان الدنيا وملوكها وخزائنها وزحفها فسلط الله تعالى عليهم جبارتهم » ، وقيل : النصارى ، واختلفوا في التوحيد ، وقيل : المراد بالمرصول اليهود والنصارى ، وبه الكتاب الجنس ، واختلفوا في التوحيد ، وقيل : في سوته ﷺ ، وقيل : في الايمان بالانبياء ، والظاهر أن المراد من الموصول ما بعد المرفقين ، والذي اختلفوا فيه الاسلام كما يشعر به السياق والتعير عنهم بهذا العنوان زيادة تفسيح لهم فإن الاختلاف بعد إتيان الكتاب أصبح ، وقوله تعالى : (إِلَّا مَنْ بَعْدَ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ) زيادة أخرى فإن الاختلاف بعد مجيئ العلم أريد في القباحة والاستثناء مفرغ من أعم الاحوال أو أعم الاوقات ، والمراد من مجيئ العلم التمكن منه لسطوع براهينه ، أو المراد منه حصول العلم بحقيقة الأمر لهم بالفعل ولم نقل علموا مع أنه أخصر إشارة إلى أنه علم بسبب الوحي ، وقوله سبحانه : (بَعْثاً يَبْتَلِيهِمْ) زيادة تشبيع ، والاسم المنصوب مفعول له لما دل عليه (ما) و (إلا) من ثبوت الاختلاف بعد مجيئ العلم كما تقول ما ضربت إلا بى نادياً ، فلا دلالة للكلام على حصر الباءات ، وادعاه بعضهم أي إن الباعث لهم على الاختلاف هو الغنى والحسد لا القسوة وخفاء الأمر ، ولعل انهم ذلك من المقام أو من الكلام بله أعلى جواز تعدد الاستثناء المفرغ أي ما اختلفوا في وقت لغرض إلا بعد العلم لغرض البنى فائقول : ما ضرب إلا زيد عمراً - أي ما ضرب أحد أحد إلا زيد عمراً

وَمَنْ يَكْفُرْ بَيَّأَتْ اللَّهُ فِي قِيل : المراد بها حججه ، وقيل : التوراة ، وقيل : هي والابنجيل ، وقيل : القرآن ، وقيل : آياته الناطقة بأن الدين عند الله الاسلام ، والظاهر العموم أي أية آية كانت ، والمراد - بمن - أيضاً أعم من المختلفين المذكورين وغيرهم ولك أن يخصه بهم (فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) قائم مقام جواب الشرط علة له - أي ومن يكفر يعاقبه الله تعالى ويحاربه عن قريب - فإنه سريع الحساب - أي يأتي حسابه عن قريب - أوتيم ذلك بسرعة ، وقيل : إن سرعة الحساب تقتضي إحاطة العلم والقدرة تنفيذ الجملة الوعيد ، وباعتباره ينظم الشرط والجزاء من غير حاجة إلى تقدير ، ولعله أولى وأدق نظراً .

وفي إظهار الاسم الجليل نزية للبهابة وإدخال الروعة ، وفي ترتيب العقاب على مطلق الكفر إثر بيان حال أولئك المذكورين إيدان بعثة عقابهم (فَإِنَّ حَاجُوكَ) أي جادلوك في الدين بعد أن أقت الحجة ، والضمير - للذين اوتوا الكتاب - من اليهود والنصارى - قاله الحسن - وقال أبو مسلم : لجميع الناس موقيل : وقد نصارى بمران ؛ وإلى هذا يشير كلام محمد بن جعفر بن الزبير (قُلْ أَصْلَبْتُ وَجْهِي لِلَّهِ) أي أخلصت

وخضعت لقائي وقال (فه) لا أشرك به غيره ، ووجه إشارة إلى أن الجدل معهم ليس في موقعه لأنه بما يكون في أمر خفي والذي حادوا به أمر مكشوف ، وحكم حاله معروف وهو الدين لقوم فلا تكون المحجة والمجذلة إلا مكابرة ، وحينئذ يكون هذا القول إعراضاً عن مدلتهم ، وقيل : إنه محاجة ويواجه أن القوم كانوا مفرين بوجوه الصانع وكونه مستحقاً للعصاة فكأنه قال : هذا القول متفق عليه بين الكل فأنتم مستمسك بهذا العسر متفق عليه ، وداعى الخلق إليه ، وإعما الخلاف في أمور . ورواه ذلك اليهود يدعون التشبيه والجسمية . واصصري يدعون إلهية يحيى عليه السلام واشتركون يدعون وجوب عبادة الاوثان فهو لا . هم المدعون فيهم الاتات ، ونظير ذلك (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم أن لا نعبد إلا الله ولا شريك به شيئاً) ، وعن أبي مسلم أن الآية في هذا الموضع كقول إبراهيم عليه السلام (من وجهي وجهي الذي فطر السموات والأرض) فكأنه قيل : من مارعوك يا محمد في هذه العصا حين فطر آدم منكم بطريق إبراهيم عليه السلام وأنتم معترفون بأنه كان محققاً في قوله صادقاً في دينه فيكون من رب التمسك بالإلزامات وداحلات قوله تعالى : (وحادطه ماثنى هي أحسن) ، لعل القول بالإعاضة أولى لما فيه من الإشارة إلى سوء حالهم وحط مقدارهم ، وعبر عن الخلة - بالوجه - لأنه أشرف الانصاف الطاهرة ومظهر لقوى والمثاعر وجمع معظمتهم نفع به العدة فونه يحصل انوجه إلى كل شيء ، وفتح إياه بفتح واس عامر وجمع ، وسكنها الباقون (ومن أنعم) عطف على الصمير المتصل في (أسلمت) وحسن للمصل . أو معقول معه وأورد عليهما أنهما يقتضيان إشراكهم معه صلى الله تعالى عليه وسلم في إسلام وجهه وليس المعنى (أسلمت وجهي) وهم أسلموا وجوههم إذ لا يصح - أكلت رعيماً وزيداً وزيداً ، وقد أكل كل ممما رعيماً ، قالوا جب أن يكون - س - مبتدأ والخبر محذوف أي (ومن أنعم) كذلك ، أو تكون معطوفاً على الخلة وإسلامه ^{بفتح} لم اتبعه بالحفظ والصحيحة ، وأوجب بأن فهم المعنى وعدم الإلزام يسوغ كلا الأمرين ويستغنى بذلك عن منونة الحذف وتكلف خلاف الظاهر جداً ، وأثبت إياه في - أنعم - على الأصل أبو عمرو . ونافع هو حذفها الباقون وحذف أحسن - لموافقة خط المصحف ، وقد جه الحذف في مثل ذلك كثيراً كقول الاعشى :

هو يعني أرتيادي البلا دم حذر الموت أن (يأتين)

(وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ) عطف على الخلة الشرطية ، والمعنى فإن حاجتك أهل الكتاب فقط لهم بذلك فإن إحدى صمم الدعوة وقل للأسود والأحمر (^{بفتح}) متبعين لي كما فعل المؤمنون فإنه قد جاءكم من الآيات ما يوجبهم يفتصبه أم أم على كفركم بآياته تعالى وإصراركم على البعد سرعة كما تقول إذا خضت لسائل مسألة ولم تدع من طرق الدين مسكاً إلا سلخته - أهل فهمتها على طرز (أهل أتهم مشهون) إثر تفصيل لصوارف عن تعاطي ما حرم تعاطيه ، وفي ذلك تعبير لهم بالمعاندة وقلة الانصاف وتوبيخ بالبلادة وجود القربحة ، والكثرون على أن الاستهزام للتقرر وفي ضمنه الأمر ووضع الموصول موضع الصمير لو غاية التغافل بين المتعاطين ، والمراد من الأميين الذين لا يكتبون من مشركي العرب قاله ابن عباس وغيره •

(فَإِنْ أَشْكُوا) أي اتصعوا بالإسلام والدين الحق (^{بفتح}) على تضمين معنى الجروح أي اهدنوا خارجين من الضلال كذا قيل ، وبعض يفسر الاهتمام ، اللزم وهو النفع أي فقد دعوا أنفسهم قالوا . وسبب

إخراجه عن ظاهره أن الإسلام عين الاهتداء فإن فسر على الأصل اتحد الشرط والخواء ، وفيه منع ظاهره .
 ﴿ وَإِنْ تَوَلَّوْا ﴾ أى أعرضوا عن الإسلام ولم يقلوا ﴿ فَبَعَثْنَا عَلَيْكَ الْقَبْضَ ﴾ قائم مقام الجواب أى لا يضرك شيئاً إذ ما عليك إلا البلاغ وقد أدبته على أن توجه وأباهه ، وهذا قبل الأمر ، لقتال فهو منسوخ بآية السيف
 ﴿ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ٢٠ ﴾ تذييل فيه وعد على الإسلام ووعد على التولي عنه .

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِنَبِيِّنَا اللَّهُ ﴾ آية كات ، ويدخل فيهم الكافرون بالآيات الساطعة بحمىة الإسلام
 دخولاً أولياً ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾ هم أهل الكتاب الذين كانوا في عصره صلى الله تعالى عليه وسلم
 إذ لا معنى لانتذار الماضين قال القطب : ولست أد القتلى اليهم ولم يصدر منهم قتل لوجهين : أحدهما أن هذه الطريقة
 لما كانت طريقة أسلافهم صحت إضافتها إليهم إذ صنع الأب قد يضاف إلى الإبن لاسبابها إذا كان راضياً به ،
 الكفى أن المراد من شأنهم مقتل لم يوجد مانع هو التقييد بغير حق لما تضمنه من كذب . أل - هنا دون ما سبق لغاوت
 مخرج الخطين وقد مر ما يمسك في هذه الآية فذكره .

وقرأ المحسن يفتنون النبيين ﴿ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ ﴾ أى بالعدل . ولعل تكرير
 الفعل للاشعار بما بين القتلين من لغاوت أو باحتلاهما في الوقت ، أخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم عن
 أبي عبيدة بن الجراح « قال قلت : يا رسول الله : أى الناس أشد عذاباً يوم القيامة ؟ قال : رجل قتل نبياً أو رجلاً
 أمراً المعروف ونهى عن المنكر - ثم قرأ الآية - ثم قال ﷺ : يا أبا عبيدة قتلت بنو إسرائيل ثلاثة وأربعين
 نبياً أول النهار فمساء فواحدة فقام مائة رجل وسبعون رجلاً من عاد بنو إسرائيل فأمرهم وأمرهم قتلهم بالمعروف
 ونهى عن المنكر فقتلوا جميعاً من آخر النهار من ذلك اليوم فهم الذين ذكر الله تعالى ، وقرأ حمزة - وقرأه
 الدين - وقرأه عبد الله - وقاتلوا - وقرأه أبى - ويقتلون النبيين - والذين يأمرهم - ﴿ فَهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ٢١ ﴾
 خبر (إن) ودخلت العاء فيه لتضمن الاسم معنى الشرط ولا يمنع النسخ الذى لم يغير معنى الاستدعاء من الدخول
 ومعنى غير - كلبت ، ولعل - امتنع ذلك إجماعاً ، وسيبويه ، والاختصاص بمنعاه عند النسخ مطلقاً فالخبر ههنا
 قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ وجهه فبشرهم معترضة بالعاء فإني فوالك
 زيد - فاقهم - وجل صالح ، وقد صرح به النحاة في قوله :

- فاعلم - فاعلم المرء ينفعه - أن سوف يأتي كل ما قدرنا

ومن لم يفهم هذا قال : إن الفاء جرائية وجوابها مقدم من تأخير والتقدير زيد رجل صالح ؛ وإذ قلنا لك
 ذلك - فاقهم - وعلى الأول هو استئناف ، و(أولئك) مبتدأ ، وما فيه من البعد على المشهور للإيذان بعدم منزلتهم
 في مقامه الحال ، والموصول خبره - أى أولئك المنصمون بتلك الصفات الشنيعة الذين بطلت أعمالهم وسقطت
 عن حيز الاعتبار وخلت عن التمرة في الدنيا حيث لم تحق دماؤهم وأموالهم ولم يستحقوا بها مداواتها ، وفى
 الآخرة حيث لم تدفع عنهم العذاب ولم ينالوا سببها الثواب - وهذا شامل للأعمال المتوقفة على النية ولغيرها
 ومن الناس من ذهب إلى أن العمل الغير المتوقف على النية كالصدقة وصلة الرحم ينفع به الكافر فى الآخرة
 ولا يحبط بالكفر ، فالمراد بالأعمال هنا ما كان من القسم الأول ، وإن أريد ما يشمل القسمين ألزم كون هذا

الحكم مخصوصاً بظانفة من الكفار وهم الموصوفون بما تقدم من الصفات وفيه تأمل ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مُنْصَرِّينَ﴾
 ينصرونهم من بأس الله تعالى وعذابه في أحد الدارين ، وجمع - المنصر - لرعاية ما وقع في مقابلته لا في تعدد
 الأنصار لكل واحد منهم وقد يدعى أن يحى الجمع هذا أحسن من يحى الممرد لأنه رأس آية ، والمراد من انصاف
 - الناصرين - انصاف ما يترتب على انصر من المذموم والفوائد وإذا انتفت من جمع فانتفاؤها من واحد أولى ،
 ثم إن هذا الحكم وإن كان عاماً لسائر الكفار كما يؤدى به قوله تعالى : (وما لأهلنا من أصر) إلا أنه هنا
 موقعاً حيث أن هؤلاء الكفرة رصفوا بأنهم يقتلون الذين يأمرون بالقسط وهم ناصر والحق - على ما أشار
 إليه الحديث - ولا يوجد فيهم ناصر يحول بينهم وبين قتل أولئك الكرام ففوضوا لذلك بعدد لا ناصر لهم
 منه ولا معين لهم فيه •

ومن الناس من زعم أن في الآية مقابلة ثلاثة أشياء ثلاثة أشبه الكفر بالعذاب وقد لا يبيد محط الأعمال
 وقيل الأمرين بالنص وهو كما ترى ﴿لَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نُصْبًا مِنْ أَيْدِيكَ﴾ تعجب لاني ﴿وَلَمْ يَكُنْ مِنْ مُنْصَرِّينَ﴾
 أو لكل من يتأذى منه الرؤية من حال أهل الكتاب وأهم دواعيهم الحجة فوالله الضجة وأعرضوا عن المحجة
 وفيه تقرير للمسبق من أن الاختلاف إنما كان مدعى العلم وقيل إنه توير لشيء الصبر لهم حيث يصرون
 معلولين عند تحكيم كتابهم ، والمراد بالوصول اليهود والنصيب الحظ - (ومن) إما للتعويض وإما للبيان
 على معنى (نصيباً) هو الكتاب ، أو نصيباً منه لأن الوصول إلى كنه كلامه تعالى معدود أن جعل بيان ذلك
 المراد إزال الكتاب عليهم وإن جعل تبصيراً أن المراد هداهم إلى فهم مدبه ، وعلى التعبير باللام في (الكتاب)
 للعهد ، والمراد به التوراة - وهو المراد عن كثير من أسلاف - والتوير للتكثير ، وجوز أن يكون باللام في
 (الكتاب) للعهد والمراد به التوراة ، وأن يكون للجنس ، وعليه - النصيب - التوراة ، و (من) للاستثناء في
 الأول وباحتسابها ، والتعويض في الثاني والتوير للتكثير ، وذلك أن جملة على الوجه السابق أيضاً كذلك ، وجوز
 على تقدير أن يراد - بالنصيب - ما حصل لهم من العلم أن يكون التوير للتعقيب ، واعتراض بأنه لا يساعده
 مقام المبالغة في تقيح حالهم ، وأحيب بأنه يحتمل أن يكون المقصود تغييرهم شعورهم واستكبارهم بالنصيب
 الحقير عن منة من له علم لا يورثه علوم المرسلين لهم ، والتعير عما أوتوه بالنصيب للاشعار بكل اختصاصه
 بهم وكونه حقاً من حقوقهم التي يجب مراعاتها والعمل بموجبها بقوله تعالى : ﴿يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾
 جملة مستأنفة مبينة لجن التعجب ، وإما حال من الوصول والمراد بكتاب الله التوراة والظاهر في مقام الاضمار
 لإيجاب الاجابة ، والإضافة للتشريف وتأكد وجوب المراجعة ، وإلى ذلك ذهب ابن عباس رضي الله
 تعالى عنه وغيره •

وقد أخرج ابن إسحق وجماعه عنه قال : « دخل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بيت المدراس على
 جماعة من يهود مدعاهم إلى الله تعالى فقال ابنه بن عمرو : والحارث بن ربدة : على أي دين أنت - محمد ؟ قال :
 على ملة إبراهيم ودينه قالوا : فإن إبراهيم كان يهودياً فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : فهلنا إلى التوراة
 فهي بيتنا وبينكم فأيا علمه فأزل الله تعالى الآية « وفي البحر » ذى رجل من اليهود امرأة ولم يكن يعرف ديننا
 الرجم فتحاكروا إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فجمعاً على الرائيين لشرهها فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : إنما

أحكم كتاباً كما ذكره 'الرحم' في التوراة فوضع حبرهم ابن صورياً على آية الرحمة فقال عبد الله بن سلام جاوره بأرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فرحنا بخصيت اليهود هرات وهو المروى عن ابن جرير - وحكى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أيضاً - وذعيب الحسن - وقتاً إلى أن المراد كتاب الله تعالى القرآن دعوا إليه لأن ما فيه هو في التوراة من أصول الديانة وأركان الشريعة واصفة حتى تقدمت البشارة بها أو لا هم لا يشكون في أنه كتاب الله تعالى المنزل على خاتم رسله (يحكم بينهم) قيل أي ليصل الحق من الباطل بين الدين أو نوراً - وهو اليهود - وبين الداعي لهم - وهو النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في أمر إرهابهم عليه السلام. أو في حكم الرحمة أو في شأن الإلزام. أو بين من أسلم منهم ومن لم يسلم حيث وقع بينهم اختلاف في الدين الحق، وعلى هذا - وهو المرمى عند البعض - لم يوافق سبب الرسول - وربما أخرج إلى أن تلك عبار في مرجم الصغير لا يتعين أن يكون الداعي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقرن (ليحكم) على البناء للمعول ونسب ذلك إلى أي حجة (ثم يتولى فريق منهم) عطف على يدعون، و(ثم) للراخي الرتي، وفيه استبعاد قومهم بعد عدمه بوجوب الرجوع إليه، و(منهم) صفة لفريق، ولعل المراد بهذا الفريق أكثرهم علماً ليعلم تولى سائرهم من باب الأولى قل: هذا سبب العدول عن - ثم يتولون - وقل: الذين لم يسبوا، ووجه العدول عليه ظاهر، و(ثم معترضون) ٢٣ - يجوز أن يكون صفة مدطوفة على خصمه قبلها فالواو للعطف، وأن يكون في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في (منهم) أو من (فريق) لتخصيصه بالصفة فالواو حينئذ للحد وهي إمامة كدة لأن التولي والاعراض بمعنى، وإليه مرجع لاختلاف مدطوفاً بآية على ما قبل، والتولي عن الله عن الاعراض عن الله هو إليه أو التولي بالدين والاعراض بالقبيل، أو الأولان من العبادة والثاني من اتباعهم، وجوز أن لا يكون لها محض من الاعراض أن تكون تدبيلاً أو مترصه، والمراد وهم قوم دينهم الاعراض، وبعضهم في جملة هذا مع جوار الخلية ولعله أن أنه لا يجمع عنها ذلك في أي المذكور من التولي والاعراض وهو مبتدأ خبره قوله تعالى: (ثم يتولون) قالوا: إن نسبنا الناس إلا أبناء معدودات (أي حاصل لهم بسبب هذا القول الذي رشح اعتقادهم له، هو نوايه الخطوب وهم بالوالمعه بإرتكاب المعصية والندوب، والمراد - الأسماء المعدودات - أمام عدوتهم الفعل، وجاءت (معدودات) بصيغة الجمع دون ما في الفقرة فيه (معدودة) بصيغة المفرد تفصيلاً في التعبير، وذلك لأن جمع التفسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الوحدة المألوفة تارة ومعاملة جمع لإثبات أخرى يقال: هذه جنات راسية، وإن شئت قلت راسيات، وحالها شية وإن شئت ماشيات، وحصل الجمع هنا فيه من الدلالة على القلة كوضوحه وذلك أليق بمقام التعجيب والتشنيع (وعرهم في دينهم) أي أطاعهم في غير منفع وخذلهم (ما كانوا يعترفون) ٢٤ أي عترفوا وكذبوا، أو سبوا كما هو يفترقونه من قولهم (لن نسألكم) الخ - قاله مجاهد - أو من قولهم: (نحن أبناء الله وأحدوه) - قاله قتادة - أو ما يشمل ذلك ونحوه من قولهم: (إن أبناء الأنبياء يشفعون لنا وإن الله تعالى وعد يعقوب أن لا يعذب أبناءه إلا تلة القسم) وظرف متعلق بما بعده - أو يعترفون - وعترضه الخطاب بأن ما بعد الموصول لا يعمل فيما قبله - وأجيب بالتوسيع (وكيف) استعظام وتهويل وهم لما استدوا إليه، وطمحة الاستعظام

في موضع نصب عن الحال ، لعلم فيه بخدوف - أي كيف تكون حالهم أو كيف يصعبون أو كيف يكونون . وجوز أن تكون خبراً مستنداً بخدوف أي كيف حالهم ، وقوله تعالى : ﴿ إِذَا مَتَّعْنَاهُمْ ﴾ ظرف محض من غير تعيين شرط والعامل فيه العامل في (كيف) إن قدر أنه مصوره بعد مقرر ، وإن قلنا : إنها خبر مستنداً مضمرة كان العامل في (إذا) ذلك المقدار أي كيف حالهم في وقت جمعهم ﴿ ليوم ﴾ أي في يوم أو لجرء يومه ﴿ لا ريب فيه ﴾ أي في وقوعه ووقوع مفعله . روى أنه أول راية ترفع لأهل الموقف من رايات الكفار راية اليهود فيمضهم الله تعالى على رؤوس الأشهاد ثم بأمرهم إلى النار ﴿ وَوُيِّتَ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴾ أي ما عملت من خير أو شر ، والمراد جراء ذلك إلا أنه أقيم المكسب مقام جرائه لإنشائها بكمال الاتصال والتلازم بينهما حتى كأنهما شيء واحد ﴿ وَهُمْ لَا يَظْلُمُونَ ﴾ ٢٥ شتاً فلا ينقصون من ثوابهم ولا يزدون في عقابهم برى على كل منهم مقدار ما كسبه ، والصيرير راجع إلى كل إنسان المشعر به كل نفس ، وكل يجوز مرعاة معناه فيجمع صديقه ووجه التذكير طاهر ﴿ قُلْ أَلَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا أَشِدُّ قُوَّةً وَأَكْبَرُ كِبَارًا أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٢٦ فأكيد لما تشعربه الآية السابقة من مزيد عظمتته تعالى وعظم قدرته . وفيه أيضاً إلتزام لمن كتب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ورد عليه لاسباً من المؤمنين الذين هم بأسوأ حالاً من اليهود والنصارى ، وشارة له صلى الله تعالى عليه وسلم بالعلبة الحسية على من خالاه كعلبته بالحجة على من جادله ، وبهذا تنظم هذه الآية الكريمة بما قبلها .

روى لواحدى عن ابن عباس . وأنس بن مالك أنه لما افتتح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مكة وعد أمته ملك فارس والروم قالت المنافقون . واليهود : هيات هيات من أن محمد ملك فارس والروم هم أمر وأمنع من ذلك ألم يكف عمداً مكة والمدينة حتى يطعم في ملك فارس والروم ؟ ١١٩ فأنزل الله تعالى هذه الآية وروى أبو الحسن الثعالبي عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف قال : حدثني أبي عن أبيه قال : خط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الخندق عام الاحراب ثم قطع لكل عشرة أربعين دراهم قال عمرو بن عوف : كنت أب . وسانل العرسى . وحديقة . ولعنهم بن مقرن مائة وستة من الانصار في أربعين دراهم فخربوا فأخرج الله تعالى من بطن الخندق صخرة مدورة كسرت حديد ما وشقت عليا عبداً . ياسلمان إرق إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأخبره خبر هذه الصخرة فيما أن تعدل عن أو أمرنا فيها . أمره فأن لا يحب أن تجاوز خطه قال فرقى - بيان إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو ضارب عليه فة تركية فقال . يا رسول الله خرجت صخرة بيضاء مدورة من بطن الخندق وكسرت حديد ما وشقت عليا حتى ما يفتحك في قلبين ولا أكبر فمرنا فيها بأمر فإنا لا يحب أن تجاوز خطك صط رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع سلمان الخندق والتسعة على شفير الخندق فأخذ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم المعول من سلمان فضربها صخرة مدوها وورق بها ورق أصنام ما بين لابنيها حتى لكان مصباحاً في جوف بيت مظلم وكبر رسول الله ﷺ تكبير فتح فكر المسلمين ثم ضربها ﷺ الثانية هرق منها برق أصنام ما بين لابنيها حتى لكان مصباحاً في جوف بيت مظلم وكبر ﷺ تكبير فتح فكر المسلمين ثم ضربها عليه الصلاة والسلام الثالثة فكسرها وورق بها برق كذلك وكبر ﷺ تكبير فتح فكر المسلمين وأخذ يد سلمان وورق فقال - سلمان بأبي أمت وأمي يا رسول الله لقد رأيت شيئاً

ما رأيت مثله قط فالتفت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى القوم فقال : رأيتم ما يقول سلهن ؟ قالوا : نعم
 يا رسول الله قال : ضربت ضربتي الأولى ففرق لي الذي رأيتم أضاحت لي منها قصور الحيرة ومذائن كسرى كأنها
 أبواب الكلاب فأخبرني جبريل أن أمي ظاهرة عليها ثم ضربت الثانية ففرق لي الذي رأيتم أضاحت لي منها القصور
 الحمر من أرض الروم كأنها أبواب الكلاب وأخبرني جبريل أن أمي ظاهرة عليها ثم ضربت ضربتي الثالثة ففرق
 لي الذي رأيتم أضاحت لي منها قصور صماء كأنها أبواب الكلاب وأخبرني جبريل أن أمي ظاهرة عليها فأبشروا
 فابشروا المسلمين وقالوا : الحمد لله ما وعد صدق وعدنا العصر بعد الحفر فقال المناقرون : ألا تعجبون ويعتدكم
 الباطل ويخبركم أنه يصير من يثرب قصور الحيرة ومذائن كسرى وأنها تفتح لكم وأنتم إنما تحفرون الخندق من
 الفرق لا تستطيعون أن تبرزوا للقتال فأمر الله تعالى القرآن (ولذا يقول المناقرون والدين في قلوبهم مرض
 ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً) وأنزل هذه الآية (قل اللهم) الخ ، وأصل (اللهم) - يا الله - تخففت (يا)
 وعوض عنها - الميم - وأوثرت لقرينها من الواو التي هي حرف علة ، وشددت لكونها عوضاً عن حرفين وجمعها
 مع - يا - في قوله :

إني إذا ما حدث ألتسا أقول - يا اللهم - يا اللهم

شاذ ، وهذا من خصائص الاسم الجليل كعدم حذف حرف البداء منه من غير ميم ودخوله عليه مع حرف
 التثنية وقطع همزته ودخول تاء القسم عليه واللام في القسم التمجيد نحو - لله لا يؤخر الاجل - ودخول
 أيمن ويمين عليه في القسم أيضاً ، وميم في - م الله - ووقوع همزة الاستفهام خلفاً عن حرف القسم نحو الله
 وحرف التثنية في نحو - لاها الله ذاوغير ذلك فسبحانه من إله كل شأه غريب ، وزعم الكوفيون أن أصله
 - يا الله آمنا بخير - أي أقصدنا به تخفيف بحذف حرف النداء ومتعلقات الفعل وهمزته ، ويحوز الجمع عندهم بين
 يا - والميم بلا بأس - ولا يخفى ما فيه ، ويقتضى أن لا يلى هذه الكلمة أمر دعائي آخر إلا بتكلف الابدال من
 ذلك العمل أو العطف عليه بإسقاط حرف العطف - وأل - في الملك للجنس أو الاستفراق ، و (الملك) بالضم
 على ما ذكره بعض أئمة التحقيق - نسبة بين من قام به ومن تعلق ، وإن شئت قلت : صفة قائمة بذاته متعلقة
 بالغير تعلق التصرف التام يقتضى استعانة المتصرف وانقضاء المتصرف فيه ولهذا لم يصح على الإطلاق إلا
 لله تعالى جده وهو أخص من الملك بالكسر لانه تعلق باستيلاء مع ضبط وتمكن من التصرف في الموضوع
 اللغوي وزيادة كونه حقاً في الشرع من غير نظر إلى استعانة وانقضاء ، فالك الملك - هو الملك الحقيقي المتصرف
 بما شاء كيف شاء إجماداً وإعداداً وإحياءاً وإماتة وتعدياً وإثابة من غير مشارك ولا مانع ، ولهذا لا يقال (ملك
 الملك) إلا على ضرب من التجوز ، وحمل (الملك) على هذا المعنى أوفق بمقام المدح ، وقيل : المراد منه النبوة
 - واليه ذهب مجاهد - وقيل : المال والعيد ، وقيل : الدنيا والآخرة ، واتصاف (مالك) على الوصفة عند المبرد
 والزجاج ، وسيبويه يوجب كونه تعاماً ثانياً ، ولا يجوز أن يكون صفة - لا اللهم - لانه لا اتصال الميم به أشبه
 أسماء الأصوات وهي لا توصف ، ونقص دليل سيبويه بسبويه فانه مع كونه فيه اسم صوت بوصف ، وأجيب
 بأن اسم الصوت تركب منه وصار كـ بعض حروف الكلمة بخلاف ما نحن فيه ، ومن هنا قال أبو علي : قول
 سيبويه عندي أصح لانه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حد - اللهم - ولذلك خالف سائر الأسماء ودخل
 في حيزها لا بوصف نحو جهل فانها صارا بمنزلة صوت مضموم إلى اسم ظم بوصف - والعلامة الفخزاني

على هذا - وأند أيضاً بأن وقوع خلف حرف الداء بين الموصوف والصفة كوقوع حرف الداء بينهما فلو
 جار لوصف لكان مكان الخلف بعده **(تَوْتَى أَمْلَكَ مَنْ تَشَاءُ)** جملة مستأنفة مبنية لبعض وجوه التصرف
 لدى يسديعه مالكة (المملك) وجور جعلها حالاً من المبادئ وفي انتصاب الخذل عنه خلاف هو صحيح الجواز
 لانه مفعول به ، والحال تأوى منه كما تأتي من الماعل ، وجعل الجملة خبراً لمبتدأ محذوف أى أنت توتى - وإن
 حذره أو القاء - ليس فيه كثير رفع - **(وَتَزْعُ أَمْلَكَ مَنْ تَشَاءُ)** عطف على (توتى) وحكمه حكمه ومفعول
 (تشاء) في الموضعين محذوف أى من تشاء إيتاه إياه ومن تشاء رعه مه ، و (مملك) الثالث هو الثاني واللام
 فيها للجنس أو العهد وليسا هما عين الأول لأن الأول عند المحققين حقيقى عام ومملوك حقيقى والآخران
 مجازيان خاصان ونسبهما إلى صاحبهما مجازيه - واعتبر بعضهم في التفرقة كون المراد من الأول الجميع
 ومن الآخرين البعض ضرورة أن المؤنث لا يمكن أن يكون الجميع والمنزوع هو ذلك لانه معرفة معادة، ويراد
 بها إن لم يمنع مانع عين الأول ولاه إدام يمكن إيتاء الكل لم يمكن نزع الكل لأن الثاني مسوق بالأول -
 ومن الناس من حل (المملك) هنا على السبوة ومعها رعاها نقلها من قوم إلى قوم أى توتى السوة بنى إسرائيل
 ونقلها منهم إلى العرب - وقيل المعنى تعطى أسباب الدين محمداً **(وَأَمْنَهُ)** وتسلها من الروم وفارس فلا تقوم
 الساعة حتى تفتح بلادهم ويملك ما في أيديهم المسجون ، وروى ذلك عن الكلبي ، وقيل تنزعه من صديد قریش
(وَتَعْرِضُ تَشَاءُ) أى تعرض في الدين والحرية أو فيها بالنصر والتوفيق **(وَنَزَلَ مَنْ تَشَاءُ)** أى نزل في أحدهما أو فيهما
 من غير مبدعة الغير ، وقيل : المراد تعرض محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه أن تدخلهم مكة ظاهرين (ونزل)
 أما جهل وأضغاث الشرك بالقتل والالقاء في القليب ، وقال عطاء : (تعر) المهاجرين والانصار (ونزل) فارس
 والروم ، وقيل (تعر) المؤمنين بالظفر والسيمة (ونزل) اليهود بالقتل والجريمة ، وقيل : (تعر) بالانحلال
 (ونزل) بالرياء ، وقيل (تعر) لأحباب بالجنة والرقية (ونزل) الأعداء بالدار والحجاب ، وقيل : (تعر)
 بالقناعة والرضا (ونزل) بالحرص والطمع ، وقيل : (ونبى) حل سائر الأقوال على تمثيل لانه لا يحصى
 في الآية ، و (تعر) مضارع أعز ضد أذل ، والمجرد من الحمرة منه عزه ومضارعه يعز بكسر العين ، ومنه ما في
 دعاء قوت الشامية ، وله استعمالان آخران الصم وفتح ، وقد نظم ذلك الامام السيوطى بقوله :

يلقا ثاكتب الآداب كن يقطا دحرر الفرق في الافعال تحمرا

(عز) المضاعف يأتى في مضارعه تثلث عدين بفرق جاء مشهورا

فأ كفل ومنه (الذل) مع عظم كذا كرمت عليا جاء مكسورا

وما - كعز - عليا الخ لاى صحت فافتح مضارعه إن كست تحمرا

وهذه الحنة الاعمال لازمة وانضم مضارعه فقل ليس مفصورا

(عزت) زبدا بمعنى قد غلت كذا أعته مكللا ذا جاء مأثورا

وقيل : إذا كست في ذكر القنوت ولا (يعز) يارب من عادت مكسورا

واشكر لأهل علوم الشرح إذ شرحوا لك الصواب وأبدوا فيه تذكرا

(يَدُكَ الْخَيْرُ) جملة مستأنفة ، وأجراها بعضهم على طرز ما قبلها ، وتعريف الخير للتعميم وتقديم الخير

للتخصيص أي (يدك) التي لا يكتسب كنهها ، وبقدرتك التي لا يقدرها الخير كله تنصرف به أنت وحدك حسب مشيئتك لا تنصرف به أحد غيرك ولا يمدك أحد سواك ، وإنما خص الخير بالذكر تعليماً لمراعاة الأدب وإلا فذكر الإعرار والإدلال يدل على أن الخير والشركاء يد سبحاته ، وكذا قوله تعالى المسوق لتجليل ماسق ، وتحقيقه (إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٢٦) فلا يبعد أن تكون الآية من باب الاكتفاء ، وقيل : إنما اقتصر عليه لما أن سبب نزول الآية ما آتى الله تعالى نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم من البشارة بالفتوح وترادف الخيرات ، وقيل : لما أن الأشياء باعتبار الشر وعدمه تنقسم إلى خمسة أقسام . الأول ما لا شرفه أصلاً . والثاني ما يطلب خيره على شره . والثالث ما يكون شراً محضاً . والرابع ما يكون شره غالباً على خيره . والخامس ما يتساوى الخير والشر فيه ، والموجود من هذه الأقسام في العالم - القسم الأول ، والثاني - والشر الذي فيه غير مقصود بالذات بل إنما قضاء الله تعالى الحكمة بالغة وهو وسيلة إلى خير أعظم وأعم نفعاً ؛ والشر اليسير متى كان وسيلة إلى الخير الكثير كان أرسكابه مصلحة تقتضيها الحكمة ولا يابأها المكرم المطلق ، ألا ترى أن الصد والحجامة وشرب الدواء الكريه وقطع السمة ومحوها من الأمور المؤثرة لكونه وسيلة إلى حصول الصحة يحسن ارتكابه في مقتضى الحكمة وبعد خيراً لا شراً ومحملاً لمرضاً وكل قضاء الله تعالى بما رآه شراً من هذا القبيل ، ولهذا ورد في الحديث « لا تتم الله تعالى على نفسك » وورد « لا تتركوا الفتن فإن فيها حصاد المنافقين » .

وجاء « ولم تغفوا الخف عليكم ما هو أكبر من ذلك العجب العجيب » ومن هنا قيل : بامن إفساده صلاح فاقدر من المصالح لصمته المصالح العظيمة اعبر لك القدر اليسير في جنبها لكونه وسيلة إليها وما أدى إلى الخير فهو خير لكل شر دبره الله تعالى لكونه لم يقصد بالذات لأن أحكام القضاء والقدر كما قالوا : جارية على سنن ما اتفقت عليه الشرائع كلها من النظر إلى جلب المصالح وذب المفسدات بالعرض لما يستلزمه من الخير الأعظم والنفع الأتم يصدق عليه هذا الاعتبار أنه خير قد حل في قوله سبحانه : (يدك الخير) إنما اقتصر على الخير على وجه أنه شامل لما قصد أصلاً ولما وقع استلزاماً ، وهذا من باب - ليس في الإمكان أبدع مما كان - وقد درج حكماء الإسلام عليه ولا يعبأ بمن وجه سهام الظمن إليه ، وفي شرح الهياكل أن الشر مقصود بالعرض ومصدر بالتبع لما أن بعض ما يتضمن الخيرات الكثيرة قد يستلزم الشر القليل فكل من ترك الخيرات لكثيرة لأجل ذلك الشر القليل شراً كثيراً فصدر عنك ذلك الخير فلم يزل حصول ذلك الشر وهو من حيث صدوره عنك خير إذ عدم صدوره شر تضمنته فوات ذلك الخير فأنت المنزه عن المحشاء مع أنه لا يجرى في ملكك إلا ما تشاء . وليس هذا من القول بوجوب الأصلاح ولا ينافيه (لا يستل عما يفعل) إذ لا يفعل ما يستر عنه كرماء الحكمة وجوداً ومنه « ولو أطلعتم على الغيب لا اخترتم الواقع » (تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل) والولوج في الأصل الدخول والإيلاج الإدخال واستيعاب لزيادة زمان النهار في الليل وعكسه بحسب المظالم والمغارب في أكثر البلدان - وروى ذلك عن ابن عباس . والحسن وبجاءه - ولا يضركم تساوى الليل والنهار دائماً عند غلط الاستدلال لأنه يكفي الزيادة والنقصان فيهما في الأغلب ، وقال الجبائي : المراد بإيلاج أحدهما في الآخر إيجاد كل واحد منهما عقيب الآخر والأول أقرب إلى اللفظ ، وعلى التفسيرين الطاهر من الليل والنهار ليل التكرير ونهاره وهما المشهوران عند العامة الذين يفهمون ظاهر القول ، ورواه ذلك أيام السلج التي يعرفها العارفين وأيام الإيلاج الثانية التي يعقلها العلماء الحكماء .

ويبان ذلك على وجه الاختصار أن اليوم على ما ذكره القوم، لا ليهيئون عبارة عن دورة واحدة من دورات
فلك الكواكب وهو من النطح إلى النطح ومن الشرطين إلى الشرطين ومن البطيئ إلى البطيئ وهكذا إلى آخر المارل،
ومن درجة المنزلة ودقيقتها إلى درجة المخرلة ودقيقتها، وأحيى من ذلك إلى أقصى ما يمكن الوقوف عنده وما من يوم
من الأيام المعروفة عند العامة وهي من طلوع الشمس إلى طلوع الشمس أو من غروبها إلى غروبها أو من استوائها إلى
استوائها أو ما بين ذلك إلى ما بين ذلك إلا وفيه سبابة ثمانية وستين يوماً فالיום طوله ثلاثمائة وستون درجة لأنه
يظهر فيه الملك كله وتعمه الحركة وهذا هو اليوم الجسماني هو فيه اليوم الروحاني فيه تأخذ العقول معارفها وهما الصائر
مشاهدتها والأرواح استمرارها كما تأخذ الأجسام في هذا اليوم الجسماني أغذيتها وزادتها وموهابها وحجتها، وسبقها.
وحياتها وموتها، فالأيام من جهة أحكامها الظاهرة في العالم المنبثقة من القوة المعاملة للنفس الكلية سبعة من يوم
الأحد إلى آخره ولهذا الأيام أيام روحانية لها أحكام في الأرواح والعقول تنبعث من القوة العلامة لتلحق لدى
قامت به السموات والأرض وهو الكلمة الآتية، وعلى هذه السبعة الدوارة يدور فلك البحث فتقول: قال الله تعالى
في المشهود من الأيام المحسوسة: (يكور الليل على النهار ويكور النهار على الليل) وأبان عن حقيقة تبيين من طريق الحكم
بعد هذا فقال في آية: (وَبَيْنَ يَدَيْهِ السُّلْجُ) فهذه أبانت أن الليل أصل والنهار كان غيباً فيه ثم سلخ،
وليس معنى السلخ معنى التكوير فلا بد أن يعرف ليل كل نهار من غيره حتى يسب كل ثوب إلى لاسه، ويرد كل
فرع إلى أصله، ويلحق كل ابن بأبيه، وقال في الآية الكرمة فاشعنا عن حقيقة أخرى: (وبلغ الليل في النهار
وبلغ النهار في الليل) فجعل بين الليل والنهار حكماً معنوياً لما كانت الأشياء تتولد منها معاً وأكد هذا المعنى
بقوله عز قائلًا: (يفشي الليل النهار) وهذا كان كل منهما دولجاً ومولجاً فيه فكل واحد منهما لصاحبه أصل
وبل فكلما تولد في النهار فأمه النهار وأبوه الليل وكلما تولد في الليل فأمه الليل وأبوه النهار فليس إذا حكم
الإيلاج حكم السلخ فإن السلخ إنما هو في وقت أن يرجع النهار من كونه مولجاً ومولجاً فيه والليل كذلك إلا
أنه ذكر السلخ الواحد ولم يذكر السلخ الآخر من أجل الظاهر، والباطن، والغيب، والشهادة، والروح،
والجسم، والحرف، والمعنى - وشبه ذلك - فالإيلاج روح كله والتكوير جسم هذا الروح الإيلاجي وهذا
كور الليل والنهار في الإيلاج كما كورهما في التكوير هذا في عالم الجسم وهذا في عالم الروح، فتكوير النهار لا يلاج الليل
وتكوير الليل لا يلاج النهار، وجاء السلخ، أحداً للظاهر لا لرباه، وقد اختلف الجسم والعرب في أصالة أي التكويرين
على الآخر فالمعجم يقدمون النهار على الليل، وما هم شمس فليلا السبب عندهم مثلاً الليلة التي تكون صيحتها يوم الأحد
وهذا، والعرب يقدمون الليل على النهار وما هم فري أرثك كتب في أولهم الإيمان فليلا الجمعة عندهم مثلاً هي الليلة
التي يكون صيحتها يوم الجمعة وهم أقرب من المعجم إلى العلم فإيه عندهم السلخ في هذا الطر غير أنهم لم يعرفوا الحكم ففسوا
الليلة إلى غير يومها كاهل أصحاب الشمس وذلك لا دعواهم لا يعرفون إلا أيام التكوير والعارفين من أهل هذه
الدولة، وورثة الأتياء يعلمون ما وراء ذلك من أيام السلخ وأيام الإيلاج الشاني، ولما كانت أيام شيئاً وكل
شيء عندهم ظاهر، وباطن، وغيب، وشهادة، وروح، وجسم، وملك، ومسكوت، وأليف، وكثيف قالوا:
إن اليوم نهار وليل في مقابلة باطن وظاهر، والأيام سبعة ولكل يوم نهار وليل من جنسه، والنهار ظل ذلك
الليل وعلى صورته لأنه أصله المدرج هو فيه المتسلخ هو منه بالمخة الآتية، وقد أطلق سبحانه في آية السلخ
ولم يبين أي نهار سلخ من أية ليلة ولم يقر ليلة كذا سلخ منها نهار كذا ليعقلها من ألهمه الله تعالى رشده فيقال

فصل الخطاب ، فعلى المفهوم من اللسان العربى بالحساب القمري أن ليلة الاحد سألخ الله تعالى منها نهار الاربعاء وسألخ من ليلة الاثنين نهار الخميس ، ومن ليلة الثلاثاء نهار الجمعة ، ومن ليلة الاربعاء نهار السبت ، ومن ليلة الخميس نهار الاحد ، ومن ليلة الجمعة نهار الاثنين ومن ليلة السبت نهار الثلاثاء لحمل سببها بين كل ليلة ونهارها المسلوخ منها ثلاث ليل وثلاثة نهارات فكانت ستة وهي ثمانك ذات الجهات ، فاللالي منها للثحت وأشبال والخلف ، والنهارات منها للقوق واليمين والامام فلا يكون الانسان هاراً ونوراً تشرق شمس وتشرق به أرضه حتى يسألخ من ليل شهوة ولا يقبل على من لا يقبل الجهات حتى يبعد عن جهات هيكله ، وإنما نسبوا هذه النسبة من جهة الاشتراك في الشأن الظاهر لسر الحكة الاتسبية على يد المولدين بالساعات ، وفي اليوم الايلاجي الشافي يعتبرون ليلاً ونهاراً أيضاً وهو عديم أربع وعشرون ساعة قد اتحد فيها الشأن فلم يبعث فيها إلا معنى واحد ويتدوع في الموجودات بحسب استعداداتها ولهذا قال سببها : (كل يوم هو في شأن) ولم يقل في شؤونه وتوينة للتمظيم الظاهر باختلاف القوابل وتكثر الأشخاص فإذا ساعات ذلك اليوم تحت حكم واحد ونظر وآل واحد قد ولاه من لا يكون في ملكه إلا ما يشاء وتولاه وخصه بتلك الحركة وجعله أميراً في ذلك هو المتصرف الحقيقي هو الله تعالى لا هو من حيث هو ، فاليوم الثاني ما كانت ساعاته كلها سواء ومتى اختلفت طيس يوم واحد ولا يوجد هذا في أيام التكوير وكذا في أيام السليخ إلا قليلاً فطلبنا ذلك في الأيام الإيلاجية فوجدناه مستوفى فيه ، وقد أرسل سبحانه آية الإيلاج ولم يقل : (يولج الليل) الذي صيغته الاحد في الاحد ولا النهار الذي مصادره ليلة الاثنين في الاثنين فإذا لا يلتزم أن ليلة الاحد هي ليلة الكور ولا ليلة السليخ وإنما يطلب وحدانية اليوم من أجل أحدية الشأن فلا ينظر إلا إلى اتحاد الساعات ، والحاكم المولى من قبل المولى فليلة الاحد الايلاجي مركبة من الساعة الأولى من ليلة الخميس ، والثانية منها ، والثالثة من يوم الخميس ، والرابعة منها ، والخامسة من ليلة الجمعة ، والسادسة منها ، والسابعة من يوم الجمعة ، والثامنة من ليلة السبت ، والتاسعة منها ، والارابعة من يوم السبت ، والحادية عشرة منه ، والسادسة من ليلة الاحد فهذه ساعات ليلة .

وأما ساعات نهاره من أيام التكوير فالأولى من يوم الاحد ، والثامنة ، والثالثة من يوم الاثنين ، والعاشر منه ، والخامسة من يوم الاثنين ، والثانية عشرة منه . والسابعة من ليلة الثلاثاء ، والثانية من يوم الثلاثاء ، والتاسعة منه ، والرابعة من ليلة الاربعاء ، والحادية عشرة منها . والسادسة من يوم الاربعاء فهذه أربعة وعشرون ساعة ظاهرة كالشمس ليوم الاحد الايلاجي الثاني كلها كنفس واحدة لاها من معدن واحد ، وهكذا تقول في سائر الأيام حتى تكمل سبعة أيام متميزة بعضها من بعض مولية بمصفاي بعض نهارها في ليالها وليالها في نهارها لحكمة التوالد والتاسل وذلك كسريان الحكم الواحد في الأيام ، ويظهر ذلك من أيام التكوير .

وقد ذكر مولانا الشيخ الأكبر قدس سره الشأن في كل يوم في رسالته المسماة بالشأن الاتسبي ، ولعلني إن شاء الله تعالى أذكر ذلك عند قوله تعالى (كل يوم هو في شأن) وهذه الأيام أيضاً غير يوم المثل وهو عمر الدنيا ويوم الرب ، ويوم المعارج ، ويوم القمر ، ويوم الشمس ، ويوم رحل ، ويوم الخيل ، ولكل كوكب من السيارات والبروج يوم . وقد ذكر كل ذلك في الفتوحات ، وإنما تعرضنا لهذا المقدار وإن كان الاستقصاء في بيان مشرب القوم ليس بدعاً في هذا الكتاب تعليم لبعض طلبة العلم ما الليل والنهار إذ قد غنوا لجهلهم بسبب بحث جرى بنا الطول ، وفي هذا كفاية إن ألقى السمع وهو شهيد حمداً لك اللهم على ما علمت ذلك الشكر على ما أنعمت

(وَتَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ) أي تكون الحيوات من وادها أو من النطفة، وعليه ابن عباس، وابن مسعود، وفتادة ومجاهد، والسدي، وحلق كثير (وَتَخْرُجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْحَيِّ) أي النطفة من الحيوانات كما قال عامة السلف . وأخرج ابن مردويه عن طريق أبي عثمان النهدي عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله ﷺ: ولما خلق الله تعالى آدم عليه السلام أخرج ذريته قد ضرب قصة يمينه فقال: هؤلاء أهل الجنة ولا بأالي وقض بالآخرى قبضة فجاء بها كل ردي فقال هؤلاء أهل النار ولا بأالي غلط بعضهم ببعض يخرج الكافر من المؤمن والمؤمن من الكافر، فذلك قوله تعالى: (وَتَخْرُجُ الْحَيُّ مِنَ الْمَيِّتِ) الآية - وإلى هذا ذهب الحسن - وروى عن آئمة أهل البيت، فالحي والميت مجازيان، ولطف هذه الجملة بعد الأولى لا يخفى، والقائلون بعموم المحاز قالوا: المراد تخرج الحيوانات من النطفة والنطف من الحيوانات، والنطفة من التواة والوأة من النطفة، والطيب من الحثيث والحديث من الطيب، والعالم من الجاهل والجاهل من العالم، والبدي من البليد والبليد من البدني إلى غير ذلك. ولا يلزم من الآية أن يكون إخراج كل حي من ميت وكل ميت من حي ليلزم التسلسل في جانب المبدئي إدغاية مانفهمه الآية أن الله تعالى هذه الصفة وأما أنه لا يخلق شيئاً إلا من شيء فلا كما لا يخفى، وقرأ (الميت) بالتخفيف في الموضعين (وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ٢٧) الظرف في محل الحال من المفعول أي ترقى من تشاء غير محاسب له، أو من العاقل أي ترزقه غير محاسب له، أو غير مضيق عليه، وجوز أن يكون تشاء مصدر محذوف، أو مفعول محذوف أي رزقا غير قليل، وفي ذكر هذه الأعمال العظيمة التي تحير العقول وسبقتها إليه تعالى دلالة على أن من يقدر على ذلك لا يعجزه أن يرفع الملك من العجم ويذلهم ويؤتية العرب ويعزهم بل هو أعم من كل هين .

هذا وقد تقدم ما يشير إلى فضل هذه الآية، وقد أخرج ابن أبي الدنيا عن معاذ بن جبل قال: شكرت إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ديناً كان على فقال: « يا معاذ أتحب أن يقضى دينك ؟ قلت : نعم قال : (قل اللهم مالك الملك توتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير) رحم الدنيا والآخرة ورحيمهما تعطلي منهما من تشاء وتمنم منهما من تشاء اقض عني ديني لو كان عليك ملء الأرض ذباً أدى عنك » وفي رواية الطبراني الآية بتأوها . (ومن باب الإشارة في الآيات) (شهد الله أنه لا إله إلا هو) أي أبان بدلائل الآفاق والانس أنه لا إله في الوجود سواه ، أو شهد بداته في مقام الجمع على وحدانيته حيث لا شاهد ولا مشهود غيره ، وشهد بالملائكة وأولو العلم - بذلك وهي شهادة مظهره سبحانه في مقام التفصيل ، ومن القوم من فرق بين الشهادتين بأن شهادة الملائكة من حيث اليقين وشهادة أولي العلم من حيث المشاهدة ، وأيضاً قالوا : شهادة الملائكة من رؤية الافعال وشهادة أولي العلم من رؤية الصفات ، وقيل : شهادة الملائكة من رؤية العظمة ولذا يغلب عليهم الخوف ، وشهادة العلماء من رؤية الجمال ولذا يغلب عليهم الرجا وشهادة العلماء متفاوتة فشهادة بعض من الحالات وشهادة آخرين من المقامات ، شهادة طائفة من المكاشفات وشهادة فرقة من المشاهدات أو خواص أهل العلم يشهدون به له بنصف إدراك القدم وبروز نور التوحيد من جمال الوحدانية ، فشهادتهم مستفردة في شهادة الحق لأنهم في محل المحر (قائماً بالقسط) أي مفياً للمدل بإعطاء كل من الظهور ملحق له بحسب الاستعداد

فينجلي عليه على قدر دعائه (لا إله إلا هو العزيز) فلا يصل أحد إلى معرفة كنهه وكنهه معرفته (الحكيم)
الذى سر كل شيء فيه طيه من مراتب التوحيد ما يطبق (اب الدين) المرضى (عند الله الاسلام) وهو المقام
الاراهيمي المشار إليه بقوله : (أسألت وجهي) أى نفسى وجهتى وانحلمت عن آبقى لله تعالى فعنيت فيه
(إن الذين يكفرون ما آتات الله) وهم المحجورون عن الدين والبرون للحق بالميل مع الشهوات (ويقتلون
الذين) الداعين إلى توحيدهم والواصلين الكافرين (ويقتلون الذين يأمرون بالقسط) وهو نفي
الأعيار وقصر الوجود الحق على الله تعالى من الناس ، ويحتمل أن يشار - بالذين كفروا - إلى قوى النفس
الامارة - وبالذين - إلى أنبياء القلوب المشرفين إلى إمام العيوب ، وبالأمرين بالقسط القوى الروحانية
التي هي من جنود أولئك الانبياء وأتباعهم ، بشر أولئك الكافرين ، باب ألم وهو عذاب الحجاب والعدس
حصرة رب الارباب (أولئك الذين حدت) أى قطعت وانقطعت من حيز الاعتبار (أعمالهم) لعدم شرطها
وهو التوحيد في الدنيا وهي عالم الشهادة والآخرة وهي عالم الغيب (وما لهم من نصير) لسوء حظهم وظلة
استمدادهم (ألم تر إلى الذين أتوا نصيذاً من الكتاب) كعباءة السوء وأحبار الضلال (يدعون إلى كتاب الله)
الناطق بمقام الجمع والفرق (لحكم بينهم) وبين الموحدين (ثم يقولون هم معصون) عن قول الحق
لفرط حجاجهم واغترارهم بمآلاتهم (ذلك بأنهم قالوا لن نؤمن النار) ما العبد (إلا أياماً معدودات) أى قليلة
يسيرة (وغرم في دينهم) الذي هم عليه (ما كانوا يفكرون) من المضايقات الأفيصة التي جاحت بها عقولهم المشوبة
طلبات الوهم والخيال (فكيف) يكون حالهم (إذ جمعهم) بعد تفرقهم في صحراء انشكوك وتمزيق ساع الارهاق لهم (يوم
لا ريب فيه) وهو يوم القيمة الكبرى الذي يظهر فيه الحق لشكره ، ووفيت كل نفس صالحه وطالحه ما كسبت بواسطة
استعدادها (وهم لا يظنون) جزاء ذلك (قل اللهم مالك الملك) أى الملك المتصرف في مظاهره من غير
معارض ولا مدافع حسبما تقتضيه الحكمة (تؤتى الملك من تشاء) وهو من اخترته للرياسة والباطنة وجماعته
متصرفاً بإرادتك وقدرتك (وتوزع الملك من تشاء) بأن تقله إلى غيره باستيفاء مدة إقامته في عالم الاجسام
وتكامل الشأنة ، أو تحرم من تشاء عن إتياء ذلك الملك لظلمه المأمور له من أن ينال عهدك أو يمنع رفدك (وتوزع
من تشاء) بالقاء نور من أوار عزتك عليه من العزة كلها (وتدل من تشاء) بسلب لباس عزتك عنه فيبقى
ذليلاً (بيدك الخير) كله (وأنت) القادر مطلقاً تعطى على حسب مشيئتك وتجيى طبق لإرادتك وتمح بقدر
قابلية مظاهره (تولج الليل في النهار) تدخل ظلمة النفس في نور القاب فيظلم (وتولع النهار في الليل) وتدخل
نور القلب في ظلمة النفس فتسدير وتباطيها معاً بعد المناسبة بينهما وتخرج حتى القديس ميت النفس وميت
النفس من حى القلب ، أو تخرج حى العلم من ميت الجهل وميت الجهل من حى العلم (وتررق من تشاء) من العلم
الطاهرة والباطنة ، أو من إحداها فقط (بغير حساب) إذ لا حصر عليك .

هذا ولما بين سبحانه أن إعطاء الملك والاهراز من الله تعالى وأنه (على كل شيء قدير) به المؤمنين على أنه
لا ينبغي أن يوالوا أعداء الله تعالى لقراءة أوصداقه جاهلية أو محوهم أو أن لا يستظهروا بهم لأنه تعالى هو المعز
والقادر المطلق بقوله عز قاتلاً : (لَا يَحْزَنُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ) قال ابن عباس : كان الحجاج بن
عمرو . وكهس بن أبي الحقيق . وقيس بن زيد . والكل من اليهود - ياطنون قهرأمن الانصار ليفتخروهم عن
دينهم فقال رفاع بن المندر . وعبد الله بن جبير . وسعيد بن حشمة لأولئك النمر : اجتنبوا هؤلاء اليهود واحذروا

لزمهم ومبطلتهم لا يمتنعكم عن دينكم فأنى أو تلك الأنفر إلا مبايعتهم وملازمهم فأمر الله هذه الآية ، وقال السككي : نزلت في المنافقين عبد الله بن أبي وأصحابه كانوا يقولون اليهود والمشركون ويأتونهم بالاخبار ويرجون أن يكون لهم الطغر على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأمر الله تعالى الآية ونهى المؤمنين عن فعلهم • وروى الضحاك عن ابن عباس أنها نزلت في عبادة بن الصامت الأسدي وكان بدرياً قتيلاً وكان له جنلاء من اليهود فلما خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يوم الاحزاب قال عبادة : يا بنى الله إن معي خمساً من بني يهود وقد رأيت أن يخرجوا معي فاستظهرهم على العدو فأمر الله تعالى (لا يتخذ) الخ ، ولقوله مجزوم بلا انهاء ، وأجل الكسائي فيه الرفع على الخبر والمعنى على النفي أيضاً وهو متعد للمفعولين ، وجوز أن يكون متعدياً لواحد - فأولاء - مفعول ثان ، أو حال وهو جمع على معنى الموالى من الولى وهو القربى والمراد لا يرأعوا أموراً كانت بينهم في الجاهلية بن ينبنى أن يرأعوا ما هم عليه الآن بما يقتضيه الاسلام من بعض وحبيش عيين يصح اسكيب بهما وإنما قيدنا بذلك لما قالوا : إن المحبة لقراءة أو صداقة قدمة أو جديدة خارجة عن الاختيار معفوة ساقطة من درجة الاعسار ، وحمل الموالاة على ما يعنى الاستعانة بهم في العزو فمذهب اليه البعض ومذهبنا وعليه الجمهور - أنه يجوز ورضخ لهم لكن إنما يستعان بهم على قتال المشركين لا البغاة على ما صرحوا به ، وما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت : خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ليدرك قبيصة رجل مشرك كان ذا جرمة وثنية فمرح أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حين رأوه فقبل له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : « ارحم فلان أسنن بمشرك » ففسوخ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم استعان بيهود ديني قبيصة ورضخ لهم واستعان بصفران بن أمية في هوازن ، وذكر بعضهم جواز الاستعانة بشرط الحاجة والثوق أما يدوها فلا تجوز وعلى ذلك يحمل خبر عائشة ، وكذا ما رواه الصحاح عن ابن عباس في سبب النزول - أنه يحصل الجمع بين أدلة المع وأدلة الجواز - على أن بعض المحبة في ذكر أن الاستعانة المهي بها إنما هي استعانة الدليل بالعز وأما إذا كانت من باب استعانة العزيز بالدليل فعدا عن ثابها ، ومن ذلك اتخاذ الكفار عبيداً وخداما ونكاح الكنانيات منهم وهو كلام حسن كما لا يخفى •

ومن الناس من استدلل بالآية على أنه لا يجوز جعلهم عمالا ولا استخدامهم في أمور الديوان وغيره وكذا أدخلوا في الموالاة المنهى عنها السلام والتعظيم والدعاء بالكنية والتوقير بالمعاش ، وفي فتاوى الدلالة ان حجر جواز القيام في المجلس لأهل الذمة وعد ذلك من باب البر والاحسان المأثون به في قوله تعالى : (لا ينالكم الله عن الدين لم يقاقلوكم في الدين ولم يفرجواكم من دياركم أن تبرؤهم وتفعلوا بهم إن الله يحب المقسطين) ولعل الصحيح أن كل ما عده العرف تعظيماً وحسبه المسلمون موالاة فهو منهي عنه ولو مع أهل الذمة لاسيما إذا وقع شيئاً في قلوب ضعفاء المؤمنين ولا أرى القيام لأهل الذمة في المجلس إلا من الأمور المحظورة لأن دلالة على التعظيم قوية وجعله من الاحسان لا أراه من الاحسان كما لا يخفى (من دون المؤمنين) حال من الفاعل أى متجاوزين المؤمنين إلى الكافرين استقلالاً أو اشتراكاً ولا مفهوم لهذا الظرف إنما لأنه ورد في قوم بأعيانهم والوا الكفار دون المؤمنين فهو لبيان الواقع أو لأن ذكره للإشارة إلى أن الحقيق بالموالاة هم المؤمنون وفي موالاتهم مدحوعة عن موالاة الكفار وكون هذه الكنية تقتضى أن يقال مع وجود المؤمنين دون من دون المؤمنين في حيز المنع ، وكونه إشارة إلى أن ولايتهم لا تتجاعم ولاية المؤمنين في غاية التحق •

وقيل الطرف في حيز الصفة لأولياء ، وقيل : متعلق بفعل الانعقاد ، و (من) لا يتعدى العاية أي لا تجعلوا
 ابتداء الولاية من مكان دون مكان المؤمنين . ومن يفعل ذلك (أي الاتحاد ، والتصير عنه بالفعل) كما قال
 شيخ الإسلام - للاختصار أو لإيهام الاستهجان بذكره ، و (من) شرطية ، و (بفعل) فعل الشرط ، و جوابه •
 فليس من الله في شيء . والكلام على حذف مضاف أي من ولاية أو من دينه ، والطرف الأول حال من (شيء)
 والثاني خبر - ليس - وتوين (شيء) للتخفيف أي ليس في شيء يصح أن يطلق عليه اسم الولاية أو الدين لأن
 موالاة المعتضدين بما لا تكاد تدخل خيمة الوقوع ولهذا قيل :

نور عدوى ثم تزعم أنني صديقك ليس التوك عنك بعازب

وقيل أيضاً : لا ولي صديقك من تعادى فقد عاداك وانقطع الكلام

والخلة معترضة وقوله تعالى : (إِلَّا أَنْ تَقْرَأَ) على صيغة الخطاب بطريق الغيبة استثناء مفرغ من أعم
 الأحوال والعمل فيه فعل الله عز وجل أي لا يتخذهم أو يات في حال من الأحوال إلا حالاً يقاتلكم . وقيل :
 استثناء مفرغ من المفعول لأجله أي لا يتخذ المؤمن الكافر ولداً لك من الأشياء إلا للتمية (منهم)
 أو من جهنم ، و - من - للابتداء متعلق بمحذوف وقع حالاً من قوله تعالى : (تَقْرَأَ) لأنه نعت اشكركه وقد
 تقدم عليها ، والمراد - بالقراءة - ما يتقى منه وتكون بمعنى نقاء ، وهو الشئ فاعلى الأول يكون مفعولاً به لتقوا ،
 وعلى الثاني مفعولاً مطلقاً له ، و (منهم) متعلق به ، وتعدى - من - لأنه بمعنى حارب ، وخاف يعدى بها نحو (وإن
 امرأة خافت من بعلها شوراً) (ومن خاف من موص جمعاً) والمجرور في موضع أحد المفعولين وترك المفعول
 الآخر للتمية أي ضرراً وخوفاً وأصل نقاة وفيه بوار مضمومة وبه متحركة بعد نقاف المنسوخة فأبدلت الواو
 المضمومة تاءً كجاء ، وأبدلت الياء المتحركة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ودورنه فعلة - كتحمة ، ويؤدوه هو
 في المصادر غير مقسومة إنما المقيس انهاء - كأفئدا - وقرأ أبو الرجاء . وقادفه تقيته بالياء المشددة ووزنها صيغة
 والتاء بدل من الراء أيضاً (وفي الآية دليل) على مشروعية الثقة وعرفها بمجاهدة النفس أو العرس أو المال من شر
 الأعداء ، والعدو قسمان الأول من كانت عداوته ممية على اختلاف الدين كالكافر ، المسلم الثاني من كانت عداوته
 مبنيه على أغراض دنيوية كالحمل والمنازع والملوك والامارة ، ومن هاهنا صارت الثقة قسمين : أما القسم الأول فالحكم
 الشرعي فيه أن كل مؤمن وقع في محل لا يمكن له أن يضرب دينه لغيره من المحالين وجب عليه الهجرة إلى محل بقدر
 إظهار دينه ولا يجوز له أصلاً أن يبقى هناك حتى يفتن دينه ويقترب بهدرا لاستصعاف إن أرض الله تعالى واسعة نعم إن
 كان من لهم عذر شرعي في ترك الهجرة كالصبيان والنساء والعلماء والحبوسين والذين يخوفهم المخاضون بالفتن .
 أو قتل الأولاد . أو الآباء . أو الأمهات تخويفاً يظن منه إيذاء ما خوفوا به عالياً سواء كان هذا القتل بصرب
 العنق أو بحبس القوت . أو نحو ذلك فإنه يجوز له المكث مع المخالف والموافقه بقدر الضرورة ويجب عليه
 أن يسعى في الخيلة للخروج والفرار بدينه ولو كان التخوف بفوات المنفعة أو لمحقوق المشقة التي يمكنه تحملها
 فالحبس مع القوت والضرب القليل الغير المهلك لا يجوز له موافقتهم . وفي صورة الجرار أيضاً موافقتهم رخصة
 وإظهار مذهبه عزيمته على تلمع بهه لذلك فإنه شهيد فضاء ، وما يدل على أنها رخصة ما روى عن الحسن -

أن مسيبة الكذاب أخذ رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم فقال: أتشهد أني رسول الله؟ قال: نعم ثم دعا الآخر فقال له: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: نعم فقال: أتشهد أن رسول الله؟ قال: إني أصم فقلها ثلاثاً، وفي كل يحبه بأني أصم فضرب عنقه مع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: أما هذا المقتول فقد مضى على صدقه وبقيته وأخذ بمصلحته هيئت له. وأما الآخر فقد رخصه الله تعالى فلا نعمة عليه (وأما القديم الثاني) فقد خلت العناء في وجوب المحرة وعدمه به فقال بعضهم: تحب لقوله تعالى: (ولا تفلحوا بأيديكم إلى شيء منكم) وبديل الهمي عن إصاعة المذل، وقال قوم: لا تحب إذ المحرة عن ذلك الختام مصلحة من المصالح الدنيوية ولا يعود من تركها تفصل في تدبير الاتحاد بالله وعدوه الغوى المؤمن لا يحرص له بالسوء من حيث هو مؤمن، وهل بعضهم: الحق إلى المحرة ما قد تحب أيضاً إذا خاف هلاك نفسه أو أقاربه أو هتك حرمة بالهراط ولكن ليست عادة وعمره حتى يترتب عليها الثواب فإن وجوبها لمحض مصلحة دنيوية لذلك المهاجر لا لإصلاح الدين لترتب عليها الثواب وليس كل واجب يشترط عليه لأن التحقيق أن كل واجب لا يكون عبادة بل كثير من الواجبات ما لا يترتب عليه ثواب كالأكل عند شدة الجوع، والاحتراز عن المصيرت المعلوم أو المنظورة في المرض، وعن تناول السموم في حال الصحة وغير ذلك. وهذه المحرة أيضاً من حد الصلح وليست هي كالمحرة إلى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم تكون مستوحجة بمصر الله تعالى لثواب الآخرة، وعد قوم من باب التيقية من أراء الكفار والمفسدة واضلله وإزالة الكلام لهم والتسليم بوجودهم والانسباط معهم وإعطائهم لكتب إبراهيم وقطع لسبهم وصية بالعرض منهم ولا بعد ذلك من باب أموال الله المهيبة عبايل هي سنة وأمر مشروع بعد روى الديلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تعالى أمرني بمدارة الناس كما أمرني بإقامه أئمة النص» وفي رواية: «بعثت بمدارة» وفي الجامع: «سيأتيكم ركاب مبعوثون فإذا جاءوكم فاحسبواهم» وروى أبي الدنيا: «رأس المقر بعد الإيثار» والله تعالى مدارة الناس» ورواية البيهقي «رأس المقر المدارة» وأخرج الطبراني «مدارة الناس صدقة» وفي رواية له «مدوق» المؤمن عرصه فهو صدقة» وأخرج ابن عدي: «وإن عكر» من عاشر مدار بآيات شهادتها وأما عراصكم وليصانم أحدكم بلسانه عن دبه» وعن بردة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «أسأذن رحن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا عنده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «نفس من الشريعة» أو آخر الشريعة» ثم أدن له فألن له القول فلما خرج قلت: يا رسول الله قلت ما كنت ثم أمت له القول؟ فقال: يا عائشة إن من أشرف الناس من يترك الناس أو يدعه الناس اتفاقاً» وفي البخاري عن أبي الدرداء: «إنما تنكسر في وجوه أقوام وإن قلوبنا لنطمعهم» وفي رواية الكشميهني «وإن قلوبنا لتطمعهم» وفي رواية أبي الدنيا: «وإبراهيم الخرمي يزداد وهو يحبك إليهم» إلى غير ذلك من الأحاديث لكن لا ندمى المدارة إلى حيث يندش الدين ويرتكب المنكر ونسئ الظنون» ووراء هذا التحقيق قولان متباينين من الناس وهم الخواارج والشيعة: أما الخواارج فذهبوا إلى أنه لا يجوز التيقية بمحال ولا براعي المال وحفظ النفس والمرض في مقابلة الدين أصلاً ولهم تشديدات في هذا الباب بحجة: منها أن أحداً لو كان يصني وحده سارق أو عاصب ليسرق أو يفسد ماله الخطير لا يقطع الصلاة بل يحرم عليه قطعها وطعنوا على بريدة الأسلمي صحابي رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبب أنه كان يحافظ فرسه

في صلاته في لا يهرب ، ولا يحجى أن هذا المذهب من انحرط عما كان ، وأما الشيعة فكلامهم مضطرب في هذا المقام فقال بعضهم : إنها حادثة في الأقوال كلها عند الضرورة وربما رجحت فيها الصرب من اللطائف والاستصلاح ولا تحجى : في الأفعال كقتل المؤمنين ولا فيها يعلم أو يغيب على الظن أنه بفساد في الدين ، وقال المصنف : إنها قد تحجب أحيانا وقد يكون معها في وقت أصل من تركها وقد يكون تركها أفضل من فعلها ، وقال أبو جعفر الطوسي : إن ظاهر الروايات يدل على أنها واجبة عند الخوف على النفس . وقال غيره : إنها آفة عند الخوف على المال أيضا ومسحبة صبة العرص حتى يسلم اجتماع مع أهل السنة أن يوافقهم في صلاتهم وصيائهم وسائر ما يدينون به ، ورووا عن بعض أئمة أهل البيت من صلوا راء سبي نفية فكانا صلي وراء نبي ، وفي وجوب قضاء تلك الصلاة عدم خلاف ، وكذا في وجوب قضاء الصوم على من أخطأ فيه حيث لا يحل الاطعام ولا ر أيضا ، وفي أهلية النقية من سبي واحد - صيانة المذهب الشيعة عن الطعن - خلاف أيضا ، وأقوى كثير منهم بالاهلية . ومنهم من ذهب إلى حواجز - بين وجوب - إظهار الكفر لأدنى مخالفة أو طمع . ولا يحجى أنه من الإغراض عما كان ، وحلوا أكثر أصناف الائمة بما يوافق مذهب أهل السنة وقوم به الدليل على رد مذهب الشيعة على النقية وجعلوا هذا أصلا أصيلا عدهم أسورا عليه دينهم - وهو الشائع الآن فيما بينهم - حتى نسوا ذلك للاتباع عليهم السلام ؛ وجل عرضهم من ذلك إبطال خلافة الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم وبأي الله تعالى ذلك هو كنههم ما يظن كون أمير المؤمنين على كرم الله تعالى وجهه وربه رضي الله تعالى عنه دوى نفيه بل ويظن أيضا فضله الذي زعموه في كتاب سراج البلاء الذي هو أصح الكتب - بعد كتاب الله تعالى - في زعمهم أن لا أمير كرم الله تعالى وجهه قال : علامة الأئمة إثباتك المصدق حيث يصرك على الكذب حيث يفعلك . وأين هذا من تفسير قوله تعالى : (إنا أكرمكم عند الله أتقاكم) بأكثركم تقية ؟ وهذه أيضا أنه كرم الله تعالى وجهه قال : إني والله لو لفيتهم واحداً وهم طلاع الأرض كلها ما باليت ولا استوحشت وإني من صلاتهم إلى هم فيها والهدى الذي أنا عليه لعمري بصيرة من نفسي وبقي من ربي وإلى الله ما الله تعالى وحس ثوابه لمنظر راجع . وفي هذا دلالة على أن الأمير لم يحضره من مبرد من حرب الأعداء وهم جوع : ومثله لا يتصور أن يتأني فيما به هدم الدين ، وروى العباسي عن زرارة بن أعين عن أبي بكر بن حزم أنه قال : نوحاً رجل ومسح على حمية ودخل المسجد فجاء على كرم الله تعالى وجهه فوجأ على رقبته فقال : ويلك تصلى وأنت على غير وضوء . فقال أمرني عمر فأخذ بيده فأتته إلى ثم قال : انظر ما يقول هذا عليك ودفع صوته على عمر رضي الله تعالى عنه فقال عمر : أنا أمرت بذلك فاطر كيف رفع الصوت وأمر ولم يتأق

وروى الرافضي شارح سراج البلاء . ومعتقد الشيعة عن سلمان الفارسي أن علياً بنه عن عمر أنه ذكر شيعة فاستقبله في بعض طرفات سائر المدينة وفي يد علي قوس فقال : يا عمر بلني عليك ذكرك لشيعتي فقال : أربع على صلعتك فقال : علي إليك همة ثم رمى بالقوس على الأرض وهذا من تعاضد كالعير فاعراه وقد أبل نحو عمر ليشمله فقال عمر : الله الله تعالى بأب الحسن لا عدت بعد هذا شيء فجعل يتضرع فغضب بيده على لشيعته فمادت القوس كما كانت فعنى عمر إلى بنه قال سلمان : فلما كان الليل دعا علي فقال : سر إلى عمر فإنه حمل إليه مال من ناحية لمشرق وقد علم أن يحتمه فقل له يقول لك علي : أخرج ما حمل إليك من المشرق ففرقه على من هو لهم ولا تحب ما فصحك قال سلمان : فضيت إليه وأديت لرسالة فقال : أخبرني عن أمر صاحبك من أين

علم به ؟ فقلت وهل يخفى عليه مثل هذا ؟ فقال : يا سليمان أقبل عني ما أقول لك ما على إلا ساحر وإني لمسيح بك
والصواب أن تعارقه وتصير من جهلنا قلت : ليس كما قلت ولكنه ورث من أسرار النوبة ، فقرأت منه وعنده
أكثر من هذا ، قال : ارجع إليه قل : السمع والطاعة لأمرك فرجعت إلى عليّ فقال : أحدثك عما جرى بينكما
فقلت : أنت أعلم مني فتكلم بما جرى بيننا ثم قال : إن عبد الثعلبان في قلبه إلى أن يموت ، وفي هذه الرواية
ضرب عتق التقيّة أيضاً إذ صاحب هذه القوس تغية قومه عنها ولا تخوجه أن يروح ابنته أم كلثوم من
عمر خوفاً منه وتقيّة .

وروى الكليني عن معاذ بن كثير عن أبي عبد الله أنه قال : إن الله عز وجل أرسل عليّ بن أبي طالب صلى الله تعالى
عليه وسلم كتاباً فقال جبريل : يا محمد هذه وصيتك إلى الحجاج فقال : ومن الحجاج يا جبريل ؟ فقال : عليّ بن أبي
طالب وولده وكان عليّ الكتاب حوائجهم من ذهب فدفعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى عليّ وأمره
أن يهلك عائناً منه فيعمل بما فيه ، ثم دفعه إلى الحسن ففك مع عائناً فعمل بما فيه ثم دفعه إلى الحسين ففك عائناً
فوجد فيه أن يخرج بقومك إلى الشهادة فلا شهادة لهم إلا معك واشتر نفسك لله تعالى ففعل ، ثم دفعه إلى عليّ
ابن الحسين ففك عائناً فوجد فيه أن اطرق واصمت والزم مزلك واعبد ربك حتى يأتبك اليقين ففعل ، ثم
دفعه إلى ابنه محمد بن عليّ ففك عائناً فوجد فيه حدث الناس وأتهموا واشتر علوم أهل بيتك وصدق آباءك الصالحين
ولا تخون أحداً إلا الله تعالى ففعل لا سبيل لأحد عليك ، ثم دفعه إلى جعفر الصادق ففك عائناً فوجد فيه حدث
الناس وأتهموا ولا تخافن إلا الله تعالى واشتر علوم أهل بيتك وصدق آباءك الصالحين ففعل ، ثم دفعه إلى موسى
الطاهر وإلى المهدي . هـ ورواه من طريق آخر عن معاذ أيضاً عن أبي عبد الله وفي الحاشية
الخامسة : وقل الحق في الأمن والخوف ولا تخش إلا الله تعالى وهذه الرواية أيضاً صريحة بأن أولئك الكرام
ليس دينهم التقيّة كما زعمه الشيعة ، وروى سليم بن قيس الهلالي الشيعي من خير طويل أن أمير المؤمنين قال :
لما قبض رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومال الناس إلى أبي بكر رضي الله تعالى عنه فيا موه حملت فاطمة وأخذت
بيد الحسن والحسين ولم تدع أحداً من أهل بيته وأهل السابقة من المهاجرين والأنصار إلا ناشدتم الله تعالى
سحقى ودعوتهم إلى نصرتي فلم يستجب لي من جميع الناس إلى أربعة : الزبير ، وسليمان ، وأبو ذر ، والمقداد ، وهذه
تدل على أن التقيّة لم تكن واجبة على الإمام لأن هذا الفعل عد من بايع أبي بكر رضي الله تعالى عنه فيه ما فيه .
وفي كتاب أبيان بن عياش أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه بعث إلى عليّ فعداً حين بايعه الناس ولم يبايعه عليّ
وقال : انطلق إلى عليّ وقل له أجب خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانطلق فبلغه فقال له : ما أمرع ما
كذبتهم على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأرادتهم والله ما استخلف رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم غيري ،
وفيه أيضاً أنه لما يجب على غضب عمر وأضرّم النار باب عليّ وأحرقة ردحاً فاستقبلت فاطمة وصاحت بأبناءه
ويارسول الله فرمهم عمر السيف وهو في غمده فوجأ به جنبها المبارك ورفع اسوط فضرب به ضرباً مضاعفاً صاحت بأبنائه
فأخذ عليّ ثلاثين عمر وهزه ووجأ أنفه ، رقبته ، وفيه أيضاً أن عمر قال لعليّ : ما بيع أبا بكر رضي الله تعالى
عنه قال : إن لم أفعل ذلك ؟ قال : إذا والله تعالى لا ضربن عنقك قال : كذبت والله يا ابن صهاك لا تقدر على
ذلك أنت الأعم وأضعف من ذلك ، وهذه الروايات تدل صريحاً أن التقيّة بمراحل عن ذلك الإمام إذ لا معنى
لهذه المناقشة والمساواة مع وجوب التقيّة ، وروى محمد بن سنان أن أمير المؤمنين قال لعمر : يا معرور إني أراك
في الدنيا قليلاً بهرجاة من عد أم مصر تحكم عليه جوراً فيقتلك ويدخل بذلك الجنان على رغم منك .

وروي أيضا أنه قال لعمر مرة إنك ولصاحبك أدنى ذمت مقامه هتكا وصليا آخر جان من جوار رسول الله
 ﷺ فصلان على شجرة يائسة فوق بيت من ذلك من والاكما ثم أتى ثالثا التي أصرمت لأمرهم وأتى جر حرس
 ود يال وكل بي وصديق وتصلان فيه فتعرفان وتصبران ماد أنهم تأذروا فتنسعا في اليأس فأنظر بالله تعالى عليك
 من روى هذه الأكاذيب عن الإمام كرم الله تعالى وجهه هل معنى له أن يقول نسبة التهمة إليه سبحانه الله تعالى
 هذا المحبوب لعبد الله العاضد وما يروى قولهم أيضا إن التقية لا تكون إلا خوف . والخوف قسمان
 الأول الخوف على النفس وهو منتفع في حق حضرات الأئمة بوجهين : أحدهما أن موثقتهم الظبي باختيارهم كما
 أثبت هذه المسألة الكلبي في الكافي وعقد طاب أو أجمع عليها إجماع الأئمة وثانيها أن الأئمة يكون لهم لم بما كان
 وما يكون فهم يملكون أفعالهم وكيفية دوتهم وأوقانه بالمعصية وتضيق من قبل وقته لا يخافون على أنفسهم
 ويثقون في دينهم ويعبرون عوام المؤمنين بالمعصية التي في خوف المشقة والإيداء البدني والتسبب أشتم وهناك الحزمة
 ولا شك أن عمل هذه الأمور والتصبر عابها وطعها الصلحاء قدسوا واتهموا في الأئمة في أمثال أوامر الله تعالى
 وما قالوا أسلاطين الجدة وأهل البيت اتشبهوا إلى يتحمل الشدائد في نصر قدس حرمهم صلى الله تعالى عليه وسلم
 وأصل لو كانت التقية واجبة لم يوقف إمام الأئمة في بعة خائفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ستة أشهر
 وماذا سمعه من أداء الواجب أول وهلة ، وما يرد قوتهم في سنة التقية إلى الأبناء عليهم السلام بالماضي الذي
 أراد قوله تعالى في حقهم (الذين يلعبون بالآيات الله ويحشرون أحدا إلا الله وكفى بالله حسيبا)
 وقوله سبحانه لبني الله تعالى عليه وسلم (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فإبغضت
 رسالتك والله يعصمك من الناس) إلى غير ذلك من الآيات نعم لو أرادوا بالتقية المداواة التي أشرنا إليها لكان
 نسبها إلى الأبناء والأئمة رجة ، وهذا أحد محالين لما أخرجه عبد بن حميد عن الحسن أنه قال التقية جائزة إلى
 يوم القدمة . والثاني حمل التقية على طاهرها وكونها حائزة إنما هو على التفصيل الذي ذكرناه .
 ومن الناس من أوجب نوعا من التقية خاصة بحواص المؤمنين وهو حفظ الأسرار الإلهية عن الإفشاء
 للأعيان الموحى لمعاسد كلفة أهم متى مثلوا عن سرهم وكلموا بكلام لو عرص على العامة بل وعلى
 عنايتهم ما فهموه ، وأمر غوه يقر الب لا يعهم انزالها إلا من حسي من كأهم أو تعارت أرجاء فزاده من
 غير غير أنه لهم . وهذا وإن ترتب عليه ضلال كثير من الناس ونجر إلى طعن بأوثك السادة الأكياس
 حتى رمى الكثير منهم بالزندقة وأفق فقتلهم من سمع كلامهم وما حقه إلا أنهم أو هذا دون ما يثبت على
 الإفشاء من المعاسد التي تقع الأرض وحنايتك بعض الشر أهون من بعض ، وكتم الأبرار عن أهلها في
 هوات خبر عظيم وموجب لعذب أليم . وقد قال : ليس هذا من باب التقية في شيء إلا أن القوم تكلموا بما
 طفع على ألسنتهم وظهر على غلايتهم وثبت المعاصي المرادة لهم بحيث يصح عنها المنار . ولا يجوز حول حرامها
 سوى الإشارة ، ومن حلقا جذوم واقفي في أنجرد برغم فهم ما قالوا وتحقق ما به مالوا ، ويؤيد هذا ما ذكره
 أشهر أئمة قدس سره في الدرر المشورة في بيان ذبده العلوم المشهورة بما يصح ، وأما زيادة علم التصوف الذي وضع
 انعم ويرسانتهم فهو يوجه العمل بالكتاب والسنة في عمل بما علم تكلموا بكلموا وصار جميع ما قالوه بعض
 ما عده لآيه كما ترقى تعد في باب الأدب مع الله تعالى في كلامه على الإلهام حتى قال بعضهم لشيوخه . إن
 كلام أخى فلان يدق على فهمه فقال : لا لك فيصينوله قيص واحد فهو أعلى مرتبة منك وهذا هو الذي دعا

انفقه، ونحوهم من أهل الحجاب إلى تسمية علم الصوفية بـ علم اساطين، وليس ذلك اساطين إلا الباطن، هو علم الله تعالى وأمره، جميع ما عده الخلق على اختلاف طبقاتهم فهو من علم الطاهر لأنه ظهر للخلق فاعلم ذلك انتهى •
 وعلى هذا الإنكار على لقوم ليس في محله ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ أي عقاب نفسه - قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنه - وفيه تهديد عظيم مشعر بذهي المهني عنه في القبح حيث علق التحذير بنفسه ، وإطلاق النفس عليه تعالى بالمعنى الذي أراده جاز من غير مشاكلة على الصحيح ، وقل : النفس بمعنى الذات وجواز إطلاقه حيث لا مشاكلة بما لا كلام فيه عند المتقدمين ، وقد صرح بعض المتأخرين بعدم الجواز وإن أريد به الذات لا مشاكلة ﴿وَأَلَى اللَّهِ الْوَصِيرُ ٢٨﴾ أي المرجع والظاهر في مقدم الإحصار لتربية المهابة وإدخال الروعة قل : والكلام على حذف مضاف أي إلى حكمه أو جرائه وليس باللام ، والجملة بتدليل معرر بضمه ونون ما قبله ومعنى لوقوعه حتما ﴿قُلْ إِنْ تَحْفَرُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ أي تسروا ما في قلوبكم من الضمائر التي من جعلها ولاية الكفر ، وإنما ذكر الصدر لأنه محل القلب ﴿أَوْ تُبْدُوهُ﴾ أي تظهروه فيما بينكم •
 ﴿تَعْلِيَهُ اللَّهُ﴾ أي أخذكم به عند صيركم إليه ولا ينقصكم إخفاؤه ، وتقديم الإحفاء على الإثناء قد مررت بالإشارة إلى سره ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمِّ وَاتِّمَّ فِي الْأَرْضِ﴾ من إيراد العام بعد الخاص تأكيذاً له وتقريراً ، والجملة مستأنفة غير معطوفة على جواب الشرط •

﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ٢٩﴾ إثبات لهفه بقدرته بعد إثبات صفته العلم وبذلك يكمل وجه التحذير ، فكانه سبحانه قال : ويحذركم الله نفسه لأنه متصف بعلم ذاتي محيط بالمعلومات كلها وقدر تذاينه شاملة للمقدورات بأسرها فلا تحسروا على عصبانه وموالاته أعدائه إذ مامن معصية خفية كانت أو ظاهرة إلا وهو مطلع عليها وقادر على العقاب بها - والظاهر في مقام الإحصار لما علت ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّنْ نَفْسُهَا فِي الْمَكَلَةِ •
 ﴿مَا عَمِلْتُمْ﴾ في الدنيا ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ وإن كان مثقال ذرة ﴿مُحْضَرًا﴾ لديها مشهداً في الصحف ، وقيل : طامراً في صور ، وقيل : محمد عزاء أعمالها محضراً بأمر الله تعالى ، وفيه من التهويل ما لبس في - حاضر - وهو مقبول لأن لنجد ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ مِنْ سُوءٍ﴾ عطف على (ما عملت) ومحضراً محضراً فيه معنى إلا أنه خص بالذكر في الخير - للإشعار بكون الخير مراداً بالذات وكون إحصار الشر من مقتضيات الحكمة التشريعية - كما قال شيخ الإسلام - وتقدير (محضراً) في النظم وحده للاقتصار بقرينة ذكره في الأول عما قاله الآخرون ويكون من العطف على المفعولين وهو جائز - كما في الدر المنثور - ولم يحلوه من قبل - علت زيدا فاصلاً - وعمر - وهو ليس من باب الإحصار على المفعول الأول بل مرفعل - زيد قائم ، وعمر - وهو بما حذف إليه الخبر كاصراً حوا به يلزم الإحصار ضرورة ، والفرق بين المتدا والمفعول في هذا الباب وهم ، وذلك أن تجد (تجد) بمعنى تصيب فيتمدى واحد ، و(محضراً) حال ﴿تُودِ﴾ أي تتمى وهو عامل في الظرف أي تتمى يوم ذلك •

﴿لَوْ أَنَّ بَيْنَهُمَا بَيْتٌ﴾ أي بين ذلك اليوم ﴿أَمَدًا قَعِيدًا﴾ وقيل : اضمير - لما عملت لقربه ولأن اليوم أحضر فيه الخير والشر والمتمنى بعد الشر لا مافيه مطلقاً فلا يحسن إرجاع الضمير - اليوم - وإلى ذلك ذهب في البحر ،

ورد بأنه ألمع لأنه يرد البعد بينه وبين اليوم مع ما فيه من الخير فلا يرى ما فيه من سوء، و - الأمد - غاية الشيء وشبهه، وانفرد بينه وبين الأبد أن الأبد منه من الزمان غير محدود، والأمد مدة لها حد مجهول والمراد هنا الدية الطوية، وقيل: مقدار عمر، وقيل: قدر ما يذهب به من المشرق إلى المغرب، وذهب بعضهم إلى أن المراد بالأمد البعيد المسافة البعيدة - ولعله الأظهر -، انتهى هنا من قيل النبي في قوله تعالى: (يا ليت بيني وبينك يوم المشرق) وهذا الذي ذكر في نظام الآية هو ما ذهب إليه كثير من أئمة التفسير، وقال أبو حيان: إنه الظاهر في بادئ الرأي مبنى على أمر اختلاف النحاة في جواره وهو كون الماعل ضميراً عائداً على ما اتصل به معمول الفعل المتقدم نحو غلام هند صربت هي، والآية من هذا القبيل على ذلك يخرج لأن الماعل يعود عائداً على شيء اتصل بمعمول - يوفى - وهو يوم لأنه مضاف إلى تجد كل نفس والتقدير (توفى كل نفس) يوم وجدنا ما عملت من خير وشر (محضراً) ولو أن بيننا التح وهو جمهور البصريين على جوار ذلك وهو الصحيح، ومنه قوله:

- أجل المرء يستحث - ولا يدري - إذا ينتهي حصول الآمال -

أي المرء في وقت استعائه حصول الآمال يستحث أجله ولا يدري ولا يعرف ولا يعرفه من الصبرين على عدم الجوار لأن هذا المعمول فضلة فيجوز الاستغناء عنه، وعود الضمير على ما اتصل به يخرج عن ذلك لأنه يلزم ذكر المعمول ليعود الضمير الفاعل على ما اتصل به ولا يخفى ومنه (وفي الآية أوجه أخرى) مما أن ناسب الظرف قدير، ولا يرد عليه تقييد قدرته سبحانه بذلك اليوم لأنه إذ قدر في مثله علم قدرته في غيره بالطريق الأول ومنها أنه منصوب بضمير أو باله كره أو يحذر كم مقدراً فيكون مفعولاً به أو بالعقاب المضاف الذي أشعر به كلام ابن عباس رضي الله تعالى عنه، وصرحوا بأنه على تقدير بعثه بهجراً - أذكروا - يجوز في (ما عملت) أن يكون مبتدأ خبره جملة (توفى) وأن يكون مفعولاً على (ما) الأولى، وجملة (توفى) بما متأنفه جواباً لسؤال مقدّر كأن سألنا قال حين أسروا مذكر ذلك اليوم لماذا يكون إذاك؟ فقير: (توفى) وأن بينها الخ، أو حال من فاعل (تجد) أي - أذكروا - يوم تجد كل نفس ما عملت من خير وشر محضراً وأذنت قد علمنا ما بينها وبينه وجود أن يكون حالاً من ضمير (عملت) لقرنه واستقرض أن - الولد أنه إتمام وقت وحدان العمل محضراً في الآخرة لا دقت العمل في الدنيا - والحالية من ضمير (عملت) تقتضيه فلا وجه لها، وأجيب بأنها حال مقدرة على معنى (يوم تجد كل نفس) كذا مقدراً وداده - أي حال كونه ثابتاً في قدرتنا وداده - فالوداد وإن لم يكن مقارناً للعمل لأن كون الوداد ثابتاً في قدراته وعلى إضائه مقارناً به هذا مثل ما قيل في قوله تعالى (وبشرناه بإسحق نبياً من الصالحين)، واستترض أيضاً بأنه على تقدير الحالية من ضمير (عملت) يلزم تخصيص العمل والمقام لا يتناسب وأجيب بأنه ليس القصد التخصيص بل بيان سوء حالهم وحسرتهم ولا بأس به، وجوز أيضاً أبو القاسم أن تكون مفعولاً في (ما عملت من سوء) شرطية سواء إلى ذلك ما للشافعي - ورفع (توفى) ليس بمائع لأنه إذا كان الشرط ماضياً والجرائم مضارعاً جاز في الجزاء الرفع والجزم من غير تفرقة بين (إن) الشرطية وأسماء الشرط، واعتراض بأن رفع المضارع في الجزاء شاذ كرهه في الشرط كما نص عليه المبرد وشهد به الاسماعيل حيث لم يوجد إلا في قول زهير:

(ولئن) أنه خيل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم

فلا يمنهـل تحريج القرائة لمتفق سائر عليه حمل لا بأس، جرح الشواذ كقراءة (أيضا تكرون ابداكم موت) يرفع يدرك عليه، وأجيب أنه لا سلم الشدود، وقد ذكر أبو حنيفة أن الرضع مسموح كثير في سنن العرب حتى ادعى بعض المنزلة أنه أحسن من الجرم وبنت زهير منه قول أبي صجر:

ولا مألدى إن بان منه حبيب يقول ويخفى الصبر إلى الجارح

وقول الآخر

إن سألتوا الخير معطوه وإن حبروا في الجهد أدرك منهم ضيب إخبار
يرفع أدرك وهو مضارع وقع جواب الشرط، وقوله:

وإن بعثوا لأرأمنون اقترباه تشوف أهل العذاب المتظر

إلى غير ذلك، وفي البحر: إن ضعف تحريج الرضع على ذلك ليس بذلك ما يستولكن يمتنع أن يكون ما في
لاية جردا لم ذكر سيوريه أن البية في المرفوع تقدم ويكون إذ ذاك دليلا على الجواب لأنفس الجواب وحيث
يؤدى إلى تقدم النصير على ما هره في غير الأبواب المستندة لأن ضمير - وبه - عائداً على اسم الشرط وهو
(ما) فيصير التقدير: توذ كل نفس لو أن ينهوا بيه أمداً جيداً ما عملت من سوء - وذلك لا يجوز، ورده أسهل
بأنه لو تقرر أعني مذهبهم لا يبرم بخنوا. أيضاً لأن الجملة لا شتمها، على ضمير الشرط، وزم تحريمها، وإن كانت
متقدمة في آية ألا ترى أن الفاعل إذا اشتمل على ضمير يعود على المقعوف تمنع تقديمه عليه عند الإكثار،
وإن كان متقدماً عليه في آية، وقرأ أعدائهم وذات - وعياها برفع مع الارتداد بالاحكام وتصح الشرطية، لأن العلامة
الثاني قال: إن في "صفة كلاماً لأن الحملة على تقدير الموصولة حالاً أو عطف على (تحد)، والشرطية لا تنفع حالاً ولا
مضاهياً، الطرف لم يبق إلا عطفها على أذكر - وهو تقدير صحيح بما عني وهو كون هذا الجملة والوفاة في ذلك
اليوم ولا يحصى سوى جعلها حالاً بتقدير مبتدأ أي - وهي ما عملت من سوء - ولا يحصى ما فيه لهم أعربوا أن
الموصولة مع جملتها على الحاية ولم ينص النحاة على منع الإضافة إليها، وقال غير واحد من المتقدمين: الموصولة
أوفق بقراءة العامة وأخرى على سنن الاستقامة لانه كلام - كحكاية الحال الكائنة في ذلك اليوم - ويجب أن
يحمل على ما يبعد الوقوع ولا كذلك الشرطية على أنه تعبد الاستفان ولا عمل سوء في استيفان ذلك اليوم
وهذا لا يبق الصحة لأنها وإن لم تدل على الوقوع لا تنافي، وحديث الاستقلال يدفعه تقدير - وما كان عمات
كما في نصائره، فتدبر رادهم فذلك لا يفصلك عن اختيار الموصولة شيء (ويحذركم الله نفسه) - قبل ذكر
أولاً لدفع عن مرآة الكمار وهذا خطأ على عمر الخبر وذهب من عمل سوء مطلقاً، وجوز أن يكون معطوفاً
على (توذا) أي نهائ من ذلك اليوم ومن العمل السيئ (ويحذركم الله نفسه) بإظهار قهاريته وهو عما لا يكاد يهجو
أن يخرج الكتاب العزيز عليه، وأهون منه عطفه على (تحد) والضرف معمول - لاذكروا - أي اذكروا
ذلك اليوم واذكروا يوم يحذركم الله نفسه بإظهار كبريائه وقهاريته، وقد يقال: إنه تكرار لما سبق وإعاد
له لئلا يترك فقط بل لاهدة ما يفيد، وقوله تعالى: (وَرَأَيْتُمْ رُفُوفَ الْعِبَادِ بِرَأْسِ أَنْ تُحْدِثَهُ تَدْنَى نَفْسِ
مِنْ رَحْمَةِ الْوَسْطَةِ لَعَادَ لَاهِمَ إِذَا عَرَفُوهُ وَحَدَّثُوهُ جَرَّمْ ذَلِكَ إِلَى طَلَبِ رِضَاهُ وَاجْتِنَابِ سَخَطِهِ وَدَلَّكَ هُ
الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، أو من أن تحذره سبحانه ليس مبيهاً عن تسمى صفة الرحمة بل هو متحقق مع تحققها أيضاً

فالخلة على الأول تذييل . وعلى الثاني حال . وإلى الأول يشير كلام الحسب رضي الله تعالى عنه ، و - أ - في العباد للاستغراق وتكرار الاسم الجليل لثرية المهابة وإدخال العفة توجه الذهن إلى هذا الحكم أتم توجهه .
 ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ ذهب عامة اسكلمين إلى أن المحبة نوع من الإرادة وهي لا تتفق حقيقة إلا بالمعاني والمنافع فيستحيل تلقاها بذاته تعالى وصفاته فهي هي بمعنى إرادة أريد اختصاصه تعالى بالعباد وذلك إما من باب إطلاق المألوم وإرادة اللازم أو من باب الاستدراء لتعظيمه بأشبه إرادة العبد ذلك ورعته فيه يميز قلب المحب إلى المحبوب ميلا لا ينفك معه إلا إليه أو من باب محارز القصص أي - إن كنتم تحبون طاعة الله تعالى أو ثوابه فاتبعوني فيها أمركم به وأنهاكم عنه - كذا قيل ، وهو خلاف مذهب العارفين من أهل السنة والجماعة فاهم قالوا : المحبة تتعلق حقيقة بمدات الله تعالى وينبغي للحكام أن يحب الله سبحانه لدانته وأما محبة ثوابه بدرجة تارلة ، قال اعزاز عليه الرحمة في الأحياء : الحب عبارة عن ميل الطبع إلى الشيء الملائم فإن تأكد ذلك الميل وقوى يسمى عشقا ، والعش عبارة عن نفرة الطبع عن المؤلم المتعب هذا قوى سمي مقتا ، ولا يطرأ أن الحب مقصور على مبركات الخواص الحسب حتى يقال : إنه سبحانه لا يدرك بالخواص ولا يمتش بالخيال فلا يحب لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم سمي الصلاة - قرة عين - وجعلها أبلغ المحبوبات ، ومعلوم أنه ليس للخواص المحسب فيها حظ بل حسن سادس مطبقة أعاب والبصيرة الباطنة أقوى من البصر الظاهر والقلب أشد إدراكا من العين وحمل المعنى المدركة بالعقل أعظم من جمال الصور الظاهرة للأبصار فتكون لا محالة لمة لعلوب بآ تدركه من الآهوار الشريفة الإلهية التي تحس أن ندرتها الخواص أتم وأبلغ فيكون ميل الطبع السليم والعقل الصحيح إليه أقوى ، ولا معنى للحب إلا الميل إلى ما في إدراكه لأنه فلا ينكر إذا حب الله تعالى إلا من تعد به القصور في درجة الهائم فلم يجر إدراكه الخواص أصلا ، نعم هذا الحب يستلزم الطاعة كما قال النوراني :

تعصى الإله وأنت تظهر حبه هذا لعمري في القياس مدح

لو كان حبك صادقا لأطعته إن المحب لمن يحب مطيع

والقول : بأن المحبة تقتضي الجنسية بين المحب والمحبوب - فلا يمكن أن تتعلق بالله تعالى - ساقط من القول لأنها قد تتعلق بالأعراض بلا شبهة ولا جنسية بين العرص والجواهر ﴿ يُحِبُّكُمْ اللَّهُ ﴾ جواب الأمر وهو رأى الخليل . وأكثر المذاخر على أن مثل ذلك جواب شرط مقدور أي إن تدعوني بحبكم أي يقر بكم - رد هاس أن حاتم عن سفيان بن عيينة . وقس : يرض عنكم وغيره ذلك بالمحبة على طريق المحار المرسل أو الاستمارة أو المشاكلة ، وجعل بعضهم نسبة المحبة لله تعالى من المنشأ الذي لا يعلم تأويله إلا الله تعالى .

﴿ وَيَعْمُرْ لَكُمْ دُورَكُمْ ﴾ أي يتجاوز لكم عنها ﴿ وَاللَّهُ عَزَّوَجَلَّ ﴾ أي لم يحب إليه بطاعته وتقرب إليه بانساع به صلى الله تعالى عليه وسلم ، والخلة تذييل مقرر لما سبق مع زيادة وعد الرحمة ، ووضع الاسم الجليل مع الإضمار لما مر وللإشعار باستتباع وصف الألوهية للمنفرة والرحمة ، ودرى - تدعوني . وبحكم . وبحيكم - من حبه محبة ، ومنه قوله :

أحب - أبانروان من حب - تمره وأعلم أن الرفق بالجار أرفق

ووالله لولا تمره - ما حبيته - ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

ومناسبة الآية لما قبلها كما قال الطيبي : أنه سبحانه لما عظم ذاته وبين جلالة سلطانه بقوله جل وعلا (قل اللهم مالك الملك) الخ تعلق قلب العبد المؤمن بمولي عظيم الشأن ذي الملك والممالك والجلال والجبروت ، ثم لما نبهى المؤمنين عن موالاة أعدائه وحذر عن ذلك غاية التحذير بقوله عز قاتلاً : (لا يتحد المؤمنون الكافرين أولياء) الخ ، ونبه على استئصال تلك الموالاة بقوله عز شأنه : (إن تحفوا ما في صدوركم أو تبدوه) الآية وأكد ذلك بالوعيد الشديد زاد ذلك التعلق أقصى غاية فاستأنف قوله جل جلاله : (قل إن كنتم تحبون الله) ليشير إلى طريق الوصول إلى هذا المولى جل وعلا فكان قاتلاً يقول : أي شيء ينال حال المحبة موالاة الرب ؟ فقيل : بعد قطع موالاة أعدائنا تنال تلك الدرجة بالدرجة إلى متابعة حينئذ كل طريق سوى طريقه مسدود وكل عمل سوى ما أذن به محدود (واختلف في سبب نزولها) فقال الحسن ، وابن جريج : زعم أقوام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم يحبون الله تعالى فقالوا يا أحمد : إنا نحب ربنا فأرسل الله تعالى هذه الآية ، وروى الضحاك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه قال : « وقف النبي ﷺ على قريش في المسجد الحرام وقد نصبوا أصنامهم وعلقوا عليها يضر النمام وجعلوا في آذانها الشنوف وهم يسجدون لها قائلين يا معشر قريش لقد خالفتم ملة أبيكم إبراهيم وإسماعيل ولقد كانا على الإسلام فقالت قريش : يا أحمد إنما نعبد هذه حياء لله تعالى لتقربنا إلى الله سبحانه فأنزل الله تعالى (قل إن كنتم تحبون) الخ ، وفي رواية أبو صالح : « إن اليهود لما قالوا : نحن أبناء الله وأحباؤه أرسل هذه الآية فلما نزلت عرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليهود فأبوا أن يقبلوها » وروى محمد بن إسحق عن محمد بن جعفر بن الزبير قال : « نزلت في نصارى نجران وذلك أنهم قالوا : إنما نعظم المسيح ونعبد حياء لله تعالى ونعظمها له فأنزل الله هذه الآية ردأ عليهم » يردى أنها لما نزلت قال : عبد الله بن أبي أن محمداً يحمل طاعته كطاعة الله تعالى ويأمرنا أن نحبه كما أحب النصارى عيسى فأنزل قوله تعالى : (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول) أي في جميع الأوامر والتواهي ويدخل في ذلك الأمر السابق دخولا أولياً وإيثار الإطهار على الإختيار بطريق الالتفات لتعيين حجية الإطاعة والإشارة عليها ، وفيه إشارة إلى رد شبهة المنافق كأنه يقول : إنما أوجب الله تعالى عليكم متابعتي لا لما يقول النصارى في عيسى بل لكوني رسول الله (فَإِنْ تَوَلَّوْا) أي أعرضوا أو تعرضوا على أن تكون إحدى التابئين مخوفة فيكون حيثئذ دخلاً في حيز المقول وفي ترك ذكر احتمال الإطاعة تلويح إلى أنها غير محتلة منهم (فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ٣٢) أي لا يقربهم أو لا يرضى عنهم بل يبعدهم عن نجوار قدسه وحظائر عزه ويسخط عليهم يوم رضاه عن المؤمنين والمراد من الكافرين من تولى ولم يعر بعضهم للابتن بأن التولي عن الطاعة كفر وبأن محبة عز وجل مخصوصة بالمؤمنين لأن نفيها - عن هؤلاء الكفار المستلزم لنفيها عن سائرهم لاشتراك العلة - يقتضي الحصر في ضدهم .

(إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَآلَ إِبْرَاهِيمَ عَلَى الْعَالَمِينَ ٣٣) روى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه أن اليهود قالوا : نحن أبناء إبراهيم وإسحق ويعقوب عليهم الصلاة والسلام ونحن على دينهم فنزلت وقيل : لأن نصارى نجران لما غلوا في عيسى عليه الصلاة والسلام وجعلوا ابن الله سبحانه واتخذوه إلهاً نزلت ردأ عليهم وإعلاماً لهم بأنه من ذرية البشر المستقلين في الأطوار المستحيلة على الإله وهذا وجه مناسب الآية لما قبلها .

وقال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى في وجه المناسبة: إنه سبحانه له بين (إبن الدين عند الله الاسلام) وإن
اختلاف أهل الكتابين فيه إنما هو لتبني واحسد وألهموز برصواته ومنفردته ودرجته منوط بتابع
الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم شرع في تحفيق سانه وأنه من أهل بيت النبوة القدمة فبدأ ببيان جلالة أقدار
الرسول عليهم الصلاة والسلام وأتبعه ذكر مدأ عيسى وأمه وكيف دعوته الناس إلى الإيمان تحقيقاً للحق وإطلالاً
لما عليه أهل الكتابين من الإفراط والتفريط في شأنهما ثم بين حاجتهم في إبراهيم وأدعائهم الاتية إلى طاه
وبره ساحتها العلية عنهم عبه من اليهودية والنصرانية ثم نص على أن جميع الرسد دعاه إلى عبادة الله تعالى وتوحيده
وأن أمهم قاطبة مأمورون بالآيمان بمن جاءهم من رسول مصدق لما معهم تحفيقاً لوجوب الإيمان بالرسول
صلى الله تعالى عليه وسلم ونعم الطاعة له حسناً بأن قصصه انتهى - وهو وجه وجهه - •

و بدأ بآدم عليه الصلاة والسلام لأنه أول منوع وثمة بنو سحنه الصلاة والسلام لأنه آدم الأصغر والاب
الثاني وليس أحد عبي وجه السلطة إلا من نسله نقوله سبحانه - (وجعلنا ذريته هم الباقين) وذكر آل إبراهيم
لأنهم غيب المعترفين باصطفايتهم في الآيمان بنوة واسطة قلاتهم واستمالتهم نحو الاعتراف باصطفايته بواسطة
كونه من رمرتهم وذكر آل عمران مع اندراجهم في آل الأول لاظهر مرید الاعشاء بأمر عيسى عليه
الصلاة والسلام لكمال رسوخ الاختلاف في شأنه وهذا هو الداعي إلى إضافة آل في الاحير برصون الارلين
ووبن المراد بالآل في الموضعين عيسى انفس أي اصطفي آدم ونوحا وإبراهيم وعمران وذكر آل فيهما اعتناء
بتشابههما وليس بشئ ، والمراد بآل إبراهيم كما قال مقاتل: إسحق ويعقوب والاسباط ، وروى عن
ابن عرس والحسن رضى الله تعالى عنهم أنهم من كان على دينه كال محمد ﷺ في أحد الاطلاقات ،
و المراد بآل عمران عيسى عليه الصلاة والسلام ومنه مريم بنت عمران بن مائان من ولد سليمان بن داود
عليهما السلام قاله الحسن ووهب ، وقيل: المراد بهم موسى وهرون عليهما السلام ، ف عمران حيث هو عمران
ابن يهر أو موسى قاله مقاتل - وبين العمرانين ألف وثمانمائة سنة - والظاهر هو القول لاول - لأن السودة
تسمى آل عمران ولم تشرح قصة عيسى ومريم في سورة البسط من شرحها في هذه السودة ، وأما موسى -
وهرون فلم يذكر من قصصهما فيها صرف فدل ذلك على أن عمران المذكور هو أبو مريم ، وأيضاً
يرجح كون المراد به أبو مريم أن الله تعالى ذكر اصطفايته بعد ونص عليه وأنه قد سبحانه : (إذ قلت امراء
عمران) الخ ، والظاهر أنه شرح لتكفيه الاصطفاة المشار إليه بقوله تعالى : (وآل عمران) فيكون من
قبيل تكرار الاسم في جملتين فيسوق ابدن إلى أن شأني هو الاول نحو أكرم ريداً إن ريداً رجل فاضل ،
وإذا كان المراد بالثاني غير الاول كان في ذلك إلباس على السامع ، وترجيح القول الاخير بأن موسى يقرب
في اهم في الذكر لس في القوة - فترجح الاول كما لا يخفى ، والاصطفاة الاختيار ، وأصله أحد صفوة النبي
بالاستصفاء ، ولتضمنه معنى لتفصيل عدى على المراد - بعالمين أهل زمان كل واحد منهم أي اصطفي كل
واحد منهم على عالمي زمانه ، ويدخل الملك في ذلك - والتأويل خلاف الاصل •

ومن ما استد بعضهم بالآية على أفضلية الأنبياء على الملائكة ، ووجه الاصطفاة في جميع الرسل أنه
سبحانه خصهم بالنفوس القدسية وما يليق بها من المنكات الروحانية والكمالات الجسمانية حتى أهم امتازوا
بما قيل ، على سائر الخلق خلقاً وخفياً وجعلوا حرائر أسرار الله تعالى ومظهر أسمائه وصفاته وعن تجبه الخاص

من عباده ومهبط وحيه ومبلغ أمره وبهيه ، وهذا ظاهر في المصطفين المذكورين في الآية من الرسل ، وأما
مرسم لها الحفظ الاوفر من بعض ذلك ، وقيل : اصطفى آدم بأن خلقه بيديه وعلقه الاسماء وأسجد له الملائكة
وأسكنه جواره ، واصطفى نوحاً بأنه أول رسول بعث بتحريم البهات ، والاخوات ، والعمات ، والحالات
وسائر ذوى المغارم وأنه أب الناس بعد آدم وباستجابة دعوته في حق الكفرة والمؤمنين ، واصطفى آل إبراهيم
لأن جعل فيهم السور والكتاب ، ويكفيهم غزراً أن سيد الأصفياء منهم ، واصطفى عيسى وأمه بأن جعلهما آية للعالمين .
وانت أريد بآل عمران موسى وهرون فوجه اصطفاؤه موسى عليه الصلاة والسلام تكليم الله تعالى
إياه وكتابة التوراة له بيده ، ووجه اصطفاؤه هرون جده وزيراً لآله . وأما اصطفاؤه إبراهيم عليه الصلاة
والسلام فهو بطريق الاولى وعدم التصريح به الايضاح ما لقي عنه لئلا يشبهة أمره بالخلة وكونه شيخ
الانبياء وقدوة المرسلين ، وأما اصطفاؤه نبياً صلى الله تعالى عليه وسلم فيعهم من دخوله في آل إبراهيم كما أشرنا
إليه وينضم اليه أن سياق هذا الحديث لاجله كما يدل عليه بيان وجه المناسبة في كلام شيخ الاسلام ، وروى عن أئمة
أهل البيت أنهم يقرءون - وآل محمد على العالمين - وعلى ذلك لا سؤال ، ومن الناس من قال : المراد بآل إبراهيم
محمد صلى الله تعالى عليه وسلم جعل كأنه كل الآل مبالغة في مدحه ، وفيه أن نبينا وإن كان في نفس الأمر
بمركزه لا نبياء كلهم فضلاً عن آل إبراهيم فخط إلا أن هذه الإرادة هنا بعيدة ، ويشبه ذلك في البعد بل يزيد
عليه ما ذكره بعضهم في الآية أنه لما أمرهم بمناجاة صلى الله تعالى عليه وسلم وإطاعته ، وجعل إطاعته ومناجاة
سيداً لمحبة الله تعالى لإمام وعدم إطاعته سبباً لسطط الله تعالى عليهم وسبب محبة عنهم أكد ذلك بتعظيمه
بما هو عادة الله تعالى من اصطفاؤه أنبيائه على مخالفتهم وقمعهم وتذليلهم وإعدهم لهم تحويلاً لمؤلاهم المتمردين
عن مناصبته صلى الله تعالى عليه وسلم فذكر اصطفاؤه آدم على العالم الأعلى فإنه رجحه على سائر الملائكة وجعلهم
ساجدين له وجعل الشيطان في لئنة لتمرده ، واصطفاؤه نوح على العالم مع نهاية كثرتهم فأهلكهم بالطوفان وحفظ
نوحاً وأتباعه ، واصطفاؤه آل إبراهيم على العالم مع أن العالم كانوا ثافرين لجمال دينهم شائناً وظل مخالفتهم ، واصطفاؤه
موسى وهرون على العالم لجمال السحرة مع كثرتهم معلومين لها وفرعون مع عظمتهم وعلية جنوده مغلوباً وأهلكهم .
ولما خص آدم بالذكر وبوحا والآلين ، ولم يذكر إبراهيم ونبياً صلى الله تعالى عليهم وسلم إذا إبراهيم لم يعلب ،
وهذا الكلام لبيان أن نبياً صلى الله تعالى عليه وسلم سيقتب - وليس المراد الاصطفاؤه بالسوة حتى يحصى وجه
التخصيص - وهذا ظهر صعب الاستدلال به على فضلهم على الملائكة انتهى .

وقه أن المنادر من الاصطفاؤه الاجتهاد والاختيار لا البصر على الاعطاء على أن المقام بمراحل عن هذا الخلل ،
وقد أخرج ابن عساکر وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه فسر الاصطفاؤه هنا بالاختيار لا بالسوة
ومثله فيما أخرجه ابن جرير عن الحسن - وأيضاً حمل آل عمران على موسى وهرون بما لا ينفق اليه الدهن
كما علت ، وكان القائل لما لم ينسره له إحراء الاصطفاؤه بالمعنى الذي أراده في عسى عليه الصلاة والسلام وأمه
اضطر إلى الحمل على خلاف الظاهر ، وأنت تعلم أن الآية غنية عن التلويح في مثل هذه المضائق .

(ذرية بعضها من بعض) نصب على البدلية من الآلين أو الحالية منهما ، وقيل : بدل من (روح) وما
بعده ، وجوز أن يكون بدلاً من (آدم) أو (ما) عطفاً عليه ، يورده أبو القاسم أن آدم ليس بذرية ، وأجيب بأنه
مبنى على ما صرح به المصنف وغيره من أن الذرية تطلق على الآباء والأبناء ، لأنه من الذرية بمعنى الخلق ، والآب

دنى منه الولد ، وولد دنى من الأب إلا أن المصادر من الذرية العسل - وقد تقدم الكلام عليه - والمعنى أنهم ذرية واحدة منشعة ببعض من البعض في النسب كما يبيح عنه التعمير لكونهم ذرية ، وروى عن أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه - وجماله الجاني - وأخرج عبد بن حميد عن قتادة قال : (بعضها من بعض) في التيه والعمل والاحلاص والوحيد ، و (من) على لأو ابتدائية والاستمالة تقريبيه وعلى الثاني اتصاله والاستمالة رهاية. وقيل هي اتصالية هما ﴿وَلَهُ تَبَعٌ عَلَى أَقْوَالِ الْعِبَادِ﴾ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ بأفعالهم ومانكته صدورهم ويصص من ب. مريم ، واخوة تدبيل مقرر لخصهون ما قبلها ﴿إِذْ قَالَتُ امْرَأَتُ عِمْرَانُ﴾ تقرير الاصطفاة وبيان لبعيته ، واظرف في حيز نصب على المذولية بعمل محذوف أى اذكر لهم وقت قولهم ، وقيل : هو منصوب على الظرفية ، فقه ، وهو (سميع عليم) على سبيل التنازع أو - اسميع - ولا يضر الفصل بينهما بالاجتنى شوسهم في الظروف ، وقيل : هو ظرف للمعنى الاصطفاة المذكور عليه - فاصطفي - المذكور كأنه قيل - واصطفي آل عمران (إذ قالت) الخ فكان من عطف بجز على الجمل لا المفردات على المفردات لبرم كون اصطفاة الكل في ذلك الوقت ، و (امرأة عمران) هي حنة بنت فاقودا - كما رواه إسحق ابن بشر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه - وأخاكم عن أبي هريرة - وهي جدة عيسى عليه الصلاة والسلام وكان لها أخت اسمها إشباع تزوجها زكريا عليه الصلاة والسلام - هي أم يحيى - فبقي ابن بنت خاله يحيى - كما ذكر ذلك غير واحد من الصحابة - ويشكل عليه ما أخرجه الشيخان في حديث المعراج من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : «إِذَا بَانِي الْحَالَةِ عَسَى أَنْ يَمُوتَ» ويحيى بن زكريا ، وأجاب صاحب التفرير بأن الحديث يخرج على الجواز فإنه كثير ما يطلق الرجل اسم الحالة على بنت خاله لكرامتها عليه ، وانرض أن يسميها عيسى الصلاة والسلام هذه الجهة من القرابة وهي جهة الخولة ، وقيل : كانت إشباع أخت حنة من الأم وأخت مريم من الأب على أن عمران نكح أولا أم حنة فولدت له إشباع ثم نكح حنة بناء على حل نكاح الرائب في شريعتهم فولدت مريم فكانت إشباع أخت مريم من الأب وخالتها من الأم لأنها أخت حنة من الأم ، وفيه أنه مخالف لما ذكره يحيى السفة من أن إشباع وحنة بنت فاقودا على أنه بعيد لعدم الرواية في الأمرين .

أخرج ابن عساکر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما أن حنة امرأة عمران كانت حست عن الولد واهيض فينا هي ذات يوم في ظل شجرة إذ نظرت إلى طير يزق فرحاً له فتعركت معها للولد فدعت الله تعالى أن يهب لها ذكراً فحاضت من ساعتها فلما ظهرت أمها زوجها فلما أيقنت بالولد قالت : لئن لم يأتني الله تعالى ووصعت مافي بطني لأحملته محرراً ولم يكن يحرق ذلك الزمان إلا العبدان فقال لها زوجها : أرايت إن كان مافي بطنك أنثى - والأشئ عورة - فكيف تصنعين ؟ فاعتنت لذلك فعالت عند ذلك :

﴿رَبِّ إِنِّي نَدَدْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي﴾ وهذا في الحقيقة استدعاء للولد الذكر لعدم قول الانثى فيكون المعنى - رب إني نذرت لك ما في بطني فأجعله ذكراً على حد اعتق عبدك عني - وجملة بعض الآية تأجيلاً لنذرهما وإخراجاً لبعض صورة التعليق إلى هيئة التجهيز واللام من (لك) لتعجيل ، والمراد لخدمة يتك والمحرر من لا يعمل الدنيا ولا يتزوج ويتفرغ لعمل الآخرة وبعد الله تعالى ويكون في خدمة الكعبة - قاله ابن عباس

رعى الله تعالى عنهما - وقال مجاهد : المحرر الخادم للخدمة ، وفي رواية عنه الخالص الذي لا يتخالطه شيء من أمر الدنيا ، وفي محمد بن جعفر بن الزبير : أرايت عتقاً حالاً لظاعتك لأصرك في حر نحي ، وعلى كل فهو من الحرية وهي صواب - أن لا يحصر عليه حكم السي وأل لا تملكه الا حلاق ائمة والردائش الدنيوية .

وانصاه على تخاية من (م) والله من فيه (موت) وقيل من الضمير نسي في الجرد والمجرد ، والدامل فيه حينئذ الاستمرار - ولا يحصى رجحان الوجه الاول - ولحل إما معبراً أو مصاحبة ، وجوز أبو حيان أن يصب على المصدر أي - محروماً - لانه معنى السر ، وما كيد خلة للأيان ، وفور الرعية في مصوم ولو هدم الجار والمجور (كمال الاعتناء والتعمير عن الولد بما لإمام أمره وفصوده عن درحة العلاء ، والله لي - أحد الشيء على وجه الرصد وأصله المعاملة بالحرية - وتقبل - هاعني اقل - إِيَّاكَ أَنْتَ السَّيِّعُ لِشَأْنِ الْمَسْمُوعَاتِ فَلَسَمَّ دَعَايَ

فِي الْقَدِيمِ ٣٥ هـ ، كان ويكون فتعلم باني وهو تامل لا استعلاء تقول من حيث ان عنه تعالى نصحه فيها وإخلاصه مستدع لذلك تفصلاً وإحساناً ، وتأكيداً لانه من قوة بهيها مصوم ، وقصر صمى السمع والعلم عنه تعالى لحرصه على انحصار دعائها وانقطاع حيل رجائها عما عداها ، بحاله بالكلية مائلة في الصراعة والافتان - قاله شيخ الاسلام - وتقديم صفة السمع لان متعلقاتها وإن كانت عدة متحدة بالأهملت كمنعقات صفة العلم في التاكيد (فَلَيْسَ وَصْنُهَا) تصدير - ما - وغافل ، كالم أن مدولها مؤث جازله بأيت الصمير العائد

إليه ورد كان ثابت مدك أي وأما ساءت في قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُ أُتَيْتُ بِهِ) ليس باعتبار العلم بـ دعير أن على صمير ونعم من مذكر ومؤث هما عارقتن عن مدلول واحد جازله بالتدكير والتأنيث نحو الكلام يسمى جملة ، و (أتى) حال عبرته الخبر فأتى العائد إلى (ما) نظراً إلى حال من غير أن يعتبر فيه معنى الاوثنة بـ نيرم القفو أو باعتبار أنه قبل ، مؤث لفظي يصاح للمذكر والمؤث - بالنفس ، والحيلة - والتسمية - فلا يشكل التأنيث ولا ياعو (أتى) بل هي صامية - كذا قيل - ولا يعلو عن صر ، فالحق أن الضمير ما - في بطن - وتأنيث في الاول لما أن المقام يستدعي ظهور ثبوته واعتباره في حيز الشرط ، بدعيه يربط جواب (ما) لا على وضع والدعاء ، والتأنيث في الثاني للمساواة إلى عرص مادمها من خيبة الرجاء وانقطاع حيل الامل ، و (أتى) حال مؤكدة من الضمير أو بدل منه وليس الغرض من هذا الكلام الإحار لانه إما للمائدة أو للارم ، وعلم أنه تعالى يحيط بهما بل لمجرد التحسرو وتحزن ، وقد قال الامم المازوني : إنه قد ورد الخبر صوره لأعراض سوى لاحار كافي قوله .

فَوَيْحِي هُمْ قَتَلُوا أَمِيرَ أَحْمَرَ فَإِذَا رَمَيْتَ (يَصِيصِي سَهْمِي)

فان هذا الكلام تحزن وتفجع وليس ياخذ ، وحاصل المعنى ما على ما قرر - فلما وضعت مدناً سمحت إلى مولاهما وتفجعت إذ غلب عليها رسالها - وعلى هذا الاشكال أصلاً في التأنيث - ولا في الجراء نفسه - ولا في رتبته على الشرط ، وما قيل : إنه يحتمل أن يكون فائدة هذا الكلام - التحقير للمحرر استحضاراً للقول لانه من مواضع تتعالى رتبة الله سبحانه - فستحسر من القول قلت إلى ما ذكرنا ، والتأكيد هنا قيل للرد على اعتقادها الباطل وبما أنه يعود إلى الاعساء والمبالغة في التحسرو الذي قصدته وارتمى إلى أنه صادر عن قلب كبير وفواد

بقيد الحرمان أسير ﴿ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا رَضَعْتَ ﴾ ليس المراد الرد عليها في إخبارها بما هو سبحانه أعلم به كما يترامى من السياق بل الجملة اعتراضية سبقت لتعظيم المولود الذي وصفته وتعظيم شأنه والتجهيل لما يقدره سوى الله أعلم بالشيء الذي وصفته وما علق به من عظام الأمور ودقائق الأسرار وأوضح الآيات ، وهي عاقلة عن ذلك كله ، و (ما) على هذا عبارة عن الموضوع ، قبل : والأتان هادون مع - يلائم التجهيل فاما كثيراً ما يؤتى بها لما يجعل به وجهها عبارة عن الواضحة - أي والله تعالى أعلم بشأن أم مريم حين تحسرها وتحزنها من توم خيبة رجاءها وأنها ليست من الولي إلى الله تعالى في شيء إذ لها مرتبة عظمى وتحريها تحريراً لا يوجد منه - مما لا وجه له وجزالة التنظيم تأباه ، وقرأ ابن عباس رضي الله تعالى عنها (بما وصفت) على خطاب الله تعالى لها ، والمراد به تعظيم شأن الموضوع أيضاً أي إنك لا تعلمين قدر ما وصفت وما أودع الله تعالى فيه . وقرأ ابن عامر . وأبو بكر عن عاصم . ويعقوب (بما وصفت) على أم من كلامها قالته اعتذاراً إلى الله تعالى حيث وصفت مولوداً لا يصلح للفرص ، أو تسلية لنفسها أي ولعل الله تعالى في ذلك سرّاً وحكمة - ولعل هذه الأنثى خير من الذكر فالجملة حينئذ لتق العلم لا التجهيل لأن العبد يطر إلى ظاهر الحال ولا يقف على ما في حلاله من الأسرار ، وحمل قراءة ابن عباس رضي الله تعالى عنها على هذا المعنى يجعل الخطاب منها لنفسها في غاية البعد ، ووضع الظاهر موضع ضمير الخطاب إظهاراً لعانة الاجلال ولأن الذكر كالأنثى في اعتراض آخر مبين لما اشتمل عليه الاول من التعظيم وليس بياناً لمنطوقه حتى يلحق بعطف الياء المتع في العطف . واللام في الذكر والأنثى للعهد ، أما التي في الأنثى فليسبق ذكرها صريحاً في قوله سبحانه حكاية : (إني وصفتها أنثى) وأما التي في الذكر فلفظها : (إني بذرت) الخ إذ هو الذي طلبته والتحرير لا يكون إلا للذكر وتسمى هذا العهد التفديري - وهو غير الدهي لأن قولها : (ما يبطئ) صالح للصفتين ، وقولها : (محرراً) فمن لأن يكون ذكراً فأشير إلى ما في البطن حسب رجائها ، وجوز أن تكون الجملة من قولها فيكون مرادها في جملة الذكر للأنثى ، فاللام للجنس - كما هو الظاهر - لأنه لم يقصد خصوص ذكر وأنثى بل إن المراد أن هذا الجنس ليس كهنا الجنس ، وأورد عليه أن قياس كون ذلك من قولها أن يكون وليست الأنثى كالأذكر فإن مقصودها تنقيص الأنثى بالنسبة إلى الذكر والعادة في مثله أن ينفي عن الناقص شبهه الكامل لا العكس ، وأجيب بأنه جار على ما هو العادة في مثله أيضاً لأن مراد أم مريم ليس تنقيص الذكر على الأنثى بل العكس تعظيماً لمطية الله تعالى على مطلوبها أي وليس الذكر الذي هو مطلوب كالأنثى التي رهبها الله تعالى لى عبداً منها بأن ما يعمله الرب حير بما يريد العبد - وفيه نظر - أما أولاً فلا للام في الذكر والأنثى على هذا يكون للعهد وهو خلاف الظاهر الذي ذهب إليه أكثر المفسرين ، وأما ثانياً فلا لأنه يناق التحسر والتعزن المستمد من قولها : (رب إني وضعنها أنثى) فإن تحزنها ذلك إيماناً وترجيحاً بالذكر على الأنثى ، والمفهوم من هذا الجواب ترجيحها الأنثى على الذكر اللهم إلا أن يحمل قولها ذلك على تسلية نفسها بعد ما تحزنت على هبة الأنثى بدل الذكر الذي كانت طلبته إلا أنه تنفي عناملة الظاهر على ما هي ، فالاولى في الجواب عدم الخروج عما هو الظاهر والبحث فيما اقتضته المادة فقد قال في الاتصاف بعد نقل الامراد وذكر القاعدة : وقد وجدت الامر في ذلك مختلفاً فلم يثبت لي تعين ما قاره ألا ترى الله قوله تعالى (لست كأحد من النساء) فنفى عن الكامل شبه الناقص لأن الكمال لا زواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثابت بالنسبة إلى عموم النساء - وعلى ذلك جانب عبارة امراء عمران - ومنه أيضاً (أفن يحاق كمن لا يخلق) انتهى .

وتعلم الكلام في هذا المقام ما ذكره بعض المحققين أنه إذا دخل نفي بلا، أو غيرها، أو ما في معناه على تشبيه مصرح بأركانه، أو بعضها المحتمل معنيين تفضيل المشبه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه بكذا لأن وجه الشبه فيه أول وأقوى - كقولك ليس زيد حكيم في الجود ويحتمل عكسه بأن يكون المعنى أنه لا يشبه به لعدم المسافة بينهما كقول العرب - ماء ولا كصدا، ومرعى ولا كالسعدان - ونفي ولا كالك - وقوله :

• طرف الخيال ولا ظلية مدح • ووقع في شروح المقامات وغيرها أن العرب لم تستعمل النفي بلا على هذا الوجه إلا للمعنى الثاني وأن استعماله لتفضيل المشبه من كلام المولدين حتى اعترضوا على قول الحريري في قوله : غدت ولا اغتداء للغراب • وعيب قول صاحب النوبخ في حطته : نال حظاً من الاشتهار ولا اشتها الشمس نصف النهار بمعنى الاعتراض على هذا ، ولعله ليس بلازم فأشار إليه صاحب الانصاف بما أورد من الآيات ، وما أوردته العالي من خلافه أيضاً في كتابه المنتخب - فلان حسن ولا القمر وجواد ولا المطر - على أنه لو سلم ما ذكره فالمعنى لا حجر فيها على أن ما ورد في النفي بلا المعارضة بين الطرفين لأن كل نفي انتهى ، وهو يقال : من نفائس المعاني التي ينبغي حفظها - وقوله تعالى : **هَؤُلَاءِ سَمِيحَاتٌ مَّرِيَمَ** عطف على (إني وضعتها أمي) المتصوبة المحل على المفعولية للقول - وما بينهما - فاعلمت اعتراض بمحبتين غير محبتين الثانية من تنمة الأولى معنى على ما بين - ولهذا أجراه البعض مجرى الاعتراض في الاعتراض بجملة نظير قوله تعالى : **(إِنَّهُ لَفَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ)** واعتراض بأنه كيف يجوز الاعتراض بين كلامي أم مريم ، وكلام متكلم لا يجوز أن يكون معترضاً بين كلامي متكلم آخر ، وأجيب بأن كلام أم مريم من كلام الله تعالى نقلاً عن أم مريم ولا بد أن يكون كلامه تعالى اعتراضاً بين كلاميها اللذين هما من كلام الله تعالى نقلاً عنها ، هنا على تقدير أن لا تكون تلك الجملتان من كلام أم مريم أما إذا كانتا من كلامها بناءً على ما سبق من القراءة والاحتمال فلا اعتراض •

قيل : والغرض من عرض التسمية على (كلام الغروب) التقرب إليه تعالى واستدعاء العصمة لها فإن (مريم) في لغتهم بمعنى العابد - ولا يعني بعده - إذ مجرد ذكر تسميتها مريم لا يكاد يكون مقرباً لها إليه تعالى لأن التقرب إليه تعالى إنما يكون بسبب العبادة - ومجرد عرض التسمية ليس بمادة - فكيف يكون مقرباً اللهم إلا أن يقال : إن التقرب إلى الله تعالى بحبها للعبادة الذي أشعر به تسميتها بأنها عابدة ، أو اعتقاد أن الله تعالى مستعاذ بحجر من يستعذ به عما يحاط به • واعتراض بأن هذا لا يدفع الشبهة بل هي باقية أيضاً لأن المقرب حينئذ ما في القلب من الحب والاعتقاد لا عرض ذلك على من لا يخفى عليه غافية ، والأولى أن يقال : إن الغرض من ذلك إظهار أنها غير راجعة عن نيتها وإن كان ملوحته شيء وأنها وإن لم تكن خليفة بسدانة بيت المقدس فتمكن من العبادات فهو استقلالها بالتسمية لتكون أيتها قد مات وأما حاملها فتقديم المستند إليه التحصيل بمعنى التسمية مني لا بإشارتي فيها أبرها ، قيل : وفي ذلك تعريض يتضمن استعظاماً له تعالى وجلاليتها شفيهاً لها ، والقول : بأن فائدة عرض تسميتها التحسر والتعزن أيضاً أي إني سميتها لا أبرها لعدم احتفالها بها والتفاتها إليها لكرامة الرجال في العال بالبات فع أنه خلاف ما دل عليه أكثر الآثار ونطق به غالب الأخيار من موت أيها وهي حرة بحري ما ينبغي أن تنزه عنه ساحة الرجل الصالح همران لا ينبغي ، وقد تقدم الكلام في (مريم) وزنا ومعنى ، وقد اختار بعض المتأخرين أنها مصرية مارية بمعنى - جارية - ويقرب أن يكون القول المعول عليه ، واستدل الآية على جواز تسمية الأطفال يوم الولادة لا يوم السابع لأن الظاهر أنها إنما قالت ذلك يائس الوضع ، واستدل بتغاير المفعولين على

تعاير الاسم والمسمى . وقد تقدم لبحث فيه (رَأَى أَعْبَدَهَا لَكَ) عطف على (إِي سَمِيهَا) وأى هنا خبر إن فعلاً مضارعاً ، لالة على طلبها استمرار الاستعادة دون انقطاعها وهذا بخلاف (وَضَعْنَاهَا وَسَمِيْنَاهَا) حدث أتى بالخبرين ماضيين لانقطاعهما وقدم المعاذ به على المعصوف الآخر اهتماماً به ، ومعنى (أَعْبَدَهَا لَكَ) أممها وأجبرها بمطقتك ، وأصل العود كقول الرغب : **الالتجاء** إلى أمير والتعلق به يقال : عاذ فلان فلان إذا استجار به ، ومنه أحدث العودة وهي القيمة والرفية : وقرأ أبو جعفر : **وَبَصَحَ** إِي - غنح ياء الحكيم وكذا في سائر المواضع التي بعد الداء ألف مضمومة إلا في موضعين (مَهْدَى أَوْف) و (آوَى أَمْرَع) **وَدَرَيْتَهَا** عطف على الضمير المنصوب ، وفي تنصبص على إعادتها وإعادة ذواتها ، إلى طاب ثنائها حتى تكبر ، وطلب للناسل منها هذا إذا أريد بالإعادة (**مَنْ الشَّيْطَانُ الرَّجِيمُ**) أى المطرود ، وأصل الرحم الرمي بالحجارة الحفظ من إغوائه الموقع في الخطايا لانه إما يكون بعد اللوح إذا لا تكليف قبله ، وأما إذا أريد منها الحفظ منه مطلقاً فيفهم طلب الأمرين من الأمر الأخير ، ويؤيد هذا ما أخرجه الشرحان من حديث أن هريرة رضى الله تعالى عنه قال : **« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مِمَّنْ مَوْلُودٌ يُولَدُ لِي وَالشَّيْطَانُ يُمَسِّحُ بِمَسْحِهِ يُولَدُ فَنَسْتَهْلِكُ مِنْ مَسْهِ صَارِخاً إِلَى مَرِيَمَ وَابْنَيْهَا »** وفي بعض طرقه أنه ضرب بيده وبينها حجاب وأن الشيطان أراد أن يطعن بإصبعه فوقعت الطلقة في الحجاب ، وفي رواية إسحق بن بشر عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : **« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : كُلُّ وَلَدٍ آدَمُ يَبَالُ مِنْهُ الشَّيْطَانُ لَطْعَمَهُ حِينَ يَقَعُ بِالْأَرْضِ بِإِصْبَعِهِ وَهَذَا يَسْتَهْلِكُ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ مَرِيَمَ وَابْنَيْهَا فَإِنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَى بَيْتِهَا »** وطعن القاضي عبد الجبار : **بِصَعِّ فِكْرِهِ** في هذه الأخبار بأنها حرم واحد على خلاف الأدليل ، وذلك أن الشيطان إما يدعو إلى الشر من له تمييز ولا له لو تمكن من هذا الفعل لجاز أن يهلك الصالحين ، وأيضا لم حص عيسى وأمه دون سائر الأنبياء ، وأنه لو وجد المس أو النخس لدام أثره ولبس فليس ، والزحشرى وعم أن المعنى على تقدير الصحة أن كل مولود يطعم الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها فانهما كانا معصومين ، وكذلك كل من كان في صميمهما كقوله تعالى (**لَا عَورِيَهُمْ أَجْمَعِينَ**) لإعادك منهم المخلصين) واستهلاله صارخاً من مسه تحييل وتصور لطعمه فيه كأنه يمسه ويضرب يده عليه ونحوه من التحيل قول ابن الرومي :

لَمَا تَوَدَّنَ الدِّيَابَةُ مِنْ صُرُوفِهِ - يَكُونُ نَكَاهُ لَطْعَمَ سَاعَةِ يُولَدُ -

وأما حقيقة النخس والمس في نوم أهل الحشو فكلا ولو سلط إبليس على الناس بنخسهم لامتلات الدنيا صراحاً وعباطاً مما يبلون به من نخسه انتهى .

ولا يعمى أن الأخبار في هذا آيات كثيرة وأكثرها مدون في الصحاح والأمر لا امتنع فيه ، وقد أخبر به الصدوق عليه الصلاة والسلام فليتنق بالقبول والتحليل الذي ركن إليه الرعشرى ليس بشئ لأن المس باليد ربما يصلح لذلك أما الاستهلال صراحاً فلا على أن أكثر الروايات لا تجري فيها مثل ذلك بقوله لا امتلات الدنيا عباطاً قلنا : هي مليئة فاما من مولود إلا يصرخ ولا يازم من تمكنه من تلك النخسة تمككه بها في جميع الاوقات كيف وفي الصحيح : **« لَوْ لَا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ يَحْفَظُونَ نَكْمَ لَا حَتَّوْشَتُمْ لَشَيْطَانِينَ فِي مَحْتَوْشِ الذَّنْبِ الْعَمَلِ »** وفي رواية : **« لَا تَخْطَفُكُمْ الْجِنَّ »** وفي قوله تعالى (**لَهُ مَعْقَاتُ مِنْ يَدَيْهِ**) في أحد الوجوه به ، وبهذا يتدم أيضاً قول القاضي :

من أنه لو تمكن من هذا العمل لجاز أن يهلك الصالحين ويقتل الأبرار وحصوله أيضا ليس أمراً ضرورياً للنس ولا للنفس والحصر باعتبار الأغلب والاقتضار على عيسى عليه السلام وأمه إيماناً باستحادة دعاء امرأة عمران على أم وجه ليتوجه أرباب الحاج إلى الله تعالى شرارهم، أو بقدر له ما يخصه، وعلى التقديرين يخرج النسي صلى الله تعالى عليه وسلم من العموم فلا يلزم تفضيل عيسى عليه الصلاة والسلام في هذا المعنى، وبؤيده خروج المتكلم من عموم كلامه، وقد قال به جمع ويشهد له ما روى الحلال في البهجة السنية عن عكرمة قال لما ولد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أشرق في الأرض نوراً فقال إيسى لقد ولد الليلة ولد يمسد عليا أمره فقالت له جنوده . لو ذهبت إليه فجاهد فركهه جبريل عليه السلام فوضع بعد هذا أول من نجاه أمام على عمومهم والقول بأنه لا بعد احتصاص عيسى وأمه هذه القضية دون الأبناء عليهم السلام ولا يلزم منه فصله عنهم عليهم السلام إذ قد يوجد في الفاصل ما لا يوجد في الأفضل، وعلى كلا الأمرين الفاضل والمفضول لا إشكال في الإخبار من تلك الحثيثة، نعم قد يشكل على ظاهرها أن إعادة أم مريم كانت بعد الوضع فلا يصح حملها على الإعادة من المس الذي يكون حين الولادة، وأحيب أن المس ليس إلا لا انفصال وهو الوضع ومعه الإعادة، غاية أنه غير عه بالخضارح كما أشرنا إليه لقصد الاستمرار فليأمل. والعجب من بعض أهل السنة كيف يقع المعتزلة في تأويل مثل هذه الأحاديث الصحيحة ليجرد الميل إلى ترهات الفلاسفة مع أن إقامتها على ظاهرها لا البرق لهم شرباً ولا يضيق عليهم سرأه نسأل الله تعالى أن يوفقنا لمراعيه ويحمل مستقبل حالنا خير أم ماضيه ﴿تَقَبَّلَهَا﴾ أي رضى عيسى في النذر مكان الذكر فيه تشبيه الذكر بالهدية ورضوان الله تعالى بالقبول ﴿وَبِهَا﴾ أي رضى عيسى من المخرج لها إلى عالمها اللاتق بها، وقيل: الضمير لامرأة عمران بدليل أنها التي خاطبت ومادت بقول (رب اني رضى عنها) المخرج والاول أول ﴿بِقَبُولِ حَسَنَ﴾ الب. منها في - كتبت بالقلم - و - القبول - يقبل به الشيء - كالسوط والدود - ما يسهط به ويلد أي تقبلها بوجه حسن تقبل به استأثر وهو اختصاصه سبحانه بإياها بإقامتها مقام الذكر في النذر ولم يقبل قبلها شيء، أو تسلمها من أمها عقب الولادة قبل أن تنشأ وتضام للسدانة والخدمة .

ودروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما أنه قال: لما وضعتها خشيت حة أن لا نقل الأنثى بحرة فلفتها في الحرقة ووضعتها في بيت المقدس عند القراء فتسلم القراء عليها - لأنها كانت بنت إمامهم - أيهم يأخذها لذكرا وهو رأس الإخبار: أنا آخذها وأنا أحقهم بها لأن خالتها عندي، فقالت للقراء: وإني كنت تسام عليها من خرج سهمه فهو أحق بها فدعوا ألقامهم التي يكتبون بها الوحي وجمعوه في موضع ثم غصوها، وقالوا كريا حص من العلمان الذين لم يبلغوا الحلم من في بيت المقدس: أدخل يدك وأخرج فأدخل يده وأخرج قلم ذكرا وقالوا: لا رضى وليس تلقى الألقام في الماء فمن خرج قلبه في جريه الماء ثم ارتفع فهو يكملها فالتقوا ألقامهم في نهر الأردن فارتفع قلم ذكرا في جري الماء فقالوا: فترج الثالثة فمن جرى قلبه مع الماء فهو يكملها فالتقوا ألقامهم فجرى قلم ذكرا مع الماء وارتفعت ألقامهم في جرية الماء فوضها عند ذلك ذكرا، ويجوز أن تكون الباء للملاسة، و - القبول - مصدر وهو من المصادر الشاذة وهناك مضاف محذوف، والمعنى رضى بها متلبسة بأمر ذي قبول، ووجه ذى رضا وهو ما يقيم مقام الذكور لما اختصت به من الأكرام، ويجوز أن يكون تفعل بمعنى استفعل - كتعجل بمعنى استعجل - والمعنى فاستقبلها ربه وتلقاها من أول ولدها من ولادتها بقبول

حسن وأظهر الكرامة فيها حيث - وفي المثل خذ الأمر بقوايله - وجوز أن تكون الاء زائدة ، والقول -
 مصدر مؤكد للفعل السابق بمحذوف الزوائد أي قبلها قبولاً حسناً ، وعدل عن الظاهر للائذان بمقارنة الفعل لكمال
 الرضا وموافقته للعناية الذاتية فإن صيغة التعليل مشعره بحسب أصل الوصم بالنكلف وكون الفعل على
 خلاف طمع الماعل وإن كان المراد بها في حقه تعالى ما يترتب عنه من ثبات قوة العدل وكثرته ، ويحتمل على أنه
 بعيد أن تكون الاء له صاحبه بمعنى مع - أي قبل بمرها - مع قول حسن لساء أمها في حقها وحق دريتها حيث
 أعادهم من الشيطان الرحيم من أول الولادة إلى غائمة الحياة ﴿ وَأَنْتَ يَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ أي رباه ، الرب تربية
 حسنة في عبادة و طاعة لربها قاله ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وفي رواية عنه أنه سوى خلقها فكانت تشب
 فيه م ، أي تشب غيرها في عامه ، وقيل : تمهدا بما يصلحها في - أنزأ أحوالها في الكلام استعاره تمهيلية أو بحار مرسل
 بعلاقة اللزوم بأن الرابع يمهده رعه بغيره عند الاحتياج وحمايه عن الآفات وقلم ما يحقه من النبات -
 و(نباتاً) ها مصدر على غير لفظ الفعل المذكور وهو نائب عن إيات ، وقيل : التعمير فنبت نباتاً والنبات والندت
 بمعنى وقد يعبر بها عن إيات ﴿ وَكَفَّهَا زَكْرًا ﴾ وهو من ولد سليمان بن داود عليهما الصلاة والسلام
 أي صمها الله تعالى إليه وجعله كافلاً لها وضامناً لمصالحها - على ما ذكر في حديث ابن عباس ، وقيل ذلك من
 آثار قدرته تعالى ، ولم يكن هناك رحي إليه بذلك ، وقرأ بتشديد الاء حمزة ، والكسائي ، وعاصم ، وفصروا
 (زكراً) غير عاصم في روايه ابن عباس - وهو مفعول به لكملها - وقرأ الباقون بتخفيف الاء ومدوا (زكراً)
 ورفعه عن الفاعلية - وفيه لسان آخر - إن - جذعها - زكري - بلاء مشددة من غير ألف ، وثانيتها - زكر -
 يعبر به ، ومنعه من الصرف للعلمية والعجمة ، وقيل : لآلف التأنيث ، وقرأ أبي وكفلها ، وقرأ مجاهد فتقبلها
 رها وأنتب ، وكفلها - على صيغة الدعاء في الأفعال الثلاثة ونصب رها - على النداء أي فاعلها ياربها وربها ، واجدل
 زكراً كافلاً لها وقد استجاب الله تعالى دعائها في جميع ذلك - والذي عليه الاكثرون وشهدت له الاحاد
 أن كفالة زكريا كانت من أول أمرها ، ورغم بصهم أنه كملها بعد أن قطعت ونبتت النبات الحسن وليس
 بالقوى ﴿ كُلًّا دَخَلَ عَلَيْهِ زَكْرًا مَحْرَابًا ﴾ بأن لقولها ولهذا لم يعطاف ، والمحراب على ما روى عن ابن عباس
 وصلى الله تعالى عنهما عرفة بنيت لها في بيت المقدس وجعلت باباً في وسط الحائط وكانت لا يصعد عنها إلا بسلم
 مثل باب الكعبة ، وقيل : المراد به المسجد إذ قد كانت مساجدهم تسمى المحارب بسبب وقيل أشرف وأضحه ومقدمها
 وهو مقام الامام من المسجد في رأى ، وأصله مفعول صيغة مبالغة - كمطمان - فمن به المكان لأن المحربين
 نفوسهم كثير من فيه ، وقيل : إنه يكون اسم مكان وسمى به لأن محل عمارية الشيطان فيه أو لتنافس الناس
 عليه ولبعض المعاربة في المدح ؛

جمع الشجاعة والخشوع لربه ما أحسن المحراب في المحراب

وتقديم الفارف على الماعل لإظهار كمال العناية بأمرها ، ونصب (المحراب) على التوسع إذ حق العمل أن
 يتعدى نى ، أو بالى وإظهار الماعل قل : لفصل الجملة (كلما) ظرف على أن (ما) مصدرية ، والزمان محذوف
 أو لكمة موصوفة معناها الوقت ، والعائد محذوف والفاعل فيها جوابها بالانغلاق لأن ما في حيز المصاف إليه لا
 يعمل في المصاف ولا يجرى فيها الخلاف المذكور في أسماء الشرط ، ومن الناس من وهم فقال : إن ما فيه فعل

الشرط ، وادعى أنه الاتسب بمعنى مراد في الشطرح جملا والمعنى كل زمان دخل عليها أو قل وقت دخل عليها فيه
 ﴿ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا ﴾ أي أصاب ولقي بحضرتها ذلك أو ذلك فائناً بحضرتها ، أخرج ابن جرير عن الربيع
 قال : إنه كان لا يدخل عليها غيره ، وإذا خرج أعلق عليها سبعة أبراب فكان يجد عندها فاكهة الصيف في
 الشتاء وفاكهة الشتاء في الصيف ، والتسوين للتعظيم فمن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن ذلك من ثمار الجنة
 والذي عليه الجدل أن ذلك عوض لها عن الرصاعة ، فقد روى أنها لم تر صرع ندياً قط ، وقيل : إن هذا كان بعد
 أن تعرضت ، ففي رواية ابن بشر عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما « أن زكريا عليه الصلاة والسلام استأجر
 لها طيراً فلما تم لها حولان طعنت وتركت في المهراب وحدها وأغلقت عليها الباب ولم يتمهد أمرها سواه ،
 ﴿ قَالَ يَمْرُؤُكُمْ ﴾ استئناف يائي ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾ أي من أين لك هذا الرزق الذي لا يشبه أوراق الدنيا
 والآبواب معلقة بذلك ، وعجن (أنى) بمعنى من أين ، أو كيف تقدم الكلام عليه ، واستشهد للأول بقوله :
 تمى بوادى الرمت زبيب ضلة فكيف ومن (أنى) بدى الرمت تطرق

ولثاني بقوله :

- أنى ومن أين - أهلك العارب من حيث لا صوبة ولا ريب

وحذف حرف الجر من (أنى) نحو حذف - فى - من الظروف اللازمة للظرفية من نحو - مع يوسحر - لأن الشيء
 إذا علم في موضع جاز حذفه ، والتحقيق أن الظروف محل التوسع لكثرة استعمالهم إياها وقل ظرف يستعمل
 مع حرف صلته التي يكثر معها استعمالها - لأن اتصالها بظروفها بتلك الحروف - فجاز حذفها كما جاز حذف - فى -
 إلا أنها لما كانت الأصل لوضعها للظرفية اطرد حذفها من المتصرف وغير المتصرف ، وغيرهما من صلات الظروف
 لا يحدف إلا مع ما يكثر من غير المتصرف خطأ لرتبتها عن رتبة - فى - كما فى الكشف ، واستدلب الآية على جوار
 الكرامة للأولياء لأن مريم لا نبوة لها على المشهور ، وهذا هو الذى ذهب إليه أهل السنة والشيعة وحالف
 فى ذلك الملة ، وأجاب البلخي عنهم عن الآية بأن ذلك كان إرهاباً ونأساً لسوء عيسى عليه الصلاة والسلام ،
 وأجلب الجاني بأنه كان معجزة لذكرايا عليه الصلاة والسلام ، ورد الأخير بأن اشتباه الأمر عليه يأتى ذلك
 ولعله مبنى على الظاهر ، وإلا فمضى اقتضاء هذه العارة فى نفس الأمر الاشتباه نظر لأنه يجوز أن يكون لإظهار
 ما فيها من العجب بشكلمها ونحوه ، والقول - بأن اشتباه زكريا فى أنها معجزة لا ينافى كونها معجزة لاشتداده أنه
 من الجنة أو من بساين الدنيا ليس بشئ كما لا يخفى ﴿ قَالَتْ ﴾ استئناف فالذى قبله ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ قبل :
 أرادت من الجنة ، وقيل : بما رزقته هو لا بواسطة البشر فلا يجب ولا تسعبد ، وقيل : تكلمت بذلك
 صغيرة كعيسى عليه الصلاة والسلام وقد جمع من تكلم كذلك خلقوا أحد عشر قصداً ، وقد علمهم الجلال
 السيوطى فقال :

تكلم فى المهد النبى (محمد)	(ويحيى . وعيسى . والحليل ومريم)
ومبرى (جريج) ثم (شاهد يوسف)	(وحطت لى الاخدود) برويه مسلم
(وحطت) عليه مر بالامة التى	يقال لها ترى ولا تكلم
وما شطه فى عهد فرعون (طفلهما)	وفى زمن الهادى (المبارك) يحتم

(**إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ**) من عباده أن يرزقه (**بِغَيْرِ حِسَابٍ ٢٧**) تقدم معناه ، واجملة تعليل لكونه من عند الله ، و"ظاهر أم" من كلام مريم حيث تد تكون في محل نصب داخل تحت القول ، وقال الطبري إنها ليست من كلامها بل هي مستأنفة من كلامه تعالى إيجاباً لئيه صلى الله تعالى عليه وسلم ، والاول أول ، وقد أخرج أبو يعلى عن جابر وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أقام أياماً لم يطعم طعاماً حتى شق ذلك عليه فطلق في منازل أدرأجه فلم يجد عدو حدة منهم شيئاً فأبى فاطمة فقال : يا بنيت هل عندك شيء آكله فاني جائع ؟ فقالت : لا والله فلما خرج من عندها بعثت اليها جارية لها برغيخين وقطعة لحم فأخذته منها فوضعت في جفنة لها وقالت لاؤثرن هذا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على نفسي ومن عندي وكانوا جميعاً محتاجين إلى شبة طعام فبعثت حساً أو حسباً إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فرجع اليها فقالت له : في أنت وأمي قد أتى الله تعالى بشئ قد حباه لك قال : هي يدي بالجمعة وكشمت عن الجفنة فإذا هي ملوذة خبز وأجماً فلما طهرت اليها بهتت وعرفت أنها بركة من الله تعالى فعمدت الله تعالى وقدمته إلى النبي ﷺ فلما رآه حمد الله تعالى ، وقال : من أين لك هذا يا بنيت ؟ قالت : يا أبتى هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب فحمد الله سبحانه ثم قال : الحمد لله الذي جعل لك شبة سيدة فساء بني إسرائيل فلم أكنث إذا رزقها الله تعالى رزقاً فستكت عنه قالت : هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب ثم جمع عليا والحسن والحسين وجمع أهل بيته حتى شعوا وبقي الطعام كما هو فأوسعت فاطمة رضي الله تعالى عنها على خيراتها .

هذا (ومن باب الإشارة في الآيات) (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين) فهم عن مولاة المؤمنين الكافرين لعدم المناسبة بينهم في الحقيقة واهرق بين الطلبة والنور والظن والحرور ، والولاية تقتضي المناسبة ومتى لم يحصل كانت الولاية من محض رياء أو نفاق والله تعالى لا يحب المرتابين ولا المنافقين ، ومن هنا نهى الله تعالى المرئدين عن موالاة المسكرين لأن طلبة الانكار - والبراءة بالله تعالى - تحمي طلبة الكفر وربما تراكت فسدت طريق الإيمان ، ومن يفعل ذلك فليس من ولاية الله تعالى في شئ معتد به إذ ليس فيه نورية صادقة تناسب بها الحضرة الالهية (إلا أن تتقوا منهم فقاء) حيث يجوز الموالاة طاهرأ ، وهذا بالنسبة للضداه وألمس قوى يقينه فلا يخشى إلا الله تعالى (ويحذركم الله نفسه) أي يدعوكم إلى التوحيد العبادي فلا يكون خوفكم من غيره (إلى الله المصير) فلا تحذروا إلا إياه ، ولا كثرون على أن هذا خطاب للخواص العارفين إذ لا يحذر نفسه من لا يعرفه وقد حذر من دونهم بقوله سبحانه (واقفوا يوم ترجعون فيه إلى الله) قال إبراهيم الخواص : علامة الخوف في النصب دوام المراقبة وعلامة المراقبة التمسك للأحوال الباردة (قل إن تخفوا مالى صدوركم) من الموالاة (أو يبدوه بعلمه الله) لأنه مع كل نفس وخطرة (ويهلم ما في) سموات الارواح وأرض الأجسام (والله على كل شئ قدير) فلا يشمله شأن من شأن ولا يقيد مظهر عن مظهر (يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً وما عملت من سوء) لأن كل ما يعمل الإنسان أو بقوله يتفتش منه أثر في نفسه ويسطر في صحائف النفوس السالوة إلا أنه لا يشتغله بالشواغل الحسية والادراكات الوهمية والحالية لا يرى تلك القوش ولا يبصر هائلك السطور فإذا تجرد عن عالم الكثافة بصر ورأى وشاهد ما به فلم الاستعداد جرى قاداً وجد سوياً تود نفسه وتسمى (لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) لتعذبها به (ويحذركم الله نفسه) كرهه تأكيداً فلا يعملوا ما يستحقون به عقابه (والله رءوف بالعباد) أي يسائرهم فلهذا حذرهم ،

أربع من أنصف مقام العبودية وانقطع اليه بالكلية (قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) لاني سيد المحبين (بحبيكم الله) وحقيقة المحبة عند العارف احترق القلب بغير ان الشوق ، وروح الروح نية العشق ، واستغراق الخواص في بحر الأنس ، وطهارة النفس بمياه القدس ، ورؤية الحبيب بعين الكل ، وغمض عين الكل عن الكونين ، وطيران السر في غيب اليبس ، وتحقق المحب بخلق المحبوب - وهذا أصل المحبة - وأما فرعها فهو موافقة المحبوب في جميع ما يرضاه وقبل بلائه بعت الرضا والتسليم في قصائه وقدره بشرط الرضا ، ومتابعة سنة المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأما آدابها فالانقطاع عن الشهوات واللفات المباحة والسكون في الخلوات ، والمراقبات ، واستنساخ صفات الصفات ، والتواضع والذل في الحرقات واسكات مساكن أهل العشق حتى يقرهم عليها تراب التل من المقابر

وهذا لا يكون إلا بعد أن ترى الروح بعين السر مشاهدة الحق بعبث الجمال وحسن القدم لانهت الآلاء والنعم لان المحبة متى كانت من تولد رؤية العباد كانت معلولة وحقيقة المحبة مالا علة فيها بين المحب والحبيب سوى ذات الحبيب ، ولما قالوا : لا تصح المحبة من غير بين النار والجنة وبين السرور والحزن وبين العجز والسعة وبين الاعتواص والاعتراض ولا تصح إلا من لى الكل واستغرق في مشاهدته المحبوب وفي فيه

خليلى لو أحببتنا لعلتنا محل الهوى من مفرم القلب صبه

تذكر والذكرى تشوق وندو الهوى يتوق ومن يعلق به الحب يصبه

غرام على يأس الهوى ورحانه وشرق على بعد المراد وفره

وقد يقال المحبة ثلاثة أقسام ، القسم الاول محبة انعم وهي مطالعة المنة من رؤية إحسان المحسن جبلت القلوب على محبة من أحسن اليها وهو حب يتنير وهو لماعى الاعمال الذين يطلبون أجراً على ما يعملون ، وفيه يقول أبو الطيب :

وما أبا بالباغى على الحب رشوة ضعيف هوى يرجى عليه ثواب

(القسم الثانى) محبة الخواص المتبعين للاخلاق الذين يحسونه إجلالا وإعظاما ولانه أهل لسانك ، وإل هذا القسم أشد عند الله بقوله : « نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يصبه » ، وقالت رابعة رحمها الله تعالى :
أحبك حين حب الهوى وحب لانك أهل لسانا

وهذا الحب لا يتغير إلى الأبد لبقاء الجمال والجلال إلى السرمدة (والقسم الثالث) محبة خواص الخواص المتبعين للأحرار وهى الشائنة من الحببة الألهية فى مكاسم « كنت كنتاً محضاً وأهل هذه المحبة هم المستعدون لكمال المعرفة ، وحقيقتها أن يبنى المحب بسلطوتها فيبقى بلا هو وربما يبنى صاحبها حيران سكران لا هو حتى فيرسى ولا مبت فيكى ، وفي مثل ذلك قيل :

يقولون إن الحب كالنار فى الحشا ألا كذبوا قاله تذكرو وتحمدا

وما هو إلا جذوة من عودها ندى فهى لا تذكو ولا تترقد

ويكنى في شرح الحب لفظه فانه - حاد - وباء - والحاد من حروف الخلق ، والباء شفوية ، وفيه إشارة إلى أن الهوى ما لم يستول على قلبه ولسانه وباطنه وظاهره وسره وعنه لا يقال له : حب ، وشرح ذلك بطول ، وهذه محبة العبد لربه ، وأما محبة ربه سبحانه له فتختلفة أيضا ، وإن صدرت من محل واحد فتعلق بالمرام من حيث

الرحمة فكأنه قيل لهم : اتبعوني بالأعمال الصالحة يحصمكم الله تعالى برحمته ، وتعلقت بالخواص من حيث المفضل فكأنه قيل لهم : اتبعوني بمكارم الاخلاق ينصمكم بتجلي صفات احوال ، وتعلقت بخواص الخواص من حيث الجذبة فكأنه قيل لهم : اتبعوني بهذا الوجود يحصمكم بحجبه لكم ، في نفسه ، وهناك يرتفع البؤس من البين ، ويظهر الصبح لدى عيني والفطرة من هذه الحجة تغني عن المدير

وفي سكرة منها ولو عمر ساعة ترى النهر عبداً طائعاً وله الحكم

(وينظر لكم ذنوبكم) أي معاصيكم التي سلفت منكم على خلاف المتابعة ولا معاقبكم عليها الوينفر لكم ذنوبكم بستر ظلمة صفاتكم بأوار صفاته أرينفر لكم ذنوب وجودكم ويثبكم مكانه وجوداً لا يعي فقال : « فإذا احببت كست سمعه الذي يسمعه ونصره الذي ينصره » الحديث (والله غفور) يكفر خطاياكم ويحود ذنوب صفاتكم ووجودكم (رحيم) يهب لكم عوض ذلك حسنات وصفات وجوداً حقانية حيراً من ذلك (قل أطيعوا الله والرسول) فإن المريد يلزمه مابة المراد (فان تولوا) أي فان أعرصوا فهم كفار مسكرون محجوبون (والله لا يحب الكافرين) لصور استمدادهم عن ظهور جماله بهم (إن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين) الاصطفاء أعم من المحبة والخلة فيشمل الأنبياء كلهم وتتفاضل فيه مراتبهم كما يشير إليه قوله تعالى : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) فأخص المراتب والمحبة ، وإليه يشير قوله تعالى : (ورفعنا بعضهم درجات) ثم الخلة ، وفي لفظها إشارة إلى ذلك من طريق مخارج الحروف وأعمال الاصطفاء ، فاصطفى آدم بتعليم الصفات وجمع الدين وإسعاد الأكوان له ، ونوحاً الذي هو الأب الثاني لتلك الأبوته وبما كان لمع قومه واصطفى آل إبراهيم وهم الأنبياء من دريته بظهور أوار تجميه الخاص على آفاق وجودهم هو آل عمران بجمعهم آية للعالمين ذرية بعضها من بعض في الدين والحقيقة إذ الولادة مسمان . صورية ومعنوية ، وكل نبي تجم نبياً في التوحيد والمعرفة وما يتعلق بالباطل من أصول الدين فهو ولده كأولاد المسيح والولد مرأيه ، ويمكن أن يقال : آدم هو الروح في أول مقامات ظهورها ، ونوح هو في مقامات الثاني من مقامات التنزل وإبراهيم هو القلب الذي ألهام نمرود النفس في نيران النفس ورماء بها بمحقيق الشهوات ، وآله القوى لروحانية ، وعمران هو العقل الإمام في بيت مقدس البدن ، وآله التابعون له في ذلك البيت المتقدمين به ، وكل ذلك ذرية بعضها من بعض لو حدة المورد وانعاق المشرب (إذ قالت امرأة عمران رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) عزرق النفس مخلصاً في عمادتك عن الميل إلى السوى (فتقبلها ربها بقبول حسن) قال الواسطي : محموط عن إدراك الخلق (وأنتهانا تأحساناً) حيث سقاها من ماء القدرة وأمرها شجرة البوة (وكهدها كرية) لظهرة سره ، وشبه الشيء منجذب إليه (فلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً) هو معلت ، ويجوز أن يراد الرزق الروحاني من المعارف والحقائق والعلوم والحكم الفائضة عليه . من عند الله تعالى إذ لا اختصاص بالعندية يدل على كونه أشرف من الأرزاق البدنية •

وأخرج ابن أبي حاتم عن بعض الطرق عن عباد أنه قال : رزق أي عليّ هو قد يقال على نحو الأول لينم تطبيق ما في الآفاق على ما في الأنس (إذ قالت امرأة عمران) وهي النفس في أول مراتب طاعتها لعمران العقل (إني نذرت لك ما في بطني) وهو علام القلب (محرراً) ليس في رزقي من المخلوقات (فلما وصفتها قالت رب إنني وضعتها أنثى) وهي نفس أيضاً إلا أم . أكل منها في المرتبة ، والجلس يند الجففس (والله أعلم بما وضعت) لعله أنه سيظهر من هذه الأنثى العجب الدعاب ، وغيره سبحانه تخفى عليه الأسرار (وإني سميتها مريم) وهي العابدة

(وإني أعيدها بك وذريتها من الشيطان الرجيم) وهو الشهرة التي تصير الحاجة للنفس القديمة عند باطن المملوكات (فقلها) وبها قبول حسن) وهو اختصاصه إياها بما قاضه أنواره عليها (وأنتها) بياناً حسناً (ورقاها) فيها تكمل به قدما تارقياً حسناً غير مشوب بالعوائق والعلاقات (وكمعها ذكرها) للاستعداد (كلما دخل عليها كريباً) وتوجه نحوها في محراب نعمة المولى طائفي بيت مقدس القلب (وجد عند هارذه) تعذى الآثار وراح في عالم المملوكات (قال أن لك هذا) لردق الضميمة قالت: هو معاض من عند الله موزع عن الخليل لا فكار (إن الله) لجامع لصمات الجبال والجلال (يرزق من يشاء) ويفض عليهم من عليه حسب قابليتهم (بغير حساب) فحماه من إله جواد كريم وهاب •

﴿ هَا لَكَ دَعَا ذَكَرِيَا رَدَّهُ ﴾ قصة مستقلة سيفت في أثناء قصة مريم لكمال الارتباط مع ما في إرادتها من تقرير ما سبقت له ، و (هنا) ظرف مكان ، و - اللام - العدد ، و - الكاف - للخطاب أي في ذلك المكان حيث هو قاعد عند مريم في اغراب ، وهي طرف ملازم للظرفية وقد تجر بمن وإلى ؛ وجوز أن يراد به الرمان بجلاء فإن (هنا) و (ثم) (حيث) كثيراً ما استمار له وهي معطوفة بدعاً - وتقدم الظرف للإبدان بأنه أقبل على الدعاء من غير تأخير ، وقال الزجاج : إن (هـ) هاء مستعارة لوجهه والحال أي من تلك الحال دعا ذكرى - كما يقول : من ههنا قلت كذا ، ومن هنالك قلت كذا - أي من ذلك الوجه وتلك الجهة • أخرج ابن شبر : وأن عساكر عن الحسن قال : لما وجد ذكرى عند مريم ثمرا شتاء في الصيف وثمر الصيف في الشتاء مأنيها به جبريل قال لها : أنى لك هذا في غير حينه . قالت : هو ورق من عند الله يأتيني به الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب قطع ذكرى في الولد فقال : إن الذي أتى مريم هذه الفاكهة في غير حينها بقادر على أن يصلح لي زوجي ويهب لي منها ولداً فقد ذلك دعا ربه وذلك ثلاث لال مقين من المحرم قام ذكرى فاعتزل ثم أسهب في الدعاء إلى الله تعالى . وقيل : أطعمه في الولد دعاء مع أنه كان شيخاً هنيئاً وكانت امرأته عاقراً لما أن الحبل بهته على جوار ولادة العقر من الشبح من وجوه . الأول ما أشار إليه الاثر من حيث أن الولد بمنزلة الثمر والعقر بمنزلة غير أوانه ، والثاني أنه لما رأى نفس أنى مكان الذكر معه لأنه يجوز أن يقوم الشيخ مقام الشاب والعاهر مقام الحاج ، والثالث أنه لما رأى ثقل الحبل مقام الكبير للتحرير تنبه لملك •

والرابع أنه لما رأى تكلم مريم في غير أوانه تنبه لجوار أن تلد امرأته في غير أوانه ، والخامس أنه لما سمع مريم (والله برزق من يشاء بغير حساب) تنبه لجوار أن تلد من غير استعداد ؛ ولا يخفى ما في بعض هذه الوجوه من الخدش ، وعلى الملأ ليس ما رأى فقط علة موجبة للاقتبال على الدعاء بل كان حظه من العلة التامة التي من جملتها كبر سنه عليه السلام وضعف قواه وخوف مواليه حسبها فصل في سورة مريم هو قال • شرح الدعاء

ويان لكفته ﴿ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ﴾ الخاران متعلقان بما قلها وجار لاختلاف المعنى ، و (من) لا يتداه الغاية مجازاً أي أعطني من عندك ﴿ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً ﴾ أي مباركة كما قال السدي ، وقيل : صالحة تقيّة نقيه العمل ، ويجوز أن يتعلق الجار الآخر بمحذوف وقع محالاً من ذرية ، وجاء الطلب بنفط الحب لأن الحب إحسان محض ليس في مقابلة شيء وهو يناسب ما لا دخل فيه للوالد لكبر سنه ولا للوالدة لكبر عاقره لا تلد فكانه قال : أعطني ذرية من غير وسط معتاد ، والذرية في المشهور النسب يقع على الواحد والجمع والذكر والانثى ، والمراد ههنا ولد واحد بجمال المرأة : وأنشد الطيبه : لتأبى لفظ الذرية والتأبى تارة يجب على لفظ

وأخرى على المعنى وهذا في أسماء الاجناس كما في قوله :

أبوك خليفة ولدته أخرى وأنت خليفة ذلك المكل

بمخلاف الاعلام فانه لا يجوز أن يقال : جاءت طالحة لأن اسم العلم لا يفيد إلا ذلك الشخص فإذا كان مذكراً لم يجوز فيه إلا التذكير (إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ ٣٨) أراد كثير الاجابة لمن يدعوك من خلقك وهو تعقل لما قبله وتحريك لسلسلة الاجابة ، وفي ذلك اقتداء بحمد الأعلی إبراهيم عليه السلام إذ قال : (ائخذقه النبی وهب لي على الكبير اسمعيل واسحقان ربی لسمیع الدعاء) قيل : قد ذكر الله تعالى في كيفية دعائه ثلاث صيغ : إحداهما هذه ، والثانية (إني وهب العظم مني) الخ ، والثالثة (رب لا تدني فرداً) الخ ، فدل على أن الدعاء تكرر منه ثلاث مرات كل مرة بصيغة ، ويدل على أن بين الدعاء والاجابة زماناً ، وبصرح به ما نقل في بعض الآثار أن بينهما أربعين سنة ، وفيه منع ظاهر لجواز أن تكون الصيغ الثلاث حكاية لدعاء واحد مرة على سبيل الإيجاز ، وتارة على سبيل الإسهاب ، وأخرى على سبيل التوسط ، وهذه الحكاية في هذه الصيغ إنما هي بالمعنى إذ لم يكن لسانهم عربياً ولهذا ورد عن الحسن أنه عليه السلام حين دعا قال : يارازق مريم نمار الصيف في الشتاء ونمار الشتاء في الصيف (هب لي من لدنك ذرية) ولم يذكر في الدعاء - يارب - قيل : ويدل على أنه دعاء واحد متعقب بالتبشير العطف بالقاء في قوله تعالى : (فَنادته الْمَلَائِكَةُ) وفي قوله سبحانه : (فاستجبنا له ووهبنا له يحيى) وظاهر قوله جل شأنه في مريم : (إنا نبشرك) اعقاب التبشير الدعاء لا تأخر عنه ، وأثره بين الدعاء والاجابة أربعين سنة - لم يحدله أن رأى الصباح ، نعم ربما يشعر بعض الاخبار الموقوفة أن بين الولادة والتبشير مدة كما يشير إلى ذلك قريباً إن شاء الله تعالى ، والمراد من الملائكة جبريل عليه السلام فإنه المنادي وحده - كما أخرجه ابن جرير عن ابن مسعود - وذكر عبد الرحمن بن أبي حماد أنه كان يقرأ فناداه جبريل ، فالجمع هنا مجاز عن الواحد للتعظيم ، أو يكون هذا من إسناد فعل البصر للمكل ، وقيل : اجمع فيه مثله في قولك : فلان يركب الخيل ويلبس الدياج ، وافترض بأن هذا إنما يصح إذا أريد واحد لا يعبه وهنا أريد اجمعين فاعل ما تقدم أولى بالإرادة ، وقيل : اجمع على حاله والمادى كان جملة من الملائكة ، وقرأ حمزة . والكسائي فاديه بالإمالة والتذكير .

وأخرج ابن المنذر . وابن مردويه عن ابن مسعود أنه قال : ذكروا الملائكة ثم تلا (إن الذين لا يؤمنون بالآخرة ليسمون الملائكة تسمية لاثي) وكان يقرأها - فناداه الملائكة - ويذكر في جميع القرآن ، وأخرج الخطيب عنه أن النبي ﷺ كان يقرأ كذلك (وَهُوَ قَائِمٌ) جملة حاله من مفعول النداء مقررة لما أشارت إليه الفاء على ما شرنا إليه ، وقوله تعالى : (بَصَلِّ) حال من لمسكن في (قائم) أحوال أخرى من المفعول على القول بمحواز تعددها من غير عطف ولا بدلية ، أو خبر ثان للمبتدأ على رأي من يرى مثل ذلك ، وقيل : الخلة صفة - لقائم - والمراد بالصلاة ذاتها الأقوال والأفعال كما هو الظاهر - وعليه أكثر المفسرين - .
وأخرج ابن المنذر عن ثابت قال : الصلاة خدمة الله تعالى في الأرض ولو علم الله تعالى شيئاً أفضل من الصلاة ما قال : (فنادته الملائكة وهو قائم يصلي) ، وقيل : المراد بها الدعاء والاول يدل على مشروعية الصلاة في شريعتهم (في المحراب) أي في المسجد ، أو في موقف الامام منه ، أو في غرفة مريم . والظرف متعلق (١٩٢ - ج ٣ - تفسير روح المعاني)

- بصلى - أو - بقام - على نقية كون (بصلى) خلاص ضمير (قائم) لأن القائم به ، في حاله واحد
فلا يرمي المصن بالأجور كما يرمي على التقدير الزقية كما قالوا ، والذي يظهر أن المثانة من باب ك المعامل
كلا من (قائم) و (بصلى) صح أن ينسب على (في المحراب) على أي وجه تقدم من وجوه الأعراف فذكر -
ثم أسلم أن الصلاة في المحراب المشهور - الموجود الآن في مسجد المسلمين قد ذكره حجة من الأئمة
وإلى ذلك ذهب على كرم الله وجهه ، وبراهم رحمه الله فيما أحرجه عنهما أن أن شبيهه وهي من ادخالي
متك في النضر الأول ، فمن أن موسى أجبه قائم : وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لا ر لأمتي غير
الم يتخذوا في مساكنهم مدسج كذا صح "نصارى" وعن عبد الله بن أن أحمد قال : "إن أصحاب محمد صلى الله
تعالى عليه وسلم يقولون : إن من أشراط الساعة أن تتحد الأبرار في مكة حده" ، عن ابن عمر رضي الله عنهما
أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : "انقوا هذه المناجيع" ، يعني لمحارب ، الزوايا في ذلك كما يعرفون للإمام
السيوطي رسالة منقولة فيها : "إن الله يشرك يحيى" أي بأن الله ، وبعد سقط حرف آخر فظهر في أن
وإن يجوز في المسكت اعتبار النصب باعتبار الجرح ، والأول مذهب سيوطي ، والثاني مذهب الحليل ، قرأنا مع
وابن عامر بكسر هـ (إن) وخرج على إضمار القول ، وهو مذهب النصارى ، أو على إجماع - إن شاء محرم القول
لأنه يرفع منه - وهو مذهب اليهود ، وقرأ حمزة : واسكت في (يشرك) من الإثبات ، وقرأ (يشرك) من الإثبات
أخرج ابن جرير عن معاذ الكوفي قال : من قرأ بمشرقة فإيه من بشرقة فإيه من قرأ بمشرقة فإيه من
الإنفاقه من السر - وبجي - اسم أعجمي عن الصحيح - وقيل عرق منقول من نفع والمعنى من تعرف على
الأل العلوية والعجمية ، وعلى الثاني تسمية رور الثعلبي والقور - أنه لا ، طبع لمع صرفه لاحتمال أن يكون معيلاً
بجمل العلم حمله بأن يكون فيه ضمير يائي فوه - بذات أخوال بني يزيد - ليس بشيء ذي ديث الاحتمال
من التكلب المستفي عنه ما يكاد يكون دليلاً قطعياً للمصحح هو "الأنلون" مريته منهم من وجه تسميته بذلك أن
الله تعالى أحياه عقراً ، وروى عن أن عباس رضي الله تعالى عنهما ، ومنهم من وجه ذلك أن الله تعالى
أحياه لله بالإيمان ، وروى عن قتادة ، وقيل : سمي (يحيى) لأنه علم الله سبحانه أن يشهد والشهداء أحياء
صدرهم يرقون ، وقيل : لأنه يحيا بالعلم والحكمة الثنتين يؤتاهما - وقيل : لأن الله يحيى ماله من بغيره - قال
الفرط : كان اسمه في الكتاب الأول حياً ، ورأيت في إحيى مائة عتبة السلام بأن يدعى يوحنا لمعداني لما
أنه كان يمدد الناس في زمانه على ما يحكيه كتب النصارى ، وجمع - يحيى - يحيون دفناً ، ويحيين جرأ وأصب ،
ونشبه كذلك يحييل ويحيين ، ويقال في النسب إليه : يحيى بخلاف أدهب ويحيوى - شبهها و - ويحيوى زياده
ألف بل أو أو المضافة عن الألف الأصلية ، وفي تصغيره - يحيى - يورن هيين فأنه لا ناشيح الإسلام ؛
وبعض أن يكون هذا الكلام إلى آخره حكيم بعبارة من الله عز وجل على منهاج (قل يا عبادي الذين
أسرفوا على أنفسهم لا تقطعوا من رحمة الله) الآية كما يوضحه مراجعته عليه السلام في الحواشي إليه تعالى
ببذات لا بواسطة الملك ، والله يقول عن إسماعيل : "تؤمنون العظيمة حسبها وقع في - سورة مريم - تلجى على
سبن الكبرياء - كما في قول الخلفاء : أمير المؤمنين يرسم لك كذا - واللابدان بأن ما حكى هناك من
الثناء والتشير وما يترتب عليه من المنجورة كال كل ذلك بواسطة الملك بطريق الحكاية منه سبحانه
لأبالباب كما هو المتبادر - وهذا يتضح اتحاد المعنى في السورتين الكريمين فأنه في النبي ، وكان الداعي إلى

اعتبار ما هنا محكاً بعبارة من الله تعالى ظهور عدم صحة كون ماني سورة مريم من عبارة الملك غير محكي من الله تعالى ، وأن الظاهر اتحاد الدعاءين وإلا فها هنا بما لا يجب حمله على ما ذكره لو لا ذلك ، والمألوف غير موجب كما لا يخفى - ولا بد في الموضوعين من تقدير مضاف كالولادة إذ التبشير لا يتعلق بالاعيان ، ويؤلف في المعنى إلى ما هناك أي - إن الله يبشرك بولادة علام اسمه يحيى ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ نصب على الحال المقدرة من يحيى ، والمراد بالكلمة عيسى عليه السلام - وهو المروي عن ابن عباس ، وبجاهد ، وقتادة - وعليه أجلة المعسرين وإنما سمي عيسى عليه السلام بذلك لأنه وجد بكلمة - كن - من دون توسط سبب طدى فشا به البديعيات التي هي عالم الأمر ، (من) لا يتبداه الغاية مجازاً متعلقة بمحذوف وقع صفة لكلمة - أي بكلمة كائنة منه تعالى - وأريد بهذا التصديق الإيمان وهو أول من آمن بعيسى عليه السلام وصدق أنه كلمة الله تعالى وروح منه في المشهورة أخرجه أحمد عن مجاهد قال: « قالت امرأة زكريا لمريم: إني أجد الذي في بطنك يتحرك للذي في بطنك » • وأخرج ابن جرير عن طريق ابن جريج عن ابن عباس قال: « كان يحيى وعيسى ابني خالة وكانت أم يحيى تقول لمريم إني أجد الذي في بطنك يسجد للذي في بطنك » فذلك تصديقه له وكان أكبر من عيسى بستة أشهر كما قاله الضحاك وغيره ، وقيل: بثلاث سنين ، وقيل: وعلى كل تقدير يكون بين ولادة يحيى وبين البشارة بها زمان مديد لأن مريم ولدت وهي بنت ثلاث عشرة سنة أو بنت عشر سنين ، واعترض بأن هذا إنما يتم لو كان دعاء زكريا عليه السلام زمن طفولية مريم قبل العشر أو الثلاث عشرة ، وليس في الآية سوى ما يشعر بأن زكريا عبده السلام لما تكرر منه الدخول على مريم ومشاهدته الرزق لديها وسؤاله لها وسماعه منها ذلك الجواب اشتاق إلى الولد فدعا بما دعا ، وهذا الدعاء كما يمكن أن يكون في مبادئ الأمر يمكن أن يكون في أواخره قبل حمل مريم وكونه في الأواخر غير جيد لما أن الرغبة حينئذ أوفر حيث شاهد عبده السلام دوام الأمر وثباته زمن الطفولية وبعدها ، وهذا قلنا يوجد في الأطفال إذ لكثير منهم قد يلقى الله تعالى على لسانه في صغره ما قد يكون عنه بمراحل في كبره فليس عندما ما يدل صريحاً على أن بين الولادة والتبشير مدة مديدة ولا بين الدعاء والتبشير أيضاً ، نعم عندما ما يدل على أن يحيى أكبر من عيسى عليهما السلام وهو ما اتفق عليه المسلمون وغيرهم ، ففي إيجل متى ما بصرح بأنه ولد قبله وقتله هيردوس قيل رقبته وأنه عهد المسيح والله تعالى أعلم بحقيقة الحال • وحكي عن أبي عبيدة أن معنى (بكلمة من الله) بكتاب منه ، والمراد به الإنجيل وإطلاق الكلمة عليه كما إطلاقها على القصيدة في قوهم - كلمة الخويصرة - للعبية المدروسة بالبلاغة ﴿وَسَيِّدًا﴾ عطف على مصداقاً ، وفسره ابن عباس بالكريم ، وقتادة بالحليم ، والضحاك بالحسن الخلق ، وسالم بالثقى ، وابن زيد بالشريف ، وابن المسيب بالعقب العالم ، وأحمد بن حنبل بالراضى بقضاء الله تعالى ، والحليل بالمطاع الفائق أقرانه ، وأبو بكر الوراق بالمتوكل ، والترمذي بالعظيم الهمة ، والثوري بن لا يحد ، وأبو إسحق بن يقطين بالخير قومه ، وبعض أهل اللغة بالمالك الذي تجب طاعته ، إلى غير ذلك من الأقوال وكل ما فيها من الأوصاف ما يصلح ليحيى عليه السلام لأنها صفات كمالها وأحق الناس بصفات الكمال النبيون إلا أن التحقيق أن أصل معنى السيد من يسود قومه ويكون له أتباع ثم أطلق على كل فائق في دين أو دنيا ، ويجوز أن يراد به هنا الفائق في الدين حيث أنه عليه السلام لم يهم بمصبة أصلاً كما ورد ذلك من طرق عديدة •

وأخرج ابن أبي حاتم، وابن عسكركر عن أبي هريرة **«أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: قل من آدم يلقى الله بذهب قد أذن به عليه إن شاء أو يرمحه إلا يحيي»** ذكرناه وجود أن يراد ما هو أصل معناه عليه السلام حكاية سيد قومه وله أتباع منهم غاية الأمر أن تلك رياسة شرعية، والانيان به إثر قوله تعالى (مصدقاً) للإشارة إلى أبيه - كمنى عليه السلام - وليس من أمته كما يفهمه ظاهر أقوله سبحانه: (مصدقاً بكلمة م.)

(وَحَصُوراً) عطف على ما قبله ومعناه الذي لا يأتي النساء مع القدرة على ذلك - قاله ابن عباس في إحدى الروايات عنه - وفي بعضها إنه العنبر الذي لا ذكر له يتأني به النكاح ولا نزل، وروى الحفاظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم أن ماعه عليه السلام كان كالأنثى، وفي بعض الروايات كالقذفة، وفي أخرى كالقوة. وفي بعض كعدة الثوب، قيل: والاصح الأول، لا العنبر عيب لا يجوز على الأنبياء، وتسليم أمها ليست عيب فلا أقل أنها ليست بصفة مدح، والكلام مخرج مخرج المدح، وما أخرج الحفاظ على تقدير محته يمكن أن يقال إنه من باب العنبر والإشارة إلى عدم انفعاله عليه السلام بما عده لعدم ميله للنكاح ما أنه في شغل شاعر عن ذلك.

ومن هنا قيل: إن التفتل لنوازل العبادات أفضل من الاشتغال بالنكاح استدلالاً بحال يحيى عليه السلام ومن ذهب إلى خلافه احتج بما أخرج الطبراني عن أبي أمامة قال: **«قال رسول الله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم: أربعة لعنوا في الدنيا والآخرة وأمت الملائكة، ورجل جعله الله تعالى ذكراً فأنت نفسه ونسبه بالنساء، وأمرأه جعلها الله تعالى أنثى فذكرت وتشبهت بالرجل، والذي يصل الأعمى، ورجل حصور ولم يحسن الله تعالى حصوراً إلا يحيى بن زكريا»** وفي رواية **«لعن الله تعالى والملائكة رجلاً يحصر بعد يحيى بن زكريا»** ويجوز أن يراد بالحصور المانع في حصر النفس وحجبها عن الشهوات مع القدرة قد كان حاله عليه السلام أيضاً كذلك، أخرج عبد الرزاق عن قتادة موقوفاً، وابن عسكركر عن معاذ بن جبل مرفوعاً أنه عليه السلام مز في صاه نصيبان يلعبون فدعوه إلى اللعب فقال: **«اللعب خلفت»** ونسباً عطف على ما قبله مترتب على ما عدد من الخصال الحيدة **(مَنْ الصَّالِحِينَ ٣٩)** أي باشت منهم أو معدوداً في عدادهم - من - على الأول للانثناء، وعلى الثاني للتبويض قيل ومعناه على الأول ذو نسب، وعلى الثاني معصوم، وعلى التقديرين لا يعمو ذكره بعد - بيا - وقد يقال: المراد من الصلاح فوق الصلاح الذي لا بد منه في منصب النبوة لأنه من أقاصي مراتبه وعليه مبنى دعاه بيلمق عليه السلام (وأدخلني رحمتك في عبادك الصالحين) ولعله أولى بما قبل:

(قَالَ رَبِّ أَيْ يَكُونُ لِي عِلْمٌ) استئناف منى على السؤال كأنه قيل: هذا قال زكريا عليه السلام حينئذ؟ قيل: (قال رب) الخ، وعاطب عليه السلام به سبحانه، لم يحاطب الملك المنادي طرْحاً للوسائط مبالغة في التصرع وحداً في التبتل، و(أني) بمعنى كيف، أو من أين، وكان يجوز أن تكون نامة واطعياً (غلام) و(أني) واللام متعلقان بها، ويجوز أن تكون نامة، و(ولي) متعلق بمحذوف وقع حالاً لأنه لو تأخر لكان صفة، وفي الخبر حينئذ وجهان: أحدهما (أني) لاها بمعنى كيف، أو من أين، والثاني أن الخبر الحار، و(أني) منصوب على الظرفية، وفي التنصيص على ذكر الغلام دلالة على أنه قد أخبر به عبد التبشير كما في قوله تعالى: (إنا بشرك بنلام اسمه يحيى) **(وَقَدْ بَلَّغْنِي أَكْبَرُ)** حال من ياء المتكلم أي أذكر كني الكبر وأثر

في ، وأسد اللوع إلى الكرم توسعاً في الكلام كفى الكرم طلب له وهو المطلوب .
 روى عن ابن عباس أنه كان له عليه السلام حبيب بن الوليد مائة وعشرون سنة وكانت امرأته بنت ثعلب
 وتسعين سنة ، وقيل كان له من الأدمر تسع وتسعون سنة ، وقيل اثنتان وتسعون ، وقيل خمس وثلاثون ، وقيل
 خمس وتسعون ، وقيل تسعون . وقيل يستون (وأمر أنى عاقر) في جملة حالية أيضاً إما من ياء (لى) أو ياء
 (مفعول) و- العاقر - لمفعول إلى لآلئ من الحق - وهو القصص لآلئ ذات عقرب من الأرواح وصيغة فاعل فيه للنسب
 وهو لى المعنى مفعول أنى معفورة ، ولذلك لم يلحق تاء التأنيث - فإنه أبو البقاء - وكانت الجملة الأولى فعلية لأن
 الكرم بنجد شياً حقيقياً ولم يكن وصفاً لآلئ (وكانت) التانية اسمية لأن كرمها عاقرأ وصف لازم لها وليس
 أمراً ظاهراً عليها ، وإنه قال ذلك عليه السلام مع سبق دعائه بدين وقوه بيقينه بقدرة الله تعالى عليه لاسيما
 بعد مشاهدته عبه السلام تشاهد السابعة استعماراً عن كيفية حصول الولد أعطاه على ما هو عليه من الشيب
 وبكاح امرأته عاقر أم يعتبر الحال - قاله الخس - وقيل : أشبه عليه الأمر أعطى الولد من امرأته المعجوزة أم
 من امرأة أخرى شابة فتدل ما قاله ، وقيل قال ذلك على سبيل الاستعظام بقدرة الله تعالى والتعجب الذى يحصل
 للأنس عند ظهور آية عظيمة كمن يقول لعمري : كيف سمحت نفسك بخراب ذلك الملك الناصر من يدك ؟
 ثمحاً من حوده ، وقيل إن ملائكة ما نشرته (يحيى) لم يعلم أنه يرقى لولده من جهة لحي : أو من حله
 وذكر ذلك الكلام ليرول هذا الاحتمال ، وقيل : إن العبد إذا كان في عابه لاشتياق إلى شئ وطلبه من السيد
 ووعده السيد بإعطائه ربما يسدعى إعادة الجواب فينتد بالاعادة ويسكن نفسه سماع تلك الاجابة
 مره أخرى فيحتمل أن يكون كلام زكريا عليه السلام هذا من هذا الباب ، وقيل : قال ذلك استبعاداً من حيث
 العادة لأنه نادى كان شاماً ولم أجيب كان شيخاً شاماً على ما قبل . إن بين الدعاء والاجابة أربعين سنة أو ستين
 سنة - كما حكى عن سليمان بن عبيدة - وكان قد نادى دعاءه ولا يحى ما لى أكثر هذه الالوه لمن البعد ، وأبعد منها
 ما نقل عن السدى - أن زكريا عليه السلام حله الشيطان عند سماع الإشارة فقال : إن هذا الصوت من الشيطان
 وقد سحره ملك فاشبه الأمر عليه فقال : رب أنى يكون لى ولد - وكان مقصوده من ذلك أن يريه الله تعالى آية
 تدل على أن ذلك الكلام من الوحي لا من الشيطان ، ومثله روى ابن جرير عن عكرمة أنه قال : وأناه الشيطان
 فأراد أن يكدر عليه نعمة ربه فقال : هن تدرى من ناداك؟ قال نعم نادانى ملائكة ربه قال : بل ذلك الشيطان
 ولو كان هذا من ربك لا خفاء بك فأخفيت عنه ذلك فقال : رب أنى يكون لى - الخ ، واعتز به القاضي - وغيره
 بأنه لا يجوز أن يشبه كلام الملائكة بكلام الشيطان عند الوحي على الاتيهم السلام إذ لو جزمنا ذلك
 لارتفع الوثوق عن كل الشرائع ، وأجيب بأنه يمكن أن يقال : إنه ما قامت المعجزات على صدق الوحي فى كل
 ما يتعلق بالدين فلا جرم يحصر الوثوق هناك بال الوحي من الله تعالى بواسطة الملك ولا يدخل الشيطان فيه
 وأما فيما يتعلق بمصالح الدنيا والولده أشبه شئ بها - فربما لم يتأكد ذلك بالمعجز ، فلا جزم به بقى احتمال كون ذلك
 الكلام من الشيطان ولهذا رجع إلى الله تعالى أن يزيل عن خاطره ذلك الاحتمال ، وأنت تعلم أن الاعتراض
 - ذكر - والجواب - انتهى . ولعل هذا المبحث يأتى بك إن شاء الله تعالى مستوفى عند تفسير قوله تعالى : (وما
 أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبى إلا إذا نهي ألقى الشيطان فى أمية) الآية .
 وبالجملة القول باشتباه الأمر على زكريا عليه السلام فى غاية البعد لاسيما وقد أخرج ابن جرير - وابن المنذر

عن قتادة أنه قال : إن الملائكة شافوه عليه السلام بذلك مشافهة فبشرته يحيى ﴿ قَالَ ﴾ أي الرب ، والجملة استئناف على طرز ماهر ﴿ كَذَلِكَ اللَّهُ يَقَعُ مَا يَشَاءُ ٥ ﴾ أي يفعل الله ما يشاء أن يفعله من الأفعال العجيبة الخارقة للعادة فعلا مثل ذلك الفعل العجيب والصنع البديع الذي هو خلق الولد مع الحالة التي يستعملها الخلق بحسب العادة ، قال الكاف في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف ، والاشارة بذلك المصدر ، وقدم الجمل لا فائدة أقصر بالنسبة إلى ما هو أدنى من المشار إليه واعتبرت الكاف مقحمة لتأكيد الفخامة المشعر بها اسم الاشارة على ما أشير إليه من قبل في ظهير ، ويحتمل الكلام أوجهاً آخر : الأول أن يكون الكاف في موضع الحال من ضمير المصدر المقدر معرفة أي يفعل الفعل كائناً مثل ذلك ، الثاني أن يكون في موضع الرفع على أنه خبر مقدم ، و (الله) مبتدأ مؤخر أي كهذا الشأن العجيب شأن الله تعالى ، وتكون جملة (يفعل ما يشاء) بياناً لذلك الشأن المهم ، الثالث أن يكون (كذلك) في موضع الخبر لمبتدأ محذوف أي الأمر (كذلك) وتكون جملة (لله يفعل ما يشاء) بياناً أيضاً ، الرابع أن يكون ذلك إشارة إلى المذكور من حال ذكرها عليه السلام كأنه قال : رب على أي حال يكون لي العلم ؟ فقيل له : كما أنت تكون الغلام لك ، وتكون الخلقة حينئذ تعليلاً لما قبلها كذا قالوا ، ولا يخفى ما في بعض الأوجه من البعد ، وعلى كل تقدير التعبير بالاسم الحليل روماً للتعظيم ٥

وَقَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴿ أي سلامه تدل على العوق ، وإذ سأله استعجالاً لاسرور قاله الحسن ، وقيل يلتقي تلك النعمة بالشكر حين حصوله ، ولا يؤخر حتى يظهر ظهوراً معتداً ٥ ولمس هذا هو الأنسب بحال أمثاله عليه السلام ، وقول السدي : إنه سأل الآية ليتحقق أن تلك البشارة منه تعالى لا من الشيطان - ليس بشئ كما أشربا إليه آناً ، والجمل إما معنى التصيير فيتعدى إلى مفعولين أو لمها (آية) ، وثانيها (لي) والتقديم لانه المرغى لكون (آية) مبتدأ عند الانحلال ، وإما بمعنى الخلق والإيجاد يتعدى إلى مفعول واحد وهو (آية) و (لي) حينئذ في محل نصب على الحال من (آية) لانه لو تأخر عنها كان صفة لها ، وصفة الكره إذا تقدمت عنها أعربت حالاً معها كما تقدمت الإشارة إليه غير مرقف ويجوز أن يكون متعلقاً بما عنده وتقدمه للاعتناء به والتشويق لما بعده ﴿ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ أي أن لا تفكر على تكليمهم من غير آفة وهو الأنسب بكونه آية والأوفق لما في سورة مريم ، وأخرج ابن جرير ، وابن أبي حاتم عن جابر بن سمير قال : رواه لسانه في فيه حتى ملأه فسمع الكلام ، والآية فيه عدم منه من الذكر والتسبيح ، وعلى كلا التقديرين عدم التكليم اضطراري ، وقال أبو مسلم : إنه اختياري ، والمعنى - آيتك أن تصير مأموراً بعدم التكليم إلا بالذكر والتسبيح - ولا يخفى بعده هنا ، وعليه وعلى القولين قبله يحتمل أن يراد من عدم التكليم ظاهره فقط وهو الظاهر ، ويحتمل أن يكون كناية عن الصيام لأنهم كانوا إذ ذاك إذا صاموا لم يكلموا أحداً - وإلى ذلك ذهب عطاء وهو خلاف الظاهر ، ومع هذا يتوقف قبوله على توقفه وإعناخص تكليم الناس للإشارة إلى أنه غير ممنوع من التكليم بذكر الله تعالى ﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ﴾ أي متواليه ، وقال بعضهم : المراد ثلاثة أيام ولياليها ، وقبل الكلام على حذف مضاف أي ليالي ثلاثة أيام لقوله سبحانه في سورة مريم : (ثلاث ليال) والحق أن الآية ذات عدم التكليم ستة أفراد إلا أنه انصرف تارة على ذكر (ثلاثة أيام) منها وأخرى على (ثلاث ليال) وجعل ما لم يذكر في كل تبناً لما ذكر ، قيل : وإنما قدم التعبير بالأيام لأن يوم كل ليلة

قله في حساب الناس يومئذ ، وكونه بعدها إنهم عند العرب خاصة كانوا قد استلوا إليه ، واعتبر من أن آية الليالي - متقدمة ، ولا كذا السورة التي هي فم مكة والسورة التي فيها آية لا يسمعون له وعلمه يكون أول ظهور هذه الآية ليلاً ويكون "يوم تعدأ ليلة التي قلها على ما تعصب حساب العرب قدره .

والبحث يحتاج إلى تحرير بعد . وإننا جعلنا عقل الناس آية العبري انخلص المدة المذكورة في وشكره قصداً لحق النعمة كما هو عليه . آية حصول النعمة أن تمنع عن التكلام إلا لشكره وأحسن اجواب على ما قيل ما اخذ من الرسول في قيل لا ي تمنع من قول ما لانهم ؟ فقال : لم لانهم ما يقال ؟ وهذا مسمى على أن سؤال الآية منه عليه السلام إنما كان ثلثي النعمة بالشكر ، ولعل دلالة كلامه على ذلك واسعة المقام ، إلا في ذلك خمد في لا يخفى . وأخرج عبد لوراق وغيره عن قتادة أن حذر لسانه عليه السلام كان من باب العقوبة حيث طلب الآية بعد مشاهدة الملائكة له بالمشاورة ولعن الجنة حيث من باب رحمة لآراء سيئات المقرين . ومع هذا حسن الظن بميل إلى القول يومئذ قدرة . لا أمر على الأقدام بصحيفة فاده في (إلا رمزا) أي إننا وأصله تحريك يقال : رمز أي تحرك ، ومنه قيل لبحر : لراموز ، وأخرج الطبري عن ابن عباس أن رمزا لآدم من لآدم عن الرمز فقال : الإشارة باليد والوحى بالمرأى فقال : ومن تعرف فامر بذلك ؟ قال : نعم أما سمعت قوله الشاعر :

ما في السماء من الرحمن (رمز) إلا إلى وإلى وإلى الأرض من دوز

وعر مجاهد أن الرمز هنا كان تحريك الشفتين ، وقيل : الكتابة على الأرض . وقيل : الإشارة بالمسحة ، وقيل : الصوت نحو ، وقيل : كل ما أوجب اضطراباً في أفعاله ثم رمزا وهو استثناء مقطوع بما على أن الرمز الإشارة والافهام من دون كلام . وهو حيث ليس من قيل لمستنى منه . وجوز أن يكون متصلاً بما على أن المراد بالكلام : منهم من لم يرام ولا ريب في كون الرمز من ذلك القليل ، ولا يخفى أن هذا التأويل خلاف الظاهر ويلزم منه أن لا يكون استثناء مقطوع في الدنيا أصلاً إذ ما من استثناء إلا ويمكن تأويله بمنزلة ذلك ، يجعله متصلاً ولا فائز به ، وتعقب ابن السكيت النصب على الاستثناء هنا مطلقاً وادعى أن (رمزاً) معقول به متصلاً بتقدير : حذف الظاهر . والأصل أن لا تسكلم الناس إلا رمزا ، فالعامل الذي قبل (إلا) معرغ في هذا النحو للعمل فيها بعدها دليل أنك لو حذف (إلا) وحرف التي استقام الكلام نقول في نحو : ما لقيت إلا ريداً . لقيت ريداً ، وفي : ما خرج إلا ريد . خرج ريد ، وكذا لو قلت : آيتك أن تسكلم الناس رمزا . استقام . وليس كذلك الاستثناء . لو قلت : ليس القوم في البذر إلا ريداً أو لا ريد . ثم حذف التي وإلا . فقلت : يقوم في البذر ريداً . أو ريد م يستقم . فكذا المقطع نحو : ما خرج القوم إلا حاراً . لو قلت : خرج القوم حاراً م يستقم . قاله سفي ، وقرأ يحيى بن وثاب (إلا رمزا) بضمين جمع رموز كرسول ورسول . وقرئ (ورمزا) بفتحين جمع رامز - كخادم وخدم . وهو من نادر الجمع وعلى القراءتين يكون حالاً من الفعل والمفعول معاً أي مترامزين . ومثله قول عتبة :

منى م تلقى (فردين) ترزف روفك إليك وتستطرا

وجوز أبو الغمام أن تكون (رمزا) على قراءة النصب مصدراً ، وجعله مسكراً الميم في الأصل والضم عارضاً للافتتاح في اليسر واليسر . وعلمه لا يختلف إعرابه فاعلمهم في وادكر ربك في أي في أيام الحبسة شكر أثلثك النعمة

كما يشعر به التعرض لعموان الرموية، وقيل: يحتمل أن يكون الأمر بالذكر شكراً للنعمة مطلقاً لا في خصوص تلك الأيام، وأن يكون معنى جميع أيام الحمل تعود برثاته إليه، والمناسق إلى الدهن هو الأول، وللمجلة مؤكدة لما قبها مهيئة للفرص منها، واستشكل المطلب من وجهين، الأول عطف الإنشاء على الإخبار، والثاني عطف المؤكد على المؤكد، وأجيب بأنه معطوف على محذوف أي أشكر وأذكر، وهين: لا يبعد أن يجعل الأمر بمعنى الخبر عطفاً على (لأنكم) فيكون في تقدير (أن لا تكلم) وتذكر ربك، ولا يخفى ما فيه (كثيراً) صفة لمصدر محذوف أو زمان كذلك أي ذكر كثيراً ورمانا كثيراً (وسبح بالنعش) وهو من الراد إلى الغروب - قاله مجاهد - وقيل: من العصر إلى دهاب صدر الليل (والإنشكر ٤١) أي وقته وهو من العجر إلى الضحى، وإعانة من الحضاف لأن الإنكار بكسر الهمزة مصدر لا وقت فلا تحسن المعالجة كذا قيل: وهو منى على أن (النعش) - جمع عشية الوقت المخصوص، وإلى ذهب أبو البقاء، والذي ذهب إليه المصنف أنه مصدر أيضاً على فيل لا جمع - وإلى يشير كلام الجوهري فافهم: وقرئ (والإنكار) فتح الهمزة فهو حيث جمع بكر كسر لفظاً ومعنى - وهو نادر الاستعمال قبل - والمراد بالتسبيح الصلاة تدليل تقيده بالوقت كما في قوله تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون) وقيل: الله عز الساني كما أن المراد بالذكر الذكر القلي، وعلى كلا التقديرين لا تكرار في ذكر التسبيح مع التكرار، وأل - في الوقتين للعدم، وأبعد من جعلها للهدى أي عني تلك الأيام اثلاثه وأبكارها، والجار والمجرور متعلق بما عنده، وليس من باب التنازع في مشهور وجوزة بعضهم فيكون الأمر بالذكر مقيداً بهذين الوقتين أيضاً، ورغم بعضهم أن تقيده بالكثرة يد على أنه لا يبعد التكرار وفيه بعد نسلم أنه مقيد به فقط أن الكثرة أحسن من التكرار.

وهذا (ومن باب البطون) في الآيات أن ذكرنا عليه السلام كان شيخاً هماً وكان مرشداً للناس، فلما رأى ما رأى من كبرية النبوة فطلب من ربه ولداً حقيقياً يقوم مقامه في تربية الناس وما يهتم فقال: (رب هب لي من لدك ذرية طيبة) أي مطهرة من لوث الاشتغال بالسوى معردة عن إراداتها مقدسة من شهواتها (فادته الملائكة وهو قائم) على ساق الخدمة (بصبي في الحرب) وهو على المرافعة ومحاربة النفس (إرافه يشارك يحيى) وسمى به لأن من شهد الحق في جمال نبوته يحيا قلبه من موت الفقرة، أولاده هو يحيى بالنبوة والشهادة (مصدقاً بكلمة من الله) وهو ما ينزل به الملك على القلوب المعنوسة (وسيداً) وهو الذي علب عليه نور هبة عزة الحق، وقال الصادق - هو الماس للخلق وصفاً وحالاً وخلقا: وقال الجنيد: هو الذي جاده لكونين صلوا لربه، وقال ابن عطاء: هو المتحقق بحقيقة الحق، وقال ابن متصور: هو من جلا عن أوصاف البشرية وحل بنعوت الربوبية، وقال محمد بن علي: هو من استوت أحواله عند المدح والاعطاء والرد والقول (وحصوراً) وهو الذي حصر ومنع عن جميع الشهوات وعصم بالعصمة الألفية، وقال الاسكندراني: هو المنزه عن الأكوان وما فيها (ونبياً) أي مرتفع القدر بهبوط الوحي عليه ومعدوداً (من الصالحين) وهم أهل الصف الأول من صفوف الأرواح المتجدة المشاهدة للحق في مزايا الخلق قال استعطاف النعمة: (أني يكون لي غلام) والحال (قد بلغت أسكبر) وهو أحد المراتب العادية (وأمر أني عاقر) وهو مانع آخر (قال كذلك الله يفعل ما يشاء) حسبما تقتضيه الحكمة (قال رب اجعل لي آية) على العلوق لا شكرك على هذه النعمة إذ شكر المنعم واجيبوه ندوم لمواهب لالهيه (فإن آيتك

ألتكلم الناس) بأن يحصر لسانك عن محادثتهم لينجرك من شرك لربك ويكون ظاهرك وماطنتك مشغولاً به (الإرماء) تدفع به صديق القلب عند الحاجة، وحقيقة الرمز عند العارفين تعريض السر إلى السر وإعلام الخاطر بالباطن بنعت تمهريك سلسلة المواصلات بين المقاطب والمخاطب (وإذ ذكر ربك كثيراً) تخلص النية عن المحطات وجمع المهوم بنعت تصفية السر في المناجاة وتحرير الروح في المشاهدات (وسبح) أي زده ربك عن الشدة في الوجود (بالعنى والابكار) بالعناء والبقاء.

وإن أردت تطبيق ما في الآفاق على ما في الانفس فتقول (هناك دعا ذكرى) الاستعداد (ربه قال رب هب لي من لدنك ذرية طيبة) وهي النفس الطاهرة المقدسة عن النقائص (إليك سمع الدعاء) بمن صدق في الطلب (فنادته ملائكة) القوى الروحانية (وهو قائم) منتهز لتكامل النشأة (يهي) ويدعو في محراب التنزع إلى الله تعالى الممبعض على القوابيل بحسب القابليات (أن الله يشرك يحيي) وهو الروح الحى بروح الحق والصفات الإلهية (مصدقاً بكلمة من الله) وهي ما تنقّبها ملائكة الإلهام من قبل الصياص المطلق (وسيداً) لم تملكه الشهوات النفسانية (وحضوراً) أي مبالغاً في الامتناع عن اللذائذ الدنيوية (وتب) بما يتلاءم من عالم الملكوت ومعدوداً (من الصالحين) هاتيك الحضرة القائمين بحقوق الحق والحق لا تصاحبه بالبقاء بعد العناء (قال) رب (أو) أي كيف (يكون لي غلام وقد بلغتى الكبر) وصمعت القوى الطبيعية (وامرأتى) وهي النفس الحيوانية (عاقراً) عقيم عن ولادة مثل هذا الغلام إذ لا تله الحية إلا حية (قال كذلك الله) من غرابة الشأن (يعمل ما يشاء) من المعجائب التي يستعدها من قيده النظر إلى المألوفات، وبقي أسيراً في سجن العادات (قال رب اجعل لي آية) على ذلك لا شكك مستطراً زيادة نعمك التي لا تنتهى لها (قال آيتك ألا تكلم الناس) وهم ما يأنس به من اللذائذ المباحة (ثلاثة أيام) وهي يوم الفناء بالأفعال ويوم الفناء بالصفات ويوم الفناء بالذات (الإرماء) أي قدراً يسيراً تدعو الضرورة إليه (وإذ ذكر ربك) الذي ربك حتى أوصلك إلى هذه الغاية (كثيراً) حيث من عليك بخير كثير (وسبح) أي زده ربك عن قانص التقيد بالمظاهر (بالعنى والابكار) أي وقتي الصحو والهمو.

وبعض المتزينين إذ ذكر البطون ذكر في تطبيق ما في الآفاق على ما في الانفس أن القوى البدنية أمرأه عمران الروح قدرت ما في قوتها من التنس المطننة موضعت أنى النفس فكملها ركزها الفكر فدخل عليها ذكرى محراب الدماغ فوجد عندها رزقا من المعاني الخدسية التي استكشمت لها بصفاتها المكشدة ذكرى الفكر بتركيب تلك المعاني واستوهمب ولداً مقدساً من لوث الطبيعة فسمع الله تعالى دعاءه فنادته ملائكة القوى الروحانية وهو قائم في أمره بتركيب المعلومات يتاجى ربه باستئصال الأنوار في محراب الدماغ (أن الله يشرك يحيي) العقل مصدقاً بمسمى القلب الذي هو كلمة من الله لتقدس من عالم الاحرام (وسيداً) لجميع أصناف القوى (وحضوراً) عن مباشرة الطبيعة (ونياً) بالإخبار عن المعارف والمخفاة وتعليم الاخلاق ومتنظماً في سلك الصالحين وهم المجرىات ومقربو الحضرة (قال أي يكون) ذلك (وقد بلغتى) كبر منتهى الطور (وامرأتى) وهي طبيعة الروح النفسانية (عاقراً) بالثور المجرد فطلب لذلك علامة فقبل له : علامة ذلك الإمساك عن مكاملة القوى البدنية في تحصيل ما ربه من اللذائذ (ثلاثة أيام) كل يوم عقد تام من أطوار العمر وهو عشرين سنة (إلا) بالإشارة الحقيقية وأمر بالذكر في هذه الأيام التي هي مع العشر الأول التي هي من العيز أدبون سنة

انتهى وهو قريب بما ذكرته. ولعل ما ذكرته على ضمني أولى منه. وباب الأول واسع ويصون كلام الله تعالى لا يخص
 ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ﴾ تمة لشرح أحكام اصطفاء آل عمران، ووقعت قصة زكريا ويحيى عليهما السلام في
 آيتين لما فيها ما يؤيد ذلك، الاصطفاء، (وإذ) في المشهور منصوب بالذكر، والجملة معطوفة على الجملة السابقة عطفت
 القصة على القصة وبينهما كالمناسبة لأن تلك مسوقة أولا وبالذات لشرح حال الأمم وهذه لشرح حال الذات،
 والمراد من الملائكة رئيسهم جبريل عليه السلام. والكلام هنا كاللحام فينا، ورجو أبو البقاء، كون الطرف
 مطروفا على الطرف السابق وناصبه ناصبه والاولى الأولى والمراد اذكر أيضا من شواهد اصطفاء أولئك الكرام
 وقت قول الملائكة عليهم السلام ﴿بِسْمِ اللَّهِ أَنْصَلُكُمْ﴾ أي اختارك من أول الأمر ولطف بك وميزك
 على كل محرم وخصك بالكرامات السنية، والتأكيد اعتناء بشأن الخير وقول الملائكة لذلك كان شاهدا على
 عدلك عليه الأخيار ونظمت به الظواهر، وفي بعض الآثار ما يقتضي تكرار هذا القول من الملائكة لها،
 فقد أخرج ابن جرير عن ابن إسحق أنه قال: كانت مريم حبيبا في الكنيسة ومعها فيها غلام اسمه يوسف
 وقد كان أمه وأبوه جملاء نشيرا حبيبا مكانا في الكنيسة جميعا وكانت مريم إذا فقدت مرقها وما يوسف إذا
 قلبيها فانطلقا إلى المعارة التي فيها الله فيملاآن ثم يرجعان والملائكة في ذلك مقبلة على مريم بالبشارة يا مريم
 (إن الله اصطفاك) الآية فإذا سمع ذلك زكريا عليه السلام قال: إيلاده عمران لنا، وقيل: إن الملائكة عليهم
 السلام أجمعوها ذلك، ولا يخفى أن تفسير القول بالالهام وإسناده لسلائكة خلاف الظاهر وإن كان لا منع
 من أن يكون بواسطتهم أيضا على أنه قول لا يعضده خبر أصلا، وعلى القول الأول يكون التكليم من
 باب الكرامة التي بمنها الله سبحانه على خواص عباده، ومن أكرها زعم أن ذلك إلهام وتأسيس لنوة
 عيسى عليه السلام أو معجزة لرؤيا عليه السلام، وأورد على الأول أن الإلهام في المشهور أن يقدم
 على دعوى النوة ما يشبه المعجزة كالظلال العام لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتكلم الحجر معه،
 وهذا بظاهره يقتضي وقوع الخارق على يد الله لكن قبل أن يبدأ لأعلى يد غيره فإياها نحن فيه، وبمعنى أن
 يدفع بالعناية، وأورد على الثاني بأنه بعيد جدا إذ لم يقع الكلام مع زكريا عليه السلام ولم يقترن ذلك بالتحدي
 أيضا فكيف يكون معجزة له، واستدل بهذه الآية من ذهب إلى نوة مريم لأن تكلم الملائكة يقتضيها،
 ومنه اللقائي بأن الملائكة قد كلموا من ليس بنبي إجماعا فقد روى أنهم طمؤا رجلا خرج لزيارة أخ له في الله
 تعالى وأخبروه أن الله سبحانه يحبه كحب لاختيه ولم يقل أحد نبوته، وأدعى أن من توهم أن النبوة مجرد الوحي
 ومكالة الملك فقد حاد عن الصواب.

ومن الناس من استدل على عدم استنباء النساء بالاجماع بقوله تعالى: (وما أرسلنا قبلك إلا رجالا)
 ولا يخفى ما فيه، أما أولا فلأن حكاية الاجماع في غاية الغرابة فإن الخلاف في نبوة نساء - كحواء وآسية -
 وأم موسى، وسارة، وهاجر ومريم موجود خصوصا مريم فإن القول بنبوتها شهيد، بل مال الشيخ تقي الدين
 السبكي في الخسرات. وابن السبكي إلى ترجيحه، وذكر أن ذكرها مع الإنبياء في سورتهم قرينة قوية لذلك.
 وأما ثانيا فلأن الاستدلال بالآية لا يصح لأن المذكور فيها الإرسال وهو أخص من الاستنباء على الصحيح
 المشهور، ولا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم فأنهم ﴿وَعَطَّرَكَ﴾ أي من الأدناس والافتقار التي تعرض للنساء.

على الخضر وانعاس حتى صرت صالحة لخدمة المسجد - قاله الزجاج - وروى عن الحسن - واس جبر أن المراد طهرت - لا يمين عن الكبر وباطناؤه عن المعصية ، وقيل : ربهك عن الاحلاق الذميمة والطباع الرذيلة ، والآلة للتحلل على العموم أي طهرت من الاقدار الحسية والمعنوية والقسية والقياسية .

وَأَصْصَمَكَ عَلَى نِسَاءِ التَّكْوِينِ ٤٢ يحتمل أن يراد بهذا الاصطفاة غير الاصطفاة الأول وهو ما كان آخرها من منه عسى عليه السلام له من غير أب ولم يكن ذلك لاحد من النساء ، وجعلها وإياه آية للعالمين ، ويحتمل أن يراد به الأول وكرر للتأكيد وتبيين من اصطفاها عليهم ، وعلى الأول يكون تقديم حكاية هذه المقولة على حكاية شارحتها يعنى عبه السلام للتعبه على أن فلاهما مستحق للاستقلال بالتذكير وله نظائر قد مر بعضها . وعلى الثاني لا إشكال في الترتيب ونكون حكمة تقدم هذه المعقولة - على الإشارة - الإشارة إلى كونها غايها السلام قس ذلك مستعدة لمصير الروح عليها بما هي عليه من التبتل والاعتقاد حسب الامر ، ولعل الأول أولى - كما قال الإمام - لما أن التأسيس خبر من التأكيد (والمراد من نساء العالمين) قيل : جميع النساء سائر الاعصار ، واستدل به على أفضليتها على فاطمة وحديجة . وعائشة رضى الله تعالى عنهن ، وأيد ذلك بما أخرجه ابن عساکر في أحد الطرق عن ابن عباس أنه قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ، ثم فاطمة ، ثم حديجة ، ثم آسية امرأة فرعون » وبما أخرجه ابن أبي شعبة عن مكحول ، وقريب منه ما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة قال : « قال رسول الله ﷺ : خير نساء ركب الإنسان سيدة واحدة على ولد في صغره وأرعاه على حمل في دت يده ولو علمت أن مريم ابنة عمران - كتبت بغير ما مضى عليها أحماً » وبما أخرجه ابن جرير عن فاطمة صلى الله تعالى على أبيها وعليها وسلم أنها قالت : « فأنزل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : أنت سيدة نساء أهل الجنة إلا مريم التول » . ومثل : المراد نساء عالمها . فلا يلزم منه أفضليتها على فاطمة رضى الله تعالى عنها ، ويؤيده ما أخرجه ابن عساکر من طريق مقاتل عن الفضال عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : « أرفع نسوة سادات عالمهن مريم بنت عمران ، وآسية بنت مزاحم ، وحديجة بنت خويلد ، وفاطمة بنت محمد ﷺ » وأفضلهن عالماً فاطمة . وما رواه الحرث بن أسامة في مسنده بسند صحيح لكنه مرسل « مريم خير نساء عالمها » وإلى هذا ذهب أبو جعفر رضى الله تعالى عنه وهو المشهور عن أئمة أهل البيت - والذى أميل إليه - أن فاطمة النبوة أفضل النساء المتقدسات والمأخوذات من حيث أنها بضعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بل ومن حيثيات أخر أيضاً ، ولا يملك على ذلك إلا خبر السابق لجوار أن يراد به أفضلية غيرها عليها من بعض الجهات وبحيثية من الحيثيات - وبه يجمع بين الآثار - وهذا سائق على أقوال سيرة مريم أيضاً إذ البضعة من روح الوجود وسيد كل موجود لا أراء تقاين بشئ . وابن الترمذ من يد المتناول . ومن هنا يعم أفضليتها على عائشة رضى الله تعالى عنها لذهاب إلى خلافتها الكثرة بخبرين قوله صلى الله تعالى عليه وسلم : « حدثوا ثلثي دينكم عن أميراء » وقوله عليه الصلاة والسلام : « فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على الطعام » وأما عائشة يوم القيامة في الجنة مع زوجها رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وفاطمة يومئذ معها مع زوجها على كرم الله تعالى وجهه ، وورق عظيم بين مصم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ومقام على كرم الله تعالى وجهه . وأنت علم ما في هذا الاستدلال وأنه ليس بنص على أفضلية أميرة على الزهراء ، أما أولاً فلا

قصرى ما في الحديث الأول على تفسير ثبوته إثبات أنها عامة إلى حيث تؤخذ منها، ولما الدين، وهذا لا يدل على نفي العلم بالماضي لعلها عن بضعته عليه الصلاة والسلام. ولعله صلى الله تعالى عليه وسلم أنها لا تبقى بعده زماً معدداً به يمكن أخذ الدين منها به لم يقل فيها ذلك، ولو علم لربما قال: حدوا قل ديبكم عن لهرهم. وعدم هذا القول في حق من دل العمل والتعلل على عبه لا يدل على معضريه وإلا لكانت عائشة أفضل من أبيه رضى الله تعالى عنه لأنه لم يرورعه في الدين إلا قليل بقية شئ وكثرة غائته بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم على أن قوله عليه الصلاة والسلام: «إني تركت فيكم الثقلين كتاب الله تعالى ورفق لا يعترقان حتى يردا على الخوض» يقوم مقام ذلك الخبر وريادة - كما لا يخفى - كيف لا وفاطمة رضى الله تعالى عنها سيدة تلك العترة؟! • وأما ثانياً فلاش الحديث الثاني معارض ما يدل على أنه غير ما رضى الله تعالى عنها عليه، فقد أخرج ابن جرير عن عمر بن سعد أنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فصلت حديجة عن نساء أمي فأصلب مريم على نساء العائدين بل هذا الحديث أصح في لأصلية وأكبر في المدح عند من يحاب عن عين بصيرته عن النصب والتعصب لأن ذلك الخبر وإن كان ظاهراً في الأصلية لكنه قيل ولو على بعد: إن - ألب في النساء فيه للبعد؛ وأمراد بها الأزواج الطاهرات الموحودات حين الاحار ولم يقل مثل ذلك في هذا الحديث •

وأما ثالثاً فلاش الال لثالث يستدعى أن يكون سائر روجات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من سائر الأقباء والمراسين عليهم الصلاة والسلام لأن مقدمهم بلارب ليس كقدم صاحب المقام المحمود صلى الله تعالى عليه وسلم ولو كانت الشركة في المرحل مستدعية للأفضلية لزم ذلك قطعاً ولا فائز •

وبعد هذا كله الذي يدور في خلدي أن أصل النساء فاطمة ثم أمها، ثم عائشة بن لو قال القائل إن سائر بنات النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل من عائشة لأرى عليه باسمه عندي بن مريم وفاطمة توفى بغير النظر إلا فضليه المطلقة، وأما باطن إلى الحثية فقد علمت ما أمل إليه، وقد ستر الإمام السبكي عن هذه المسألة فقال: الذي تخاره وبين الله تعالى به أن فاطمة بنت محمد صلى الله تعالى عليه وسلم أفضل ثم أمها ثم عائشة، ووافق في ذلك البهيبي. وقد صحح ابن العماد أن حديجة أيضاً أفضل من عائشة عائفة أنه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة حين قالت: بدرت لك الله تعالى خير منها، فقال لها: لا والله ما رزقي الله تعالى خيراً مما رزقت في حين كديني الدس وأعطيني ملأها حين حرمني الناس؛ وأيد هذا أن عائشة أقرأها السلام التي صلى الله تعالى عليه وسلم من خير بل، وحديجة أقرأها السلام خير من غيرها، وبعضهم ما رأى تدريس الأدلة في هذه المسألة توفى فيها وإلى التوقف مال القاضي أبو جعفر الأسروشي متا - وذهب ابن جماعة إلى أنه المذهب الأسلم •

وأشكل ما في هذا الباب حديث الثريد لعل كثرة الأخبار الناطقة بحلقة نبون تأويله، وأوس واحد لكثير فهو من تأويل كثير واحد، والله تعالى هو اهادي إلى سواء السبيل (يُمرِّم قَتْرَتَكَ) الظاهر أنه من مقول الملائكة أيضاً وصود بالحققة على الصلاة بعد أن أحبروها بملو درجها وقال فيها إلى الله تعالى لتلا نعت ولا تغفل عن العدة، وتكرر النداء للإشارة إلى الاعب، بما ردد بعد كانه هو المقصود بالذات وما قبله منه في الفنون طائفة القيم في الصلاة قاله محمد أو إدامة الطاعة - قاله قتادة وإليه ذهب الراغب، أو الاخلاص في العبادة قاله سعيد بن جبير أو أصل القيام في الصلاة قاله بعضهم. التبرص لئلا يروية للاشعار بصفة

وجوب امثال الاوامر (واسجدى واركنى مع الراكعين ٤٣) يحتمل أن يكون المراد من ذلك ظه الامر بالصلاة إلا أنه أمر سبحانه بها بذكر أركانها مبلغة في إيجاب المحافظة عليها لما أن في ذكر الشيء تفصيلاً تقريراً ليس في الاجمال ، ولعل تهديم السجود على الركوع لانه كذلك في صلاتهم ، وقيل لانه أفضل بأركان الصلاة وأقصى مراتب الخضوع ، وفي الخبر «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» أو للتنبيه على أن الواو لا توجب الترتيب أو ليقترن (اركنى) - بالراكعين - للايدان بأن من ليس في صلاتهم ركوع ليسوا مصلين ، وكل من هذه الأوجه لا يخلو عن دغدغة ، أما أولاً فلا به إنما يتم على القول بأن القيام ليس أفضل من السجود كما نقل عن الامام الشافعى ، وأما الثانى فلا ن حطاب القرآن مع من يعلم لغة العرب لا مع من يتعلم منه اللغة ، وأما الثالث فلا ن تماميته تنفص على بيان وجه أنه لم يعب بالساجدين تديبها على أن من لاسجدة في صلاته ليس من المصلين ، وكان وجه ذلك ما يستفاد من كلام الزمخشري حيث قال ، ويحتمل أن يكون في رعاها من كان يقوم ويسجد في صلاته ولا يركع ، وفيه من يركع فأمرت أن يركع مع الراكعين ولا تكون مع من لا يركع ، فالتعريف في التعبير ما جعلت نكتة في ذكر (واركنى مع الراكعين) واعتبره أيضاً بعضهم بأنه إذا قدم الركوع ، وقيل : (واركنى مع الراكعين) (واسجدى) يحصل ذلك المقصود ، ولا مدخل لتقديم والتأخير في إعادة ذلك ، وقيل : المراد بالسجود وحده الصلاة كما في قوله تعالى : (وأدبر السجود) والتعريف عن الصلاة بذلك من التعبير بالجرم عن الشكل ويراد بالركوع الخضوع والتواضع وكان أمرها بذلك حفظاً لها من الوقوع في مهادى التكبر والاستعلاء بما لها من عتو الدرجة ، والاحتمال الاول هو الظاهر ، وبقيده ما أخرجه ابن جرير عن لا وراعى قال : «كانت تقوم حتى يسيل القبح من قبعها» وما أخرجه ابن عباس في الآية من أن سيد قال : «كانت مريم تصلى حتى تورم قدمها» والاكتفاء على أن فائدة قوله سبحانه : (مع الراكعين) الإرشاد إلى صلاة الجماعة ، واليه ذهب الجبائي ، وذكر بعض المحققين أن مكنة التعبير بذلك في هذا المقام دون - واسجدى مع الساجدين - الإشارة إلى أن من أدرك الركوع مع الامام فقد أدرك ركعة من الصلاة ، وعورض بأنه لو قيل : - واسجدى مع الساجدين - لما كان فيه إشارة إلى أن من أدرك السجود مع الامام فقد أدرك الجماعة ، ولعل هذه الإشارة أولى من الأولى في هذا المقام ، واستلزام ذلك أن من أدرك ما بعد السجود معه لا يدرك الجماعة في حيز المصلي ، ولا يخفى أن المعارض والمعارض ليسا شئ عند المصنفين ، وأحسن منهما ما أشار إليه صاحب الكشف ، ورغم بعضهم أن (مع) يحل عن الموافقة في العمل فقط دون اجتماع - أى افعلى كعمل (الراكعين) - ولم يوقى الصلاة معهم - قال : لأنها كانت تصلى بمحراها ، وأيضاً لأنها كانت شاة وصلاة الشواب في الجماعة مكروهة ، واعتراض بأنه ارتكاب للتجور الذى هو خلاف لاصل من غير داع ، وكونها كانت تصلى في محراها أحياناً مسلم لكن لا يدل على المدعى ، ودائماً لا دليل عليه وبهرضه لا يدل على المدعى أيضاً لجوار اقتدائها وهي في المحراب ، وكراهة صلاة الشاة في الجماعة لم يتحقق عندنا ثبوتها في شرع من قلنا ، على أن الماتر يدعى نكراهة صلاة مريم في الجماعة وإن كانت شاة ، وقلنا : بكراهة صلاة الشواب في شرعهم أيضاً ، وعمله يكون القوم الذين كانت تصلى معهم كانوا ذوي قرابة بها ورحم ، ولذلك احتصموا في صحتها وإسماكها ، وربما يعلل بدم حشبة الفتنة وإن كانوا أجنب ، ويستأنس لهذا بهاها مع يوسف لملء القلة في المعارة ، ولعل أولئك الذين تركهم معهم من هذا القبيل ، وإن قلنا ، إنها تقتدى وهي في محراها إما وحدها أو مع نسوة زال لا شك ، وجاء (مع الراكعين) دون الراكعات

لأن هذا الجمع أعم إذ شمل الرجال والنساء على سبيل التعبد ، ونحوه وحسب الآي ، ولأن الأول ، بالرجاء
أفضل إن قلنا ، إنها مأمورة بصلاة الجماعة .

وإدعى بعضهم أن في التعبير بذلك مدحاً ضمياً لمحم عليه السلام ولم يفيد الأمرين الآخرين بما يفيد به
الأمر الأول اكتفاءً بالتفديد من أول وجدة ، وقال شيخ الإسلام إِنْ تَحَرَّجَ الْأَمْرُ بِالرُّكْنَيْنِ الْآخَرَيْنِ عَمَّا
يُفِيدُهُ الْأَوَّلُ لَمْ يُقَدْ لِمَرَادِ تَقْيِيدِ الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ ، لَيْسَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ جُزْءٌ قَبْلَهُ ، وَرُكْنُ الْأَوَّلِ مِمَّا ، وَلَعَلَّ مَذْكَرَ نَاهِ
أَوَّلِي لَانَهُ ، مَطْرُودٌ عَلَى سَائِرِ الْأَقْوَالِ فِي الْقَوْتِ ، وَأُحْرَجَ عَنْ أُنَى دَاوُدَ فِي مَصَاحِفِ عَنِ الْمَعْدُودِ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَأُ وَارْتَكَمِي وَاسْتَعْدَى فِي السَّاحِدَيْنِ - ذَلِكَ - بِشَرِّهِ بَلَى وَتَقَدَّمَ ذَكَرَهُ مِنْ تِلْكَ الْآخِرِ
الْبَدِيعَةِ الشَّأْنُ لِمُرْتَفِعِهِ مِنَ الْعَرَابِ إِلَى أَعْلَى مَكَانٍ ، وَهُوَ مُتَدَا حَبْرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى - مِنْ أُنْثَاءِ الْغَيْبِ - بِأَيِّ
مِنْ أَحْبَابِ مَا عَابَ عَنْكَ وَعَنْ وَهْمِكَ بِمَا لَا يَعْرِفُ إِلَّا بِالْوَحْيِ عَلَى مَا يَثِيرُ إِلَيْهِ أَمَامَهُ ، وَاجْتِهَادُهُ مُتَأَنِّهِ لَا يَحُلُّ
هَذَا مِنَ الْأَعْرَابِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى - يُؤْتِيهِ الْوَحْيَ بِكَلِمَةٍ مَبْنِيَّةٍ - مِثْلُهُ لِلأَوَّلِ ، وَ - الْإِنْجَاء - إِلَهُهُ الْمَعْنَى إِلَى
الْعَبْرِ عَلَى وَجْهِ خَفِيٍّ ، وَيَكُونُ بِمَعْنَى رَسَالَةِ الْمَلَكِ إِلَى الْأَبْدَانِ وَبِمَعْنَى الْأَصْدَمِ ، وَالصَّغِيرِ فِي (رُوحِيهِ) عَائِدَ
إِلَى ذِكْرِ فِي الْمَشْهُورِ ، وَاسْتَحْسَنَ عَوْدَهُ إِلَى الْغَيْبِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَشْمَلُ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْقَصَصِ وَمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا
تَعْلَافَ مَا إِذَا عَادَ إِلَى ذَلِكَ فَانْهَ حِينَئِذٍ يَوْمَ الْإِخْتِصَاصِ بِمَا مَضَى ، وَجُورَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ خَبَرًا
عَنِ الْمَتَدَا قَلْبُهُ ، وَ (مِنْ أُنْثَاءِ الْغَيْبِ) إِمَّا مُتَعَقِّقٌ - رُوحِيهِ - أَوْ حَاتِنٌ مِنْ مَفْعُولِهِ أَيْ (وَحْدَهُ) حَالِ كَوْنِهِ
بَعْضُ (أُنْثَاءِ الْغَيْبِ) وَجَعَلَهُ حَالًا مِنَ الْمَتَدَا أَيْ الْبَعْضِ ، وَجُورَ أُنْثَاءِ أَنْ يَكُونَ الْفَقْدِيرُ الْأَمْرَ (ذَلِكَ) وَيَكُونُ
(ذَلِكَ) حَبْرًا لِمَدَامُ مَحْدُوفٍ وَالْجَارُ وَالْمَحْرُورُ حَالُهُ ، وَهُوَ وَحْدَهُ مَرْدُودٌ لَا يَدْعَى أَنْ يَحْرَجَ عَلَيْهِ هَلَامُ ذَلِكَ لِلْجَلِيلِ .
وَصِغَةُ الْأِسْمِ هَذَا عِنْدَ قَوْمٍ لَا يَدْرُونَ أَنَّ الْوَحْيَ لَمْ يَنْقَطِعْ مَرَّةً (وَمَا كُنْتَ تَدْرِيهِمْ) أَيْ عِنْدَ الْمُتَارِعِينَ
فَالصَّغِيرِ عَائِدَ إِلَى غَيْرِ مَذْكَورٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْأَمْرُ ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْخَمْسَةِ تَحْقِيقُ كَوْنِ الْآخِرِ
مَعَادَكَ عَنْ وَحْيٍ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ بِمَنْكُوبِهِ قَالَهُ قَبْلُ - إِنْ رَسُوْنَا أَحْبَبْنَا بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ ، فَهَذَا
مَعَ اعْتِرَافِهِمْ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ وَلَمْ يَقْرَأْ فِي كِتَابٍ ، وَتَسْكُرُونَ أَنَّهُ وَحْيٌ فَلَمْ يَقُمْ هَذَا بِمَا يَنْجُاجُ إِلَى النَّبِيِّ سِوَى
الْمَشْهُودَةِ لَيْسَ هِيَ أَظْهَرَ الْأُمُورِ اتِّعَادًا لِاسْتِحْجَاجِهَا الْمَعْلُومَةِ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُقَلَاءِ ، وَهِيَ عَلَى ثُبُوتِ قِصَّةِ مَرْيَمَ
مَعَ أَنَّ مَا عَلِمَ بِالْوَحْيِ قِصَّةَ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَيْضًا لَمْ أَنْ (تِلْكَ) هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْأَحَادِ أَوَّلًا ، وَبِإِنْجَاءِ
الْعَصَى الْآخِرَى عَلَى سَبِيلِ الْاسْتِزْرَادِ وَلَا يَدْرَجُ بَعْضُ قِصَّةِ زَكْرِيَّا فِي كَرَمٍ تَكْفُرُ فَمَا خَلَّتِ الْخَمْلَةُ عَنْ
تَنْبِيهِ عَلَى قِصَّتِهِ فِي الْجَمْلَةِ ، وَرَوَى عَنْ قَدَرِهِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ هَذِهِ الْجَمْلَةِ مَعْجِيزُ اللَّهِ سَجَانَهُ بِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ مِنْ شِدَّةِ حَرِّهِ الْقَوْمِ عَلَى كِفَالَةِ مَرْيَمَ وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ ، وَسَبَقَ ذَلِكَ تَأْكِيدًا لِأَصْطِفَائِهَا عَلَيْهَا السَّلَامُ
وَيَعْنِي هَذَا الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُتَوَكَّدِ وَالْمُتَوَكَّدِ ، وَمَعَ هَذَا هُوَ أَوَّلِي مَا قِيلَ مِنَ الْمَقْصُودِ ، بِمَا تَعْجِيزُ مِنْ دِفَاقِهِمْ
لِكِفَالَتِهَا لَشِدَّةِ الْحَالِ وَمَزِيدَ الْحَاجَةِ الَّتِي لِحَقَّتْهُمْ حَتَّى وَفَّقَ لَهَا خَيْرَ الْكَفَالَةِ زَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ يَكَادُ
يَكُونُ هَذَا غَيْرَ صَحِيحٍ دَرَايَةً وَدِرَايَةً ، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ لَا يَشْكَلُ نَفْيُ الْمَشْهُودَةِ مَعَ طُحُورِ اتِّعَادِهَا عِنْدَ كُلِّ أَحَدٍ
(إِنْ يَلْمُزُونَ أَقْسَامَهُمْ) أَيْ يَرْمُونَهَا وَيَطْرَحُونَهَا لِلْإِقْرَاعِ ، وَهِيَ الْإِنْجَالُ - جَمْعُ قَمٍّ وَهِيَ الَّتِي تَأْتِي بِكَتَبُونَ

في التوراة واحترامها تبركا بها ، وقيل : هي السهام من الشباب وهي الفناح ، وحكى الكادوني أنها كانت من نحاس وهي مأخوذة من القلم بمعنى القطع ، ومنه قلامة الظفر وقد تقدم بيان كيفية الرمي - وفي عدة الأقلام خلاف - وعن الباقر أنها كانت ستة ، والظرف معمول للاستقرار العامل في (لديهم) وجعله طرفا لكان - كما قال أبو البقاء - ليس بشئ (أيهم يكفل مريم) من تنمة الكلام الأول ، وجعله ابتداء استفهام مصد للمعنى ، ولما لم يصلح (يلفون) للتملق بالاستفهام لزم أن يقدر ما يربط به النظام فذكر الجمل له ثلاثة أوجه :

(أحدها) أن يقدر ينظرون (أيهم يكفل) بحيث كان النظر بما يؤدي إلى الإدراك جازا أن يتعلق باسم الاستفهام كالانفعال القلبية - كما صرح به ابن الحاجب - وابن مالك في التسهيل - وثانيها أن يقدر ليعلموا (أيهم يكفل) وعلى الأول الجملة حال بما قبلها وعلى الثاني في موضع المفعول له ، ولا يخفى أن الالتقاء سبب لنفس العلم لكنه سبب بعيد ، والقريب هو النظر إلى ما ارتفع من الأقلام ، وثالثها أن يقدر يقولون ، أو يقولوا (أيهم) واعتراض بأنه لا فائدة يعتد بها في تقدير يقولون ولا ينساق المعنى إليه بل هو مجرد إصلاح لفظي لموقع (أيهم) وأجيب بأنه بعيد ، وينساق المعنى إليه بناء على أن المراد بالقول القول للبيان والتبيين ، واعتراض أيضا تقدير القول مبروبا بلام التعليل بأن هذا التعليل هنا مما لا معنى له ، وأجيب بتأويله كما أول في سابقه ، وقيل : يؤل بالحكم أي يقولوا وليحكموا (أيهم) الخ ، والسكاكي يقدر هنا ينظرون ليعلموا ، ولعل ذلك لمراعاة المعنى واللفظ وإلا فتقدير النظر ، أو العلم ينفي عن الآخر ، وبعض المحققين لم يقدر شيئا أصلا وجعل (أيهم) بدلا عن ضمير الجمع - أي يلقى كل من يقصد الكفالة - وتأتى منه ، ولا يخفى أنه من التكلف بمكان (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ٤٤) في شأنها تناقضا على كمالها وكان هذا الاختصاص يهد الاقتراح في رأي ، وقبله في آخر ، وتكرير (ما كنت لديهم) مع تحقق المقصود بطلف (إذ يختصمون) على (إذ يلقون) للايدان بأن كل واحد من عدم الحضور عند الإلقاء ، وعدم الحضور عند الاختصاص مستقل بالشهادة على نيونه لا سيما على الرأي الثاني في وقت الاختصاص لأن تغيير الترتيب في الذكر يؤكد ذلك - قاله شيخ الإسلام - واختلف في وقت هذا الاقتراح ، واتشاح على قولين : أحدهما وهو المشهور المعول عليه أنه كان حين ولادتها وحمل أمها لها إلى الكنيسة على ما أثرنا إليه من قبل ، وثانيهما أنه كان وقت كبرها وعجز زكريا عليه السلام عن تربيتها ، وهو قول مرجوح ، وأوهن منه قول من زعم أن الاقتراح وقع مرتين مرة في الصغر وأخرى في الكبر ، وفي هذه الآية دلالة على أن القرعة لها دخل في تمييز الحقوق ، وروى عن الصادق رضي الله تعالى عنه أنه قال : ما تقارع قوم فحوضوا أمرهم إلى الله عز وجل إلا أخرج سهم الحق ، وقال أي قضية أحد من القضية إذا فرض الأمر إلى الله سبحانه ، أليس الله تعالى يقول : (فسام فكان من المدحطين) ٤٥ وقال الباقر رضي الله تعالى عنه : أول من سؤم عليه مريم بنت عمران ثم تلا (وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَامَهُمْ) (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ) شروع في قصة عيسى عليه السلام ، والمراد بالملائكة جبريل عليه السلام على المشهور ، والقول شقاهي كما رواه ابن أبي حاتم عن قتادة ، و(إذ) المضافة إلى ما بعدها بدل من نظيرتها السابقة بدل كل ، وقيل : بدل اشتمال ولا يضر الفصل إذ الجملة الفاصلة بين البدل والمبدل منه اعتراض جنى به تقريراً

لما سبق وتنبها على استقلاله وكونه حقيقياً بأن يمد على حياله من شواهد النبوة قالوا : وترك المصنف بناءً على اتحاد المخاطب والمخاطب وإنما يتقارن الخطابين أو تقر بهما في الزمان ، وجوز أبو البقاء كون الطرف منصوباً بذكر مقدر ، وأن يكون ظرفاً - ليختصمون - وقيل : إنه بدل من (إذ) المضافة إليه ، واعتراض بأن زمن الاختصاص قبل زمن البشارة بمدة - فلا تصح هذه البدلية ولزام أنه بدل غلط - غلط إدلائج في نصيح الكلام ، وأجيب بأنه يعتبر زمان عند يقع الاختصاص في بعضه والبشارة في بعض آخر وهذا الاعتبار يصح أن يقال إنهما في زمان واحد كما يقال وقع القتال والصلح في سنة واحدة مع أن القتال واقع في أولها وصلاح في آخرها ، قيل : ولا يحتاج إلى هذا على الاحتمال الثاني بما ذكره أبو البقاء بناءً على ما روي عن الحسن أنها عليها السلام كانت عاقلة في حال الصغر فيحتمل أنها وردت عليها النشأة إذ ذاك ، وفيه بعد بل الآثار ناطقة بحالها .

(بِسْمِ اللَّهِ الَّذِي يَشْرِكُ بِكَلِمَةِ مَنْ) كليمه من - لا ابتداءً لآية مجازاً وهي متعلقة بمحذوف وقع صفته لكلمة - وإطلاق الكلمة على من أطلقت عليه باعتبار أنه خلق من غير واسطة أب بل بواسطة كن فقط على خلاف أفراد بني آدم فكان تأخير الكلمة في حقه أظهر وأقل فهو كقولك لمن غلب عليه الجود مثلاً : محض الجودسوعلى ذلك أكثر المحصرين - وأينوا ذلك بقوله تعالى : (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) ، وقيل : أطلق عليه ذلك لأن الله تعالى بشر به في الكتب السابقة ، ففي التوراة - في الفصل العشرين من السفر الخامس - أقبل الله تعالى من سينا وتجلى من ساعير وظهر من جبال فاران - وسينا - جبل التجلي لموسى - وساعير - جبل بيت المقدس وكان عيسى يتعبد فيه - وفاران - جبل مكة وكان متحدث سيد المرسلين صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا كقول من يخبر بالامر إذا خرج موافقاً لما أخبر به : قد جاء كلامي ، وقيل : لأن الله تعالى يهدي به كما يهدي بكلمته .

ومن الناس من زعم أن - الكلمة - بمعنى البشارة كآية قبل بشارته منه ويعدده ظاهر قوله تعالى : (إنما المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته أنقاها إلى مريم) بولاه يرجع أول الأقوال كما يرجعه عدم أطراد الأقوال الاخرى وإن لم يكن لازماً في مثل ذلك ، وفي (يشرك) هنا من القراءات مثل ما فيها بما تقدم (اسم) الضمير راجع إلى - الكلمة - وذكره رعاية للمعنى لكونها عبارة عن مذكر واسم مبتدأ خبره (الْمَسِيحُ) وقوله تعالى : (عيسى) يحتمل أن يكون بدلاً ، أو عطفاً بيان ، أو تأكيداً بالمرادف كما أشار إليه النووي ، أو خبراً آخر ، أو خبر مبتدأ محذوف ، أو منصوباً بإصهار أعني مدحاً ، وحذف المبتدأ والفعل قيل : على سبيل الجواز ومقتضى ما ذكره في النكت المقطوع أن يكون على سبيل الوجوب ، وقوله تعالى : (ابن مريم) صفة لعيسى وعلى تقدير كونه منصوباً يلزم القول بالقطع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ومن جعل هذه الثلاثة أخباراً عن المبتدأ أورد عليه بأن الاسم في الحقيقة (عيسى) و (المسيح) لقب ، و (ابن) صفة فكيف جعلت الثلاثة خبراً عنه ؟ وأجيب بأن المراد بالاسم معناه المصطلح وهو العلم مطلقاً وليس هو بمعنى مقابل اللقب بل ما يسميه وغيره وأن إضافته تفيده العموم لأن إضافة اسم الجنس قد يقصد بها الاستغراق ، وأن إطلاقه على ابن مريم على طريق التثنية ، وقيل : المراد بالاسم معناه اللغوي وهو السمة والعلامة المميزة . لا العلم ،

ولا مانع حينئذ من جعل مجموع الثلاثة حراً إذ التميز بذلك أشد من التميز بكل واحد فيؤول المعنى إلى قولك الذي يعرف به ويميزه عما هو مجموع الثلاثة وهذا - كما في الاتصاف - خلاص من إشكاله بوردوه فيقولون : (المسيح) في الآية إن أريد به التسمية - وهو الظاهر - فامرئ (عيسى ابن مريم) والتسمية لا توصف بالنبوة ؟ وإن أريد به المسمى بهذه التسمية لم يلتزم مع قوله سبحانه : (اسم) ووجه الخلاص ظاهر ، ولعدم ظهور هذا التوجيه لبعضهم التزم الخلاص من ذلك بأن المسيح خبر عن قوله تعالى : (اسم) والمراد التسمية ، وأما (عيسى ابن مريم) فغير مبتدأ محذوف تقديره هو ، ويكون الضمير عائداً إلى المسمى بالتسمية المذكورة منقطعاً عن (المسيح) والمشهور أن (المسيح) لقبه عليه السلام وهو له من الألقاب المشرفة كالعارق ، وأصله بالعربية شيعاً ومعناه المبارك ، وعمر إبراهيم النخعي الصديق ، وعن أبي عمرو بن العلاء الملك ، و(عيسى) معرب أشوع ، ومعناه السيد ، وعن كثير من السلف أن (المسيح) مشتق من المسح ، واختلفوا في وجه إطلاقه على عيسى عليه السلام فقبل : لأنه مسح بالزيت والخم ، وروى ذلك عن الحسن ، وابن جبير ، وقيل : لأنه كان يمسح عين الآله فيصره ، وروى ذلك عن الكلبي ، وقيل : لأنه كان لا يمسح ذراعاه يده إلا برئ ، ورواه عطاء . والضحاك عن ابن عباس ، وقال الجاني : لأنه كان يمسح يده بزييت يورث فيه رفات الأنبياء تسمى به ، وقيل : لأن جبريل مسحه بجناحه وقت الولادة ليكون عودة من الشيطان الرحيم ، وقيل : لأنه حين مسح الله تعالى ظهر آدم عليه السلام طسحج منه ذرات دريته لم يردده إلى مقامه كما فعل بياق الفرات بل حفظه عنده حتى أماءه إلى مريم فكان قد بقى عليه اسم المسيح أي الممسوح (وقيل : وقيل :) وهذه الأقوال تشعر بأن اللفظ عربي لا عبري ، وكثير من المحققين على الثاني ، واحتاره أبو عبيدة ، وعليه الاشتقاق لأنه لا يجري على الحقيقة في الاسماء الإغمية سوى الكشف أن الظاهر فيه الاشتقاق لأنه عربي دخل عليه خواص كلامهم جعل لقباً شرفاً له عليه السلام - كالحليل - لا إبراهيم ، وجعله معرباً ثم أجراه مجرى الصفات في إدخال اللام لأنه في كلامهم بمعنى الوصف خلاف الظاهر .

ومن الناس من ادعى أن دخول اللام لا ينافي العجعة فإن - التوراة - والإنجيل - والاسكندر - لم تسمع إلا مقرونة بها مع أنها أهمية ، ولعل ذلك لا ينافي أظهرية كون محل النزاع عربياً ، نعم قيل في عيسى : إنه مشتق من العيس وأنه إنما سمي به عليه السلام لأنه كان في لونه عيسى أي يباشر نطوره حرمة كما يشير إليه خبر « قاتماً خرج من ديمس » إلا أن المعول عليه فيه أنه لا اشتقاق له ، وأن القائل به قاله على الماء . وهذا الخلاف إنما هو في هذا المسمى وأما المسيح الدجال فعربي إجماعاً لوصفه بأنه مسحت إحدى عينيه ، وأولاه يمسح الأرض أي يقطعها في المدة القليلة ، ووفق النخعي بين لقب روح الله . وعدوه بأن الأول يفتح الميم والتخفيف ، والثاني بكسر الميم وتشديد السين - كشرير - وأنكره غيره - وهو المعروف - ثم ألغوا تلفظاً بالقيية في الآية وكون عيسى بدلاً مثلاً خص الكثير منهم منع تقديم اللقب على الاسم بما إذا لم يكن أشهر منه حقيقة أولاداً أملاً إذا كان أشهر كما هنا فإنه يجوز التقديم كما نص عليه ابن الأماوي ولا يختص بغير الفصح كما فيما إذا لم يكن كذلك . والمشهور فيما إذا كان الاسم واللقب مفردين إضافة الأول للثاني ، وفي المفصل تبيينها ، وصنيع سيوريه يشير إلى ذلك ، ومن جواز التسمية استدلال قولهم : هنا يحيى - عيتان - إذ لو أضيف لقب عيسى ، وحله على لغة من يلزم المثلث الألف برده أن الرواية بضم النون ولو كانت الرواية بالكسر لا يمكن ذلك لخل فلا يتم الاستدلال ، وكذا

(٢١٢ - ج ٣ - ضمير روح المعاني)

لوكيات بالفتح لانه يمكن حيث أن يكون المصباح محروراً بالاصافة إلا أن الفتحة فيه مائة عن كسرة ناء على القول بأن المسمى به يجوز أن يعرب بالاصافة صرف لكن أنت تعلم أن قصارى ما يشته هذا الاستدلال بالورود في هذا الجري ، وأما أنه يثبت الاطراد فلا ، وليس المانع إنما يجمع ذلك ، ويدعى أن المطرد هو لاصفه لكن بشرط أن لا يمنع منها منع فلا يجوز فيما إذا قلنا - أب - الوضع لمنعنا عن ذلك فلا يقال : الحرث - كره - بالاضافة ، وكذا إذا كان اللقب وصفاف الأصل نحو إبراهيم الخليل - على ما نص عليه من الحاجب في شرح المفصل - لأن الموصوف لا يضاف إلى صفته في المشهور •

ومن الناس من جعل ما نحن فيه من هذا القبيح ، وهو منى على مذهب من يقول إن المسيح صفة في العربية ومع هذا في المسألة خلاف ابن هشام فإنه يجوز بالاصافة في هذا المصباح أيضاً وتام البحث في كندا النحوية فليعلم ، ولما قيل : (ابن مريم) مع كون الخطاب لها تدبيراً على أنه يولد من غير أب ولو دار له أب لنسب إليه ، وفي ذلك ربح إلى تفضل الام أيضاً ، وقيل : إن في ذلك ردّاً للصارى ، وأبعد من ادعى أن هذه الاصافة لمصح عبدي عليه السلام لأن الكلام حينئذ في قوة أن عبدة هذا واعلم أن لفظ (بن) في الآية يكتب بغير همزة على وقوعه صفة بين عليين إذ القاعدة أنه متى وقع كذلك لم يكتب هـ مرتبة بل تحذف في الخط تعاملاً لحدتها في اللفظ لكثرة استعماله كذلك ومتى تعدى علم لكن أصيب إلى غير علم كزيد ابن السلطان أو تقدمه غير علم ، وأصيب إلى علم كالسلطان ابن زيد - أو وقع بين ماليسا عليين - كزيد العاص ابن الأمير عمرو - كتبت الألف ولم تحذف في الخط في جميع تلك الصور ، ولكتاب كثير أجمع يحفظون في ذلك فيحذفون الهمزة منه في الكتابة أيما وقع ، وقد نص على خطائهم في ذلك ابن قتيبة ، وغيره •

ومن هذا قيل : إن الروم يرحم التبعة نعم في كون ذلك مطرد فيما إذا كان المضاف إليه علم الام خلاف ، والذي أحسنه الخدو أيضاً إذا كان ذلك مشهوراً ﴿ وَجْهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ الوجه ذو الجاه والشرف والقدر ، وقيل : الكريم على من يسأله فلا يرد لكرمه وجهه عنده خلاف من يبدل وجهه للسألة ببرد ، ووجهه في الدنيا بالثروة والتقدم على الناس ، وفي الآخرة بقبول شفاعته وخلو درجته ، وقيل : وجهه في الدنيا بقبول دعائه بحياته الخوفي وإبراء الأكمه والأبرص ، وقيل : بسبب أنه كان مبرأ من العيوب التي فترها اليهود عليه ، وفي الآخرة ما تقدم وليست الوجهة بمعنى الهيبة والبرزة ليقال : كيف كان - وجهها في الدنيا مع أن اليهود قاتلهم الله عامود عامود على أنه لو كان لمعنى على ذلك لا تنقدح تلك المعاملة فيه فلا تنقدح على التقادير الأولى فلا ينحى على المتأمل ، ونصب (وجهياً) على أنه حال مقدره من (كلمة) رسوخ بجنى الحال معها مع أنها نكرة وصفها عامدها والتذكير باعتبار المعنى - كما أشير إليه - وجعلت الحال مقدره لأن الوجهة كانت بعد البشارة •

ومن أساس من جعل الحال من (عيسى) وقال أبو البقاء : لا يجوز ذلك وكذا لا يجوز جعله حالاً من (المسيح) أو من (ابن مريم) لأنها أخبار ، والمعامل فيها الابتداء ، أو المنتداً أو مما وليس شئ من ذلك يعمل في الحال ، وكذا لا يجوز أيضاً أن يكون حالاً من الماه في اسمه للمفصل الواقع بينهما ولعدم العامل في الحال ، والظرف متعلق بما بعده لما فيه من معنى الفعل ﴿ وَمَنْ الْمُفْرَبِينَ ﴾ أي عبدالله يوم القيمة قاله قتادة ، وقيل : هو إشارة إلى ربه إلى السماء ومحبته الملائكة ، وقيل : من المفربين من الناس بالقبول والابحاف وهو معطوف

على (وجيها) أي ومقربا من جملة المقربين ﴿وَيَكْلَمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا﴾ عطف على الحال الأولى أيضا وعطف الفعل على الاسم لتأويله به مانع شائع - وهو في القرآن كثير - والعارف حال من الضمير مستكن في الفعل ولم يجعل ظرفا لتعقبا به مع صحته مطف (وكهلا) عليه، والمراد يكلمهم حال كونه طفلا وكهلا، والمقصود التسوية بين الكلام في حال الطولية وحال الكهولة، وإلا فالكلام في الثاني ليس، يختص به عليه السلام وليس فيه غرابة، وعلى هذا فالجموع حال لا كل على الاستفلال، وقيل: إن كلا منهما حال، والثاني تشير إلى جموع من الكهولة وتحديد لعمره، و(المهد) مقر النبي في رصاعه وأصله مصدر سمي به وكان كلامه (في المهد) ساعة واحدة عما فص الله تعالى لنا، ثم لم يتكلم حتى بلغ أول الكلام قاله ابن عباس، وقيل: كان يتكلم دائما وكان كلامه فيه تأسيسا لنبوته وإبرازا لها عن ما ذهب إليه ابن الأحشيد وعنه يكون قوله: (وتجملني بيأ) إخبارا عما يقول إليه، وقال اجبائي إنه سبحانه أكل عقله عليه السلام ذاك وأوحى إليه بما تكلم به مقروبا بالنبوة، وجوز أيضا أن يكون ذلك كرامة لمريم دالة على طهارتها وبراءة صاحبها بما سهه أهل الأملك إليها، والقول: بأنه معجزه لها بعيد - وإن قلنا بنفوتها - وزعمت النصارى أنه عليه السلام لم يتكلم (في المهد) ولم ينطق ببرائة أمه صغيرا بن أقام ثلاثين سنة واليهود تقذف أمه يوسف النجار - وهذا من أكبر مصالحيهم الصادقة رد ما م عليه من دعوى الألوهية له عليه السلام - وكذا تنقله في الأطوار المختلفة المتنافية لأن من هذا شأنه يعمر عن الألوهية، واعتراضا بأن كلامه في المهد من أعجب الأمور فلركان لنقل ولو نقل لكان النصارى أولى الناس بمعرفة ما أوجب أن الحاضر من إذنا لم يبلغوا مبلغ الثواتر، ولما شهدوا كذوا فسكنوا، ونفى الأمر مكتوما إلى أن نطق القرآن به، وهذا قريب على قول ابن عباس: إنه لم يتكلم إلا ساعة من سهار - وعلى القول الآخر - وهو أنه بقي يتكلم يقال: إن الناس اشتغلوا بعد بعث ماهر أعجب من ذلك من أحواله كإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأرصر، والإخبار عن العيوب، والخلق من الطين كهيئة الطير حتى لم يذكر التكلم منهم إلا النزر ولا زال الأمر بعله حتى لم يبق عبر عن ذلك وبقي مكتوما إلى أن أظهره القرآن •

وبعد هذا كله لك أن تقول لا سلم إجماع النصارى على عدم تكلمه في المهد، وظاهر الأخير، وقد تقدم بعضها بشير إلى أن بعضهم قائل بذلك، وبمرص إجماعهم نهاية ما يلزم الاستبعاد وهو مد إخبار الصادق لا يسمن ولا يبقى من جوع عند من رسخ إيمانه - وقوى إيمانه، وكل أجمع أهل الكتابين على أشياء نطق القرآن الحق بخلافها والحق أحق بالاتاع، ولعن مراتهم من ذلك أن يظنوا نور الله بأبوابهم (ويأتى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون) والكهل ما بين الشاب والشيخ، ومما كتبه التت إذا طالع قوى، وقد ذكر غير واحد أن ابن آدم مدام في الرحم فهو جنين، فإذا ولد فهو وليد، ثم مادام برصع فهو رضيع، ثم إذا قطع اللبن فهو عظيم، ثم إذا دب ونما فهو دارح، فإذا بلغ خمسة أشبار فهو نخاسي، فإذا سقطت روضه فهو متعور، وإذا نبت أسننه فهو - مشفر بالتاء والثاء - كما قال أبو عمرو - فإذا قرب عشر سنين أو جاوزها فهو مترعرج وماشي، فإذا كان يبلغ الحلم أو بلغه فهو يافع ومرافق، فإذا احتلم واجتمعت قوته فهو حزور، واسمعى جميع هذه الأحوال غلام فإذا اختصر شارب وأحد عذاره يسيل قبل: قد بعن وجهه، فإذا صار ذا فتاه فهو فتى وشارح، فإذا اجتمعت لحينه وبع غاية شبابه فهو مجتمتع، ثم مادام بين الثلاثين والأربعين فهو شاب، ثم كهل إلى أن يستوفي الستين • ويقال للراحت فيه أمارات الكبر وخطه الشيب، ثم يقال الشاب، ثم شطط، ثم شاخ، ثم كبير، ثم هرم،

ثم ذهب، ثم خرف، ثم أهت، ثم غلظت إذا مات. وهذا الترتيب إنما هو في الذكور سواء في الإناث يقال للأنثى ما دامت صغيرة: طفلة، ثم وليدة إذا تحركت، ثم كاعب إذا لعبت، ثم داهد، ثم معصر إذا أدركت، ثم عانس إذا ارتفعت عن حد الاعتصام، ثم خود إذا توسلت للشباب، ثم مسلف إذا جاوزت الأربعين، ثم نصف إذا كانت بين الشباب والنهجر، ثم شهلة كهلة إذا وجدت من الكبر - وفيها بقية وحلد - ثم شربة إذا عجزت - وبها تهاكت - ثم حيدون إذا صارت عالية السن بقصة العفوف، ثم دهم ولطاط إذا انحنى قنرها وسقطت أسنانها.

وعلى ما ذكر في سن الكهولة يراد تشكيكه عليه السلام كهلاً تمكليمه لهم كذلك بعد بوله من السماء وبلغه ذلك السن بناءً على ما ذهب إليه سعيد بن المسيب وزيد بن أسلم، وغيرهما، أنه عليه السلام رفع إلى السماء وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة وأنه سيرل إلى الأرض وبقي حياً فيها أربعاً وعشرين سنة، كما رواه ابن جرير بسند صحيح عن كعب الأحبار، ويؤيد هذا ما أخرجه ابن جرير عن ابن زيد في الآية قال: قد كلمهم عيسى في المهد وسيكلمهم إذا قتل الدجال وهو يومئذ كهل (ومن نصالحين ٤٦) أي ومعصوداً في عدادهم وهو معطوف على الأحوال السابقة (قالت) استئناف معنى على سؤال كأنه قيل: فإذا كان منها حين قالت لها الملائكة ذلك؟ فقيل: قالت (رَبِّ أَفَى يَكُونُ لِي وَلَدٌ) يحتمل أن يكون الاستفهام عارياً والمراد التعجب من ذلك والاستبعاد العادي، ويحتمل أن يكون حقيقياً على معنى أنه يكون يتزوج أو غيره، وقيل: يحتمل أن يكون استفهاماً عن أنه من أي شخص يكون، وإعراب هذه الجملة على نحو إعراب الجملة السابقة في قصة ذكره عليه السلام (وَلَمْ يَسْأَلْ شَرًّا) جملة حالية بحققة لما مر ومقوية له، والمبني هنا كناية عن الوطء وهذا نبي عام للأزواج وغيره، والسر يطلق على الواحد والجمع، والتكثير للمعوم، والمراد عموم النفر لأنهم المعوم، وسمى شراً لظهور شرته أو لأن الله تعالى باشر آفاه وحلعه بديه. (قَالَ) استئناف لسبقه، والى على ضمير الرب، والملك حكى ما المقول وهو قوله سبحانه: (كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) وما لا تغيير ويكون فيه تنفقات، وإما بتغيير، وقيل: إن الله تعالى قال لها ذلك بلا واسطة ذلك، والاول مبني على أنه تعالى لم يكلم غير الأنبياء بل غير خاصتهم عليهم الصلاة والسلام، وقيل: اعاتل جبريل عليه السلام وليس على سبيل الحكمة والقرينة عنه ذكر الملائكة عليهم السلام له، وحمل (رب) بها إقدام على ذلك أبعد بعيد، وقد مر عليك الكلام في مثل هذه الجملة حلاً أن التعبير بها - يخلق - وهناك - بفعل - لاختلاف الفصحين في الغرابة فإن الثانية أغرب فأخلق المني. عن الاحتراع أنسب بها، لهذا عقبه بيان كيفية فقال سبحانه: (إِذَا فَضَى أَمْرًا) أي أراد شيئاً فالامر - واحد الأمور، والقضاء في الاصل الاحكام، وأطلق على الإرادة الالهية المتعلقة بإيجاد المعلوم وإعدام الموجود وسميت بذلك لايجازها ما تعاملت به ابنة ويطلق على الامر، ومنه (وقضى ربك) (فَأَمَّا يَقُولُ لَكُنْ فَيَكُونُ ٤٧) أي فهو - يكون. أي يحدث وهذا عند الأكثرين تمثيل لتأثير قدرته في مراده أمر المطاع للطبع في حصول الأمور من غير إشباع وتوقف وانتقال إلى مزاولته عن استعمال آله، فالمعلل التي المكون بسرعة من غير عمل وآلة، والمشي به أمر الامر

المطاع لأمره مطاع على الفور ، وهذا المعنى مستعار لذلك منه .
 وأنت تعلم أنه يجوز فيه أن يكون حقيقة ، أي أراد تعلق الكلام النفسي بالشئ الحادث على أن كيفية الخلق
 هي هذا الوجه ، وعلى كلا التقديرين المراد من هذا الجواب بيان أن الله تعالى لا يعجزه أن يخلق ولداً بلا أب
 لأنه أمر يمكن في نفسه فيصح أن يكون متعلق بالإرادة والقدرة كيف لا وكثيراً ما نشاهد حدوث كثير من
 الحيوانات على سبيل التولد كحدوث العار عن المذنب والحيات عن الشعر المتعفن ، والعقارب عن البادورج .
 والباب عن الباقلاء إلى غير ذلك عاينته الاستبعاد ، وهو لا يرجب طناً فضلاً عن علم ، وبعد إيجاب التصديق
 عن وجود ذلك الممكن يجب المطع صحته ، والقول : بأن المادة فيها عدم محو موجوده وجودها لا ريب
 في الامكان دون ما نحن فيه لأن مادة الآدمي ميان وليس هناك إلا منى واحد أو لا منى أصلاً فكيف يمكن
 الخلق - ليس شئاً أما على مذهبنا فلان الإيجاد لا يتوقف على سبق المادة وإلا لتسلسل الأمر ، وأما على
 مذهب المنكرين فيجوز أن يكون منى الآدمي بنفسه أو بما ينضم إليه بما لا يخله إلا أنه تعالى بحالة يصلح أن
 يكون مادة ، فصارى ما يلزم من ذلك الاستبعاد وهو لا يبعدى ضمناً في أمثال هذه المقامات ، ويجوز أيضاً أن يتم
 الله تعالى غير المتى مقام المتى ، وأي محال يلزم من ذلك ألا ترى كيف أقيم القرب مقام المتى في أصل الورع ودعوى أن
 الإقامة مشروطة بكون ذلك العبر خارج الرحم ، وأما الإقامة في الرحم فما لا إمكان لها غير بيضاء ولا مبيضة
 بل العقل لا يفرق بين الأمرين في الامكان وإنما يفرق بينهما في موافقة العادة وعدمها وهو أمر راجح من به .
 ومن الناس من بين هذا المطلب بأن التخييلات الذهبية كثيراً ما تكون أسباباً لحدوث الحوادث كتصور حضور
 النقي للضرب وكتصور السقوط محصور السقوط للشئ على جذع محدود فوق فضاء متخلله لو كان على فرار من
 الأرض وقد جعلت الفلاسفة هذا كالأصل في بيان جوار المعجزات والكرامات - فالمانع أن يقال : إنها لما تخيلت
 صورة جبريل كنى ذلك في علوق الولد في رحمها لأن منى الرجل ليس إلا لأجل الله فكذا حصل الانعقاد لمنى المرأة بوجه
 آخر أمكن علوق الولد انتهى - وليس بشئ لأنه يعود بالنقص لحضرة النبوة وأنها لنزهة ساحتها عن مثل هذا
 التخييل فلا يبحى ، وفي جواب هذه الطائفة ليوسف النجار ما يزيد ما قلناه ، فقد أخرج إسحق بن بشر - وابن
 عساكر عن وهب أنه قال : لما استفرج حل مريم وشرا حابر بل وثقت بكرامة الله تعالى واطمأنت وظابت نفسها ،
 وأول من أطلع على حملها ابن خال لها يقال له يوسف ، وأهتم لذلك وأحربه وحشى البلية منه لأنه كان يخدمها
 فلما رأى تغير لونها وكبر بطنها عظم عليه ذلك فقال معرصاً لها هل يكون روح من غير بذر ؟ قالت : نعم
 قال : وكيف يكون ذلك قالت : إن الله تعالى خلق الذرة الأولى من غير نبات وأبنت الزرع الأولى من غير شئ ، ولعلك
 تقول : لم يقدر أن يخلق الزرع الأول إلا بالذرة ولعلك تقول : لولا أن استعان الله تعالى عليه بالبذر لغلته
 حتى لا يقدر على أن يخلقه ولا يبيته ؟ قال يوسف أعوذ بالله أن أقول ذلك قد صدقت وقلت بالنور والحكم ،
 وفيما قد قرأت أن يخلق الزرع الأول ويبيته من غير بذر يقدر أن يحمل زرعاً من غير بذر فأخبرني هل يبيت الشجر
 من غير ماء ولا مطر ؟ قالت : ألم تعلم أن للبذر - والماء - والمطر - والشجر حالاً واحداً فلعلك تقول : لولا الماء
 والمطر لم يقدر على أن يبيت الشجر ؟ قال أعوذ بالله تعالى أن أقول ذلك قد صدقت فأخبرني خبرك قالت : بشرني
 الله تعالى (بكلمة من اسمه المسيح عيسى ابن مريم) إلى قوله تعالى : (ومن الصالحين) فلم يوسف أن ذلك أمر
 من الله تعالى لسبب خبر أراده بمريم فمكنت عنها فلم تر على ذلك حتى ضربها الطلاق فتوديت أن أخرجي من

المراتب فخرجت ﴿وَبِهِ الْكِتَابُ﴾ عطف على (يشرك) أي إن الله (يشرك كلمة) وبه لم ذلك المولود المبر عنه بالكلمة (الكتاب) ولا يرد عليه طول الفصل لانه اختصار لا يضر مثله، أو على - يحاق - أي كذلك الله بخلق ما يشاء (ويعلمه) أو على - يكلم - فتكون في محل نصب على الحال والتقدير - يشرك بكلمة مكلما الناس ومعلما الكتاب - أو على (وجبه) وجود أن تكون جملة مستأنفة ليست داخلة في حيز قول الملائكة عليهم السلام ، وما أو - تكون للاستئناف وتقع في ابتداء الكلام كما صرح به النحاة فلا حاجة لحال الشهاد إلى التأويل بأنها معطوفة على جملة مستأنفة سابقة وهي (وإذا قالت) الخ ولا إلى مقدرة ولا إشكال في العطف كما قال التحرير ، وكذا لا يدعى أن الواو رائدة كما قال أبو حيان ، فهذه أوجه من الأعراب مختلفة بالأولوية، وأغرب ما رأيت من نقله الطبرسي عن بعضهم أن العطف على جملة (وجبه إليك) بل لا يكاد يستطيع من سلم له ذوقه (الكتاب) مصدر بمعنى الكتابة أي يسميه الخط باليد - قاله ابن عباس وإليه ذهب ابن جريج، وروى عنه أنه قال أعطى الله تعالى عيسى عليه السلام نسخة أجزاء من الخط وأعطى سائر الناس جزءاً واحداً وذهب أبو علي الجبائي إلى أن المراد بعض الكتب التي أنزلها الله تعالى على أنبيائه عليهم السلام سوى التوراة والإنجيل مثل الزبور وغيره ، وذهب كثيرون إلى أن - أل - فيه للجنس والمراد جنس الكتب الإلهية إلا أن المأثور هو الأول ، والقول - بأن المراد بالكتب الجنس لكونه في ضمن فردين هما التوراة والإنجيل ، وتجعل الواو فيها بعد رائدة مقحمة وما بعدها بدلاً أو عطف بيلك من الخديان بمكانه .

وقرأ أهل المدينة وعاصم ، ويعقوب ، وسهل - ويعلمه بالياء ، والباقر بالون قيل : وعلى ذلك لا يحسن بعض تلك الوجوه إلا بتقدير القول أي إن الله - يشرك بهي - ويقول : (نعمه) أو وجبها ومقرلا به نعمه الكتاب ﴿وَالْحُكْمَ﴾ أي العفو وعلم الحلال والحرام - قاله ابن عباس - وقيل : جميع ما عليه من أمور الدين ، وقيل : سنن الأنبياء عليهم السلام ، وقيل : الصواب في القول والعمل وقس : إيمان الدوم العقلية ، وقد تقدم الكلام على ذلك ﴿وَأَتُورَتَهُ وَالْإِنْجِيلَ ٨﴾ أمرنا بالذكر على تقدير أن يراد بالكتاب ما يشملهما لوفور فضلها وسماها على غيرها ، وتعليمه ذلك قيل : بالألف ، وقيل : بوحى ، وقيل : بالتوقيف والهداية للعلم ، وقد صح أنه عليه السلام لما نزع - وفي رواية الضحاك عن ابن عباس - لما مع سبع سنين أسلمته أمه إلى أعلم لكن الروايات متضاربة أنه جعل يسأل المعلم كلما ذكر له شيئاً عما هو معمول عن أن يدعى فيه بنت شفة ، وذلك يؤيد أن عليه محضر موهبة سلمية ودلية رائية ، وذكر - الإيجل - لكونه كان معلوماً عند الأنبياء والعلماء متحققاً لديهم أنه سيعزل ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ منصوب بمضمر يحمر إليه المعنى معطوفاً على (نعمه) أي ونجمه رسولاً - وهو النبي إسماعيل أبو حيان - وقيل : إنه منصوب بمضمر معمول لقول معصم معطوف على - نعمه - أي ويقول عيسى أرسلت رسولاً ، ولا يخفى أن عطف هذا القول على (يعلمه) إذا كان مستأنفاً مما ليس فيه كثير بأس ، وأما على تقدير عطفه على (يشرك) أو (يحاق) فقد طعن فيه العلامة التفتازاني بأنه يكون التقدير - إن الله يشرك - أو إن الله يخلق ما يشاء - ويقول عيسى كذا ، وفيه لعطف على الخبر ولا رابط بينهما إلا بتكلف عظيم ، وفي البحر : إن هذا الوجه مطلقاً ضعيف إذ فيه إضمار شيئين القول ومعموله والاستثناء عهما باسم منصوب على الحال المؤكدة ، واحترار بعضهم عطفه على الأحوال المتضمنة مضمناً معنى

الناطق ولا يضر كونهما حكم الغيب مع كون هذا في حكم التكلم إذ يكون المعنى حال كونه - وجيباً - (ورسولاً) ناطقاً بكذا ، والرسول على سائر التفادير صفة كشكور وصور ، وفدول هنا بمعنى مفعول ، واحتمال - أن يكون مصدراً يقال أبو القاه مثله في قول الشاعر : هـ أبلغ أبا سلى (رسولاً) تروعه هـ ويحمل معطوفاً على (الكتاب) أي ويعلم رسالة - بغير لفظ أو معنى ، أما الأول فلأن المتبادر الوصفية لا المصدرية ، وأما ثانياً فلأن تعظيم الرسالة عما لا يكاد يوجد في كلامهم ، والطرف إما متعلق - برسولاً - أو بمحذوف وقع صفة له أي - رسولاً كائناً إلى بني إسرائيل أي كلمهم ، قيل : وتخصيصهم بالذكر للإيضاح بخصوصيتهم ، أو الرد على من زعم من اليهود أنه مبعوث إلى غيرهم •

ول في سة هذا الزعم لبعض اليهود تردد - وليس ذلك في الغيب المشهورة - والذي رأيناه فيها أنهم في عيسى الذي قص الله تعالى علينا من أمره ما قص فرقتان : فرقة ترميه - وحاشاه بأفطح ما رمت به أمة نبيه - رم أكثر اليهود ، وفرقة يقال لهم العتائية أصحاب عتق بن داود رأس الخلقوت يصدقونه في مواضعه وإشاراته ويقولون : إنه لم يخالف التوراة آية بل قررها ودعا الناس إليها ، وإيه من المستجيبين لموسى عليه السلام ، ومن بني إسرائيل المنتسبين وليس رسول ولا نبي ، ويقولون : إن سائر اليهود ظلوه حيث كذبوه أولاً ولم يعرفوا مدعاه وقتلوه آخراً ولم يعرفوا مرامه ومنزله ، نعم من اليهود فرقة يقال لهم العيسوية - أصحاب أبي عيسى إسحق بن يعقوب الاصماني الذي يسميه بعضهم بعفريد الوهم - يرمعون : إن الله تعالى رسولاً بعد موسى عليه السلام يسمي المسيح إلا أنه لم يأت بعد ويدعون أنه خمسة من الرسل يأتون قبله واحداً بعد واحد وأن صاحبهم هذا أحد رسله - وكل من هذه الأقوال بعيد - عما ادعاه صاحب القليل بمراحل - ولعله وجد ما يوافق دعواه فهو من حفظ حجة على من لم يحفظ •

هذا واختلف في زمن رسالته عليه السلام ف قيل في الصاوي ابن ثلاث سنين - وفي البحر أن الوحي أتاه بعد البلوغ وهو ابن ثلاثين سنة فكانت نبوته ثلاث سنين قيل - وثلاثة أشهر وثلاثة أيام - ثم رجع إلى السماء وهو القول المشهور ، وفيه أن أول أنبياء بني إسرائيل يوسف - وقيل موسى وأحرم عيسى - على سائرهم أنقص الصلاة وأكمل السلام - وقرأ البيهقي - ورسول - بالجر على أنه معطوف على طمة أي يشترك بكلمة ورسول - (أني قد جئتكم) معمول - لرسولاً - لما فيه من معنى النطق - وجوز أبو البقاء كونه معمولاً لمحذوف وقع صفة - لرسولاً - أي رسولاً ناطقاً أو مخبراً بأني - وكونه بدلاً من (رسولاً) إذا جمك مصدراً أي وتعلمه أني قد جئتكم ، أو خبراً لمبتدأ محذوف على تقدير المصدرية أيضاً أي هو أني ، فالمسبك إما في محل جر - أو نصب - أو رفع ، وقوله تعالى : (بَيِّنَاتٍ) في موضع الحال أي محتجاً أو متلبساً بآية أو متعلق بجئتكم - والباء للملابسة أو للتسمية ، والتويز للتفجيم دون الوحدة لظهور ما بينها ، وقرئ ما يات (مَنْ رَبُّكُمْ) متعلق بمحذوف وقع صفة - لآية - وجوز تعلقه بجئت ، و(من) في التقديرين لا بداء النفاة مجزأ ، والعرض لسوان الربوية مع الإضافة إلى ضمير المخاطبين لتأكيد إيجاب الامتثال لما سيأتي من الأوامر ، أولان وصف الربوية يتلصص حال الإرسال إليهم ، وقوله تعالى : هـ أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِّنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ هـ بدل من قوله سبحانه (أني قد جئتكم) أو من (آية) أو مصوب على المقولية لمحذوف أي أعني ، أو مرفوع على

أنه خبر لمقدر أي هي (أي) ألح : وقرأ نافع (إني) بكسر الهمزة على الاستئناف ، والمراد بالخلق التصوير والإرار على مقدار معين لا الابتعاد من العدم كما يفسر إليه ذكر المادة ، والهيئة مصدر بمعنى المهيأ كالخلق بمعنى المخلوق ، وقيل : إنها اسم لخالق الشيء وليست مصدرأ وإنما المصدر المهيأ والتثنية هي على الأول جوهر وعلى الثاني عرض ، وفسرها بالكيفية الحاصلة من إحاطة الحد الواحد أو الحدود بالجسم ، والمعنى أي أقدر - لأجل تحصيل إيمانكم ودعم تكذيبكم لإني - من الطين شيئاً مثل الطير المهيأ بأرويته ثالثة كهيته . والكاف إما اسم - كما ذهب إليه أبو الحسن - في موضع نصب على المفعولية - لاخلق - أو نعت للمعمول محذوف له ، وإما حرف - كما ذهب إليه الجمهور - فتعلق بمحذوف وقع متناً أيضاً لما وقع هو متناً له على تقدير الاسمية . وقرأ يزيد . وحزة - كهيئة - بتشديد الياء . وكان ابن المقسم يقول : بلغني أن خالفاً يقول : إن حمزة يترك الهمزة ويحرك الياء بمركتها . وقرأ أهل المدينة . ومقرب - الطائر - ومثله في المائة (قامح فيه) الضمير للهبة المقطرة في نظم الكلام لكن بمعنى الشيء المهيأ لا بمعنى العرض القائم به إذ لا يصح أن يكون ذلك عللاً للسمخ . وذكر الضمير هنا مراعاة للمعنى كما أتت في المائة مراعاة للفظ قيل : وصح هذا لعدم الإيلاس ، ووقع في كلام غير واحد كون الضمير للكاف بناءً على أنها اسم . ويورد ذلك في الحقيقة إلى عود الضمير إلى الموصوف بها . واقرضه ابن هشام بأنه لو كان كما ذهبوا لسمع في الكلام مررت - بكالاسد - وبعضهم بأن عود الضمير إليها غير معهود . وقرئ - بها - (فَيَكُونُ طَيْرًا) حياً طياراً كسائر الطيور .

وقرأ المفضل - فتكون - بتاء التانيث ، ومقرب . وأبو جعفر . ونافع - طائراً - (يأذن الله) متعلق - يكون - أو - بطياراً - والمراد بأمر الله ، وأشار بذلك إلى أن إحياءه من الله تعالى ولكن بسبب النسخ ، وليس ذلك لخصوصية في عيسى عليه السلام وهي تكونه من نفع جبريل عليه السلام وهو روح محض - كما قيل - بل لو شاء الله تعالى الإحياء بنسخ أي شخص كان أكان من غير تخلف ولا استعصاء ، قيل : وفي هذه المعجزة مناسبة لحلقه من غير أب . واحتلف هل كان ذلك بطلب واقتراح أم لا ؟ فذهب المظم إلى الأول قالوا : إن بني إسرائيل طلبوا منه على سبيل التعنت جرياً على عادتهم مع أيائهم أن يخلق لهم خعاشاً فلما فعل قالوا : ساحر وإنما طلبوا هذا النوع دون غيره لأنه أكل الطير خلقاً وأبلغ دلالة على القدرة لأن له ماباً وأستاناً ويحيي . ويولد . ويطير بغير ريش ، وله آذان . وئدى . وضرع . ويخرج منه اللبن ، ويرى صاحكاً كما يضحك الإنسان ، ولا يصرف ضوء النهار ، ولا في ظله الليل ، وإنما يرى في ساعتين بعد غروب الشمس ساعة وبعد طلوع الفجر ساعة قل أن يسفر جداً ، والمشهور أنه لم يخلق غير الخفاش ، وأخرجه أبو الشيخ عن ابن عباس ، قال وهب : كان بطير مادام الناس ينظرون إليه فإذا غاب عن أعينهم سقط ميتاً ليشير عن خلق الله تعالى ، لا واسطة هو قيل : خلق أنواعاً من الطير •

وذهب بعضهم إلى الثاني فقد أخرج ابن جرير عن ابن إسحق أن عيسى عليه السلام جلس يوماً مع فلان من الكتاب فأخذ طيئراً ثم قال : أجعل لكم من هذا الطير طائراً أقالوا . أو تستطيع ذلك قال : نعم يأذن ربك . ثم هبأه حتى إذا جعله في هيئة الطائر نفخ فيه ، ثم قال : كن طائراً يأذن الله تعالى فخرج بطير من بين كعبه ، وخرج فلان بذلك من أمره فدكروه لمعلمهم وأفتوه في الناس (وَأَبْرَأُ الْآكُمَةَ) عطف على (أخلق) فهو

داحل في حيز (أبي) و(الأكمة) هو الذي ولد أحمى أخرجه ابن جرير من طريق الصحاح عن ابن عباس .
وأخرج ابن أبي حاتم من طريق عطاء عنه أنه الممسوح العين الذي لم يثقب صره ولم يخلق له حدة خيل .
ولم يكن في صدر هذه الأمة أكمة هذا المعنى غير قتادة بن دعامة السدوسي صاحب التفسير . وعن مجاهد أنه
الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل ، وعن عكرمة أنه الأعمش أي أخلص (الأكمة) من الككة (والأبرص)
وهو الذي به الوضع المعروف وتخصيص هذين الأمرين لهما أمران معضلان أحدهما الإطباء وكابروا في غاية
الخطا مع كثرة نهم في رمنه ، ولهذا أراهم الله تعالى المهجرة من جنس الطب كما أرى قوم موسى عليه السلام
المهجرة بالمصا واليد البيضاء حيث كان الغالب عليهم السحر ، والعرب المعجزة بالقرآن حيث كان الغالب عليهم
عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم البلاغة ، والاقصا على هذين الأمرين لا يدل على نفي ما عداهما
فقد روى أنه عليه السلام أبرا أيضاً غيرهما ، وروى عن وهب أنه ربما اجتمع على عيسى عليه السلام من
المرضى خمسون ألفاً من أطاقيهم أن يلقنه بلمه ، ومن لم يطق ذلك منهم أنه عيسى عليه السلام فشي إليه ،
وكان يداوهم بالدهاء إلى الله تعالى بشرط الإيمان وكان دعاؤه الذي يدعو به للرضوخ الزماني والمكاني والجهاني
وغيرهم اللهم أنت الله من في السماء وإله من في الأرض لا إله فيها غيرك وأنت جبار من في السماء وجبار من
في الأرض لا جبار فيها غيرك وأنت ملك من في السماء وملك من في الأرض لا ملك فيها غيرك وملك من في
الأرض كقدرتك في السماء وسلطانك في الأرض كسلطانك في السماء أسألك باسمك الكريم ووجهك الكريم
وملكك القديم إليك على كل شيء قدير ، ومن خواص هذا الدعاء - كما قاله ذهب - أنه إذا قرئ على المزمع والمحمون
وكتب له وسقى منه شمع إن شاء الله تعالى (وأحي الموتى يقدس الله عطفه على خير (أبي) يوقد الأحياء بالآدم
كما فعل في الأول لأنه خارق عظيم يكاد يتوهم منه ألوهية فاعله لأنه ليس من جنس أفعال البشر وكان رجاؤه بالدعاء
وكان دعاؤه - يا حي يا قيوم - رحيم . إنه كان إذا أراد أن يحيي الموتى صلى ركعتين يقرأ في الأولى تبارك الذي
بيده الملك ، وفي الثانية تنزيل السجدة فإذا فرغ مدح الله تعالى وأثنى عليه ثم دعا بسبعة أسماء باقديم . يا حي .
يا دائم . يا فرد . يا تبارك . يا صمد . قال البيهقي ليس بالقوي ، وقيل . إنه كان إذا أراد أن يحيي ميتاً ضرب بمصاه
الميت ، أو القبر ، أو النجمة فيجاء بدن الله تعالى بكلمه ويموت سريعاً .

وأخرج يحيى لسنه عن ابن عباس أنه قال : قد أحيا عليه السلام أربعة أشهر . عازر . وابن الجوزي .
وأبنة العاشر . وسام بن روح ، فأما عازر فكان صديقاً له فأرسلت أخته إلى عيسى أن أحياك عازر مات وكان
بينه وبين عازر مسيرة ثلاثة أيام فأتاه هو وأصحابه فوجدوه قد مات منذ ثلاثة أيام فقال لأخته : اطلقي بنا
إلى قبره فانظروا معهم إلى قبره فدعا الله تعالى عيسى فأقام عازر وودعه بقطر نخرج من قبره بقي زماناً وولده .
وأما ابن الجوزي فمر به ميتاً على عيسى عليه السلام على سرير يحمل فدعا الله تعالى عيسى فجلس على
سريره ونزل عن أشتاق الرجال وليس ثيابه وحمل السرير على عنقه ورجع إلى أهله فبقي زماناً وولده . وأما
أبنة العاشر فكان أبوها رجلاً يأخذ المشور ماتت له بنت بالأمه فدعا الله تعالى وأحياها وبقيت زماناً وولدها .
وأما سام بن نوح فان عيسى عليه السلام جاء إلى قبره فدعى باسم الله تعالى الأعظم فخرج من قبره
وقد شاب نصف رأسه خوفاً من قيام الساعة ولم يكونوا يشيرون في ذلك الزمان فقال : أهد قامت الساعة؟

قال . لا ولكن دعوتك باسم الله تصل الاعظم ثم قال له : مت قال : بشرط أن يعبدني الله تعالى من سكرات الموت فدعا الله تعالى له فقبل ، وفي بعض الآثار أن إحياء ساما كان بعد قولهم له عليه السلام إنك تحيي من كان قريبا العهد من الموت ولعلهم لم يموتوا بل أصابتهم سكتة فأحى لما حامي نوح فأجابوا كان بينه وبين موته أكثر من أربعة آلاف سنة فقال للقوم : صدقوه فإنه نبي قادم به بعضهم وكذبه آخرون فقلوا : هذا سحر فارتأى قتيلهم بما يأكلون وما يدخرون ، وقد ورد أيضا أنه عليه السلام أحيا ابن ملك ليستحلفه في قصة طرية ، وأجابا حشفا وشاة وبقرة ، ولعلظ (المولى) يعلم كل ذلك •

(وَأَيْتُكُمْ مَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ) (ما) في الموضعين موصولة ، أو نكرة موصوفة والهاء محذوف - أي تأكلونه وتدخرونه - والظرف متعلق بما عنده وليس من باب التنازع والادخار - الحب - (وأصل) تدخرون تدخرون بهذا المعجمة فتاء فأبدلت الهمزة ذالا ثم أبدلت الميم دالا وأدغمت ، ومن العرب من قلب التاء دالا ويدغم ، وقد كان هذا الإخبار بعد البوة وإحيائه المولى عليه السلام على ما في بعض الأخبار ، وقيل : قبل ، وهذا خرج ابن عباس عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال : كان عيسى عليه السلام وهو غلام يلعب مع الصبيان يقول لا أحدم . تريد أن أخبرك ما خبأت لك أمك ؟ فيقول : نعم فيقول : خبأت لك كذا وكذا لينهب الغلام منهم إلى أمه فيقول لها : أطمعيني ما خبأت لي فتقول : وأي شيء خبأت لك ؟ فيقول : كذا وكذا فيقول : من أحرك ؟ فيقول : عيسى ابن مريم فقالوا : والله لا نذكره هؤلاء الصبيان مع عيسى لفسدهم لجمعهم في بيت وألقوه عليهم محرر عيسى يلتمسهم فلم يجدهم حتى سمع ضوضاء في بيت فسأل عنهم فقال : ما هؤلاء أهل هؤلاء الصبيان ؟ قالوا : لا إنما هي قردة وخنازير قال : اللهم اجعلهم فردة وخنازير فكأوا كذلك ، وذهب بعضهم أن ذلك كان بعد نزول المائدة وأيد بما أخرجه عبد الرزاق وغيره عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه في الآية أنه قال : (وَأَيْتُكُمْ مَا تَأْكُلُونَ) من المائدة (وما تدخرون) منها ، وكان أخذ عليهم في المائدة حين زلت أن يأكلوا ولا يدخروا فادخروا وخنازير جعلوا فردة وخنازير ، ويمكن أن يقال : إن كل ذلك قد وضح - وعلى سائر التقادير - فالمراد الإخبار بخصوصية هذين الأمرين كما يشعر به الظاهر ، وقيل : المراد الإخبار بالمعيات إلا أنه قد اقتصر على ذكر أمرين منها ولعل وجه تخصيص الإخبار بأمرين اثنين بهما فلا يبقى لهم شبهة ، والسري ذكر هذين الأمرين خصوصهما أن غالب سمى الإنسان وصرف دمه لتحصيل الأكل الذي به قوامه والادخار الذي يطيش به أكثر القلوب ويسكن منه غالب النعموس واليعوم • وقرئ - تدخرون - بالفتح المعجمة والتخفيف (إن في ذلك) أي المذكور من الخوارق الأربعة العظيمة ، وهذا من كلام عيسى عليه السلام حكاه الله تعالى عنه ، وقيل : هو من كلام الله تعالى سبق للتوبيخ (لآية) أي جسمها ، وقرئ لايات (لكم) دالة على صحة الرسالة دلالة واضحة حيث لم يكن ذلك بتحلل آلات ونوسط أسباب عادية كما يفعله الأطباء والمجمون •

ومن هنا يعلم أن علم الجهر . وعلم الهلك . ومحوهما لما ذلت مقرونه بأصول وضوابط لا يقال عنها : إنها علم غيب أبداً إذ علم الغيب شرطه أن يكون محمداً عن المواد والوسائط الكونية وهذه العلوم ليست كذلك

لأنها مرتبة على قواعد معلومة عند أهلها لولاها ما علمت تلك العلوم ، وليس ذلك كالعلم بالوحي لأنه غير مكتسب بل أنه تعالى يختص به من يشاء . وكذا العلم بالإلهام فإنه لامادة له إلا الموهبة الإلهية والمنحة الإلهية . على أن بعضهم ذهب إلى أن تلك العلوم لا يحصل بها العلم المقابل للظن بل نهاية ما يحصل للظن الغالب وبینه وبين علم الغيب بون بعيد . وسيأتى لهذا تنمة إن شاء الله تعالى (**إِنْ كُنْتُمْ تَزْمِنُونَ**) فيه مجاز المشاركة أي إن كنتم موقنين للإيمان ، ويحتمل أن يكون المعنى إن كنتم مصدقين . وجواب الشرط على التقديرين محذوف أي اتفقتهم بذلك (**وَأَمَّا مَا يَبَيِّنُ يَدِي مِنَ التَّوْرَةِ**) عطف إماما على المضمر الذي تعلق به قوله تعالى (**بِآيَةٍ**) أي قد جئتكم بحجج أو مناسبات (**بِآيَةٍ**) الخ (ومصدقاً) الخ ، وإماما على (رسولاً) وفيه معنى النطق مثله ، وجوز أن يكون منصوباً بفعل دل عليه (قد جئتكم) أي وجئتكم مصدقاً الخ . وقوله سبحانه : (من التوراة) في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في الظرف والعامل فيه الاستقرار ، أو الظرف نفسه لقيامه مقام الفعل ، ويجوز أن يكون حالاً من (ما) فيكون العامل فيه (مصدقاً) ومعنى تصديقه عليه السلام للتوراة الإيماني بأن جميع ما فيها حكمة وصواب ، وقيل : إن تصديقه لها بحيث (رسولاً) طبق ما بشرت به (**وَلَا حُلَّ لَكُمْ**) معمول لما قدر بعد الواو أي - وجئتكم لأحل - فهو من عطف الجملة على الجملة ، أو معطوف على (**بِآيَةٍ**) من قوله سبحانه : (**جئتكم بآية**) لأنه في معنى - لا تظهر لكم آية ولا حل - ولا يرد أنه لا يصح عطف المفعول له على المفعول به ، أو معطوف على (**مصدقاً**) ويظهر التأويل بما يجعلهما من باب واحد . وإن كان الأول سالماً ، والثاني مفعولاً له فكأنه قيل : جئتكم لأصدق ولأحل ، وقيل : لا بد من تقدير - جئتكم - فيها كما إذا لا بد من نوع من المحمولات على نوع آخر .

(**بَعْضَ الَّذِي حَرَّمَ عَلَيْكُمْ**) أي في شريعة موسى عليه السلام .

أخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم عن الربيع أنه قال : كان الذي جاء به عيسى ابن مريم عليه السلام وكان قد حرم عليهم فيها جاء به موسى عليه السلام لحوم الإبل واشرب فأحلها لهم على لسان عيسى وحرم عليهم شحوم الإبل فأحل لهم فيها جاء به عيسى بن مريم عليه السلام بوق أشياء من الطير مما لا يصيبه له ، وفي أشياء أحررها عليهم وشدد عليهم فيها جاء به عيسى بالتخفيف منه في الإنجيل .

وأخرج عبد بن حميد عن قتادة مثله ، وهذا يدل على أن الإنجيل مشتمل على أحكام تنافي التوراة وأن شريعة عيسى نسخت بعض شريعة موسى ، ولا يخجل ذلك بكونه مصدقاً للتوراة فإن النسخ يان لانتها زمان الحكم الأول لادفع وإطال في تقرر ، وهذا مثل نسخ القرآن بعضه ببعض ، وذهب بعضهم إلى أن الإنجيل لم يخص أحكاماً ولا حوى حلالاً وحراماً ولكنه رموز . وأمثال . ومواعظ . وذواجر ، وما سوى ذلك من الشرائع والأحكام فحالة على التوراة ، وإلى أن عيسى عليه السلام لم يسح شيئاً مما في التوراة ، وكان بسبب ويصل نحو البيت المقدس ، ويحرم لحم الخنزير ، ويقول ما لحيان إلا أن التصاري غير وادلك بعد رفضاً فاتهموا يوم الأحد بدل يوم السبت لما أنه أول يوم الأسبوع ، ومبدأ القيض ، ووصلوا نحو المشرق لما تقدم . وحلوا الختان على ختان القلب وقطعه عن العلائق الدنيوية والعوائق عن المحصرة الإلهية وأحلوا لحم الخنزير مع أن مرقس حكى في إنجيله أن المسيح أكل لحم الخنزير وغرق منه في البحر قطعاً كبيراً وقال لكلامه : لا تطورا القدس الكلاب ولا تلقوا أجواهمكم قدام الخنازير فقرنها بالكلاب ، بسبب ذلك زعمهم أن بطرس رأى في

النوم صيغة رلت من السماء، وفيها صور الحيوانات، وصورة الخنزير، وقيل له: يا بطرس كل منها ما أحببت
وسب هذا القول إلى وهب بن منه، والذاهون إليه أولوا الآية أن المراد ما حرمه علانهم تشبهاً أو حطاف
الاجتهاد، واستدلوا على ذلك بأن المسيح عليه السلام قال في الإنجيل: ما حثت لأبطل التوراة بل جئت
لا تلغها ولا يحن أن تأويل الآية بمألوله به جيد في نفسه، ويزيده بعداً أنه قرئ - حرم - بالناء، ففعل وهو
ضمير ما (بين يدي) أو الله تعالى يقرئ أيضاً - حرم - بدون كرم، وأن ما ذكره من كلام المسيح عليه السلام
لا ينافي النسخ لما علمت أنه ليس ببطل وإلما هو بيان لانتهاج الحكم الأول، ومعنى السكيل ضم السياسة
الباطنة التي جاء بها إلى السياسة الظاهرة التي جاء بها موسى عليه السلام - على ما قيل - أو نسخ بعض أحكام
التوراة بأحكام هي أرفق بالحكمة وأول بالمصلحة وأساس لما زمان، وعلى هذا يكون قول المسيح حجة للأولين
لأعاليهم، ولعل ما ذهبوا إليه هو الممول عليه بما لا يحى على دوى العرفان (وَجِئْتُكُمْ بِأَيَّةٍ مِنْ رَبِّكُمْ) الكلام
فيه كالكلام في نظيره، وقرئ - آيات - (فَاتَّقُوا اللَّهَ) في عدم قول ما حثكم به (وَأَطِيعُوا) (٥٠)
فيما أمركم به وأنهاكم بأمر الله تعالى (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ مَعْبُودُهُ مَفْصَلٌ مُسْتَقِيمٌ ٥١) بيان للآية الخافى
بها على معنى هي قولي: (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) • ولما كان هذا القبول بما أجمع الرسل على حقته ودهوا الناس
إليه كان آية دالة على رسالته، وليس المراد بالآية على هذا المعجزة ليرد أن مثل هذا القول قد يصدر عن
بعض العوام بل المراد أنه بعد ثبوت النبوة بالمعجزة فإن هذا القول لكونه طريقه الانقياد عليهم السلام علامة
لنبوته نظمت به النفوس، وجوز أن يراد من الآية المعجزة على طرر مأمور، ويقال: إن حصول المعرفة
والتوحيد والاهتداء للطريق المستقيم في الاعتقادات والمعادات من نشأ بين قوم غير وادبهم وحرروا كتب
الله تعالى المنزلة وقتلوا أنبياءهم ولم يكن من تعلم من بقايا أحبارهم من أعظم المعجزات وخوارق العادات •
أو يقال من الجائر أن يكون قد ذكر الله تعالى في التوراة إذا جاءكم شخص من بينكم كذا وكذا يدعركم
إلى كبت وكبت فاتبعوه فإنه سي صعوث اليكم بهذا قال: أما الذي ذكر كبت وكذا من التعوب كان
من أعظم الخوارق، وقرئ - أن الله - بفتح همة - أن - على أن المسبك بدل من (آية) أو أن المعنى
(جئتكم بآية) دالة على أن الله الح، ومثل هذا محتمل على قراءة الكسر أيضاً لكن بتقدير القول، وعلى كلا
التقديرين يكون قوله تعالى: (فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا) اعتراضاً، وقد ذكر غير واحد أن الظاهر أن هذه الحلة
مقطوعة على حلة (جئتكم) الأولى وكررت ليشتمل على معنى رائد وهو قوله سبحانه: (إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ) أو للاستيعاب
كقوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) أي (جئتكم بآية) بعد أخرى مذكركم من خلق الطير - وإراء
الأكه - والابرص - والاحياء - والإبباء بالخمفيات - ومن ولادى بعير أب - ومن فلامى المهد ونحو ذلك،
والسلام الأول تهديد الخبيثة عليهم، والثاني تنويرهم إلى الحكم وهو إيجاب حكم تقوى الله تعالى وطاعته ولذلك
جاء بالفاء في (فَاتَّقُوا اللَّهَ) كآية قيل: لما جئتكم بالمعجزات الباهرات والآيات القهارات (فاتقوا الله) الح
وعلى هذا يكون قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ) الخ انتهاء كلامه وشروعاً في الدعوة المشار إليها بقول مجمل، فإن الجم
الإسمية المؤكدة بأن للاشارة إلى استكمال القوة الطرية بالاعتقاد الحق لدى غاية التوحيد، وقوله تعالى
(فَاعْبُدُوهُ) إشارة إلى استكمال القوة لعملية فإنه ملازمة الطاعة التي هي الاتيان بالأوامر والانتهاج عن المناه

مقتيب هذين الأمرين بقوله سبحانه : (هذا صراط مستقيم) تقرير لمساق بيانا أن الجمع بين الأمرين الاعتقاد
لحق والعمل الصالح هو الطريق المشهود له بالاستقامة ، ومعنى قراءة الفصح على ما ذكر - لأن الله - رد ويركم
عموه - فهو كقوله تعالى : (لا يلاف قريش) الح ، والإشارة إما إلى مجموع الأمرين ، أو إلى الأمر الثاني
لعلول بلا امر الأول ، والتدوير إما للتعظيم أو للتيميز ووجهه (هذا) مع على ما قيل : استأنف لبيان المفصلة للدعوة ،
هد : (والإشارة في هذه الآيات ظاهرة كإياديه) سوى أن تطبيق مافى الأفاق على مافى الأرض يحتاج
- بيان فتقول تعالى سبحانه : (وإذا قالت الملائكة) أى ملائكة القوى الروحية لمريم النفس الطاهرة فالرؤية
إن الله اصطفاك (نكحنا استعدادك وودور قابليتك) وطهرتك (عن الرذائل والأحلاو الرذيلة) واصطفاك
في نساء (لنفوس الشهوانية المتدربة بحجاب الافعال الدميمة) بامرهم اتقى لربك (أى دأوى على الطاعة له
الانتباه بأمور والأنجاز عمه سبي (واسجدى) في مساجد الله (واركنى) في محارب الخدوع مع الخاضعين
بأن في ذلك إقامة مراسم المودة وأداء حقوق الربوبية ، والله تعالى در من قال :

وبحس إظهار التجلده لعدا ويقتبح إلا المعجز عند الحجاب

(ذلك من أنباء العجب) أى من أخبار غيب وحوادثك (نوحه إليك) يأنى الروح (وما كنت لديهم)
أى لدى القوى الروحية والفسائية والمراد ما كنت ملتفتاً إليهم من كنت في شغل عنهم (إدا بقون)
أفلام استعداداتهم التى يكتنون بها صحف أحوالهم ونوراء أطوارهم وبطرحوها في بحر التدبير (أهيهم بكفى)
ويدبر (مريم) النفس بحسب رايه ومقتضى صبه (وما كنت لديهم إذ يختصمون) في مقام الصدر الذى هو
عن احتصام القوى في طلب تربية من تربية وفى حاله (إذ قالت) ملائكة القوى الروحية حين غلبت
(بامرهم إن الله يبشرك) بمقتضى اتوجهاته (بكلمة منه) جامعة لخروف الأوان وهو القلب المحيط بالعالم
(اسمه المسيح) لانه بمسحك بالنور ، وأولاهه مسيح به (وجيب في الدين) تدبيره أمر الخفاش بيطيحه أنس القوى
الظاهرة وجر القوى الباطنة ، ووجه في الآخرة لقضائه تدبير ابعاد بيطيحه مسكوت سماء الأرواح ، أو شرباً
مرفوعاً في الدنيا وهى عبارة عن تحلى الأعمال ، وفى الآخرة وهى عبارة عن تجلى الاسماء (ومن المقربين) أى
الامدودين من حلة مقربى المحصرة القابض لتجلى الذات وهى الخمر « ما وسقى أرضى ولا معانى ولكن وسقى
قلب عدى المؤمنين » (ويكلم الناس) بما يرشدهم في مهد البدر وقت تغذيه لما كان الملوك (وكهلاً)
بالأطوار شيخ الروح وواصل الوسط الطريق (قالت رب أنى يكون لى ولد) مثل هذا (ولم يمسسنى بشر) وهو
تعبير من ولادته ذلك من غير تربية مع بشرى لما أن العادة حرت بأن الوصول إلى المفاصل العبية إنما هو
بواسطة شيخ مرشد يعرف الطريق ويدهم الآفات ، وقد شاع أن الإنسان متى سلطت بهمه صل أو لم يعرف بكثير ،
ومن كلامهم الشجرة التى تبت بنفسها لا تثمر (قال كذلك الله يحق ما يشاء) فله أن يصطفى من شامخ غير تربية
مرب ولا إرشاد مرشد بل بمجرد الجذمة الاخائية ، وهذا شأن المرادين وبصر المريدين .

رب شخص تقوده الأقدار للمعالي ومب لذلك اختيار

عاقبل والسعادة احتضنه وهو عنها مستوحش فغار

(وبعبه) بالتعليم الإلهى العما يهد من الوسائط كتاب العلوم المعقولة وحكم الشرائع ومعارف الكتب
الإلهية من تورااة الظاهر وبإنجيل باطن ، ويجعله رسولا إلى الروحانيين من بني إسرائيل الروح قائلاً :

(أنى قد جئتكم) من عالم الغيب بآية عظيمة وهى (أنى أحاقاكم) بالترية من طين لافوس النشرة (كمنه) الطائر إلى جناب القدس محتاجى الرجال والخوف (فأعج فيه) بثقت العلم الاتقى ونفس الحياة الحفيفة فيكون طيراً) أى نفساً حية طائفة فى فضاء الجبال والحلال إلى رياض جناب الحق - سبحانه (بادن لله وأرى لأكمه) أى الإسمى المحجوب برؤية الاغيار عروضة نور الأنوار (والارض) المتلى بأمر اض الرذائل والعقائد الفاسدة إلى أوجبت مخالفة لولن بشرته الصطرية (وأحبي) ووقى الجهل بحية العلم الحميضية (بادن لله وأنتكم بما نأكلون) أى تناولون من الشهوات والذات (وما سخرن) فى بيوت بياكم من لأمال التى هى كسرب نقيعه وإن فى ذلك المذكور (لآية لكم) بآفقه (إن كنتم مؤمنين) ومصدقاً لما بين يدي من (نوره الصاهر) فإنه أحد المظاهر (ولاحل لكم بعض الذى حرم عليكم) بسبب عبادكم وقصركم الحق على بعض مصاهره . وأشير بذلك إلى علم الباطن ، ولما راد من البعض إيا الكل على حد ما قبل فى قوله تعالى : (يصحكم بعض الذى بهدكم) وبما ظهر معناه فيكون إشارة إلى أن من الباطن ما يحرم كشفه ، فقد قال ، ولا ما زبن العابدن .

ورب جوهر علم لو أوج به لقبلى : أنت عن بعد الوثنا
ولا يستحل أنس سدون دى يرون أقبح ما يأتونه حسنا
وقد تقدم فى هذا أمر حسن إلى الحق - بن وأوصى قلبه الحب

(وجئتكم بآية) - بدأخرى (من ربكم فتقوا الله) فى مخالفتي (وأطيعون) فيما به كالتشأنكم (إن نفردكم) فهو الذى يوصلكم إلى ما فيه كالمكم (فاعلموه) بالدلو لا مكسار والوقوف على بابه بالهجرة والافتقار وامتثلوا أمره ونهيه (مناصراط مستقيم) يوصلكم إليه ويهدكم عليه (قلنا أحسن عيسى منهم الكفر) شروع فى بيان مآل أحواله عليه السلام ، وبيل : يحتمل أن يكون كله من قبل الملائكة شرحاً لطرف منها داخل تحت القول ، ويحتمل أن يكون الكلام قد تم عند قوله تعالى : (ورسولا إلى بنى إسرائيل) ولا يكون (أنى قد جئتكم) إلح متعمداً بقبله ، ولا يكون داخل تحت القول ويكون عذوف هناك لجاء عيسى كما بشر الله تعالى رسولا إلى بنى إسرائيل - بأن قد جئتكم بآية من ربكم - الآية ، والعاء هنا مصدقة بمثل المقدر هناك على التقدير الثانى ، وأحسن الاحساس الإدراك ما حدى الخواس الخمس الطاهرة وقد استعير هنا استعارة تعية للعلم بلاشبهة ، وفيه بابه مجاز مرسل عن ذلك من باب ذكر المزوم وإداة اللازم والداعى لذلك أن الكفر لا يحس ، والقول بأن المراد إحساس آثار الكفر - ليس بشئ ، والمراد من الكفر إصرارهم عنه وعتوهم فيه مع العزيمة على إيقاع مكروه به عليه السلام . وقد صح أنه عليه السلام لقي من اليهود قاتلهم الله تعالى شذائد كثيرة •

أخرج إسحق بن بشر ، وابن عساكر من طرق عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : « كان اليهود يجمعون على عيسى عليه السلام ويستنهزون به ويعولون له : يا عيسى ما أكل فلان الباردة وما دخرى بيته لعدا ؟ فيخبرهم ويسخرون منه حتى طال ذلك به وهم وكان عيسى عليه السلام ليس له قرار ولا موضع يعرف إمامهم سائح فى الأرض مر ذات يوم بامرأة فاعدة عند قبر وهى تكي فسأها فقالت : ماتت ابنة لى لم يكن لى ولد غيرها فصل عيسى ركنين ثم نادى يا فلانة قومى باذن الرحمن فاخرجى فتجرك القبر ثم نادى الثانية فانصدع القبر . ثم نادى الثالثة فخرجت وهى تمعض رأسها من التراب فقالت : بأمله ما حملك على أن أدوق كرب الموت من نين ؟ بأماه اصبرى واحتسبى فلا حاجة لى فى الدنيا باروح الله سل ربى أن يرمنى إلى الآخرة وأن يهون على كرب الموت

فدعاه فقبضها إليه فاستوت عليها الأرض فبلغ ذلك اليهود فآذوا له فغضبوا وروى عن مجاهد أنهم أرادوا قتله ولذلك استنصر قومه يريهم - من - لانتداء الغاية متعلق - بأحس - أي ابتدأ الاحساس من جهتهم وحوار أبو القاه أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من الكفر أي لما أحس الكفر حال كونه صادراً منهم •

(قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ) المقول لهم الحواريون كما يشير إليه آية - الصف - وقال عيسى ابن مريم للحواريين الآية - وكونه - جميع بني إسرائيل لقوله تعالى (فآتت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة) - ليس بشئ إذا الآية ليست بنصر في المدعى إذ يكفي في تحقق الانقسام بلوغ الدعوة إلى الجميع - والآنصار - جمع نصير كالاشراف جمع شريف، وقال قوم: هو جمع نصر بوضعه أو القاء إلا أن يقدر فيه مضاف أي من صاحب نصري أو محمله مصدراً وصف به، والجار والمجرور إما أن يتعلق بمحذوف وقع حالاً من الياء وهي مقول به معنى بحال من ينصرني حال كوني ملتجئاً إلى الله تعالى أو ذاهباً إلى الله، وإما أن يتعلق - بأنصاري - مضمناً معنى الإضافة أي من الذين يضيفون أممهم إلى الله في نصري، وفي الكشف في تفسير سورة لصف ما عاصله ما يخالف ما ذكره هنا أن إضافة أنصار - لياء إضافة ملازمة أي من حوز ومشاري في توجيه نصرة الله تعالى لطابق جوابهم الآتي رلاً يصح أن يكون معناه من ينصرني مع الله لعدم المطابقة وفيه أن عدم المطابقة غير مسلم إذ نصرة الله تعالى في الجواب ليست على ظاهره بل لا بد من تجوز، أو إضمار في نصرم الله تعالى ويضم ما تحصل به المطابقة، نعم كون (إلى) بمعنى مع - لا يخلو عن شئ فقد ذكر القراء أنها إما تكون كذلك إذا ضم شئ إلى آخر نحو الذرد إلى الفرد إلى أي إذا ضمته إليه صار إيلاً ، الأثران تقول قدم زيد ومعه مال، ولا تقول: وإليه مال، وكذا نظيره فالسالم من هذا الحل من التفاسير مع اشتماله على ثمة الاضمار أو لى، و (من) هنا اختار بعضهم كون إلى بمعنى اللام، وآخرون كونها بمعنى في - • وقال في الكشف لعل الأشبه في معنى الآية - والله تعالى أعلم - أن يجعل على معنى - من ينصرني منها نصرة إلى الله تعالى - كما يقتضيه حرف الانتهاء دون تضمين كآه عليه السلام طلب منهم أن ينصروه فـ تعالى لاترض آخر مدحاً أن نصرة الله تعالى في نصرة رسوله ، وجوابهم المسمى عنهم بقوله سبحانه :

(قَالَ الْخَوَارِيُّونَ تَنْصُرُ اللَّهَ أَنْصَارُ اللَّهِ) شديد الطباق له كأنهم قالوا : نحن ناصرونك لأنه نصرة الله تعالى للفرض الذي أمر إليه ، ولو قالوا مكانه نحن أنصارك لما وقع هذا الموضع انتهى •

وأنت تعلم أن جعل (إلى) بمعنى اللام، أو في التعليلتين يحصل طلبه المسيح التي أشير إليها على وجه لعله أقل تسكلاً بما ذكر ، وكأن اختيار ذلك لما قاله الزجاج : من أنه لا يجوز أن يقال : إن بعض الحروف من حروف المعاني بمعنى الآخر لكن الحرفين قد يتقاربان في الفائدة فبطل الضمير الملم بالثمة أن معانها واحد وليس بذلك فليهم ، والحواريون - جمع حوارى يقال : فلان حوارى فلان أي غاصته من أصحابه وناصريه، وليس الحوارى جمعاً ككرامى على ما رمى بل هو مفرد منصرف كما صرح به المحققون ، وذكر العلامة التفازنى أنه مفرد وألفه من تعبيرات النسب وفيه أن الألف إذا زيدت في النسبة وغيرت بها تخفف الياء في الإصح في أمثاله ، والحوارى بحلله لأن تخفيف ياءه شاذ كما صرحوا به ، وبه قرئ - في الآية ، وأصله من التحوير أى التبييض ، ومنه الحز الحوارى الذى نخل مرة بعد أخرى ، والحواريات للحضريات فـ المدن والقرى لما أنه يقلب فيها البياض لعدم البرود للشمس ، ويطلق الحوارى على - الفصار - أيضاً لأنه

بيض الثياب هو بلفظ النطق ، هو أرى منهم الماء ، وتشديد الواو وقبح الراء قاله الضحاك (واختلاف) في سبب تسمية أولئك القوم بذلك فقيل : سموا بذلك لياض ثيابهم - وهو المروى عن سعيد بن جبير - وقيل : لأنهم كانوا نصارى يبيضون الثياب بالناس - وهو المروى عن مقاتل وجماعة - وقيل : لنقاء قلوبهم وظهره أخلاقهم - وإليه يشير كلام قتادة - وفي تعيين أنهم من أى الطوائف من الناس خلاف أيضاً فقيل : قوم كانوا يصطادون السمك فيهم يعقوب ، وشعمون ، وبوحا فمر بهم عيسى عليه السلام فقال لهم : أنتم تصيدون السمك فإن اتبعوه وفى صرتم بحيث تصيدون الناس ما حياة الأبدية ؟ فقالوا : له من أنت ؟ قال : عيسى ابن مريم عدا الله ورسوله فطلبوا منه المعجزة ، وكان شعمون قد رمى شبكته تلك الليلة فاصطاد شيئاً فأمر عيسى عليه السلام بالقاءها فى الماء مرة أخرى ففعل فاصطاد مائلاً سفيتين فعند ذلك آمنوا به عليه السلام ، وقيل هم اثنا عشر رجلاً ، أو تسعة وعشرون من سائر الناس آمنوا عيسى عليه السلام وكانوا إذا جامعوا قالوا : يا روح الله جئنا يضرب يده على الأرض فيخرج لكل واحد رغيفان ، وإذا عطشوا قالوا : عطشنا فيضرب يده على الأرض فيخرج الماء فيشربون فقالوا : من أفضل منا إذا شئنا أطعمتنا وإذا شئنا أسقينا وقد آمنا بك ؟ فقال : أفضل منكم من يحمل يده ويأكل من كسبه فصاروا يفسلون الثياب بالكرام ويأكلون ، وقيل : إن واحداً من الملوك صنع طعاماً وجمع الناس عليه وكان عيسى عليه السلام على قصعه فكانت القصعة لا تنقص فذكر ذلك للملك فذهب إليه الملك مع أقاربه فقالوا له : من أنت ؟ قال : عيسى ابن مريم فقال الملك : إن نراك ، ملكى ومنيعك فتبعه مع أقاربه فأولئك هم الحواريون ، وقيل : إن أمه دعت إلى صاع فكان إذا أراد أن يمشى شيئاً وجدته أعظم به منه فغاب الصاع يوماً لهم وقال له : مها ثياب محتلمة وقد جعلت على كل منها علامة فاصبها تلك الألوان فطبخ عيسى عليه السلام حماً واحداً وجعل الجميع فيه ، وقال : لئنى بأذن الله فإريد فرجع الصاع فأخبره بما فعل فقال : أفسدت على الثياب قال : قم فانظر فكان يخرج ثوباً أحمر ، وثوباً أخضر ، وثوباً أصفر فكان يريد فتعجب الحاضرون منه وآمنوا به وكانوا الحواريين ، وعمل جمع من القوم أنه يجوز أن يكون بعضهم من الملوك ، وبعضهم من الصيادين ، وبعضهم من القصارين ، وبعضهم من الصاغين ، وبعضهم من سائر الناس وسموا جميعاً بالحواريين لأنهم كانوا أنصار عيسى عليه السلام والمخلصين ومحبيه وطاعته •

والاشتقاق كيف كانوا هو الاشتقاق وما أخذه إما أن يؤخذ حقيقياً إما أن يؤخذ مجازياً وهو الأول وبشأن أولئك الأصناف ، وقيل : لأنه مأخوذ من حار بمعنى رجع ، ومنه قوله تعالى : (إنه ظن أن لن يحور) وكانهم سموا بذلك لرجوعهم إلى الله تعالى •

ومن الناس من فسر الحوارى بالمجاهد فإن أريد بالمجاهد ما هو المتبادر منه أشكل ذلك حيث أنه لم يصح أن عيسى عليه السلام أمر به وادعاه بعضهم مستدلاً بقوله تعالى : (فأمنت طائفة من بني إسرائيل وكفرت طائفة فأيدنا الدين آمنوا على عدوهم فأصبحوا ظاهرين) ولا يخفى أن الآية ليست نصاً فى المقصود لجواز أن يراد بالتأييد التأييد بالحجة وإعلاء الكلمة ، وإن أريد بالمجاهد جهاد النفس بتجربتها حرائر التكليف لم يشك ذلك • نعم استشكل أن عيسى عليه السلام إذا لم يكن مأموراً بالقتال فما معنى طلبه الانصار ؟ وأجيب بأنه عليه السلام لما علم أن اليهود يريدون قتله استنصر للحماية منهم - كما قاله الحسن - ومجاهد - ولم يستنصر للقتال معهم على الإيمان بما جاء به ، وهذا هو الذى لم يؤمر به لذلك بل رآه يدعى أن ذلك مأمور به لوجوب المحافظة

على حفظ النفس ، وقد روى أن اليهود لما طلبوه لقتلوه قال للحواريين : أيكم يحب أن يكون رفيقي في الجنة على أن يلقى فيه شمي فيقتل مكاني ؟ فأجده إلى ذلك بهضمي ، وفي بعض الأماجل أن اليهود لما أخذوا عيسى عليه السلام من شمعون سبعة ضربوه عداً كان فيهم لرجل من الاحرار عظيم مرمى ناداه فقال له عيسى عليه السلام : حسبك ثم أدنى أذن العبد مرده إلى موضعيها انصارت في كاهن ، وقيل : يجوز أن يكون طلب انصرة للمتمكين من إقامة الحجة وتعمير المواقف من الخلف وذلك لا يستدعي الامر بالجهاد كما أمر نبينا روح جسد الوجود صلى الله تعالى عليه وسلم وهو الطاهر لمن أنصف ، والمراد من انصافه انصار دينه ورسوله وأعدائهما على ما هو المشهور (**يَا أَيُّهَا اللَّهُ**) مستند ذلك الدعوى جارية مجرى العلة (**وَأَشْهَدُ**) عطف على (**آمَنَّا**) ولا يصر اختلافهم إثباتية وإجبارية لما تحققت في محله ، وقيل : إن (**آمَنَّا**) لا تشد الإيمان أيضاً فلا اختلاف (**بِأَنَّهُ مُسَدَّدُونَ**) أي مقادون لما ترده ما ويدخل فيه دخولا أولياً صريحاً له ، أو بأن ديننا الاسلام الذي هو دين الانبياء من قبلك فهو إقرار معنى نبوته من قبله عليه السلام وهذا مطلب منهم شهادته عليه السلام لهم يوم القيامة حين تشهد الرسل بنفوسهم وعليهم أيادنا - كما قال الكرخي - بأن مرمى غرضهم السعادة لاخرية وجانب المائدة (**بِأَنَّهُ**) لأن ما فيها - كما قيل - أو كلام الحواريين لجله على الاصل ، وما هنا تكرار له بالمعنى مناسب فيه لتخفيف لأن كلاماً من تخفيف والتكرار فرع ، والفرع بالفرع أولى (**رَبَّنَا يَا أَيُّهَا اللَّهُ**) عطف على (**أَشْهَدُ**) عطف على (**آمَنَّا**) أي امتننا ما أتى به منك إيماناً (**فَأَكْتَفَتْ**) مع الشاهدين (**هَـ**) أي محمد ﷺ وأمه لآلهم يشهدون للرسل بالسمع ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم يشهد لهم بالصدق - رواه عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما - وروى أبو صاخ عنه أنهم من آمن من الامم قبلهم ، وقيل : المراد من (**الشاهدين**) الايبياء لأن كل نبي شاهد لآلته وعليها ، وقال مقاتل : هم الصادقون ، وقال الزجاج : هم الشاهدون للايبياء بالتصديق ، وقيل : أرادوا مع المستقرئين في شهود جلالك بحيث لا تنافي عما يصل اليك من المشاق والآلام فيبذل عليك الوفاء بما التزمنا من نصرة رسولاك ، وقيل : أرادوا اكتب ذكرنا في رمره من شهد حضرتك من الملائكة المقربين كقوله تعالى : (**إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ**) ولا يخفى ما في هذا الأخير من التكلف والمعنى على ما عداه أدخلنا في عدد أولئك ، أو في عداد أنعمهم ، قيل : وعبروا عن فعل الله تعالى ذلك بهم بمعط (**فَأَكْتَفَتْ**) إذ كانت الكتانة تقيده وتضبط ما يحتاج إلى تحقيقه وعمله في ثاني حال ، وقيل : المراد أحمل ذلك وقدره في صحائف الاول .

ومن الناس من جعل الكتاب كدابة عن تلبيةهم على الايمان في حنافة ، والظرف متعلق بمحذوف وقع حالاً من مفعول - اكتب - (**وَمَكْرُؤاً**) أي الذين احسن منهم الكمر إذ وكلوا به من بقتله عيلة (**وَمَكْرَ اللَّهُ**) بأن أتقى شبهه عليه السلام على غيره فصلب ورفع الله ، قال ابن عباس : لما أراد ملك بني إسرائيل قتل عيسى عليه السلام دخل خوخة وفيها كوة فرفعه جبريل عليه السلام من الكوة إلى السماء فقال الملك لرجل منهم خبيث : ادخل عليه فاقطعه فدخل الخوخة فألقى الله تعالى عليه شبه عيسى عليه السلام فخرج إلى أصحابه يحرمهم

(٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - تفسير روح المعاني)

أنه ليس في البيت قتلوه وصلبوه وطوا آية عيسى، وقال: وهب: أسروه وصنوا حشية يصلبوه وأطمت الأرض وأرسل الله الملائكة لحالوا بيته وبينهم فأخذوا رجلاً يقدل له يهودا - وهو لدى دلم على عيسى - وذلك أن عيسى جمع الحواريين تلك الليلة وأرصد هم ثم قال ليكفرون لي أحدكم هل أن يصيح الديك فيبعثني بدرهم يسيره أخرجوا وامرؤوا وكانت اليهود تطالبه فأق أحد الحواريين إليهم وقال: ما يعملون لي من دلتكم عليه؟ فعملوا له ثلاثين درهماً فأخذها ودفعهم عليه فألقى الله تعالى عليه شبه عيسى عليه السلام فأدخل البيت ودفع وقال: أ. الذي دلتكم عليه ظم يلتفتوا إلى قوله وصلبوه - هم يظنون أنه عيسى - فلما صلب شبه عيسى وآتى على ذلك سبعة أيام قال الله تعالى لعيسى: اهبط على مرهم ثم اتجمع لك الحواريين ويثبهم في الأرض دعاة وهم عليها واشتعل الجبل دواراً فجمعت له الحواريين منهم في لارص دعاة ثم رفعه الله سبحانه، وتلك الليلة هي الليلة التي مدخن فيها لصاري فلما أصبح الحواريون بعد كل منهم بلده من أرسله عيسى إليهم •

وروى عن غير واحد أن اليهود لما عزموا على قتله عليه السلام اجتمع الحواريون في غره فدخل عليهم المسيح من مشكاة العرفة فأحضرهم إليهم جمع اليهود فركب منهم أربعة آلاف رجل فاجتمعوا باب العرفة فقال المسيح للحواريين: أسكنم بخرج وقتل ويكون معي في الجنة؟ فقال واحد منهم: أباي الله فألقى عنه مدرعة من صوف وعمامة من صوف ودوله عكازة وألقى عليه شبه عيسى عليه السلام فخرج على اليهود فقتلوه وصلبوه وأما عيسى عليه السلام فكساه الله الورد وقطع عنه شهوة الطعام والمشرور فضعه فيه، ثم إن أصحابه لما رأوا ذلك تفرقوا ثلاث فرق فدخلت رقة. كان الله تعالى في قصده إلى السماء، وكانت فرقاً أخرى كان فيها ابن الله عز وجل ثم رفعه الله سبحانه إليه، وقالت رقة أخرى معهم: كان بيننا عند الله ورسوله ما شاء الله ثم رده الله إليه وهؤلاء هم المستبوس، فتظاهرت عليهم العرقان الكافران فقتلوه فلم يزل الإسلام متدرس الأثر إلى أن بعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وسلم، وروى عن ابن إسحاق أن اليهود عدوا الحواريين بعد رفع عيسى عليه السلام ولقوا منهم الجهد فبلغ ذلك ملك الروم وكان ملك اليهود من دعوته واسمه داود بن نوذا فقال له: إن رجلاً من بني إسرائيل عن تحت أمرك كان يحرمهم أنه رسول الله تعالى وأمرهم إحياء أخوتي وإبراء الأكمه والأبرص - فعل وفعل فقال: لو علمت ذلك ما خلبت منهم وبه ثم بعث إلى الحواريين فأتىهم من أيديهم وسألهم عن عيسى عليه السلام فأخبروه فأبهمهم على دينهم وأرسل المصلوب صبيته وأخذ الحشنة فأكرمها ثم عراى إسرائيل فقتل منهم خيراً عظيماً، ومنه ظهر أصل النصرانية في الروم ثم جاء بعده ملك آخر يقال له طيطوس وعزا بيت المقدس بعد رفع عيسى عليه السلام نحو من أربعين سنة فقتل وصي ولم يترك في بيت المقدس حجراً على حجر فحرج عدد ذلك قريظة والنصير إلى الحجاز •

هذا وأصل المكرهين: لشر، ومنه (مكر الليل) إذا أظلم، وقيل: الالتفات ومنه ما حكى - لضرب من أشهر دوى التغات، واحده مكر، والممكورة من النساء لمختلفة الخلق مطوية وفسره البعض بصرف الغير عما يقصده بحيلة، وآخرون باختراع الشخص لا يقاعه في الضرر، وفروا بينه وبين الحيلة بأنها قد تكون لاظهار ما سر من الفعل من غير قصد إلى الأضرار، والمكر حيلة على الشخص توقعه في مثل الوهم، وقالوا: لا يطلق على الله تعالى إلا صريح المشكك لأنه منزوع عن معدة وغير محتاج إلى حيلة فلا يقال ابتداءً مكر الله سبحانه - وإلى ذلك ذهب المفسد وجماعة وخالفهم الآخرون وغيره فجوروا بالاطلاق بلا مشاكلة مستدين بقوله تعالى:

(أفأمنوا مكر الله فلا يأمن مكر الله) فإنه نسب إليه سبحانه ابتداءً •

ونقل عن الإمام أن المكر لإصالح المكروه إلى الغير على وجه يخفى فيه ، وأنه يجوز صدوره عنه تعالى حقيقة ، وقال غير واحد إنه عبارة عن التدبير المحكم وهو ليس بممتنع عليه تعالى ، وفي الحديث « اللهم امكر لي ولا تمكرني » ومن ذهب إلى عدم الإطلاق - إلا بطريق المشاكلة - أجاب عن الاستدلال بالآية ونحوها بأن ذلك من المشاهدة التقديرية كما في قوله تعالى : (صبغة الله) ولا يخفى ما فيه من الأول القول بصحة الإطلاق عليه سبحانه ابتداءً بالمعنى الثلاثي بجلاله جل جلاله ، وما يؤيد ذلك قوله سبحانه : ﴿ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ﴾ أي أقوامهم مكرراً وأشدهم ، أو أن مكره أحسن وأرقم في محله لبعده عن الظلم فإنه يعد المشاهدة ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴾ ظرف - لمكر - أو لمخدوف نحو وقع ذلك ولو قدر أن ذكر حقائق أمثاله - لم يبعد وتعلقه بالماكرين بعيداً لا يظهر وجه حسن لتقييد قوة مكره تعالى بهذا الوقت ﴿ يَعْصِي أَمْرِي مُتَوَقِّفٌ وَرَافِعُكَ إِلَى ﴾ أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة قال : هذا من المقدم والمؤخر أي رافعك إلى ومتوقفك ، وهذا أحد تأويلات اقتضائها مخالفة ظاهر الآية المشهور المصريح به في الآية الأخرى ، وفي قوله ﴿ يَعْصِي أَمْرِي ﴾ ، فإن عيسى لم يمت وأنه راجع إليكم قبل يوم القيامة • وثانيها أن المراد إلى مستوفى أجلك ويميتك حتف أفك لا أسلط عليك من يهلكك بالكلام كناية عن عصيته من الأعداء وما هم بصدده من الفتك به عليه السلام لأنه يلزم من استيعاد الله تعالى أهل وموته حتف الله ذلك ، وثالثها أن المراد قابضك ومستوفى شخصك من الأرض - من توفى المال - بمعنى استوفاه وقبضه •

ورابعها أن المراد بالرفقة هنا النوم لأنها أخوان ويطلق كل منهما على الآخر ، وقد روى عن الربيع أن الله تعالى رفع عيسى عليه السلام إلى السماء ، وهو قائم رفقا به ، وحكى هذا القول الذي قبله أيضا عن الحسن • وخامسها أن المراد أجلك بالخوف لأنه بالرفع يشبهه ، وسادسها أن المراد آخذك وأبأبرحك وبدنك فيكون (ورافعك إلى) كالمفسر لما قبله ، وسابعها أن المراد بالرفقة موت القوى الشهوانية العاتقة عن إحصائه بالملكوت ، وثامنها أن المراد مستقبل عملك ، ولا يتناول أكثر هذا ولا وجهه بعد لاسيما الأخير ، وقيل الآية محمولة على ظاهرها ، فقد أخرج ابن جرير عن وهب أنه قال : توفي الله تعالى عيسى ابن مريم ثلاث ساعات من النهار حتى دمه إليه • وأخرج الحاكم عنه أن الله تعالى توفي عيسى سبع ساعات ثم أحياه ، وأن مريم حملت به وثلاث عشرة سنة وأنه رفع وهو ابن ثلاث وثلاثين ، وأن أمه بقيت بعد رفعه ست سنين ، وورد ذلك في رواية ضعيفة عن ابن عباس - والصحيح كما قاله القرطبي - أن الله تعالى رفعه من غير وفاة ولا نوم - وهو اختيار الطبري - والرواية الصحيحة عن ابن عباس ، وحكاية أن الله تعالى توفاه سبع ساعات ذكر ابن إسحق أنها من زعم النصارى ولهم في هذا المقام كلام تفشع منه الجلود ، ويزعمون أنه في الانجيل وحاشا الله ما هو إلا افتراء وبهتان عظيم ، ولا بأس بنقله ورده فإن في ذلك ودعواهم فيه عليه السلام الربوبية على أنهم وجهه ، فقول : قلوا : بينما المسيح مع تلاميذه جالس ليلة الجمعة ثلاث عشرة ليلة خلت من شهر نيسان إذ جاء يهوذا الأسخريوطي أحد الاثني عشر ومعه جماعة معهم السيوف والعصى من عند رؤساء الكهنة وشيوخ الشعب وقد قال لهم يهوذا : الرجل الذي أقبل هو فأمسكوه فلما رأى يهوذا المسيح قال : السلام عليكم يا معلم ثم أمسكوه فقال يسوع : مثل ما يفعل بالامسوح خرجتم لي بالسيوف والعصى وأنا عندكم في الهيكل كل يوم أعلم فلم تترحموا لي لكي

هذه مسابقة سلطان الظلمة فذهبوا به إلى الرئيس الكهنة حيث تجتمع الشيوخ ونعمه بطرس من بعيد ودخل معه للدار ليلا وجلس ناحية منها متذكراً ليرى ما يؤول أمره إليه فالتبس المشايخ على يسوع شهادة يقتلونه بها لئلا جماعة من شهود الزور تشهد منهم اثنان أن يسوع قال : أنا أقدر أن أنقض هيكل الله تعالى وأبنيه في ثلاثة أيام فقال له الرئيس : ما تحب عن هيكلك بشئ ؟ فسكت يسوع فأقسم عليه رئيس الكهنة بالله الحي أنت المسيح فقال أنت قلت ذلك وأنا أقول لكم من الآن لا ترون ابن الانسان حتى تروه جالسا عن يمين القوة وآتيا في سحاب السماء وأن ناساً من القيام ههنا لا يتفوقون الموت حتى يرون ابن الانسان آتياً في ملكوته فلما سمع رئيس الكهنة ذلك شق ثيابه وقال : ما حاجتنا إلى شهادة يهوذا فقد سمعتم ماذا ترون في أمره ؟ فقالوا : هذا مستوجب الموت فحينئذ بصقوا في وجه البعيد ولطموه وضربوه وهزأوا به وجعلوا يلطمونه ويقولون : يزل من لطمك ولما كان من الغد أسلموه لقيلاطس القائد فصاحب الشعب بأمره - يصلب يصلب - فخرج فيلاطس من قبله وقال : أى شرف هذا فقال الشيوخ : دمه عليهم وعلى أولادهم حينئذ ساقه جند القائد إلى الأروطوريون فاجتمع عليه الشعب ونزعوه ثيابه وألبسوه لباساً أحمر وضربوا إكليلاً من الشوك وركبوه على رأسه وجعلوا في يده قصبه ثم جثوا على ركبهم بهزأون به ويقولون : السلام عليك يا ملك اليهود وشرعوا يصقون عليه ويضربونه في رأسه ثم ذهبوا به وهو يحمل صليبه إلى موضع يعرف بالجمجمة فصليوه وسمرؤا يديه على الحشبة فسالهم شربه ماء فأعطوه حلاً مدافاً بمن فذاقه ولم يسعه وجلس الشرط فأقسموا ثيابه بينهم بالقرعة وجعلوا عند رأسه لوحاً مكتوباً هذا يسوع ملك اليهود استهزأوا به ، ثم جاءوا بأصين فجعلوها عن يمينه وشماله تحقيراً له وكان اليهود يقولون له : يا ناقض الهيكل وبانيه في ثلاثة أيام خلص نفسك وإن كنت ابن الله كما تقول أنزل عن الصليب ، وقال اليهود بهذا يزعم أنه خلص غيره فكيف لم يقدر على خلاص نفسه إن كان متوكلاً على الله تعالى فهو ينبغيه بما هو فيه ؟ ولما كانت ساعات من يوم الجمعة صرح يسوع وهو على الصليب بصوت عظيم - آلولي آلولي إيماناً صامداً - أى إلهي إلهي لم تركنني وخذلني وأخذ اليهود سفينة فيها خل ورففوها أحدهم على قصبه وسفاه . وقال آخر : دعوه حتى نرى من يخلصه فصرخ يسوع وأمال رأسه وأسلم الروح وانشق حجاب الهيكل وانشتت الصحور وتفتحت القبور وقام كثير من القديسين من قبورهم ودخلوا المدينة المقدسة وظهروا للناس ولما كان المساء جاء رجل من أرامه يسمى يوسف بلحاف قتيق وتركه في قبر كان قد حثته في صخرة ثم حمل على باب القبر حجراً عظيماً وجاء مشايخ اليهود من الغد الذي بعد الجمعة إلى فيلاطس القائد فقالوا : يا سيدي ذكرنا أن ذاك الضال كان قد ذكر لتلاميذه أنا أقوم بعد ثلاثة أيام فلو أمرت من يحرس القبر حتى نمضي المدة كي لا تأتي تلاميذه ويسرقوه ثم يشيعون في الشعب أنه قام فتكون الضلالة الثانية شراً من الأولى فقال لهم القائد : اذهبوا وسدوا عليه وأحرسوه بما تريدون ففوضوا وضلوا ما أرادوا . وفي عشية يوم السبت جاءت مريم المجدلانية ومريم رفيقتها لينظرا إلى القبر .

وفي إنجيل مرقس لما جاءت مريم يوم الأحد بنلس وإذا ملك قد نزل من السماء رجة عظيمة فألقى الحجر عن القبر وجلس عنده وعليه ثياب بيض كالبرق فكاد الحرس أن يموتوا من هيبة ثم قال القسوة : لا تخافا قد علمت أنكما جئتما تطلبان يسوع المصلوب ليس هو ههنا إله قد قام تعالىن انظرا إلى المكان الذي كان فيه الرب واذها وقولا لتلاميذه إنه سبقكم إلى الخليل فمضتا وأخبرت التلاميذ ودخل الحراس وأخبروا رؤساء الكهنة الخبر

فقالوا: لا نطقوا بهذا ورشومهم بعضه على كتابان القضية فقبلوا ذلك منهم وأشاعوا أن التلاميذ جاؤا وسرقوه ومهدت المشايخ عندهم عند القائد ومضت الأحد عشر نليذاً إلى الحبس وقد شك بعضهم، وساء لهم يسوع وكلهم وقال لهم: اذهبوا فاعمدوا كل لأمم وعدوهم مأووسكم به، وهو دائماً معكم إلى انقضاء الدهر انتهى، وهو أمور في الأول أنه يقال للتصاري بما دعيتموه من قبل المسيح وصلبه أنقلوه نواتراً أو آحاداً فإن زعموا أنه آحادهم تم بذلك حجة ومثبت العلم إذ الآحاد لم يؤمن عليهم تسهوا والمقالة والتواطؤ على الكذب، وإذا كان الآحاد يعرض لهم ذلك فكيف يمنع قوتهم في المقطعات؟ وإن عزوا ذلك إلى التواتر قلنا لهم: أحد شروط التواتر استواء الطرفين فيه والواسطة بأن يكون الأخبار في كل طبقة من لا يمكن موافقته على الكذب فإن زعمهم أن خبر قتل المسيح كذلك أكذبهم نصوص الانجيل الذي بأيديكم إذ قال نقلته الذين دونوه لكم - وعاهه معكم - إن المأخوذ لقتل كان في شريعة قليلة من تلامذته فلما قبض عليه هربوا بأسرهم ولم ينم سوى بطرس من بعد قد ادخل الدار حيث جتمعوا نظرت حارية منهم إليه ضرته فقلت: هذا كان مع يسوع لحلف أنه لا يعرف يسوع ولا يقول بقوله وحاديهم حتى تركوه وذهب، ولم يكذب بذهب وأن شاباً آخر تبعه وعليه إزار سمعوا به فترك إزاره بأيديهم وذهب عرياناً هؤلاء أصحابه وأتباعه لم يحصر أحد منهم بشهادة الانجيل، وأما أعداؤه اليهود ليسين زعمون أنهم حصروا الأمر فلا نسلم أنهم بلغوا عدد التواتر بل كانوا آحاداً وهم أعداء يمكن تواطؤهم على الكذب على عدوهم إيماناً منهم أنهم طمروا به وبلغوا منه أمانتهم فأحرم شرط التواتر *

ويؤيد هذا أن رؤساء الكهنة فيها زعمهم شوا الخراس فلا سعد أن تكون هذه العصانة من اليهود صلوا شخصاً من أصحاب يسوع وأوهموا الناس أنه المسيح لنتم لهم أغراضهم على أن الأحاريين ذكروا أن يختصر قل عليه اليهود في مشارق الأرض بمعاربهم لأمم حرروا التوراه و زادوا فيها ونقصوا حتى لم يبق منهم إلا شردمه، فالخبرون لم يبلغوا حد التواتر في الطبقة الوسطى أيضاً *

التي أن في هذا الفصل ما تمكك أداهه بكده، وما نضحك اشكلى منه، وما يمدد العقل مثل قوله للكهنة: إنكم من الآن ما ترون ابن الانسان - يريدون بالانسان الرب سبحانه - فانه لم يرد إخلق ذلك عليه حل شأنه في كتابه وقوله: إن ناساً من القباياها الخ فاه لم ير أحد من القبايا هناك قبل - دومة عيسى عليه السلام آتيا في ملكوته، وقول الملك للنسوة: تعالين فاطرن إلى الموضع الذي كان فيه الرب فانه يقال فيه: أرب يقبروا إليه ملجده أف لتراب يغشوا وجه هذا الاله وتراً الكعب - تر محاسنه - ومجداً للسماء كيف لم تبد - وهو سامكها - وللارض لم تبد - وهو سامكها - وللبحار كيف لم تنفض - وهو بحر يابو للبحال كيف لم تسر - وهو مرسياو للحيوان كيف لم يصنع - وهو مشبعه وللكون كيف لم يخلق - وهو مدعه - سبحانه الله كيف استعما الوجود والرب في الوجود، وكيف ثبت العالم على نظام والاله في الرعام (إما لله وإما اليه راجعون) على المصيبة بهذا الرب والرزية بهذا الإله لقد ثكلته أمه، وعنده لا أيا لك قومه؟ وقوله: إلهي إلهي لم خدتنى فإنه يناق الرضا مؤ - القضاء، ويناقض التسليم لأحكام الحكيم، وذلك لا يليق بالصالحين فضلاً عن المرسلين على أنه يطل دعوى الروبقة التي تزعمونها والآلوهة التي تعتقدونها، وقولهم: إنه قام كثير من القديسين من قبورهم الخ فانه كذب صريح لانه لو كان صحيحاً لأطبق الناس على نقله ولراا الشك عن تلك الجموع في أمر يسوع، وقولهم: مضت الأحد عشر

تليداً إلى الخلق فإنه قد انضم فيه سراج التديين الثاني عشر عن مابقتضيه قول المسيح: ويل لمن يسلم ابن الإنسان مع أن يسوع رحمه قال لتلاميذه الاثنى عشر وهم يهودا الاسخريوطي الذي أسلمه للقتل إنكم ستجاسون يوم القيامة على اثني عشر كرسياً تدينون اثني عشر سبطاً من إسرائيل، وقولهم: إنهم سألهم شربة ماء فإنه في غاية البعد لأن الانجيل مصرح بأن المسيح كان بطوى أربعين يوماً وأربعين ليلة ومثله لا يجوز من فراق الماء ساعة لاسيما وقد كان يعون لتلاميذه: إن لي طعاماً لا تعرفونه إلى غير ذلك •

(الثالث) إن مدكروا من قيام المسيح من قبره ليلة السبت مع صلبه يوم الجمعة مخالف لما رواه متى في إنجيله فإنه قال فيه: سأل اليهود المسيح أن يرهم آية فقال: الجبل الشرير العاسق يطلب آية فلا يدهي إلا آية يونان التي - يعنى يونس عنه السلام - لأنه أقام في بطن الحوت ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ وكذلك ابن الإنسان يقيم في بطن الأرض ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ (الرايم) أن في هذه القصة ما يدل دلالة واضحة على أن المصلوب هو الشبه وأن الله تعالى حيي المسيح عليه السلام عن الصلب كما سيتضح ذلك مع زيادة تحقيق عند قوله تعالى: (وه' قتلوه مواصلوه ولكن شبه لهم) هذا وإيما أكد الحكم السابق أعلاه به أو لأن تسلط الكفار عليه جعل المقام مقام اعتقاد أنهم يقتلوه، وأراد سبحانه بقوله: (ورافعك إلى) ورافك إلى سماء، وقين: إلى كرامتي، وعلى كل حال الكلام على حذف مضاف إذ من المعلوم أن البارئ سبحانه ليس يتمتع في جهة، وفي رفعه إلى أي سماء خلاف: والذي اختاره الكثير من العارفين أنه رفع إلى السماء الرابعة، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه رفعه إلى السماء الدنيا فهو فيها يسبح مع الملائكة ثم يطلع الله تعالى عند ظهور الدجال على صحره بيت المقدس •

وفي الخبر أن الله سبحانه مازعه عليه السلام به كساء الريش وألبسه الثور وتطعمه من لبن المطهر والمشرب عطار مع الملائكة فهو معهم حول العرش وصار إنسياً ملكياً أرضياً سماوياً، وأورد بعض الناس ههنا إشكالات وهي أن الله تعالى كان قد أيد به جبريل عليه السلام كما قال سبحانه: (وأيدناه بروح القدس) ثم إن طرف من أجنحة جبريل كان يلمس العالم فكيف لم يكف في مع أو تلك اليهود عنه؟ وأجابه عليه السلام لا كان قادراً على إحياء الموتى وإيراء الآلهة والابرص فكيف لم يعثر على إيمانهم ودفع شوكتهم، أو على إسقامهم وإلقاء الزمانة والطبع عليهم حتى يصيروا عاقرين من العرض له؟ وأيضاً لما حلصه من الأعداء ما رفعه إلى السماء فالاعتداء في إلقاء شبهه على الغير؟ وأجيب عن الكل بأن بناء التشكيك على الاختيار، ولو أفسر الله تعالى جبريل، أو عيسى عليهما السلام على دفع الأعداء، أو دفعه من غير إلقاء شبهه إلى السماء للفت معجزته إلى حد الإحاطة بالقول: من فتح باب إلقاء الشبه يوجب ارتفاع الأمان من المحسوسات وأنه يفضي إلى سقوط الشرائع وإبطال التواتر، وأيضاً إن في ذلك الإلقاء تمويهاً وتخليطاً وذلك لا يليق بحكمة الله تعالى - ليس بشئ، أما أولاً فلا إن إلقاء شبه شخص على آخر وإن كان ممكناً في نفسه إلا أن الأصل عدم الإلقاء واستقلال كل من الحيوان صورته التي هي له، نعم لو أخبر الصادق بإلقاء صورة شخص على آخر قلنا به واعتدناه خيطة لا يرتفع لأمان عن المحسوسات بل هي باقية على الأصل فيها فيما لم يحير الصادق بحلا • على أن إبطال التواتر بفتح هذا الباب ممنوع لأنه لم يشترط في الخبر أن يكون عن أمر ثابت في نفس الأمر بل يكفي فيه كونه عن أمر محسوس على ما قاله بعض المحققين، وأما ثانياً فلا إن التمويه والتليس إن كان على الأعداء فلا سلم أنه مما لا يليق بالحكمة وإن كانت الحجة مما يمكن بدون الإلقاء وإن كان ذلك على أوثان فلا نسلم أن في الإلقاء تمويهاً لا هم كانوا عارفين يقيناً بأن المطلوب الشبه لا عيسى عليه السلام كما ستعرفه إن شاء

الله تعالى ، والقول - بأن المطلوب قد ثبت بالتواتر أنه بقي حياً زماناً طويلاً طولاً لأنه كان عيسى لا يظهر الجرح وعرف حسه ولو فعل ذلك لاشتهر وتواتر - ليس بشئ أيضاً ، أما أولاً فلأن دعوى تواتر بقاء المصلوب حياً زماناً طويلاً مما لم يقتضها برهان . والثابت أن المصلوب إنما صلب في الساعة الثانية من يوم الجمعة ومات في الساعة السادسة من ذلك اليوم وأزل ودفن ، ومقدار أربع ساعات لا بعد زماناً طويلاً فلا ينبغي وأما ثانياً فلأن عدم تعريف المصلوب نفسه إما لأنه أدركته دهشة منعة من البيان والايضاح ، أو لأن الله تعالى أخذ على لسانه فلم يستطع أن يخبر عن نفسه صوراً لثبته عليه السلام أن يوضح الرجل عن أمره ، أو لأنه لصديقه أثر المسيح بنفسه وفعل ذلك بعهد عهده إليه رغبة في الشهادة ، ولهذا وروى في الجواب الذي نقلته النصارى في القصة وقد وعد المسيح عليه السلام التلاميذ - على ما نقلوا قبل - بقولهم نودعوا إلى الموت معكم لمتناول الشبه من جملتهم فوق ما وعد من نفسه على عادة الصديقين من أصحاب الانبياء عليهم السلام فهو من (رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) ، ومن ذهب إلى أن الشبه كان من الإعداء لا من الأولياء روى أنه جعل يقول لليهود عد الصليب ؛ لست المسيح وإنما أنا صاحبكم لكنه لم يسمع ولم يلتفت إلى قوله وصلوه ، والقول - بأنه لو كان ذلك لتواتر - لا ينبغي مافيه لم أحاط بما ذكرناه خبراً فتأمل (وَمُطَهَّرَكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا) يحتمل أن يكون تطهيره عليه السلام تبعيده مهم الرضخ ، ويحتمل أن يكون بجماعته بما قصدوا فعله به من اقتل ، وفي الأول جعلهم كأنهم نجاسة ، وفي الثاني جعل فعلهم كذلك والاول هو الظاهر - وإلى الثاني ذهب الجبائي - .

والمراد من الموصول اليهود ، وأتى بالظاهر - على ما قبل - دون الصميم : إشارة إلى علة النجاسة وهي الكفر . وأخرج ابن جرير . وابن أبي حاتم عن الحسن أن المراد من الموصول . اليهود . والنصارى . والمجوس . وكمل قومه (وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ) قال قتادة . والحسن . وابن جرير . وخلق كثير : هم أهل الاسلام اتبعوه على ملته وفطرته من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم (فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا) وهم اليهود وأما سائر من شمله هذا الموعود فإن المؤمنين يدعونهم بالحجة ، أو السيف في غالب الامر .

وأخرج ابن جرير عن ابن زيد أن المراد من الموصول الاول النصارى ، ومن الثاني اليهود وقد جعل سبحانه النصارى فوق اليهود فليس بلد فيه أحد من النصارى إلا وهم فوق اليهود في شرق الدنيا وغربها ، وعلى هذا يكون المراد من الاتباع مجرد الادعاء والمهنة ولا يضر في غلظتهم على اليهود غلظة المسلمين عليهم ، وإذا أريد بالاتباع ما شمل أنواع المسلمين ، وهذا الاتباع يصح أن يراد بالمتبعين ما يشمل المسلمين والنصارى مطلقاً من آمن به قبل مجئ نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ونسخ شريعته ، ومن آمن بزمعه بعد ذلك . وقد يراد من الاتباع - الاتباع بالمعنى الاول فيجوز أن يراد من المتبعين المسلمون ، والقسم الاول من النصارى ، وتخصيص المتبعين بهذه الامة - وحمل الاتباع على المجئ بعد - مما لا ينبغي أن يخرج عليه الكتاب الكريم كجعل الخطاب للذي صلى الله تعالى عليه وسلم وأن الوقف على (الذين كفروا) (إلى يوم القيامة) متعلق بالجعل أو بالاستقرار المقدر في الطرف ، وليس المراد إن ذلك ينتهي حيث يتخلص (الذين كفروا) من الذلة بل المراد أن المتبعين يعلوهم إلى تلك النهاية فأما بعدها فيفعل الله تعالى ما يريد .

ومن الناس من حل العقوبة - على العلو الرتبي والعوقية بحسب الشرف وجعل التنفيذ يوم القيامة للتأيد

كما في قولهم ما دامت السماء وما دار الفلك بناءً على ظن أن عدم اتمم علو المؤمنين ودلة الكافرين إلى ذلك اليوم موجب لهذا الجعل - وليس بذلك ﴿ ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ ﴾ أي مصيركم بعد يوم القيامة ورجوعكم ، والضمير لعيسى عليه السلام والطائفتين ، وفيه تغليب على الآخر ، و (ثم) للتراخي ؛ وتقديم الظرف للقصر المقيد لنا كيد الوعد والوعيد ، ويحتمل أن يكون الضمير لمن اتبع وكفر فقط ، وفيه انتفاة للدلالة على شدة إرادة إيصال الثواب والعقاب للدلالة الخطاب على الاعتناء .

﴿ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ ﴾ أي فأقضي بينكم إثر رجوعكم إلى مصيركم بين بدى ﴿ فَمَا كُنْتُمْ بِهِ تَحْتَفُونَ ۝ ٥٥ ﴾ من أمور الدين ، أو من أمر عيسى عليه السلام ، والغارف متعلق بما بعده وقدم رعاية للفواصل .

﴿ قَالُوا الَّذِينَ كَفَرُوا قَاعَدُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾ تفسير للحكم المدلول عليه بقوله سبحانه : ﴿ فَأَحْكُم ﴾ وتفصيل له على سبيل التقسيم بعد الجمع ، وإلى ذلك ذهب كثير من المحققين ، واعتزى بأن الحكم مرتب على الرجوع إلى الله تعالى وذلك في القيامة لا محالة . فكيف يصح تفسيره بالعذاب المقيد بقوله تعالى : ﴿ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ۝ ٥٤ ﴾ ؛ وأجيب بوجوه الأول أن المقصود التأيد وعدم الانقطاع من غير نظر إلى الدنيا والآخرة ، الثاني أن المراد بالدنيا والآخرة مفهومهما العموم أي الأول والآخر ، ويكون ذلك عبارة عن الدوام وهذا أبعد من الأول جداً .

الثالث ما ذكر صاحب الكشف من أن المرجع أعم من الديوى والآخرى ، وقوله سبحانه : ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ غاية الفوقية لا غاية الجعل ، والرجوع متراخ عن الجعل وهو غير محدود على وزان قولك : سأعيرك سكنى هذا البيت إلى شهر ثم أحلح عليك ثوب من شأنه كذا فإنه يلزم تأخر الخلع عن الإعارة لا الخلع ، وعلى هذا توفية الأجر لثمن الدارين ، ولا يخفى أن في لفظ ﴿ كُنْتُمْ ﴾ في قوله جل وعلا : ﴿ فَمَا كُنْتُمْ بِهِ تَحْتَفُونَ ﴾ يعبر نبوة عن هذا المعنى ، وأن المعنى - أحكم بينكم في الآخرة فيما كنتم فيه تختلفون في الدنيا - . الرابع أن العذاب في الدنيا هو العقوبة عليهم ، والمعنى أصم إلى عذاب العقوبة السابقة عذاب الآخرة قال في الكشف : وفيه تقابل حسن وإن هذه العقوبة مقدمة عذاب الآخرة ومؤكدته ، وإدماجها فوقية على لا تسلط وجود ، ولا يخفى أنه بعيد من اللفظ جداً إذ معنى أهذه في الدنيا والآخرة ليس إلا أن أفضل عذاب الدارين إلا أن يقال : إن اتخاذ الكل لا يلزم أن يكون بانخاذ كل جزء فيجوز أن يفعل في الآخرة تعذيب الدارين بأن يفعل به عذاب الآخرة وقد فعل في الدنيا عذاب الدنيا فيكون تمام العذابين في الآخرة .

الخامس أن في الدنيا والآخرة متعلق - بشديد - تشديداً لا من الشدة وليس يشق بالاجتناب ، والأولى من هذا كله ما ذكره بعض المحققين أن يحصل معنى ﴿ ثُمَّ ﴾ على التراخي الرتبى والترقي من كلام إلى آخر لا على التراخي في الزمان فحينئذ لا يلزم أن يكون رجوعهم إلى الله تعالى متأخراً عن الجعل في الزمان سواء كان قوله جل شأنه : ﴿ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾ غاية للجعل أو القولية فلا محذور ، ثم إن المراد بالعذاب في الدنيا إذلالهم بالقتل والأسر والسبي وأخذ الجزية ونحو ذلك ، ومن لم يفعل معه شيء من وجوه الإذلال فهو على وجل إذ يعلم أن الإسلام يطلبه وكفى بذلك عذاباً ، وبالعذاب في الآخرة عقاب الأبدى النار ﴿ وَمَا لَكُمْ مِّنْ نَّصِيرِينَ ۝ ٥٦ ﴾ أي أعوان يدفعون عنهم عذاب الله ، وصيغة الجمع - يقال مولاً بامتنع الروم لمقاومة ضمير الجمع أي ليس لكل واحد منهم ناصر واحد .

(وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ) بيان لحال القسم الثاني ، وبدأ بقسم (الذين كفروا) لأن ذكر ما قبله من حكم الله تعالى بينهم أول ما ينادر منه في بادئ النظر التهديد فناسب البداهة بهم ولا هم أقرب في الذكر لقوله تعالى (فوق الذين كفروا) ولكون الكلام مع اليهود الذين كفروا وبمبى عليه لسلام وهموا بفنائه ﴿فَيَوْمَئِذٍ أُجْرَتُهُمْ﴾ أي فيور عليهم ويستم جراء أعمالهم القلبية والقالية ويعطيهم ثواب ذلك واقياً من غير نقص .

وزعم بعضهم أن توفية الاجور هي قسم الخازن في الجنة . والظاهر أنها أعم من ذلك . وعلق التوفية على الايمان والعمل الصالح ولم يعلق العذاب بسوى الكفر تنبيها على درجه الكمال في الايمان ودعاء اليها وإيداناً بعظم فح الكفر ، وقرأ حفص ، ورويس عن يعقوب - فيوفهم - بياء الغية ، وراذ رويس ضم الهاء ، وقرأ لباقر بن النون جرأ على سنن العظمة والكبرياء ، ولعل وجه الالتفات إلى الفسة على القراءه الأولى الإيدان بأن توفية الاجر مما لا يقتضى لها نصب نفس لأنها من آثار الرحمة الواسعة ولا كذلك العذاب ، والموصول في الآتين مستأخراً خبره ما بعد الفاء ، وجورأن يكون منصوباً بفعل محذوف يفسره ما ذكر هو موضع المحذوف بعد الصلة - كما قال أبو الفداء - ولا يجوز أن يدرقل الموصول لأن - أما - لا يليها الفعل .

(وَأَنَّهُ لَآتِيهِمُ الظُّلُمَاتُ ٥٧) أي لا يريد تعظيمهم ولا يرحمهم ولا يشق عليهم ، أو المراد يفضضهم على ما هو الشائع في مثل هذه العبارة ، والجملة تنزيل لما قبل مقرر لمضمونه ﴿ذَلِكَ﴾ أي المذكور من أمر عيسى عليه السلام والانيان بما يدل على البعد للإشارة إلى عظم شأن المشار إليه وبعد منزلته في الشرف .

(تَتَلَوُ عَليْكَ) أي سرده وذكروه شيئاً بعد شيئ ، والمراد تلواته إلا أنه عبر بالمضارع استحضاراً للصورة الحاصلة اعتناء بها ، وقيل : يكرر الخلل على الظاهر لأن قصه عيسى عليه السلام لم يفرع منها بعد من الآيات في أي الحجج الدالة على صدق نونك إذ أعدتهم عما لا يمل به إلا قارئ كتاب ، أو معلم ولست بواحد منهما فلم يبق إلا أن يخذ عرفه من طريق الوحي ﴿وَالَّذِينَ﴾ أي القرآن ، وقيل : الفواح المحفوظة وتصديره به لا شئاً له عليه ، و (من) تبعية على الاول ، وانتدائية على الثاني وحملها على لبيان وإرادة بعض مخصوص من القرآن : بعد

(الْحَكِيمُ ٥٨) أي المحكم المتقن نظم ، أو الممنوع من الساطل ، أو صاحب الحكمة ، وحينئذ يكون استعماله لما صدر عنه مما اشتمل على حكمته ؛ إما على وجه الاستعارة التبعية فلفظ حكيم ، أو الاستناد الجاري بأن أسند للذكر ما هو ليس به وصاحبه ، وجعل من باب الاستعارة المسكية التخيلية بأن شبه القرآن ناطق بالحكمة وأثبت له الوصف - بحكيم - تحميلاً يحوج إلى تكلف مشهور في دفع شبهة ذكر الطرفين حينئذ فتأمل ، وجور في الآية أوجه من الاعراب ، الاول أن ذلك مبتدأ ، و (تلو) خبره ، و (عليك) متعلق بالخبر ، و (من الآيات) حال من ضمير المنصوب ، أو خبر بعد خبر ، أو هو الخبر وما بينهما حال من أسم الإشارة على أن العامل فيه معنى الإشارة لا الجار والمجرور قبل : لأن الحال لا يتقدم العامل المعنوي ، الثاني أن يكون ذلك خبراً محذوف أي الامر (ذلك) ، و (تلو) في موضع الحال من (ذلك) و (من الآيات) حال من الهاء ، الثالث أن يكون ذلك في موضع نصب بفعل دل عليه تلو - فيكون (من الآيات) حالاً من الهاء أيضاً ﴿إِنْ مَثَلٌ عِيسَى﴾

ذكر غير واحد أن وفد نجران « قالوا الرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : مالك تشتم صاحبنا ؟ قال : ما أقول قالوا : تقوا : إنه عبد الله قال : أجل هو عبد الله ورسوله وكلته ألقها إلى المدراء التول بعضوا ، وقالوا : هل رأيت ؟ ما نأخذ من غير أب قال كست صادقاً فأرأى مثله فأمر الله تعالى هذه الآية . »

وأخرج البيهقي في الدلائل من طريق سلمة بن عبد يسوع عن أبيه عن جده : « أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كتب إلى أهل نجران قبل أن ينزل عليه (طس) (سلمان) (بسم الله إبراهيم وإسحق ويعقوب) من محمد رسول الله إلى أسقف نجران وأهل نجران إن أسلمتم فإني أئخذ الله إليكم إلى إبراهيم وإسحق ويعقوب أما بعد فإني أدعوكم إلى عبادة الله من عبادة العباد وأدعوكم إلى ولاية الله من ولاية العباد فإن أيتهم فالجزية فإن أيتهم فقد أذنتهم بحرب وسلام ، فلما قرأ الأسقف لكتاب هظع به ودعز عراً شديداً فبعث إلى رجل من أهل نجران يقال له شرحبيل بن وداعة فدمع إليه كتاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقرأه ففدس له الأسقف : ما رأيت ؟ فقال شرحبيل : قد عدت ما وعد الله تعالى إبراهيم في درية إسماعيل من النوبة فيؤمن بأن يكون هذا الرجل نبياً وليس لي في النبوة رأى لو كان أمر من أمر الدنيا أشرت عليك فيه وجهدت لك فمضت الأسقف إلى واحد بعد واحد من أهل نجران فكلهم قال مثل قول شرحبيل فاجتمع رأيهم على أن يعثوا شرحبيل . وعبد الله بن شرحبيل . وحيار بن قصص فيأتونهم بخير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فاطلق لوفد حتى أتوا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فسألوهم وسألوه فلم تر له به وسهم المسألة حتى قالوا : ما نقول في عيسى ابن مريم ؟ فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : ما عتدي فيه شيء هذا فأقيموا حتى أخبركم بما يفضل لي في عيسى صبح الهداة فأمر الله هذه الآية (إن من عيسى) إلى قوله سبحانه : (فجعل لمة الله على الكاذبين) فأبوا أن يقرؤا بذلك فلما أصبح رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بعد ما أخرجهم الخبر أقبل مشتتلا على الحسن والحسين في خيلة له وفاطمة تمشي عند ظهره للملاعة وله يومئذ عدة نمو ففقد شرحبيل لصاحبه : إني ربي أمرأ فقيلا إن كان هذا الرجل نبياً مرسل فتلأعه لا يبقى على ظهر الأرض ما شعر ولا ظفر إلا هلك فقال له : ما رأيك ؟ فقال : رأي أن أحكمه فإني أرى رجلاً لا يحكم شططاً أبداً فقال له : أنت وذاك فلتقى شرحبيل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال إني رأيت خيراً من ملاعتك قال وما هو ؟ قال : حكمتك اليوم إلى الليل ولبك إلى الصباح فما حكمت فيما فهو جائز فرجع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يلاعنهم وصاحهم على الجزية ، وروى غير ذلك كما سيأتي قريباً ، والمثل هنا ليس هو المثل المستعمل في التشبيه والكاف رائدة - فاقيل به . بل معنى الحال والصفة العجيبة أي إن صفة عيسى (عند الله) أي في تقديره وحكمه ، أو بما عاب عنكم ولم تظلموا على كنهه ، والظرف متعلق فيما يتعلق به الجار في قوله سبحانه : ﴿ كَمْ تَلْ أَدَمَ ﴾ أي كصمته وحاله العجيبة التي لا يرتاب فيها مرتاب (خلفه من رباب) جملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب متعلق بوجه التشبيه باعتبار أن في كل الخروج عن العادة وعدم استكمال الطرفين ، ويحتمل أنه جئ به ليان أن المشبه أغرب وأخرق للعادة فيكون ذلك أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته ، و (من) لا ابتداء الغاية متعلقة بما بعدها ، والضمير المصوب - لأدم - والمسمى ابتداء خلقه من هذا الجنس ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ أي صار بشراً مصوراً ، فالترخي على هذا زمان إذ بين إنشائه ، وذكر وإيجاد الروح فيه وتصويره لحماً ودماً زمان طويل ، فقد روي أنه بعد أن خلق خلقه بقي ملقى

على باب الجنة أربعين سنة لم تنفتح فيه الروح وهو التمييز بالمضارع مع أن المقام مقام الماضي لتصور ذلك الأمر الكامل بصورة المشاهد الذي يقع الآن إيداناً بأنه من الأمور المستغربة العجيبة للأن، وجوز أن يكون التمييز بذلك لما أن السكون مستقبل بالنظر إلى ما قبله، وذهب كثير من المحققين إلى أن (ثم) للتراخي في الأخبار لا في الخبر به، وحلوا الكلام على ظاهره، ولا يضر تقدم القول على الخلق في هذا الترتيب والتراخي كما لا يخفى، والضمير المجرور عائد على ما عاود عليه الضمير المنصوب، والقول - بأنه عائد على عيسى - ليس بشيء، لما فيه من التفليك الذي لا داعي إليه ولا قرينة تدل عليه، قيل: وفي الآية دلالة على صحة النظر والاستدلال لأنه سبحانه اشجع على النصارى وأثبت جواز خلق عيسى عليه السلام من غير أب بخلق آدم عليه السلام من غير أب ولا أم، ثم إن أظاهر أن عيسى عليه السلام خلقه الله سبحانه من نطفة مريم عليها السلام بحملها قابلة لذلك ومستعدة له كما أشرنا إليه فيما تقدم.

والقول - بأنه خلق من الهواء كما خلق آدم من التراب - لا مستند له من عقل ولا قل (وهذا فيه من روحنا) لا يدل عليه بوجه أصلاً (الخلق من ربك) خبر لمخدوف أى هو الحق، وهو راجع إلى البيان، والقصاص المذكور سابقاً. والجار والمجرور حال من الضمير في الخبر، وجوز أن يكون (الحق) مبتدأ، و(من ربك) خبره، ورجح الأول بأن المصرد للدلالة على كون عيسى مخلوقاً كآدم عليهما السلام هو (الحق) لا ما يوزعه النصارى، وتطبيق كونهما مبتدأ وجبراً على هذا المعنى لا يتأتى إلا بتكلف إرادة أن كل حق، أو جنسه من الله تعالى، ومن جملة هذا الدافع، أو حل اللام على العهد بإرادة (الحق) المذكور، ولا يخفى ما في التعرض لمعوان الرواية مع الإضافة إلى ضميره صلى الله تعالى عليه وسلم من الطاقة الظاهرة (فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ٦٠) خطاب له صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا يضر فيه استحالة وقوع الامتراء منه عليه الصلاة والسلام كما في قوله تعالى (فَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) بل قد ذكروا في هذا الأسلوب قائدين.

(إحداهما) أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إذ اسم مثل هذا الخطاب محركاته الإيجابية فيزداد في الثبات على اليقين توداً على نور (و تأيتهما) أن السامع يتنبه بهذا الخطاب على أمر عظيم فيزع وينزع عما يورث الامتراء لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم مع جلالة التي لا تصل إليها الأمانى إذا خاطب بمثله فإيظن بعيره في ذلك زيادة ثبات له صلوات الله تعالى وسلامه عليه ولطف بغيره، وجود أن يكون خطأ لكل من يقف عليه ويصلح للخطاب (فَنَحَا جَكَ) أى جادلوك وحاصك من وفد نصارى نجران إذ هم المتصدون لذلك (فيه) أى في شأن عيسى عليه السلام لأنه المحدث عنه وصاحب القصة، وقيل: الضمير للحق المتقدم لقربه وعدم بعد المعنى (من بعد ما جاءك من العلم) أى الآيات الموجبة للعلم، وإطلاق العلم عليها إما حقيقة لأنها كما قيل: نوع منه، وإما مجاز مرسل، والقرينة عليه ذكر الحاجة المقتضية للأدلة، والجار والمجرور الأخير حال من فاعل (جلك) (الراجع إلى ما) الموصولة، و(من) من ذلك تبعية، وقيل: لبيان الجنس (قُلْ) أى لمن حاجك - (تعالوا) أى أقبلوا بالرأى والعزيمة، وأصله طلب الإقبال إلى مكان مرتفع، ثم توسع فيه فاستعمل في مجرد طلب الحق. (فَدْعُوا نِسَاءَكُمْ وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَكُمْ وَأَنفُسَكُمْ) أى بدع كل منا ومنكم أبناءه ونسائه ونفسه للباهة، وفي تقديم من قدم على النفس في المياكلة مع أنها من ميطان

التعب والرجل يخضر فمعه إيداء وكان الله صلى الله تعالى عليه وسلم وكان يقينه في إحاطة حفظ الله تعالى بهم،
ولذلك - مع رعاية الأصل في الصيغة فإن غير المتكلم تبع له في الاستناد - قدم صلى الله تعالى عليه وسلم حاله
على حب محاصرين - ثم يتبين أي ساهل - فالأعمال هنا بمعنى المقابلة، وأعمل وتعامل أحوال في كثير
من المواضع - كاستور وتشاوره واجتور وتجاوز - ، والأصل في الهلة - بانضم، وانفتح به - كما قيل - اللعنة،
والنداء بها، ثم شاعت في مطلق النداء كما يقال فلان يتهول إلى الله تعالى في حاجته، وقال الراغب: هل الشيء يتبع
إيمانه وتحليه ثم استعمل في الاسترسال في الدعاء سو - كان - لئلا أولا إلا أنه هنا يصر بالامن لأنه المراد
الواضح في يشير إليه قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَ لَعْنَةً اللَّهُ عَلَى أَكْثَرِ دِينٍ ٦٦ ﴾ أي في أمر عيسى عليه السلام فإنه
معطوف على متول معسر لئلا يسه أي قول لعنة الله على الكافرين، أو اللهم ان الكافرين •

أخرج البخاري - رحمه الله - العاقب - وليد أبي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فأرد أن يلاعنهما
فقال أحدهما لصاحبه لا تلاعه فواته من كان دينا فلا عنه لا يمسح نحن ولا عفتا من بعدنا فقالوا له: تعطيك
منايا أنت فابعث معار حلا أمياً فقال: قم يا أمي عيده فقام قال هذا أمي هذه لامة، وأخرج أبو نعيم في الدلائل
من طريق عطاء: وأصحك عن أبي عاصم «أن ثمانية من أساقفة أهل بجران سمو على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم منهم العاقب
وتسديد فسر الله تعالى (قل تعالوا) الآية فقالوا: أحر، ثلاثة أيام فذهبوا إلى بني أريطة - والنصير - وبني
قيماق فاستشروهم فأشاروا عليهم أن يصلحوه ولا يلاعوه، وقتوا - هو الذي - الذي يجده في التوراة يصلحوا
إلى صلى الله تعالى عليه وسلم على ألف حنة في صغر وألف درج ودرهم، وروى أنهم صلحوه على أن يعطوه
في كل عام ألفي حنة وثلاثة وثلاثين درهماً وثلاثة وثلاثين مبراً وأربعاً وثلاثين فرساً •

وأخرج في الدلائل أيضاً من طريق الكلبي عن أبي صالح عن أبي عاصم: «أن وفد بجران من النصاري
قدموا على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهم أربعة عشر رجلاً من أشرافهم منهم تسديد - وهو الكبير -
والمعاقب - وهو الذي يكون بعده وصاحب رأيهم - فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: أسبقوا أسبقاً قال:
ما أسبقنا قال: بل قد أسبقنا قبلك قال: كدتما معكما من الأسلام ثلاث فبكاء، عاديكم لصيب، وأكلكم
الخبر، وورعكم أن الله ونداء، وذلك (إن مثل عيسى) الآية فسأفراهم عليهم قوا: ما تعرف ما تعرف، ووزن
(فمن حاجك) الآية فقال لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: إن الله تعالى قد أمرني أن لم تقبلوا هذا
أن أمهكم فقالوا: يا أبا القاسم بل نرجع بسطر في أمر، ثم أتيتك فخلا بعضهم بعضاً ونهضوا فيما بينهم
قال السيد للعقب: قد والله عهتكم أن الرجل نبي مرسل ولئلا عسوه أنه لاستئصالكم وما لاعر قوم نبياً
قط بقي كبيرهم ولا بات صغيرهم فإن أنتم لم تدموه رأيهم إلا يفتك بكم فوادعوه وارجعوا إلى بلادكم وقد
كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم خرج ومعه علي - وأحسن - والحسين - وفاطمة فهذه رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم: إن أنا دعوت فأمنوا أنتم فأبوا أن يلاعوه وصالحوه على الجزية • •

وعن الشعبي قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «لقد أتاني الشير مهلكاً أهل بجران حتى الطير على الشجر لو
نموا على الملاعة» وعن جابر - والذي بعثني بالحق - فعلا لا مطر الوادي عليهما بارء، وروى أن أسقف بجران
ولما رأى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مقبلاً معه عسى - وفاطمة - والحسن - رضي الله عنهم قال يا معشر

النصارى : إلى لأرى وجوها لو سألو الله تعالى أن يرسل جبلا من مكة لأراه فلا تباهلوا وتهكموا . ه
هذا وإنما ضم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلى نفس الأبناء والنساء مع أن القصد من المباحلة تبين
الصادق من الكاذب وهو يختص به ويمن بجاهله لأرد ذلك أتم في الدلالة على نفعه بحاله واستيفائه بصدقه ، وأكل
نكاية العدو وأوفر إصراراً به لو تمت المباحلة ، وفي هذه القصة أوضح دليل على نوره صلى الله تعالى عليه وسلم
وإلا لما امتنعوا عن مباحلته ، ودلالتها على فضل آل الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم عمالاً يترى فيها من
والنصب جازم الإيمان ، واستدل بها الشيعة على أولوية على كرم الله تعالى وجهه بالخلافة بعد رسول الله ﷺ
بما على رواية يحيى على كرم الله تعالى وجهه مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وجه أن المراد حينئذ
بأناسنا الحسن والحسين ، وبأناسنا فاطمة ثم بأنفسنا الأمير ، وإذا صار نفس الرسول مظهر أن المعنى الحقيقي
مستحيل . تعين أن يكون المراد المساواة ، ومن كان مساوياً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ؟ فهو أفضل وأولى
بالتصرف من غيره ، ولا معنى للخطبة إلا ذلك ، وأجيب عن ذلك أما أولاً فبأن المراد بأنفسنا الأمير
المراد نفسه الشريفة صلى الله تعالى عليه وسلم ، ويجعل الأمير داخل في الأبناء ، وفي العرف يعد الأخن أباً من غير
ربة ، ويلتزم عموم المجازين هنا ، إن إطلاق الابن على ابن أخت حقيقة ، وإن قلنا إنه مجاز لم يحتج إلى القول بعمومه
وكان إطلاقه على الأمير وأبيه رضى الله تعالى عنهم على حد سواء في المجازية .

وقول الطبرسي . وغيره من علانهم . إن إرادته نفسه الشريفة صلى الله تعالى عليه وسلم من أنفسنا لا يجوز
لوجود (ندع) والشخص لا يدعو نفسه . هديان من لقوله إذا قد شاع وذاع في القديم والحديث . دعت . نفسه
إلى كذا ، ودعوت نفسي إلى كذا ، وطوعته نفسه ، وأمرت نفسي ، وشاورتها إلى غير ذلك من الاستعمالات
الصحيحة الواقعة في كلام البلغاء فكون حاصل (ندع أنفسنا) محض أنفسنا وأبناؤنا ونساءنا بعد قوله : (تعالوا) كالآتي . ه
الأمير من قبل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لمصادق أنفسنا فنقرر من قبل الكفار مع أنهم مشتركون في
صفة (ندع) إذ لا معنى لدعوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بإمام وأبنائهم ونساءهم بعد قوله : (تعالوا) كالآتي . ه
وأما ثانياً فبأن لو سلسلنا أن المراد بأنفسنا الأمير لكن لا نسلم أن المراد من النفس ذات الشخص إدهد جاء لفظ
النفس بمعنى القريب والشريك في الدين والملة . ومن ذلك قوله تعالى : (مخرجون أنفسهم من ديارهم) (ولا تلزوا
أنفسكم) (لو لا إذ سمعتموه طس المزمين والمزسات بأنفسهم حيراً) فقلله لما كان للأمير اتصال بالنبي صلى الله
تعالى عليه وسلم في النسب والمصاهرة واتحاد في الدين عبر عنه بالنفس ، وحقق لا تلزم المسارة التي هي
عماد استدلالهم على أنه لو كان المراد مساوياً في جميع الصفات يلزم الاشتراك في النية والحاشية والبعث إلى
كافة الخلق ونحو ذلك . وهو باطل بالإجماع . لأن التابع دون المتبوع ولو كان المراد المساواة في البعض لم يحصل
العرض لأن المساواة في بعض صفات الأفضل والأولى بالتصرف لا تجعل من هي له أفضل وأولى بالتصرف
بالضرورة ، وأما ثالثاً فبأن ذلك لودل على خلافة الأمير فإن هموا لزم كون الأمير إماماً في زمنه صلى الله تعالى
عليه وسلم وهو باطل بالاتفاق . وإن قيد بوقت دون وقت فمع أن التقيد بالآداب عليه في اللفظ لا يكون مفيداً
للدعي إدهد غير متنازع فيه لأن أهل السنة يثبتون إمامته في وقت دون وقت فلم يكن هذا الدليل قائماً في محل النزاع ،
ولضعف الاستدلال به في هذا المطلب بل عدم محتمة الاستدلال به على أفضلية الأمير على كرم الله تعالى وجهه
على الأنبياء والمرسلين عليهم السلام لرغم ثبوت مساواته للأفضل منهم فيه لم يقم محققو الشيعة على أكثر

من دعوى كون الامير . والنبول . والحسين أجرة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كما صنع عبد الله
المشهدى في كتابه - إظهار الحق - .

وقد أخرج مسلم . والترمذى . وغيرهما عن سعد بن أبي وقاص قال : « لما نزلت هذه الآية (قرءوا نوحاً)
الخ دعا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم علياً . وفاطمة . وحسناً . وحسيناً هال : اللهم هؤلاء أهلنا وهذا
الذي ذكرناه من دعائه صلى الله تعالى عليه وسلم هؤلاء الاربعة المتناسية رضى الله تعالى عنهم هو المشهور المعلوم
عليه لدى المحدثين . وأخرج ابن عساکر عن جعفر بن محمد عن أبيه رضى الله تعالى عنهم « أنه لما نزلت هذه الآية
جاءه بأبي بكر . وولده . وبهر . وولده . وبعتار . وولده . وبلي . وولده . وهذا خلاف ما رواه الجمهور .
واستدل ابن أبي علان من المأزلة بهذه الفصه أيضاً على أن الحسين كانا مكلفين في تلك الحال لأن المأزلة
لا يجوز إلا مع الباقين ، وذهب الامامية إلى أنها يشترط فيها كمال العقل والتمييز ، وحصول ذلك لا يوقف على
البلوغ فقد يحصل كمال قبله ربما يزيد على كمال الداعين فلا يمتنع أن يكون الحسنان إذا كانا غير بالغين إلا أنهما
في سن لا يمتنع معها أن يكونا كامل العقل على أنه يجوز أن يحرق الله تعالى العادات لأولئك السادات ويحسمهم
بما لا يشركهم فيه غيرهم ، فلو صح أن كمال العقل غير معتاد في تلك السن لجاز ذلك منهم إبانة لهم عن سوام
ودلالة على مكانهم من الله تعالى واحتصاصهم به - وهم القوم الذين لا تخصي خصائصهم - .

وذهب الواصب إلى أن المأزلة جائزة لإظهار الحق إلى اليوم إلا أنه يمنع فيها أن يحضر الأولاد والنساء ، وذهب
ردهم الله تعالى لا قدر أبو عظمهم ولا حظ عنهم وروى أن ما وقع منه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مجرد إلزام الخصم
وتكليفه وأنه لا يدل على فصل أولئك الكرام على سبيلهم أهل الصلاة أو كمال السلام ، أنت تعلم أن هذا الرعم
ضرب من التهديد ، وأثر من مس الشيطان

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

ومن ذهب إلى جواز المأزلة اليوم على طرر ما صنع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم استدلال بما أخرجه
عبد بن حميد عن قيس بن سعد أن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما كان بينهما وبين آخر شيء فدعاه إلى المأزلة .
وفراً الآية ورفع يديه فاستقبل الركن وكأته يشير بذلك رضى الله تعالى عنه إلى كيفية الابتهاج وأن الأيدي
ترفع فيه ، وفيما أخرجه الحاكم تصريح بذلك وأنها ترفع حذو المناكب (إن هذا) أي المذكور في شأن عيسى
عليه السلام قاله ابن عباس (لَمْ يَلْقَ صُ الْحَقِّ) جملة اسمية خير (إن) ويجوز أن يكون - هو ضمير فصل
لا محل له من الاعراب ، و (القصص) هو الخبر ، وضمير الفصل يعود انقصر الإضائي بما يفيد تعريف الطرفين
و (الحق) صفة القصص وهو انقصور بالإفادة أي - إن هذا هو الحق - لا ما يدعيه المنتصرون من كون المسيح
عليه السلام إلها . وابن الله سبحانه وتعالى عما يقوله الظالمون علواً كبيراً ، وقيل : إن الضمير للقصص والتأكيد
لأنه لم يكن في الكلام ما يفيد ذلك وإن كان كما هنا فهو مجرد التأكيد ، والاول هو المشهور - وعليه الجمهور ولعله
الأوجه ، واللام لام الاستدعاء والاصل فيها أن ندخ على المسألة إلا أنهم يزعمون أنها إلى الخبر ثلاثين حرفاً
تأكيد وإذا جار دخولها على الخبر كان دخولها على الفصل أجور لأنه أقرب إلى المتدا فافهم .
(والقصص) على ما في البحر مصدر قولهم : قص فلان الحديث يقصه قصاً وقصصاً وأصله تتبع الأثر بخانه

خرج فلان بقصر أثر فلان أي يتبعه ليرفأ بن ذهب، ومنه قوله تعالى: (وقالت لأخته قصبه) أي تقي أثره، وكذلك القاصر في الكلام لأنه يتبع خبراً بعد خبر، أو يتبع المعاني ليوردها هو هو هنا فعل بمعنى مفعول أي المقصود من الحق، وقرئ (هو) بسكون الواو (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) رد النصارى في تليثهم، وكذا فيرد على سائر الشبهة. (من) زائدة لتأكيد ما هو شأن الصلات، وقد فهم أهل اللسان - قال الشهاب - أنها لتأكيد الاستفراق المفهوم من الشبهة المنفية لاختصاصها بذلك في الأكثر وقد توقف عب الدين في وجه إفادة الكلمات المربعة لتأكيد بأي طريق هي فلها ليست وضعية أو أجلب بأنها ذوقية يعرفها أهل اللسان، واغرض بأن هذا حواله على مجهول فلا تنفيذ الأول أن يقال: إنها وضعية لكنه من باب الوضع النوعي قد ير (وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ) أي الغالب طية ثامة، أو القادر قدرة كذلك، والذي لا نظير له (الْحَكِيمُ ٦٣) أي المتقن فيما صنع، أو المحيط بالمعلومات، والجملة تذييل لما قبلها هو المقصود منها أيضاً قصر الإلهية عليه تعالى رداً على النصارى أي قصر أفراد الفصل والتمريض هنا الفصل والتمريض هناك فما قيل: إنهما ليسا بالعصر إذ الغالب على الأغيار لا يكون إلا واحداً فيلغز القصر فيه إلا أن يحصل قصر قلب، والمقام لا يلائمه، لا لا يحسن (فَإِنْ تَوَلَّوْا) أي أعرضوا عن اتباعك وتصديقك بعد هذه الآيات البينات، وهذا على تقدير أن يكون القمل ماضياً، ويحتمل أن يكون مضارعاً وحذفت منه إحدى التانيخ تخفيفاً، وأصله تتولوا (وَأَنَّ اللَّهَ عَلَّيْمٌ بِالْمُفْسِدِينَ ٦٤) أي بهم علوبكم، والجملة جواب الشرط في الظاهر لكن المعنى على ما يترتب على قوله (بالمفسدين) من معاقبتهم، فالكلام للوعيد ووضع الظاهر موضع الضمير تنبهاً على العلة المختصة للجزاء والمقلب وهو الاسناد، وقيل: المعنى على أن (الله عليم) هؤلاء المجادين بغير حق وبأنهم لا يقدمون على مباحثتك لمعرفةهم نبوتك وثبوت رسالتك والجملة على هذا أيضاً عند التحقيق قائمة مقام الجواب إلا أنه ليس الجزاء والمقلب، والكلام مناسق لتسليته صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ما فيه. (ومن باب الإشارة في الآيات) (فلما أحس) أي شاهد عيسى بواسطة النور الإلهي المشرق عليه (منهم الكفر) أي ظلمته، أو نفسه فإن المعاني تظهر للكل على صور مختلفة باختلافها بديروها. وحكي عن البار قدس سره أنه قال: إن الليل والنهار يأتيان فيخبراني بما يحدث فيهما، وعن بعض العارفين أنه يشاهد أعمال العباد كيف تصعد إلى السماء ويرى البلاء النازل منها (قال من أنصاري) في حال دعوت إلى الله سبحانه بأن يلتفت إلى الاشتغال بتكميل نفسه وتهذيب أخلاقها حتى يصلح لتربية الناصين فينصرف في وظيفته في تكميل الناصر وإرشاد الضال (قال الحواريون) الميهضون ثياب وجودهم بجماء العبادة ومطربة المجاهدة وشمس المراقبة (نحن أنصار الله) أي أحرار الفاتنين فيه الباقين به ومنهم عيسى عليه السلام (آمنّا بالله) الإيمان الكامل (فاشهد بأننا مسلمون) أي مقادون لا مرك حيث أنه أمر الله سبحانه (ربنا آمنّا بما أنزلت) وهو ما نورت به قلوب أصفياك من علوم غيبك (وانبئنا الرسول) فيما أظهر من أوامرك ونواهيك رجاء أن يوصلنا ذلك إلى محبتك (فاكتبنا مع الشاهدين) أي مع من يشهدك ولا يشهد معك سواك، أو الحاضرين لك المراقبين لا مرك (ومكروا) أي الدين أحسن منهم الكفر واحتالوا مع أهل الله بتدبير النفس فكان مكرم مكر الحق طيهم لأنه المزين ذلك لهم كما قال سبحانه: (وكذلك زيننا لكل أمه عملهم) فهو الماكر

في الحقيقة وهذا معنى (ومكر الله) عند بعض ، والأولى القول باختلاف المكرب على ما ينص عليه مقام المرق .
وقد مثل بعضهم كيف يكر الله ؟ فصاح وقال : لاعة لصنعه وأشأ يقول :

فديتك قد جبلت على هواكا ونفسي لا تنازعني سواكا
أحبك لا يبعضي بل بكلي وإن لم يبق حبك لي حراكا
وبقي من سواك العمل - عندي - وتغلبه فيحسن منك ذاك -

(إذ قال الله يا عيسى إني متوبك) عن رسم الحدوثية (ورافعت إلى) بعث الربوبية (ومظهر من الدبر
كفروا) شغل سرك عن مطالعة الاغيار ، أو متوبك عنك ، وقابضك منك ، ورافعت عن سموت البشرية
ومظهرك من إرادتك بالكلية وقيل : إن عيسى عليه الصلاة والسلام لما أحس منهم الكفر وعلم أنهم يعنوا من
يقظه قال للحواريين : إني ذاهب إلى أبي وأبيكم السماوي أي منفصل روح القدس ومظهر من علاقة عالم الرجب
فأمركم بالقبض كي تستجاب دعوتكم الخلق بعدى ، فنبه للقوم صورة جسدانية هي مظهر عيسى روح الله تعالى
بصورة حقيقة عيسى فظروها هو فصلوها ولم يحلوا أن الله تعالى رفعه إلى السماء الرابعة التي هي ملك الشمس ،
وحكمة رفعه إلى ذلك أن روحانيته عبارة عن إسماعيل عليه الصلاة والسلام ويشار له المسيح في سر النسخ .
ومن قال : إنه رفع إلى السماء الدنيا بين الحكمة بأن إمامة روحه كانت بواسطة خبير بل عليه السلام وهو
عبارة عن روحانية فلك القمر ، وبأن القمر في السماء الدنيا وهو آية ليلية تناسب علم الباطن الذي أوتيه المسيح
عليه السلام ، ولم يعتبر الصوفية قدس الله تعالى أسرارهم القول : بأنه يدور حول العرش لأن ذلك مقام النهاية
في الكمال ، ولهذا لم يرجع إليه سوى صاحب المقام المحمود صلى الله تعالى عليه وسلم الجامع بين الظاهر والباطن
(إن مثل عيسى عند الله قتل آدم) في أن كلاهما خارق للعادة خارج عن دائرتيها وإن افترا في أن عيسى عليه
الصلاة والسلام بلا ذكر بل من قطعة أثني فقط كان في بعضها قوة المقدس وفي البعض الآخر قوة الانعقاد كسائر
الأنطف المركبة من مئين في أحدهما القوة العادة وفي الأخرى المنعقدة ، وأن آدم عليه الصلاة والسلام بلا ذكر
ولأثني خلقه من تراب أي صور قلبه من ذلك (ثم قال له كن فيكون) إشارة إلى نفخ الروح فيه وكونه من
عالم الامر نظر إلى روحه المقدسة التي لم ترتكض في رحم (فس حاجك فيه) أي الحق ، أو في عيسى عليه السلام
بالحبج الباطلة (فقل تعالى) الخ أي فادعه إلى المباحة بالهيئة المذكورة •

قال بعض العارفين : أعلم أن المباحة الانبياء عليهم السلام تأثيراً عظيماً سببه اتصال نفوسهم بروح القدس
وتأييد الله تعالى إياهم به وهو المؤثر ماذن الله تعالى في العالم العنصري فيكون أعمال العالم العنصري منه كأنفعال
أبداننا من روحنا بالعوارض الواردة عليه - كالغضب - والخوف - والفكر في أسوال الممشوق وغير ذلك -
وأنفعال النفوس البشرية منه كأنفعال حواسنا وسائر قوائنا من عوارض أرواحنا فإذا اتصل نفس قدسي به ،
أو ببعض أرواح الاجرام السماوية والنفوس المملكوكة كان تأثيرها في العالم عند التوجه الاتصالي تأثير ما يتصل
به فيفعل أجرام العناصر والنفوس الناقصة الانسانية منه بما أراد حسب ذلك الاتصال ولذا أعطت نفوس
النصارى من نفسه عليه الصلاة والسلام بالخوف وأحجمت عن المباحة وطلبت المولدعة بقبول الجزية انتهى •
وادعى بعضهم أن لكل نفس تأثيراً لكنه يختلف حسب اختلاف مراتب النفوس وتفاوت مراتب
التوجهات إلى عام التجرد - وفيه كلام طويل - ولعل التوبة تفضي إلى تحقيقه ، هذا وتطبيق ما في الآفاق على

ما في الانصاف طاهر لمن أحاط حبراً بما قدمناه في الآيات الأولى، والله تعالى الموفق •

(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ) نزلت في وفد نصارى نجران - قاله السدي - والحسن - وابن زيد - ومحمد بن جعفر بن الزبير - وروى عن قتادة - والريج - وابن جريج أنها نزلت في يهود المدينة ، وذهب أبو علي الجبائي أنها نزلت في الفريقين من أهل الكتاب ، واستظهره بعض المحققين لعمومه (قَالُوا) أي هلبوا (إِلَى كَلِمَةٍ) أي كلام - كما قال الزجاج - وإطلاقها على ذلك في كلامهم من باب المجاز المرسل وعلاقته تجوز إطلاقها على المركب النافص إلا أنه لم يوجد بالاستفراء ، وقيل : إنه من باب الاستهارة وليس بالبعد - وقرئ (كَلِمَةٍ) بكسر الكاف وإسكان اللام على التخفيف والنقل (سَوَاءٌ) أي عدل - قاله ابن عباس والريج - وقاتدة - وقيل إن (سواء) مصدر بمعنى مستوية أي لا يختلف فيها التوراة والإنجيل والقرآن ، أو لا اختلاف فيها بكل الشرائع ، وهو في قراءة الجمهور مجرور على أنه نعت - لكلمة - وقرئ بنصبه على المصدر •

(يَتَنَبَّأُ وَيُنَبِّئُكُمْ) متعلق بسورة (الْأَنْعَادِ) أي يحذر وأنتم (إِلَّا اللَّهُ) بأن توحده بالعبادة وتخلص منها ، وفي موضع (أَنْ) وما بعدها وجهان - كما قال أبو البقاء - الأول الجر على البدلية من (كَلِمَةٍ) ، والثاني الرفع على الخبرية المحذوف أي هي أن لا تبعد إلا الله ، ولولا عمل (أَنْ) لجاز أن تكون تفسيرية ، وقيل : إن الكلام تم على (سواء) ثم استوفى فقيل - (يَتَنَبَّأُ وَيُنَبِّئُكُمْ) أن لا تعبد ، فالطرف خبر مقدم ، (وَأَنْ) وما بعدها مبتدأ مؤخر (وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا) من الأشياء على معنى لا تجعل غيره شريكاً له في استحقاق العبادة ولا زاماً لها لأن بعده وهذا المعنى يكون الكلام تأسيساً والظاهر أنه تأكيد لما قبله إلا أن التأسيس أكثر فائدة ، وقيل : المراد (لا تشرك به شيئاً) من الشرك وهو بعيد جداً (وَلَا يَتَّخِذْ مَعْضَأَ الزُّبَانِ مِنْ دُونِ اللَّهِ) أي لا يعلم بمعضنا بعضنا في معصية الله تعالى - قاله ابن جريج - ويؤيده ما أخرجه الترمذي وحسنه من حديث عدي بن حاتم ، أنه لما نزلت هذه الآية قال : ما كنا نعبدكم بآراءكم فقال صلى الله عليه وسلم : أما كانوا يحلون لكم ويحرمون فتأخذون بقولهم ؟ قال : نعم فقال عليه الصلاة والسلام : هو ذلك ، قبل : وإلى هذا أشار سبحانه بقوله عز من قائل : (اتخذوا أجبازهم وزججهم أرباباً من دون الله) وعن عكرمة أن هذا الاتحاد هو سجود بعضهم لبعض ، وقيل : هو مثل اعتقاد اليهود في هزير أنه ابن الله ، واعتقاد النصارى في المسيح نحو ذلك ، وضمير - نا - على كل تقدير للناس لا للممكن - وإن أمكن - حتى يشمل الأصنام لأن أهل الكتاب لم يعبدوها •

وفي التعمير - بالضم - نكتة وهي الإشارة إلى أنهم بعض من جنسنا فكيف يكونون أرباباً ؟ (فَأَنْ قُلْتُمْ) إلى المخاطبين لم يتخذوا البعض أرباباً من دون الله بل اتخذوا آلهة معه سبحانه (أَجِيبْ) بأنه أريد من دون الله وحده ، أو يقال : بأنه أي بذلك للتنبيه على أن الشرك لا يجمع الاعتراف بربوبية تعالى عقلاً - قاله بعضهم - والنصارى - سود الله تعالى حطهم - الحظ الأوفر من هذه المنهات يوسياً في إن شأ الله تعالى يبان فرقهم وتفصيل كفرهم على أتم وجه (فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ) المراد فان تولوا عن موافقتكم فيما ذكر مما اتفق عليه الكتب والرسول بعددته عليهم فاطلوا أنهم لزمهم الحقبة وإنما أبوا اعتاداً فقولوا (٢٥٢ - ج ٣ - تفسير روح المعاني)

لهم : أنصفوا واعترفوا بأننا على الدين الحق وهو تعجيز لهم أو هو تعريض بهم لأنهم إذا شهدوا بالاسلام لهم فكأنهم قالوا : إنا اسنا كذلك على هذا ذهب بعض المحققين ، وقيل : المراد بأن تولوا فقولوا : إنا لا نحاشي عن الاسلام ولا نبلى بأحد في هذا الأمر - فاشهدوا بأننا مسلمون - وإنا لا نحشى اسلامنا كما أنكم تخافون وتخفون كفركم ولا تعترفون به لعدم وثوقكم بنصر الله تعالى ، ولا يحق أن هذا على ما فيه إنما يحسن لو كان الكلام في مناقب أهل الكتاب لان المناقبة من الذين يخافون فيحمون ، وأما هؤلاء فهم معترفون بما هم عليه كيف كان فلا يحسن هذا الكلام فيهم ، (وتولوا) هنا ماض ولا يجوز أن يكون التقدير تولوا لفساد المسمى لان (فقولوا) خطاب للذي صلى الله تعالى عليه وسلم والمؤمنين ، وتولوا خطاب للمشركين ، وعند ذلك لا يبقى في الكلام جواب ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾ خطاب لليهود والنصارى ﴿لَمْ تَحَاجُّوْا فِي آيَاتِهِمْ﴾ أي تارعون وتجادلون فيه ويدهي كل منكم أنه عليه السلام كان على دينه ، أخرج ابن اسحق ، وابن جرير عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : «اجتمعت نصارى نجران . وأحبار يهود عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فتنازعوا عنده فقال الأحبار : ما كان إبراهيم إلا يهودياً ، وقالت النصارى : ما كان إبراهيم إلا نصرياً فأمر الله تعالى فيهم هذه الآية » والطرف الاول متعلق بما بعده وكذا الثاني ، و - ما - استفهامية ، والعرض الانكار والتعجب - عدد السنين - وحذفت ألغها لما دخل الجار للمرق بينها وبين الموصولة ، والكلام على حذف مضاف أي دين إبراهيم أو شريعته لان النوات لا مجادلة فيها ﴿وَمَا أَتَتْهُمُ التَّوْرَةُ﴾ على موسى عليه السلام ﴿وَالْإِنْجِيلُ﴾ على عيسى عليه السلام ﴿إِلَّا مَنْ بَعْدَهُ﴾ حيث كان بينه وبين موسى عليهما السلام خمسمائة وخمسون سنة ، وقيل : سبعمائة ، وقيل : ألف سنة وبين موسى . وعيسى عليهما السلام ألف وتسعمائة وخمسون سنة ، وقيل : ألف سنة يوهناك أقوال أخر ﴿أَفَلَا تَعْلَمُونَ ٦٥﴾ الهزة داخلة على مقدر هو المعطوف عليه بالعاطف المذكور على رأي - أي ألا تفكرون فلا تعلمون بطلان قولكم - أو أنقولون ذلك فلا تعلمون بطلانه ، وهذا تجهيل لهم في تلك الدعوى وتحديق ، وهو ظاهر إن كانوا قد ادعوا - كما قال الشهاب - (إله عليه السلام منهم حقيقة ، وإن كان مدعاهم أن دين إبراهيم يوافق دين موسى ، أو دين عيسى فهو يهودي ، أو نصري هذا المسمى تجهيلهم ، ونفى العقل عنهم بزلول التوراة والإنجيل بعده - مشكل إلا أن يدعى بأن المراد أنه لو كان الأمر كذلك لما أوتي موسى عليه السلام التوراة ، ولا عيسى عليه السلام الإنجيل بل كانا يؤمران بقبليخ صحف إبراهيم - كذا قيل - وأنت تعلم أن هذا لا يشي الليل إذ لقائل أن يقول : أي مانع من اتحاد الشريعة مع إنزال هذين الكتابين لفرقت آخر غير بيان شريعة جديدة على أن المصحف لم تكن مشتملة على الأحكام بل كانت أمثالا ومواعظ كما جاء في الحديث ، ثم ما قاله الشهاب وإن كان وجه التجهيل عليه ظاهراً إلا أن صدور تلك الدعوى من أهل الكتاب في غاية البعد لأن القوم لم يكونوا بهذه المثابة من الجهالة ، وفهم أحبار اليهود ، ووفد نجران ، وقد ذكر أن الأخيرين كانت لهم شدة في البحث ، فقد أخرج ابن جرير عن عبد الله بن الحرث الزبيدي أنه قال : «سمعت النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقول : نزلت بيني وبين أهل نجران حجاباً فلا أراهم ولا يرونني ، من شدة ما كانوا يماورون النبي صلى الله تعالى وسلم اللهم

إلا أن يقال: إن الله تعالى أعمى بصائرهم في هذه الدعوى لكونوا ضحكة لأطفال المؤمنين، أو أنهم قالوا ذلك على سبيل النكت والساد الخفيص كل منهم صاحبه، أو ليوموا بعض المؤمنين ظناً منهم أنهم لكونهم أميين غير مطيعين على تواريج الأنبياء السابقين يرزحهم مثل ذلك ففضحهم الله تعالى، أو أن القوم في حد ذاتهم جملة لا يعلمون وإن كانوا أهل كتب - وما ذكره ابن الحرث - لا يدل على عليهم كما لا يخفى، عو قيل: إن مراد اليهود بقولهم: إن إراهيم عليه السلام كان يهودياً أنه كان مؤمناً بموسى عليه السلام قبل بعثته على حد ما يقوله المسيئون في سائر المراسين عليهم الصلاة والسلام من أنهم كانوا مؤمنين بفينا صلى الله تعالى عليه وسلم قبل بعثته كما يدل عليه تبشيرهم به، وأن مراد النصارى بقولهم: إن إراهيم كان نصرانياً نحو ذلك فرد الله تعالى عليهم قوله سبحانه: (وما أنزل التوراة والإنجيل إلا من بعده) أي ومن شأن المتأخر أن يشتمل على أخبار المتقدم لا سيما مثل هذه الأمور المهمة. والمفجر العظيم. والملة الكبرى (أفلا تعقلون) ما فهموا لتعلموا خلوهما عن الاحبار يهودية وبصيرته الذين رعنموهما، ثم نبه سبحانه على حماقتهم بقوله جن وعلا:

﴿ هَآأَنَّمْ هَؤُلَاءِ ﴾ أي أنتم (هؤلاء) لحقني ﴿ حَاجَجْنِمَ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ كَأَمْرِ مُوسَى وَعِيسَى عَلَيْهِمَا
السلام ﴿ فَمَنْ تَخَاجَوْا فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ ﴾ وهو أمر إبراهيم عليه السلام حيث لا ذكر ليدنه في كتابكم ،
أو لا مرض لكونه أمر موسى وعيسى قبل بعثتهما أصلاً وليس المراد وصفهم بالعلم حقيقة وإنما المراد هب أنكم
تخاجون فيما تدعون به على ما يوضح لكم من حلال عبارات كتابكم وإشاراته في دعمكم فكيف تخاجون فيما لا علم
لكم به . ولأذكره ، ولا رمز له في كتابكم البتة ١٩ ، و (هـ) حرف تيسيه ، وأضرد دخولها على المتبدأ إذا كان خبره اسم
إشارة نحوها أناداً وكررت هنا للتأكيد ، وذهب الأحفش أن الأصل أنتم على الاستفهام فقلت همزة هاءاً ،
ومعنى الاستفهام عنده التحصير جم أنهم ، ونعقده أبو حبان بأنه لا يحسن ذلك لأنه لم يسمع ببدال همزة الاستفهام
ههأ في كلامهم إلا في بيت نادر ثم العنص بين الهاء المبدلة وهمزة (أنتم) لا يناسب لأنه إنما يفصل لاستقلال اجتماع
الخبرين ، وههأ رال الاستفقال ببدال الأولى ههأ ، والاشارة للتحقير والتشقيص ، وههأ فمهم أوصف الذي يظهر به
فائدة الخلل ، وجملة (حاججتم) مسأفة مية للأول ، وقيل : إنها حالية بدليل أنه يقع الحال الموقته كثيراً نحو : ههأ
أماذا قائم . وهذه الحال لازمة لتوفيل : إن الجملة خبر عن (أنتم) و (هؤلاء) ماضى حذف منه حرف النداء ، وقيل :
(هؤلاء) بمعنى الدين خبر المتبدأ ، وجملة (حاججتم) صلة ؛ وإليه ذهب الكوفون ، وقرأوا هم يقرعون (ها أنتم)
بالمد والهمز ، وقرأ أهل المدينة . وأبو عمرو بغير همز ، ولا مد إلا بقدر خروج الألف الساكنة ، وقرأ ابن كثير .

ويعقوب ياهمز والقصير يبر مد، وقرأ ابن عامر بالمد دون الهمز ﴿وَأَنَّهُ يَـٰٓأَيُّهَا إِبْرَاهِيمُ وَمَا نُنَالِيهِ﴾^{٦٦} وأنتم لاتعلمون ٦٦ ﴿ذلك هو لك أن تعتبر المفعول عاماً ويدخل المذكور فيه دخولا أولياً، والجملة تأكيد لشيء العلم عنهم في شأن إبراهيم عليه السلام ثم صرح بما نطق به البرهان المقرر فقال سبحانه :

(مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا) قَالَتِ الْيَهُودُ (وَلَا نَصْرَانِيًّا) قَالَتِ النَّصَارَى (وَلَكِنْ كَانَ حَبِشًا) أَيْ مَا لَأَعِ الْمَقَائِدِ الزَّائِفَةُ (مُتَّبِعًا) أَيْ مُقَادًّا لَطَاعَةِ الْحَقِّ، أَوْ مُوَحِّدًا لِأَنَّ الْإِسْلَامَ يَرِدُ بِمَعْنَى التَّوْحِيدِ أَيْضًا، قَبْلَ: وَيُنَصِّرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٦٧) أَيْ عِبَادَةِ الْأَصْنَامِ وَالْعَرَبِ الَّذِينَ كَانُوا يَدْعُونَ

أهم عن ديه ، أو سائر المشر كين ليجمع أيضاً عدة النار والمجوس ، وعبدية الكواكب كالصائبة ، ودين : أراد بهم اليهود والنصارى لقول اليهود (عزير) ابن الله) وأقول النصارى (المسيح ابن الله) تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . وأصل الكلام وما كان حكم إلا أنه وضع المظهر موضع المضمحل ليعرض أنهم مشركون ، واجملة حيث تأكيدها قبها . وتفسير الإسلام بتأذير - هو الاحتارده جمع من المحققين وادعوا : أنه لا يصح تفسيره هنا بالدين المحمدي لأنه يرد عليه أنه كان بعده بكثير وكيف يكون مسناً ؟ فيكون كادعائهم نبوه وتصوره امر دود بقوله سبحانه (وما آتت التوراة ولا الإنجيل إلا من بعده) ويرد عليه ماورد عليهم ، ويشترك الإلزام بينهما وفرضه بعضهم بذلك ، وأجاب عن اشترائك الإلزام بأن القرآن أخبر بأن إبراهيم كان (مسلماً) وليس في التوراة ولا الإنجيل أنه عليه الصلاة والسلام كان يهودياً أو نصرانياً فظهر الفرق ، قال العلامة اليساوري : فإن قيل : قولكم : إن إبراهيم عليه السلام على دين الإسلام إن أردتم به الموافقة في الأصول وليس هذا مختصاً بدين الإسلام ، وإن أرادتم في المروع لزم أن لا يكون نبياً صلى الله تعالى عليه وسلم صاحب شريعة بل مقرر لشرع من قبله فين : يختار الأول ، والاحتصاص ثابت لأن اليهود والنصارى مخالفون للأصول في زماننا لقولهم بالتثنية وإشراك غيره عليه السلام إلى غير ذلك ، والثاني ولا يلزم : ذكر لجواز أنه تعالى نسخ تلك الفروع شرع موسى عليه السلام ثم نسخ سبحانه الله تعالى عليه وسلم شرع موسى بشرعته التي هي موافقة لشرعية إبراهيم صلوات الله تعالى وسلامه عليه فيكون عليه الصلاة والسلام صاحب شريعة مع موافقة شرعه شرع إبراهيم في معظم الفروع انتهى ، ولا يخفى ، في الجواب على الاختيار الثاني من مزيد العدد . بل عدم الصحة لأن نسخ شريعة إبراهيم شرعية موسى ، ثم نسخ شريعة موسى شريعة نبيا عليهم الصلاة والسلام موافقة لشرعية إبراهيم لا يجعله صاحب شريعة جديدة بل يجعله أيضاً : إنه مقرر لشرع من قبله وهو إبراهيم عليه السلام ، وأيضاً مقرر جميع فروع شريعتنا جميع فروع شريعة إبراهيم مما لا يمكن بوجه أصلاً إيد من جملة فروع شريعتنا قرأه القرآن في الصلاة ولم ينزل على غير نبيا صلى الله تعالى عليه وسلم باسمه . وبحو ذلك كثير .

وموافقة المصمم في حيز المنع ودون إثباتها التمس الراسيات . وقوله تعالى : (أن أتبع ملة إبراهيم) ليس بالتبديل على الموافقة في المروع ، بل المنة فيه عبارة عن الترجيح أو عنه وعن الاخلاق كاهدي في قوله تعالى : (أولئك الذين هدى الله فبهم أحسن) وأعرض للشهاب على الجواب . على الاختيار الأول . ناسد باعتراضه على الجواب على الاختيار الثاني بمجرد أيضاً ، وذكر أن ذلك سبب عدول بعض المحققين عما يقتضيه كلام هذا العلامة من أن المراد بكون إبراهيم (مسناً) أنه على ملة الإسلام إلى أن المراد بذلك أنه متفاد بحمل الإسلام على المعنى القوي ، وادعى أنه سالم من الفدح ، ونظر فيه . بأن أخذ الإسلام لغوياً لا يناسب بحث الأدیان ، والكلام فيه . فلا يظهر هذا الوجه عن بعد ، ولعله لا يقصر عما ادعاه من بعد الجواب الأول كما لا يخفى على صاحب الذوق السليم .

هذا وفي الآية وجه آخر . ولعله يخرج من بين فرسودم . وهو أن أهل الكتاب لما تنازعوا فضلت اليهود إبراهيم ، وقالت النصارى : إنه منا أرادت كل طائفة أنه عليه السلام كان إذ ذاك على مذهبها على الآن من الحال وهو حال مخالف لما عليه نبيهم في نفس الامر موافق له راعياً على معنى موافقة الأصول للأصول ،

أو الموافقة فيما يرد في العرف موافقة ولو لم تكن في المعظم وليست هناك دعوى من البطلان بمبحث لا تخفى على أحد فرد الله تعالى عليهم بقوله سبحانه (وما أنزلت التوراة إلا لنجيل لإلهم) أي وليسامتهم على ذلك وهو من الحري بالذكر لو كان ، ثم أشار سبحانه إلى ما هم عليه من الخلة على وجه أتم ، ثم صرح سبحانه بما أشار أولاً له : (ما كان إبراهيم يهودياً) أي من الطائفة اليهودية المخالفة لما جاء به موسى عليه السلام في نفس الأمر (ولا نصرانياً) أي من الطائفة النصرانية المخالفة لما جاء به عيسى عليه السلام كذلك (ولكنه كان حنيفاً مسلماً) أي على دين الإسلام الذي ليس عند الله دين مرضى سواه وهو دين جميع الأنبياء صلوات الله تعالى وسلامه عليهم ، وفي ذلك إشارة إلى أن أولئك اليهود والنصارى ليسوا من الذين في شئ نال عنهم في نفس الأمر لما عليه البيان بل الأنبياء ، ثم أشار إلى سبب ذلك بما عرض به من قوله سبحانه : (وما كان من المشركين) فلي هذا يكون المسلم - كما قال الجصاص - وأمرنا إليه فيما مر مراراً - المؤمن ولو من غير هذه الأمة خلافاً للسير على في زعمه أن الإسلام مخصوص بهذه الأمة - هذا ما عدي في هذا المقام - فتدبر فليستك الذهن اتسام .

﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ ﴾ (أولى) أفضل تفصيل من وليه إليه ولياً وألفه متقلبه عن ياء لأن فاه واد فلا تكون لاه واد إذا ليس في الكلام ما يؤيده ولا له واد إن إلا واد ، وأصل معناه أقرب ، ومنه ما في الحديث « لأولى رجل ذكر » ويكون معنى أحق كما تقول : العالم أولى بالتقديم ، وهو المراد هنا أي أقرب الناس وأخصهم بإبراهيم ﴿ الَّذِينَ أَتَّبَعُوهُ ﴾ أي كانوا على شريعته في زمانه ، أو أتبعوه مطلقاً فالعطف في قوله سبحانه ﴿ وَهَذَا آيَةُ ﴾ من عطف الخاص على العام وهو معطوف على الموصول قبله الذي هو خبر (إن) وقرئ بالنصب عطفاً على الصمير المفعول ، والتقدير - الذين أتبعوا إبراهيم وأتبعوا هذا النبي - وقرئ بالجر عطفاً على إبراهيم أي - إن أولى الناس بإبراهيم ، وهذا النبي الذين أتبعوه - واعترض بأنه كان ينبغي أن يثنى ضمير (أتبعوه) ويقال : أتبعوها ، وأجيب بأنه من باب (راقه ورسوله أحق أن يرضوه) إلا أن فيه على ما قبل الفصل بين العامل والمفعول بأحسنى ، وقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إن كان عطفاً على - الذين أتبعوه - يكون فيه ذلك أيضاً ، وإن كان عطفاً على هذا النبي - فلا فائدة فيه إلا أن يدعى أنها للتو به بذكرهم يوماً التزم أنه من عطف الصفات بعضها على بعض حيث أنه كان في زمنه أول الناس به ظاهر ، وكون نيتنا على الله تعالى عليه وسلم أولاً به لموافقة شريعته للشرعية الإبراهيمية أكثر من موافقة شرائع سائر المرسلين لها ، وكون المؤمنين من هذه الأمة كذلك لتبعية نبيهم بها جاء به ومنه ما في ﴿ وَاللَّهُ وَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ينصرهم ويحاربهم بالحق ما هو شأن الولي ، ولم يقل - وليهم - تنبيهاً على الوصف الذي يكون الله تعالى به ولياً لعباده - وهو الإيمان - نائماً على أن التعليل بالمشق يقتضي عليه مبدأ الاشتقاق .

ومن ذلك يعلم ثبوت الحكم للنبي بدلالة النص ، قال ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ما من عبد من عبدي أتبعني في شيء من أمري إلا جئت به إلى الله تعالى »

هذه الآية ، وأخرج عید بن حید من طريق شهر بن حوشب قال: حدثني ابن غنم أنه لما خرج أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى النجاشي أدرهم عمرو بن العاص. وعمار بن أبي معيط فأرادوا عنهم والبعي عليهم فقتلوا على النجاشي وأخبروه أن هؤلاء الرهط الذين قدموا عليك من أهل مكة يريدون أن يجلوا عليك ملكك ويفسدوا عليك أركك ويشتموا ربك فأرسل اليهم النجاشي فلما أن أتوه قال: ألا تسمعون ما يقول صاحبكم هذا؟ - لعمرو بن العاص. وعمار بن أبي معيط - برعنا إننا جئنا لجلوا على ملكي ونفسدوا على أركي فقال عثمان بن مظعون - وحمة: إن شئتم حلوا بين أحدنا وبين النجاشي فبشكله أبنا أحدكم سنا فإن كان صواباً فاقه يأتي به ، وإن كان أمراً غير ذلك قتل رجل شاب لكم في ذلك عذر ، فجمع النجاشي قيسيه ورجاليته وتراجته ثم سألهم أرايتكم صاحبكم هذا الذي من عنده جئتم ما يقول لكم وما يأمركم به وما ينهاكم عنه هل له كتب يقرؤه؟ قالوا: نعم هذا الرجل يقرأ ما أمر الله تعالى عليه وما قد سمع منه. ويأمر بالمعروف. ويأمر بحس المجاورة ويأمر بالتيب. ويأمر بأن يمد الله تعالى وحده ولا يعبد معه إله آخر فقرأ عليه - سورة الروم. والمنكيات. وأصحاب الكهف. ومريم فلما أن ذكر عيسى في القرآن أراد عمرو أن يفضبه عليهم قال: والله إنهم يشتمون عيسى ويسبونهم قال النجاشي: ما يقول صاحبكم في عيسى: قال يقولون إن عيسى عبد الله وسوله وروحه وكلمته ألقاها إلى مريم فأخذ النجاشي شقة من سواكه قدر ما يفدى الدين فحاف ما زاد المسيح على ما يقول صاحبكم بما يزن ذلك القدي في يده من نفقة سواكه فأبشروا ولا تحموا فلا دهوة - يعنى بلسان الحبيثة - للوم على حزب إبراهيم قال عمرو بن العاص: ما حزب إبراهيم؟ قال: هؤلاء الرهط وصاحبهم الذي جاءوا من عنده ومن اتبعهم فأنزلت ذلك اليوم في خصوصتهم على رسول الله ﷺ وهو بالمدينة (إن أولى الناس بإبراهيم) الآية ﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكَتَابِ لَوْ يُضْمِرُونَكُمْ﴾ المشهور: هاترت حين دعا اليهود حذيفة وعماراً - ومعداً إلى اليهودية ، فالمراد أهل الكتاب اليهود ، وقيل: المراد بهم ما يشتم الفريقين والآية بين لكونهم دعاة إلى الضلالة إثر بيان أنهم ضالون ، وأخرج ابن اندلس عن سفيان أنه قال: كل شئ في آل عمران من ذكر أهل الكتاب فهو في النصارى ولعله جار مجرى الغالب ، و(من) للتبويض ، والطائفة رؤسائهم وأجبرهم ، وقيل: لبيان المجلس - والطائفة - جميع أهل الكتاب وفيه بعد ، و(لو) بمعنى أن المصدرية ، والمنسبك مفعول - وذ - وحور إقارها على وضعها ، ومفعول وذ مخذوف ، وكذا جواب (لو) والتقدير (وذت) اضلالكم (لو يضلونكم) لسروا بذلك ، ومعنى (يصلونكم) يردونكم إلى كفركم - قاله ابن عباس - أو يهلكونكم - قاله ابن جرير الطبري - أو يوقعونكم في الضلال ويلقون إليكم ما يشككونكم به في دينكم - قاله أبو علي - وهو قريب من الاول ﴿وَمَا يَضِلُّونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ الواو للحال ، والمعنى على تقدير إرادته لا هلاك من الاضلال أنهم ما يهلكون إلا أنفسهم لا يحققهم بإثارهم إهلاك المؤمنين سخط الله تعالى وغضبه يؤزر كان المراد من الاهلاك الايقاع في الضلال فيحتاج إلى تأويل لأن القوم ضالون فيؤدي إلى جعل الضال ضالاً يقال: إن المراد من الاضلال ما يعود من وباله إماعي - سبل المجاز المرسل ، أو الاستمارة أي ما ينطوهم الاضلال ولا يعود وباله إلا اليهم لما أنهم يضاعت به عذابهم ، أو المراد بأنفسهم أمثالهم المجانسون لهم ، ويدعى ما قيل: الإخبار بالغيب فهو استمارة أو تشبيه بتقدير أمثال أنفسهم إذ لم يتهود مسلم - والله تعالى الخد - وقيل: إن معنى

إصلاحهم أنفسهم إصرارهم على الضلال بما سولت لهم أنفسهم مع تمكنهم من اتباع الهدى بإيضاح الحجج ، ولا يجدون شئ (وَمَا يَشْعُرُونَ ٦٩) أي وما يعضون يكون الاصلاح مختصاً بهم لا يعتري ظوهم من المشاورة - قاله أبو علي - وقيل : (وما يشعرون) بأن الله تعالى يعلم المؤمنين بضلالهم وإصلاحهم ، وفي بني الشعور عيب مبالغة في ذمهم ﴿ يَسْأَلُ الْكُتُبَ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ ٧٠ ﴾ أي لم تكفرون بما تنبأ عليكم من آيات القرآن وأنتم تعلمون ما يدل على صحتها ووجوب الإقرار به من التوراة والإنجيل ، وقيل : المراد (لم تكفرون) بما في كتبكم من الآيات الدالة على نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم (وأنتم تشهدون) بالحجج الدالة على ذلك ، أو (لم تكفرون) بما في كتبكم من (إن الدين عند الله الإسلام) وأنتم تشهدون ذلك ، أو (لم تكفرون) بالحجج الدالة على نبوته صلى الله تعالى عليه وسلم (وأنتم تشهدون) أن ظهور المعجزة يدل على صدق مدعى الرسالة أو - أنتم تشهدون - بإحاطة بصدق دين الإسلام ، أو (لم تكفرون بآيات الله) جميعاً وأنتم تعلمون حقيقتها بلا شبهة بمعرفة علم الشاهدة .

﴿ يَسْأَلُ الْكُتُبَ لِمَ تَكْفُرُونَ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ ﴾ أي تسترون به ، أو تحلطونه به ، والباء صلة ، وفي المراد أقوال : أحدها أن المراد تحريفهم التوراة والإنجيل - قاله الحسن - وابن زيد - وثانيها أن المراد إظهارهم الإسلام وإعطائهم التفات - قاله ابن عباس - وقتادة - وثالثها أن المراد الإيمان بموسى وعيسى - والكفر بمحمد عظيم الصلاة والسلام - ورابعها أن المراد ما يدعون في قلوبهم من حقية رسالته صلى الله تعالى عليه وسلم وما يظهره من تكذيبه ، عن أبي علي - وأبي مسلم ، وقرئ (تلبسون) بالشديد وهو بمعنى الخف ، وقرأ يحيى بن وثاب (تلبسون) وهو من لبست الثوب ، والله بمعنى مع ، والمراد من اللبس الاتصاف بالثب ، والتلبس به وقد جاء ذلك فيما رواه البخاري في الصحيح عن عائشة « أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال : المتشيع بما لم يطق كلابس ثوب زور » ﴿ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ ﴾ أي نبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وما وجدتموه في كتبكم من نمة والبشارة به ﴿ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ٧١ ﴾ أي حق ، وبين : تعلمون الامور التي يصح بها التكليف وليس شئ . ﴿ وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَى حِمْيَرٍ مَّا لَمْ يَسُوْا لَآئِهٖ يَسُوْا بِهَا حِقَّةً يَطَافُ حَوْلَهَا ﴾ (من أهل الكتاب) أي اليهود لبعضهم ﴿ ءَامِنُوا ﴾ أي أطهروا بالإيمان ﴿ بِنَبِيِّ أُتِيَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ وهم أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقيل : النبي عليه الصلاة والسلام . وأصحابه ﴿ وَجَهَ النَّهَارَ ﴾ أي أوله كما في قول الربيع بن زياد :

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت سدوتنا (وجه نهار)

وسمى وجهها لانه أول ما يواجهك منه ، وقيل : لانه فالوجه في أنه أعلاه وأشرف مدية : وذكر الثعالبي أنه في ذلك استعارة معروفة ﴿ وَأَكْفُرُوا بِآيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ يَرْجِعُونَ ٧٢ ﴾ بسبب هذا الفعل عن اعتقادهم حقية ما أنزل عليهم - قال الحسن - والسدى - تواطأ اثنا عشر رجلاً من أحبار يهود خيبر ، وقرئ عريضة ، وقال بعضهم لبعض : ادخلوا في دين محمد - أول النهار - بالسان دون الاعتقاد - واكفروا آخر النهار سو قولوا لما نظرنا في كتبنا وشاورنا علماء ما فوجدنا محمداً ليس بذلك ومظهر لنا كذبه وبطلان دينه فإذا علمنا ذلك شك

أصحابه في دينهم فقالوا: إني أهل الكتاب وهم أعلم به فيرجعون عن دينهم إلى دينكم، وقال عماره . ومقاتل .
والكلبي : بأن هذا في شأن القبلة لما حولت إلى الكعبة شق ذلك على اليهود فقال كتب بن الأشرف لأصحابه
آمنوا بالذي أزل على محمد من أمر الكعبة وصلوا إليها أول التمر وارجموا إلى قبلكم آحره لعلهم يشكون،
والتمير بما أزل نأياً على ما يحوله المؤمنون وإلا فهم يكذبون ولا يصدقون أن الله تعالى أزل شيئاً على
المؤمنين، وظاهر الآية يدل على وقوع أمر بعضهم لبعض أن يقولوا ذلك. وأما امتثال الأمر من الأمور مسكوت
عن بيان وقوعه وعدمه ، وعن بعضهم أن في الأخبار ما يدل على وقوعه .

﴿وَلَا تَقْرَبُوا إِلَّا لِمَا سَبَّحَ بِسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ مَثَلُ مَا أَوْتَيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾
في نظم الآية وسماها أوجه لخصها الشهاب من كلام بعض المحققين . أحدها أن التقدير (ولا ترموا)
بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم وهم المسلمون أوتوا كتاباً سارياً كالنوراة ونياً مرسل كوسى . وبأن يحاجوكم .
ويطلبوكم بالحجة يوم القيامة إلا لاتباعكم ، وحاصله أنهم نهوم عن إظهار هذين الأمرين للمسلمين لئلا يزدادوا
تصلياً ولشركى العرب لئلا يمتهم على الإسلام وآتى . بأو . على وزن (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) وهو أبلغ .
والحل على معنى حق صحيح مرجوح ، وأنى بقوله تعالى: (قل إن الهدي هدى الله) ممتزجاً بين الفعل وسماعه ،
وفائدة الاعتراض الإشارة إلى أن كيدهم غير ضار لم يطفأه تعالى به بالدخول في الإسلام ، أو زيادة التصليب به .
ويفيد أيضاً أن الهدي هده هو الذي يتولى ظهوره (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم والله منهم نوره) فالمراد
بالإيمان إظهاره في ذكره الرعشى ، أو الإقرار اللسانى بذكره الواحدى ، والمراد من التامين التصليب بهم ،
وإلا وقع ما فرأوا منه ، وثانيها أن المراد (ولا ترموا) هذا الإيمان الطاهر الذى أوتيتهم به وجه النهار إلا لمن كان تابعاً
لدينكم أولاً وهم الذين أسدوا بهم أى لاجل رجوعهم لانه كان عديم أم وأوقع . وهم فيه أرغب وأطعم ، وعند
هذا تم الكلام ، ثم قيل: (إن الهدي هدى الله) أى فمن يهدى الله فلا مضله ويكون قوله تعالى: (أن يؤتى) الخ
على هذا معلاً للحدوف أى - لأن يؤتى أحد من أوتيتهم - ولما يتصل به من العتبة بالحجة يوم القيامة دبرتم ما دبرتم .
وحاصله أن داعيكم إليه ليس إلا الحسد ، وإما أئى - بأو - تنبها على استقلال كل من الأمرين في غيظهم
وحملهم على الحسد حتى دبروا ما دبروا ولو آتى بالواو لم تقع هذا الموضع للعلم لزوم التالى للأول لأنه إذا كان حالاً وتوا
حقاً غلبوا يوم القيامة مخالفهم لاحالة فلم يكن فيه فائدة رائدة ، وأما - أو - فتشعر بأن فلا مستقل في الباعثة على
الحسد والاحتشاد في التدمير ، والحل على معنى حتى ليس له موقع يروم السامع وإن كان وجهها ظاهراً .
ويؤيد هذا الوجه قراءة ابن كثير - أن يؤتى - بزيادة همزة للاستفهام للدلالة على انقطاعه عن الفعل واستقلاله
بالانكار ، وفيه تشيد الإيمان بالصادر أول النهار بقرينة إن الكلام فيه ؛ وتخصيص من تم بمسلبهم بقرينة
المضى فان غيرهم متبع دينهم الآن أيضاً ، وعن الرعشى أن (أن يؤتى) الخ من جملة المقول كأنه قيل : قل لهم
هذين القولين ومعناه أكد عليهم أن الهدي ما فعل الله تعالى من إنشاء الكتاب غيركم ، وأنكر عليهم أن يمتنعوا
من أن يؤتى أحد مثله - كأنه قيل - قل : إن الهدي هدى الله ، وقل - لأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم - قلتم
ما قلتم وكذبتم ما كذبتم ، وثالثها أن يقرر ولا ترموا على ما قرر عليه التالى ، ويجعل أن يؤتى خبر (إن) (هو هدى الله)
بدل من اسمها - وأو - بمعنى حتى على أنها غاية سببية ، وحيث لا ينبغي أن يحص عتد ربكم يوم القيامة بل بالحاجة
الحقة في أشير إليه في ليرة ، ولو حدث على العطف لم يلتم الكلام بواجبها أن يكون (ولا ترموا إلا لمن)

الخ باقيا على إطلاعه أي واكفروا آخره واستمروا على ما كنتم فيه من اليهودية ولا تفروا لاحد إلا لمن هو على دينكم وهو من جهة مقول الطائفة ويكون (قل إن الهدى) الخ أمراً للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أن يقول ذلك في جوابهم على معنى قل: (إن الهدى هدى الله) فلا تنكروا أن يؤتى حتى يحاجوا أو يقرئوا لاخبار أن (ولا تؤمنوا) الخ تقرير على اليهود يقولونه لادير يساوها فلما أمر صلى الله تعالى عليه وسلم أن يجيبهم علم أن ما أنكروه غير منكر وأنه كائن بحمل - أو - على معناها الأصلية حيث أن أيضاً حسن لأنه تأييد للاقتداء وتعرض بأن من أتى مثل ما أوتواهم الغالبون يقرئ - أن يؤتى - بكسر همزة إن على أنها يائية - أي قولوا لهم ما يؤتى - وهو خطاب لمن أسلم منهم رجاء العود ، والمعنى لا إيتاء ولا حاجة - فأو - بمعنى حتى ، وقد قولوا توضيحاً ويائناً لأنه ليس استثناءً تظليلاً بقوله تعالى: (قل إن الهدى) الخ اعتراض ذكر قبل أن يتم كلامهم للاهتمام ببيان فساد مذهبهم إليه : وأرجع الوجه الثاني لتأييده بقراءة ابن كثير وأنه أريد من الأول وأقل تكلفاً من باقي الأوجه هو أقرب إلى المسلك انتهى .

(وأقول) ما ذكره في الوجه الرابع من تقرير فلا تنكروا (أن يؤتى) الخ هو قول قتادة ، والربيع ، والجبالي لكنهم لم يحملوا - أو - بمعنى حتى وهو أحد الاحتمالين القدين ذكرهما وكذا القول بإبدال أن يؤتى من الهدى قول السدي حواشي جريج إلا أنهم قدروا - لا - بين أن يؤتى ، واعترض عليهم أبو العباس المبرد بأن - لا - ليست بما تعذف هها ويرتفع تقدير مضارع في أمثال ذلك وهو كراهة ، والمعنى إن الهدى كراهة - أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم - أي من خالف دين الإسلام لأن الله لا يهدي من هو كاذب كعلم هدى الله تعالى بعيد من غير المؤمنين ، ولا يخفى أنه معنى متوهم ، وليس بشئ ، ومثله ما قاله قوم من أن (أن يؤتى) الخ تفسير للهدى ، وأن المؤتى هو الشرع وأن (أو يحاجوكم) صطف على أوتيتهم ، وأن ما يحاج به العقل وأن تقدير الكلام أن هدى الله تعالى ما شرع أو ما هدى به العقل ، ومن الناس من جعل الكلام من أول الآية إلى آخرها من الله تعالى خطاباً للمؤمنين قال : والتقدير ولا تؤمنوا أيها المؤمنون إلا لمن تبع دينكم وهو دين الإسلام ولا تصدقوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتهم من الدين فلا ينبغي بعد نبيكم عليه الصلاة والسلام ولا شريعة بعد شريعكم إلى يوم القيامة ولا تصدقوا بأن يكون لاحد حجة عليكم عند ربكم لأن دينكم خير الأديان ، وجعل (قل إن الهدى هدى الله) اعتراضاً فلما كيد وتجبيل المسرة - ولا يخفى ما به - واختيار البعض له والاستدلال عليه بما نقله الضحاك - إن اليهود قالوا : إنا نطيع عند ربنا من خالفنا في ديننا فبين الله تعالى لهم أنهم هم المدهصون المغلوبون وأن المؤمنين هم الغالبون - ليس بشئ لأن هذا البيان لا يتبين فيه هذا الحمل فلا لا يخفى على ذي قلب سليم ، والصمير المروء من يحاجوكم على كل تقدير عائد إلى أحد لأنه في معنى الجمع إذا المراد به غير أتباعهم واستشكل ابن المنير قطع (أن يؤتى) عن (لا تؤمنوا) على ما في بعض الأوجه السابقة بأنه يلزم وقوع أحسن الواجب لأن الاستفهام هنا إنكار ، واستفهام الإنكار في مثله إثبات إذ حاصله أنه أنكر عليهم ووجههم على ما وقع منهم وهو إخفاء الإيمان بأن النبوة لا تخص نبي إسرائيل لأجل الملئين المذكورين فهو إثبات محقق ، ثم قال : ويمكن أن يقال : رويت صيغة الاستفهام وإن لم يدل المراد حقيقة لحسن دخول أحد في سياقه لذلك سوفيه تأمل - فتأمل وتنبه ، فقد قال الواحدى : إن هذه الآية من مشكلات القرآن وأصعب تفسيراً (قل إن الفضل بيد الله) رد وإبطال لما رجمه بأوضح حجة ، والمراد من الفضل الإسلام - قاله ابن جريج - وقال غيره : النبوة ،

وقيل: الحجاج التي أوتيتها النبي صلى الله تعالى عليه ، - لم والمؤمنون ، وقيل : نعم الدين والديار يدخل فيه ما يناسب المقام دخولاً أولياً (يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ) أي من عاده (وَالْقَوَّاسِمُ) بمرحمة، وقيل : واسع التقدير جعل ما يشاء (عَلَيْهِمْ ٧٣) مصاح العباد، وقيل : علم حيث يجعل رسالته (يَخْتَصِرُ رَحْمَتَهُ مَنْ يَشَاءُ) كقَالَ الحسن: هي النوة ، وقال ابن جريج : الاسلام والقرآن ، وقال ابن عباس : هو وكثرة الذكر لله تعالى ، والباء داخلة على المقصور وتدخل على المقصور عليه وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد قصروا

وعسكه مستعمل وجيد ذكره الخبر الامام السيد

(وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ٧٤) قال ابن جبر : يعني الوافر

(وَمَنْ أَهْلَ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِصْمَتِ يَوْمِهِ إِلَيْكَ) شروع في بيان نوع آخر من معانيهم ، (تَأْمَنَهُ) من تأمنه بمعنى اتئمنه والياء ، قيل : معنى على ، وقيل : بمعنى في أي في حفظ قنطار والقنطار تقدم قنطار من الكلام فيه - يروى أن عبد الله بن سلام استودعه قرشي ألفاً ومائتي أوقية ذهباً فأداه إليه •

(وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِصْمَتِ يَوْمِهِ إِلَيْكَ) كقوله صاحب بن عازوراه فانه يروى أنه استودعه قرشي آخر ديناراً فجحدته وقيل : المأمون على الكثير النصارى إذ الغالب فيهم الامانة ، والمخائفون في الغلب اليهود إذ الغالب عليهم الخيانة ، وروى هذا عن عكرمة ، والمدينار - لفظ أعجمي وماؤه بدل عن نون وأصله دينار فأبدل أول المثنيين ياء لوقوعه بعد كسرة ، وبذل على الاصل حمزة على دنانير فالتب جمع يرد الثاني إلى أصله ، وهو في المشهور أربعة وعشرون قيراطاً والقيراط ثلاث حبات من وسط الشعير فجموعه اثنان وسبعون حبة قالوا : ولم يختلف جاهلية ولا إسلاماً ، ومن المريب ما أخرجه ابن أبي حاتم عن مالك بن دينار أنه قال : إنما سمى الدينار ديناراً لأنه - دين وبار - ومعناه أن من أخذه بحقه فهو دينه ، ومن أخذه بغير حقه فهو البار ، ولهذه إبداء إشارة من هذا اللفظ لأنه في نفس الامر كذلك كما لا يخفى على - مالك درهم من عقل مصلا عن مالك دينار - وقرئ (يؤده) بكسر الهمزة مع صلها ياء في اللفظ والكسر من غير ياء وبلاساكن إجرأه الوصل مجرى لوقف وبهم الهمزة وصلها وروى في اللفظ وبعضهم من غير واء (إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمٌ) استثناء من أعم الاحوال ، أو الارقات أي (لا يؤده اليك) في حال من الاحوال ، أو وقت من الارقات إلا في حال دوام قيامك ، أو وقت دوام قيامك ، والقيام مجاز عن المبالغة في المطالبة ، وفسره ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بالالحاح ، والسدى بالملازمة والاجتماع معه ، والحسن بالملازمة والتفاسي ، والجمهور على ضم دال - دمت - فهو عدم كفلته وقرئ بكسر الدال فهو حينئذ - لي ورا ن خض وهو لغة بالمصارع على اللغة الاولى يدوم يقوم ، وعلى الثانية يدام كيتخاف (ذَلِكَ) أي ترك الاداء المدلول عليه بقوله سبحانه وتعالى : (لا يؤده) •

(يَأْتِيهِمْ قُلُوبُهُمْ) ضمير المفعول عائد على (من) في (من إِنْ تَأْمَنَهُ بِعِصْمَتِ يَوْمِهِ إِلَيْكَ) وجمع حملا على المعنى والياء للسمية أي بسبب قولهم (لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيَّاتِ شَيْءٌ) أي ليس علينا فيما أصبأه من أموال العرب عتاب ودم •

أخرج ابن جرير عن ابن جرير قال: ساء اليهود رجال من المسلمين في الجاهلية فلما أسلموا تفاصروهم عن سوءهم فقالوا ليس علينا أمانة ولا نصيب. لكم عندما لا نكم تركتم دينكم الذي كنتم عليه وادعوا أنهم وجدوا ذلك في كتبهم فقال الله تعالى: ﴿وَقُولُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ٧٥﴾ أي أنهم كاذبون، وقال الكلبي: قالت اليهود: لا أموال كلها كانت لنا في أيدي العرب من قبلنا وأنهم ظلمونا وغصبونا فلا إثم علينا في أخذ أموالنا منهم، وأخرج ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير قال: «لما نزلت (ومن أهل الكتاب) إلى قوله سبحانه: (ذلك) أنهم قالوا ليس علي (في الأمين سبيل) قال إلى صلى الله تعالى عليه وسلم - كذب أعداء الله من شئ كاذب في الجاهلية إلا هو تحت قدمي هاتين إلا الآية - «أنها مؤداة إلى ابن أبي العاصم الجاهلي والجار والمجرور متعلق بقولهم، والمراد يعرفون» ويجوز أن يكون حالاً من الكذب مقدماً عليه، ولم يجوز أبو البقاء تمتعه به لأن الصلة لا تقدم على الموصول، وأجازه غيره لأنه لا ظرف يتوسع فيه إلا بالتوسع في غيره» (بلى) جواب لقولهم ليس علينا في الأمين سبيل، وإيجاب لما نفوه، والمعنى (بلى) عليهم في الأمين سبيل.

(من أوفى بعهده وأتقى بئن الله يحب المتقين ٧٦) استأناف مقرو للجملة التي دلت عليها (بلى) حيث أفاضت معهودهم، المحال فحدهم من لم يمت بالحقوق طاعاً مدخولاً في دخولا أولياً، و(من) بما موصولة أو شرطية، و(أوفى) فيه ثلاث لغات: إثبات المزمة وحدها مع تخفيف انفاء وتشديد هاء، والضمير في - عهده - عائد على (من) وقيل - يعود على (الله) فهو على الأول مصدر مضاف لفاعله وعلى الثاني مصدر مضاف لمفعوله، أو لفاعله ولابد من ضمير يعود على (من) من الجملة الثانية، إما أن يقام الظاهر مقام المصمر في الرط إن كان (المتقين) من (أوفى) وإما أن يحسن عمومته ويشمله رابطاً إن كان المتقين عاماً؛ ولما أوضح الظاهر موضع ضمير على الأول تسجيلاً على الموقفين بالهدى بالتقوى وإشارته إلى علة الحكم ومراعاة لرؤوس الآي، ورجع لأول بقوة الربط فيه، وقال ابن هشام: لظاهر أنه لا عموم وأن (المتقين) مساوئ تقدم ذكره والجواب لفظاً، أو معنى محذوف تقديره يحبه الله، ويدل عليه (فإن الله) الح، واعترضه الحلبي بأنه تكلف لا حاجة إليه، وقوله: الظاهر إنه لا عموم في حيز المنع فإن ضمير (بعهده) إذا كان لله فاللغات عن الضمير إلى الظاهر لإفادة العموم كما هو المهود في أمثاله قاله بعض المحققين.

وإن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ﴿أخرج السنة وغيرهم عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى وسلم: من حلف على بين هو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فقال الأشعث بن قيس: فوالله كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني فقدمته إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال لي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: ألك بينة؟ قلت: لا فقال لليهودي: احلف فقلت: يا رسول الله، إذا يحلف فذهب مالي فأنزل الله تعالى (إن الذين) الح.

وأخرج البخاري وغيره عن عبد الله بن أبي أوفى أن رجلاً أقام سبعة من السوق خلف بالله لقد أعطى بها مالم يحطه ليوقع بها رجلاً من المسلمين فنزلت هذه الآية.

وأخرج أحمد وابن جرير - واللفظ له - عن عدي بن عميرة قال: كان بين امرئ القيس ورجل من حضرموت

خصومة فارفعنا إلى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال المحضري: يثبتك الإيمانية قال: يا رسول الله إن حلف
ذهب بأرضي فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من حلف على يمين كاذبة ليقطع بها حق أحبه لقي
الله تعالى وهو عليه غضبان فقال امرؤ القيس: يا رسول الله فمال من تركها وهو يعلم أنها حق قال: الجنة قال: فاني
أشهدك إنى قد تركتها فترلت، وأخرج ابن جرير عن عكرمة قال: رأت هذه الآية في أودع ولبابة برأى
الحقيق: وكعب بن الأشرف: رضى بن أخطب حرفوا التوراة وبدلوا نعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
وحكم الامارات وغيرهما وأخذوا على ذلك رشوة، وروى غير ذلك ولا مانع من تعدد سبب النزول كما حققوه
والمراد: يشتركون - يسندون، وبالعهد أمر الله تعالى وما يارم الوقاية وميل: معاينة إلى اليهود في التوراة من
أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بوفيل: ما في عمل الانسان من الزجر عن باطل والالتقاء إلى الحق - بالآيمان -
الآيمان الكاذبة، وببالتنقل - الأعراض - الزرة، أو الرشاء، ووصف ذلك بالقلة بعله في جنب ما يفتونهم
من الثواب ويحصل لهم من العقاب ﴿أُولَئِكَ لَا حَاجَةَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ﴾ أى لا نصيب لهم من نصيبها بسبب
ذلك الاستبدال ﴿وَلَا يَكْلَمُهُمْ اللَّهُ﴾ أى بما يسمون بل بما يسودهم ومن الحساب لهم بقاله الجباني - أو لا يكلمهم
بشيء أصلاً وتكون المحاسة بكلام الملائكة لهم بأمر الله تعالى إياهم استهانة بهم، وقيل: المراد إنهم لا يفتنون
بكلمات الله تعالى وآياته ولا يخفى بعده، واستظهر أن يكون هذا كناية عن غصه سبحانه عليهم •

﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقَبْرِ﴾ أى لا يعطف عليهم ولا يرحمهم كما يقول القائل - انظر إلى - يريد ارحمني،
وجعله الرمحى مجازاً عن الاستهانة بهم والسخط عليهم، وقرئ بين استعماله فيمن يحور عليه النظر المصغر
بتقليب الحدة ويمن لا يجوز عليه ذلك بأن أصله فيمن يحور عليه الكناية لأن من اعتد بالانسان التفت إليه
وأعاده نظر عييه، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتماد والاحسان وإن لم يكن ثم نظر، ثم جاء فيمن لا يحور
عليه النظر مجرداً لمنى الاحسان مجازاً عما وقع كناية عنه فيمن يحور عليه النظر. وفي الكشف في هذا قصر محضاً
بأن الكناية يستعمل فيها صلوح إرادة الحقيقة وإن لم ترد وأن الكتابات قد تشبه حتى لا تنفى تلك الجهة ملحوظة
وحينئذ تلحق بالمجاز ولا يجعل مجازاً إلا بعد الشهرة لأن جهة الانتقال إلى المعنى المجازى أولاً غير واضحة بخلاف
المعنى الممكن عنه، وبهذا يدفع ما ذكره غير واحد من المخالفة بين قول الرمحى في جعل يسط اليد في قوله تعالى:
(بل يده مسوطة) مجازاً عن مجرد تارة وكناية أخرى إذ حاصله أنه إن قطع النظر عن المانع الخارجى كان
كناية ثم الحق بالمجاز مطلق عليه أنه كناية باعتبار أصله قبل اللاحق ومجاز بعده فلا تناقض بينهم كما هو مذهب
والعطف متعلق بالفعلين وفيه تهويل للوعيد ﴿وَلَا بُرْهَانٌ لَهُمْ﴾ أى لا يبرهن عليهم بأنهم أذكياء ولا يسميهم

بذلك بل يحكم بأنهم كفروا بغيره - قاله القاصي وقال الجباني: لا يبرهن مدركة الأركاء، وقيل: لا يبرهن عن دنس
الذنوب والأوزار بالمنفرة ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ٧٧﴾ أى مؤلم موجب، والظاهر أن ذلك في القيامة إلا أنه
لم يقيد به اكتفاءً بالأول، وقيل: إنه في الدنيا بالاهانة وضرب الجزية بناءً على أن الآية في اليهود •

﴿وَإِنْ مِنْهُمْ لَفَرِيقٌ﴾ أى إن من أهل الكتاب الخائنين جماعة ﴿يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُمُ بِالْكِتَابِ﴾ أى
يخرفونه - قاله مجاهد - وقيل: أصل - ال - القتل من قولك: لويت يده إذا قتلها، ومنه لويت العرب من إذا مطلقته

حقه قال الشاعر :

نظير لياني وأنت (ملة) وأحسن يذات الوشاح النافيا

وفي الخبره لى الواحد ظلم ، فالمعنى يملون الستم في القراءة بالتحريف في الحركات ونحوها تغييراً يتغير به المعنى ويرجع هذا في الآخرة إلى ما قاله مجاهد ، وقريب منه ما قيل : إن المراد يملون الآلة يشابه الكتاب ، والآلة - جمع لسان ، وذكر ابن السكيت أنه يذكر ويذكر . ونقل عن أبي عمرو بن العلاء أن من آتاه جمعه على السن ، ومن ذكره جمعه على السه ، وعن العراء أنه قال : اللسان بيه لم أسمعه من العرب إلا مذكراً ولا يحق أن المثلث مقدم على الثاق ؛ والله صلة ، أو للآلة ، أو للطرفة ، أو للملاسة ، والحار والمحرور حال من الآلة أى ملتصقة بالكتاب ، وقرأ أهل المدينة - يذون - بالتشديد فهو على حد (لورار ، وسهم) وعن مجاهد وابن كثير - يلون - على قلب الوار المضمومة حمزة ثم تخفيفها بمدها وإلقا حركاتها على الساكن قبلها كذا قيل ، واعتراض عليه بأنه لو ضمت الواو لما قبلها غنعت لأنقاع الساكنين كفى في الوجهة فأى حاجة إلى قلب الواو حمزة ، ورد بأنه فعل ذلك ليكون على القاعة التصريمية بخلاف نقل حركة الواو ثم حذفها على ما عرف في التصريف ، ونظر فيه بعض المحققين بأن الواو والمضمومة إنما ندل حمزة إذا ذات صحتها أصلية فهو مخالف للقياس أيضاً . نعم قرئ - يذون - بالهمز في الشواد وهو يؤيده ، وعن كل هبة اجتماع إعلالين ومثله كثير ، وأما جعله من - الولي - ، عن العرب أى يفرجون الستم عليها إلى المحرف فمعد من الصحيح قريب إلى المحرف :

(لَنَحْوَ مِنْ أَلْكَتَب) أى لظنوا أيها المسطور أن يحرف المداول عليه - مالى - أو المشابه من كتاب الله تعالى المنزل على بعض أسيانه عليهم الصلاة والسلام ، وقرئ ليحسوه بالياء والصميم أيضاً للمسلمين ،

(وَمَا هُوَ مِنَ أَلْكَتَب) ولكنه من قل أنهسهم (وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ) أى ويؤمنون صريحاً بخبر مكشوف بالثورية والتعريض أن المحرف ، أو المشابه نازل من عند الله - وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدَ اللَّهِ) أى وليس هو نازلاً من عند الله تعالى ، - والوار - للحال والحالة حال من صميم السداد في الخبر ، وفي جملة (ويقولون) إيجع ما كيد للمعنى الذي قبلها وليس العرص الذى كيد فقط وإلا لما توجه انعطاف بن التشنيع أيضاً بأنهم لم يكتبوا بذلك التعريض حتى ارتكبو هذا التصريح بعد ما حصلت المعايير المقتضية للطف ، والاطهار في موضع الاضمار لتحويل ما قدموا عليه ، واستدل الحاشي ، والكمي بالآية على أن فعل العديس مخلق الله تعالى والإصدق أولئك المحرمون يقولهم هو من عند الله تعالى لكراهة ورد أن القوم ما دعوا أن التعريف من عند الله وبخلفه وإما ادعوا أن المحرف منزل من عند الله . أو حكم من أحكامه فتوجه تكذيب الله تعالى إياهم إلى هذا الذى دعوا . والحاصل أن المقصود بنقيا أشراً إليه رونه من عده سبحانه وهو أخص من كونه من فعله وحلقه . ونفى الخصاص لا يستلزم نفي العام فلا يدل على مذهب المعتزلة القائمين بأن أقوال الابداء مخلوقة لهم لاقه تعالى :

(وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِب) أى في سببهم ذلك إلى الله تعالى تعريضاً وتصريحاً (وَهُمْ يَمْلِكُونَ ٧٨) أى هم كاذبون عليه سبحانه وهو تمجيد عليهم بأن ما افترقوه عن عمد لا خطأ ، وقيل (يملكون) ما عندهم في ذلك من العقاب يروى الضحاك عن ابن عباس أن الآية رأت في اليهود وسعدى حياً وذلك أنهم حرقوا التوراة والابجيل وألقوا بكتاب الله تعالى ما ليس منه ، وروى غير واحد أنها طائفة من اليهود ، وهم كعب بن الأشرف .

ومالك . وحى بن أحطب . وأبو يامر . وشعبة بن عمرو الشاعر وغيروا ما هو حجة عليهم من التوراة .
واختلف الناس في أن المحرف هل كان يكتب في التوراة أم لا ؟ فذهب جمع إلى أنه ليس في التوراة
سوى كلام الله تعالى وأن تحريف اليهود لم يكن إلا تغييراً وقت القراءة أو تأويلاً باطلاً للصواب ، وأما أنهم
يكتشون ما يروون في التوراة على تعدد نسخها فلا ، واحتجوا لذلك بما أخرجه ابن المنذر . وابن أبي حاتم
عن وهب بن منه أنه قال : إن التوراة . والإنجيل كما أنهما الله تعالى لم يغير منهما حرف ولكنهم يضلون
بالتحريف والتأويل وكتب كانوا يكتبونها من عند أنفسهم ويقولون : إن ذلك من عند الله وما هو من
عند الله فأما كتب الله تعالى فإنها محفوظة لا تمحول ، وبأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يقول لليهود إزاماً
لهم : « أموا بالتوراة فاتلوا ما كنتم صادقين » وهم يمتنعون عن ذلك ولو كانت مغيرة إلى ما يوافق مرادهم
ما امتنعوا بل ربما كان يقول لهم ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لأنه يعود على مطلبه الشريف بالابطال .
وذهب آخرون إلى أنهم بدلوا وكتبوا ذلك في نفس كتبهم واحتجوا على ذلك بكثير من الظواهر ولا يمنع
من ذلك تعدد النسخ إما لاحتمال الطواظ أو عدل ذلك في البعض دون البعض وكما لا يمنع منه قول الرسول لهم ذلك
لاحتمال طبعه صلى الله تعالى عليه وسلم بقاء بعض ما يلى بفرصه سالماً عن التغيير إما لجهلهم بوجه دلالة ،
أو لصرف الله تعالى إليهم عن تغييره ، وأما ما روى عن وهب فهو على تقدير ثبوته عنه بمحتمل أن يكون قولاً عن
اجتهاد ، أو ناشئاً عن عدم استقرار نام ، وما يؤيد وقوع التغيير في كتب الله تعالى رأها لم تنق كيوم نزلت ووقع
التقص في الإنجيل وتعارضها وتكادها وتهاقها ومصادمتها بعضها ببعض ، فإنها أربعة أماجيل : الأول
إنجيل متى وهو من الاثنى عشر الحواريين وإنجيله باللغة السريانية . كتبه بأرض فلسطين بعد رفع المسيح إلى السماء
بثاني سنين وعدة إصحاحاته ثمانية وستون إصحاحاً ، والثاني إنجيل مرقس وهو من السبعين . وكتب إنجيله باللغة
الفرنسية بمدينة رومية بعد رفع المسيح بالثاني عشرة سنة . وعدة إصحاحاته ثمانية وأربعون إصحاحاً ، والثالث
إنجيل لوقا وهو من السبعين أيضاً . كتب إنجيله باللغة اليونانية بمدينة الاسكندرية بذلك . وعدة إصحاحاته
ثلاثة وثلاثون إصحاحاً ، والرابع إنجيل يوحنا وهو حبيب المسيح . كتب إنجيله بمدينة إفسس من بلاد رومية
بعد رفع المسيح ثلاثين سنة . وعدة إصحاحاته في النسخ القطعة ثلاثة وثلاثون إصحاحاً ، وقد تضمن كل
إنجيل من الحكايات والقصص ما أغفله الآخر ، واشتمل على أمور وأشياء قد اشتمل الآخر على بعضها
أو ما يخالفها ، وفيها ما يحكم الضرورة بأنه ليس من كلام الله تعالى أصلاً ، فمن ذلك أن متى ذكر أن المسيح صلب وصلب
معه لسان أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله وأنهما جميعاً كما يهزبان بالمسيح مع اليهود ويعبرانه ، وذكر لوقا
خلاف ذلك فقال : إن أحدهما كان يهزأ به والآخر يقول له : أما تنسى الله تعالى أما نحن فقد جاوزنا وأما هداظم
يسمليهما قال للمسيح : يا سيدي اذكرني في ملكوتك قال : حقاً إنك تكون معي اليوم في المردوس ولا ينبغي أن
هذا يؤول إلى التناقض فإن اللصين عندهم كافران وعند لوقا أحدهما مؤمن والآخر كافر ، وأغفل هذه القصة
مرقس . ويوحنا ، ومنه أن لوقا ذكر أنه قال يسوع : إن ابن الإنسان لم يأت ليهلك نفوس الناس ولكن ليحيي
وعالقه أصحابه ، وقالوا بل قال : إن ابن الإنسان لم يأت لباقي على الأرض سلامة لكن سيفاً ويصرم
فيها باراً ، ولا شك أن هذا تناقض أحدهما يقول بجارية العالمين والآخر يقول بجانفة على الخلائق أجمعين ،
ومزدك أن متى قال : قال يسوع للتلاميذ الاثنى عشر : أنتم الذين تكونون في الزمان الآتي جلوساً على اثني عشر

رئيساً نديون اثني عشر سبطاً إسرائيل فشهد لكل بالفوز والبر عامة في القيامة ثم نقض ذلك متى وغيره وقال :
مهني واحد من التلاميذ الاثني عشر وهو يهوذا صاحب صندوق الصدقة فارتشى على يسوع ثلاثين درهماً
وجاء بالشرطي فسلم اليهم يسوع فقال يسوع : لويل له حبل له أن لا يولده. منه ان متى أيضاً ذكر أنه لما حمل يسوع
إلى فيلاطس القائد قال : أي شرهمل هذا مصرح اليهود وقالوا : يصلب يصلب فلما رأى عمرهم وأنه لا ينفع فيهم
أحدهما وأ غسل يديه وقال : أباي من دم هذا الصديق اتم أنصره وأكذب يوحنا ذلك فقل : لما حمل يسوع اليه
قال لليهود : ما تريدون فقالوا : يصلب فصرخ يسوع ثم سلمه اليهم إلى غير ذلك مما يطول ، فإذ وقع هذا الخبر
والتحريف في أصول القوم ومتقدمهم لما ظلك في فروعهم وقت خربهم

وإذا كان في الانبياء جميع وقع الطيش في صدور الصعاد

وبالت شعري هل نبي ابن منه لهذا أم لم ينبه فقال : إن التوراة والا انجيل كما أرهما الله تعالى سبحانه
الله هذا من المعجب العجيب ؟

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾
تزيه لأنبياء الله تعالى عليهم الصلاة والسلام إثر تنزيه الله تعالى عن سببه ما اقتراه أهل الكتاب إليه ، وقيل
تكذيب ورد على عبدة عيسى عليه السلام ،

وأخرج ابن إسحق وغيره عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : « قال أبو رافع القرظي حين اجتمعت
الاحبار من اليهود والنصارى من أهل بخران عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ودعاهم إلى الاسلام :
أتريد يا محمد أن نعبدك كما نعبد النصارى عيسى ابن مريم ؟ فقال رجل من أهل بخران : نرى أن يقال له الرئيس :
أو ذاك يريد ما ياتى به فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : معاذ الله أن نعبد غير الله أو نأمر بعبادة غيره
ما بذلك يعنى ولا بذلك أمرني » فأزل الله تعالى الآية •

وأخرج عبد بن حميد عن الحسن قال : يلتقي أنزل حلاقاً : « يا رسول الله نعلم عليك ما يعلم بعضنا على بعض
أفلا نسجد لك ؟ قال : لا ولكن أكرموا نبيكم واعرضوا الحق لأهله فانه لا ينبغي أن يسجد لأحد من دون الله تعالى •
فترات • وأخرج ابن أبي حاتم قال : كان فارس من يهود يثمدون الدس من دون ربهم بحريتهم كذاب الله
تعالى عن موضعه فقال : ما كان لبشر أخ ، والمعنى ما يصح ، ربيع : ما ينبغي ، وقيل لا يجوز لأحد من غير البشر
إيذاناً بملة الحكم فان البشرية متفية للآمر الذي أسنده الكفرة إلى أولئك الكرام عليهم الصلاة والسلام •

والجار خير مقدم - لكان - والمنسبك من (أن) أو الفعل بعد اسمها ولا بد لاستقامة المعنى من ملاحظة العطف ، د
لو سكت عنه لم يصح لأن الله تعالى قد آتى كثير من البشر الكتب وأخويه ، وعطف الفعل على منصوب أن - بنم -
تعليها لهذا القول به إذ اتى بعد مهلة كان اتفق به بدوس أول وأخرى فكانه قير. إن هذا الإيذاء العظيم لا يجمع
هذا القول أصلاً وإن كان بعد مهلة من هذا الإنعام والحكم بمعنى الحكمة ، وقد تقدم معناها ، و - المعاد - هم
عبد قال العاصي : وهو ما من العادة ولم يقل عبداً لأنه من العبودية وهي لا تمتنع أن تكون لغير الله تعالى ،
ولهذا يقال : هؤلاء هيد زيد ولا يقال : عباده ، وانظر الذي بعده متعلق بحذو وقع صفة أي عبداً كاثنين
(ل) و (من دون الله) متعلق بلفظ (عبداً) لما فيه من معنى الفهم ، ويجوز أن يكون صفة ثانية وأن يكون
حالاً لتخصيص النكرة بالوصف أي متجاوزين الله تعالى إشرافاً وإفراداً ، كما قاله الجبائي - فان تجاوز متحقق

فيما حتماً ، ثم إن هذا الإيتاء في الآية حقيقة على الروايتين الأولىين مجاز على الرواية الأخيرة فلا ينبغي ،
 ﴿ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ ﴾ إثبات لما نفي سابقاً ، وهو القول المنسوب أن كونه قيل : ما كان لذلك البشر أن
 يقول لذلك لكن يقول كوني ربانيين ، والعمل هنا منسوب أيضاً عطفاً عليه ، وجورده على المعنى لأنه في معنى
 لا يقول هو قيل : يصح عدم تقدير القول على معنى لا تكونوا قائلين لذلك (ولكن كوني ربانيين) وهو على
 كرم الله تعالى وجهه ، وابن عباس الرباني بالفقيه العالم ، وقادة ، والسدي العالم الحكيم ، وابن حير بالحكيم
 النقي ، وابن زيد بالمدير أمر الناس وهي أقوال متقاربة ، وهو لفظ عربي لاسرياني على الصحيح ،
 ودعوى أبو عبيدة أن العرب لا تعرفه وهو منسوب إلى الرب فالحسن ، والآلاف والسون يرادان في النسب
 للبيان كثيراً - كالحيا في - لعظيم اللحية ، والجاني لوافر الجمة ، ورباني بمعنى غليظ الرقة ، وقيل : إنه منسوب
 إلى ديان صفة كمشان بمعنى مربى ﴿ بِمَا كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ الْكُتُبَ وَبِمَا كُنْتُمْ تُدْرَسُونَ ٧٩ ﴾ الباء السنية متعلقة
 - بكونوا - أي كونوا كذلك بسبب مثابةكم على تعليمكم الكتاب ودراسكم له ، والمطلوب أن لا يتفك العلم عن
 العمل إذ لا يستد بأحدهما بدون الآخر ، وقيل : منطقة - ربانيين - لأن فيه معنى الفعل هو قيل : بمحتلو فوهم
 صفة له - والدراسة - التكرار يقال : درس الكتاب أي كرده ، وتطلق على القراءة ، وتكرير (بما كنتم)
 للإشعار باستقلال كل من استمرار التعليم ، واستمرار القراءة المشعريه جعل خبر (ثان) مصدراً بالفضل ،
 وتحصيل الربانية ، وقدم تعليم الكتاب على دراسته لوفور شرفه عليها - أو لأن الخطاب الأول لرؤسائهم ، والثاني
 لمن دونهم ، وقيل : لأن متعلق التعليم الكتاب بمعنى القرآن ، ومتعلق الدراسة الفقه - وفيه بعد مزيد - وإن
 أشعر به كلام بعض السلف •

وقرأ نافع . وابن كثير . ويعقوب . وأبو عمرو . ومجاهد (تعلمون) بمعنى عاين ، وقرأ (تدرسون)
 بالتشديد من التدريس ، وتدرسون من الإدراس بمعناه ، ويجوز أن فعل بمعنى فعل كثير يجوز كون القراءة
 المشهورة أيضاً بهذا المعنى على أن يكون المراد تدرسه للناس •

﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا ﴾ قرأ ابن عامر . وحزة . وعاصم . ويعقوب
 - ولا يأمركم - بالنصب عطفاً على يقول ، (ولا) إما مزيدة لتأكيد معنى النفي الشائع في الاستعمال سيما عند
 طول العهد ومحل الفصل ، والمعنى ما كان لبشر أن يؤتبه الله تعالى ذلك ويرسله الدعوة إلى اختصاصه بالعبادة
 وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عباداً له ، ويأمرهم أن تتخذوا الملائكة (والنبيين أرباباً) فهو
 كقولك : ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهين ولا يستخف في ، وبما غير زائدة بناءً على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم
 كان ينهى عن عبادة الملائكة . والمسيح . وعزير عليهم السلام فلا قيل له : أنتخذك رباً ؟ قيل لهم :
 « ما كان لبشر أن يتخذ الله تعالى نبياً ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء مع أن من يريد
 أن يستعبد شخصاً يقول له : ينبغي أن تصد أمتك وأكفائي » وعلى هذا يكون المقصود - من عدم الأمر - أي
 وإن كان أعم منه لكونه أمراً بالمقصود وأوفق للواقع ، وقرأ باقي السبعة (ولا يأمركم) بالرفع على الاستئناف ،
 ويحتل الحالية ، وقيل : والرفع على الاستئناف أظهر ، وينصره قراءة (وإن يأمركم) ووجهها الظهيرة بالخطوع
 تكلف جعل عدم الأمر معنى النهي ، وبأن المطلق يستدعي تقديمه على (لكن) وكذا الحالية أيضاً •

وَعَرَىٰ يَاسَكَانَ إِذْ أُمِرَ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُكْفُرِينَ ۚ وَتَوَلَّىٰ وَهُوَ غَافٍ ۚ
عَنِ الْمَقَالِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِهِمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذُنُوبِهِمْ ۚ
مَرْجِعُ الصِّمْرِ فِي أَحَدِ الْأَحْيَالِ ۖ مَكْرَهُ يَحْمِلُهُ عَامِدُهُ ۖ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْتَمِعُونَ ۚ ۸۰ ۖ اسْتَدْلَ بِهِ الْخَطِيبُ عَلَى
أَنْ لَا يَزِلَّ فِي الْمَدِينَةِ الْفَاسِي ۖ «أَوَلَا تَسْجُدُ لَكَ؟» ۖ مَا سَمِعَ الْقَاضِي ۖ وَرَجَحَ كَوْنُ الْخُطَابِ لِلْكَفَّارِ ۖ وَأَنْ
الْآيَةُ لَا تَفْهَمُ بِهِ ۖ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ لَا هُنَّ مَكْنَسَاتُ (أَيُّ مَكْرَهُ بِالْكَفْرِ عِدَادُكُمْ مُسْلِمُونَ) أَيُّ مَقَالٍ
مُسْتَعِدُونَ لِلدِّينِ الْحَقِّ بِرَحْمَةِ أَنْفَعَالٍ وَاسْتَدْرَجًا ۖ وَالْقَوْلُ - بِأَنْ كُلَّ مَصْدُوقٍ سَلَبَ مُسْلِمٌ وَدَعَاوَاهُ أَنَّهُ أَمْرُهُ نَبِيَّهُ مَا
يُوجِبُ كُفْرَهُ دَعَاوَى أَنَّهُ أَمْرُهُ بِالْكَفْرِ عِدَادُكُمْ إِسْلَامُهُ فَدَلَالَةُ هَذَا عَلَى أَنَّ الْخُطَابَ لِلْمُسْلِمِينَ صَعِيقَةٌ - فِي
عَاةِ السُّفُوطِ لَا لَا يَخْفَى ۚ

عَالِي السُّفُوطِ لَا يَلْحَقُ •
 ﴿وَرَادَ أَحَدٌ لَمْ يَشُقَّ التَّبَيَّنَ لَمَّا أَتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحُكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَبِئْسَ
 بِهِ لِنَصْرَتِهِ﴾ عطف معصوم به على مصدر مخاطبه الذي صلى الله تعالى عليه وسلم - أي ذكر وقت ذلك -
 واختار الصميت كونه معمولاً (الآفة ثم) الاتي - وصديقه عبد الباقى - أن خطاب (أقرنتم) بعد تحقق أخذ
 المشاق وجه تردد ، وعطفه على ما تقدم من قوله تعالى : (وَرَادَ قَائِلَ الْمَلَائِكَةِ) كما هو الظاهر في بعض النسخ .

المتناقض وفيه تردد ، وعظمه على ما تقدم من قوله تعالى : (وإذا قالت امرأة قوم يا آلنا هؤلاء قومنا فأولئك هم الآيات) ، واختلاف في المراد من الآية عقل : إما على ظاهره ، ويقو بذلك ما أخرجه ابن جرير عن عكرمة الله تعالى وجهه تعالى : لم يبعث الله تعالى نبيا آدم من هذه إلا أحد عليه عهد في محمد صلى الله تعالى عليه وسلم نبى بعث وهو حي ليؤمن به وليبصره ويأمره فأخذ العهد على قومه ثم تلا الآية ، وعدم ذكر الآية فيه حيث إنما لا هم مضموم بالطريق الأولى أو لأنه استعمل بذكر النبيين عن ذكرهم ، ففى الآية الكثرة وليس فيها الجمع بين المتناقضين ، وقيل : إن إصداقه لمتناقض إلى الدين إضافة إلى العاص ، والمعنى : وذآخذ الله المتناقض لى وقته لتبدون على أهمهم - وروى هذا ذهب ابن عباس - فقد أخرج ابن المنذر وغيره عن سعيد بن جبير أنه قال : قلت لابن عباس : إن أصحاب عبد الله يقرءون (وإذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لما آتيتكم) الخ ونحن نقرأ ميثاق النبيين فقال ابن عباس : إنما أخذ الله تعالى ميثاق النبيين على قومهم ، وأشار بذلك رضى الله تعالى عنه إلى أنه لا تناقض بين القرآن وبين ما يؤم حتى ظن أن ذلك مشأ قول محمد فيما رواه عنه ابن المنذر وغيره أن (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين) خطأ من الكتاب - وأن الآية كما قرأ عبد الله - وليس كذلك إذ لا يصلح ذلك وحده مشأ وإلا يؤم أن ترجع فلا مرجع بل المذهب بذلك إن صح ، ولا أظن ما يعلم بعد التأمل فيما أسفناه فى المقدمات وبسطنا الكلام عليه - فى الاجابة أنه إقية عن الاستئالة الأيرية - وقيل : المراد أنهم على النبيين على حذف المضاف وإليه ذهب الصادق رضى الله تعالى عنه ، وقيل : المضاف المحدث أولاد ، والمراد بهم على تصحيحه - إسرائيل لكثرة أولاد الألب فيهم وأن السابق لشبههم ، وأنه بقراءة عدد الله أشار إليه - وهى قراءة أنى بن كعب - أيضا ، وقيل : المراد - وإذا أخذ الله ميثاقه ميثاق النبيين - أى ميثاقا عيضا على الأمم ، ثم جعل ميثاقهم نفس ميثاقهم بحذف الواو - والتشبيه ما لغة ، وقيل : المراد من النبيين نبي إسرائيل وسماه بذلك تكيفا لأنهم كانوا يقولون نحن أولى بالنبوة من محمد لأننا أهل الكتاب والنبيون كانوا منا ، وهذا كما تقول لمن اتهمته على شئ فقال فيه ثم رعم لامة : بأمن ما د صدمت بأهاسى ؟ أو تعقبه الخى بأنه بعد حدا إذ لا قرنة تبين ذلك ، وأجيب بأن لقائل به لعله

أخذ مقالهم المذكور قرينة حالية ، وقيل : إنها إضافة للتعليل لأدنى ملازمة كأنه قيل : وإذا أخذ الله الميثاق على الناس لأجل النبيين ، ثم يبيح بقوله سبحانه : (لما آتيتكم) الخ ولا يخفى أن هذا أيضا من البعد يمكن ، وقال الشهاب : لم نرم من ذكر أن الإضافة تعيد التعليل في غير كلام هذا القائل ، واختار كثير من العلماء القول الأول ، وأخذ الميثاق من الدين له صلى الله تعالى عليه وسلم - على ما دل عليه كلام الامير كرم الله تعالى وجهه مع عليه - سبحانه أنهم لا يدركون وقته - لا يمنع من ذلك لما فيه مع ما علمه الله تعالى من التعظيم له صلى الله تعالى عليه وسلم والتدعيم ورهبة الشأن والتنبؤ به ، لا ذكر ما لا يفي إلا لذلك الجواب ، وتعظم الفائدة إذا كان ذلك الأخذ عليهم في كتبهم لافي عالم الزمان ، بعيد كبد ذلك الزمان - كما عليه البعض - ويؤيد القول - بأخذ الميثاق من الانبياء الموجب لايمان من أدركه عليه الصلاة والسلام منهم به - ما أخرجه أبو يعلى عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإفسادكم ويهدوكم وقد ضلوا ، إما أن تصدقوا بما طلق ، وإما أن تكذبوا بحق وأمه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبني ، وفي معناه أخبار كثيرة وهي تؤيد ظاهرها ما قلنا ، ومن هنا ذهب العارمون إلى أنه صلى الله تعالى عليه وسلم هو النبي المطلق والرسول الحقيقي والمرجع الاستغلاي ، وأن من سواه من الانبياء عليهم الصلاة والسلام في حكم التبعية له عليه السلام . هذا وقد عدوا هذه الآية من مشكلات القرآن أعربا ، وقد غاصر الحواريون في تحقيق ذلك وشقوا الشريعة .

والذكر بعض الكلام في ذلك فنقول : قال غير واحد : اللام في (لما آتيتكم) على قراءة الفتح والتخفيف - وهي قراءة الجمهور - موصلة القسم المدلول عليه بأخذ الميثاق لأنه بمعنى الاستعلاف وسميت بذلك لأنها تسهل تصم الجواب على السامع ، وعرفها النحاة بكاف الشهاب : بأنها اللام التي تدخل على الشرط سواء - إن موجرها لكنها غلبت في - إن - بعد تقدم القسم لفظا أو تقدير أو تؤذن أن الجواب له لا للشرط - كقولك : لأن أكرمته لا أكرمك - ولو قلت : أكرمك ، أرفأ ، أكرمك ، أو ما أشبهه بما يجاب به الشرط لم يجوز على ما صرح به ابن الحاجب - وعالقه الفراء فيه - يجوز أن يجاب الشرط مع تقدم القسم عليه لكن الأول هو المصحح وكونها يجب دخولها على الشرط هو المشهور - وعالقه فيه بعض النحاة قال : يجوز دخولها على غير الشرط إما مطلقا أو بشرط مشابته للشرط كما الموصولة دون الزائدة وقال الرخسري في سورة هود : إنه لا يجب دخولها على كلم الجوزاء ونقله الأزهري عن الأخفش ، وذكر أن تعليل غلطه فيه فالمسألة خلافية ، وما شرطية في موضع نصب - يا أيها - والمفعول الثاني ضمير المخاطب ، و(من) بيان - لما - واعتبر من بأن حمل (من) على البيان شائما بعد الموصولة ، وأما بعد الشرطية فيحتاج إلى النقل ، ومثل ذلك القول بزيادتها لأن زيادتها بعد الموصولة أيضا كزيادتها بعد الشرطية محتاج لما ذكر ، وأجيب بأن السمين نقل ما يدل على الوقوع عند الأئمة ، وفي جنى الداني ، ومن الناس من قال : إن (من) تزداد بالشروط في غير باب التمييز ، وأما فيه فتراهون لم تستوف الشروط نحو قوله درك من رجل هو من قال مولانا عبد الباقي : يجوز أن تكون (من) تبعيضية ذكرت لبيان (ما) الشرطية ، أو زائدة داخلة على التمييز ، و(لنؤمن) جواب القسم وحده على الصحيح ، ولذا لفته على جواب الشرط واتحاد معناها تسامح بعضهم بالله سادس الجوابين ، ولم يرد أنه جواب القسم وجواب الشرط لثنا فيهما من حيث إن الأول لا عمل له ، والثاني له عمل ، والقول بأن الجملة الواحدة قد يحكم عليها بالامر من باعتبارين الزام لما لا يلزم ، وجوزوا كون (ما) موصولة واللام الداخلة عليها حيث لا لام الابتداء ، ويشعر كلام البعض أن اللام بعد موصلة وكأنه مبي على مذهب من جواز دخول الموصولة على غير الشرط من النحاة - كما مر - وهي على هذا التقدير مبتدأ ، والخبر

إما مقدر أو حمله (لثؤمن) مع القسم المقدر، والكلام في مثله شهير، وأورد عليه أن الضمير في (هـ) إن عاد على المصدق على ما هو الظاهر كان، الميثاق هو إيمانهم بما تنهوا، ومقصود من الآية أحد الميثاق بالإيمان بالرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ونصرته، وإن عاد على الرسول كالضمير الثاني المنصوب العائد عليه مطلقاً دعماً للروم التذكير حلت الجملة التي هي خبر عن العائد، وأجيب بأن حمله المعطوفة لما كانت مشتتة على ما هو معنى المشتت الموصول، ولذلك استعنى عن ضميره فيها، ولم يرد في الصلوتين المتداخلتين في المشهور وكان ضمير (هـ) راجعاً للرسول مع ملاحظة (مصدق) القائم مقام الضمير العائد على (ما) اكتفى بحذف ذلك عن ضمير في خبرها لا ارتباط الكلام ببعضه بعض، وإلى ذلك يشير كلام الامام السبيل في الروض الأفق، ولا يخفى أنه مع ما هو من التكلف حتى على اتحاد ما أوردوه، وما هو معهم، وفي ذلك إشكال. لأن آيتكم كم وجعلكم. إن كان كلاهما مستقبلين فالظاهر أن المراد - بما آتيناكم - القرآن لأنه أدى بوقوه في المستقبل باعتبار إتيانه للرسول الذي كفوا باتباعه وبما معهم الكتب التي أوتوها، وحمله على القرآن بآياه الذوق لأنه مع كونه ليس معهم بحسب الظاهر لا يظهر حسن لكون القرآن مصدقاً للقرآن وهو لازم على ذلك التقدير. وإن كانا ماضيين ظهر الفساد من جهة أن هذا الرسول الذي أوجب الله تعالى عليهم الإيمان به ونصرته لم يحن ذلك، وإن كان العمل الأول ماضياً. والثاني مستقبلاً جاء عدم تناسب بين المعطوفين وهما ماضيان خطأ، وفيه موعده، ولعل المحيبي يختار هذا الشق ويتحمل هذا البعد لأن ثم مع كونه لا يبعداً بثله لصعفه هو أمره، وجوز أبو البقاء على ذلك التقدير كون الخبر من كتاب أي الذي آتيناكم من الكتاب، وجعل التكرار هنا كالمعرفة وسوغ كون العائد على الموصول من المعطوف محدوداً - أي جاءكم به - مع عدم تحقق شرط حذف مثل هذا الضمير عند الجمهور بل مع حذف في المعنى لأن المؤتي كتاب كل نبي في زمان بعثته وشريعته، والجدى به الرسول هو القرآن بحسب الظاهر لا كتاب كل نبي، وعود الضمير المقدر يستدعي ذلك، وعلى تقدير الترام كون المؤتي القرآن أيضاً فإنه يصح حل الفضلين على الاستقبال يرد أنه لا معنى لمجيئ الرسول إليهم بالقرآن بعد إيتائهم القرآن عملة، والمطاف بهم فالنصر بهذا المعنى. وعلى تقدير الترام كون الجاني به الرسول هو كتاب كل نبي نوع من التكلف يكون وصف الرسول بكونه مصدقاً لما معكم فالمستغنى عنه فحذف.

وقرأ حمزة - لا آتيناكم - بكسر اللام على أن (ما) مصدرية - واللام - جارة أجنبية متعلقة - لثؤمن - أي لأجل إيتائكم إيمانكم بعض الكتاب ثم مجئ رسول مصدق له أخذ الله الميثاق لثؤمن بولنتصرته، واعتراض بأن فيه إعمال (ما) بعد لام القسم فيما قبلها وهو لا يجوز، وأجيب بأنه غير محتمل عليه فإن ظاهر كلام الزمخشري يشعر بجوازه. ولعل من يمنعه يحسمه بما إذا لم يكن الموصول المتقدم طرماً لأن ذلك يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره. نعم الأول حسناً للزجاج لفظه بأقدم المحدثين، وجوز أن تكون (ما) في هذه القراءة موصولة أيضاً. والجار متعلق - بأخذ - وروى عبد بن حيد عن سعد بن جابر أنه قرأ - لا آتيناكم - بالتشديد، وفيها احتمالان. الأول أن تكون ظرفية بمعنى حين - كما قاله الجمهور - خلافاً لسيدييه، وجوز بها مقدر من جلس جوارب القسم - كما ذهب إليه الزمخشري - أي - لا آتيناكم بعض الكتاب والحكمة ثم جاءكم رسول مصدق وجب عليكم الإيمان به ونصرته - وهدى ابن عطية من جنس ما قبلها. أي لما كنتم بهذه الحال رؤساء السوء وأما من أخذ عليكم الميثاق - وكذا وقع في تفسير الزجاج، و(ما) معناها التعليل الثاني أن أصلها من (ما) فأبدلت

الثون ميا لمشاها إياها فتوالت ثلاث ميات فحدثت الثانية لضعفها بكونها بدلا وحصول التكرير بها بورجعه
أبو حيان في البحر.

وزعم ابن حنبل أنها الأولى، ونظر فيه الحاشي، و(من) إما مزيدة في الإيجاب على رأى الاخفش وإما تعليمية
على ما اختاره ابن جني قيل: وهو الأصح - لاتصاح انتهى عليه وموافقته لقراءة التخفيف - واللام إما رائدة،
أو موطئة بباء على عدم اشتراط دخولها على أداة الشرط، ونقرأ نافع - آتناكم - على لفظ الجمع للتعظيم، والباقون
- آتيتكم - على للتوحيد، ولكل من القراءتين حسن من جهة فافهم ذلك - فبعد أن نظرت مثله يداك (قال)
أى الله تعالى للتيين وهو بيان لاخذ الميثاق، أو مقول بعده لتأكيد (وأقررتكم) بذلك المذكور (وأخذتم)
أى قبلتم على حد (فإن أريدتم هذا فخذوه).

وقيل - معناه هل أخذتم (على ذلكم إصرى) على الأمم - والإصر - بكسر الهمزة العهد كما قال ابن
عباس، وأصله من - الإصرار - وهو ما يقصد به ويشد - وكأنه إنما سمي العهد بذلك لأنه يشد به - وقرئ بالضم.
وهو إما لغة فيه - كعبر - وعبر - في قولهم ناقة عبر أسمار - أو هو بالضم جمع - إصرار - استعير للعهد - وجمع إما
لتعدد المعاهدين وهو الظاهر، أو للمالفة (قالوا) استئناف معنى على السؤال كأنه قيل: فإذا قالوا: عند ذلك؟
فقبل قالوا: (أقررتنا) وكان الظاهر في الجواب أمرونا على ذلك إصراركم لكم لم يبد كر التاني كعاد بالاول
(قال) أى الله تعالى لهم (فأشهدوا) أى قبلشهد بعضهم على بعض بذلك الإقرار، فاعتبر المقر بمصدا،
والشاهد بعضا آخر لتلا يتعد المشهود عليه والشاهد، وقيل: الخطاب فيه للانبيا عليهم الصلاة والسلام فقط
أمروا بالشهادة على أمهم، ونسب ذلك إلى على كرم الله تعالى وجهه، وقيل: للملائكة فيكون ذلك كناية عن غير
مذكور - ونسب إلى سعيد بن المسيب (وأنا معكم من الشاهدين ٨١) أى على إقراركم وتشاهدكم - على
ما يقتضيه المعنى - لأنه لا بد في الشهادة من مشهود عليه. وهنا ما ذكرناه (١) للمقام. وعن ابن عباس إن المراد
اعلموا وأنا معكم أعلم. وعلى كل تقدير فيه تأكيد وتعدير عظيم، والجار والمحرور خير - أنا - و(و معكم)
حال، والخلة مستأنفة لاجل لها من الأهراب. وجوز أن تكون في محل نصب على الحال من ضمير (فأشهدوا)
(فمن تولى) أى أعرض عن الإيمان بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وصرته - قاله على كرم الله وجهه -
(بعد ذلك) أى الميثاق والإقرار والتوكيد بالشهادة (قلوليتك) إشارة إلى (من) مراعى معناه فاروعى
من قبل لفظها (ثم التمسقون ٨٢) أى الخارجون في الدفر إلى الخش مراتبه، والمشهور عدم دخول
الانبيا عليهم الصلاة والسلام في حكم هذه الشرطية، أو ماعى في حكمها لأنهم أجل قدرا من أن يتصور في
حقهم ثبوت المقدم ليتصفوا، وحاشاكم بما تضمنه التالى بل هذا الحكم بالنسبة إلى أتباعهم. وجود أن يراد
العموم. والآية من قبل (لئن أشركت ليحبطن عملك).

(أقنير دين الله يعنون) ذكر الواحدى عن ابن عباس أنه قال: «اختصم أهل الكتابين إلى رسول الله

صلى الله تعالى عليه وسلم فيما اختلفوا بينهم من دين إبراهيم عليه السلام كل فرقة زعمت أنها أولى بدينه فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم : كلا الفريقين برئ من دين إبراهيم فضربوا وقالوا : والله ما نرضى بقضائكم ولا نأخذ بدينكم فأمر الله تعالى هذه الآية ، والجملة في الظلم معطوفة على مجموع الشرط والجزاء ، وقيل : على الجزاء فقط ، وعطف الانشاء على الاخبار معتبر هنا عند المانع ، والهمزة على التقدير بر من موسطة بين المعطوف والمعطوف عليه للانكار ، وقيل : إنها معطوفة على محذوف تقديره - أيتولون فغير دين الله يغفون - قال ابن هشام : والاول مذهب سيبويه ، والجمهور ، وجرم به الزمخشري في مواضع ، وجوز الثاني في بعض ويضعفه ما فيه من التكلف - وأنه غير مطرد ، أما الاول فله دعوى حذف الجملة فان قولن بتقديم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه لأن المتحوز فيه على قولهم : أقل لمطاع مع أن في هذا التجوز تنبيهاً على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في المصدر ، وأما الثاني فلا لأنه غير ممكن في نحو (أفن هو قائم على كل نفس بما كسبت) انتهى .

وتعقبه الشمس بن الصائغ بأنه أي مانع من تقدير الالمدير للموجودات فمن هو قائم على كل نفس - على الاستفهام التقريرى المقصود به تقرير ثبوت الصانع ، والمعنى - أيتننى المدير فلا أحد قائم على كل نفس - لا يمكن ذلك بل المدير موجود والقائم على كل نفس هو - وهو أولى من تقدير المدير البدن الدعامي - أم ضالون فمن هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوجد ، وجعله الهمزة للانكار التوبيخي ، وعلى الملات يرشك أن يكون التفصيل في هذه المسألة أولى بأن يقال : إن انساق ذلك المقدر للذهن قيل : بالتقدير ، وإلا قيل بما قاله الجماعة ، وتقديم المفعول لأنه المقصود بالانكار لا المحصر فأتواهم لأن المنكر اتحاد غير الله رباً ولومعه ، ودعوى أنه إشارة إلى أن دين غير الله لا يجمع دينه في الطلب ، فالتقديم للتخصيص ، والانكار متوجه إليه أي يحصون غير دين الله بالطلب - تكلف ، وقول أبي حيان : إن تحليل التقديم بما تقدم لا تحقيق فيه لأن الانكار الذي هو معنى الهمزة لا يتوجه إلى النوات ، وإنما يتوجه إلى الافعال التي تتعلق بالذوات ، والذي أنكر إنما هو الابتاء الذي متعلقه غير دين الله ، وإنما جاء تقديم المفعول من باب الانشاء ، ولشبه يغفون بالعاصلة لا تحقيق فيه عند ذوى التحقيق لأنها لم تدع توجه الانكار إلى الذوات بل إلى الخلق ، وقرأ أبو عمرو : وعاصم في رواية حفص : ويعقوب بن يعقوب - بالياء التحتية ، وقرأ الباقون بالناء فوقانية على معنى - أتولون - أو أفسقون هؤلاء كفرون فغير دين الله نعمون - وذهب بعضهم إلى أنه اللغات معنده لا تقدير ، وعلى تقدير التقدير يحى قصد الانكار فيها أشبه إليه ولا ينافيه لأنه منسحب عليه (وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) جملة حالية مؤكدة للانكار أي كيف يعمن ويطلبون غير دينه ، والحالة هذه (طوعاً وكرهاً) مصدران في موضع الحال أي طائعين ونازهين ، وجوز أبو القاء أن يكونا مصدرين على غير المصدر لأن أسلم بمعنى انقاد وأطاع قيل وفيه نظر لأنه ظاهر في (طوعاً) لموافقة معناه ما قبله لا في (كرهاً) والقول : بأنه يستقر في الثواب ما لا يستقر في الاوائل غير باقم ، وقد يدلغ بأن الكره فيه انقياد أيضاً ، والطوع مصدر طاع بطوع ، فالإطاعة مصدر أطاع بطبع ولم يفرقوا بينهما ، وقيل : طاعة بطوعه اعتادله ، وأطاعه بطبعه بمعنى مضى لأمره بطوعه بمعنى وافقه ، وفي معنى الآية أهوال : الاول أن المراد من الإسلام بالطوع الإسلام الناشئ عن العلم مطلقاً - سواء كان حاصله للاستدلال بما في الكثير منا ، أو بدون استدلال وإعمال فكر بما في الملائكة - ومن الإسلام بالكره ما كان حاصله بالسيغ ومعاينة ما يلحق إلى الإسلام ، الثاني أن المراد انقادوا له تعالى مختارين لأمره - كالملائكة والمؤمنين - ومسخرين لأرادته - كالكفرة فانهم مسخرون لأرادة كفرهم

إذ لا يقع ما لا يريد الله تعالى، وهذا لا يتأني على ما قيل: الجزء الاختياري حتى لا يكون لهم اختيار في الجملة فيكون قولاً ذهب الجبرية، ولا يستدعي عدم توجه تعذيبهم على الكفر ولا عدم الفرق بين المؤمن والكافر بناءً على أن الجميع لا يفعلون إلا ما أراه الله تعالى بهم كل يوم، الثالث ما أشار إليه بعض ساداتنا الصوفية فمما قاله تعالى بهم أن الإسلام طوعاً هو الانقياد والامتثال لما أمر الله تعالى من غير معارضة ظلية نفسانية وحيلولة حجب الثانية، والإسلام كرها هو الانقياد مع توسط المعارضات والوساوس وحيلولة الحجب والتعلق بالوسائط، والاول مثل إسلام الثلاثة وبعض من في الأرض من المصطفين الاخيار، والثاني مثل إسلام الكثير ممن قلبه الشكوك جنباً إلى جنب حتى غدا يقول:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسمعت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر إلا واضعاً ككف سائر على ذفر أو قار عاس مدام

والكفار من القسم الثاني عند أهل الله تعالى لا هم أثبتوا حاسماً أيضاً إلا أن ظلة أنفسهم حالت بينهم وبين الوقوف على الحق (فلم يؤمنوا بالله إلا وهم مشركون) (وأتين سألهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وإلى هذا يشير كلام مجاهد، وأخرج ابن جرير، وغيره عن أبي العالية أنه قال: قل آدمي أقروا على تسمي بأن الله تعالى ربي وأما عبده فمن أشرك في عبادته فهذا الذي أسلم كرهاً، ومن أخلص لله تعالى اليهودية فهو الذي أسلم طوعاً، ونراً الاعمش - كرهاً - بالضم ﴿وَالَّذِينَ يَرِجُونَ﴾ ٨٤ أي إلى جرائه يصيرون على المشهور فيادروا إلى دينه، ولا تخالفوا الإسلام، وجوزوا في الجملة أن تكون مستأمة للأخبار بما تضمنته من التهديد، وأن تكون معطوفة على (وله أسلم) فهي حالية أيضاً، وقرأ عاصم ياء النية، والضمير لمن - أول من عاد إليه ضمير (يعنون) قال قرئ - بالخطاب فهو التعات، وقرأ الباقون بالخطاب، والضمير عائدين عاد إليهم ضمير (يعنون) فعل النية فيه التعات أيضاً ﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أمر للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم أن يخبر عن نفسه والمؤمنين بالإيمان بما ذكر، فضمير آمنا للذي صلى الله تعالى عليه وسلم والامة، وقال الملوك عبد الباقي: لما أخذ الله تعالى الميثاق من النبيين أنفسهم أن يؤمنوا بمحمد عليه الصلاة والسلام ويصروه أمر محمداً أيضاً صلى الله تعالى عليه وسلم أن يؤمن بالانبياء المؤمنين به وبكتبهم فيكون (آمنا) فيه وضع آمنت لتعظيم نبينا عليه أفضل الصلاة وأكمل السلام، أو لما عهد مع النبيين وأمرهم أن يؤمنوا أمر محمداً عليه الصلاة والسلام وأمرهم أن يؤمنوا بهم وبكتبهم.

والحاصل أخذ الميثاق من الجانبين على الإيمان على طريقة واحدة ولم تعرض هنا للحكمة الانبياء السابقين إما لأن الإيمان بالكتاب المنزل إيمان بما فيه من الحكمة، أو للإشارة إلى أن شريعتهم منسوخة في زمن هذا النبي ﷺ وكلاهما على تقدير كون الحكمة بمعنى الشريعة ولم تعرض لغيره عليه الصلاة والسلام لم إذ لا مجال بوجه لغيره السلف، ويؤيد دعوى أخذ الميثاق من الجانبين ما أخرجه عبد الرزاق، وغيره عن طاووس أنه قال: أخذ الله تعالى ميثاق النبيين أن يصدق بعضهم بعضاً ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ﴾ وهو القرآن المنزل عليه صلى الله تعالى عليه وسلم أولاً وعليهم بواسطة تبليغه إليهم، ومن هنا أتى بضمير الجمع، وقد يعتبر الإنزال عليه عليه الصلاة والسلام وحده، ولكن نسب إلى الجمع ما هو منسوب لواحدته مجازاً على ما قيل ويرجح أن تكون التوثيق الطمعة لضمير الجماعة،

وعدى الإنزال هنا - بمعنى - وفي الفقرة - بلى - لأنه لم يجبه علو باعتبار اتدائه ، راسه ، باعتبار آخره ، وقد جعل الخطاب للذي صلى الله تعالى عليه وسلم فإسائه الاستعلاء ، وهناك للعموم ، فتسالا انتهى كذا قيل ، ويرد عليه قوله تعالى ، (آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا) والتحقيق أنه لا فرق بين المعدى - بالي - والمعدى - بعلى - إلا بالاعتبار ، فإن اعتبرت مبدأه عديته - بعلى - لأنه فوقاني وإن اعتبرت انتهاءه إلى من هو له عديته - بلى - ونلاحظ أحد الاعتبارين تارة والآخر أخرى نقضاً بالعبارتين ، وورق الزاغب بأن ما كان واصلاً من الملا - الأعلى - ولا واسطه كان لفظ - على - مختص بالطرف الأول به ، ومالم يكن كذلك كان لفظ - إل - اعترض بالإيهام الأول به وقيل - أنزل عليه يحمل على أمر المنزل عليه أن يبلغه غيره ، وأنزل إليه يحمل على إحضاره نفسه لأن إليه انتهاء الإنزال - وكلا القولين - لا يحلو عن نظر ﴿ وَمَا أُنْزِلَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَنُوحٍ وَيُحْيَىٰ وَبِشْرٍ وَالْآسَاطِ ﴾ قيل - حص هؤلاء الكرام بالذكر لأن أهل الكتاب يمتدحون سوتهم وكتبهم ، والمراد بالموصول الصحف - كما هو الظاهر ، وقدم المنزل عليه عليه الصلاة والسلام على المنزل عليهم إمامة عظيمة والاعتناء به بأولاده لمعرف له ومعرفة المعروف تتقدم على معرفة المعروف ، والأسباط الأحفاد لأولاد البنات ، والمراد بهم عبي رأى أبناء يعقوب الاثني عشر وذواريهم ، وليس كلهم أنما خلافاً لزعمه ﴿ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَى ﴾ من التوراة ، والإنجيل ، وسائر المعجزات - كما يشعر به إنباء الآية ، على الإنزال الخاص بالكتاب - وقيل - هو خاص بالكتابين ، وتفسير الأسلوب للاعتناء بشأن الكتابين ، وتخصيص هذين النبيين بالذكر لأن الكلام مع اليهود والنصارى ﴿ وَأَتَيْنَاهُم بِطُورٍ ﴾ عطوف على موسى ، وعيسى أي - وبما أوتي الديون - على تعدد أروادهم واختلاف أسمائهم ﴿ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ متعلق بأوتى ، وفي التفسير بالرب - ضمناً إلى ضميرهم لا يتخفى من اللطف -

﴿ لَا تَفَرَّقْ بَيْنَ أَحَدِهِمْ ﴾ أي بالصدق والكذب - كما فعل اليهود والنصارى - والتعريق بغير ذلك كالتفصيل جائز ﴿ وَهُمْ لَهُ مُسْلُونَ ٨٤ ﴾ أي مسجلون ، بطاعة ولا تقيد في جميع مأموره وهي ٨٤ ، أو مخلصون له في العادة ، وعلى التقديرين لا تكون هذه الجملة متحركة مدحلة الإيمان كما هو ظاهر ، وقيل : إن أمر الملل المخالفة للإسلام كانوا لهم يقرون بالائمال ولم يكونوا يقرون بقطعة الإسلام فهوذا أردف تلك اسمه بهذه ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَإِنَّ يَقْبَلَهُ مِنْهُ ﴾ نزلت في جماعة ارتدوا وكانوا اثني عشر رجلاً وخرجوا من المدينة وأتوا مكة كعاراً منهم الحارث بن سويد النصارى ، والإسلام قيل : التوحيد والإنقياد ، وقيل : شريعة نزلت عليه الصلاة والسلام من تعالى أن من تحرى بعد مبعثه صلى الله تعالى عليه وسلم غير شريعته فهو غير مقبول منه ، وقول الشيء هو الرضا به وإثابة فاعله عليه ، وتصائب (دين) على التمييز من (غير) وهي مفعول (يبتغي) وجوز أن يكون (ديناً) مفعول (يبتغي) و (غير) صفة قدمت فصارت حالاً ، وقيل : هو بدل من (غير الإسلام) والجمهور على إظهار النبيين ، يوروى عن أبي عمرو الإدغم ، وضعفه أبو البقاء بأن كسرة الغين الأولى تدل على الياء المحذوفة ﴿ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ٨٥ ﴾ إما معطوفة على جواب اشترط فتكون في محل جزم ، وإما في محل الحال من الضمير المجرور فتكون في محل نصب ، وإما مستأنفة فلا محل لها من الإعراب ، و (في الآخرة) متعلق محذوف بدل عليه ما بعده - أي وهو خاسر في الآخرة - أو متعلق بالآخرين - على

أن الألف واللام ليست موصولة بل هي حرف تعريف ، والخسران في الآخرة هو حرمان الثواب وحصول العقاب ، وقيل : أصل الخسران ذهاب رأس المال ، والمراد به هنا تصحيح ما جبل عليه من العطرة السليقة المشار إليها في حديث « كل مولود يولد على الفطرة » وعدم الانتماع بذلك وظهوره بتحقيق ضده (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم) والتعبير - بالخاسرين - أبلغ من التعبير بخاسر كما أشير إليه فيما قبل ، وهو منزل مرة للآدم ولذا ترك مفعوله ، والمعنى - وهو من جملة الواقفين في الخسران - واستدل بالآية على أن الإيمان هو الاسلام إذ لو كان غيره لم يقبل ، واللام باطل بالضرورة فالمازوم مثله ، وأجيب بأن (فلن يقبل منه) ينفي قبول كل دين يباين دين الاسلام والإيمان ، وإن كان (غير الاسلام) لكنه لا يباين دين الاسلام بل هو هو بحسب الذات ، وإن كان غيره بحسب المفهوم . وذكر الإمام أن ظاهر هذه الآية يدل على عدم المغايرة ، وقوله تعالى : (قالت الاعراب آتيناك لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلنا) يدل على المغايرة ، ووجه التوفيق بينهما أن تعمل الآية الأولى على العرف الشرعي ، والثانية على الوضع القلبي ﴿ كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ قَوْمًا كَفَرُوا لَعَدُ أَيْمَانِهِمْ ﴾ أخرجه عبد بن حميد . وغيره عن الحسن أنهم أهل الكتاب من اليهود . والصارى رأوا نعت محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في كتبهم وأقروا وشهدوا أنه حق فلبسوا به من غيرهم حسدوا العرب على ذلك وأنكروه وكفروا بعد إقرارهم حسداً للعرب حين بسط من غيرهم •

وأخرج ابن أبي حاتم عن طريق العوفي عن ابن عباس مثله عو قال عكرمة : هم أبو عاصم الراهب . والحرث ابن سويد في اثني عشر رجلاً رجعوا عن الاسلام ولحقوا بقرش ثم كتبوا إلى أهلهم هل لنا من توبة ؟ فزلت الآية فيهم وأكثر الروايات على هذا والمراد من الآية استبعاد أن يهتيم - أي يدهم دلالة موصلة - لا مطلق الدلالة قاله بعضهم ، وقيل : إن المعنى كيف يهتيم سبيل المهديين بالإثابة لهم والثناء عليهم وقد صلوا ما فعلوا ، وقيل : إن الآية على طريق التبعية كما يقال : كيف أهديك إلى الطريق وقد تركته أي لا طريق يهديهم به إلى الإيمان إلا من الوجه الذي هدهم به وقد تركوه ولا طريق غيره ، وقيل : إن المراد كيف يهديهم إلى الجنة ويثبتهم والحال ما ترى ؟ ﴿ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ ﴾ وهو محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ﴿ حَقٌّ ﴾ لا شك في رسالته ﴿ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ أي البراهين والحجج الساطقة بحقيقة ما يدعيه ، وقيل : القرآن ، وقيل : ما في كتبهم من البشارة به عليه الصلاة والسلام . (وشهدوا) عطف على ما في إيمانهم من معنى الفعل لأنه بمعنى آتوا ، والظاهر أنه عطف على المعنى كما في قوله تعالى : (إن المصدقين والمصدقات) (وأقرضوا الله) لا على التوهم كما توهم ، واختار بعضهم تأويل المعطوف ليصح عطفه على الاسم الصريح قبله بأن يقدر معه أن المصدرية أي (وإن شهدوا) أي وشهادتهم على حد قوله :

وليس عبادة وتفزع عني أحب إل من ليس الشفوف

وإلى هذا ذهب الراغب . وأبو البقاء ، وهو زعطفه على (كفروا) فساد المعنى يدضه أن العطف لا يقتضي الترتيب فليكن المنكر الشهادة المقارنة بالكفر أو المتقدمة عليه ، واعتراض بأن الظاهر تقييد المعطوف بما قيد به المعطوف عليه وشهادتهم هذه لم تكن بعد إيمانهم بل معه ، أو قبله ، وأجيب بالمنع لأنه لا يلزم تقييد

المعطوف بما قبله ، المعطوف عليه ولو قصد ذلك الآخر ، وقيل . يمنع من ذلك العطف أنهم ليسوا جامعين بين الشهادة والكفر ، وأجيب بالمنع بل هم جامعون وإن لم يكن ذلك معاً ، ومن الناس من جعله معطوفاً على (كفروا) ولم يتكلف شيئاً بما ذكر ، وزعم أن ذلك في المناقذين وهو خلاف المنقول والمقول ، والاكثر من المحققين على اختيار الحالية من الضمير في (كفروا) وقد معمه مقدره ، ولا يجوز أن يكون العامل - يهدي - لانه يهدي من شهد أن الرسول حق وعليه ، وعلى تقدير العطف على الايمان استدل على أن الاقرار بالقسم خارج عن حقيقة الايمان ، ووجه ذلك أن العطف يقتضي بظااهره المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه وأن الحالية تقتضي التقييد ولو كان الاقرار داخلاً في حقيقة الايمان لحلا ذكره عن الفائدة ، ولو كان عيه يلزم تقييد الشيء بنفسه ولا يخفى ما فيه وادعى بعضهم أن المراد من الايمان الايمان بالله ، ومن الشهادة المذكرة الايمان برسوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، والامر حينئذ واضح فتدبر (**وَاللّٰهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظّٰلِمِينَ ٨٦**) أى الكافرين الذين ظلموا أنفسهم بالاخلاق بالنظر ، ووضع الكفر موضع الايمان فكيف من جاءه الحق ، وعرفه ثم أعرض عنه : ويجوز حمل الظلم على مطلقه يدخل فيه الكفر دحراً أولاً ، والجملة اعتراضية أو حالية (**أَوْ أَتٰبِكَ**) أى المذكورون المنصفون بأشتم الصفات وهو مبتدأ ، وقوله سبحانه : (**جَزَآؤُهُمْ**) أى جزاء فعلهم مبتدأ ثان ، وقوله عز شأنه : (**أَنّٰ عَلَيْهِمُ لَعْنَةُ اللّٰهِ وَالْمَلٰٓئِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**) خير المبتدأ الثانى ، وهو وخيره خير المبتدأ الاول قيل : وهذا يدل بمنطوقه على جوار لعنهم ، وممهومه ينشئ جواز لعن غيرهم ، واسم الفرق بينهم وبين غيرهم حتى خص اللعن بهم أنهم مطبوع على قلوبهم ، منعون بسبب خباثة ذواتهم وقبح استعدادهم من الهدى آيسون من رحم الله تعالى بخلاف غيرهم ، والخلاف في لعن أقوام بأعيانهم من ورد لعن أوواعهم - كشارب حمر معين مثلاً مشهور - والنور على جوارزه استدلالاً بما ورد أنه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بحمار وسم في وجهه فقال : لعن الله تعالى من فعل هذا وبما صح أن الملائكة تلعن من خرجت من بيتها بغير إذن زوجها ، وأجيب بأن اللعن هناك للجنس الداخل فيه الشخص أيضاً ، واعتراض بأنه خلاف الطاهر كتأويلان وراكبها بذلك هو الاحتياط لا ينص - والمراد من - الناس - إما المؤمنون لانهم هم الذين يلعنون الكفرة ، أو المطلق لان كل واحد يلعن من لم ينفع الحق ، وإن لم يكن غير متبع بناً على زعمه (**خٰلِدِينَ فِيهَا**) سأل من الضمير في (عليهم) والعامل فيه الاستقرار ، والضمير المحرور - لعنة - أو للعقوبة ، أو للنار ، وإن لم يجر لها ذكر اكتفاءً بدلالة اللعنة عليها (**لَا يَخَفُّ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنْقَرُونَ ٨٨**) أى لا يملكون ولا يفرح عنهم العذاب من وقت إلى وقت آخر ، أو لا ينظر اليهم ولا يستدبرهم ، والجملة إما مستأنفة ، أو في محل نصب على الحال •

(**إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنۢ بَعْدِ ذٰلِكَ**) أى الكفر الذى ارتكبه بعد الايمان (**وَأَصْلَحُوا**) أى دخلوا في الصلاح بناءً على أن الفعل لازم من قيل أصبحوا - أى دخلوا في الصباح ، ويجوز أن يكون متعدياً والمفعول محذوف - أى أصلحوا ما أفسدوا - فقيه لإشارة كما قيل : إلى أن مجرد الندم على ما مضى من الارتداد والعزم على تركه في الاستقبال غير كاف لما أحلوا به من الحقوق ، واعتراض بأن مجرد التوبة يوجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم ، فالظاهر أنه ليس تهيداً بل بيان لأن يصلح ما فسد - وأجيب بأنه ليس بوارد لان مجرد التدم والعزم

على ترك الكفر في المستقبل لا يخرج منه فهو بيان التوبة المستد بها ، فالأمثال واحد عند التحقيق .

(فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ٨٩) أي ميعر كفرهم ويثيبهم ، وقيل : (غفور) لهم في الدنيا بالستر على قاتحهم (رحيم) بهم في الآخرة بالمعروف عنهم - ولا يعمى بعده - والجملة دليل لما دل عليه الاستثناء .

(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَدْلِهِمْ ثُمَّ ارْتَدَّوْا كُفْرًا) قال عطارد : وقناة : زلت في اليهود : كفروا بميسى عليه السلام ، والانجيل بعد إيمانهم بأنبيائهم كتبهم ، ثم ارتدوا كفراً بحمد صلى الله تعالى عليه وسلم والقرآن ، وقيل : في أهل الكتاب آمنوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قبل مبعثه ، ثم كفروا به بعد مبعثه ، ثم ارتدوا كفراً بالإصرار والمنادو الصد عن السيل ، وسب ذلك إلى الحسن ، وقيل : في أصحاب الحرت بن سويد فانه لما رح قتلوا : نقيم عكاً على المكفر ما بدا لنا فتي أردما الرجعة رجعتنا فينزل فينا منزل في الحرت ، وقيل : في قوم من أصحابه ممن كان يكفر ثم راجع الاسلام ، وروى ذلك عن أبي صالح مولى أم هانئ .

(وَكَفَرُوا) محمى محول عن فاعل . والدال الأولى في (ارتدادوا) بدل من تاء الافعال لوقوعها بعد الزاى (لَمْ تَقْبَلْ تَوْبَتَهُمْ) قال الحسن ، وقناة : والجبان : لأهم لا يتوبون إلا بعد حضور الموت والمعاناة وعند ذلك لا تقبل توبة الكافر ، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لأنها لم تكن عن قلب ، وإنما كانت نفاقاً ، وقيل : إن هذا من قبيل • ولا ترى الضب بها نجح • أي لا توبة لهم حتى تقبل لأهم لم يوقفوا لهدهو من قبيل الكناية عما قال العلامة . وون المحاز حيث أريد بالكلام معناه ليتقل منه إلى الملزوم ، وعلى كل تقدير لا ينافي هذا ما دل عليه الاستثناء وتحرر في الشرع كما لا يخفى ، وقيل : إن هذه التوبة لم تكن عن الكفر وإنما هي عن دنوب كانوا يفعلونها معه فابروا عنها مع إصرارهم على الكفر ففردت عليهم لذلك ، ويؤيده ما أخرجه ابن جرير عن أبي العباس قال : هؤلاء اليهود . وتصارى كفروا بعد إيمانهم ثم ارتدادوا كفراً بذنوب أذنبوها ثم ذهبوا يتوبون من تلك الذنوب في كفرهم فلم تقبل توبتهم ولو كانوا على الهدى قبلت ولكمهم على صلاة ، ونحن على هذا مسألة تكليف الكافر بالفروع وقد بسط الكلام عليها في الأصول .

(وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ ٩٠) عطف إمام على خبر (إن) فصلها الرفع ، وإما على (أن) مع اسمها فلا عمل لها ، و (الضالون) المخطئون طريق الحق والنجاة ، وقيل : المالكون المعذبون والحصير باعتبار أنهم كاملون في الضلال فلا ينافي وجود الضلالين غيرهم أيضاً (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ) أي على كفرهم .

(مَنْ يَتَّبِعْ مِنْ أَهْلِ مِلَّةٍ الْآرِضِ) من مشرتها إلى مقربها (دَعْبًا) نصب على التمييز ، وقرأ الاعشى : دعبد بالرفع ، وخرج على البدلية من (مله) أو عطف البيان ، أو الخبر المحذوف ، وقيل : عليه أنه لا بد من تقدير وصف ليحسن الدلالة ولا دلالة عليه ولم يعهد بيان المعرفة بالسكرتة وجعله خبراً إمامي حسن إذا جمعت الجملة صفة بأو حالا ولا يخلو عن ضعف ، و (مله) الثاني بالكسر مقدار ما يملؤه ، وأما (مله) بالفتح فهو مصدر ملأه ملاء ملاء الملاءة بالضم والمنهض الملهفة (وههناؤا المشهور) وهو أنه لم دخلت الفاء في خبر (إن) هنا ولم تدخل في الآية السابقة مع أن الآيتين سواء في صحة إدخال الفاء لتصور السببية ظاهراً ، وأجاب غير واحد بأن الصلة في الآية الأولى الكفر ، وادرياه وذلك لا يترتب عليه عدم قبول التوبة بل إنما يترتب على

الموت عليه إذا لم وقتت عن ما ينبغي لقبول بخلاف الموت على الكفر في هذه الآية فإنه يترتب عليه ذلك ولذلك لو قال : من جاءني له درهم كان إقراراً بخلاف ما لو قرنه بدعاء - كما هو معروف بين العلماء - ولا يرد أن ترتب الحكم على الوصف دليل على السببية لأننا لا ندرك لزمه لأن التعبير بالوصول قد يكون لأغراض كالإتيان إلى تحقق الخبر كقوله :

لأن التي ضربت بيناً مهاجرة - مكوقة الجند غالت دونها غول

وقد فصل ذلك في المعاني، وقرئ - قل يقبل من أحدم ملء الأرض - على الساء للفاعل وهو الله تعالى ووصف - ملء الأرض - بتخفيف الميزتين (ولو اقتدى به) قال ابن المير في التصانيف : إن هذه الواو المصاحبة للشرط تستدعي شرطاً آخر تعطى عليه الشرط المفترقة به ضرورة وعادة في مثل ذلك أن يكون المنطوق به منها على المسكوت عنه بطريق الأولى مثله فوالك : أكرم ريداً ولو أساء هذه الواو عطفت المذكور على محذوف تقديره - أكرم ريداً لو أحسن ولو أساء - إلا أنك سبت بإيجاب إكرامه وإن أساء على أن إكرامه إن أحسن بطريق الأولى ؛ ومنه (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم بهتان معناه - واقفه تعدل أعلم - لو كان الحق على غيركم ولو كان عليكم ولكم ذكر ما هو أصح عليهم فأوجه تبينها على أن ما كان أسهل أولى بالوجوب ، ولما كانت هذه الآية مخالفة لهذا النظم من الاستعمال لأن قوله سبحانه : (ولو اقتدى به) يقتضي شرطاً آخر محذوفاً يكون هذا المذكور منهاً عليه بطريق الأولى في الحالة المذكورة أعني حالة أحدتهم - ملء الأرض ذهاً - هي أجدر الحالات بقبول المدينة ، وليس درامها حالة أخرى - يكون أولى بالقبول منها - حاض المفسرون بأويناها - فذكر الرخشي ثلاثة أوجه حاصل الأول : أن عدم قبول - ملء الأرض - كناية عن عدم قول مدينة ما لدلالة السياق على أن القول يرد للحلاص وإنما عدل تصويراً للتكثير لأنه الغاية التي لا مطلق ودرامها في العرف ، وفي الضمير يراد (ملء الأرض) عن الحقيقة فيصير المعنى لا تقبل منه مدينة ولو اقتدى - ملء الأرض ذهاً - في الأول نظر إلى العموم وسده مسد فدية كما هو في الثاني إلى الحقيقة أو لكثرة المصلحة من غير نظر إلى القيام مقامها ، وحاصل الثاني : إن المراد لو اقتدى مثله معه كما صرح به في آية أخرى ولأنه علم أن الأول فدية أيضاً كما قيل : لا يقبل من الأرض فدية ولو ضوعف ، ويرجع هذا إلى جعل الباء بمعنى مع هو تقدير مثل بعده أي مع مثله ، وحاصل الثالث : أنه يقدر وصف بعبه المساق من نحو كان متصديقاً به - وحينئذ لا يكون الشرط المذكور مرتباً بل ما يقصده تأكيداً لحكم سابق بل يكون شرطاً محذوف الجواب ويكون المعنى لا يقبل منه - ملء الأرض ذهاً - لو تصديق ولو اقتدى به أيضاً لم يقبل منه - وصير (به) لدل من غير اعتبار وصف التصديق بالكلام من قبيل (وما يعمر من معمر ولا يقص من عمره) وهو عدي درهم وبضعه انتهى ، ولا يخفى ما في ذلك من الخفاء ، وشكك ، وهرب من ذلك ما قيل : إن الواو زائدة ، ويؤيد ذلك أنه قرئ في الشواذ بدوها وكذا القول : (لو) ليست وصلية بل شرطية ، والجواب ما بعد أو هو ساد مسده ، وذكر ابن المنير في الجواب مدعياً أن تطبيق الآية عليه أسهل وأقرب بل ادعى أنه من السهل المستمع أن قول الفدية التي هي (ملء الأرض ذهاً) تكون على أحوال تارة تؤخذ قهراً كأخذ المدينة - وكرة يقول المعتدي : أنا أفسى نفسي بك ولا يفعل ، وأخرى يقول ذلك والمدينة غنية ويسألها المرء مل فوطها منه فالمدكور في الآية أبغ الأحوال وأجدرها بالقبول ، وهي أن يعتدي بملء الأرض ذهاً امتدناً محققاً بأن

يقدر على هذا الأمر العظيم ويسله اختياراً ، ومع ذلك لا يقبل منه لأن لا يقبل منه مجرد قوله . أنزل المال وأقدر عليه ، أو ما جرى هذا المجرى بطريق الأولى فتكون الواو والحالة هذه على بابها تنبيهاً على أن تتم أحوال الآخر لا يقع فيها القبول بطريق الأولى بالنسبة إلى الحالة المذكورة ، وقوله تعالى : (ولو أن لهم مافي الأرض جميعاً ومثله معه ليفتدوا به) مصرح بذلك ، والمراد به أنه لا خلاص لهم من الوعيد وإلا فقد علم أنهم في ذلك اليوم أفلس من ابن المقلق لا يقدر على شيء ، وظاهر هذا قولك : لا أبيعك هذا الثوب بألف دينار ولو سلمتها إلى في يدي انتهى ، وقريب منه ما ذكره أبو حيان قاتلاً : إن الذي يقتضيه هذا التركيب ويستلزم أن يحمل عليه أن الله تعالى أخبر أن من مات كافراً لا يقبل منه ما يملأ الأرض من ذهب على كل حال بقصدها ولو في حال اقتدائه من العذاب لأن حالة الاقتداء لا يمتن فيها المفتدى على المفتدى منه إذ هي حالة قهر من المفتدى منه ، وقد قررنا في نحو هذا التركيب أن (لو) تأتي منبهة على أن ما قبلها جاء على سبيل الاستقصاء وما بعدها جاء تنصيهاً على الحالة التي يظن أنها لا تندرج فيما قلناه كقوله عليه الصلاة والسلام : « أعطوا السائل ولو جله على فرس » « وردوا السائل ولو بظلف محرق » كأن هذه الأشياء بما لا ينبغي أن يؤتى بها لأن كون السائل على فرس يشعر ببناء فلا يناسب أن يسطى ، وكذلك الظلف المحرق لا غناء فيه مكان يناسب أن لا يرد السائل به . وكذلك حالة الاقتداء يناسب أن يقبل منه (ملء الأرض ذهباً) لكنه لا يقبل بموظفه (وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين) لأنهم هموا أن يصدقهم على كل حال حتى في حالة صدقهم وهي الحالة التي ينبغي أن يصدقوا فيها ولو تميم النقي والتأكيد له .

هذا وقد أخرج الشيخان . وابن جرير . والفظ له . عن أس عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : يحار الكافر يوم القيامة فيقال له : أرأيت لو كان لك عمل الأرض ذهباً أكنت مفتدياً به ؟ فيقول نعم فيقال لقد سئلت ما هو أيسر من ذلك فلم تفعل فذلك قوله تعالى : (إن الذين كفروا وما أتوا وهم كعابر قل يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو اقتدى به) ﴿ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ اسم الإشارة مبتدأ والظرف خبر ولاعتداده على المبتدأ رفع الفاعل ، ويجوز أن يكون (لهم) خبراً مقدماً ، و (عذاب) مستنداً مؤخراً ، والجملة خبر عن اسم الإشارة والأول أحسن ، وفي تعقيب ما ذكره هذه الجملة مبالغة في التحذير والإيقاظ لأن من لا يقبل منه الفداء ربما يفتى عنه تكراً ﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرٍ ۚ ۙ ﴾ في دفع العذاب أو تخفيفه ، و (من) مزيدة بعد التثنية للاستغراق وتزاد بعده سواء دخلت على مفرد أو جمع خلافاً لمن زعم أن ذلك مخصوص بالمفردة وصيغة الجمع لمراعاة الضمير ، وفيها توافق العواصم ، والمراد ليس لواحد منهم باصر واحد .

(ومن باب الإشارة) (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم) وهي كلمة التوحيد وترك اتباع الهوى والميل إلى السوى فإن ذلك لم يختلف فيه نبي ولا كتاب قط (ما كان إبراهيم) الخليل يهودياً متعلقاً بالتثنية (ولا نصرانياً) قاتلاً بالتثنية (ولا كركانياً) مانعاً من الكون برؤية المكون (مسلماً) متقادراً عند جبرائيل تفضاه وقدرة ، أو ذاهباً إلى مذهب إليه المسلمون المصطفون القائلون (ليس كنه شيء هو السميع البصير) ، (إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه) بشرط التجرد عن الكونيين ومنع النفوس عن الانصات إلى العالمين فإن الخليل لما بلغ حضرة القدس ذاع بصره عن عرائس الملوك والملكات (فقال إني بريء مما تشركون

إن وجهه ووجهي للذي فطر السموات والأرض (وهذا الذي) العظيم يعني محمداً عليه من الله تعالى أفضل الصلاة وأكبر التسليم (أولى) أيضاً بعبادة أبيه الخليل وسلوك مبعده الخليل لأنه ربه محض عبته وخلاصه حقيقته فطرته (والذين آمنوا) به صلى الله تعالى عليه وسلم وأشرفت عليهم أنواره وأبست في رياض طوبهم أسراره (والله ولي المؤمنين) لأنه يحفظهم عن آفات قهر ويدهلهم في قلب العصمة ويبيح لهم ديار لكرامته (ولا تؤمنوا إلا بما نطق به) جعله أهل الله سبحانه خطأ بالمتؤمنين كما قال بذلك بعض أهل الظاهر أي لا تمشوا بأمر الحق إلا إلى أهله ولا تنفروا عما في الحقيقة لمجحورين من الناس فيقومون فيكم ويقصدون سفك دمائكم (قل إن الهدى) أعني الهدى الله أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتكم (من علم الباطن ، أو مثل ما يحاكم به في زعمهم عند ربكم وهو علم الظاهر)

وحاصل المعنى (إن الهدى) الخلق بين الصهر والباطن . وأما الاختصار على علم الظاهر وإسكار الباطن فليس بهدي (ص إن الفصل بـ) الله (يتصرف به حسب مشيئته اتناجيه لعلبه التابع للمعلوم في أول الأزل (والله واسع عليم) فكيف يتقيد بما قيود بل يتجنى حسبما يقتضيه الحكمة في المظاهر لأهل الشهود (يتجنى برحمته) الخاصة (من يشاء من عبده) وهي المعرفة به وهي فوق مكاشفة عيب الملكوت ومشاهدة سر الجبروت ، (والله ذو الفضل العظيم) الذي لا يكتشفه (بلى من أوفى بعهده) وهو عهد الروح بتمت اكشفه عهد القلب بتقوى الخصاص . وعهد العقل بالمثل والأوامر والنواهي (والتقى) من حطرات النفوس وطوارق الشهوات (قال الله يحب المتقين) أي فهو بالغ مقام حقيقة الحق (إن الذين يشترون بعهد الله وأمانهم ثمناً قليلاً) الآية إشارة إلى من مال إلى حصرة الدنيا وآثرها على مشاهدة حضرة مولى ورين صاعده بعدة المقربين ومرحها بحب الرئاسة فذلك الذي سقط عن رؤية النقاء ومحاطة الحق في القلب والآخره (ما كان لبشر أن يؤتيه الله الملك والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا عداقائي من دون الله) لأن الاستمارة لا يكون إلا بعد النقاء في التوحيد فمن عا الله فعلى بشرية يافتة عن نفسه وأثانه وجوداً حورياً حقيقياً قابلاً للكتاب والحكمة العقلية لا يمكن أن يدعو إلى نفسه إدا دعا إلى اليها لا يكون إلا محجوراً بهاء وبين الأمرين ناقض وكس يمول (كونوا رمايين) أي مسريين إلى الرب ، والمر دعائين مرتصين بالعلم والعمل والمواظبة على الطاعات لتغيب على أسراركم أنوار الرب ولهم في الرأى عبارات كثيرة ، فقال اشبلي : الرأى الذي لا يأخذ العلوم إلا من الرب ولا يرجع في شيء إلا إليه ، وقال سهل : الرأى الذي لا يحتدر على ربه حالاً . وقال القمام : هو المتخلق بأخلاق الرب علماً وحكماً ، وقس : هو الذي يحق في وجوده وحق عن شهوده ، وقيل هو الذي لا تؤثر فيه تصارييف الاقدار على اختلافها (وقيل : وقيل :) وكل الأقوال ترد من سهل واحد ، (ولا يأمركم أن تتحدوا الثلاثكم واليسين أرباباً) فبعضها بعض مطايره وهو سبحانه المطلق حتى عن قيد الإطلاق (يأمركم بالكفر بعد إيمانهم مسلمون) أي يأمركم بالاحتجاب برؤية الاشكال واسطر إلى الأمان بعد أن لاح في أسراركم أنوار الوحيد وطلعت في قلوبكم شمس التوحيد (وإذا حدث الله ميثاق للبين) الآية فيه إشارة إلى أنه سبحانه أخذ المهد من بواب الحقيقة المحمدية في الأزل بالانقياد والطاعة والإيمان بها ، وخصهم بالذكر لكونهم أهل الصف الأول ورجال الحصرة ، وقيل : إن الله تعالى أحد عليهم ميثاق التعارف بينهم وإقامة الدين وعدم انقراض تصديق بعضهم بمصادوقه الخلق إلى الوحيد وبخصيص العبادة بالله تعالى وطاعة النبي وتعريف بعضهم بعضاً لأمرهم ، وهذا غير الميثاق العام المشار إليه قوله تعالى : (وإذا أخذ ربك

من بني آدم) الخ (فمن تولى بعد ذلك) أي بعد ما علم عهد الله تعالى مع النبيين وتلخ الأبياء إليه ما عهد إليهم (فأولئك هم الفاسقون) أي الخارجون عن دين الله تعالى ولادين غيره معتداً به في الحقيقة إلا توهموا (أفليس دين الله يعنون) وفيه أسلم من في السموات والأرض (أي من في عالم الأرواح وعالم النفوس) أو من في عالم الملكوت وعالم الملك (طوعاً) بأحياره وشعوره (وكرهاً) من حيث لا يدري ولا يدري أنه لا يدري بسبب احتجابه بروية الإغيار، ولهذا سقط عن درجة القبول (والله ترجعون) في العاقبة حين يكشف عن ساق (ومن يتبع غير الإسلام) وهو التوحيد (ديناً) له (فإن يقبل منه) لعدم وصوله إلى الحق لمكان الحجاب (وهو في الآخره) ويوم القيامة الكبرى (من الخاسرين) الذين خسروا أنفسهم (كيف يهدي الله قوماً) الآية استبعاد لهدايه من فطره الله على غير استمداد المعرفة. وحكم عليه بالكفر في سابق الأزمان من لم يكن له استمداد لم يقع في أنوار التجلي يوم من غاض في بحر القهر ولزم قعر بعد البعد لم يكن له سبيل إلى ساحل قرب القرب (والله غالب على أمره) وفيه دو من قال:

إذا المرء لم يخلق سعيداً تحيرت ظنون مريه وخط المؤمل
فوسى الذي رماه جبريل كافر وموسى الذي ربه فرعون مرسل

هذا والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ كلام مستأنف لبيان ما ينفع المؤمنين وقيل منهم - إنريان ما لا ينفع الكفار ولا يقبل منهم - و- تنال - من مال بلا إذا أصلب ووجد ، ويقال: نال العلم إذا وصل إليه واتصف به ، (والبر) الاحسان وكال الخير ، وبعضهم يفرق بينه وبين الخير بأن البر هو النفع الواصل إلى الغير مع القصد إلى ذلك ، والخير هو النفع مطلقاً وإن وقع سهواً ، وضد (البر) المقوق ، وضد الخير الشرو - أل فيه إماله الحسن والحقيقة ، والمراد لن تكونوا أبراراً حتى (تنفقوا) وهو المروى عن الحسن ، وإما لتعريف الهدى والمراد لن تصيبوا بر الله تعالى بأهل طاعته حتى تنفقوا ، وإلى ذلك ذهب مقاتل . وعطاءه . وأخرج ابن جرير عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه تفسير (البر) بالجنة ، وروى مثله عن مسروق . والسدى . وعمرو بن ميمون ، وذهب بعضهم إلى أن الكلام على حذف مضاف أي - لن سالوا ثواب البر ، (حتى) بمعنى إلى ، ومن - ببعضه يؤيده قراءة عبد الله بعض ما تحبون ، وقيل: ياية بوعبه أيضاً لانحالف بين القراءة بمعنى (ما) موصولة ، أو موصوفة بجعلها مصدرية والمصدر بمعنى المعمول به على رأى أي على . وفي المراد من قوله سبحانه : (ما تحبون) أقوال ، فقيل المال وكنى بذلك عنه لأن جميع الناس يحبونه ، وقيل: نفائس الأموال وكرائمها ، وقيل ما يحرم ذلك وغيره من سائر الأشياء التي يحبها الإنسان وهو أهواؤها والآفاق صلى هنا مجاز ، وعلى الأولين حقيقة وكان السلف رضي الله تعالى عنهم إذا أحوا شيئاً جعلوه لله تعالى ، فقد أخرج الشيخان . والترمذي . والنسائي عن أنس رضي الله تعالى عنه قال كان أبو طلحة أكثر الأنصار نخلاً بالمدينة وكان أحب أمواله إليه يرحاه وكانت مستقبله المسجد وكان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب فلما نزلت (لن تنالوا البر حتى تنفقوا ما تحبون) قال أبو طلحة : يا رسول الله إن الله تعالى يقول: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا ما تحبون) وإن أحب أموالي إلى يرحاه وإلهاصدقة لله تعالى أرجو برها وذخرها عند الله تعالى صعبها يا رسول الله حيث أراك الله تعالى فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: يبيعك ذلك مال دراح وقد سمعت ما قلت وإنني أرى أن تجعلها في الأقربين فقال أبو طلحة: أعمل يا رسول الله قسمها أبو طلحة

في آخيه وبني عمه» وفي رواية لمسلم - وأبي داود «فمنها بين حسن بن ثابت - وأبي بن كعب» •
وأخرج ابن أبي حاتم - وغيره عن محمد بن المنكسر قال: «لما نزلت هذه الآية جاء زيد بن حارثة بفارس
يهدى له سبل لم يكن له مال أحب إليه منها فقال هي صدقة فبسطها رسول الله ﷺ وحمل عليها ابنه أسامة فرأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك في وجه زيد فقال: إن الله تعالى هدى قلبها منك» •
وأخرج عبد بن حميد عن ابن عمر قال: «حضرني هذه الآية (لن تنالوا البر) الخ فذكرت ما أعطاني الله تعالى
فأخذ أحد أحب إلي من مرجانة جارية لي ورومية فقلت هي حرة لوجه الله تعالى فلو أعود في شيء جعلته لله تعالى
لنكحتم فأبكتها فأعما، وأخرج ابن المنذر عن ابن نافع قال: كان ابن عمر رضي الله تعالى عنهما يشتري
السكر بصدق به فقول له: لو اشتريت لهم شئ من طعام ما كان أنفع لهم من هذا فيقول: أما أعرف الذي تقولون
ونكس سمعت الله تعالى يقول: (لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون) وأن ابن عمر يحب السكر •
وظهر هذا لا حريه عن أن لا يهتق في الآية نعم المستحب، وروى عن ابن عباس أن المراد به إخراج الزكاة
الرجية وما فرضه الله تعالى في الأموال فكأنه قيل: لن تنالوا البر حتى تحموا زكاة أموالكم - وهو معنى على أن المراد
من ما تحبون المال لا كرامته - فقول البساطوري: إنه يرد عليه أنه لا يجب على المربي أن يخرج أشرف أمواله
وأكرمها شئ من لله التأمل، وهو تأمل ما عتص على رجاء الثواب، وحرر الأمانة، وفعلنا حتى عن
محمد وأتكل على أن الآية منسوخة بآية الزكاة، وصنف بأن يجب الزكاة لا بد في الترتيب في بدل المحبوب
في سبيل الله تعالى، واستشكلت هذه الآية بأن ظاهرها يستدعي أن الفقير الذي لم ينفق طول عمره بما يحبه لعدم
إمكانه لا يكون باراً أو لا يملك لله تعالى أهل طاعته مع أنه ليس كذلك، وأجيب بأن الكلام يخرج مخرج
الحث على الإتيان وهو مفيد بالإمكان وإنما أطلق على سبيل المباحة في الترتيب، وقيل: الأول أن يكون المراد
(لن تنالوا البر) الشك من الواقع على أشرف الوجوه (حتى تنفقوا مما تحبون) والفقير الذي لم ينفق طول
عمره لا يعد فقيراً بأنه لا يكون باراً كاملاً ولا سالكاً لله تعالى الشك من أهل طاعته، وقيل: الأول من هذا
الأولى أن يقال: إن المراد (لن تنالوا البر) على الإنفاق (حتى تنفقوا مما تحبون) وحاصله أن الإنفاق من
المحبوب يترتب عليه بل البر وأن الإنفاق بما عداه لا يترتب عليه بل البر، وليس في الآية ما يدل على حصر
ترتب البر على الإنفاق من المحبوب، وبني ترتب البر على من آخروا من الأفعال المأمور بها، وحينئذ لا يعد
أن يكون الفقير لم ينفق باراً أو سالكاً لله تعالى أهل طاعته من جهة أخرى، وربما استدعى أعماله الخالصة
عن إنفاق مال من التزاهوا أكمل وأوفر بما يستدعيه لا ينفق المحرد منه؛ ويجوز الكلام إلى مسألة تفصيل لغير
الصابر على العي الشاكر، وهي مسألة طويلة الدليل قد ألفت فيها الرسائل ﴿وَمَا تَنْفَقُوا مِنْ شَيْءٍ﴾ أي أي شيء
تنفقوه من الأشياء، أو أي شيء تنفقوا طيب تعبونه، أو حيث تكرهونه - فمن على الأول متعلقة بمحذوف
وقع صفة لاسم الشرط، وعلى الثاني في محل نصب على التمييز ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ۝٩٢﴾ تمثيل للجر ب الشرط
واقع موقعه أي فيحاز بكم خمسة - فإنه تعالى (علم) بكل ما تنفقونه، وقيل: إنه جواب الشرط، والمرد
أن الله تعالى يسهل ما جوداً على المحذ الذي تفعلونه من حسن النية وقبحها، وتقدم الطرف لرعاية المواصل،
وفي الآية ترعيب وترهيب قيل وفيها إشارة إلى الحث على إحقاق الصدقة •

تم بحمد الله تعالى وحسن معونه طمع الجزء الثالث دليله الجزء الرابع أوله ﴿كُلِّ الطَّعَامِ﴾

فهرست

(الجزء الثالث من تفسير روح المعاني)

صحيحة	صحيحة
١٣	٢
١٣	٤
١٤	٥
١٥	٦
١٦	٧
١٧	٨
١٨	٨
١٩	٩
٢٠	١١
٢١	١٢
٢٢	١٣
٢٣	١٤
٢٤	١٥
٢٥	١٦
٢٦	١٧
٢٧	١٨
٢٨	١٩
٢٩	٢٠
٣٠	٢١
٣١	٢٢
٣٢	٢٣
٣٣	٢٤
٣٤	٢٥
٣٥	٢٦
٣٦	٢٧
٣٧	٢٨
٣٨	٢٩
٣٩	٣٠
٤٠	٣١
٤١	٣٢
٤٢	٣٣
٤٣	٣٤
٤٤	٣٥
٤٥	٣٦
٤٦	٣٧
٤٧	٣٨
٤٨	٣٩
٤٩	٤٠
٥٠	٤١
٥١	٤٢
٥٢	٤٣
٥٣	٤٤
٥٤	٤٥
٥٥	٤٦
٥٦	٤٧
٥٧	٤٨
٥٨	٤٩
٥٩	٥٠
٦٠	٥١
٦١	٥٢
٦٢	٥٣
٦٣	٥٤
٦٤	٥٥
٦٥	٥٦
٦٦	٥٧
٦٧	٥٨
٦٨	٥٩
٦٩	٦٠
٧٠	٦١
٧١	٦٢
٧٢	٦٣
٧٣	٦٤
٧٤	٦٥
٧٥	٦٦
٧٦	٦٧
٧٧	٦٨
٧٨	٦٩
٧٩	٧٠
٨٠	٧١
٨١	٧٢
٨٢	٧٣
٨٣	٧٤
٨٤	٧٥
٨٥	٧٦
٨٦	٧٧
٨٧	٧٨
٨٨	٧٩
٨٩	٨٠
٩٠	٨١
٩١	٨٢
٩٢	٨٣
٩٣	٨٤
٩٤	٨٥
٩٥	٨٦
٩٦	٨٧
٩٧	٨٨
٩٨	٨٩
٩٩	٩٠
١٠٠	٩١

صفحة	مصحف
٢٨	خرق لاجماع المسلمين ومصادم الالفة القطعية على أفضية الانبياء بل هو كفر صريح مبحث في ذكر الطوراني أمر الله الخليل إبراهيم عليه السلام بأخذه ودعم وعطيهما وجعل كل جزء منها على جبل ٣٠ مبحث في مداه إبراهيم عليه السلام لتلك الطور فتعود كما كانت ٣١ الاستدلال بالآية على أن أحياء لموتى يوم القامة بجميع الاجزاء المنفردة وأرسال الروح اليها الخ ٣٢ ومن باب الإشارة في هذه الفصحة ٣٢ تضعيف الحسنات لمن يتق في سبيل الله ٣٣ بيان أن التمثيل بالحج إشارة إلى البحث وعظيم العدة ٣٣ بيان كيفية الاتفاق في سبيل الله وأن شره أن لا يتبعه من ولا أذى ٣٤ بيان أن لكلام جميل ومذمومة ما يقع من السائل من الخفاف خير من الصدقة التي يتبعها الأذى ٣٤ بيان المؤمنين عن أن يبطلوا صدقاتهم بالمس والأذى كما يبطلها المراتي برياته ٣٥ بيان أن من أفتق له واليه ابتغاه مرضات الله قلها تزكو عند الله ولا تضع وإن كانت تفاوت بحسب ما يقارنها من الاخلاص كالستان يكون بشتر من الارض أن لم بصه الوايل أصابه الطل فلا يتخلف خيرها أبدا ٣٦ تمثيل من يحبط اتفاقه فلا يتفعه يوم القيامة
٣٨	الامر بالانفاق من الخلال
٣٩	النهي عن الانفاق من الخبيث
٤٠	بيان أن سبب تيمم الخبيث في الانفاق هو وسوسة الشيطان للإنسان وتحويله من المقر
٤١	أقوال العلماء في تفسير الحكمة
٤١	الآثار الواردة في معنى الحكمة وأن المراد بها العلم الشرعي لا ما ذهب إليه فلاسفة اليونان
٤٢	من باب الإشارة في الآيات
٤٣	بيان أن ما أنفق الإنسان أو غيره فإن الله يعلمه ويثيبه عليه
٤٣	مبحث في أن صدقة العلانية بمذمومة والإحفاء أفضل وذكر الاحاديث الدالة على أفضلية الاخفاء
٤٤	بيان أن الصدقات تكفر بها السيئات
٤٥	يجوز دفع صدقة الصدوق للكافر ولا يجوز دفع الواجبه اليه ويجوز عند أبي حنيفة دفع صدقة المعروف والنذر والكفارة اليه
٤٦	التدب إلى دفع الصدقة للفقراء العاجزين لصدقة
٤٧	معنى الربالة وشرها
٤٨	مبحث في من الشيطان للادى
٤٩	إنكار الممثلة كرسب انصرع والمجنون من الشيطان وإثبات السلف ذلك وبيان حججهم
٤٩	قياس الكفار الرباعى البيع والرد عليهم في ذلك لأنه قياس سارض للمص فهو فاسد الاعتبار

صحيفة	صحيفة
٦٩	٥٠ بيان أن قياس الربا على البيع قائم لأنه عارض للنص
٧١ (ومن باب الإشارة في الآيات)	٥٠ الفرق بين البيع والربا
٧٣ (سورة آل عمران)	٥٢ انتهى عن أخذ ما بقي من الربا عند الناس
٧٣ وجه مناسبتها لسورة البقرة وعدد آياتها	٥٣ ليس للمرابي أن يأخذ الرأس ما لقوان
٧٥ الرد على النصارى في زعمهم أن المسيح عليه السلام كان ربا	كان المدين مسرا فالواجب أنظاره إلى أن ينيسر حاله
٧٦ بيان أن الله أنزل القرآن جامعا للأصول والفروع وأنزل التوراة والإنجيل	٥٤ آخر ما نزل من القرآن قوله تعالى (واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله)
٧٦ الكلام على اشتقاق التوراة والإنجيل	٥٥ يستحب كتابة الدين إذا كان مؤجلا
٧٧ بيان أن التوراة والإنجيل نزل لهيئة من أنزلا عليهم إلى الحق الذي منه البشارة بالنبي صلى الله عليه وسلم	٥٦ بيان أن الذي يمل على الكاتب ما يكتبه هو الذي عليه الحق لأنه هو المقر ولا يجوز أن يخص من الحق الذي يملكه شيئا
٧٨ بيان سمة عليه سبحانه وأحاطته بكل شيء	٥٧ إذا كان الذي عليه الحق عاجزا أحق أو جاهلا أو صيا أو شيخا خرافا أو لا يستطيع الاملاء بنفسه لحرس أو عارض غيره فليملأ وليه
٨٠ مبسوط المحكم والمتشابه وأقوال العلماء فيهما	٥٧ الاستشهاد على المداينات مندوب وبيان أقوال العلماء في شهادة المرأة
٨٢ بيان أن الذين في قلوبهم زيغ يتبعون المتشابه لقصد الفتنة والاضلال	٥٧ تفسير قوله تعالى: (ان تضل احدهما هذكر احدهما الاخرى)
٨٣ بيان أن الراسخين في العلم يعلمون تأويل المتشابه	٦٢ إقامة التوثق بالرهان في السفر مقام التوثق بالكتابة
٨٤ اختلاف العلماء في الوقف على قوله (الا الله)	٦٣ انتهى عن كتابان الشهادة
ويان ما يترتب على ذلك الاختلاف من المعنى وبيان الراجح من هذا الأقوال	٦٤ تفسير قوله (ان تدوا ما في انفسكم) الآية وبيان أنها لا تنافي حديث «ان الله تجاوز عن أمي ما حدثت به أنفها» الخ
٨٥ كلام الرافض في أقسام المحكم والمتشابه	٦٦ شهادة الله للرسول والمؤمنين بأنهم آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله ولم يفرقوا بين أحد منهم
٨٦ اجوبة الحنفية عما ذكره غيرهم في ترجيح ما ذهبوا اليه	
٨٦ استحالة أن يكون في القرآن ما لا يقف احد على معناه أصلا	
٨٧ اختلاف السلف والخلف في الصفات الثقلية كالاستواء واليد والقدم والنزول إلى السماء الدنيا وغيرها فذهب السلف اعتقاد ثبوتها مع اعتقاد عدم التجسيم ومنهجهما المختلف	

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٠٨	أرشد الله نبيه الى أن الجدال مع اليهود لا يجدى لأنهم مكابرون ولا يجادلون في أمر غنى وإنما يجادلون في الدين الواضح	٨٧	تأويلها وتعيين المراد منها الخ بيان أن مذهب السلف اسلم وأحكم وعليه خرج صدر الأمة وسادتها واختاره أئمة القضاة ودعا اليه أئمة الحديث في القديم والحديث
١٠٩	وعند اليهود الذين كفروا وقتلوا الأنبياء والمصلحين بالذاب الإليم	٨٨	ذكر بعض المحققين أن العقل سبيله في العلم بالصفات الثمانية المنهورة كعلمه بتلك الصفات التي يدعى الخلق تأويلها
١١٠	ادعاء اليهود أن إبراهيم عليه السلام كان يهوديا وانكارهم الرجم ومحاجة الرسول لإبراهيم إلى كتابهم وأعراضهم عنه الخ	٨٩	تفسير قوله: (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هدينا) وما ورد في نقاب القلوب من الأحاديث
١١١	بشارة الرسول ﷺ بالقلبة الحسية على من خالفه كطوبته بالحجة على من جادله	٩٠	استدلال الوعيدية على وجوب عقاب المعاصي والرد عليهم
١١٢	تفسير قوله تعالى (قل اللهم مالك الملك) وبيان الصخرة التي عرضت للصحابة رضي الله عنهم عند حفر الخندق	٩١	(من باب الإشارة)
١١٥	تفسير قوله (تولج الليل في النهار) وبيان معنى الإيلاج	٩٤	أخبار النبي ﷺ اليهود بأنهم سيقتلون ويقتلون
١١٦	أقوال العلماء في اليوم تحديده	٩٦	بيان أن المشركين وأول المؤمنين يوم بدر ضعفى عددهم وذلك تأييد من الله للمؤمنين
١١٨	بيان إخراج الحى من الميت	٩٨	الكلام على شجوات الدنيا من النساء والبنين الخ
١١٨	(من باب الإشارة في الآيات)	١٠٠	بيان أن ما عند الله خير للمؤمنين من هذه الشهوات الفانية
١١٩	نهي المؤمنين عن مراعاة ما كان بينهم وبين الشقاق من الأمور في الجاهلية بل ينبغي أن يراعوا مقتضيه حال الإسلام من حب وبنى شريين	١٠١	أوصاف المؤمنين
١٢١	الدليل على مشروعية التقية وبيان تعريفها وأقسامها	١٠٣	(من باب الإشارة في الآيات)
١٢٢	أقوال العلماء في التقية وإبطال منصب الشيعة	١٠٤	بيان أن الله سبحانه دل على وحدانيته بما نصبه من الدلائل الكونية في الآفاق والآنفس وما أنزله من الآيات الناطقة بذلك
١٢٣	أفاديب الشيعة على كرم الله وجهه في الروايات التي يروونها عنه وبيان بطلانها من وجوه كثيرة عقلية وقولية	١٠٤	شهادة الملائكة وأولى العلم على وحدانية الله
١٢٦	تفسير قوله تعالى (يوم تبدل نفس ما عملت من خير) الآية	١٠٦	تفسير قوله: (إن الدين عند الله الإسلام)
١٢٧	أقوال العلماء في معنى الأمد ووجوه الأعراب	١٠٧	بيان أن اختلاف اليهود من بعد ما جاءهم العلم منفسوه البنى والجسد

صفحة	صفحة
قائمة الزعماء وتأويل ماورد في ذلك من الاحاديث	في الآية
١٥٧ أقوال العلماء في تفسير (واذكرني مع الراعيين)	١٢١ أقوال العلماء في معنى حبة البند لله
١٥٨ الاستدلال بما ذكر من الانباء على صحة نبوة النبي ﷺ	١٢١ استلزام حب الله لطاقته
١٦٠ أقوال العلماء في تفسير الكلمة	١٢٣ مناسبة الآية لما قبلها وبين اختلاف العلماء في سبب نزولها
١٦١ أقوال العلماء في معنى المسيح واعتقاده	١٣٠ احطافه الله تعالى لآدم ونوح وآل ابراهيم وآل عمران وأقوال العلماء في معنى الاصطفا
١٦٣ كلام المسيح في المهد ارماسا لنبوته وكرامة لامه وقبره لها بما قد فيها به اليهود وبيان أن النصارى انكروا كلامه في المهد والرد عليهم بما يصفه اسلامهم	١٣٢ تذكر امرأة عمران إن ولدت ذكرا أن تخصصه لخدمة بيت المقدس
١٦٤ بيان أن الله تعالى لا يعجزه خلق ولد بلا لب	١٣٤ تفسير قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) وبيان أن التحرير كان صالحا بالذكور وقتل ١٣٧ بيان أن كل ولد آدم ينال منه الشيطان الامر وابناء واختلاف أهل السنة والمعتزلة في مس الشيطان الخ
١٦٧ بيان أن اليهود افسسوا في شأن المسيح الى ثلاث فرق فرقة مرت بالمتقربات وفرقة قالوا انه صدق التوراة ولكنه ليس برسول ولا نبي وفرقة أقرت بارسال رسول اسمه المسيح لكنه لم يأت زمنه بعد	١٣٩ كفاية زكريا عليه السلام لمريم وشاعده محب الرزق الذي كان يأتيها من عنده
١٦٨ الكلام على معجزات المسيح عليه السلام من احياء الموتى وإبراء الاكف والارص والاخبار بالمفنيات الخ	١٤٠ بيان عدد من تكلم وهو صغير
١٧١ بيان أن شريعة عيسى عليه السلام ناسخة لبعض شريعة موسى عليه السلام وأنه أحل لهم بعض ما حرم عليهم في التوراة	١٤١ (من باب الاشارة في الآيات)
١٧٢ (الكلام على ذلك من باب الاشارة)	١٤٢ تقسيم الحجة الى ثلاثة أقسام وبيانها مفصلة
١٧٤ اصرار اليهود على قتل عيسى عليه السلام وطلبة الانتصار	١٤٤ دعا زكريا عليه السلام ربه أن يرزقه ولدا واختلاف العلماء في جواب هل هو أعجى أم عرق
١٧٥ الكلام على الحواريين وسبب تسميتهم بذلك وايمانهم بالمسيح	١٤٦ بيان أن يحيى عليه السلام أول من آمن بعيسى عليه السلام وصدق أنه كلمة من الله وروح منه
١٧٧ دسيسة اليهود لقتل المسيح عليه السلام وذكر الله بهم بالقاء شبه على غيره ورفع المسيح اليه	١٤٨ تفسير الحضور وبيان أن الله لم يجعل حضورا غير يحيى
١٧٩ تفسير قوله تعالى: (أني متوبك ووافك الي)	١٥٠ حبس لسان زكريا عليه السلام من كلام الناس من غير آفة ليكون آية له
	١٥٢ (من باب الاشارة والبطون في الآيات)
	١٥٤ اختلاف العلماء في نبوة مريم عليها السلام
	١٥٥ اختلاف العلماء في أفضل نساء العالم واختيار المصنف أن أفضلهن علي الاطلاح للبيدة

صفحة	صفحة
على عوام المسلمين	١٧٩
١٩٨	١٨١
دينكم (ويان ما فيها من الاوجه	١٨٢
١٩٩	١٨٣
لن تبع دينكم) الآية	١٨٤
٢٠٠	١٨٥
٢٠٢	١٨٦
حق اخيه	١٨٧
٢٠٣	١٨٨
من عند الله ليسوا به على المسلمين	١٨٩
٢٠٤	١٩٠
نفس التوراة والانجيل المنزلين أم في كتب	١٩١
أخرى اخترعوها ونسبوا الى الله كذا	١٩٢
٢٠٦	١٩٣
يأمرؤا الناس بعبادهم	١٩٤
٢٠٨	١٩٥
الاتحاد	١٩٦
٢٠٩	١٩٧
أن يؤمنوا بالنبي محمد ﷺ	١٩٨
٢١٠	١٩٩
أقوال العلماء في أخذ الميثاق	٢٠٠
٢١٢	٢٠١
بأن الإسلام دين الله لا ينبغي اتخاذ غيره	٢٠٢
٢١٤	٢٠٣
أمر الله به ﷺ أن يؤمن بالانبياء والقرآن	٢٠٤
وما أنزل قبله من الكتب الخ	٢٠٥
٢١٥	٢٠٦
يأن أن من تحرى بعد مبته ﷺ ديناً غير	٢٠٧
شريعته فهو غير مقبول	٢٠٨
٢١٦	٢٠٩
يأن أن من جاءه الحق وعرفه بالأدلة حم	٢١٠
أعرض عنه فإن الله لا يهديه	٢١١
٢١٨	٢١٢
من كفر بعد إيمانه فلن تقبل توبته ويأن ذلك	٢١٣
٢١٨	٢١٤
تفسير الملء ويأن انقضائه	٢١٥
٢١٩	٢١٦
الكلام على الروايات في قوله تعالى (ولو	٢١٧
أخذى به)	٢١٨
٢٢٠	٢١٩
(التأويل من باب الإشارة على مذهب	٢٢٠
الصوفية)	٢٢١
٢٢٢	٢٢٢
تفسير قوله تعالى (لن نألفوا الذين كفروا)	٢٢٣
٢٢٣	٢٢٤
يأن الاغنياء المحبوب وغير المحبوب وقد	٢٢٥
حسد الله تعالى عباده على الاتفاق بما تحبه	٢٢٦
نفسهم ولا يتم الجزء الثالث	٢٢٧

صفحة	صفحة
١٧٩	١٧٩
حكاية المذهب النصارى في مسألة الصلب	١٨٠
وإدعائهم ورودها في الانجيل	١٨١
١٨١	١٨٢
ود المصنف رحمه الله على فقرات النصارى	١٨٣
وإدعائهم في مسألة الصلب وبيان المصلوب	١٨٤
هو من أتى شبه المسيح عليه السلام أهل الكتاب	١٨٥
يذكرون على نفس الكتاب ويسبون إليه	١٨٦
أشياء كثيرة هي ليست فيه ومن طالع: كنهم	١٨٧
يحدثها عندها كثيرا وإطلاعا واضحة ففهمها	١٨٨
قل نبيه وعاقلة فضلا من عالم غير وعنه قد	١٨٩
الاستدلال بما تقدم على صحة نبوة النبي ﷺ	١٩٠
١٨٥	١٩١
ليأثروا في المسيح ورد الله عليهم قوله (إن	١٩٢
مثل عيسى) الآية	١٩٣
١٨٦	١٩٤
قدوم وفد يجران على النبي صلى الله تعالى	١٩٥
عليه وسلم ليأثروا في المسيح ورد الله عليهم	١٩٦
قوله (إن مثل عيسى) الآية	١٩٧
١٨٧	١٩٨
دعوة النبي ﷺ أسافقة نجران الى المياعة	١٩٩
ونقصهم عنها	٢٠٠
١٩٠	٢٠١
الرد على النصارى في تثليثهم	٢٠٢
١٩١	٢٠٣
(من باب الإشارة في الآيات)	٢٠٤
١٩٣	٢٠٥
يأن أن توحيد الله تعالى أمر عام في جميع	٢٠٦
الشرائع لا يختلف فيه	٢٠٧
١٩٤	٢٠٨
يأن أن اتخاذ الأرباب ملة دون الله هو	٢٠٩
طاعة للرؤساء فيما يحلون لم ويحرمون	٢١٠
١٩٤	٢١١
كذب اليهود والنصارى في ادعائهم أن إبراهيم	٢١٢
عليه السلام كان يهوديا أو نصرانيا ويأن أن	٢١٣
مله هي الاسلام	٢١٤
١٩٦	٢١٥
أقوال العلماء في معنى كون إبراهيم عليه السلام	٢١٦
مله كان على ملة الاسلام	٢١٧
١٩٧	٢١٨
يأن أن النبي ﷺ أول الناس بإبراهيم	٢١٩
عليه السلام لموافقة شريعته لشريعته	٢٢٠
١٩٨	٢٢١
توبيخ الكفار على كفرهم بالقرآن والنبي يوم	٢٢٢
يملكون صحة القرآن والأدلة على نبوته صلى	٢٢٣
الله عليه وسلم	٢٢٤
١٩٨	٢٢٥
تصميم الكفار من أهل الكتاب على أن	٢٢٦
يؤمنوا أول النهار ويكفروا آخره فليس	٢٢٧